

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فقرتها محكمة النقض المصرية

عند الشاقها عام ١٩٣١

الأمستدات
مستور الفكراني و عبد المنعم مصطفى
المحرران

الإصدار الجماعي

الجزء الأول

دار الفكرية للموسوعات، و مستور الفكراني المحرران
٧٩٣٦٦٨٠ ت ٥١٢٠ في ٥٠٠



الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية

التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣١

للأستاذين

محمّد الفكهاني و عبد النعماني

الماتيا له محكمة النقض

الإصدار الجفاني

الجزء الأول

إصدار: السدار العربي للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت. ٣٩٣٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ

فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

رؤى

إلى رجال المتانون عامة
ومستشارى محكمة النقض المصرية خاصة
... نهدي هذا المجهود المتواضع
في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على إنشاء محكمة النقض

م. الفكري ر. عبد النعمى

تقديم الموسوعة

إن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة المعدل التي تخالج القلب البشرى فحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب النواحي . والنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والاماضة فيها ، فإنها تقصر عن الإحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتله من حوادث .

فلا عجب إذن : مهما بلغ القاضي من الدراية والبصر بالأمور ، أن يلتبس عليه أحيانا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ، أو أن يخطئ في تطبيقها على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا سديدا . وقد أدرك الشارع ذلك فجعل التقاضي في المجال من درجتين ، حتى يصلح قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الأولى من الخطأ . غير أن الاختبار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف في نفس الخطأ أو في خطأ آخر ، كما قد يخطئ قضاة المحاكم الاستئنافية في المسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة إلى محكمة عليا مهمتها الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً ينير السبيل أمام سائر المحاكم ، فيصان بذلك انساق القانون ويستقر القضاء ، ويأمن الناس شر الاختلاف في التفسير . تلك هي محكمة النقض .

* * *

وفي التنظيم القضائي المصري بدأ تاريخ الطعن بالنقض بما أجازته لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ من الطعن بالنقض في مواد الجنايات ثم في مواد الجناح بهتضى التعديل الذي أدخله الأمر العالي الصادر في ٥ يولييه ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وفقاً لهذا النظام لا تنظره محكمة قضائية عليا ذات كيان مستقل وإنما كانت تختص بالفصل فيه المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بهيئة

جمعية عمومية ، ثم انتقل الاختصاص بعد ذلك الى محكمة الاستئناف
بمصر التي بانت احدى دوائرها تحكم بصفة محكمة نقض وأبرام فيما يرفع
اليها من الطعون في الاحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات .

* * *

واذ كان اعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من سنة الى اخرى
اثر توزيع أعمال محكمة الاستئناف على قضاتها كما جرت العادة السنوية
بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على أن يثبت لتلك الدائرة قضاء أو أن يتحدد
لها مبدأ مستقر .

* * *

ومن ناحية اخرى لم يكن الشارع المصرى يعرف نظاما لتصحيح
ما يقع في احكام المحاكم المدنية والتجارية من الخطأ في المسائل القانونية .
وقد حاول الشارع معالجة هذا النقص فعدل قانون الرافعات الأهلى
تعديلا بمقتضاه أخذ عن القانون المخطط نظام الدوائر المقتبسة بمحكمة
الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الأولى في فبراير سنة ١٩٢٢
وللمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك المدة
في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين احكام
المحاكم .

* * *

على أن نظام الدوائر المقتبسة لم يكن علاجا شافيا ولا عملا حاسما
لتحقيق ما يهدف اليه نظام الطعن بالنقض ، فقد كانت الاحالة الى الدوائر
مقتبسة أمرا جوازيا للدائرة المعروضة عليها القضية ، كما كان يشترط
للاحالة سبق صدور جملة احكام استئنافية يخالف بعضها البعض
في نقطة قانونية واحدة .

* * *

وقد ظل الحال على النحو المتقدم — سواء في المواد الجنائية
أو في المواد المدنية والتجارية — الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام
ففسد بذلك نقص هام في التنظيم القضائى المصرى كانت الحاجة ماسة
اليه .

وقد حققت محكمة النقض أهل البلاد فيها ، فأزالت الخلاف ،
وثبتت القضاء ، وأنارت الطريق ، وأصبح فقهاء الهادى يستلهم كل
مشتغل بالقانون .



وإذا كانت الجهود العديدة والمخلصة قد تضارفت وتنافسست علميا
على حفظ تلك الثروة القانونية الهائلة التى خلفتها جهود الجهادة من رجال
القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا — ورغم تلك الجهود —
ما زلنا نلمس احتياج المشتغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد
من هؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من سائر مواطنى الدول
العربية الشقيقة ، الى عمل علمى جديد شامل يمكن الرجوع اليه
للووف على ذلك الصرح الشامخ من الفكر القانونى المجرد الذى حققت به
أحكام محكمة النقض المصرية — بدائرتها الجنائية والمدنية — منذ انشائها
وحتى الآن .



وإذا كنا فى جهودنا السابقة قد استطعنا — بمعون الله — أن نقدم
للمكتبة القانونية — المصرية والعربية — العديد من المراجع العلمية ، سواء
فى مجال التأليف أو فى مجال التلخيص والتجميع والتبويب والنشر .
وإذا كانت أعمالنا هذه قد صادقت — والحمد لله — ترحيبا كبيرا اتى —
ليس فقط من زملاء أفاضل يعملون بتطبيق القوانين — بل أيضا من أساتذة
أجلاء ممن يدرسون القانون ، إلا أن تقديرنا لجسامة الاضطلاع بمسئولية
العمل الذى تقدمه الآن ، واستشعارنا لجلال المهمة ، وحرصنا
على بلوغ الغاية التى ننشدها ، فضلا عن المناسبة التاريخية التى تخبرناها
لصدور هذا العمل ونعنى بها مرور خمسين عاما على انشاء المحكمة ، كل
ذلك جعلنا نسعى الى تضافر الجهود ، فأثرنا المشاركة فى تحمل العبء .



نالى رجال القانون والمهتمين بعملومه — فى مصر وفى سائر
البلاد العربية والاجنبية — يسعدنا أن تقدم للمكتبة القانونية باكورة أعمالنا
العلمية المشتركة : « الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها
محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ » والتى
تصدر بمعون الله — فى إصدارين : الأول يضم القواعد القانونية
التي أصدرتها الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثانى يضم القواعد القانونية
التي أصدرتها الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على اساس ابجدي موضوعي رومى فيه سهولة البحث في المقام الاول ، وعدم التكرار غير المفيد للمبدأ الواحد والتسلسل الزمني في كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بملخص يعين على سرعة البحث .

* * *

كما انه استكمالاً للفائدة وحتى تكتمل حلقة البحث العلمى — فقها وقضاء — فقد تضمنت الموسوعة تعليق كبار فقهاء القانون بالنسبة لبعض المبادئ التى انتهت اليها محكمة النقض والتى احتدم حولها الخلاف او ثار بشأنها الجدل .

* * *

ولا يسعنا فى ختام هذه الكلمة الا ان نشكر ونقدر الجهود المخلصة التى بذلها الجهاز الفنى لادونة التشريع والقضاء وكذا الادارة الفنيصة للدار العربية للموسوعات والتى أدت الى اخراج الموسوعة بالمسورة التى يجدها الباحث بين يديه ، والعصبة .

المؤلفان

حسن الفكهاى ، عبد المنعم حسنى

القاهرة فى الكتيب سنة ١٩٨١

فهرس
موضوعات المجلد الأول
للموسوعة الذهبية

الصفحة ١	الموضوع
١	اتفاق جنائى
٣	اولا - ماهية الجريمة واركائها
١٠	ثانيا - طبيعة الجريمة
١٥	اتلاف وتخریب وتعيب
١٧	اولا - اتلاف الأوراق الحكومية
١٨	ثانيا - اتلاف المزروعات
٢٢	ثالثا - اتلاف الاموال الثابتة والمنقولة
٢٤	رابعا - اتلاف المبائى والآثار
٢٤	خامسا - قطع الجسور
٢٥	سادسا - اتلاف علامات الحدود
٢٦	سابعا - القصد الجنائى فى الاتلاف
٣١	آثار
٣٧	اثبات
٣٩	الباب الاول - الاثبات بوجه عام
٣٩	الفصل الاول - عبء الاثبات

الصفحة	الموضوع
٤١	الفصل الثانى — اقناعية الدليل
٥٧	الفصل الثالث — تسانيد الأدلة
٦٨	الفصل الرابع — تقدير الدليل ورقابة محكمة النقض
٧٦	الفصل الخامس — مسائل متنوعة
٩٥	الباب الثانى — طرق الإثبات
٩٥	الفصل الأول — الاعتراف والاقرار
٩٥	الفرع الأول — شروط الاعتراف
١٠٠	الفرع الثانى — الاعتراف اللاحق لاجراء باطل
١١١	الفرع الثالث — تقدير الاعتراف
١٣٣	الفرع الرابع — تسبيب الأحكام
١٥٤	الفرع الخامس — الاقرار فى المواد المدنية
١٦٠	الفرع السادس — مسائل متنوعة
١٦٨	الفصل الثانى — الأوراق
١٦٨	الفرع الأول — حجية الأوراق بصفة عامة
١٧٦	الفرع الثانى — أوراق ذات حجية خاصة
١٨٠	الفرع الثالث — الادعاء بالتزوير
١٨٥	الفرع الرابع — سلطة المحكمة فى تفسير الأوراق
١٨٧	الفرع الخامس — مسائل متنوعة

الصفحة	الموضوع
١٩١	الفصل الثالث — الخبرة
١٩١	الفرع الأول — نصب الخبراء
٢٠٧	الفرع الثاني — مباشرة أعمال الخبرة
٢١٣	الفرع الثالث — تقدير آراء الخبراء ومناقشتها
٢٥٣	الفرع الرابع — تسبيب الأحكام
٢٧٥	الفرع الخامس — مسائل منوعة
٢٨٤	الفصل الرابع — الشهادة
٢٨٤	الفرع الأول — إجراءات الشهادة
٣٣٥	الفرع الثاني — تقدير أقوال الشهود
٣٧١	الفرع الثالث — تسبيب الأحكام
٤١٨	الفرع الرابع — مسائل منوعة
٤٣٥	الفصل الخامس — القرائن
٤٣٥	الفرع الأول — القرائن القانونية
٤٣٦	الفرع الثاني — حجية الأحكام الجنائية
٤٨٢	الفرع الثالث — القرائن القضائية
٤٩٧	الفصل السادس — المعاينة
٥١٥	أبواب
٥٢١	أجزاء المحاكمة
٥٢٣	الفصل الأول — إعلان الخصوم
٥٢٣	الفرع الأول — بيانات الإعلان وإجراءاته

الصفحة	الموضوع
٥٤١	الفرع الثانى — بطلان الاعلان
٥٥٠	الفرع الثالث — مسائل منوعة
٥٥٦	الفصل الثانى — حضور الخصوم
٥٦٤	الفصل الثالث — حفظ النظام فى الجلسة
٥٦٨	الفصل الرابع — علانية الجلسات
٥٧١	الفصل الخامس — التحقيق بالجلسة
٥٧١	الفرع الاول — طلبات النيابة والمتهم
٥٧٨	الفرع الثانى — الطعن بالتزوير
٥٨١	الفرع الثالث — القرارات التحضيرية
٥٨٢	الفرع الرابع — سلطة المحكمة وواجبها فى التحقيق
٥٩٠	الفرع الخامس — سماع الشهود (راجع اثبات)
٥٩١	الفصل السادس — سؤال المتهم واستجوابه
٦٠٩	الفصل السابع — شفوية المرافعة
٦٢٢	الفصل الثامن — محضر الجلسة
٦٧٧	الفصل التاسع — مسائل منوعة
٧٠٣	احكام عرفية
٧٠٩	احكام عسكرية
٧١٣	احوال شخصية
٧٢٣	احوال مدنية
٧٢٩	اختراع

اتفاق جنائي

- اولا - ماهية الجريمة واركائنها .
- ثانيا - تنظيم الجريمة .
- ثالثا - العقوبة .

أولا - ماهية الجريمة وأركانها

١. - مجرد الاتفاق على ارتكاب الجنائية أو الجنحة ولو واحدة بعينها كاف في ذاته لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة لا الى تنظيم ولا الى استمرار .

* ان النص الفرنسي للمادة ٧ المكررة لا يشمل الا الاتفاق على ارتكاب الجنائيات أو الجنح (بالجمع) مطلقا أو الجنائيات أو الجنح التي تكون من نوع خاص سواء أكانت تلك الجنائيات أو الجنح هي المقصودة بالذات من الاتفاق أم كانت وسيلة لتحقيق الغرض المقصود منه . ولكنه ليس من المستطاع الأخذ بمفهوم النص الفرنسي لهذه المادة لأن نصها العربي الذي يدل على أن الاتفاق الجنائي يتم ولو كان الملتقى عليه جنائية واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها قد تضافت على تأييده المذكرتان الأيضاحيتان الفرنسية والعربية وفهما مجلس شورى القوانين على هذا النص وامترض على هذا المفهوم باعتراضات فنية دقيقة وأبت الحكومة قبول اعتراضه مما يدل على أن المراد بهذه المادة هو جعلها تنطبق بلا شك ولا ريب على الاتفاق الذي يحصل على ارتكاب جنائية واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها مهما تضاعفت تلك الجنائية أو تلك الجنحة . ولئن كان هذا المعنى المحتوم الذي لا يحيط عنه لنص المادة المذكورة يتصانم من جهة مع الفقرة الثانية من المادة ٥ التي لا توجب عقابا على العزم والتصميم والأعمال التحضيرية ومن جهة أخرى يختلط مع الفقرة الثانية من المادة ٤ التي تجعل الاتفاق طريقة من طرق الاشتراك في الجريمة التي ترتكب بناء عليه فإن هذا الخلط وذلك الاصطدام يرجعان الى اضطراب التشريع وعدم التوفيق فيه . وفهم هذا التشريع على ما هو عليه يقتضى :

أولا : وجوب القول في الاتفاق الجنائي على ارتكاب جنائية بعينها أو جنحة بعينها - مهما تضاعفت تلك الجنائية أو تلك الجنحة - أنه في حالة عدم تنفيذ الاتفاق فيكون معاقبا عليه وحده بحسب المادة ٧ المكررة ولها إذا ارتكبت الجنائية أو الجنحة بناء على هذا الاتفاق كان بنفسك جريمتان ناشئتان من حيث الاتفاق في ذاته عن فعل واحد هما جريمة الاتفاق الجنائي المستقل وجريمة الاشتراك بالاتفاق وإن الفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع تنطبق في هذه الحالة فيعاقب الشريك بل العامل الأصلي بأثنى العقوبتين .

وثانيا : ان مجرد الاتفاق على ارتكاب الجنائية أو الجنحة ولو واحده
بمعناها كافى ذاته لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة لا الى تنظيم ولا الى
استمرار بل عبارات التنظيم والاستمرار هى عبارات اضطرت المحاكم
للقول بها هربا من طغيان هذه المادة . والواقع أن الشرط الوحيد الكافى
لتكوين الجريمة هو أن يكون الاتفاق جديا فكلما ثبت ذلك للقاضى قامت
الجريمة ووجب تطبيق العقاب .

(ملحق رقم ١٦٥ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٣)

٢ - كل اتفاق على جنائية أو جنحة كائنا ما كان نوعها معاقب عليه .

* ان نص المادة ٧ المكرره من قانون العقوبات عام يشمل الاتفاق
الجنائى على ارتكاب الجنائيات أو الجنح بجميع أنواعها ، ليس مقصورا
على الاتفاقات الجنائية المتملة بالأغراض السياسية أو الاجتماعية ،
فالاتفاق على ارتكاب جنائية تقليد الأوراق المالية (البنك نوت) يدخل فى
مناول هذه المادة .

(ملحق رقم ١٦٨ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٨/١/٣)

٣ - كل اتفاق على جنائية أو جنحة كائنا ما كان نوعها معاقب عليه .

* انه لما كان نص المادة ٨ من قانون العقوبات الحالى المقابل
للمادة ٧ المكرره من قانون العقوبات القديم عاما مطلقا كان كل اتفاق على
جنابة أو جنحة منصوص عليها فى قانون العقوبات - كائنا ما كان
نوعها - معاقبا عليه وكان القول بقصر هذا النص على الجرائم السياسية
أو الخطيرة الشأن تخصيصا بلا مخصص لا سيما أن الأعمال النحضرية
للمادة المذكورة ليس فيها ما يدل على تعلقها بنوع معين . من الجرائم دون
نوع . وهذا هو الذى جرى عليه قضاء محكمة النقض بإطراد .

(ملحق رقم ١٠٤١ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٢/١٤)

٤ - توافر جريمة الاتفاق الجنائى سواء كانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة .

* ان القانون يعاقب على الاتفاق الجنائى على ارتكاب جنائية أو
جنائيات أو جنحة أو جنح ، سواء أكانت معينة أم غير معينة ، وهذا المعنى

يظهر بوضوح من المذكرة التفسيرية للمادة ٧٧ المكررة من قانون العقوبات القديم التي حلت محلها المادة ٨٨ من القانون الحالي اذ جاء فيها « ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء اكانت الجناية أو الجنيات أو الجثة أو الجرح المقصود منه معينة أم لا ، كما أو اشير الى استعمال القوة أو العنف أو المفرطات أو الأسلحة وهكذا للوصول الى غرض جائز أم لا » . وكذلك يكفي لتطبيق المادة ٨٨ أن يكون اتفاق المنهم مع أى واحد ممن تكون منهم الاتفاق ، اذ الاتفاق يتكون تلتونا طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة المذكورة كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة ما . .

(طعن رقم ٤٣٦ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٨)

٥ - عدم اشتراط وقوع الجنائية أو الجنحة المتفق على ارتكابها .

✽ انه لما كان الاتفاق الجنائي ، طبقا للتعريف الموضوع له ، توجد كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة ما أو على الاعمال المجزأة أو المسهلة لارتكابها ، فانه لا يشترط فيه أن تقع الجنائية أو الجنحة المتفق على ارتكابها ، ومن باب أولى لا يشترط عند وقوعها أن يصدر حكم العقوبة فيها . ومن ثم فالمعبرة في الاتفاق الجنائي هي بثبوت واقعه ذاتها بغض النظر عما تلاها من الوقائع . فاذا كان الحكم قد استخلص تدخل المتهم في ادارة الاتفاق الجنائي من أدلة تؤدي اليه عقلا ، فانه لا يكون ثمة محل للطعن عليه .

(طعن رقم ٤٣٦ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٨)

٦ - توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء اتفق المشترون فيه على ان يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنائية أو الجنحة المقصودة بالاتفاق أو على ان يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر .

✽ ان القانون لا يشترط لتكون جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٨٨ عقوبات أكثر من اتحاد شخصين أو أكثر على ارتكاب جنامة أو جنحة ما أو على الاعمال المجزأة والمسهلة لارتكابها . واذن فالمشترون في الاتفاق الجنائي يعاقبون بمقتضى هذه المادة سواء اتفقا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنائية أو الجنحة المقصودة من الاتفاق أو على ان يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد .

(طعن رقم ٧٥٨ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢١)

٧ - شروط توافر جريمة الاتفاق الجنائي هو أن يكون الاتفاق جدياً .

* أن قانون العقوبات قد عرف الاتفاق الجنائي في المادة ٤٨ منه في قوله « يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فكل على ارتكاب جنائية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها » فهذه الجريمة، على ما هو واضح من مفهوم هذا النص ، لا يمكن أن تتكون إلا باتحاد الإرادات على ما نهى النص عنه بحيث إذا كان أحد اصحابها جاداً في (الاتفاق والآخر غ) جاد فلا يصح أن يقال بأن اتفاقاً جنائياً قد تم بينهما لعدم اتحاد إرادتيهما على شيء في الحقيقة وواقع الأمر . وأذن فإذا كانت الواقعة هي أن زيدا اتصل بأحد الجنود البريطانيين وهرض عليه أن يبيع له هذا أسلحة من الجيش البريطاني فمظاهر هذا الجندي له بقبول العرض واتصل بأحد رؤسائه ، وهو ضابط بريطاني ، وافضى إليه بالأمر ، فاتفقا فيما بينهما على التظاهر بقبول العرض وسالوا المعارض على ثمن الأسلحة ، ثم اتصل الضبط بالبوليس المصري وبلغه بما وقع ، ثم أحضر الضابط والجندي البريطانيان بعض الأسلحة بدعوى سرقتها إياها من مخازن البوليس ثم هما بتسليمها لزيد فداداهم البوليس المصري ، فهذه الواقعة لا تتحقق فيها جريمة الاتفاق الجنائي ولا عقاب عليها .

(ملحق رقم ٢٩٢ سنة ١٨ في جلسة ١٣٢٨/٤/٢٨)

٨ - أركان جريمة الاتفاق الجنائي - ماهيتها .

يجب لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المتصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة ، أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها ، سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع - ويعتبر المشترون في الاتفاق الجنائي بمقتضى المادة المذكورة سواء اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجنائية أو الجنحة المقصودة من الاتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد ، ولا يشترط للعقاب أن يظهر المشتركون في الاتفاق الجنائي على مسرح الجريمة المقصود منه في حث تنفيذها .

(ملحق رقم ٧٥٨ سنة ١٦ في جلسة ١٣٢٦/٥/٢١)

٩ - توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء اكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجزأة والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أو لم تقع .

* لا يشترط لتكون جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة سواء اكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجزأة والمسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، فإن الحكم المطعون فيه بتبرئة المطعون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي بقالة انها - بسبب أن التزيف كان مفضوحا - جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ من ١٦ ص ٢٤٤)

١٠ - الاتفاق : تطلبه تقابل الارادات تقابلا صريحا على اركان الواقعة الجنائية .

* الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلا صريحا على اركان الواقعة الجنائية التي تكون محلا له .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ من ١٦ ص ٧١٨)

١١ - اتفاق جنائي - جريمة - اركانها .

* لا يشترط لتكون جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما سواء اكانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجزأة أو المسهولة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالاتفاق أو لم تقع .

(طعن رقم ٢٤٠ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ من ١٨ ص ٢٠٢٢)

١٢ - جريمة الاتفاق الجنائي - الفاعل الأصلي .

* متى كان الحكم قد اثبت أن المحكوم عليهم قد اتفقوا على سرقة مسكن الجنى عليه وتوجهوا جميعا اليه وسأهم كل منهم بالتل من

الأعمال المكونة للجريمة ، فان هذا يكفى لاعتبارهم جبيما فاعلين أصليين في الجريمة سواء من تلم منهم بالاستيلاء فعلا على المرسولات أو من بقى على مسرح الجريمة للمراقبة والحراسة وقت ارتكابها .

(طعن رقم ١٩١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٢ من ٢٣)

١٣ - تحقق الاشتراك بطريق الاتفاق - بانحسار أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه .

✳ يكفى لتحقيق الاشتراك بطريق الاتفاق ، انحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه .

١ طعن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢١ س ٢٢ من ٢٤ (٤١٤)

١٤ - الاشتراك بطريق الاتفاق - ماهيته - استخلاص توافره - موضوعي .

✳ ان الاشتراك بطريق الاتفاق انما يتكون من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية امر داخلي لا تقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضي - فيما عدا الحالات الاستثنائية التي تتيده القانون بنوع معين من الأدلة - اذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه .

١ طعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ من ٢٧٨

١٥ - اتفاق جنائي - جريمة - أركانها - تعثر تنفيذ الاتفاق - اثره .

✳ ان تعثر تنفيذ ذلك الاتفاق بسبب مفاجأة رجال الشرطة للطاعنين بمكان الحادث وضبط ثائيم بعد أن تمكن الباقون من الهرب ، فهو امر لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانها أو شرطا لاتعاقده . لما كان ذلك فان ما يشره الطاعنون الثاني والثالث والرابع في هذا الوجه من أوجه الطعن بكون من قبل الجدل الموضوعي أمر، سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما

لا يجوز اثارته امام محكمة النقض ، ويضحى هذا المعنى على غير اساس خليقا بالرفض .

(ملن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ص ٢٨١)

١٦ - اتفاق جنائي - اركان الجريمة - استخلاصها - مسألة موضوعية .

* للمحكمة ان تستخلص العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائي من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوثوقه .

(ملن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ص ٢٨١)

١٧ - اتفاق جنائي - حق المحكمة ان تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة .

* من المقرر انه لا حرج على المحكمة من ان تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به .

(ملن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ص ٢٨١)

١٨ - اتفاق جنائي - ما يشترط لتكوينه .

* لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات اكثر من اتحاد ارادة شخصين أو اكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة ما سواء اكانت معينة أو غير معينة أو على الاعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع .

(ملن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ص ٢٨١)

ثانياً - طبيعة الجريمة

١٩ - الاتفاق الجنائي جريمة مستترة تظل قائمة ما دام الاتفاق قائماً .

✳ الاتفاق الجنائي جريمة مستترة تظل قائمة ما دام الاتفاق قائماً .
ومدة سقوط الحق في اقامة الدوى العمومية بها لا تبدىء الا من وقت
انتهاء الاتفاق ، سواء باقرار الجريمة أو الجرائم المتفق على ارتكابها
أو بعدول المتفقين مما اتفقوا عليه .

(ملن رقم ١٥٢٢ سنة ١٤ في جلسة ١٩٤٤/١٢/١١)

ثالثاً - العقوبة

٢٠ - شروط الانقاع من الاعفاء من العقاب .

✳ ان المادة ٤٧ المكررة من قانون العقوبات تشترط للاعفاء من العقاب
الوارد بها ان يحصل الاخبار من المتهم قبل بحث الحكومة وتفتيشها من
الجناة . فالاعتراف الذي يصدر بعد ضبط الجناة لا يملى المتصرف من
العقاب .

(ملن رقم ١٩١٨ سنة ٧ في جلسة ١٩٣٨/١/٢)

٢١ - العقوبة الواجبة للتطبيق في جريمة الاتفاق الجنائي .

✳ انه لما كانت العقوبة المقررة بالمادة ٤٨ من قانون العقوبات للاتفاق
الجنائي على ارتكاب جنائية أو جنائيات هي السجن لكل من اشترك فيه
والاشغال الشاقة المؤقتة لمن حرض عليه أو تدخل في ادارة حركته فان
الحكم يكون قد اخطأ اذا اوقع على جميع المتهمين - من كانت تهمته التحريض
على الاتفاق ومن كانت تهمته الاشتراك فيه - عقوبة الاشغال الشاقة ،
دون ان يذكر في تبرير هذه العقوبة الا ما قاله عن احدهم من انه هو
المحرض على الاتفاق والمدير لحركته ، وما قاله عن باقى المتهمين من انهم
اشتركوا في هذا الاتفاق مما عقوبته السجن فقط . وتصحيح الحكم من
ناحية العقوبة بالنسبة للطاعنين الذين ادعوا في الاشتراك متعين ولو كان
ما تمسكوا به في الملن من قصور الحكم في بيان الاسباب التي اقيم عليها

غير صحيح من النواحي التي عينوها صراحة فإن هذا يتسع لذلك السبب .
ومن يكون من هؤلاء المشتركين لم يتم أسبابا لطمئه بعد أن قسّر به مائه
يستفيد من طعن غيره لوحدة الواقعة ولعموم السبب الذي قبل الطعن من
أجله واشترائه بينهم .

(طعن رقم ٥٢٠ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٢)

٢٢ — مبادرة أحد المتفقين على الأخبار بوجود اتفاق جنائي لا يؤثر
في قيام الجريمة ولو لم يكن الاتفاق إلا بين المبلغ والمبلغ عنه .

✽ أن مبادرة أحد المتفقين الى الاخبار بوجود اتفاق جنائي وبمن
اشتركا عليه لا يترتب عليه بنص المادة ٨ أكثر من اعفائه وحده من العقاب
وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها ولو لم يكن الاتفاق إلا بين
الذين فقط هما المبلغ والمبلغ عنه .

(طعن رقم ١٥٦١ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/١/٢٨)

٢٢ — العقوبة الواجبة التطبيق في جريمة الاتفاق الجنائي .

✽ أن الشارع إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون
المعوقات على أن « كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه
ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب
لمجرد اشتراكه بالسجن ، فإذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب الجنيح أو
اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب المشترك فيسه
بالحبس» ثم نص في الفقرة الثالثة منها على أن «كل من حرّض على اتفاق
جنائي من هذا القبيل . أو تدخل في إدارة حركته يعاقب بالاشغال الشاقة
المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص عنها في الفقرة السابقة والسجن في الحالة
الثانية » ثم نص في الفقرة الرابعة على أنه « ومع ذلك إذا لم يكن الغرض
من الاتفاق إلا ارتكاب جنائية أو جنحة معينة عقوبتها أخف مما نصت عليه
الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجنائية أو
الجنحة » إذ نص على ذلك مفاد أن الشارع لم يستثن من الحكم الذي
تدره في الفقرتين الثانية والثالثة إلا الحالة التي يكون فيها الغرض من الاتفاق
ارتكاب جنائية أو جنحة معينة . ففي هذه الحالة — وفي هذه الحالة وحدها
— لا يجوز توقيع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لتلك الجنائية أو الجنحة .
أما إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب عدة جنائيات أو عدة جنح فيجوز
توقيع المعوقات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة ولو كانت أشد

مما نص عليه القانون لاى من الجرائم المتصودة من الاتفاق ، واذا كان الحكم قد اثبت على المتهم انه حرض على اتفاق جنائى القصد منه ارتكاب جنح سرقات ، وادار حركته بجمع الفلجان الذين استخدمهم فى النشل ثم تقديم ما يحصلون عليه ، فقد حقت عليه عقوبة السجن المتصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ ع ولو اثبتا اشد من العقوبة المقررة لجنحة السرقة .

(طعن رقم ١٣٦ سنة ١٤ قى جلسة ١٩٤٤/٥/٨)

٢٤ - العقوبة الواجبة التطبيق فى جريمة الاتفاق الجنائى .

✽ ان الفقرة الاولى من المادة ٤٨ عقوبات اذ نصت بصفة مطلقة على انه « يوجد اتفاق جنائى كلما اتفق شخصان فاكتر على ارتكاب جنابة او جنحة ما او على الأعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها » قد دلت بوضوح وجلاء على ان حكمها ينال كل اتفاق على اية جنابة او جنحة مهما كان نوعها او الغرض منها . وهذا يلزم عنه انه اذا لم ترتكب الجريمة بتنفيذ الاتفاق فانه ينبئ العقاب على الاتفاق ذاته واما اذا ارتكبت ، او شرع فى ارتكابها وكان الشروع معاقبا عليه ، فانه يمكن هناك جريمتان ، وفى هذه الحالة توقع على المتهمين عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد طبقا للمادة ٣٢ عقوبات ، ما لم يكن الاتفاق على جريمة واحدة معينة وفى هذه الحالة ، وفى هذه الحالة وحدها ، يجب بمقتضى صريح النص الوارد فى المادة ٤٨ المذكورة - على خلاف القاعدة العامة المقررة فى المادة ٣٢ - ان تكون العقوبة التى توقع هى عقوبة الجريمة التى وقعت تنفيذا للاتفاق ولو كانت اقل من عقوبة جريمة الاتفاق الجنائى . واذا كانا ادانت المحكمة المتهم فى جريمة الاتفاق الجنائى على التزوير وفى جريمة التزوير وعاقبته بعقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ فانها لا تكون قد اخطأت .

(طعن رقم ١٥٢٢ سنة ١٤ قى جلسة ١٩٤٤/١٢/١)

٢٥ - شرط الانتفاع من الاعفاء من العقاب .

✽ ان الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات تتطلب وجوب المبادرة باخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائى ومن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جنابة او جنحة ، واذا لم يمتى كان ما ادلى به الطاعن هو اتوال معمة ابداءها بعد ضبطه وهو يحاول تسام الرسالة بالبوليسية

١٣.

المزوره ، وبعد ان ونعت جريمتنا التزوير والاسعمال ولم يكن من شأن ذلك الاقوال التى ابداهما ان تكشف عن اشتراكهما فى الاتفاق الجنائى ، فلا حق له فى الانتفاع من الاعفاء المقرر بطلبك المادة .

(طعن رقم ١٥٠١ سنة ٢٢ قى جلسة ١٩٥٤/١/٢٦)

٢٦ - وقوع الجنائية قبل اعتراف المتهم بارتكابها - عدم تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٨ عقوبات .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت وقوع جنائيتى تسهيل الاستيلاء على مال الجهمية التعاونية للبرول والتزوير ، قبل اعتراف الطاعن بارتكابها - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فان فى هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما اثاره الطاعن فى شأن الاعفاء من العقوبة المنصوص عليه فى المادة ٨ من قانون العقوبات ، بما يطل على اطراحه .

(طعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ قى جلسة ١٩٦٦/٦/١٦ س ٢٢ ص ١٩١٢)

اتلاف وتخريب وتعييب

أولا - اتلاف الأوراق الحكومية

ثانيا - اتلاف المزروعات

ثالثا - اتلاف الأموال الثابتة والمنقولة

رابعا - اتلاف الجاني والآثار

خامسا - قطع الجسور

سادسا - اتلاف علامات الحدود

سابعا - القصد الجنائي للاتلاف

ثامنا - اثبات الاتلاف

أولا - ائتلاف الأوراق الحكومية

٢٧ - عدم اشتراط وقوع ضرر فعلا ونهائيا لتطبيق المادة ٢١٩ ع
قديم بل يكفي حصول ضرر ما .

* من ائلف عبدا سند مخالصة بببلغ ما محسورا على هابش الحكم
الصادر بهذا المبلغ ، وقدم الحكم للتنفيذ يحق العقاب بمقتضى المادة ٢١٩ من
تائون العقوبات ولو كان بيد صاحب المصلحة فى هذا السند من هذه المبالغ
مخالصة أخرى منفصلة .

ويكفى لتحقيق ركن الضرر فى هذه الواقعة ان يترتب على الائتلاف مجرد
عدم تنفيذ الحكم الذى كتبت المخالصة محررة على هابشه .

ولا يهدم هذا الركن ان يكون بيد المجنى عليه مخالصة أخرى عن هذا
المبلغ ، اذ حتى مع التسليم ان ابراز المخالصة يحول دون حصول ضرر
نهائى للمجنى عليه ، فان هذه المادة لا تتطلب وقوع الضرر فعلا ونهائيا ،
وانما يكفي بوجوبها حصول ضرر ما ، كما هو مفهوم نصها العربى ونصها
الفرنسى الاصرح فى الدلالة على هذا المفهوم .

(ملعن رقم ٢٧٩ سنة ٢ فى جلسة ١٩٢٢/١١/٢١)

٢٨ - وقوع ائتلاف على جزء من عقد تتم به الجريمة اذا اصبح العقد
غير صالح للفرض المقصود منه .

* ان وقوع الائتلاف على جزء من العقد لا يمنع من اعتبار جريمة الائتلاف
سامة ما دام ما وقع من شأنه ان يجعل العقد غير صالح للفرض الذى من
اجله اعد ، ولا يؤثر فى ذلك ان يكون صاحب العقد قد جمع اجزائه ولصقتها
بعضها ببعض .

(ملعن رقم ٢١٧٤ سنة ١٨ فى جلسة ١٩٢٢/١/١٧)

٢٩ - تحقق جريمة الائتلاف المتصوص عليها فى م ١٥٢ عقوبات
بمجرد وقوع تعدد مادى على الورقة من شأنه تغييرها أو تشويهها أو اعدامها .

* تتحقق جريمة الائتلاف المتصوص عليها بالمادة ١٥٢ من قانون العقوبات
بمجرد وقوع تعدد مادى (تهزيق) على ورقة من الأوراق المتصوص عليها فى

تلك المادة بنية اتلافها وأن يكون من شأن هذا الاتلاف تغيير أو تشويه أو اعدام تلك الورقة .

(طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص ١١٨٥)

٣٠ - محضر تحقيق البوليس من الأوراق التي نصت عليها م ١٥١ ع
- متى سلم الى شخص مأمور بحفظه .

* يدخل محضر تحقيق البوليس ضمن الأوراق التي نصت عليها المادة
١٥١ من قانون العقوبات متى سلم الى شخص مأمور بحفظه .

(طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص ١١٨٥)

٣١ - جريمة اتلاف الأوراق الحكومية - القصد الجنائي :

* لا يشترط القانون لقيام جريمة اتلاف الأوراق الحكومية أو اخلاصها أن يكون الجاني عالماً بشخص الحافظ وأنه مأمور بحفظها ، لأن مراد الشارع من العقاب على هذه الجريمة هو حماية هذه الأوراق في ذاتها وهي مودعة في المخازن العمومية أو بين يدي الأمين المأمور بحفظها .

(طعن رقم ١٢٧٨/٢٠ ق جلسة ١٣٦١/٢/١٤)

٣٢ - اتلاف أوراق حكومية - نوع الأوراق - محضر الحجز .

* محضر الحجز في يد المنتخب لتوقيمه يعد من الأوراق المكلف بحفظها
والإشارة إليها في المادة ١٥١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/٢/١٤)

ثانياً - اتلاف المزروعات

٣٣ - متى تعتبر جريمة اتلاف النباتات أو الزرع غير المحصود جنائية .

* أن المادة ٣٢٢ ع «قديم» تعتبر جريمة الاتلاف جنائية إذا وقعت من شخص واحد يحمل سلاحاً ما إذا ثبت أن السلاح لم يكن مع الفاعل الأصلي بل كان مع الشريك المرافق له وقت ارتكاب الجريمة وجب من باب أولى

اعتبار الحادثة جنائية لتحقيق غرض الشارع مع وجود سلاح في متناول الفاعل الأملى وقت ارتكاب الجريمة .

(طعن رقم ١٦٥٤ سنة ٢ ق جلسة ١٣٣٢/٥/٢٢)

٣٤ - اعتبار المتهم الذى يقف حاملا سسلاحا الى جانب زملائه ليحرسهم وهم يتلفون الزراعة فاعلا لاشريكا .

* يكون فاعلا لاشريكا فى جريمة الاتلاف المتهم الذى يقف حاملا سلاحا الى جانب زملائه ليحرسهم وهم يتلفون الزراعة ، لأن فعله هذا هو من الاعمال المكونة للجريمة .

(طعن رقم ١٤٠٦ سنة ١١ ق جلسة ١٣٤١/٥/٢٦)

٣٥ - توافر جريمة الاتلاف بالنسبة لملك الأرض الذى يتلف زراعة المساجر بعد انتهاء الإيجار .

* إذا كان الثابت أن الأرض التى ألفت الزرع القائم عليها هى جزء من قطعة كان الجنى عليه استأجرها من المئهم عن مدة معينة ، ثم امتنع المئهم من تأجيرها له ، فاستمر هو وأضعها يده عليها وزرعها قمحا وسكنت المئهم حتى مضى على بدء السنة الزراعيه أكثر من ثلاثة شهور ثم أقدم على اتلاف زرعها فانه بمقتضى عاى ذلك لأن الزرع ملك لزارعه حتى يقضى بعدم أحقيته فى وضع يده على الأرض . وأذن فقد كان على المئهم صاحب الأرض أن يحصل أولا من جهة القضاء على حكم بعدم أحقية الزارع فى وضع يده على الأرض ويتسلمها منه ، وعندئذ فقط يحق له القول بأن الزرع القائم عليها ملك له بحكم الالتصاق ، أما قبل ذلك فأن حقه فى ملكية الزرع لا يكون حقا خالصا نهائيا له بل معلقا على وجود الزرع قائما فى الأرض وقت القضاء بعدم أحقية الزارع فى البقاء بها .

(طعن رقم ١٨٨٦ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/١١/٣٠)

٣٦ - حرث الأرض التى بها جذور برسيم يتوافر به الركن المادى فى جريمة اتلاف الزرع .

* أن حرث الأرض التى بها جذور البرسيم يتوافر به الركن المادى فى جريمة اتلاف الزرع . لأن هذا الحرث يلف جذور الثبات التى كانت تنمو من جديد بعد ربها وتصير برسميا ناميا معدا للزعى مرة ثانية وثالثة .

(طعن رقم ١٥٧ سنة ١٥ ق جلسة ١٣٤٠/٢/٢٣)

٣٧ - متى تعتبر جريمة ائلاف المزروعات أو الزرع غير المحصول جنسية .

* أن المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات تعتبر جريمة ائلاف النبات أو الزرع غير المحصول جنسية إذا وقعت ليلاً من ثلاثة أشخاص على الأقل . فإذا كانت واقعة الدموى أن الطامن مع آخرين عديدين قد ائلفوا ليلاً زراعة قطن المجنى عليه بأن ائلفوا شجراته باليد وبآلة حادة فادانته المحكمة بهذه الجنائية تطبيقاً لهذا النص فإنها لا تكون قد أخطأت .

(طعن رقم ٢٥٧ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/١/٨)

٣٨ - عدم وجوب ائلاف كمية وافرة من الزرع ذات شمس. هل يفكر لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ ع

* لا يمنع من تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات أن يكون الائلاف لم يقع إلا على زراعة قنارطين من فدان ، لأنه ليس في نص هذه الفقرة ما يوجب أن يكون الائلاف واقعاً على كمية وافرة من الزرع ذات شأن يذكر ويبلغ الكمية الملتفة حد الوفرة متروك للمفسر قاضي الدموى ورايه . فإذا قال به فلا يعقب على قوله .

(طعن رقم ٢٥٧ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/١/٨)

٣٩ - وجود نزاع بين المتهم والمجنى عليه بشأن ملكية الأرض المقتضية عليها الزراعة التي ائلفها المتهم لا يؤثر في قيام الجريمة .

* إذا ثبت أن الزراعة التي ائلفها المتهم هي ملك للمجنى عليه نفذ حق عليه العقاب طبقاً للمادة ٣٦٧ من قانون العقوبات التي تعاقب كل من ائلف زرعاً مملوكاً لغيره ، ولا ينفي قيام هذه الجريمة وجود نزاع بين المتهم وبين المجنى عليه بشأن ملكة الأرض القائمة عليها هذه الزراعة .

(طعن رقم ١١٧٨ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/١٠/١٦)

٤٠ - تحقق جريمة ائلاف الزرع المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات بتوافر القصد الجنائي العام .

* لا يتطلب القانون في جرائم ائلاف الزرع المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات توافر قصد جنائي خاص ملحوظ فيه الباعث على

مقارفة فعل الانلاف بل هي منحقق بنوافر التصد الجنائى العام ، اى مجرد الانلاف ولو لم يكن مقفونا بنية الانتقام من صاحب الزرع أو الاساءة اليه ، شأنها فى ذلك شأن سائر الجرائم العمدة التى لم يرد عنها فى القانون نص صريح مقتضاه ان تكون نية الجنائى من نوع معين خاص بها .

(المرس رقم ٦٥٥ لسنة ٢٨ ي جلسة ١٩٦٨/٦/٢ من ١٩ الى ١٦٢٩)

٤١ - جريمة ائتلاف المزروعات - مناط العقاب عليها .

✽ تعاقب المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات كل من ائتلف زرعاً مملوكاً لغيره . ولما كان البين من المفردات التى امرت المحكمة بضربها تحقيقاً لوجه الطعن ان الضابط اثبت فى محضره انه بناء على أمر صادر من النيابة كان قد تم تسليم حوالى اربعة عشر فدانا بمعرفة قوة من رجال الشرطة للمطعون ضدها تنفيذا لقرار الطرد الصادر ضد الطاعنين من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية وثامت بزراعتها شعيراً ، وفى يوم تحرير المحضر ابلغت المطعون ضدها بتعرض الطاعنين لها وانفل الضابط الى الاطيان موضوع النزاع حيث شاهد الطاعنين وهم فى سبيل اتمام حث الشعير المزروع ولم يتمكن من ضبطهم لكثرة عددهم . وكان البين مما سلف ان زراعة الشعير التى ائلفها الطاعنون هى ملك المطعون ضدها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صادف صحيح القانون حين اوقع عليهم العقاب طبقاً للمادة ٣٦٧ سالفه الذكر . ولا محل بعد ذلك لما يحاج به الطاعنون من وجود نزاع بينهم وبين المطعون ضدها بشأن وضع اليد على الأرض القائمة عليها هذه الزراعة اذ ان مثل هذا النزاع لا ينفى قيام الجريمة ما دام الثابت ان تلك الأرض كانت فى تاريخ الحادث فى حيازة المطعون ضدها بناء على محضر تسليم تم تنفيذا لأمر النيابة العامة وانها هى التى ثامت بزراعة الشعير الذى ائلفه الطاعنون . لما كان ذلك ، وكان ما يثبته الطاعنون فى شأن عدم دستورية القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ مردوداً بأنه مع التسليم جدلاً بصحة دعواهم ، فان القانون المذكور الخالص بالفصل فى المنازعات الزراعية لا شأن له بجريمة ائتلاف المزروعات التى دينوا بمقتضاها اعمالاً لنص المادة ١/٣٦٧ من قانون العقوبات ، فان الطعن برمنه يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٦٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٣ الى ٢٥٢)

ثالثا - اتلاف الاموال الثابتة والمنقولة

٤٢ - الفرق بين الجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين ٣٦١ - ٣٨٩ عقوبات .

* ان الفعل المادى المكون للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٨٩ ع يدخل ضمن الاعمال التى تعاقب عليها المادة ٣٦١ ، والتمييز بين الجريمتين يقوم على اساسين : هما القصد الجنائى ومقدار الاتلاف او التخريب الذى لحقته الجانى . فالمخالفة المنصوص عليها فى المادة ٣٨٩ يشترط فيها ان يقع فعلها عمدا ، فهى اذن والجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦١ سواء من هذه الناحية . فغير انه يشترط فى المادة ٣٦١ فوق ذلك ان ترتكب الجريمة بقصد الاساءة ، وهذا هو أحد الفروق التى تميز بين الجريمتين ، ثم انه يكفى لتطبيق المادة ٣٨٩ ان يكون الاتلاف حادثا فرديا بسيطا فى حين ان المادة ٣٦١ تكون واجبة التطبيق متى كان عدد الاشياء المظلة او المخربة كبيرا . وهذا هو الاستفادة من المذكرة الابضاحية التى وضعت عند تعديل المادة ٣١٦ ع القديمة .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ١٤ فى جلسة ١٦/١٠/١٩٢٢)

٤٣ - القصد الجنائى فى جريمة م ٣٦١ ع - هو قصد عام - عبارة « قصد الاساءة » الواردة بهذه المادة لم تضاف جديدا الى القصد الجنائى العام فى جرائم الاتلاف العمدية .

* لا تسنلزم المادة ٣٦١ من قانون العقوبات قصدا خاصا ، اذ ان القصد الجنائى فى جرائم التخريب والاتلاف العمدية يتطابق فيها اعتبره القانون من الجنائيات كالمادة ٣٦٦ عقوبات ، وما اعتبره فى عداد الجنح كالمادة ٣٦١ عقوبات ، وهو ينحصر فى نعيم ارتكاب الفعل الجنائى المنهى عنه بارتكابه التى حددها القانون ، وسلخص فى اتجاه ارادة الجانى الى احداث الاتلاف او غيره من الافعال التى عدهتها النصوص مع عليه بأنه يحدثه بغير حق ، وواقع الأمر ان عبارة « قصد الاساءة » التى تشتملها نص المادة ٣٦١ عقوبات لم نأت بجديد يمكن ان يضاف الى القصد الجنائى العام فى جرائم الاتلاف العمدية المبينة فى القانون ، لان تطلب نية الأضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو بحصول لحاصل .

(طعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٧ فى جلسة ١٩/١٠/١٩٥٧ م - ٦٨٥)

٤٤ - المنازعة في قيمة الضرر المالي المترتب على فعل التخريب -
لا تقبل آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

✽ إذا كان الثابت أن المتهم أو المدافع عنه لم ينازع أيهما في قيمة الضرر المالي المترتب على فعل التخريب والذي طلبت النيابة العامة تطبيق المادة ٣٦١ من قانون العقوبات في مقرنها الثانية - بالنسبة إليه ودارت المرافعة على هذا الأساس ، فإنه لا يقبل منه أن يثير هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض لنعلق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى والفصل فيها .

(طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٤٦٠/١٢/٢٦ من ١١ ص ٩٢٧)

٤٥ - القانون الجنائي لا يعرف جريمة ائتلاف المتقول باهمال :

✽ القانون الجنائي لا يعرف جريمة ائتلاف المتقول باهمال .

(طعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ من ١٦ ص ١٩٦٨)

٤٦ - جريمة الائتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات -
معدية - تحقق القصد الجنائي فيها .

✽ جريمة الائتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة معدية يحقق القصد الجنائي فيها متى معد الجاني ارتكاب الفعل المنهى منه بالصورة التي حددها القانون واتجاه ارادته الى أحداث الائتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا على انقضاء علم المطعون ضده (المتهم) بأنه كان غير محق بميما أحدثه بباب الحظيرة مما أسبغت النيابة العامة عليه وصف الائتلاف ، بل خاص الى أنه كان يوقت بأن ما أحدثه من ذلك يدخل في نطاق حقه في مباشرة الانتفاع بالحظيرة على الوجه المعتاد ، وساق الحكم على ذلك أدلة لا تجدد الطائفة سلامة مأخذها من الأوراق ، وكان ما أورده الحكم من ذلك ينفي به عنصر القصد الجنائي في جريمة الائتلاف المسندة الى المطعون ضده وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره بغير خلط منه بين هذا القصد والباعث على ارتكاب الجريمة ، فإن ما تثيره الطائفة نعيما على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سحيذا .

(طعن رقم ١٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٣/ ١١/ ١١ من ٢٢ ص ٩٢٥)

رابعاً - ائتلاف الجاني والآثر

٤٧ - جريمة المادة ١٦٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - عقوبة .

نص المادة ١٦٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن كل من هدم أو أتلف عمدا شيئا من المباني أو الأملاك أو المنشآت المعدة للتعلم العام أو ... يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة الأتشاء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المظعون ضده عن هذه الجريمة فقط ولم يقض بالزامه بأن يدفع قيمة زجاج السيارة الذي أتلفه وهي عقوبة تكديلة وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا ، ولما كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن قيمة الأتشاء التي أتلفها المظعون ضده هي ثلاث جنيهات فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه والزام المظعون بدفع مبلغ ثلاث جنيهات قيمة ما أتلفه بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقررة بها .

(طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ من ٢٣ من ١٣١٤)

خامساً - قطع الجسور

٤٨ - شرط تطبيق المادة ٣٥٩ ع هو حصول غرق شامل .

نص المادة ٣١٤ ع « تقديم » هو الغرق الشامل الذي يغير مساحات واسعة ويعرض كيان البلاد وحياة السكان للخطر . ولئن كانت المادة ٣١٤ المذكورة تد اطلقت في بيان طريقة الاغراق فمنست على حالة الاغراق بكيفية أخرى غير قطع الجسور فإنه يجب على كل حال أن يكون الاغراق الذي يحصل بغير قطع الجسور ممثالا للاغراق الحاصل من قطعها أي اغراقا شاملا ، فإذا ثبت من الوقائع أن شخصا تسبب عمدا ويقصد الاساءة في حصول هذا الغرق فقد وجب عقابه بالمادة ٣١٤ ع . وإذا كانت الوسائل التي استعملها لاحداث الغرق تؤدي اليه ولكنه أوقف بسبب خارج عن ارادته كسند التلج عدا هذا الفعل شروعا منه في تلك الجريمة . ولكن اذا كان الثابت أن المهم قطع عمدا ويقصد الاساءة حافة مسقى ضئيلة المياه فإن المادة المنطبقة على فعلته هي المادة ٣١٦ ع دون المادة ٣١٤ لأن ضالة مياه تلك المسقى لا يمكن أن ينشأ عنها غرق ولا شروع فيه مما تعنيه المادة ٣١٤ ع .

(طعن رقم ٢١٢٧ سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/١٦)

٤٩ - معاقبة المتهم بإحكام المادة ٣٥٨ ع دون أن يبين الحكم وصف القنائة التى هدمها المتهم - قصور .

* أن المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات أنها تقضى بعقاب «من ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجعلوة حداً لأملاك أو جهات مستقلة » . فإذا كان الحكم قد قضى بمعاقبة المتهم بهذه المادة لأنه هدم قنائة كانت تستعمل لرى أرض غير أرضه ، دون أن يبين وصف هذه القنائة ليعلم ما إذا كانت مجعلوة كما تشترط المادة المذكورة فإنه يكون قاصراً فى بيان نوافر أركان الجريمة .

(طعن رقم ٢٨٧ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٥٢/٥/٢)

سالمسا - أتلاف علامات الحدود

٥٠ - الحد المعاقب على نقله أو إزالته - ماهيته .

* من المقرر أن الحد المعاقب على نقله أو إزالته طبقاً للمادة ٣٥٨ من قانون العقوبات هو الحد الثابت برضاء الطرفين أو بحكم القضاء أو المعارف عليه من قديم الزمان على أنه هو الفاصل بين ملكين متجاورين . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن وباتى المتهمين بقوله : « وحيث أنه يبين من العرض المتقدم لوقائع هذه الدعوى بأن التهمة نابعة فى حق المتهمين أخذاً بما جاء فى تقرير اللجنة المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٤ والتي تعتمد عليه المحكمة كدليل كامل فى الإثبات من أن المتهمين قد قاموا بنقل علامات الصدد التى سم وضعها بمعرفة اللجنة المشكلة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٧٤ الأمر الذى يرى معه المحكمة معاقبتهم عملاً ب مواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ ج . » وكان البين من مدونات الحكم أنه قد أقيم قضاءه بالادانة على مجرد الأخذ بالتقرير المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٤ والذي اقتصر دلاله على أن الحد لم يكن متعارفاً عليه من قديم الزمان دون أن يستظهر الحكم ما إذا كان الحد محل الجريمة قد تم وضعه تنفيذاً لحكم قضائى أو أن الطاعن قد ارتضاه مناسه يكون معاً بالقصور الذى لا تستطيع معه محكمة النقض مرافعة صحته انطباق القانون على الواقعة بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة أبحت ما اثر فى وجه الطعن عن الخطأ فى تطبيق القانون وباتى أوجه الطعن ذلك بأن القصور فى التسبب له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون . وأنه وإن كان وجه الطعن سالفاً الذكر بنصلاز ساقى المتهمين وكان بتعين نقضه والإحالة بالنسبة لهم أيضاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه فى حقيقته حضورياً

اعتباريا بالنسبة لباتى المتهمين قابلا للظلم فيه بالمعارضة منهم فان اثير
الظلم لا يمتد اليهم .

(طعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٣/٢/١٢ من ٢٩ من ٢٥٥)

سابعاً - القصد الجنائي فى الاتلاف

٥١ - القصد الجنائي فى عموم جرائم التخريب والاتلاف العمدية
يتحقق بمجرد تعمد الاتلاف .

✳ ليس لجريمة الاتلاف قصد جنائي خاص بل هى تتحقق بمجرد تعمد
الاتلاف .

(طعن رقم ١١١٠ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٢/٢٧)

٥٢ - صحة الحكم متى فهم من سياق عبارته أن الاتلاف كان متعمداً .

✳ ان تعمد الاتلاف وان كان ركناً أساسياً فى جريمة المادة ٣٢١ الا ان
نص المادة لم يرد فيه ذكر لفظ العمد ولذلك أصبح التعمد متروكاً لما يفهم
من مجرد سياق عبارات الاحكام فبنى ائاده السابق فالحكم صحيح لا شك
فى صحته .

(طعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢)

٥٣ - القصد الجنائي فى عموم جرائم التخريب والاتلاف العمدية
سواء ما اعتبر منها جنائيات او جنىح يتحقق بمجرد تعمد الاتلاف .

✳ ان القانون لا يتطلب فى جريمة اتلاف الزراعة نوافر قصد جنائي
خاص ملحوظ فيه الباعث على مقارفة فعل الاتلاف . ففى تتحقق بدوافر
القصد الجنائي العام اى بمجرد تعمد الاتلاف ولو لم يكن مقترنا بنية الانتقام
من صاحب الزرع ، شأنها فى ذلك شأن سائر الجرائم العمدية التى لم
يُرد عنها فى القانون نص صريح مقتضاه ان تكون نية الجنائي من نوع معين
خاص بهما .

(طعن رقم ١٧١٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧)

٥٤ - صحة الحكم متى فهم من سياق عبارته أن الاتلاف كان متعمداً:

✳ يكفى قانونا لتوافر القصد الجنائي فى جريمة اتلاف المزروعات ان

يكون الجاني قد نعد بالفعل الذى وقع منه مقارنة الجريمة بجميع عناصرها - كما هى معرفة فى القانون - بغض النظر عن العوامل المختلفة التى تكون قد دفعته الى ذلك ، اذ القانون فى جملته لا يعتد فى قيام الجريمة بالباعث على ارتكابها ما دام هو لم ينص صراحة على اشتراط توافر قصد خاص يقوم على ثبوت باعث معين لدى المتهم فى الجريمة التى يعنىها بالذات . . واذا قال الحكم ان المتهم اطف زراعة الذرة بطريقة حرث الأرض القائمة عليها هذه الزراعة الملوكة لغيره فانه يكون قد بين بما فيه الكفاية القصد الجنائى لدى المتهم فى جريمة الاتلاف التى ادانته فيها . واذا كان قد اضاف الى ذلك ان المتهم انما قصد بفعله ايزاء الخير والتعدى على ماله فانه يكون قد أكد توافر القصد الذى قال بقيامه عن طريق بيان الباطن الذى دفع المتهم الى ارتكاب فعل الاتلاف نكيلة بفريته .

(طعن رقم ١٤٤٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٨)

٥٥ - القصد الجنائى فى عموم جرائم التخريب والاتلاف العمدية
سواء ما اعتبر منها جنائيات او جنح يتحقق بمجرد تعمد الاتلاف .

* انه لما كان النص القانونى الذى يعاقب على اتلاف الزرع ليس فيه ما يوجب توافر قصد جنائى خاص فانه يكفى ان يقوم لدى الجاني القصد الجنائى العام . لان القول بان المتهم يجب ان يكون قد قصد بفعل الاتلاف الاساءة الى صاحب الزرع - ذلك فيه اعتداد بالباعث على الجريمة ، والقانون لا ينظر الى البواعث الا فى الاحوال الخاصة التى ينص عليها صراحة .

(طعن رقم ١٨٨٦ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٢٠)

٥٦ - القصد الجنائى فى عموم جرائم التخريب والاتلاف العمدية
سواء ما اعتبر منها جنائيات او جنح يتحقق بمجرد تعمد الاتلاف .

* القصد الجنائى فى جرائم التخريب والاتلاف العمدية ، سواء ما اعتبره القانون منها جنائيات كتخريب مباني الحكومة (المادة ٩٠) واتلاف المخطوطات اللغرافية (المادة ١٦٥) وتعطيل وسائل النقل العامة (المادة ١٦٧) واحداث الفرق (المادة ٣٥٩) واتلاف البضائع والامتنعة بالقوة الاجبارية (المادة ٣٦٦) وما اعتبره جنحا كاتلاف المباني والآثار المعدة للتمتع العام والزينة وتخريبها (المادة ١٦٢) وتخریب آلات الزراعة وزرائب المساكن

(المادة ٣٥٤) وغفل الحيوان وبسبه واندائه (المادتان ٣٥٥ و ٣٥٧) . واثلاف الحبيطات والحدود (المادة ٣٥٨) وهدم العلامات المساحية أو انلاقتها (المادة ٣٦٢) واثلاف الدفاتر والمضايقات والسجلات العامة أو الخاصة (المادة ٣٦٥) واثلاف المزروعات والأشجار (المادة ٣٦٧) — التعمد الجنائي في عميم هذه الجرائم يَحصر في عمد ارتكاب الفعل الجنائي المنهى عنه بآركانه التي حددها القانون وينخفض في انجهاه ارادة الفاعل الى احداث الاثلاف أو الخريب أو التعطيل أو الاغراق وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . وعبارة « بقصد الاساءة » التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تسأت في الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائي المطلوب في جرائم الاثلاف العمدية الذي تقدم بيانه ، لأن نطاق نية الاضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو نحصيل لحاصل وذكر لفهوم ، اذ نية الاضرار تنوفر قانونا ادى المهم ، من كان يعلم أن عمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره وهذا هو دائما حال مرتكب جرائم التخريب والاثلاف العمدية ، فمن يظف مالا لغيره عن قصد وبغير حق يضر بهذا الشر وبسوء آله قصدا وعمدا ، فقصدا الاساءة قائم به بهذا . ولم يشترط القانون أن تكون هذه الاساءة مصحوبة أو غير مصحوبة بمقصود آخر قريب أو بعيد كطلب منفعة بغير حق أو ارضاء هلايع ، سواء وان الاساءة ليست من المقاصد بقدر ما هي وسيلة من الوسائل المستخدمة لتحقيق اغراض ومقاصد مادية أو غير مادية لمن لا يورثون من حقوق غاياتهم ومقاصدهم بايذاء الخلق في النفس أو المال . فمن يتعمد التوسل بفعل سيء ضار بالغير مع علمه أنه لا حق له فيه — كما هو الشأن لمن يتعمد التخريب والاثلاف — يصدق عليه وصف مرتكب الاساءة كما يصدق على فعله أنه حصل للاساءة ولا بهم بعد هذا أن يكون قد رمى من وراء ذلك الى تحقيق منفعة لنفسه أو لسواه ، لأن هذا كله من قبل الدواعي والدوافع التي لا شأن لها بالقصد الجنائي . وهكذا يتطابق في جرائم التخريب والتعيب والاثلاف العمد وقدود الاساءة بحكم أن تعمد ارتكابه الفعل الضار بآركانه يتضمن حتمية الاضرار ، ولعل هذا هو ما حدا واضع القانون على استعمال كلمة « عمدا » في المادة ٣٥٩ في هذه الحالة .

اللفظ الفرنسي Mechatment الذي استعمله في المادة ٣٥١ من بيانه جنابة احداث الفرق . وحيل عبارة « بقصد الاساءة » على المعنى الذي تتطلب فيه مع العمد لا يخشى منه أن يقو عابه التعارض بين حكم المادة ٣٦١ ع وحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٨٩ الواردة في باب المخالفات ، لأن هذه الفقرة ليست الا نصا احتياطيا وضع على غرار الفترة الأولى من المادة ١٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفتل من دور الاثلاف من العقوبة عملا بنصوص القانون الأخرى المتعلقة بالتخريب

والتعيب والائلاف ، فلا انطباق لهذه المادة حينما ينطبق نص آخر من نصوص القانون الخاصة بالتخريب والائلاف .

(طعن رقم ١٧٩٢ سنة ١٦ في جلسة ١٩٤٦/١١/١١)

٥٧ - القصد الجنائي في عموم جرائم التخريب والائلاف العمدية سواء ما اعتبر منها جنائيات أو جنح يتحقق بمجرد تعمد الاائلاف .

* ان القصد الجنائي في جرمه الاائلاف يتحقق متى تعمد الجاني احدث الاائلاف أو التخريب أو تعطيل المشـار إليها في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات مع علمه بأنه يحدثه بغير حق .

(طعن رقم ٧٠٤ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٣/٢/٤)

٥٨ - القصد الجنائي في عموم جرائم التخريب والائلاف العمدية سواء ما اعتبر منها جنائيات أو جنح يتحقق بمجرد تعمد الاائلاف .

ان القصد الجنائي في جرائم التخريب والائلاف العمدية ، سواء ما اعتبره القانون منها جنائيات ، وما اعتبره جنحا ، كالجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات ينحصر في ارتكاب الفعل المنهى عنه بآركائه التي حددها القانون ، مع انجاء ارادة الفاعل الى احدث الاائلاف أو التخريب ، وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وعبرة « بقصد الاساءة » التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تات في الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائي المطلوب في جرائم الاائلاف العمدية الذي تقدم بيانه ، اذا نبة الاضرار تنوفر قانونا لدى المتهم متى كان يعلم ان عمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره فمن يتلف مالا لغيره عن قصد وبغير حق ، يضر بهذا الغير ، ويسيء اليه تصدا وعمدا واذن فمتى كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن ، ومن كانوا معه ، انهم كانوا يقذفون عربة السكة الحديدية بالجارحة وان الطاعن كان يحمل في يده زنتة ويحطم زجاجها ، فاحثوا بالعربة الاائلاف الذي اثبتته المعاينة ، والذي ترتب عليه ضرر مالي يزيد على عشرة جنيهات ودانهم من اجل ذلك بجريمة التخريب بقصد الاساءة تطبيقا للمادة ٣٦١ من قانون العقوبات ، فان الحكم يكون صحيحا في القانون .

(طعن رقم ٦٣٧ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٣/٥/٢٥)

٥٩ - القصد الجنائي في هذه الجريمة قصد عام هو تعمد الاتلاف -

لا أهمية للباعث .

* يكفى لقيام القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٥٢ عقوبات وهو تعمد الاتلاف أن يكون عاباً ومستفاداً من سياق الحكم مادام أن ما أورده فيه ما يكفى لاستظهاره دون نظر إلى البواعث .
(طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ١١٨٨)

٦٠ - جريمة الاتلاف - طبيعتها - القصد الجنائي فيها .

* جريمة الاتلاف المؤتممة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة ممدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون وإنهاء ارادته إلى أحداث الاتلاف أو التخريب وعلية بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استتلالاً أو أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه ، والا كان مشوباً بالقصور في التسبيب .
(طعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧ ص ١٧ من ٥٦٨)

ثامناً - اثبات الاتلاف

٦١ - اثبات وقوع فعل الاتلاف جائز بكل الطرق ولو كانت قيمته

أكثر من عشرة جنيهات .

* مادام القانون قد أجاز اثبات وقوع الفعل الجنائي بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ، ففي جريمة اتلاف سند قيمته أكثر من عشرة جنيهات إذا اعتد الحكم في ثبوت وجود السند وتزيقه على شهادة الشهود فلا غبار عليه ، لأن اثبات الفعل الجنائي وهو تهزيق السند هو في الوقت ذاته اثبات لوجود ذات السند ، والأمران متلازمان لا انفصام لأحدهما عن الآخر .

(طعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٢)

۲۱۰

أثار

٦٢ - رخصة الاتجار بالآثار بطبيعتها غير موقوتة ولا يمكن سحبها إلا إذا وقعت مخالفة موجبة لذلك .

* ان قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ لم يقيد الرخصة الخاصة بالانجار بالآثار بأى قيد زمنى، وتقيدها بزمان معين مخالف لمراد القانون، فإذا منح شخص رخصة للاتجار بالآثار وكانت موقوتة بزمان على خلاف ما يقتضيه القانون كان لهذا الشخص أن يعتبر هذا القيد معدوم الأثر . فإذا تقدم للمحاكمة على زعم أنه أثار بالآثار بغير رخصة بعد انتهاء الأجل المحدد له وجب على المحاكم ألا تعتمد إلا بحكم القانون وأن تحكم ببرأته من التهمة المقدم إليها بها لأن رخصة الاتجار لا يمكن أن توقت بزمان . وسحب الرخصة من التاجر المرخص له بالاتجار لا يمكن أن يقع إلا على الوجه المرسوم بالقرار الوزارى الصادر بتنفيذاً لقانون الآثار فإذا لم يثبت على المتهم ارتكاب مخالفة موجبة لسحب الرخصة فلا حق لأية سلطة من السلطات فى سحبها .

وما دامت رخصة الاتجار بطبيعتها غير موقوتة وما دام المتهم لم يرتكب مخالفة يحق من أجلها سحب رخصته فلا محل لأن توجه إليه تهمة الاتجار بالآثار على خلاف الشروط القانونية إذا ما رفضت مصلحة الآثار تجديد الرخصة لها .

فإذا رفعت عليه الدعوى العمومية من أجل هذه التهمة وجب على المحكمة أن تحكم ببرأته . وحكم البراءة لا يدخل فى نطاق ما نهت عنه المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لأن عمل المحكمة فى هذا الشأن ليس له تأويل لمعنى أمر ادارى أو إيقاف لتنفيذه وإنما هو مقصور على تفهم القانون الذى يطلب منها تطبيقه .

(طعن رقم ١٦٧٧ سنة ٢ فى جلسة ٢٢/٥/١٩٢٢)

٦٣ - القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار لا يعطل أحكام القانون العام بالنسبة إلى ما يقع من جرائم .

* ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار فضلاً عن أن له نطاقاً خاصاً به لا يصح أن يعطل أحكام القانون العام . وإن فتح توافرت عناصر جريمة السرقة من محرر من المحاجر المملوكة للحكومة فإنه لا يؤثر

على تيلام هذه الجريمة كون المحجر كله أو بعضه داخلًا في منطقة الآثار،
التي وضع لحياتها ذلك القانون بل يحق العقاب عليها بقانون العقوبات .
(طعن رقم ١١٣٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٦/١٤)

٦٤ — عدم تحقيق المحكمة دفاع المتهم المؤسس على انتفاء نية
الغصب لديه في جريمة الاعتداء على أرض أثرية — دفاع جوهرى .

✽ إذا كان المتهم بالاعتداء على أرض الآثار قد دفع التهمة المسندة إليه
بأنه لم يفتصب الأرض وعلل وجودها في وضع يده بأن جده كان مستأجرها
من الحكومة ولما توفى وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستندًا لأبواب
دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على انتفاء نية الغصب لديه
ولم تشر إليه في حكمها ولم تبد رأيها فيه مع أنه دفاع جوهرى لو صح
لامكن أن يتغير وجه الراى في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبًا بها يستوجب
نقضه .

(طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٤٦/٢/١٤ س ٧ ص ١٨٤)

٦٥ — جريمة التعدى على أرض أثرية — جريمة مستمرة متجددة —
لا تبدأ مدة النقادم الا عند انتهاء حالة الاستمرار .

✽ جريمة التعدى على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي
لا يبدأ سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية فيها الا عند انتهاء حالة
الاستمرار .

(طعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ س ٧ ص ١٠٣٠)

٦٦ — توافر الجريمة بوقوع التعدى على أرض أثرية طالما أن الأرض
لم تخرج عن ملك الدولة بالطريق الذى رسمه القانون — دفع الاتهم مقابل
انتفاعه بهذه الأرض لا يحوو الجريمة .

✽ إذا شاول الحكم دفاع المتهم — بجريمة التعدى على أرض أثرية —
ورد عليه بها ذكره من أنه « لا يجدى المتهم قوله انه يدفع أيجارا الى الصراف
لأن قيامه بذلك مقابل انتفاعه بأرض أثرية لا يحوو جريمته » فإن هذا الرد
سليم لا غبار عليه من ناحية القانون وكاف لتنفيذ دفاع المتهم أمام المحكمة .
ما دام القدر الذى ثبت تعديه عليه لم يخرج عن ملك الدولة ولم تنكك عنه

صفة تخصيصه للمنفعة العامة بالطريق الذى رسمه القانون لذلك ، مهذا التدرج ما زال داخلا فى المنطقة الأثرية والتعدي عليه واقع تحت طائلة العقاب .

(ملحق رقم ٥٧٤ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ من ١٠ ص ٢٢٢)

٦٧ - مناطق التائيم فى جريمة الاتجار بالآثار : هو ثبوت مزاولة الاتجار فيها بالفعل - مثال لاختلال بدفاع جوهري .

* مناط التائيم فى جريمة الاتجار فى الآثار طبقا للمادتين ٢٤ ، ٧/٣٠ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ هو ثبوت مزاولة الاتجار بالفعل فى الآثار بغير ترخيص . ولما كان ما اثاره الطاعن من منازعة فى الاتجار فى الآثار استنادا الى ان الآثار التى يحوزها سبق تسجيلها ولا زالت باقية بكاملها يعد من اوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائفة ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالتقصير والاختلال بحق الدفاع .

(ملحق رقم ١٢١ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

أقبيس

الباب الأول — الأثبات بوجه عام

الفصل الأول — عبء الأثبات

الفصل الثاني — اقتناعية الدليل

الفصل الثالث — تسانيد الأدلة

الفصل الرابع — تقدير الدليل ورقابة محكمة التقض

الفصل الخامس — مسائل متنوعة

الباب الثاني — طرق الأثبات

الفصل الأول — الاعتراف والاقرار

الفرع الأول — شروط صحة الاعتراف

الفرع الثاني — الاعتراف التلاحق لاجراء باطل

الفرع الثالث — تقدير الاعتراف

الفرع الرابع — تسبيب الاحكام

الفرع الخامس — الاقرار في المواد المدنية

الفرع السادس — مسائل متنوعة

الفصل الثاني — الأوراق

الفرع الأول — حجية الأوراق بصفة عامة

الفرع الثاني — أوراق ذات حجية خاصة

الفرع الثالث — الإدعاء بالتزوير

الفرع الرابع — سلطة المحكمة في تفسير أوراق

الفرع الخامس — مسائل متنوعة

الفصل الثالث — الخبرة

- الفرع الأول — نخب الخبراء
- الفرع الثاني — مباشرة أعمال الخبرة
- الفرع الثالث — تقدير رأى الخبير ومناقشته
- الفرع الرابع — تسبيب الأحكام
- الفرع الخامس — مسائل متنوعة

الفصل الرابع — الشهادة

- الفرع الأول — إجراءات الشهادة
- الفرع الثاني — تقدير أقوال الشهود
- الفرع الثالث — تسبيب الأحكام
- الفرع الرابع — مسائل متنوعة

الفصل الخامس — القرائن

- الفرع الأول — القرائن القانونية
- الفرع الثاني — قوة الأمر المقضي
- ١ — الأحكام الجنائية
- ٢ — الأحكام المدنية
- ٣ — أحكام أخرى
- الفرع الثالث — القرائن القضائية
- الفرع الرابع — تسبيب الأحكام

الفصل السادس — المعاينة

الباب الأول

الاثبات بوجه عام

الفصل الأول - عبء الإثبات

٦٧ - مسئولية الولد عن رقابة ولده السذى فى كفه - مسئولية مفترضة يجوز اثبات عكسها - عبء ذلك على كاهل المسئول .

✽ مقتضى نص المادة ١٧٣ مدنى يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها ، وكان فى كنف والده ويقيم من تلك مسئولية مفترضة فى حق من وجبت عليه الرقابة تبقى الى أن يبلغ الولد سن الرشد ما لم تتم به حاجة تدعو الى استمرار الرقابة عليه ، او الى أن انفصل فى معيشة مستقلة وهى بالنسبة للولد تقوم على قربة الاخلال بواجب الرقابة وعلى افتراض انه اساء تربية ولده او على الامرين معا ، حتى ان هذه المسئولية المفترضة يمكن اثبات عكسها وعبء ذلك يقع على كاهل المسئول الذى يجب لكى يتخلص من مسئوليته طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدنى أن يثبت انه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت ان الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية .

(ملحق رقم ٢٠٤ لسنة ٢٦ فى جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ ص ٧١٨)

٦٨ - عدم تقدم القلاف الى المحكمة بالدليل على صحة وقائع القذف - عدم التزام المحكمة بإجابته الى طلب تولى هذا الإثبات .

✽ متى كان الحكم قد اثبت أن المتهم تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف ، فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الإثبات .

(ملحق رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ فى جلسة ١٩٥٧/٢/٥ ص ١٢٢)

٦٩ - الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظير الدعوى - على صاحب الشأن اثبات أنها أهملت أو خولقت .

✽ الأصل طبقاً للمادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظير الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولقت .

(ملحق رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢ ص ١٥)

٧٠ - على محكمة الجنايات اذا دفع امامها بان المتهم مصاب بعاهة عقلية ان تثبت من انه لم يكن مصابا بتلك العاهة اثناء محاكمته - ليس لها ان تطالبه باقامة الدليل على ذلك - والا كان حكمها معيبا .

✽ ليس لمحكمة الجنايات ان تستند في اثبات عدم مس الطاعن بعاهة عقلية ابان محاكمته الى القول بانه لم يقدم من جانيه دليلا على ذلك - لان واجب المحكمة في مثل هذه الصورة صيانة لحقه في الدفاع ان تثبت هي من انه لم يكن مصابا بعاهة في عقله وقت محاكمته ولا تطالبه هو باقامة الدليل على صدق دمواه وتقديم برهانه بين يديها . اما وهي قد تنكبت الطريق التويم في الرد وتعمدت في نفس الوقت عن النهوض بما يجب عليها القيام به من اجراءات تستبين منها وجه الحق في الدفع وتحقق بواسطتها من ان الطاعن لم يكن مصابا اثناء محاكمته بعاهة في العقل من شأنها اعجازه عن الدفاع عن نفسه . فان حكمها بما تضمنه من قصور في البيان رفساد في الاستدلال واخلال خطير بحق الدفاع يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(تلعب رقم ٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٨٠)

الفصل الثاني

أقناعية الدليل

٧١ - فصل الجندة عن الجنابة لا يمنع محكمة الجنابات في سبيل تكوين عقيدتها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي - ذلك لا يعد قضاء منها في الجندة .

* أن فصل بحكمة الجنابات الجندة عن الجنابة لا يمنعها في سبيل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كائنة التي شملها التحقيق الابتدائي ولا يعد ذلك منها قضاء في الجندة بل يبقى موضوعا سلبيا حتى يقضى فيه من المحكمة التي أحيلت إليها .

(ملعن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ ص ٧ من ٨٥)

٧٢ - لمائل الأدلة التي بينها الحكم الصادر من محكمة الجنابات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا مع الأدلة التي بينها الحكم الغيابي ونقله بعض عبارات الحكم الغيابي وأسبابه والاعتماد عليها لا يضمره .

* لا يهم في صحيح القانون أن تكون أدلة الثبوت التي أسند إليها الحكم الصادر من محكمة الجنابات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا منها، مماثلة للأدلة التي بينها الحكم الغيابي أو أن تكون المحكمة قد نقلت من هذا الحكم بعض عباراته وأسبابه وانخفضت منها أسبابا جملتها أواما لحكمها ما دامت قد رأت أن تلك الأسباب المنقولة تعبر تعبيراً صادقاً عما وثر في وجدانها واستقر في يقينها من معان وحقائق .

(ملعن رقم ١١٧٩ لسنة ٢٥ ق طسة ١٩٥٦/٢/٧ ص ٧ من ١٦٤)

٧٣ - فصل الجندة عن الجنابة - واجب المحكمة في أن تحقق الواقعة برمتها بما فيها واقعة الجندة بوصفها عنصراً من عناصر الأدلة المطروحة في صدد دفاع المتهم .

* فصل تهمة الجندة المسندة الى متهمين آخرين عن الجنابة المسندة الى الطامع ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيها واقعة الجندة التي فصلت على الوجه الذي يكفل استثناء دفاع الطامع ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصراً من عناصر

الأدلة المعروضة عليها في صدد دفاع الطاعن لنقول كلمتها في حقيقته بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

(ملعن رقم ١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٧ من ٧ ص ٥١)

٧٤ - استنباط صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة امکانات العقلية - صحيح .

✽ لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التي ترتسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود ، وإنما يكفي أن يكون مستنبطاً بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة امکانات العقلية ، ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .

(ملعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٢ من ٧ ص ٧٢٢)

٧٥ - حربة القاضي في تكوين عقيدته - اطمئنانه الى ثبوت الواقعة على متهم من دليل بعينه عدم مطالبته بالأخذ بهذا الدليل قبل متهم آخر
✽ بنوع القضاء في المواد الجنائية على حرية القاضي في تكوين عقيدته فإذا كان القاضي قد اطمأن الى ثبوت الواقعة على بنهم من دليل بعينه فهو غير مطالب بل يأخذ بهذا الدليل بالنسبة الى متهم آخر .

(ملعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ من ٧ ص ١٢٦١)

(والملعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠ من ٩ ص ١١٢٨)

٧٦ - تأخير البلاغ عن الواقعة - لا أثر له في اقتناع المحكمة بصحتها ونسبتها للمتهم

✽ أم يقصد المشرع حين أوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة الى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث الا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإنبات ولم يرتب على مجرد الإهمال في ذلك أي بطلان . اذ العبرة بما تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة ومصحة نسبتها الى المتهم ، وأن تأخر التبليغ عنها .

(ملعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ من ٨ ص ٤٥٩)

٧٧ — أثبت الحكم أن المتهمين قارفوا القتل استنادا الى أدلة مقبولة —
مدم وجود خصومة شخصية بين المجنى عليه وبين بعض المتهمين
لا أثر له

* متى أثبت الحكم أن المتهمين الأربعة هم الذين قارفوا القتل استنادا
الى الأدلة المقبولة التي أوردها فلا يتقدم في سلامته كون بعضهم ليس
خصما شخصيا للمجنى عليه وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين
واحد منهم فقط .

(طعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ من ٨ من ١٩٥٠)

٧٨ — الطلب الذي لم يقصد منه المتهم الا اثارة تشبهة في دليل — مدم
اعتباره طلبا جوهريا

* متى كان المتهم لم يقصد من وراء طلبه الا اثارة تشبهة في الدليل وليس
من شأنها — بفرض قيامها — أن تذهب بصلاحيته القانونية للإثبات — فإن
مثل هذا الطلب في مثل هذه الظروف — لا يعتبر من الطلبات الجهرية التي
تلتزم المحكمة بتنفيذها أو الرد عليه صراحة ، ورغم المحكمة إياه ولو ضمنا
لا يعتبر أخلافا بحق الدفاع .

(طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٦/١١ من ٨ من ١٩٤٦)

٧٩ — تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم — ذلك يكفي
للحكم بالبراءة ، ما دام أن الحكم قد أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة .

* يكفي في المحكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة
الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه
في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة .

(طعن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٧/١١/٤ من ٧ من ١١٢٠)

(والطعن ١٨١١ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/٢/١٧ من ١٠ من ١٩٢٤)

٨٠ — مدم جواز الاستناد الى دليل ظني — أحكام الإدانة يجب أن تبنى على
حجج قطعية الثبوت

* متى كان الدليل الذي مساهم الحكم وعول عليه في ادانة المتهم هو دليل
ظني مبني على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالإدانة يجب ألا

تبنى الا على ججج قطعية النبوت نفيد الجزم واليقين فان الحكم يكون معينا
مستوجبا للتبض .

(طعن رقم ١٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٨/٣/١٧ ص ٢٦٤)

٨١ - لفت نظر الدفاع الى المرافعة على فرض القدر المتيقن لا بمنهج
الحكمة من تكوين عقيدتها بعد ذلك بما تطلبه من عناصر الدعوى
في غياب المحكة بلغت نظر الدفاع الى المرافعة على فرض الادر المنق
لا يمنعها من ان تكون عقيدتها بعد ذلك بما تطلبه من البه من ادلة وعناصر في
الدعوى .

(طعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/١١/٢٤ ص ١٧٧)

٨٢ - ايراد الحكم الأدلة على ثبوت ركن الخلل بالنسبة للطبيب باعباره
خطا طبيا وتقصيرا من جانبه لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف
الخارجية التي احاطت به - - - - - طبيب كاف .

* اذا عرض الحكم لبيان ركن الخلل المسند الى المتهم الثاني (طبيب)
بقوله « انه طالب الى الممرضة والفنورجى ان يقدم له نجسا موضعيا
بنسبة ١٪ دون ان يعين هذا المخدر ودون ان يطلع على الزجاجات التي وضع
فيها ليتحقق مما اذا كان هو المخدر الذي يريد ام غيره ، ومن ان الكمية
التي حقنت بها الجنى ملها تفوق الى اكثر من ضعف الكمية المسموح بها ،
ومن انه قبل ان يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة ماكثر دون ان
يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليندرج هو الى مباشرة العملية ، ومن ان
الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم نحرزه بان حقن الجنى عليه بمحاول
« البنوكالين » بنسبة ١٪ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها
فسممت وماتت » - - - - - فان ما اوردته الحكم من ادلة على ثبوت خطا الطاعن من
شبابه ان يؤدي الى ما رتبته عليها - اما ما يقوله المتهم من ان عمله في
مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص دفعه من ان يستوثق من
نوع المخدر وصلاحيته وانه ما دام ذلك المخدر قد اعد من موثاق في مختبر
واودع غرفة العمليات ، فانه في حل من استعماله دون اي بحث - هذا
الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تلزم المحكة بالرد عليه ، بل
ان الرد عليه مستفاد من ادلة الثبوت التي اوردتها المحكة على خطا المتهم
واسست عليها ادانته ، وهو ما اولته المحكة - بحق - على انه خطا طبيا
وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف

- = الخارجية التي احاطت بالطبيب المسئول بما يفيد انه وقد حل محل الخصال
التخدير ، فانه يتحمل التزامه ومنها الاستيثاق من نوع المخدر .
(ملعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ جلسة ٢٨/١/١٩٥٩ س ١٠ ص ١١)

٨٣ - حرية القاضي في تكوين عقيدته في شأن حقيقة الواقعة - بما
يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها بأسباب سائغة متفقة مع
الأدلة المطروحة ما دام ذلك ليس فيه انشاء واقعة جديدة أو دليل
مبتدأ .

* للقاضي أن يستخلص من وقائع الدعوى وظروفها ما يؤيد به اعتقاده
في شأن حقيقة الواقعة ، ما دام ما استخلصه سائغا متفقا مع الأدلة
المطروحة وليس فيه انشاء واقعة جديدة أو دليل مبتدأ ليس له أصل في
الأوراق ، مما يصح أن يوصف بأنه قضاء يعلم القاضي .
(ملعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ جلسة ٢٨/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٦٩)

٨٤ - الأصل عدم تقيد القاضي الجنائي في تكوين عقيدته بقواعد الإثبات
المدنية - لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون دليل .

* المبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي
تم في الدعوى بادانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ
بدليل دون دليل ، أو بالتقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة بالقانون لإثبات
الحقوق والنخالص منها في المواد المدنية والتجارية - فمضى اقتنع القاضي
من الأدلة المطروحة أمامه - بأن المتهم ارتكب الجريمة المرغوة بها الدعوى
عليه ، وجب عليه أن يدينه وينزل به العقاب ، بمعنى أن يكون في حل من
عدم الأخذ بدليل النفي به ولو تضمنته ورقة رسمية - ما دام هذا الدليل
غير مقطوع بصحته ، ويصح في العقل أن يكون مخالفا للحقيقة .
(ملعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٧٣)

٨٥ - واجب المحكمة في فحص الدليل قبل الأخذ به وقبوله في الإثبات
أماها - ليس هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه .

* المبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة وأطمئنانها
الى الدليل المقدم اليها ، فإذا كانت قد تعرضت - بما هو واجب عليها من
تطبيق القانون على الوجه الصحيح - الى بحث ماخذ الدليل والنظر في

تقبله في الانبثاق املها — وهي في ذلك لا تنقيد بوجهات نظر الخصوم
انفسهم — فلا يصح النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطانها ؛ لأن
واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع معه القول بأن هناك من الأدلة
ما يحرم عليها الخوض فيه .

(ملن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٩ م ١٠ ص ٥٢٨)

٨٦ — تكملة محكمة الموضوع للدليل بالعقل والمنطق واستخلاصها منه
ما ترى انه لا بد مؤد إليه .

✽ لمحكمة الموضوع ان تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة
التي سنخلصها من جباغ الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة بالا
تأخذ الا بالأدلة المباشرة ، بل لها ان تستخلص الحقائق القانونية من كل
ما يقدم اليها من أدلة — ولو كانت غير مباشرة — متى كان ما حصله الحكم
من هذه الأدلة لا يخرج عن الالتضاء العقلي والمنطقي .

(ملن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٩٦)

٨٧ — جواز استخلاص توافر ظروف سبق الإصرار من وقائع الدعوى
وظروفها بأسباب سابقة مؤدية .

✽ سبق الإصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي والبحث في وجوده
أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، وإذا كان هذا الظرف
من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه
مباشرة ، فللقاضي أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب
هذه الوقائع والظروف لا يقتصر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة
لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرّفه القانون — فإذا استدلت الحكم على
سبق الإصرار بقوله : « انه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحتها
المحكمة تفصيلا ، ومن حاجة التهم الملحة الى المال وجشمعه واستدائته من
أمه وغيرها ومغامرته في الحصول عليه بكل الوسائل — حتى على حساب
أمانته وشرف وظيفته — وما وصل اليه حاله في الشهر الأخير من الضيق
المالي — مع كثرة مطالب الحياة ومع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش
وسعة من المال ومع ذلك فاتها تضرع عليه ببعض هذا المال ما لها من معاش
واستحقاق في الوقت ورصيد بالبنك — فمضاق ذرعا بكل ذلك وظن أن هذا
منهني القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له الا في الإجهار عليها ، ولا
مخلص له مما هو فيه الا ان يتخلص منها فترتها في الوقت وفي أموالها

ويأخذ ما لديها ، فدير الأمر وفكر فيه ونروى منذ أن أغلقت بابها دونه فى الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعضه فذهب يرتب جريمته ويدير لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجه ولا لأخيها — الذى لقيه مصادفة — شيئاً من ذهابه لها لأنه أعد للأمر عنقه وسلك سبيل التخفى فى ذهابه اليها وفى الوصول اليها وفى كيفية قتلها ، بل دبر أمر كيفية اخفاء آثار جريمته ، بها يقطع كله فى أنه أنها فكر وصمم ونروى قبل مقارنته جريمة قتل أمه بها يتوافر معه سبق الإصرار « — فإن ما استخلصه المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها وربت عليه قيسام ظرف سببق الإصرار بكون استخلاصا سليما منفقا مع حكم القانون .

(طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٩٦/١١/١٧ من ١٠ ص ٨١٦)

٨٨ — جواز الأخذ بنتيجة التنقيش الذى يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام ككليل من أدلة الإثبات متى رضى به المتهم .

✽ تنقيش المنازل أو الأشخاص هو بحسب الأصل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به الا سلطة من سلطاته لمناسبة جريمة — جنائية أو جنحة — ترى أنها وقعت وصحت نسبتها الى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتعرض لحرية المتهم الشخصية أو لحرمة مسكنه — ذلك هو حكم التنقيش الذى نظم القانون قواعده وضبط حالاته وجعل لرجال الضبط القضائى ولن خولهم سلطة التحقيق حق مباشرته فى حدود القانون ، والتنقيش بهذا المعنى القانونى هو بطبيعة الحال غير التنقيش الذى يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بحياسة شىء حياسة إجرامية غير مشروعة، فهو ليس تنقيشا يتنزل منزلة التنقيش الذى خاطب الشارع المحقق بأحكامه وأنها هو نوع من البحث والاستقصاء أو هو نوع من التنقيب عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وتوقعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلا يصح اسناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم اليه على السواء ، فإذا ثبت لمحكمة الموضوع سلامة هذا الإجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التنقيب ككليل من أدلة الإثبات فى الدعوى .

(طعن رقم ١٣٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٩٠/١/١٨ من ١١ ص ٧٠)

٨٩ — تحريات الشرطة — جواز الاستناد اليها لتعزيز باقى الأدلة .

✽ للمحكمة أن تعول فى تكوين عقبتها على ما جاء بنحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث .

(طعن رقم ١٤٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٣٩٠/١٠/٣ من ١١ ص ٦٥٢)

٩٠ - عدم جواز مصادرة المحكمة في عقيدتها من الأدلة السالفة

❖ لا سبيل الى مصادرة محكمة الموضوع في اقتناعها بالأدلة التي اطمانت اليها ومن حقها الأخذ بها في تكوين عقيدتها بشأن انبثات نوع السلاح وصلاحيته للاستعمال ، سواء في ذلك أن يكون تقرير فحص السلاح المضبوط تقريراً فنياً ، أو محضراً حرره مأمور الضبط القضائي الذي تسولي فحص السلاح مع لجنة شكلت لهذا الغرض .

(طعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٨٢)

٩١ - أثبات أو نفى علاقة السببية في المواد الجنائية - مسألة موضوعية.

❖ علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المشبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا أناه عمداً أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة النقص بالعواقب العادية لسلوكه والنصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغاً ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية بحثة : لغاضي الموضوع تقديرها ، ومنى فصل في شأنها اثباتاً أو نفياً فلا رقابة لحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتبى اليه - فإذا كان الحكم قد دلل بأدلة مؤدية على اتصال فعل المتهم بحصول الجرح بالمجنى عليه اتصال المسبب بالمسبب ، فإنه لا يقبل من المتهم المجدلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٩٠٤)

(طعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/١/١٩٥٩ من ١٠ ص ٩١)

٩٢ - أثبات كفاية الأدلة لثبوت التهمة .

❖ استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . فإذا كان ما أورده الحكم قاطعاً في الدلالة بأن المحكمة لم تال جهداً في سبيل تحقيق دفاع المتهم ، وقد تبين لها من التحقيق الذي أجرته وجود الشك في حوزة المتهم الذي أبى تقديمه ، ومن ثم فقد أصبح اطلاع المحكمة عليه متعزراً ، فإنه لا يعيب الحكم أن يدين المتهم استناداً الى العناصر والأدلة الأخرى المطروحة - ومنها محضر ضبط الواقعة - لئلا يثبت مما ورد به استيفاء الشك كافة شروطه الشكلية والموضوعية .

(طعن رقم ٢١٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٨٦)

٩٣ - الدليل في المواد الجنائية - ما يشترط فيه .

✽ لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

(طعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١ س ١٤ ص ١٠٣٢)

٩٤ - الإثبات في المواد الجنائية - العبرة فيه باقتناع المحكمة واطمئنانها الى الدليل المقدم اليها - تعرضها الى بحث ماخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات امامها وهي في ذلك لا تنقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم ، فلا يصح النعى عليها بانها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها لا نواجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به بمنع من القول بان هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه . ولما كانت الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة من مجموع الأدلة التي أدرجت عليها هي أن الضبط والتفتيش قد حصل على خلاف القانون وانتهت من ذلك في منطق سليم الى بطلان هذا الاجراء وما تلاه وخلصت الى تبرئة المطعون ضده ، ومن ثم فلا يصح النعى عليها وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بانها تجاوزت سلطتها . ويكون ما تشره النيابة العامة - من أن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببطلان التفتيش وببراءة المطعون ضده من نعمة احرار المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المطعون ضده لم يدفع بهذا البطلان حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - في غير محله .

(طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ س ١٥ ص ١٨٦٩)

٩٥ - مرد اقتناع القاضي بأدانة المتهم أو ببراءته ، الى الأدلة المطروحة على بساط البحث بالجلسة - عدم انسحاب تقدير المحكمة لدليل في دعوى الى دعوى أخرى .

✽ تقدير المحكمة لدليل في دعوى لا ينسحب لثره الى دعوى أخرى ما دامت لم تطعن الى الدليل المقدم فيها ، ذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تنبئ الى الأدلة التي تطرح على المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويتنوع

منها القاضي بادانة المتهم أو ببراءته ، مستقلا في تكوين عقيدته بنفسه .
(طعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ من ١٩ من ٢٢٨)

٩٦ - الشهادة المرضية وإن كانت لاتخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع إلا أن إبداءها أسباب رفضها يخصها لرقابة محكمة النقض .

✽ من المقرر أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبنت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة وهي في سبيل تبين علة أطراحها للشهادة المقدمة قد اقتصرت على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضور جلسة المعارضة دون أن يستظهر ماهية هذا المرض ودرجة جسامته ، فنقول المحكمة على النحو المشار إليه يجعل حكما قاصر البيان . هذا إلى أنها إذ فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما انتهت إليه فهي لم ترجع فيه إلى رأى غنى يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبى ومن ثم يكون الحكم معيبا .

(طعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٠ من ٢٢ من ١٢٥٨)
(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ من ١٨ من ٢٤٨)
(طعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٦ من ١٥ من ٢٤٩)

٩٧ - اقتناع القاضي هو الأصل في المحاكمات الجنائية .

✽ من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومن ثم فانه لا تثريب على المحكمة أن هي استندت إلى وجود آثار دهاء آدمية على فصل المطاوعة المضبوطة والتي استعملها الطاعن في ارتكابه الجريمة ولو لم يثبت أن هذه الدماء للمجنى عليه .

(طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ من ٣٦٢)
(طعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ من ٢٣ من ١٤٣١)
(طعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٩ من ٢١ من ١٢٩)

٩٨ — أثبات بوجه عام — عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها —
حقها في استخلاص الحقيقة من الأدلة غير المباشرة .

* المحكمة غير مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما تقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطوق . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى التي ترد إلى أصل صحيح من الأوراق وبأسباب مؤدية إلى ما رتبته عليها أن اتفاقا مسبقا قد تم بين الطاعن الأول وباقي الطاعنين على ارتكاب جنائني القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه ليلا مع حمل 'سلاح ظاهرة' وذلك إخذًا بأقوال شهود الانبئات السالف الإشارة إليهم من النقاء الشاهد الأول «...» بالطاعنين الأول والثاني واتفاقهم معه على نقلهما إلى مكان الحادث بسيارته وقدميهما إلى منزله بعد تحديدهما موعد التنفيذ وحملهما إلى قرية منشأة الجنيدى حيث استدعى الطاعن الأول الطاعنين الثالث والرابع بعد أن تسلم هو بسدفع رشاش وسلم الطاعن الثاني مسدسًا كها مسلح الطاعن الثالث بينديّة وبواصلّة الشاهد المذكور سيره بالسيارة ومعه الطاعنين الأربعة بتوجيه أولهم إلى مكان الحادث ثم توالى الأحداث على النحو الذى حصله الحكم المطعون فيه ، فإن الأعمال التى أتاها الطاعنون الأربعة اللاحقة على الاتفاق الجنائى الذى تم بينهم تشهد على وقوع ذلك الاتفاق ، وعدم بلوغ الطاعنين — وقت الضبط غائبين من الاتفاق لا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن إرادة الطاعنين قد انحدرت على ارتكاب الجنائين اللتين دين بهما وهو ما يكفى لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائى .

(طعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ من ١٤٨١)

٩٩ — الأدلة فى المواد الجنائية اتقاعية — للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية — شرط ذلك .

* أن ما يثبته الطاعن من تعيب الحكم المطعون فيه من تعويله على تقرير الخبير فى أن العقار موضوع الاتهام يقع جميعه داخل خط التنظيم فى حين أن المستندات التى تقدمها الطاعن تفيد أن البناء كان قائما قبل صدور قرار التنظيم لا يكون له محل لما سلف ، ولما هو مقرر أيضا من أن الأدلة فى المواد الجنائية اتقاعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملئم مع الحقيقة التى اطّانت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ومن ثم فيجسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجربة التى دين بها بها يحل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه وإذا كان من المقرر أن أعمال البناء والتعمية والتدعيم محظورة

من وقت اعتماد خط التنظيم فى الاجزاء البارزة منه ، وكان الثابت مسواء من تقرير الخبر أو من المحضر المحرر بمعرفة مهندس التنظيم أن البناء الذى اقامه الطاعن وقع فى الاجزاء البارزة من خط التنظيم بما تتحقق به أركان الجريمة التى دىن بها ، فانه لا تنقض بين ما جاء بنقرير الخبر من ثبوت أن المعار جميعه يدخل ضمن توسيع الشارع وخط التنظيم وبين ما أثبتته مهندس التنظيم بمحضره من أن الطاعن اقام البناء فى أرض المنفعة العامة ، ذلك أن الأرض الداخلة ضمن خط التنظيم لا تخرج عن كونها أرضا خصصت للمنفعة العامة .

(ملعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ص ٢٨ من ١٢٦)

١٠٠ - حق المحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها الركون الى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة .

* قول الدفاع بوهيبة الاصلاحات مردود بأن المحكمة غير متبذرة بالا تأخذ الا بالاثوال الصريحة أو حلولها الظاهر بل لها أن تركز فى سبيل عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المنصلة بها الى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة عليها .

(ملعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٩ ص ٢٨ من ٥٦٩)

١٠١ - تقرير الدليل - حق القاضي فى تكوين عقيدته - ما لم يقيد القانون بدليل معين .

* من المقرر أن الأصل فى المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الاثلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يراها اليها الا اذا قيد القانون بدليل معين ينص عليه .

(ملعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٩ ص ٢٨ من ٥٦٩)

١٠٢ - اثبات بوجه عام - سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة للدعوى .

* من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تركز فى سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المنصلة بها الى ما تستخلصه من مجموع الاثلة والعناصر المطروحة عليها دون أن تتقيد فى هذا التصوير بدليل معين أو باثوال شهود بذواتهم أو بالاثلة الباشرة إذ

انه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل منها ويتطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية مستاندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(طعن رقم ٢١٦ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ ص ٢٨ ، ص ٦٩٥)

١٠٣ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته .

كما كان من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حرية مما يطرح امامه في الجلسة دون الزام عليه بطريق معين في الاثبات الا اذا استوجب القانون أو حظر عليه طريقا معينا في الاثبات . واذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في اثبات نزوير السند موضوع جريمة الاستعمال الى ما انتهى اليه تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير المرفق بأوراق الدعوى المدنية المضمومة - من أن الكاتب للتوقيع المنسوب صدوره الى المدعية بالحقوق المدنية شخص آخر غيرها ، فإن ادعاء الطاعن بأن الحكم المطعون فيه احوال في ذلك الى الحكم الصادر في الدعوى المدنية يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٨٣٠ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ ص ٢٨ ، ص ١٠٨٥)

١٠٤ - الاثبات في المواد الجنائية - طبيعته - مؤداه .

كما كانت العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقناع قاضي الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها - فهو يحكم بما يطمئن اليه من أي عنصر من عناصرها وظروفها المعروضة على بسباط البحث - ولا تصح مطالبته بدليل بعينه ولا بقرينة بذاتها ، فيما عدا الأحوال التي يقيد القانون فيها بدليل معين أو بقرينة ينص عليها ، كما أن وزن شهادة الشهود وتعويل القضاء على الأقوال التي يطمئن اليها منها - مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات - كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع ولا نجوز مجادلتها في ذلك ، وحسبها أن تشكك في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي تقتضى ببرائته ورفض الدعوى المدنية - تبعا لذلك - ما دام الظاهر من حكمها أنها احاطت بالدعوى من بصر وبصورة واذا كانت المحكمة - في حدود سلطاتها التقديرية - لم تطمئن الى ما أثبتت بهماتة الشرطة وقرره تأييده

السيارة الأجرة من أن المرور كان محولا وقت الحادث على نحو يسمح له والطاعن بالسير في الطريق الذي وقع فيه التصادم، وانما عولت في هذا الصدد على اتوال الشرطي - الذي كان معنا في التقاطع المغال بتحويل المرور منده - وعلى امادة ادارة المرور ، واذ لم يثبت لها من هذه الامادة وتلك الاتوال - حصول ذلك التحويل ، فقد انتهت الى ان الطاعن هو الذي خالف قواعد المرور بتهادته سيارته في اتجاه ممنوع السير فيه ، فانه لا يجوز للطاعن - من بعد - مجادلنا في شيء من ذلك أمام محكمة النقض ، ويكون نعيه على حكيمها بالفساد في الاستدلال غير مسديد . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم أنه - بعد أن احاط بظروف الدعوى وادلة الثبوت فيها - خلص في منطق سائق الى ان الطاعن هو الذي اخطأ بقيادة سيارته في الاتجاه المشار اليه المخاد للسيارة بقيادة المطعون ضده الاول الامر الذي ادى الى حصول التصادم واصابة الطاعن ، فان في ذلك ما يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية - باعتبار أن هذه الاصابة لم تنشأ الا عن خطأ الطاعن وحده - ومن ثم فان كافة ما يعييه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور يكون في غير محله .

(طعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ من ١٩)

١٠٥ - شهادة مرضية - دليل - تقديره .

✽ لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة المرضية لا تخرج من كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كمصادر الأدلة ، وأن لمحكمة النقض أن تقدر الدليل الملبث لمعذر الطاعن ، مناخذه أو تطرحه حسبما تطئن اليه ، وكانت هذه المحكمة ، بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم اليها من الطاعن لاثبات حذره ، لا تطئن الى صدق ما ذهب اليه ، وتطرح الشهادة الطبية المرفقة بأسباب طعنه والتي يتساند اليها لتبرير تظلمه من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، والتي لا ينزاع الطاعن في سبق عليه بها ، ومن ثم فان اجراءات المحاكمة تكون قد تبست صحيحة .

(طعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٠ من ٢٩ من ٨٠١)

(طعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ من ٢٥ من ١٨٢)

١٠٦ - شهادة طبية - محكمة الموضوع - تقدير الدليل .

✽ ان هذه المحكمة (محكمة النقض) لا تطئن الى مسحة حذر الطاعن "لستند الى الشهادة المرفقة بتقرير الطعن والمؤرخة ١٩٧٦/١٠/٩ والتي ورد

بها أن الطاعن يعانى ويعالج من نزلة برد رومانزمية حادة من يوم ١٠/١/١٩٧٦ الى يوم تحريرها لأنها - أى الشهادة - حررت فى فترة لاحقة على المرض المدعى به ولم نشر الى أن الطاعن كان ملازما الفراش خلال الفترة المنصوص عليها. فيها فضلا عن أن الثابت من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يحضر سوى جلسة واحدة من الجلسات التى نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافيا مع علمه بها مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة .

(طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ من ٨٢٧)

١٠٧ - اقتناع المحكمة بـ عدم اقتناعها بالمعذر فى التخلف عن الحضور .

✽ متى كانت هذه المحكمة (محكمة النقض) لا تطمئن ولا يرتاح وجدانها للشهادة الطبية المقدمة من الطاعن تبريرا لتخلفه عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر المعارضة الاستئنافية بعد اذ ثبت لديها أنه لم يمثل فى أية جلسة من جلسات المحاكمة الابتدائية مع علمه بها وأنه قد تجاوز فى التقرير بالاستئناف الميعاد المقرر دون أن يقدم للمحكمة أى عذر يبرر به مسلكه فإذا اتاحت له المحكمة الفرصة لتقديم الدليل على عذره اذ به يعود الى سريره الأولى فى التغيب عن الحضور بجلسات المحاكمة دون عذر مقبول مما لا يعين على الاقتناع بجدية المعذر الذى راح يتعلل به مؤخرا ليتخذ سببا للطعن على الحكم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع فى سبق علمه بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد نهت صحيحة ويكون النعى على الحكم بالبطلان والإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

(طعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ من ٨٨٢)

١٠٨ - للمحكمة ألا تعول على انكار المتهم اذا اطمانت الى ادلة الثبوت المستمدة من أقوال المجنى عليها .

✽ لما كان الحكم قد اطرح تصوير الطاعن للحادث فى قوله : « وجبت أن المحكمة لا تعول على انكار المتهم بعد أن اطمانت نيام الاطمئنان الى ادلة الثبوت سالفة البيان المستمدة من أقوال المجنى عليها فى جميع مراحل التحقيق من أن المتهم هو الذى اعتدى عليها بسميع حديد وأحدث إصابة عينها اليسرى ولا بدقح فى ذلك تأخر المجنى عليها فى الإبلاغ مدة أربع ساعات اذ أن هذا التأخير لا يؤخذ منه أن المجنى عليها كاذبة فى شهادتها خاصة وأن الدفاع لم يقدم دليلا مقنعا يجرح به أقوالها التى نأبئت بالنقش فى الطبى الشرعى على النحو السابق ايضاحه .

(طعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٦/١/٨ س ٢٠ من ٢٢)

١٠٩ - الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو جعلته أوراق رسمية .

* من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو جعلته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى . وكان بحسب الحكم كذا يتم تدليله ويسنقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فانه لا ينال من سلامة الحكم اطراحه التحقيقات الادارية التي تمسك الطاعن بها للتدليل على انتفاء مسئولوبته عن الحادث .

(طعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ص ١٧٩)

١١٠ - الإثبات في المواد الجنائية — مناطه — اطمئنان القاضي .

* المعبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرناح اليه من أى مصدر شاء سواء في التحقيقات الاولى او في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرتة في شيء من ذلك ، الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، لما كان ذلك ، فان لا محل لتعيب الحكم ان هو اطمأن الى ما تبينته المحكمة من اطلاعها على دفتر الوفيات بالجلسة والتفت عما دونته النيابة في هذا الخصوص ومن ثم يكون الطعن على غير أساس معيناً رفضه موضوعاً .

(طعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ س ٣٠ ص ٩٥١)

الفصل الثالث

تسلسل الأدلة

١١١ - الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يشد بعضها بعضا والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة .

✽ إذا كانت المحكمة قد اعتبرت في ادانة المتهم في الشروع في القتل بجوهر سام (زرنينخ) على وجود أثر الزرنينخ في جيبه ، وكان وجود هذا الأثر مستهدا من قول الطبيب الشرعى ، وكان هذا الطبيب قد ذكر في ذات الوقت أن كمية الزرنينخ النى وجدت يصح ان توجد نتيجة تلوث عرضى من الأتربة ، فان المحكمة تكون قد أخطأت ، اذ مآكان يجوز لها ان تعتبر هذه الآثار دليلا تأخذ به دون ان تحقق ما قاله الخبير عنها وتفنده . ولا يؤثر في ذلك انها قد ذكرت أدلة غير هذا ، فان الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يشد بعضها بعضا والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع — مع ما جاء في الحكم — الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل في رأى اراى انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ٦٢٢ سنة ١٦ ق جلسة ١١/٣/١٩٢٦)

١١٢ - الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يشد بعضها بعضا والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة .

✽ إذا كانت المحكمة قد اعتبرت في ادانة المتهم في جريمة القتل المسندة اليه على شهادة زوجة القاتل بانها عندما خرج زوجها من منزله في ليلة الحادث ومعه عجل البقر الصغير ليضعه كالمعتاد في الميزان الذى يقيم به ابنة المتهم خرجت هى وراءه تحمى المصباح للنسر له الطريق حتى يمسود لان المنزلين في زقاق واحد ، وبينما هى كذلك اذ أبصرت المتهم بعد ان فتح الباب لأبيه يطلق النار عليه ويدخل منزله ويفلق بابه عليه ، وكانت المائدة والتجربة اللتان أجرتهما النياية — كما جاء في الحكم — اثبتتا منهما أن الشاهدة لم تكن ، وهى عند باب المنزل الذى تقيم فيه مع زوجها ، لنستطيع التعرف على شخص من يكون واقفا في مكان الحادث ، ولكنها تستطيع ذلك اذا كانت واقفة في منتصف المسافة بين المنزلين ، وكان الثابت كذلك بمحضر الجلسة وبمحضر التحقيق الابتدائى أن الشاهدة لم يرد على لسانها انها كانت تقف في سيرها حتى وصلت الى النقطة التى تقع في منتصف المسافة بين المنزلين — فان هذا الحكم يكون

معييا . ولا يرغم عنه الميب أن المحكة استندت فى الادانة الى ادلة ذكرتها غير اقوال الشاهدة ، فان الادلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا والمحكة تكون عقيدتها منها مجتمعة لا من كل منها على حدة . مما لا يستطاع معه تعرف رايها اذا مكاان قد تبين لها أن الشاهدة قالت برؤية لاتهم عند باب منزله وهى عند باب منزلها وأن هذا القول نكذب الادلة المادية فى الدموى .

(طمن رقم ١٧٢ سنة ١٦ ق جلسة ١٢/٣/١٩٢٦)

١١٣ — تفتيش باطل — عدم جواز تعديل حكم الادانة على دليل

مستمد منه .

* أن بطلان التفتيش مقنضاه قانونا عدم النعويل فى الحكم بالادانة على اى دليل يكون مستمدا منه ، ثم أن ادلة الادانة التى توردها المحكة فى حكمها فى المواد الجنائية متساندة بكمل بعضها بعضا بحيث أن سقط احدها أو استبعد تعين امادة النظر فى كتابة الباقي منها لدعم الادانة . واذا ماذا كان الحكم بالادانة مع قوله ببطلان التفتيش قد أخذ بالدليل المستمد منه وهى المضبوطات التى أسفر عنها ونتيجة تحليلها ، لتكلة الدليل المستنبط من اقوال المتهم فى التحقيق الابتدائى أو لتلييد اقواله ، فانه يكون قد اخطأ خطأ بعينه ويوجب نقضه .

(طمن رقم ٩٧٢ سنة ١٧ ق جلسة ٢/٤/١٩٢٧)

١١٤ — مفاد تساعد الادلة فى المواد الجنائية .

* الادلة فى المواد الجنائية متماسكة بحيث اذا سقط احدها انهيار باقيها بسقوطه .

(طمن رقم ١٧٢٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٤/١٩٥١)

١١٥ — الادلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا والمحكة

تكون عقيدتها منها مجتمعة .

* اذا اعتبرت المحكة فى ادانة المتهم — ضمن ما اعتبرت عليه — على اقوال شاهد فى التحقيقات لم يسمع امامها لوفاته ، وكانت اقواله كما هى واردة بالتحقيقات لا تتفق وما اورده الحكم عنها — كان الحكم باطلا .

فإن الأدلة في المواد الجنائية متسادة يشد بعضها بعضاً ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمة وليس من المستطاع ما جاء بالحكم في مسند هذه الشهادة الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لها في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

(طعن رقم ٢٩١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢)

١١٦ — الأدلة في المواد الجنائية متسادة يشد بعضها بعضاً والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمة .

✽ أن مجرد وصف شخص بأنه كان مريضاً بأعصابه وفي حالة إعياء لا يؤدي في المعتل إلى القول بمعززه عن تصويب بندقية وقتل إنسان . فإذا كان مما اعتبرت عليه المحكمة في ادانة الطاعن قولها بمعز من أسند إليه هو ارتكاب الجريمة دون أن تحقق مدى ذلك المعز الذي قالت به ، كان حكمها قاصراً بمعينا نقضه ، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم مع هذا الدليل من أدلة أخرى ، فإن الأدلة في المواد الجنائية متسادة ومنها مجتمة تتكون عقيدة القاضي بحيث لا يمكن الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل المذكور في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

(طعن رقم ٢٢١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٤)

١١٧ — الأدلة في المواد الجنائية متسادة يشد بعضها بعضاً والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمة .

✽ إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد استندت فيها استندت إليه في ادانة الطاعن إلى الدليل المستند من التجربة التي أجراها المحقق وأسفرت عن انطلاق الجاموسة المسروقة التي اتهم بالختافها إلى منزل الجنى عليه ، ثم دسغ الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم صحة هذا الدليل لأن الجاموسة كانت قد سلمت إلى الجنى عليه بأمر المحقق وظلت بمنزله خمسة أيام قبل إجراء التجربة مما يجعل الاستدلال بهذه التجربة غير منتج ، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه ، مع ماله من أثر في قيمة الاستدلال بتلك التجربة فإن حكمها يكون مشوباً بالتصور بمعينا نقضه . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد استند إلى أدلة أخرى لأن الأدلة في المواد الجنائية متسادة ولايستطاع الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل التجربة في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

(طعن رقم ٢٢١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٨)

١١٨ - الأدلة في المواد الجنائية متسائدة بشد بعضها بعضا والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة .

* اذا كان الحكم حين استند فيما استند اليه - في ادانة المتهم بجريمة القتل العمد الى وجود بقعة دموية بمسديرية المتهم قد قال « اما البقعة التي وجدت بالمسديرية وذكر انها من اثر الورنيش فانه لم يجد مايقوله بشأنها بعد ان ثبت انها من دم آدمى ومادام لم يثبت مصدرها او انها من دمه ، فلم يبق الا ان تكون من رعايف المجنى عليه الذي يصاحب عادة جريمة الخفق وكتم النفس » وذلك دون ان يستظهر ما اذا كان خلق المجنى عليه في واقعة الدعوى قد أحدث به رعايفا ، فان النتيجة التي رتبها على ذلك من أن وجود البقعة الدموية في مسديرية المتهم تدل على صلته بالجريمة تكون غير مقطوع بها ومن شأن ذلك أن يفسد الاستدلال بها . ولما كانت الأدلة في المواد الجنائية متسائدة بحيث لايعرف مبلغ تأثير كل منها في عقيدة قاضي الموضوع ، فانه يتمين لذلك نقض الحكم .

(طعن رقم ٢١٥٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٢٢)

١١٩ - بطلان أحد أدلة الإدانة - اثره .

* ان الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضا بحيث اذا سقط بعضها او استبعد تعين إعادة النظر فيما يتى منها ، واذا كان ضمن ما استند اليه الحكم في ثبوت التهمة دليل مرده محضر تفتيش باطل ومتنوع عنه ، مما لا يجوز الاستدلال به ، فان الحكم وان اصابه الى أدلة أخرى تعرض لبيانها وتال انها مستقلة عن اجراء التفتيش ، يكون مشوبا بنفساد الاستدلال .

(طعن رقم ١٥١١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٧)

١٢٠ - حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من مجموع الأدلة المطروحة

* لمحكمة الموضوع ان تبين الواقعة على حقيقتها وان ترد الحادث الى صورته الصحيحة ، من جماع الأدلة المطروحة عليها دون أن تقتيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم .

(طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢١ من ٧ ص ١٢٢)

(والطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٦ من ٩ ص ٧٥٤)

١٢١ - الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة .

✽ ان الاعتراف يجب الا يعول ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قهره ، ومن ثم فانه يتمين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود أصابات بالمتهم ان تنولى هي تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المسند اليه فى التحقيقات والذي استندت اليه المحكمة فى حكمها قد صدر نتيجة تعذيبه من رجال البوليس بأن تبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم - فان هى نكلت عن ذلك واكتفت بقولها ان هذا الادعاء لم يتم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فان حكمها يكون قاصرا منعينا نقضه ، ولايعنى فى ذلك ماذكرته المحكمة من أدلة أخرى اذ ان الأدلة فى المواد الجنائية متسلسلة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع مع مجاء فى الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ من ١٠١٧)

١٢٢ - الأدلة فى المواد الجنائية متسلسلة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة .

✽ لايشترط ان تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بنىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى - اذ الأدلة فى المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة - بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها ، ومنمنجة فى اكمال قناعة المحكمة واطمئناتها الى ما انتهت اليه .

(طعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ س ١١٠ من ١٢٦٦)

(والطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١ لم ينشر)

١٢٣ - من الأدلة المجتمعة تتكون عقيدة القاضي .

✽ من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنمنجة فى اثبات اقتناع القاضي واطمئنائه الى ما انتهت اليه . ولما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كالة

الغنائم القانونية للجريمة التي دأب الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي في مجموعها إلى ما رتب عليه ، فانه لا محل لما ينهيه الطاعن من الطراح الحكم بمسح بعض تفصيلات المعايمة .

(طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ من ١٤ من ١٧١٥)

١٢٤ — الأدلة في المواد الجنائية — طبيعتها — متسادة يكمل بعضها بعضاً — سقوط أحدها أو استبعادها .

* الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه أو أنها غطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لدعم الادانة .

(طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٤ من ١٦ من ٢٥٦٦)

١٢٥ — الأدلة في المواد الجنائية — متسادة — يكمل بعضها بعضاً — سقوط أحدها أو استبعادها — أثره .

* من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها غطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . فإذا كان الثابت من تحقیقات النيابة أنها قد سجلت مشاهدة وكيل النيابة لاصابة بالطاعن الأول ، ومع ذلك لم يعرض الحكم لما أثاره المدافع من الطاعن الثالث عن بطلان إعتراف الطاعن الأول الذي اتخذ منه الحكم دليلاً ضده بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يحصيه ويقول كلمته فيه ، فإن الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوباً بقصور يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ من ١٧ من ١٨٩١)

١٢٦ — كفاية كون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنجزة في اقتناع المحكمة — عدم جواز النظر إلى دليل بعينه منها لمناقشته على حدة .

* لا يلزم في الأدلة التي يعمل عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها

ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجوعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنجبة في اكتمال اقتناع المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

(طعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٨ من ٢٢ ص ٦٠٩)

(طعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ من ١٨ ص ٧٩٧)

(طعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ من ١٨ ص ٢٤٠)

١٢٧ - تسلسل الأدلة في المواد الجنائية - مؤداه .

* متى كان البين من المفردات المضمومة أن ما لورده الحكم على لسان الضابط من اعتراف الطاعن له باحراره المخدر المضبوط قد ثبت نقضه في الأوراق اذ قرر الضابط أن الطاعن انكر ملكيته للمخدر فور ضبطه معه ، واذا كان ذلك ، وكان لايعرف مبلغ الأثر الذى كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة أو نطنت اليه ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متسلسلة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ عول فيها عول في ادانة الطاعن على ما لورده على خلاف الثابت في الأوراق ، يكون معيبا بالخطأ في الإسناد .

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ من ٢٦ ص ٢٧٧)

١٢٨ - تسلسل الأدلة في المواد الجنائية - مؤداه :

* لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولاينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجوعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنجبة في اكتمال اقتناع المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٨ من ٢٦ ص ٣٦٧)

١٢٩ - تسلسل الأدلة في المواد الجنائية - مؤداه .

* الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة

دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصد الحكم منها ومنتهجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ماانتهت اليه — لما كان ذلك — وكان جميع ما اورده الحكم من الأدلة والقرائن التى اطمأنت المحكمة اليها يسوغ مارتب عليه ويصح استدلال الحكم به فان النعى على الحكم بدعوى الفساد فى الاستدلال يكون غير سديد ويكون مايثيره الطاعن فى هذا الصدد لايعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى وزن عناصر الدعوى واستنباط المحكمة لمعتقدها مما لايجوز انارته أمام محكمة الفقض .

(طعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦٧٥/٥/١٨ س ٢٦ ص ٤٢١)

١٣٠ — تساعد الأدلة فى المواد الجنائية — أثره .

✽ أن الأدلة فى المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان متقدم فانه ينعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر مايثيره الطاعن فى أوجه طعنه .

(لمن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ص ٤٢٨)

١٣١ — الأدلة فى المواد الجنائية — اتقاعية — متسائدة .

✽ من المقرر أن العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ولايصح مطالبته بالأخذ بدليل بعيته فيها عدا الأحوال التى يقيد القانون فيها بذلك ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بيته أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه . ولا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزء من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعيته لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ماقصده الحكم منها ومنتهجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، كما لايشترط فى الدليل أن يكون هريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المتدمات .

(طعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦٧٧/٥/١٦ س ٢٨ ص ٦٠٦)

١٢٢ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - تسلسل

الأدلة الجنائية .

* لما كان الحكم قد عرض لما اثاره الطاعن في دفاعه من انه استلم عقد الإيجار من الملعون ضده وأطرح هذا الدفاع مدعيا على ثبوت مساهمة الطاعن في ارتكاب التزوير بما ساقه من عناصر او قرائن سائفة اقتنع بها وجدانه خالص منها الى ان الطاعن لابد ضالغ في تزوير عقد الإيجار وانه مسئول عن هذه الجريمة ونو انه لم يرتكب التزوير بنفسه لأنه يكفى اشتراكه فيها ، وكان هذا الذي انتهى اليه الحكم من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع التي لها ان تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جهاج الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ولا شأن لمحكمة النقض فيها فيمتنع ما دام استخلاصها سائفا ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلزم ببيان سبب اعرافها من أقوال شهود النفي ، وكان مساهمة الطاعن في شأن اصرار المحكمة لأقوال شهادتي نفيه لا يعمد المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها بما لا يجوز مصادرتها فيه او الخوض بشأنه لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن الدليل المستند من تقرير قسم ابحاث التزوير والتزوير في غير محله ، ذلك ان الحكم لم يقتصر في اثبات التهمة قبل الطاعن على مجرد الدليل المستند من ذلك التقرير ، بل ارتكن على العناصر الأخرى التي أوردتها والتي تساند ذلك التقرير ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الاكتفاء بمناقشة دليل يعينه دون باقى الأدلة ، ذلك انه لا يلزم ان تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذا الأدلة في المواد الجنائية مساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل يعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى ان تكون الأدلة في مجوعها كوحدة مؤدية الى ما قصد الحكم منها ومنجبة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه . ^١ وما لم يخطئ الحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في وجه طعنه ان ما استند اليه الحكم له أصله الثابت بالأوراق بل يتجه منعاه في واقع الأمر الى النفي على المحكمة اطراحها أقوال شهادتي النفي واخذها بأدلة الثبوت في الدعوى بما يمسد نفيها على تقدير الدليل ، ومحاولة لجريح دلالة الدعوى على وجه معين تأكيدا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسبت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساسين معينين الرغض .

١٢٣ - تساند الأدلة في المواد الجنائية - منها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة .

* لما كان من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة من اكتمال اقتناع بالحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(طعن رقم ٨٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٧/١٢/٢٦ من ٢٨ ص ١٠٨٥)

١٢٤ - تساند الأدلة في المواد الجنائية - مؤداه .

* الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتكون عقيدة القاضي منها مجتمعة بحيث اذا سقط احداها أو اسبعد نعر التعريف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو انها غفلت الى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم الملعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٨/٤/٩ من ١٩ ص ٢٨٨)

(طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٧/١٠/١٠ من ٢٨ ص ٨٢٥)

١٢٥ - الأدلة في المواد الجنائية - متساندة - تعدير محكمة الموضوع .

* الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما رتبته الحكم عليها - لما كان ذلك - وكان الحكم - على ما هو ثابت في مدوناته - لم يعمل في اثبات التهمة قبل الطاعن على مجرد ضبطه على مسرح الجريمة ومعه السرقات فحسب ، وانما استند الى أدلة النبوت التى أوردتها في مجموعها وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما تراج اليه منها ولها بموجب هذه السلطة أن تعمل على اعتراف المتهم في أى مرحلة من مراحل التحقيق من اطمئنان اليه ولو عدل عنه بعد ذلك امامها بجلسة المحاكمة ولا يقبل مجادلها في تعديدها أو مصادرتها في عقيدتها لكونه من الأمور

الموضوعية التي تستقل بها بغير معقب فإن ماثيره الطامن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٧٨/٥/٧ من ٢٤ من ١٣٧٢)

١٣٦ - تساند الأدلة في المواد الجنائية - رقابة محكمة النقض .

✽ المبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المدم أو ببراءته ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد الجنائية منسندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجسمة تتكون مقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنجزة في اكنمال اقتناع المحكمة واطمئناتها الى ما انتهت اليه . كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ومن ثم فإن ماثيره الطامن في هذا الوجه من التعمي لايمدو أن يكون جدلا موضوعيا في شأن تصوير وقوع الحادث وحق محكمة الموضوع في استخلاص المصورر الصحيحة لواقعة الدعوى واستنباط معتنדהا من الأدلة المطروحة عليها - والتي لايجادل الطامن في أن لها أصلها من الاوراق - واطراح ما رات اللاندات عنه منها بما لايقبل مصادرها فيه أو الخوض في مناقشته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٧٩/٦/١٧ من ٣٠ من ٧٠٠)

١٣٧ - تساند الأدلة في المواد الجنائية - مؤداه .

✽ لايلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى - اذ الأدلة في المواد الجنائية منسندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجسمة لتكون مقيدة المحكمة ، ولاينظر الى دليل يميمه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنجزة في اكنمال اقتناع المحكمة واطمئناتها الى ما انتهت اليه ، ومن ثم يكون ماثيره الطامن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابته محكمة النقض .

(طعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٧٩/١٢/١٢ من ٢٠ من ١٩٢٦)

الفصل الرابع

تقدير الدليل ورقابة محكمة النقض

١٣٨ - أيراد الأدلة التي اطاعتت اليها المحكمة على وقوع الجريمة في التاريخ المحدد بوصف التهمة - عدم تحديد الحكم بتاريخ وقوع الجريمة - لا أثر لذلك على ثبوت الواقعة .

* تحديد التاريخ الذي تمت فيه الجريمة لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطاعتت بالأدلة التي أوردتها على حصول الحادث، في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعتراض من الطاعن بالجلسة .
(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٦/٢/٢٠ من ٧ ص ١١٥)
(طعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١٥٦/٢/٢١ من ١٠ ص ٤٧٩)

١٣٩ - القصد في أحرار المخدر يكفي استيفاء المحكمة الدليل عليه من وقائع الدعوى واستنباطه من عناصر وظروف تنبجه .

* ليس لازماً أن يكون استدلال المحكمة على القصد الخاص بن أحرار المادة المخدرة مصدره الدليل الذي يقدمه المتهم بنفسه ، بل يكفي في ذلك أن تستقى المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لانتبجه .
(طعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١٥٦/٢/١٦ من ٧ ص ٥٢٥)

١٤٠ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الخطأ - أخلافه بحسب رمان ومكان وظروف الحادث - مثال - السرعة في جريمتي الإصابة والقتل الخطأ .

* السرعة التي تعبير خطراً على حياة الجمهور ونصالح أساليب للمساهلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يخلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعي بحث تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب .
(طعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١٥٦/٢/٢٠ من ٧ ص ٦٧٠)

١٤١ - حضور المتهم الى مكان المعركة حاملا سلاحا - لا يلزم عنده القول بأنه كان متفويا الاعتداء لا الدفاع .

* حضور المتهم الى مكان المعركة حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه هو الذى بدأ بإطلاق النار . إنه كان متفويا الاعتداء لا الدفاع .

(طعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ س ٨ ص ٣٦٢)

١٤٢ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير سلامة اجراءات التحريز .

* لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير سلامة اجراءات التحريز بشرط ان يكون تقديرها مبنيا على استدلال سائغ - فاذا كان ماذكره الحكم لا يكتفى فى جملته لان يستخلص منه ان حرز العينة التى اخذت هو بمعينه الحرز الذى ارسل لمصلحة الطب الشرعى لتحليل محتوياته لاختلاف وزنيهما ووسفيهما اخلافا بينا لا يكتفى فى تقريره افتراض عدم دقة الميزان او من قام بالوزن مما كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة نستجلى به حقيقة الامر ولان الاحكام فى المواد الجنائية يجب ان تبنى على الجزم واليقين لا على الظن الاحتمال فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٨ س ٩ ص ٨٥٥)

(واللمن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٤)

١٤٣ - بيان تاريخ وقوع الجرائم امر موضوعى متى اقيم الدليل عليه .

* تعيين وقوع الجريمة عموما - ومنها جريمة خيانة الامانة - هو من الامور الداخلة فى اختصاص قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض ، وعلى قاضى الموضوع ان يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الاخرى ، وله مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص هذا التاريخ منها متى اقام الدليل عليه فهو معزل عن كل رقابة .

(طعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ س ٩ ص ١١٤٨)

١٤٤ - الصور المحتملة للواقعة وإثباتها - جواز ادانة المتهم على أي صورة منها .

* لا تثريب على المحكمة في أن تفترض حصول الواقعة على صورها المحتملة ، وأن تثبت مع ذلك ادانة المتهم على أي صورة من الصور التي افترضها .

(ملحق رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ من ١٠ ص ٧٢)

١٤٥ - عدم قبول المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة أمام محكمة النقض .

* لا تقبل المجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة فإذا كان الطامنون لا يدعون أن الطفل المخطوف الذي أخذت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وإنما اقتصر على القول بعدم الاطمئنان إلى أقواله لصغر سنه وجواز التأثير عليه ، فإن ذلك القول منهم يكون غير مقبول .

(ملحق رقم ١٦٧٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ من ١٠ ص ١٩٢)

١٤٦ - تقدير الأدلة - مسألة موضوعية - نقض .

* متى بُيئت محكمة الموضوع واقعة الدعوى وأقامت قضاها على عناصر سائغة أقتنع بها وجدانها فلا تجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

(ملحق رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ من ١١ ص ٧٩٦)

١٤٧ - لمحكمة الموضوع الأخذ باستعراض الجنى عليه على المتهم . متى اطمانت إليه ولو كان يعرفه من قبل .

* لمحكمة الموضوع أن تأخذ باستعراض الجنى عليه على المتهم - كما هو الشأن في أدلة الإثبات كافة - متى اطمانت إليه ولو كان يعرفه من قبل ، فلا على المحكمة أن هي اعتمدت على الدليل المستند من تعرف الجنى عليه على الطاعن مع سابقة معروفة إياه مادام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

(ملحق رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٤/١٢/٠١ من ١٥ ص ٢٨٤٨)

١٤٨ - مطالبة القاضي الجنائي بالأخذ بدليل معين أو بالنقيض في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية - غير جائز .

* لا يصح محالبة القاضي الجنائي بالأخذ بدليل دون دليل أو بالمقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية ، بل هو في حل من ذلك مادام الدليل المستند من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ولا يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩ من ١٧ ص ٤٠٦)

١٤٩ - حق القاضي الجنائي في اختيار طريق الإثبات ، مطلق ما لم يقيد به القانون بنص خاص - حرية في وزن قوة الإثبات المستندة من كل عنصر .

* فتح القانون الجنائي - فيها عدا ما استلزمه من وسائل خاصة في الإثبات - بابه أمام القاضي الجنائي على مصراعيه بخيار من كل طريقة مابراه موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستندة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته الدلالية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها .

(نطن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ من ٢٢ ص ١٦٤)

١٥٠ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى - خضوعها لتقدير محكمة الموضوع - ابتداء المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل عليها - لمحكمة النقض مراقبة إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

* الشهادة المرضية وإن كانت لاتخرج من كونها دليلا من أدلة الدعوى نخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة في سبيل تبيان وجه عدم اطمئنانها إلى الشهادة قد اقتصرمت على القول : « ولا يعول المحكمة على ماقدمه المتهم من

شهادات طبية لعدم اطمئنانها اليها لكثرتها وتضارب ما هو ثابت بها « .
وهي اذ قضت بذلك لم تأت بسند مقبول لما انتهت اليه لان اختلاف الامراض
التي تتوالى على الشخص والتي حملتها الشهادات المتعددة المقدمة منسه
لاتصلح حجة للقول بامطئنان دليلها واستقاط مخره ومن ثم فان حكمها يكون
ناصر البيان بما يعميه ويستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ من ٢١ ص ١٧٥٠)

**١٥١ - عدم اطمئنان المحكمة الى ادلة الثبوت - لامعقب لحكمة
النقض عليها في ذلك .**

* متى كان مفاد ما اورده الحكم ، ان المحكمة لم تطئن الى ادلة
الثبوت التي تقدمها النيابة العامة في الدعوى ، ولم تقتنع بها ورائها غير
صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ، فان هذا مما يدخل في مطلق
سلطانها بغير معقب - لمبها في ذلك من محكمة النقض .

(طعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧١/١/٢٤ من ٢٤ ص ١٢٣)

(طعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٨ في جلسة ١٩٦٦/١/٢٧ من ٢٠ ص ١٧٣)

**١٥٢ - الشهادة المرضية - دليل من ادلة الدعوى - خضوعها لتقدير
محكمة الموضوع - ابداء المحكمة الاسباب التي من اجلها رفضت التعويل
على تلك الشهادة خضوع ذلك لراقبة محكمة النقض - مثال لتسبيب
معيب .**

* من المقرر ان الشهادة المرضية لانخرج عن كونها دليلا من ادلة
الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الادلة ، الا ان المحكمة متى
ابدت الاسباب التي من اجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فان
الحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدي الى
النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولا كانت المحكمة وهي في سبيل تبين
وجه عدم اطمئنانها الى الشهادة الطبية قد اقتصر على القول بان المرض
الوارد بها ما كان يحول بين الطاعن والمثول امامها دون ان تستظهر درجة
جسامة المرض ، وهل كان من الشدة بحيث يحول بين الطاعن وبين مثوله
امام المحكمة من عدمه ، فان في ذلك ما يحجب محكمة النقض من مراقبة
سلامة تطبيق القانون بما يهيب الحكم بالنسور في البيان ويوجب نقضه
والاحالة .

(طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ من ٢٢ ص ٦٦٦)

١٥٣ - وجوب بيان أدلة الثبوت في الدعوى بوضوح وإيراد مؤداها في تفصيل الرد على الدفوع الجوهرية وحتى يتحقق قصد الشارع من تسبب الأحكام ويمكن أعمال رقابة محكمة النقض على تطبيق القانون .

✽ من المقرر أنه يجب ألا بجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح وأن يورد مؤداها في بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهرية التي يلقى بها المتهم وحتى يمكن أن يتحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسبب الأحكام ويمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه - في تحصيله لمؤدي تقرير الصفة التشريحية - تد بتر جزءاً من مضمون ذلك التقرير فلم يورد ما اشتمل عليه من مسار المقذوف النار في جسم المجنى عليه ومن موقف الجاني لحظة إطلاقه النار على المجنى عليه ، الأمر الذي قد يحيل ذلك الدليل القوي عن المعنى المفهوم لصريح عبارته ، فإن ذلك مما يعيب الحكم بالقصور في لبيان وبعبز محكمة النقض عن أن نقول ، كالبها في شأن ما يثبته الطاعن من اعتماد الحكم على دليلين منساقطين لتعارضهما (أقوال المجنى عليه وتقرير الصفة التشريحية) وبحول ، بذلك بينها وبين أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ من ٢٢ ص ١٢١١)

١٥٤ - الشهادة المرضية - تقديرها يخضع - في الأصل - لسلسلة محكمة الموضوع - أبدأؤها الأسباب التي عولت في أطراح الشهادة - أجازته لمحكمة مراقبة سلامة تلك الأسباب .

✽ الشهادة المرضية لانخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى نخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى ابدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب التي ساقها الحكم أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة - وهي في سبيل تبيان وجه أطراحها للشهادة المرضية - قد اقتصر على القول بأنه غير ثابت بها أنها خاصة بالطاعن لأنها لا تحصل صورته - وذلك على الرغم من أنها تحمل اسمه وقد قدمها محاميه نيابة عنه بالجلسة ، دون أن تعرض للمرض الثابت بها والذي تعطل به الطاعن كعثر مائع له من حضور جلسة

المعارضة. ، وقد كان من المتعين عليها منى تشككت فى صحة الشهادة المرضية المقدمة ان تجرى تحقيقا فى شأنها بلوغا لغاية الأمر فيه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا .

(ملعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١٧٢/٤/٢ من ٢٤ من ١٩٧٨)

(ملعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١٧٢/٤/١ من ٢٤ من ١٩٦٤)

١٥٥ — تقدير الادانة بالنسبة لكل متهم — شأن محكمة الموضوع — استقلال الدعاوى .

* من المقرر ان تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم إنما هو من شأن محكمة الموضوع ولا ينسحب أثر تقدير الدليل فى دعوى أخرى فانه لاصفة للطامن منى التحدث عن التفات النيابة العامة عن استئناف احكام أخرى قضت ببراءة بعض العاملين معه على السفينة اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما تراه النيابة فى خصوص كل دعوى . وبالفالى فلا تثريب على المحكمة الاستئنافية — صاحبة هذا الحكم المطعون فيه — ان هى لم تعرض للرد على ما اثاره الدفاع فى هذا الخصوص .

(ملعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢١ من ٢٦ من ١٩٦٥)

١٥٦ — الجدل فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى — جدل موضوعى .

* من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بها تراتج اليه من أدلة وأن تطرح ما عداها دون ان تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة أو كل جزئية من جزئيات الدفاع اذ ان منى تعويلها على شهادة شاعدى الاثبات مايفسد أنها لم تقم وزنا لما وجه لاقوالهم من اعتراض ، وهى بعد ذلك ليست بحاجة الى الرد استقلالا على دفاع ائاد حكمها ضمننا الرد عليه ، ومن ثم فإن ماثثيره الطاعة من منى فى هذا الصدد لا يكون مقبولا اذ هو لابعدو ان يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها فى عقيدتها مما لاتجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رغبه موضوعا .

(ملعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ من ٢٦ من ١٩٦٦)

١٥٧ - **الجنل فى النليل - استقلال محكمة الموضوع به - عسدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .**

✳ لما كان الحكم قد خلاص فى منطق سائغ وبديل مقبول الى توامر علم الطامن بتزوير المخالصة المسند اليه استعمالها ، وكان الطامن لايمارى فى ان ما اورده الحكم من ادلة لها ماخذها الصحيح فى الاوراق ، فان مايليزه فى هذا الصدد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للادلة القائمة فى الدعوى مما لايجوز اثارته لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ فى جلسة ١٢/٢٦/١٩٧٧ م ، ٢٨ م ، ١٠٨٥)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

١٥٨ - جواز استعراض الحكم للصور المحتملة للواقعة واختيار احدها .

✽ ليس من مائع يمنع القاضي من أن يستعرض في حكمه كل الصور التي يحتلها الموضوع المطروح امامه ثم يختار منها الصورة التي يعتقد انها هي الواقعة فعلا ويبنى حكمها عليها . ولا يضمن على حكمه أن يكون عند استعراض تلك الصور قد بدا فيه مايل على ترمده في الاقتناع بحقيقة الصورة التي وقعت بها الحادثة مادام أنه قد انتهى بعد بنوكيد اقتناعه بثبوت الوقائع المكونة للصورة التي اتخذها اساسا لحكمه اذ المول عليه في الأحكام هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(طعن رقم ١٢٢٤ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/٢/٢١)

١٥٩ - ما يكفي لصحة تسبيب الحكم بالادانة - تسبيب زائد .

✽ التحقيقات الأولية لاتصلح اساسا تبني عليه المحكمة حكمها ، بل الواجب دائما أن يؤسس الحكم على التحقيق الذي تجربه المحاكم بنفسها في الجلسة . ولكن اذا كانت النيابة لم تجر تحقيقا في قضية الجثة اكتفاء بتحقيقات البوليس ، واقتصرت على استجوابها هي نتهمين دون الاسعانة بكاتب تحقيق ، ولما احيات القضية على المحكمة سمعت بعض الشهود في الجلسة ، ثم اصدرت حكمها مؤسسا بصفة اصلية على اقوال الشهود الذين اسمعهم ، فلا يضير هذا الحكم أن يكون تزيدا في التقليل بسنقيم الحكم دخونه .

(طعن رقم ٢٢٧ سنة ٧ في جلسة ١٩٣٧/١/١١)

١٦٠ - العبرة بما تظلمن اليه المحكمة مما تستخلصه من التحقيقات لا بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة

✽ لاعبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره الشهود في محضر البوليس مخبرا لما اسندت اليه الحكم وانما العبرة اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات ومن شهادة الشهود اينما كانت .

(طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٨ في جلسة ١٩٣٨/٥/٢)

١٦١ - استناد القاضي الجنائي إلى شهادة في قضية مدنية مضمومة إلى الدعوى المطروحة أمامه .

✽ المحكمة الجنائية أن تستند في حكمها إلى أي عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها. وكان في استطاعة الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفنيدتها بما يشاء . فإذا أدانت المحكمة متهما ، استنادا إلى شهادة شهود في قضية مدنية لم يكن هو طرفها فيها ولم تكن له علاقة بها فلا تترتب عليها في ذلك ما دامت هذه القضية كانت مضمومة إلى الدعوى المطروحة أمامها .

(طعن رقم ٢١٢٠ سنة ٨ ق. جلسة ١١/٧/١٩٢٨)

١٦٢ - حرية القاضي الجنائي في الاعتماد بأقوال المجنى عليه الحدث الذي لم يحلف اليمين متى اطمأن إليها .

✽ أن القاضي في المواد الجنائية غير مقيد في قضائه بالأخذ بدليل معين أو بطريقة خاصة بل هو يحكم بما اطمأن إليه من أي عنصر من عناصر الدعوى وظروفها المعروضة عليه . وأذن فلا تقرب عليه إذا اعتد في قضائه على أقوال مجنى عليه لم يحلف اليمين القانونية لحدث سنة ما دام هو قد قدر هذه الأقوال واطمأن مقتضيه إلى صحتها .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ١٠ ق. جلسة ١٢/٢٥/١٩٢٩)

١٦٣ - جواز اعتماد القاضي في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى

✽ يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى . فإن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز للقاضي أن يستند إليها في قضائه . وأذن فلا تريب عليه إذا قال في حكمه « أن الفريقين من النوع المعروف بالفتوات وقد ارتكبا مع بعضهم جنابة قتل في المحكمة أثناء نظر هذه القضية في جلسة سابقة وقد ضبط للجنابة واقعة مسجلة » وتري المحكمة استعمال الشدة مع الطرفين .

(طعن رقم ١٩٥ سنة ١٠ ق. جلسة ١/١/١٩٣١)

١٦٤ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى المروضة

* ان مدار الاثبات في المواد الجنائية ليس الا اطمئنان المحكمة الى بهرت أو نفي الوقائع المطروحة عليها ، فمضى استقرت عقيدتها على رأى فلا يهم ان يكون ما استندت اليه في ذلك دليلا مباشرا مؤديا بذاته الى النتيجة التي انتهت اليها ، او غير مباشر لايوصل الى هذه النتيجة الا بعملية منطقية . ولذلك فان محكمة الموضوع متى قالت بثبوت واقعة ، واوردت الأدلة التي اعتمدت عليها ، وكانت هذه الأدلة من شأنها ان تؤدي عقلا الى ما قالت به فلا تصح معاداتها في ذلك لدى محكمة النقض . اذ المجادلة في هذه الصورة لا يكون لها من معنى الا اثاره البحث في عدم كفاية الأدلة بذاتها للثبوت ، وهذا مما لا يجوز التعتيب على محكمة الموضوع فيه .

(طعن رقم ٨٦٦ سنة ١٠ في جلسة ١٩٢٠/٤/٢٢)

١٦٥ - حق المحكمة في التمويل على تقرير محرر بلغة أجنبية - شرط ذلك .

* اذا كانت المحكمة قد استندت فيما استندت اليه في ادانة المتهم الى تقرير محرر بالانجليزية لم يترجم الى اللغة العربية فلا تأثير لذلك في سلامة حكمها مادام هذا التقرير بحالته كان ضمن أوراق الدعوى المطروحة امام المحكمة ، ولم يبد لها لالتمهم أنه في حاجة الى ترجمته ليعلم بما عليه ويناقشه .

(طعن رقم ١٨٨ سنة ١٢ في جلسة ١٩٢٢/١٢/٢٨)

١٦٦ - عدم التزام المحكمة الجنائية وقف الدعوى حتى يقضى بصحة دليل من الأدلة المطروحة عليها من جهة أخرى .

* ان من حق محكمة المواد الجنائية بل من واجبها ان تمحص الأدلة المقدمة اليها في الدعوى الجنائية سواء اكانت كتابية أم غير كتابية ، وسواء اكان ذلك بناء على مطاعن توجه من الخصوم او من نلقاء نفسها ، وليس في القانون ما يوجب ، منذ مجرد التبليغ بتزوير ورقة أو الادعاء بتغيير الحقيقة فيها ، وقف الدعوى حتى يصدر حكم بشأن صحة هذه الورقة .

(طعن رقم ١٧٠ سنة ١٢ في جلسة ١٩٢٣/١/٤)

١٦٧ - حرية القاضي الجنائي فى تكوين عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى المعروضة أمامه

✽ للمحكمة أن تأخذ بأى دليل تطمئن اليه سواء من التحقيقات التى تجريها فى الجلسة أو من التحقيقات الابتدائية المعروضة على بساط البحث أمامها ، ولها أن تعتمد فى الادانة على أقوال المتهم فى محضر البوليس دون أقواله فى الجلسة ، وعلى أقوال الشاهد المدونة فى هذا المحضر ولو لم تكن تلك الأقوال قد تليت بالجلسة ، ما دام المتهم فى دفاعه قد تناول مناقشتها دون أن يطلب تلاوتها أو يتمسك بضرورة سماع هذا الشاهد ، فإن ذلك ينقضى معه الضرر الناشئ عن عدم تلاوة تلك الأقوال أو عن عدم سماع الشاهد بالجلسة .

(طعن رقم ٦١٠ سنة ١٣ ق جلسة ١٣١٢/١/٢٢)

١٦٨ - سلطة المحكمة الجنائية فى اطراح ما يرد بمحاضر التحقيقات والاوراق الرسمية .

✽ انه لما كانت العبرة فى المحاكمة الجنائية بانسناع القاضي ، بناء على التحقيقات التى يتم فى الدعوى بادانة المتهم أو ببراءته كان لايسمح بمطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو بانساع الأحكام المقررة بالسلكون لانبات الحقوق ولتخالص منها فى المواد المدنية والتجارية وأذن ماذا اتنع الفانى من الأدلة التى أوردها بأن المنهم أركب الجريمة المرغوة بها الدعوى عليه وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب . ويكون ذلك معناه انه لم ير فى أى دليل آخر ولو كان ورقة رسمية ما يغير النظر الذى انتهى اليه . أما ما جاء فى القانون عن حجية الاوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها فنحله فى الإجراءات المدنية والتجارية فقط حيث عيئت الأدلة ووضعت احكام لها ، والزم القاضي بأن يجرى فى قضائه على مقتضاه . وأذن فلا شريب على المحكمة اذا هى لم تأخذ بمحضر كسر ختم المتوفى لانتهاها من الأدلة التى أوردها بأنه لاصحة لما هو وارد فيه .

(طعن رقم ١٢٨ سنة ١٣ ق جلسة ١٣١٢/١/٢٢)

١٦٩ - سلطة المحكمة الجنائية فى اطراح ما يرد بمحاضر التحقيقات والاوراق الرسمية .

✽ ان المحاضر التى يحررها رجال الضبطية القضائية بكل ما تحويه من بيانات أو مشاهدات أو اعترافات متهمين أو أقوال شهود لانعدو أن

تكون من عناصر الإثبات التي تطرح على بساط البحث أمام المحكمة وهي بهذا الاعتبار خاضعة لتقدير القضاء وقابلة للجدل والمناقشة أسوة بشهادة الشهود في الجلسة . فملاطراف الخصومة الطعن فيها دون سلوك سبيل الطعن بالتزوير ، وللمحكمة القول الفصل في تقديرها حسبما يهدي اليه اقتناعها . والأصل في ذلك كله الحرية المخولة للمحاكم في تكوين عقيدتها . ولا يمكن أن يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناه القانون وجعل له حجية خاصة نص معين كمحاضر المخالفات الذي نصت المادة — ١٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات على اعتماد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه . واذن ماذا كان ضابط السواحل الذي قام بالتفتيش قد أثبت في صدر محضره أنه حرر في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم كذا ، وكان الثابت أن اذن النيابة في التفتيش لم يبلغ تليفونيا إلى نقطة البوليس إلا في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين من اليوم نفسه ، وأنه لما أبلغ إليها قام ضابط النقطة بصطحبا معه بعض رجالها إلى منزل المتهم لتفتيشه ثم فنتشوه بحضوره وضبطوا به الأفيون ، واستخلصت المحكمة من شهادة الضابطين (ضابط البوليس وضابط السواحل) ، ومما أثبتاه في محضرهما من أنها لم يبدأ في تفتيش المسكن إلا بعد ورود اذن النيابة وأن ما حصل قبل ذلك كان مقصورا على ضرب نطاق من رجال السواحل حول القرية التي بها مسكن المتهم ، وأن الوقت الذي أثبتته ضابط السواحل في صدر محضره هو وقت البدء في الإجراءات التي اتخذها قبل ورود اذن النيابة ، لا الوقت الذي أجرى فيه التفتيش بالفعل وأنه ليس ثمة تعارض بين ما شهد به الضابطان وما دونه ضابط السواحل في صدر محضره ، فلا يصح مجادلتهما فيما انتهت إليه من أن التفتيش كان بعد وصول اذن النيابة .

(طعن رقم ٩٣ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٢٧/١٢/٢٠)

١٧٠ — سلطة المحكمة في الرجوع إلى صورة محاضر التحقيق في مواد الجنائيات إذا فقد الملف المشتمل على محاضره متى أطمأنت إلى مطابقتها للأصل

* أن توام المحاكمة الجنائية هو التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة بنفسها والذي تدبره وتوجهه الوجهة التي نراها موصلة للحقيقة . أما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تهيؤا لذلك التحقيق ، وهي ، بهذا الاعتبار ، تكون من عناصر الإثبات المعروضة على المحكمة يتأخذ بها إذا أطمأنت إليها وتطرحها إذا لم تصدقها . على أن التحقيق الابتدائي ولو أنه شرط لازم لصحة المحاكمة في مواد الجنائيات إلا أنه إذا فقد الملف

المشمل على محاضره ، فانه يجوز للمحكمة ان ترجع الى مسودته متى اطهنت الى مطابقتها للاصل .

(ملن رقم ٢١ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٢/١٤)

١٧١ — حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته — تعدد المتهمين .

✳ ان القضاء في المواد الجنائية يقوم على حرية القاضي في تكوين عقيدته فاذا كان القاضي قد اطهان الى ثبوت الواقعة على منهم من دليل فهو غير مطالب بان يأخذ بهذا الدليل بالنسبة الى منهم آخر . والمجادلة في هذا الامر امام محكمة النفس لا تقبل لتعلقه بواقعة الدعوى .

(ملن رقم ١٤٨٢ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠)

١٧٢ — الأحكام الجنائية لا يصح ان تبني الا على الجزم واليقين .

✳ لاشك في أن الأحكام الجنائية لا يصح ان تبني الا على الجزم واليقين اما القاضي المدني فيبنى احكامه على القواعد المقررة للاثبات في القانون المدني . فاذا اعترف لديه الخصم بتزوير ورقة وجب عليه ان يحكم بنزويرها بناء على هذا الاعتراف بغض النظر عن اعتقاده هو الشخصي ، بخلاف القاضي الجنائي فانه ليس له ان يعاقب المتهم في جريمة تزوير هذه الورقة الا اذا اقتنع هو بثبوت الواقعة عليه بغض النظر عن اقواله ومسلكه في دفاعه . فاذا ثقلت المحكمة في حكمها ان الأدلة القائمة في الدعوى قد تكفي في نظر القاضي المدني الذي يبنى قضاؤه على الموازنة بين الأدلة المقدمة اليه وترجيح دليل على آخر ، ولكنها لا تكفي في نظر القاضي الجنائي الذي يجب عليه الا يبنى احكامه الا على الحقيقة كما يقتنع بها وببينها من مجموع الأدلة فلا يصح ان ينمى على هذا الحكم انه قد اقيم على الشك والاحتمال .

(ملن رقم ٣٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٢٢)

١٧٣ — عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المقررة بالقانون

المدني الا ان كان قضاؤها في الواقعة يتوقف على وجوب الفصل في مسألة منفية .

✳ اذا كان الحكم لم يعرض لواقعة بيع المسروق وفترائه الا باعبارها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة بالجلسة في صدد جريمة السرقة ، ثم قال كلمته في حقيقة هذه الواقعة بما لا يتجاوز مقتضيات الدعوى المطروحة

من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها ولم يكن نعرضه للواقعة المذكورة باعتبارها عقدا مدنيا يطلب أحد طرفيه اثباته في حق الآخر ، فانه لا يصح القول بانه كان على المحكمة أن تنزع طرق الاثبات المقررة في القانون المدني لاثبات العقود .

(طمى رقم ١١٢٧ - ٤ لسنة ١٥ د ، ١١ / ٦ / ١٩١٥)

١٧٤ - سلطة المحكمة في استخلاص ثبوت الجريمة من ادانة لاحقة .

* لا جناح على المحكمة اذا هي اخذت في الادانة الواقعة لاحقة للمحادث متى كانت هذه الواقعة منصلة به وتلقى ضوءا عليه .

(طمى رقم ٩٤٣ سنة ١٧ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٤٧)

١٧٥ - استدالة تحقيق بعض الوجه الدفَاع لامتنع من الحكم بالادانة .

* ان استدالة تحقيق بعض وجه الدفَاع لا تمنع من الادانة ما دامت الادلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .

(طمى رقم ١١٢١ سنة ١٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٢٨)

١٧٦ - سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها بالرجوع الى التحقيقات الابتدائية .

* ان اوراق التحقيقات الأولية كلها هي من ادلة الدعوى المعروضة على المحكمة سواء من جهة الاثبات او من جهة النفي ، فعلى الدفَاع أن يتناول ما جاء بها مما يرى ان له مصلحة في تناوله لنفي التهمة عن المتهم والمحكمة ان تأخذ بما جاء فيها مما له اثر في الادانة او البراءة .

(طمى رقم ٢٢٧٠ سنة ١٨ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٢٩)

١٧٧ - حصول المرافعة في قضيتين مرة واحدة يبيع للمحكمة الاستناد في حكمها الى ما ثبت لها في القضية التي اثبتت فيها المرافعة .

* اذا نظرت قضيتان امام المحكمة في وقت واحد ، وحصلت المرافعة في القضيتين مرة واحدة واثبتت في احدهما ، فانه لا ضرر على المحكمة اذا هي استندت في حكمها في الاخرى الى ما ثبتت لها في القضية التي اثبتت فيها المرافعة مما جعلها مطمئن الى الاخذ بالدليل المقدم فيها .

(طمى رقم ٢٢٩٨ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٢٩)

١٧٨ — تقدير الأدلة وترجيح بعضها على البعض من خصائص محكمة الموضوع .

* لا تثريب على المحكمة إذا هي برأت المتهم من تزوير محرر وإدائه في تزوير آخر ، ولا عليها إذا هي لم تأخذ بدليل في التهمة الأولى وأخذت به في الأخرى ، فإن الأمر في ذلك مرجعه إلى إطمئنانها إليه أو عدم إطمئنانها .

(ظمن رقم ٤٣٠ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٨)

١٧٩ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بتعرف المجنى عليه على المتهم .

* لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف المجنى عليه على المتهم ولو كان بغيره من قبل متى إطمأنت إليه ، كما هو الشأن في أدلة الإثبات كافة .

(ظمن رقم ١١٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٦/٦)

١٨٠ — تقدير أدلة الثبوت — تعدد المتهمين .

* أن تقدير أدلة الثبوت في الدعوى من شأن محكمة الموضوع ، ولها أن تأخذ ببعض الأدلة وتطرح بعضها ، وأن تأخذ بدليل بالنسبة إلى منهم وتطرح هذا الدليل ذاته بالنسبة إلى منهم آخر مادامت الأدلة في جبلتها سائفة مقبولة .

(ظمن رقم ١٠٥٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٧)

١٨١ — حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى المعروضة أمامه .

* من حق المحكمة أن تعتمد في حكمها على أية ورقة من أوراق الدعوى وتطرح شهادة الشهود الذين سمعتهم .

(ظمن رقم ١٢٨٠ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٨)

١٨٢ — جواز استدلال المحكمة بحالة القلبس على المتهم .

* ليس في القانون ما يمنع المحكمة — في حدود سلطانها في تقدير

أدلة الدموى — من الاستدلال بحالة اللبس على المتهم مادامت بينت أنه شوهد وهو يجرى من محل الحادث بعد حصولها مباشرة والأهالى يصيحون خلفه أنه القاتل وهو يعدو أمامهم حتى ضبط على مسافة ١٥٠ مترا من مكان الحادث .

(ملعن رقم ١٢٨٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٢٣)

١٨٣ — سلطة المحكمة فى تكوين عقيدتها بالرجوع الى التحقيقات الابتدائية .

✽ للمحكمة ان تأخذ بما تطمنن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات الى إجريها مأمورو الضبطية القضائية او مساعدهم مادامت مطروحة امامها بالجلسة .

(ملعن رقم ١٦٠٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٩)

١٨٤ — عدم التزام القاضى الجنائى باتباع القواعد التى نص عليها قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة .

✽ أن القاضى الجنائى بما له من حرية فى تكوين عقيدته فى الدموى غير ملزم باتباع قواعد مميئة مما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة بل له ان يعمل على مضاهاة تجرى على اية ورقة يقتنع هو بصورها من شخص معين ولو كان يذكر صورها منه .

(ملعن رقم ١٠٧١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١)

١٨٥ — حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى المروضة امامه على بساط البحث .

✽ أن قانون الإجراءات الجنائية وإن أسسحدث نصوص المواد ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩٢ لم يستحدث جديدا فى شأن المحاكمات الجنائية ولم يخرج فى الواقع عن شىء مما كانت أحكام محكمة النقض قد استقرت عليه فى ظل قانون تحقيق الجنائيات الملقى وهو أنه وإن كان الأصل فى هذه المحاكمات أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجربته المحكمة بنفسها بالجلسة وسمع فيه الشهود فى مواجهة المتهم منى كل ذلك ممكنا ، إلا ان هذا لا يمنع المحكمة

من أن تعتمد الى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما فى التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات الأخرى كأقوال شهود آخرين ومحاضر معاينات وتقارير طبية. لأن هذه العناصر جميعها تعتبر هى الأخرى من أدلة الدعوى المعروضة على بساط البحث بالجلسة سواء من جهة الاثبات أو من جهة النفى ، وعلى الخصوم أن يعرضوا بالجلسة ما يريدون مناقشته منها وأن يطلبوا من المحكمة أن تسمع فى مواجهتهم الأشخاص الذين سمعوا فى التحقيقات الابتدائية أو تلاوة أقوالهم الواردة فيها فإذا هم لم يفعلوا فلا يصح لهم النعى عليها بأنها قد استندت فى حكمها الى أقوال وردت فى تلك التحقيقات دون أن تسمعها أو تنظرها بالجلسة .

(طعن رقم ٢٨٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥١/٦/٥)

١٨٦ - وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً فى أدانة المتهم .

* أن انعدام جسم الجريمة لا يؤدى الى بطلان الاتهام القائم بشأتها .

(طعن رقم ٦٤٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥)

١٨٧ - تقدير الأدلة وترجيح بعضها على البعض من خصائص محكمة الموضوع .

* أن أساس الأحكام الجنائية أنها هو حرية قاضى الموضوع فى تقدير الأدلة القائمة فى الدعوى ، فما دام يبين من حكمه أنه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن ألم بذلك الأدلة ووزنها فلم يقنع وجدانه بصحتها فلا تجوز مصادرتة فى اعتقاده ولا المجادلة فى حكمه أمام محكمة النقض ، كما أنه لا يحكم بالإدانة إلا إذا اطمأن ضميره لها بشرط أن يكون هذا الاطمئنان مستقيداً من أدلة قائمة فى الدعوى يصح فى العمل أن تؤدى الى ما اقتنع به القاضى ، وما دام الأمر كذلك فلا تجوز المجادلة فى حكمه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨١٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٨)

١٨٨ - تحديد وقت حصول الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة .

* أن تحديد وقت حصول الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة مادامته المحكمة قد اطمانت بالأدلة التى ساقطتها الى أن الجنى عليه وشاهدته قد رآوا المتهم وتحققوا منه وهو يمدى على الجنى عليه بإطلاق النار من مسدس كان يحمله .

(طعن رقم ١٤٦٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١٤)

١٨٩ - الدليل المستند من تطابق البصمات هو دليل مادي له قيمته وقوته الاستدلالية .

✳ أن الدليل المستند من تطابق البصمات هو دليل مادي له قيمته وقوته الاستدلالية القائمة على أسس علمية وفنية لا يوهن منها ما يستنبطه الطاعن في طعنه من احتمال وجود تماثل غير تام بين بصمات شخص وآخر .

(طعن رقم ٢٣٩٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٤/٢/٢٥)

١٩٠ - تقدير الأدلة من خصائص محكمة الموضوع .

✳ لمحكمة الموضوع تقدير الأدلة واستخلاص ما ترى أنها مؤيدة اليه من براءة أو إدانة من غير معقب عليها في ذلك مادام هذا الاستخلاص مبنيًا .

(طعن رقم ٢٢٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/٤/١٢)

١٩١ - بطلان الدليل المستند من التخلي إذا كان وأيد إجراء غير

مشروع .

✳ يشترط في البطلان الذي بني على قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع من إرادة وطوعية واختيار فإذا كان وليس إجراء غير مشروع فإن الدليل المستند منه يكون باطلا لا أثر له . وأذن فهي كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المسروق إلا عندما هم الضابط بتنقيشه دون أن يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الإجراء فإنه لا يصح الاعتماد بالتخلي ويكون الدليل المستند منه باطلا .

(طعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٢٤)

١٩٢ - أدلة الدعوى - حرية القاضي في تقديرها لتكوين عقيدته -

ولو تطلب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على ملهم آخر في ذات الواقعة .

✳ من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة ، غير مقيد بشيء مما تسهمه حكم صادر في ذات الواقعة

على مئتم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قدام نقاض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر .

(طعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦١/١٠/٢٢ من ١٢ من ١٩٦٢)

١٩٢ - حرية القاضى الجنائى فى الاقتناع بالدليل .

✽ العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه الى الدليل المقدم اليه . فاذا كانت المحكمة قد تعرضت — بما هو واجب عليها فى منحيس أدلة الدموى — الى بحث اصل الدليل ومدى سلامته وجديته قبل ان تأخذ به وتعمل عليه فلا يصح النعى عليها بانها تجاوزت فى ذلك حدود سلطانها . ولما كانت المحكمة قد لاحظت ما شاب محضر تحقيق النيابة من عيب وبغير بسدد أقوال الشرطين السريين وببنت خلو قائمة شهود الإثبات وقرار للخص عضو غرفة الانهام من هذا التغيير فضلا عن اختلاف خط ولون حبر العبارات المسبدلة لخط وحبر باقى المحضر ووجود آثار كشط ومحو مما دماها للاعنفاد بأن يدا قد امتدت الى هذا المحضر عقب انتهاء تحقيقه وبعد نظر القضية بمعرفة غرفة الاتهام فغيرت من بعض عباراته حتى تتفق ودناع الطاعن وخلصت — للاعتبارات السائمة التى أوردتها — الى اطراح أقوال هذين الشاهدين بمحضر تحقيق النيابة واخذت بأقوالهما فى جلسة المحاكمة . فانه لا يجوز للطاعن ان بنعى عليها انها قد تجاوزت سلطتها بنصديها الى تزوير محضر التحقيق لما فى ذلك من مصادرة لحق المحكمة المطلق فى نقاير سلامة الدليل وقوته فى الإثبات دون ما قيد عليها فيها عدا الاحوال المستثناة قانونا .

(طعن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٤ فى جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ من ١٥ من ١٩٦٤)

١٩٤ - تقيد القاضى الجنائى بالقسواعد العامة للإثبات كلما توقف قضاؤه فى الواقعة الجنائية على الفصل فى مسألة مخنية أو تجارية .

✽ ان المادة الثانية من قانون التجارة تعتبر كل مقالة أو عمل متعلق بالمصنوعات عملا تجاريا ، وهذا الوصف لا ينضب ولا ينفك عن شسان الصناع رب العمل وحده ولا يتعداه الى غيره ممن قد يتعاملون معه — ومن ثم فان مثل هذا العمل يعتبر تجاريا من جانب واحد ولا جرى عليه الوصف نفسه بالنسبة الى الجانب الآخر وانما بخلف الوضع فيه باختلاف ما اذا كان هذا الجانب تاجرا أو غير تاجر . ومن المقرر ان القاضى الجنائى معيد

بقواعد الاتبات العامة كلما نوقف قضاؤه في الواقعة الجنائية على الفصل في مسألة مدنية أو تجزئية تكون عنصرًا من عناصر الجريمة التي يفصل فيها . ومقتضى هذه القواعد انه متى كان العمل تجاريا بالنسبة الى أحد الطرفين ومنحيا بالنسبة الى الطرف الآخر أتبع في اتيانه وسائل الاتبات التجارية — مع من كان العمل تجاريا بالنسبة اليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتبعت بما له من سلطة تقديرية اشتغال الطاعن بالتجارة لما يقوم به من اعمال من بينها اصلاح النجف وهو صاحب (ورشة) بها عدد من العمال يضارب على عملهم الأمر الذي ينتج نحت نص المادة الثانية من قانون التجارة . فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى جواز اثبات التعامل بالنسبة الى الطاعن بشهادة الشهود لا يكون قد خالف القانون .

(ملن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٦٤/١٢/٧ من ١٥ من ١٩٨٢)

١٦٥ — الاتبات في المواد الجنائية — حدوده — قرينة البراءة وأثرها .

* من المسلم انه لايجوز أن تبني ادانة صحبة على دليل باطل في القانون . كما انه من المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة أي أن يحكم بادانته بحكم نهائي وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما يحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من الموارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية ، وقد قام على مدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاتهامية التي لا يضرها نبرته مخنّب بقدر ما يؤذيها وبؤذي العدالة مما ادانة برئ ، وليس أدل على ذلك مانصت عليه المادة ٩٦ من قانون الإجراءات من انه « لايجوز لمقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سسلها المتهم لها لاداء المهمة التي عهد اليها بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية » . هذا الى ما هو مقرر من أن القانون — فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاتبات — فنج بابه اهم القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طريقه ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة وبزن قوة الاتبات المسندة من كل عنصر ، مع حرية مطلقة في تقدير مايعرض عليه ووزن قوته التدللية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظرونها بغية الحقيقة ينشدها أنى وجدها ومن أي سبيل يجده مؤديا اليها ولا رقيب عليه في ذلك غير ضميره وحده . ومن ثم فانه لايقبل تقييد حرية المتهم في الدفاع باشتراط

مماثل لما هو مطلوب في دليل الادانة ، ويكون الحكم حين ذهاب الى خلاف هذا الرأي فاستبعد الفكرة التي تقدمها المدافع عن الطاعن للتليل على براءته من الجرائم المسندة اليه بدعوى انها وصلت الى أوراق الدعوى عن طريق غير مشروع قد اخل بحق الطاعن في الدفاع مما يمييه ويستوجب نقضه . ولا يتقيد هذا النظر سلطة الاتهام او كل ذي شأن فيها يرى اتخاذ من اجراءات بمسدد تأثيم الوسيلة انى خرجت بها الفكرة من حيازة صاحبا .
(طعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣٦٥/١/٢٥ من ١٦ ص ٨٧)

١٩٦ - القاضي الجنائي غير مقيد في الاثبات بدليل معين الا فيما نص عليه صراحة .

* لم يتقيد القانون القاضي الجنائي بأدلة معينة - الا فيما نص عليه صراحة بل خوله أن يكون عقيدته من أى دليل يطمئن اليه ويتقنع به ، فلا على المحكمة أن هي اسنوفت دليلها في اعتبار نقطة « العوايد » داخلة في نطاق المراقبة الجرمية ، وفي اعتبار مخبر الجبرك من موظفيه الذين أسبغ عليهم القنون صفة الضبط القضائي اخذا بأقوال رئيس مباحث الجبرك وما نصت عليه القوانين الجرمية في هذا الشأن، ولا تريب عليها اذا ما عدلت عن قرار لها سبق ان اصدرته لتحقيق كلا الأمرين بطريق معين ما دامت قد حققت ما صدر القرار من أجل تحقيقه بطريق آخر ، وهي من بعد ليست مازمة ببيان هذا العدول .

(طعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢١ من ١٧ ص ١٠٣٧)

١٩٧ - حرية القاضي الجنائي في الاثبات .

* من المقرر ان القانون - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات - فتح بابا امام القاضي الجنائي على مصراعيه يختر من كل طريقه ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل تنحسر ، مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبها يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها .

(طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢١ من ١٨ ص ١٢٨)

١٩٨ - المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة .

✽ من المقرر أنه وإن كان يشترط في دليل الادانة ان يكون مشروعا اذ لايجوز ان تبنى ادانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، الا ان المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ، ذلك بانه من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية ان كل متهم يتمتع بقريضة البراءة الى ان يحكم بادانته بحكم نهائي وانه الى ان يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما تحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية ، وقد قلم على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه واصبح حقا مقدسا يطلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي يضيرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذي العدالة معا ادانة برىء .

(طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢١ من ١٨ ص ١٢٨)

١٩٩ - حق المحكمة في استنباط معتقدها من اى دليل يطرح امامها .

✽ من حق المحكمة أن تستنبط معتقدها من اى دليل يطرح عليها ومن بينها النسخات الادارية .

(طعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ من ١٨ ص ٦٦٧)

٢٠٠ - الاثبات في المواد التجارية - شركات .

✽ الاثبات في المواد التجارية وإن كان مطلقا من كل قيد الا ان القانون التجارى يطلب الاثبات بالكتابة بالنسبة لعقود شركات المساهمة وشركات التفاضل والنوصية التي اوجب تحرير عقودها بالكتابة .

(طعن رقم ١٠١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٢ من ١٨ ص ٨١٨)

٢٠١ - الدليل في المواد الجنائية - ماهيته .

✽ لايشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرا على الواقعة المراد اثباتها - بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج بما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

(طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٦ من ١٨ ص ٨٧٥)

٢٠٢ - متى ينفى القاضي الجنائي بقواعد الإثبات المدنية .

✽ الأصل في المحاكمات الجنائية هو أن العبرة في الإثبات هي بافتتاح القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه وأطئنائه إلى الألة التي عول عليها في قضائه ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أي بيعة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وهو لا يتقيد بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني إلا إذا كان قضاؤه في الدعوى الجنائية ينوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، أما إذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات اتفاق مدني وإنما هي تواجه واقعة مادية بحث - كما هي الحال في الدعوى المطروحة - وهي مجرد اتصال المتهم بالمسروقات قبل انتقالها من يده إلى يد من ضبطت عنده ، فإنه يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة والقرائن .

(طعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٩ من ١٩ ص ١٠٦٢)

٢٠٣ - أحكام الإثبات المدنية مقررة لمصلحة الخصوم .

✽ أحكام الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط ، وما دام الطاعن لم ينسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبينة - حسبما يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها - فإن ذلك يعد منه تنازلاً عن المطالبة في الإثبات بالكتابة يمنعه فيها بعد من انبمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٩ من ١٩ ص ١٠٦٢)

٢٠٤ - مطالبة صاحب الامضاء على بياض أن يثبت كتابة ما يخالف المدون بالبياض . غير صحيحة في القانون .

✽ لانتقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني إلا إذا كان قضاؤها في الدعوى ينوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فإذا كانت المحكمة ليست في مقام إثبات عقد مدني بين المتهم وصاحب الامضاء - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وإنما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم الورقة واتصال المتهم من طريق تغيير الحقيقة فيها انفئنا على ما أجمع اتفاقهما عليه ، فلا يقبل من المتهم أن يطالب صاحب

الامضاء بأن يثبت بالكتابة مخالفاً مادونه هو زوراً قولاً منه بأن المستند المدمى بتزويره تزيد قيمته على عشرة جنيهات ، اذ أن مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولاً اذ لا يترك الأمر فى الإثبات لشبهة مرتكب التزوير وهو لا يقصد الا نفي التهمة عن نفسه الأمر الممنوع قانوناً لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وصلها .

(طعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٦٩/١/٦ - ١٢ ص ٢٨)

٢٠٥ - التزام المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية فى أحكام الادانة دون البراءة

* لا تلتزم المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المدنية الا فى أحكام الادانة دون البراءة .

(طعن رقم ٨٢١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ - ٢٠ ص ١٠٨٧)

٢٠٦ - العبء فى المواد الجنائية - بالحقائق الصرف - لا بالاحتمالات والفروض المجردة - مثال بصدد دفاع غير مؤثر فى نفع المسؤولية الجنائية .

* العبء فى المواد الجنائية هى بالحقائق الصرف لا بالاحتمالات والفروض المجردة . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهمين قد نهمك بدفاع قانونى معين من شأنه - لو صح - أن يؤثر فى مسئوليتهم الجنائية ، بل اقتصر على القول بأن تشابكاً حدث بين المجنى عليه والمتهمين ولم يعرف محدث اسبابات المجنى عليه ، فإن النعى على الحكم بالتصور بقالة انه لم يستظهر كيفية أسابة المتهمين ومحلها من تسلسل الحوادث لاحتمال أن تتكشف عن ذلك مراكز قانونية تؤثر فى مسئوليتهم يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢ - ٢٢ ص ٥٦٦)

٢٠٧ - قواعد الإثبات - نظام عام - التنازل عن الحق فى التمسك بها - اثره .

* لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على سماع الشهود بجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ ولم يدفع قبل

سماعهم بعدم جواز الاثبات بالبينة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر سكوته تنازلاً ضمنياً عن الدفع يكون قد أصاب صحيح القانون لأن التواعد المقررة للاثبات في المواد المخفية هي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام والسكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل ابتداءً عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ويمتنع على الطاعن بعدئذ العدول من هذا التنازل .

(طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٥/١/١٦ س ٢٦ ص ٤٦)

٢٠٨ - الخطأ في مصدر الدليل - لا يضيع اثره - مثال .

✽ متى كان ما أورده الحكم من أقوال الشاهد في خصوص اعتراضه على سفر زوجته مع الطاعن له بماخذه الصحيح من أقواله بمحضر ضبط الواقعة ، وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال هذا الشاهد الى كل من محضر الضبط ونحقيقات النيابة اذ الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع اثره ، ومن ثم لمقد انحسر عن الحكم ثالة الخطأ في الاسناد .

(طعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٢٦ س ٢٤ ص ٢٥٦)

٢٠٩ - الشك لمصلحة المتهم .

✽ يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ، ما دام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، واذا كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الملعون فيه أن المحكمة أم تقضى بالبراءة الا بعد أن أحاطت بنظروف الدعوى والمت بها وبالأدلة المقدمة فيها وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الاثبات والنفي الى عدم ثبوت التهمة في حق الطاعن وكان لا يصح التمسك على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد نصح لدى غيرها ، لأن بلاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضي الدعوى وما يطمئن اليه ، مادام قد اقام قضاءه على أسباب تحمله ، وكان الحكم قد انصح عن عدم اطمئنان المحكمة الى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التي أوردها والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلص اليها ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣٧٥/٢/١٦ س ٢٦ ص ٢٢٠)

٢١٠ - قواعد الإثبات فى المواد المدنية - لا شأن لها بالنظام العام .

✽ الأصل أن مراعاة قواعد الإثبات فى المواد المدنية لا شأن لها بالنظام العام ، فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه ، فإنه يجوز له أن ينأزل صراحة أو ضمناً عن حقه فى التمسك بالإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ويقبل منه أى دليل سواء .
(ملعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٥ ش ٢٦ ص ١١٠)

٢١١ - التثبث فى ثبوت التهمة - شرط صحة الحكم بالبراءة .

✽ لأن كان من المقرر من أنه يكفى أن يتثبث القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدهوى عن بصر ومصرة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسبيب وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه مما يعين معه نقضه والإحالة .
(ملعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٨ ش ٢٩ ص ٦١٠)

المسألة الثانية

طرق الإثبات

الفصل الأول

الاعتراف والاقرار

المسألة الأولى — شروط الاعتراف

٢١٢ — الاعتراف الوارد بالتحقيقات الابتدائية — قيمته .

* أن محاضر التحقيقات الابتدائية وإن كانت أوراقاً أميرية إلا أن المحاكم الجنائية غير ملزمة بالأخذ بها هو مخون فيها على اعتبار أنها كسائر الأوراق الرسمية حجة بما فيها ما دام لم يدع بنزويرها . نل هذه المحاكم متى اقتضعت من وقائع الدعوى أو من الأدلة التي قدمها المتهم اليها بأن الاعتراف المنسوب له في محضر التحقيق لم يصدر عنه، إلا تعتد بهذا الاعتراف بلا حاجة إلى الطعن بالنزوير . ولذلك فإذا أنكر المتهم صدور الاعتراف المزعوم اليه في محضر تحقيق البوليس فإنه يجب على المحكمة أن تبحث هذا الدفاع وتقدره كما ترى وليس لها أن تطالب المتهم بوجود الطعن في المحضر بالنزوير .

(طعن رقم ٥١٠ سنة ١٢ ق . جلسة ١٩٢٢/١/١٩)

٢١٣ — الاعتراف — ما ليس كذلك .

* متى كان المتهم إذ سلم بضبط السلاح في منزله قد تمسك بأن شخصاً آخر قد اتقاء عليه ليكيد له فهذا لا يصح عده اعترافاً منه بأحراز السلاح . فإذا كان الحكم قد عد ذلك اعترافاً فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد اعتمد في نفس الوقت على دليل آخر إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يثد بعضها بعضاً فلا يعرف ما كان يستقر عليه رأى المحكمة إذا ما استبعد دليل منها .

(طعن رقم ٢٤٩ سنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٢٢/١/١٩)

٢١٤ - توقيع المتهم على الاعتراف الصادر منه بمحضر التحقيق غير لازم .

* لايلزم ان يوقع المتهم على الاعتراف الصادر منه والمثبت بمحضر التحقيق ما دام المحضر موقعا عليه من المحقق والكتاب .
(ظعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٥/١/١٢)

٢١٥ - اعتراف المتهم - شروط صحته - اثر الخوف .

* تفريط المتهم في مكتون سرها والامضاء بذات نفسها لايعتبر وجها للظمن على الدليل المستند من اقرارها طوعية واختيارا . ولا تأثير لخوف المتهم في صحة اقرارها ما دام هذا الخوف لم يكن وليد امر غير مشروع
(ظمن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٦١/٣/٦ من ١٢ ص ٢١١)

٢١٦ - الاعتراف - هو ما كان نصا في اقتراح الجريمة .

* الاعتراف هو مايكون نصا في اقتراح الجريمة .
(ظمن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١٦٨/٢/١٨ من ١٩ ص ٣٣١)
(ظمن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١٦٧/٦/١٩ من ١٨ ص ٨١٦)

٢١٧ - لا يصح تأنيب انسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .

* لا يصح تأنيب انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .
(ظمن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١٦٨/٥/٢٠ من ١٩ ص ٥٦٢)
(ظمن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١٦٨/٦/٣ من ١٩ ص ٦٥٨)

٢١٨ - مجرد وجود المتهم في السجن - لا اثر له على اعترافه .

* ان مجرد وجود المتهم في السجن نفيذا لحكم ، لا اثر له في صحة اعترافه .
(ظمن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١٧٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ٩٠٥)

٢١٩ — عدم كفاية التذرع بوجود المتهم بالسجن للتدخل من اعترافه —
مادام أن هذا الاعتراف اختياري .

✳ من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريًا ،
ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول إذا حصل تحت تأثير
التهديد أو الخوف ، وإنما يجب أن يكون التهديد أو الخوف وليد امر غير
مشروع ، فلا يكفي بالتذرع بوجود المقر في السجن تنفيذا لحكم صدر ضده ،
حتى يتدخل من اقراره ، متى كان حبسه وضع صحيحا وفقا للقانون .
(ملعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ من ٢١ ص ٩٠٥)

٢٢٠ — الاعتراف — شرط التعويل عليه أن يكون اختياريًا .

✳ الأصل أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريًا ، وهو
لا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — إذا صدر اثر ضغط أو اكراه كائنا ماكان
تدريه .

(ملعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ من ٢٢ ص ٨٠٥)

٢٢١ — الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريًا .

✳ الأصل في الاعتراف الذي يعول عليه أن يكون اختياريًا وهو لا يعتبر
كذلك ولو كان صادقا إذا صدر اثر ضغط أو اكراه كائنا ماكان تدريه .
(ملعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ من ٢٢ ص ١٠٤٩)

٢٢٢ — حتى محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمتها في
الاثبات .

✳ الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة
الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها
البحث في صحة مايدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه
بطريق الحيلة أو الاكراه ومنى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه
واطمأننت اليه كان لها أن تأخذ به بما لا مغيب عليها . أما مجرد القول بأن
الاعتراف موحى به من الضابط فانه لايشتمل دفعا ببطلان الاعتراف ولايعد
قربن الاكراه المبطل له لا معنى ولا حكما مادام ساططان الضابط لم يستغل الى
المنهم بالاذى مادبا كان او معنويا .

(ملعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥ من ٢٤ ص ١٠٥٢)

٢٢٢ - الاعتراف - شرطه - أن يكون اختياريا .

✳ الأصل أن الاعتراف الذي يعمل عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر أثر إكراه أو تهديد كأننا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه ، وكان من المقرر أن الدافع ببطان الاعتراف بسدوره تحت تأثير التهديد أو الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول في تفضله بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد عول في ادائه الطامع على هذا الاعتراف بغير أن يرد على هذا 'الدفاع' الجوهري ويقسول كلمته فيه فانه يكون معيبا بالقصور في الشسبب ، ولا يغني في ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى .

(طعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ ص ٢٦ ص ٥٢٨)

٢٢٤ - اعتراف المتهم - ما يكفي للتعويل عليه .

✳ من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى أدلجنت، لي صحتة ومطابقته للحقيقة والواقع وكان الحكم قد أورد مذهبون اعتراف الطاعنين الآخرين بمحض ضبط الواقعة بما يفيد أخذه به ، وكأذات محاضر جلسات المحاكمة قد خلقت من أي مأخذ للطاعنين على هذا الاعتراف فابس لهم من بعد النمي على المحكمة تخليها عن تحقيق تردد الطاعنين بين الاعتراف والانتكار ، وبذا تندفع دعوى الإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ ص ٢٦ ص ٨٢٩)

٢٢٥ - الاعتراف الذي يعمل عليه - ماهيته .

✳ الأصل في الاعتراف الذي يعمل عليه أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا إذا صدر أثر ضغط أو إكراه كأننا ما كان قدره .

(طعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ ص ١٦ ص ٧٢٦)

٢٢٦ - سلطان الوظيفة في حد ذاته لا يعد إكراها - ما دام لم يستغل بالأذى ماديا أو معنويا إلى الدلى بالأقوال - مجرد حضور نسابط الشرطة للتحقيق - لا يعد إكراها .

✳ من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال

الى تملك محكمة المونوسوع كامل الحرية فى تقدير مصحتها وقيمتها فى الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب عليها ما دامت تقويه على اسباب سائفة ، اذ أن سلطان الوظيفة فى ذاته — كوظيفة رجل الشرطة — بما يسبغه على صاحبه من الاختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها ما دام هذا السلطان لم يستغل فى الواقع بأذى ماديا كان او معنويا الى المدلى بالأقوال او بالاعتراف اذ الخشية فى ذاتها مجردة لا تعد اكراها لا معنى ولا حكا الا اذا ثبت أنها قد أثرت فعلا فى ارادة المدلى فحملته على أن يتلى بما أدلى فعلى المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالتمحيص ابتغاء الوقوف على وجه الحق فيه وأن تقيم قضائه على اسباب سائفة :

(طعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ من ٢٧ ص ١٢٨)

٢٢٧ — اعتراف — وروده على كافة تفاصيل الواقعة — غير لازم — ما يكفى فى الاعتراف .

✽ استظهار الحكم فى فضائه أن الاعتراف الذى أخذ به الطاعن ورد نسا فى الاعتراف بالجريمة واطمأنت المحكمة الى مطابقة للحقيقة والواقع فلا ينش من انتاجه عدم التمسالة على موافق نية القتل أو ظرفى مسبق الاصرار والترصد ، ذلك أنه لا يلتزم أن يرد الاعتراف على الواقعة بكائفة تفصيلها بل يكفى فيه أن يرد على وقائع تسفنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكائفة امکنت العقلية والاستنتاجية اقتراف الجانى للجريمة — وهو ما لم يخطئ فيه الحكم .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١ من ٢٨ ص ٧١٢)

٢٢٨ — الدفع بان الاعتراف كان نتيجة اكراه — غير جائز لأول مرة امام النقض .

✽ لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن التمسالت او المادافع عنه قد دفع أى منهما بان الاعتراف المنسوب اليه قد صدر منه نتيجة اكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه ، فلا يقبل منه أن يشر هذا الامر لأول مره امام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ من ٢٨ ص ٧٥٩)

الفرع الثاني — الاعتراف اللاحق لاجراء باطل

٢٢٩ — سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم ولو كان التفتيش

باطلا .

* ان اعترف المتهم بوجود المخدر معه ، متى كان قد صدر عنه من تلقاء نفسه بالجلوس امام المحكمة اثناء المحاكمة ولم يكن لاجراءات التفتيش تأثير فيه ، فانه يكون صحيحا ولا تثريب على المحكمة في ان نأخذ به ولو كان التفتيش ذاته باطلا .

(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٣٢٢/١/٢)

٢٣٠ — سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم ولو كان التفتيش

باطلا .

* ان بطلان التفتيش ليس من مضمناه الا نأخذ المحكمة في ادانة المتهم بعناصر الاتهام الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية الى ذات النتيجة التي أسفر عنها . فاذا كان المتهم قد اعترف امام المحكمة بحيازته الاشياء المسروقة التي ظهر من التفتيش وجودها لديه فأخذه المحكمة بمقتضى هذا الاعتراف فلا تثريب عليها في ذلك ولو كان التفتيش باطلا .

(طعن رقم ١٣٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩١٢/٦/٨)

٢٣١ — سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

* اذا كان الحكم مع قضائه ببطلان التفتيش قد أدان المتهم في أحراز مخدر مستندا الى أقواله في التحقيق وإمام المحكمة بأن مخدرا كان معه ولم يثبت بطله فلا يصح القول بأنه قد أخطأ لأن هذه الأقوال يصح في القانون نصورها في حد ذاتها دليلا مستقلا عن التفتيش وما أسفر عنه التفتيش ، فاعتباد المحكمة عليها وحدها ، بغض النظر عن التفتيش ، على أساس ما ارتأته من انها صدرت في ظروف وملابسات غير التي تم فيها التفتيش ، مما مفاده ان قائلها لم يكن وقت أن قائلها متأثرا بعملية التفتيش وما نتج عنها — ذلك لا غبار عليه قانونا ، ولا تثريب على المحكمة فيه .

(طعن رقم ٢٥٦ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩١٣/١/١١)

٢٣٢ - سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

* ان بطلان التفتيش ليس من شأنه ان يمنع المحكمة من ان تأخذ في الادانة بأى عنصر من عناصر الاثبات الاخرى التى نرى من وقائع الدعوى وظروفها انها مستقلة عن التفتيش وليس لها به اتصال مباشر . فاذا اعتبرت المحكمة ان اقوال المتهم - لصورها منه امام النيابة بعد حصول التفتيش الذى اجراه البوليس قبل ذلك واسفر عن المادّة المخدرة - مستقلة عن هذا التفتيش وقائمة بذاتها فاعتدت عليها فى ادانة المتهم ، فلا نثريب عليها فى ذلك .

(طعن رقم ٧٢٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/٢٩)

٢٣٣ - سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

* ان بطلان التفتيش الذى أسفر عن وجود المخدر بمنزل المتهم ليس من شأنه فى ذاته ان يبرر القول بأن الاعتراف الصادر منه بعد ذلك كان نتيجة حنبة للتفتيش ومجابهة المتهم بضبط المخدر عنده اثناء ذلك فان هذا ان جاز القول به اذا كان الاعتراف فى ظرفى الزمان والمكان اللذين حصل فيهما التفتيش ، وعلى اثر ضبط المخدر حيث يكون المتهم فى حالة نفسية لا يستطيع معها ان يختار سوى الاقرار ، فانه لا يكون جائزا على اطلاعه اذا كان الاعتراف قد صدر من المتهم بعد ضبط المخدر عنده بحدّة من الزمن او امام سلطة غير التى باشرت اجراء التفتيش وضبطت المخدر ، او فى ظروف اخرى يصح معها القول بأن الاعتراف قد صدر مستقلا عن التفتيش ولا اتصال له به ، وان المتهم حين اعترف انما اراد الاعتراف . واذا كان المتهم الموضوع ان تقضى ببطلان التفتيش ، وان تأخذ فى ذات الوقت بالاعتراف الصادر من المتهم باحرازه المادّة التى أسفر عنها التفتيش الباطل مى تبينت من وقائع الدعوى واطلعتها المطروحة عليها ان الاعتراف صدر من المتهم مستقلا عن التفتيش ، وهى حين تفعل ذلك لا حصح ان بنى عليها انها خالفت القانون واعتدت على دليل باطل .

(طعن رقم ٧٢٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/٢٩)

٢٣٤ - سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

* لا مانع من ان تأخذ المحكمة فى ادانة المتهم بعناصر الاثبات الاخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية الى ذات النتيجة التى أسفر عنها التفتيش

ولو كان هذا التفتيش في حد ذاته باطلا . فإذا كان الثابت ان المتهم اعترف في التحقيق وإمام المحكمة بحيازنه للسجائر التي نحوى المخدر والى ظهر من التفتيش وجودها لديه فلا جدوى له من تمسكه بطلان التفتيش .

(ملن رقم ٣٦٧ لسنة ١٤ في جلسة ١٢٤١/١/٢٤)

٢٢٥ — سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

✽ اذا كانت المحكمة مع قضائها بطلان التفتيش الذى وقع على المتهم قد أدانته بناء على ما استخلصته مما شهد به الشهود ، وعلى اقواله هو أمام النيابة ، فهذا منها مايم ولا سائبة فيه . لان تعويلها على اقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش معناه ان هذه 'الاقوال تعد دليلا قائما بذاته ومستقلا عن التفتيش بمعنى ان قائلها لم يقلها منبرا بالتفتيش الذى وقع عليه .

(ملن رقم ١٤١٧ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٩)

٢٢٦ — سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

✽ متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على اعتراف المتهم أمام النيابة باحرازه المادة المخدرة وعدت هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته لا شأن له بالاجراءات الباطلة التى اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه ، فانها تكون على حق في الأخذ به ، اذ لا بدح القول كتاعدة عامة بطلان اعتراف المتهم أمام النيابة بنسأء على مجرد القول بطلان القبض والتفتيش السابقين له .

(ملن رقم ٢٣٣٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١/١٧)

٢٢٧ — سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم ولو كان التفتيش باطلا .

✽ متى كانت المحكمة قد عولت على اقوال المتهم في تحقيق النيابة وبالجلسة كدليل قائم بذاته مستقل عن التفتيش ، على أساس انه لم يقلها منبرا بالتفتيش الدعى بطلانه ، فلا تثريب عليها في ذلك .

(ملن رقم ٢٢٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٦/١٣)

٢٢٨ - سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

✳ إذا كانت المحكمة في بيانها واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها قبل المتهم قد أوردت ذلك على نحو يدل على أنها قد عولت على أقوال المتهم لدى رجال الحفظ في الأوقات المخلفة التي حرصت على بيانها مما يفسده أنها عدت هذه الأقوال مستقلة عن القبض ولأن قائلها لم يقلها متأثرا بمسا وقع عليه منه وأنه حين اعترف أنها أراد الاعتراف ، فلن ما يبره هذا المتهم في صدد بطلان التفتيش الواقع عليه يكون غير مجسد ، لأنه على فرض التسلم به ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ في ادانته بمناصر الاتبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية الى ذات النتيجة التي أسفر عنها .

(طعن رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٩)

٢٣٩ - سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

✳ ما دام الحكم قد اعتد في ادانة الطاعن في أحرار مخدر بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وأخذ منسه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان إجراءات القبض عليه وفتيشه .

(طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٩)

٢٤٠ - سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

✳ إذا كانت المحكمة قد اعتدت فيما اعتدت عليه في ادانة المتهم على اعترافه بحيازته للسلاح وفخزته ، مرتين في محضر البوليس ثم في محضر استجواب النيابة . واتخذت المحكمة من ذلك دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش فإن مصلحة هذا المتهم فيما يبره بصدد بطلان التفتيش تكون منفعية .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٢٣)

٢٤١ - سلطة المحكمة في اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

✳ ما دامت المحكمة قد استندت في ادانة المتهمين الى أقوالهم بالتحقيقات والنيابة التي اعترفوا فيها بأنهم عثروا على المادة المخدرة مخبر

مرية التطار الذى كانوا يركبونه وناقشت دناهم فى هذا الشأن وفندنه
تفنيدا سائفا — فلا جدوى لهم بما يئرونه فى صدد بطلان القبض والتفتيش
الواقع عليهم .

(ملن رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ ، جلسة ١٩٥١/١٠/١٥)

٢٢٢ — تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم اثر تفتيش باطل
وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش من شأنه محكمة
الموضوع .

✽ ان تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على اثر تفتيش
باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها ومبلغ
ناثره بها ، كل ذلك من شأنه محكمة الموضوع نقدره حسبما يتكشف لها
من ظروف الدعوى وملابساتها واذا فمتى كان ما ذكرته المحكمة من ان
المتهم لم يدل باعترافه فى البوليس الا متأثرا بالتفتيش الباطل الذى وقع
عليه وبالنسبة التى اسفر عنها هذا التفتيش قد استخلصه من وقائع من
شأنها ان تؤدي اليه فانه لا يكون هناك محل لجادلها فيما ذكرته من انها
لا تملتن الى الاخذ بهذا الاعتراف .

(ملن رقم ١٩ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٥٢/٤/١٧)

٢٢٣ — سلطة المحكمة فى اعتبار الاعتراف دليلا مستقلا قائما بذاته .

✽ للمحكمة ان تقدر الاعتراف الذى يصدر من المتهم وهل صدر عن
ارادة حرة او كان ولبد اكراه وقع عليه واذا خلصت الى انه صدر منه
صحيا لا شائبة فيه واعبرنه دليلا مستقلا وليس نائجا عن الضبط
والتفتيش بان تقديرها فى ذلك كما هو الشأن فى تقديرها لسانن اذلة
الدعوى من المسائل الموضوعية .

(ملن رقم ٧٨ لسنة ٢٥ فى جلسة ١٩٥٥/٢/١)

٢٢٤ — تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم اثر تفتيش باطل
وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش من شأنه محكمة
الموضوع .

قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل

ونحبذ مدي صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما تكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر امام ضابط ما دام هو غير الذي نولى إجراءات الضبط والتفتيش الباطلين .

(طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٥/١٠/١٠)

٢٤٥ - اعتراف المتهم في تحقیقات البوليس والنيابة باحراز المخدر - جواز الاستناد اليه كدليل مستقل عن الدليل الذي أسفر عنه التفتيش الباطل .

* لا جدوى للمتهم من الطعن ببطولان التفتيش اذا كان الحكم قد استند ضمن ما استند اليه - كدليل مستقل خلاف الدليل الذي أسفر عنه التفتيش - الى اعتراف المتهم في تحقیقات البوليس والنيابة باحرازه للمادة المخدرة .

(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/١/١٠ من ٧ ص ١)

١ وطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٤/٢٣ من ٨ ص ٤٨

(وطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ ص ٦٢٨)

٢٤٦ - اعتراف المتهم في تحقیقات البوليس والنيابة باحراز المخدر - جواز الاستناد اليه كدليل مستقل عن الدليل الذي أسفر عنه التفتيش الباطل .

* من حق محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير ، أن تعول على اعتراف المتهم امام البوليس أو النيابة وتأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش متى اسفظهرت صحقه وأطمأنت اليه لاعبارات متسقة .

(طعن رقم ٥٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٣/٢٦ من ٧ ص ٢٤٦)

٢٤٧ - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بالاعتراف اللاحق للمتهم بحيارته ذات الأشياء اني ظهر من التفتيش وجودها لديه .

* بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي لجميع عناصر الإثبات

الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بجبازنه ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

(طعن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ س ٧ ص ١٠١٢)

(وطعن رقم ٢٠٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٢٦)

(وطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٥ س ٩ ص ٤٥٠)

٢٤٨ - تقدير الدليل المستشهد من اعتراف المتهم على اثر تفتيش

باطل .

✽ تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينبع عنها هو من شئون محكمة الموضوع نظره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى وبإبائها ولها أن تعتمد في حكمها عليه رغم العدول عنه .

(طعن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ س ٧ ص ١٠٠٩)

٢٤٩ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الاعتراف اللاحق لتفتيش

باطل ولو كان قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجراه ما دام أنه مستقل عنه .

✽ تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينبع عنها هو من شئون محكمة الموضوع نظره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذي أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلاً عنه وفي غير الوقت الذي أجرى فيه .

(طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٢٦)

٢٥٠ - بطلان الاعتراف الصادر في أعقاب التفتيش الباطل ارجل

الضبط .

✽ منى كان التفتيش الذي وقع في جيب المتهم قد تجاوز به مأمور

الضبط القضائي حدوده ، وفيه انتهك لحرمة شخص المتهم وحرية الشخصية فهو باطل هو وما ترتب عليه من اعتراف صدر في أعقاب لرجال الضبط .

(ملن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ ص ٦٨١)

٢٥١ - الاعتراف اثر قبض باطل - وجوب التحدث عنه في الحكم كدليل قائم بذاته ومنفصل عن إجراءات القبض .

✳ متى كانت المحكمة قد عولت ايضاً فيها عولت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه اثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون ان تتحدث عنه كدليل قائم بذاته ومنفصل عن تلك الإجراءات الباطلة ولا هي كشفت عن مدى استقلاله عنها فان الحكم يكون معيباً .

(ملن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ٧٦٥)

٢٥٢ - سلطة المحكمة في الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي تؤدي الى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش الباطل - جواز الأخذ بالاعتراف اللاحق .

✳ ان بطلان التفتيش - بفرض صحته - لا يحول دون اخذ قاضي الموضوع بعناصر الإثبات الأخرى التي تؤدي الى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، وان تعتمد في ثبوت حيازة المتهم لما ضبط في ممتلكته اعترافه اللاحق بوجودها فيه .

(ملن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/٥/٥ من ٦ ص ١٥٠)

٢٥٣ - بطلان التفتيش لا يحصل دون أخذ القاضي باعتراف المتهم اللاحق على أساس انه مستقل عن الإجراءات الباطل .

✳ متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقاً لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تتحصل في ان هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بعربة القطار يسير في مجراها ويحتك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالباً اليه النزول من القطار فلما رفض جذبته الى الرصيف وامسك

به ثم نادى الصول وأخبره انه يشنبه في المنهم ويرغب التحري عنه ولما شرع الصول في اقتياد المنهم لكتب الضابط القضائي اخذ يستعطفه ولما ينس منه رجاء في ان يأخذ ما معه ويخلي سبيله فلما استوضحه الصول عما يحمله افنى اليه انه مخدر فاقناده لكتب الضابط انقضائي الذي ابلغ النيابة وقام المحقق بتنفيذ المنهم فمثر معه على المادة المخدرة فبكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي سلورت رجل البوليس وجعله يرثاب في امر المنهم لا يبرر بحال القبض عليه اذ لا يصح معها القول بان المنهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قاتونا لحصوله في غير الاحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم اذ هو في واقع الامر نتيجة لهذا القبض الباطل كما انه لايجوز الاستناد في ادانة المنهم الى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتنقيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن لوجود لولا هذا الاجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون ان كل ما بني على الباطل فهو باطل .

(طعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/١٠/٢١ من ٩ الى ٨٢٩)

٢٥٤ - توافر صلة السببية بين القبض الباطل وبين الاعتراف والتنقيش وضبط الشيء موضوع الجريمة - بطلان .

❖ لا تثريب على المحكمة ان هي عولت بصفة اصلية في ادانة المنهم على اعترافه الصادر منه امام النيابة وفي الجلسة وانخذت منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التنقيش على اساس انه لم يقله ماثرا باجراء القبض المدعى ببطلانه - ولا محل لتشكي المنهم فيها اجله الحكم من احوال الشهود بشأن واقعة القاء المخدر وان اللقائفة التي عثر عليها هي بذاتها التي لقاها - اذ ان الاستدلال باقوالهم انما انصب على الوقائع التي شاهدوها بانفسهم فذكرها الحكم نائيدا لهذا الاعتراف لما بينها من نوع اتصال جعلها تأخذ بهذا الاعتراف كدليل اساسي لصدوره من المنهم في جميع مراحل التحقيق وهو ما يستفاد من عبارة الحكم .

(طعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٢/١١ من ١١ الى ٢٢٨)

٢٥٥ - القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم امام النيابة استفادا الى مجرى بطلان القبض والتنقيش السابقين عليه - غير صحيح .

❖ من المقرر قاتونا ان بطلان التنقيش الذي اسفر عن وجود مخدر

مع المتهم أو بمنزله ليس من شأنه أن يبطل حضا الاعتراف الصادر منه ، ولا هو من مخنضه الا نأخذ المحكمة في ادانة المتهم بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والتي ليس لها به اتصال مباشر والتي قد تؤدي في الوقت نفسه الى النتيجة التي أسفر عنها ، وهو ما لا يصح معه القول كعادة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا الى مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . فالاعتراف بصفة عامة يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها ، ولهذه المحكمة تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلته بواقعة التفتيش وما ينتج عنها ومبلغ تأثيره بها في حدود ما ينكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها وأن نأخذ به في أدلته مني نبين من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلا عن التفتيش واعتبرته دليلا قائما بذاته لا شأن له بالإجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه . ومن ثم فإن ما انتهى اليه الأمر الملعون فيه من اطلاق القول بعدم الاعتداد بالاعتراف اذا ما جاء نالما لتفتيش باطل ، وأنه ليس للاعتراف من قوة دلييلة 'لا اذا كان لاحقا لتفتيش صحيح ، انما يتضمن تقريراً خاطئاً لا يفيق وحكم القانون .
(ملن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦٦٦/١/١٧ س ١٧ ص ٥٠)

٢٥٦ - تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على اثر تفتيش باطل
ونحدد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو -
مؤسسوعى .

* تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل
ونحدد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من
سئون محكمة الموضوع تقدره حسبها ينكشف لها من ظروف الدعوى بحيث
اذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء
الباطل ، جاز لها الأخذ بها .

(ملن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٦٦/٥/٢٢ س ١٧ ص ٦٥٨)

٢٥٧ - استناد الحكم في ادانة المتهم الى اعترافه ، وليس تأسيسا على واقعة ضبط مبلغ ذكر في الحكم الابتدائي خطأ أنه وجد بمسكن المتهم . صحة هذا الحكم .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه بعد ان احال في بيان واقعة الدعوى الى الحكم الابتدائي ، عرض لما جاء في هذا الحكم من ان تفتيش مسكن المتهم قد اسفر عن ضبط مبلغ ٧٢٤ ج و ١٥٠ م فصحح هذه الواقعة بما يفيد ان تفتيش مسكن المتهم الآخر هو الذى اسفر عن ضبط هذا المبلغ عنده ، وكان الحكم قد عول في ادانة الطاعن على اعتسائه بارتكاب الجريمة المستندتين اليه ولم يستند الى واقعة ضبط هذا المبلغ ، فان ما ينعاه لطاقن من انه لم يعمل اثر هذا التصحيح لا يكون له محل .
(طعن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢/٥/ ١٩٦٩ م ٢٠ من ٦٥٩)

٢٥٨ - جواز الاعتداد بالاعتراف وحده ككثير ولو مع بطلان القبض والتفتيش - مثال .

✽ من الجائز ان يكون الاعتراف وحده دليلا نأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المردات المضمومة ان المطعون ضدها (المتهم) اقرت في محضر تحقيق النيابة باحرازها للغافة المخبر المضبوطة وقررت ان شخصا سمته قد اعطاها هذه اللغافة في القاهرة دون ان يخبرها بنحوها وطلب اليها ان تنقلها الى بلدته التابعة لمركز ملوى وانتدعها جنيهين في مقابل ذلك ، فلما استقلت القططار في صباح يوم الضبط خلت الى دورة المياه واخفت اللغافة حول وسطها تنفيذاً لما امرها به . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اغفل مناقشة هذه الاحوال المسندة الى المطعون ضدها في محضر تحقيق النيابة وبيان مدى استقلالها عن اجراءات القبض والتفتيش التي ثمال ببطلانها وتناهد من بحث دلالتها وتقدير قبحتها باعتبارها أحد أدلة الثبوت التي قام الانهاك عليها ، فان الحكم اذ اغفل النحدث عن هذا الدليل ومدى صلته بالاجراءات التي قرر ببطلانها فانه يكون ناقص البين .

(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٦/١٢/ ١٩٧٢ م ٢٤ من ١٢٢٢)

٢٥٩ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته فى الالبات - موضوعى .

* من المقرر أن افتراض بطلان التفتيش ليس من شأنه أن يمتنع المحكمة من الأخذ بعناصر الالبات الأخرى التى قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها - لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد اطمانت الى اعتراف الطامع بتحقيق التوبة واعتبرته دليلا قائما بذاته ومستقلا عن الإجراءات المقول بطلانها ، فان حكمها يكون سليما وبمناى عن الخطأ فى تطبيق القانون - لما كان ذلك - وكان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كابل الحرية فى تقدير صحتها وقيمها فى الالبات فلها بغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد اكراه مادامت تقيمه على أسباب سائغة - كالشأن فى الدعوى المائلة - ومتى خلصت المحكمة الى سلامة الدليل المستند من الاعتراف فان مفاد ذلك انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

(طعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ فى ٩ جلسة ١٣٧٤/١١/١٠ س ٢٥ من ١٧١٥)

الفرع الثالث

تقدير الاعتراف

٢٦٠ - سلطة المحكمة فى الأخذ باعتراف منسوب الى متهم وعدم التعميل على اعتراف آخر منسوب الى متهم آخر .

* لقاضى الموضوع متى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه وأطمانت اليه نفسه أن يأخذ به فى ادانة المتهم سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر لديه لأول مرة أم كان قد صدر أثناء التحقيق مع المتهم ولا يخضع القاضى فى ذلك لرقابة محكمة النقض . وللقاضى أيضا السلطة المطلقة فى أن يأخذ باعتراف منسوب الى متهم ولا يعمل على اعتراف آخر منسوب الى متهم آخر تبعا لما ينحراه هو من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال .

(طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٢ فى ١٩٢٤/٣/٥)

٢٦١ - سلطة المحكمة في تقدير الاعتراف المسند الى المتهم في غير مجلس القضاء دون تقييد بالقواعد المدنية الخاصة بالاثبات .

✳ لحكمة الموضوع الحرية المطلقة في استنباط معتقدها في الدعوى من مختلف الأدلة التي تقدم لها والأموال التي تبدي امامها فلها ان تقدر الاعتراف المسند الى المتهم في غير مجلس القضاء التقدير الذي يستحقه دون أن تكون مقبذة في تقديرها هذا بالقواعد المدنية الخاصة بالاثبات .
(طعن رقم ١٥١٧ لسنة ٤ ق . جلسة ١٩٢٤/٦/٤)

٢٦٢ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير حجية الاعتراف وقيمتها التبادلية على المعارف وعلى غيره .

✳ من المقرر قانونا ان الاعتراف في المواد الجنائية ، سواء أكان دائما صريحا أم جزئيا مذبوبا لا يخرج عن كونه من عناصر الدعوى التي نللك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التبادلية على المعارف وعلى غيره ، فللمحكمة أن تأخذ من الاعتراف ما تطبلن الى صدقه ونترك منه ما لا يثق به .

(طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٨ . جلسة ١٩٢٨/٢/٧)

٢٦٣ - سلطة المحكمة في تجزئة اعتراف المتهم .

✳ ان عدم تجزئة الاعتراف لا محل للقول به في المواد الجنائية حيث لا يفرض على القاضي أن يتبع قواعد الاثبات المقررة للمواد المدنية بالقانون المدني ، بل له أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة تقدم اليه ، مما يقتضاه ان يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم لأخذ ما يراه صحيحا منها والمندول عن المدلول الظاهر لهذه الأقوال الى ما يراه هو المدلول الحقيقي المتبول عقلا أو المنفق مع وثائق الدعوى وظروفها .

(طعن رقم ٧٥٦ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٣/٥/٢)

٢٦٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير حجية الاعتراف وقيمتها التبادلية على المعارف وعلى غيره .

✳ الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة

الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات . فلغاضي الموضوع ، دون غيره ، البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الحيلة أو الاكراه ، ومتى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطبقت اليه نفسه كان له أن يأخذ به ، وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٢٣/١٢/٢٧)

٢٦٥ — سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم ولو عدل عنه فيما

بعده .

* أن تقدير قيمة الاعتراف وقيمة المدول عنه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض . فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بصحة اعتراف المتهم في تحقيق البوليس ، وببنت الوقائع التي ايدت لديها ذلك ، ولم تأبه بمدوله عنه أمام النيابة وبجلسة المحاكمة لمسا ظهر لها من أنه عدول قصد به النظم من المسؤولية بمد أن تطورت حالة المجنى عليه وانتهت بوقائه ، فإنه لا يصح أن ينعى عليها شيء من ذلك .

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ١٤ ق . جلسة ١٩٢٤/٤/٢٤)

٢٦٦ — عدم جواز التعميل على الاعتراف متى كان وليد الاكراه .

* لا يصح التعميل على الاعتراف متى كان وليد اكراه . فإذا كانت المحكمة قد عولت في ادانة المتهمين على اعترافها عند استعراق الكلب البوليسى عليهما ثم في التحقيق الذي أعقب ذلك في منزل العمدة قائلة أن الاعتراف الذي يصدر عن المتهمين في أعقاب نعرف الكلب البوليسى عليهما يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعريف ، سواء أهاجم الكلب عليهما ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم اصابات أم لم يحدث من ذلك كله شيء . فهذا القول لا يصلح ردا على ما دفعا به من أن اعترافهما كان وليد ما وقع عليهما من اكراه ، اذ هي مع تسليمها بما يفيد وقوع اكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الاكراه وبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر عنهما سواء لدى عملية استعراق الكلب البوليسى أو في منزل العمدة . ولا يغني في هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده من قصد حمل المتهمين على الاعتراف .

(طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩ ق . جلسة ١٩٢٧/١١/٢٢)

٢٦٧ — تقدير قيمة الاعتراف كدليل — موضوعي *

* أن تقدير قيمة الاعتراف كدليل أثبتت في الدعوى من شأن محكمة الموضوع فلا حرج على المحكمة إذا هي أخضعت الطاعن باعترافه أمام البوليس ثم أمام النيابة رغم عدوله عنه بعد ذلك بجلسات المحاكمة مادامت قد أطمأنت إلى صدوره عنه .
(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥٠/٢/٢٧)

٢٦٨ — سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم ولو عدل عنه فيما بعد *

* لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف المتهم الوارد بهضر البوليس ولو عدل عنه فيما بعد ولا يصح للمتهم أن يعيب الحكم لأخذه بهذا الاعتراف دون استدعاء ضابط البوليس المحضر لكي يتيح له فرصة مناقشته ما دام هو لم يطلب إلى المحكمة هذا الاستدعاء .
(طعن رقم ١٢١٦ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥٠/١٢/١١)

٢٦٩ — سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم ولو عدل عنه فيما بعد *

* لمحكمة الموضوع — بما لها من سلطة التقدير أن تعمل على اعتراف المتهم إما البوليس أو النيابة متى أطمأنت إليه على الرغم من انكاره أمامها بجلسة المحاكمة .

(طعن رقم ١٤٢ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥١/٥/٧)

(طعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥١/١/١٥)

١٧٠ — عدم التزام المحكمة الأخذ بنص اعتراف المتهم وظاهره بل لها أن تستنبط منه الحقيقة *

* متى كانت المحكمة حين قضت بادانة المتهم بأحراز سلاح نارى بخير ترخيص قد أخذت باعترافه فقول الطاعن بأنه لم يعترف الا بالعمور

على البندنية ، وأنه كان ينوى تسليمها للجهات الحكومية لا يكون له محل ،
اذ المحكمة غير ملزمة بظاهر أقواله ، بل ان لها ان تأخذ منها بما تراه مطابقا
للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغاير لها .

(طعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٤/٢/٢٣)

(طعن رقم ١٧٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢١)

**٢٧١ — سلطة المحكمة في تقدير الاعتراف المسند الى المتهم في غير
محلس القضاء دون تقييد بالقواعد المدنية .**

✽ لا محل لتقييد القاضي الجنائي باتباع قواعد الإثبات المقررة للمواد
المدنية في شأن الاعتراف بل يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم
في أى مرحلة من مراحل الدعوى وأن يستخلص منها ما يراه اعترافا منه
بالجريمة .

(طعن رقم ١١٨٨ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٥/١/١١)

**٢٧٢ — سلطة المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم ولو عدل عنه فيما
بعده .**

✽ ان الاعتراف يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن
ادلة الإثبات الأخرى التي تطرح إمامها فلها ان تأخذ به ولو عدل عنه صاحبه
كما لها ان تطرحه ولو كان مصرا عليه .

(طعن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٥/٢/٢٢)

٢٧٣ — تقدير الادعاء بان الاعتراف نتيجة اكراه — موضوعى .

✽ ان تقدير عدم صحة ما يدعيه متهم من أن اعترافه نتيجة التعذيب
والاكراه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع تسبقت به بغیر معتق عليها
ما دامت نقيمه على أسباب سائفة عقلا .

(طعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/٤/١٢)

٢٧٤ — سلطة محكمة الموضوع في تغيير حجية الاعتراف وقبته
التبليغ على المعترف وعلى غيره .

* حجية الاعتراف في حق المتهم المعترف أو في حق غيره من المتهمين
الذين تناولهم هذا الاعتراف هي مسألة يقدرها قاضي الموضوع وله ان يأخذ
بهذا الاعتراف ان اعتقد صدقه ، أو يستبعد ان شك في صحته .

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/١٢/١٩)

٢٧٥ — سلطة المحكمة في تجزئة اعتراف المتهم .

* للمحكمة في المواد الجنائية ان تجزئ الدليل ولو كان اعترافا وتأخذ
منه بما يطمئن اليه .

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/١٢/١٩)

٢٧٦ — اعتراف المتهم في محضر الضبط — قيمته .

* اعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة يصلح ان ينخذ دليلا عليه
ما دامت المحكمة قد اتتعت بصحته .

(طعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٥/١٢/١٩)

٢٧٧ — ادانة المتهم اخذا باعترافه وبقوال الشهود في التحقيقات
الأولية — ذلك حق المحكمة المقرر في المادة ٢٧١ اجراءات .

* اذا دانت المحكمة منها اخذا باعترافه واستنادا الى اقوال
الشهود في التحقيقات الأولية فانها تكون قد استعملت حقا مقرر لها
بالمادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ . س ٧ ص ٢٠٤)

٢٧٨ — سلطة المحكمة في التعويل على اعتراف المتهم في اى مرحلة
من مراحل التحقيق ولو اتكر امامها ، متى اطمئت الى سلامة الاعتراف .

* لقاضي الموضوع — متى تحقق ان الاعتراف سليم مما يشوبه

واطمأنت اليه نفسه — أن يأخذ به في ادانة المتهم المعترف سواء اكان هذا الاعتراف قد صدر أمامه أو في أثناء التحقيق مع المتهم وسواء اكان المتهم مصرا على هذا الاعتراف أم أنه عدل عنه في مجلس القضاء أو في إحدى مراحل التحقيق ، وهذا من سلطة قاضي الموضوع غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ١١٢١ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ هـ ٧ ص ١٦٤)

٢٧٩ — تقدير الدلائل المستمد من اعتراف المتهم أمر موضوعي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيه .

* الاعتراف في المسائل الجنائية — بوصفه طريقا من طرق الاستدلال، هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجتيه وثبوتها في الإلزام ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة .

(طعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ هـ ٧ ص ٥٥٠)

٢٨٠ — اخذ المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى — لا خطأ .

* إذا اخذت المحكمة باعتراف المتهم في محضر البوليس واطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة بالرغم من عدوله عنه في مراحل التحقيق الأخرى فلا تريب عليها في ذلك .

(طعن رقم ٨٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ هـ ٧ ص ١٧٨)

٢٨١ — اعتراف المتهم طوعية واختيارا . لا محل للطعن على الدليل المستمد منه .

* لا يعتبر تقييد المتهم في مكتونه ستره والاضياء بذات نفسه وجها للطعن على الدليل المستمد من اعترافه طوعية واختيارا .

(طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/١٢ هـ ٧ ص ١٨٧)

٢٨٢ - اعتراف المتهم باحدى التهم المسندة اليه لا يفي عن سماع الشهود بالنسبة لباقي التهم .

* اعتراف المتهم امام المحكمة باحدى التهم المسندة اليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقي التهم التي دين بها دون سماع الشهود في مواجهته .

(ظمن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ . س ٨ ص ١٨٠)

٢٨٣ - الأخذ باعتراف المتهم يفي عن الرد على الدفع بطلان التفتيش .

* متى ان الحكم قد اثبت على المتهم انه اعترف بضبط الملابس المسروقة في مسكنه ، ولم ينازع المتهم في صحة هذا الاعتراف ، فان اغفال الحكم الرد على الدفع بطلان التفتيش لا يؤثر في سلامته .

(ظمن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/١٩ . س ٨ ص ٢٧٥)

٢٨٤ - الاعتراف يجب ان يكون اختياريا . اعتباره غير اختياري اذا حصل تحت تأثير التهديد او الخوف نتيجة امر غير مشروع .

* الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختياريا - ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت تأثير التهديد او الخوف انما يجب ان يكون التهديد والخوف وليد امر غير مشروع فلا يكتفى بالذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحلل المقرر من اقراره اذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين وفقا للقانون .

(ظمن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ . س ٨ ص ٢٨٨)

٢٨٥ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الإداري موضوعي .

* تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الإداري هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .

(ظمن رقم ٢٧١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١/١٧ . س ٨ ص ٦٧٠)

٢٨٦ — دخول رجال البوليس منزل المتهم لتنفيذ اذن التفتيش —
اعترافه بعد ذلك امام وكيل النيابة لا يكون وليد اكراه .

* متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة الى منزل المتهم مشروعا ، وكانت قد ادلت باعترافها امام وكيل النيابة المحق بعد انتهاء الضبط والتفتيش ببضع ساعات وفي وقت كان مكثولا لها فيه حربة الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فانه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بمقولة انه تولد عنه نوع اكراه يتمثل فيما تملك التهمة من خوف من مغاجة رجال البوليس لها .

(ملن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٨/٢/١٠ . ص ٩ من ١٥١)

٢٨٧ — انتفاء التعارض بين ما اثبته الحكم نقلا عن التقرير الطبى من وجود اصابة بكل من المتهمين لأمسر عارض وبين ما انتهى اليه فى خصوص نفى وقوع تعذيب عليهما بناء على استخلاص سائغ وخلو الأوراق من دليل التعذيب .

* اذا كان الحكم اذ عرض لدفاع الطامن بشأن بطلان اقرار المتهمين الثانى والثالث عليه ونفى وقوع اكراه أو تعذيب من رجال البوليس عليهما قد استند فى ذلك الى التقرير الشرعى والى مطابقة محوى اقرارهما لما استظهرته المحكمة من وقائع الدعوى وملابساتها ، والى ترديد المتهمين المذكورين لهذه الأقوال فى مراحل التحقيق وامام النيابة ، فان ما انتهى اليه الحكم من عدم وقوع تعذيب على المتهمين يكون مبنيا على استخلاص سائغ من وقائع الدعوى وليس ثمة تعارض بين ما اثبته الحكم نقلا عن التقرير الطبى من وجود اصابة بكل من المتهمين لأمسر عارض وبين ما انتهى اليه ما دام انه لم يقم دليل على التعذيب .

(ملن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٨/١١/١٨ . ص ٥٩ من ٩٦٥)

٢٨٨ — الاعتراف لا يعول عليه — ولو كان صادقا — اذا كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره .

* ان الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره ، ومن ثم فانه يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود اصابات بالمتهم أن تتولى هى تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المسند

اليه في التحقيقات والذي أسندت اليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تمذيبه من رجال البوليس بأن تبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المبوب — فإن هي تكلت عن ذلك واكتفت بقولها ان هذا الادعاء لم يتم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقسه ، ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ ان الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون مقينة منها مجتعة ، وليس من المستطاع مع جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ . ص ٩ من ١٠١٧)

٢٨٩ — اعتراف المتهم بعد تلاوة أمر الاحالة وسؤاله عن التهمة يجيز الأخذ به عند الإطمئنان اليه .

* ما ورد بمحضر الجلسة من تلاوة أمر الاحالة ومن ان المتهم سئل عن التهمة المسندة اليه فاعترف بها ما يصح به الأخذ بهذا الاعتراف واعتباره حجة على الطاعن متى اطمئنت اليه المحكمة .

(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/١٢ . ص ١٠ من ١٥)

٢٩٠ — تقدير الاعتراف وبحث كيفية صدوره وبواعثه — أمر موضوعي .

* اعتراف المتهم وبحث كيفية صدوره والبواعث عليه وتقدير وقائعه هو أمر موضوعي ، فلا يقبل منه اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ . ص ١٠ من ٢٠١)

٢٩١ — سلطة محكمة الموضوع في التعويل في ادانة المتهم على اقراره في محضر ضبط الواقعة بارتكابه الجريمة ولو لم تسمعه بالجلسة .

* لا يميم الحكم أنه عول في ادانة المنهم على اقراره في محضر ضبط الواقعة بالتصرف في المحجوز دون ان تسمعه المحكمة ، ذلك لأنه من حتما ان تتزود لحكمها من أدلة الدعوى بما تطمئن اليه ما دام ان الدليل له أصله الثابت في الأوراق وكان مطروحا على بساط البحث بالجلسة .

(طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/٨ . ص ١١ من ٢١٢)

٢٩٢ - تقدير الدليل المستند من الاعتراف موكل محكمة الموضوع متى اطمانت اليه وكان نصا في اعتراف المتهم الجريمة ولم يكن وليد اكراه .

* تقدير الدليل المستند من اعتراف المتهم موكل الى محكمة الموضوع - متى اطمانت اليه ، وكان نصا في اعتراف المتهم الجريمة ، ولم يكن وليد اكراه فلا محقق عليها في ذلك .

(طعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٣٦٠/٥/١٠ . س ١١ ص ٤٤١)

٢٩٣ - القمى على الاعتراف بأنه كان وليد اكراه أو تعذيب - لا يقبل اثره لأول مرة أمام محكمة النقض .

* لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن اعترافه بالتهمة كان وليد اكراه أو تعذيب .

(طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٣٦٠/١١/٧ . س ١١ ص ٧٥٦)

٢٩٤ - جواز تجزئة الاعتراف .

* لا تلزم المحكمة في أخذها باعتراف المتهم بنصه ظاهره - بل أن لها في سبيل تكوين عقيدتها في المواد الجنائية أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها .

(طعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٣٦٠/١١/١٥ . س ١١ ص ٩٦)

(طعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٣٥٤/١/١٢)

٢٩٥ - سلطة محكمة الموضوع في تجزئة الاعتراف .

* لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جباة الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سابقا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق - وللمحكمة في سبيل ذلك كامل السلطة أن تجزئ أي دليل ولو كان اعترافا والأخذ بما تراه صحيحا متققا مع وقائع الدعوى وظروفها . ومن ثم فإن نعي الطاعن على الحكم بأنه جزاء اعترافه ولم يأخذ بقوله من

انه لم يقارف فعل القتل بنفسه وانما قارفه منهم آخر في الدعوى واقتصر دوره على شل مقاومة الجنى عليه دون قصد مصمم علما ان جانبه لا يكون له محل ، ولا يعدو ان يكون نعيما واردا على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل ، والاخذ منه بما تطعن اليه والطراح ما عداه ، مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ . س ١١ ص ٢٢٥)

٢٩٦ - اعتراف متهم على متهم - جواز التعويل عليه .

* من المقرر أن أساس الأحكام الجنائية هو حرية المحكمة في تقدير أدلة الدعوى المطروحة عليها ، وللمحكمة أن تأخذ باعتراف متهم على متهم في الحقيقات ما دامت قد أطمئنت اليه ولو عدل عنه بالجلسة .

(طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ . س ١٦ ص ٢٠٨)

٢٩٧ - اعتراف بتحقيقات النيابة - الأخذ به - شرطه .

* يسمح قانونا الأخذ باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبراعته مما يشوبه من عيب الاكراه والطمئنان من المحكمة الى صحته - ولو عدل عنه المتهم بعد ذلك .

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ . س ١٨ ص ٨٠٢)

٢٩٨ - جواز الأخذ باعتراف المتهم في حق متهم آخر .

* من حق المحكمة أن تأخذ باعتراف متهم في حق متهم دون آخر .

(طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ . س ١٨ ص ٨٧٥)

٢٩٩ - تجزئة الاعتراف - جوازه .

* لحكمة الموضوع تجزئة الدليل - ولو كان اعترافا - والاخذ منه بما تطعن اليه والطراح ما عداه .

(طعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٢١ . س ١٨ ص ٩٠٩)

٣٠٠ - عدم التزام المحكمة بنص الاعتراف .

✽ المحكمة ليست مبرمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلزم نصه وظاهره بل لها أن تستبطن منه الحقيقة كما كشفت عنها .
(طعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ من ١٨ ص ١٢٥٩ ٢)

٣٠١ - جواز الأخذ باعتراف المتهم ولو عدل عنه .

✽ لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف المتهم وباقوال متهم على متهم ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إداري متى اطمانت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى .
(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٧ من ٢٠ ص ٢٧٦ ١)

٣٠٢ - النعوى على الاعتراف بالإكراه - شرط جوازه .

✽ متى كان الحكم قد انتهى إلى أن اعتراف الطاعن الثاني خالص من كل شكائبة وأنه صدر عنه طواعية واختياراً ، ودل على ذلك بما ينتجه وخاصة أنه لم ينفع بأنه إكراه عليه في المراحل المسبقة التي مرت بها الدعوى وإنما ساق الدفع به قولاً مرسلًا ماريًا عن دليله أمام المحكمة عند إعادة نظر الدعوى بعد نقض الحكم الأول الصادر بالإدانة ، وكان هذا الرد يشمل دعوى الإكراه على أية صورة ممكنة ، وكانت العبارة المنسار إليها في الطعن وهي أن الكلب تعرف على المتهم المذكور وأمسك بتلابيبه فقرر المتهم أنه سيروي الحقيقة فأبعد الكلب عنه ، ليست نصاً في أن الكلب، أعمل في الطاعن الثاني أنيباه ، أو أنشعب أظفاره ، أو أن ما رده من اعتراف أمام النيابة العامة كان وليد الإكراه أو الخوف من الكلب ولا تفيد حتماً ، وكان الحكم قد خلاص - كما سبق - إلى أن الاعتراف بريء مما يتدح في سلامته وصحته وهو تقرير يستقل به قاضي الموضوع ، فلا محل لما أثاره الطاعنان في هذا الشأن ولا وجه لما ينعيان .
(طعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/١ من ٢٠ ص ١٢٤٤ ١)

٣٠٣ - عدم جواز المجادلة حول تقدير الاعتراف أمام محكمة النقض .

✽ أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي

تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات .
ومضى كان البين من عبارة الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تطعن الى
اعتراف ... لما قدرته من أنه لا يطابق الحقيقة والواقع فاطرحته فيكون
ما بحاج به الطاعن فى هذا الوجه مجرد جدل موضوعى لا تحوز اثره لدى
محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٥ من ٢٢ الى ٢٠١)

٣٠٤ - تقدير محكمة الموضوع للاعتراف .

* من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك
محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها دون
غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع
منه بالبريق الإكراه ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه وأطهانت اليه
كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها . ولما كانت المحكمة بعد أن
استعرضت وقائع الدعوى ومجرياتها والمراحل المختلفة التى ترد فيها الطاعن
اعترافه وظروف أدلائه به ، أفصحت عن أطهانتها الى أن هذا الاعتراف
إنما كان طواعية واختيار ولم يكن نتيجة أى إكراه واقتضت بسلايته وصحته
مضى ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة
الجدل فى تقدير الدليل مما لا تجوز اثره أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٢٨ من ٢٦ الى ٣٦٧)

٣٠٥ - نطاق الأخذ باعتراف المتهم على غيره .

* إذا كانت المحكمة قد أطهانت الى اعتراف الطاعنة ، فإن لها أن
تأخذ الطاعن الثانى به ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة
فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المبهمين فى أى دور
من ادوار التحقيق وأن مدل عنه بعد ذلك متى أطهانت الى صحته ومطابقته
للحقيقة والواقع — لما كان ذلك — فإن ما يثيره الطاعنان من مجادلة فى
هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير الأدلة
ما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٢ من ٢٦ الى ٦٥٣)

٣٠٦ - تقدير صحة الاعتراف وقيمتها في الإثبات - موضوعي -
ما دام سابقا .

* أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كابل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها ، فإن لها - دون غيرها - البحث في صحة ما ادعاه الطاعن من أن الاعتراف المعزى إليه بمحض جبر الاستدلالات قد انتزع منه بطريق الإكراه ، وما دامت هي قد تحققت - للأسباب السائغة التي ضمنها حكمها - من أن الاعتراف سليم مما يشوبه وأطمأنت إلى مطابقته للحقيقة والواقع فلا معقب عليها في أخذها به .
(طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ من ٢٧ إلى ٢٢٨)

٣٠٧ - اعتراف - تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات - حق لمحكمة الموضوع .

* حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها الطاعنين ، وأورد على ثبوتها في حَقِّهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها مستعدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف الطاعنين الثاني والثالث والرابع ومن التقارير الطبية والمعاينة - عرض للدفع المؤسس على أن اعتراف الطاعنين الثالث والرابع كان وليد إكراه وأطرجه في قوله : « ولا يفر من هذا النظر ما ذهب إليه الدفاع من أن المتهمين الثالث والرابع قد اعترفوا نتيجة إكراه وتعذيب » ، وهذا القول مردود بأن الثابت عند استجوابهما بالنيابة أنه لم يكن بأي منهما إصابات وأن جسيمهم أدلوا بأقوالهم في هدوء وطمأنينة ووجود هذه الإصابات فيها بعد أنما قصد به خدمة القضية » . وهذا الذي أورده الحكم سابقا وكافيا للرد على هذا الدفع لسا هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كابل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه الاتهام من أن اعترافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقبىه على أسباب سائغة ولا بغير من ذلك عدول الطاعنين الثاني والثالث والرابع عن أقوالهم بتحقيقات النيابة العامة وانكارهم بجلسة المحاكمة الاتهام المسند إليهم لسا هو مقرر من أنه لا على الحكم أن يأخذ باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبراعته مما يشوبه من عيب الإكراه وأطمئنانا من المحكمة إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك .

(طعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ إلى ٢٨١)

٣٠٨ - اعتراف المتهم - سلطة محكمة الموضوع التقديرية في الأخذ به .

* من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحض الشرطة أو في تحقيق إداري متى اطمانت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ، فإن ما ذهب إليه الطاعن من تعيب الحكم الملمون فيه في هذا الخصوص لا يكون سحيذا .

(طعن رقم ١٣٣ لسنة ١٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ من ٢٢)

٣٠٩ - اعتراف - تقدير قيمته - موضوعي - اعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره .

* أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المبهين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمانت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(طعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/٨ من ٢٨ من ٥٢٧)

٣١٠ - تقرير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات - أمر موضوعي .

* الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ومتى خلصت إلى سلامة الدليل المستند من الاعتراف فإن مغاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(طعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ من ٦١٥)

٣١١ - حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك .

* من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ باعتراف

المتهم لى أى دور من ادوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك منى اطمانت الى صحته ومطابقته للواقع .

١ طعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/١ من ٢٨ من ٧١٣

٢١٢ - الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال - حرية محكمة الموضوع فى تقدير صحته وقيمتها فى الإثبات .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به الطاعن من بطلان اعترافه لوروده وليد التضليل ورد عليه بقوله : (ان المحكمة تطئن الى اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة وامام القاضى الجزئى ويرتاح ضميرها ووجدانها اليه . فلقد صدر الاعتراف من المتهم طواعية واختياراً باقراره وعن ارادة حرة ودون ما شائبة من اكراه وقع عليه أو خوف دفعه اليه . وما اثاره الدفاع فى خصوص الاعتراف لا دليل عليه ، ولا تعول المحكمة على عدول المتهم عن اعترافه فى مرحلة أخرى من مراحل تحقيقات النيابة ولا الى ارشاده بالمعينة التى أجرتها لكان آخر يبعد نحو مائتى متر عن المكان الذى وجد مأبوز الضبط القضائى الجثة فيه كما لا تعول على انكار المتهم التهمة المسندة اليه عند سؤاله بالجلسة وذلك كله ما دامت قد اطمانت وارتاح ضميرها ووجدانها الى ادلة الثبوت التى سلف مردها » . وهو ندليل سائغ فى الرد على دفع الطاعن ببطلان اعترافه ، لما هو مقرر من أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى نملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها بغير معتق تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد اكراه أو خداع أو تضليل ما دامت تقيمه على اسباب سائغة .

١ طعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/١ من ٢٨ من ٧١٣

٢١٣ - حق محكمة الموضوع فى أن تلخذ من الاعتراف ما تطئن اليه وأن تطرح ما عداه .

✽ اذ كان الحكم بعد أن أورد فى محوالبه نص اعتراف المتهم الاول قد أجترأ هذا الاعتراف فأخذ منه ما اطمانت اليه المحكمة من حصول الاعتداء منه ومن اللامع على الصورة التى استخلصتها المحكمة وأطرح ما عداه فان ذلك لا يعد منافضا ولا ينال من سلامة استدلال الحكم لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع سلطة تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه مسا

نطمئن اليه وتطرح ما عداه ومن ثم فإن بنعاء الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١١٧٧/١١/١٤ س ٢٨ ص ١٥١)

٣١٤ — تقدير صحة الاعتراف وقيمه وصدوره اختبارا من عدمه —

موضوعى .

* لما كان الحكم قد عرض لما اثر من صدور الاعتراف من الطاعنين الثلاثة الاول تحت تأثير الاكراه الواقع عليهم من رجال المباحث ، ورد عليه بقوله « ولا يغير من صحة هذه الاعترافات ما اشار اليه الدفاع من ان أحد المتهمين به سحج فى صدره قرر أن أحد رجال الشرطة قد أحذته به للدلاء بالأقوال التى أدلى بها، ذلك أنه فضلا عن أنه لبس فى أوراق الدعوى ما يشير الى أن اعترافات كل من الطاعنين الأول والثالث — قد أخذت تحت تأثير الاكراه فإن المحكمة لم تعمل فى ادانتها على ما قرره المتهم الطاعن الثانى — فى محضر التحقيق المؤرخ ١٩٧٣/١١/١ المعاصر لوقت أصابته وانما عولت فى ذلك على أسواله اللاحقة وقد خلّت الأوراق من أن أقوال هؤلاء المتهمين جميعا قد أخذت تحت تأثير الاكراه » واذ كان هذا الذى رد به الحكم على ما اثر بشأن الاكراه سائغا فى تقييده وفى نفي الصلة بين السحج المشاهد بمصدر الطاعن الثانى وبين الاعتراف — الذى أدلى به فى التحقيق فى وقت لاحق غير معاصر لحدوث ذلك السحج — والذى أطمان اليه الحكم دون سواء ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المواد الجنائية هو من العناصر التى نبلك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، فلها — بهذه المثابة — أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة ، فإن تعيب الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١١٧٧/١١/٢٧ س ٢٨ ص ١٧٦)

٣١٥ — الأخذ بالاعتراف — اثره — تحقيق .

* لما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة فى درجتى التقاضى أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة اجراء تحقيق معين فى خصوص السائل المضبوط ، فليس له من بعد ، أن ينمى عليها تمودها من اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هى حاجة الى اجرائه بعد

ان اعترف الطاعن امامها بأن الزجاجة المضبوطة تحوى خبرا واطبانت هي الى هذا الاعتراف والى اقوال محرر الضبط التى عولت عليها فى قضائها .
(طعن رقم ١٦١٤ لسنة ٧ ق . جلسة ١٣٧٨/٢/١٢ ص ٢٩ من ٢٦٨)

٣١٦ - اعتراف كاذب - تجزئته - مثال .

✽ لما كان ما يثيره الطاعن بشأن كيفية تصويره لواقعة الدعوى ووقت ومكان حدوثها والآلة المستعملة فى طعن المجنى عليه قد عرض له الحكم المطعون فيه ورد عليه بقوله : « وحيث ان المحكمة لا تعول على ما قاله المتهم فى التحقيقات من ان طعنه للمجنى عليه حدث فى الساعة الثامنة والنصف مساء على سلم السينما كما لا تعول على ما قاله فى تلك التحقيقات من ان الطعن حدث بسكين المعجون بعد ان ثبت من اقوال الشهود والتقارير الطبى الشرعى من انه حدث ببطواة وترى المحكمة ان التهم انما عمد الى التفضيل بهذا الاعتراف الكاذب فى هاتين الجزئيتين وتأخذ ببقى اعترافه رغم محوله عنه بالجلسة من انه طعن المجنى عليه فى جسده لما لها من تجزئة الاعتراف والأخذ ببعضه دون البعض الآخر ولأن هذه الجزئية الأخيرة من الاعتراف تأيدت باقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية » . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة المسجيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، كما هى الحال فى الدعوى الماثلة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا فى شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى فى الرد عليه ما أورده المحكمة لتدليلا على ثبوت الصورة التى اقتضت بها واستقرت فى وجدانها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطبانت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وتجزئة الدلائل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن اليه وإطراح ما عداه ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما أخذ به الحكم من الاعتراف له أصله من الأوراق ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يثر شيئا فى دفاعه بشأن تحديد شخصية المجنى عليه كما قصدها فى اعترافه ، وكان ما أخذ به الحكم من اعتراف الطاعن بتفق وأقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن من كان يقصده باعترافه ، ومن محوله من هذا الاعتراف بجلسة المحاكمة انما ينطل الى جدل موضوعى لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن منعاها فى هذا الخصوص

يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون حقيقيا بالرفض .

(طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٣/٢١ س ٢١ من ٢١٥ .

٢١٧ - تصديق اعتراف المتهم أو عدم تصديقه - موضوعي .

✽ لما كان الدليل قبل المدعى عليه قد انحصر على ما اسند اليه من اعتراف في محضر الضبط ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها ألا تعول عليه منى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن التحريات كانت قد أسفرت عن أن هو الذى يزرع الدخان في الأرض التي جرت فيها واقعة الضبط وكان طلب اتخاذ الإجراءات وطلب رفع الدعوى الجنائية وتقرير مغفش زراعة صدعا المهنتس الزراعى وقرار المشرف الزراعى وكتائب الجمعية الزراعية بناحية الغنابم وقرار دلال المساحة جميع هذه الإجراءات كانت منصبة عليه من دون المدعى عليه الذى لم يظهر اسمه في واقعة الدعوى الا عندما استدعى والده لسؤاله فحضر هو ليدلى بتلك الأقوال مما ينبىء عن أن ما قاله في محضر الضبط إنما استهدف به مجرد افتداء والده لا سيما وأنه قدم بطاقته الشخصية تبين منها أنه من مواليد ١٩٥٧/٥/١٦ أى أن سنه كانت وقت ضبط الواقعة أربعة عشر عاما وشهرين وبضعة أيام ومن ثم فإن المحكمة لا تطمئن الى صدق ذلك الاعتراف .

(طعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠ س ٢٨ من ٢١١)

٢١٨ - اعتراف - شرطه - تقديره - موضوعي .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه قد نفى أن الاعتراف المنسوب الى الطامن كان وليد اكراه اسنادا الى أنه قول مرسل لا دال عليه فضلا عما قرره الطامن حين نفى في التفتقات حصول أى ايعاز له أو ضغط عليه للقرور بهذا الاعتراف وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة بلادعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما بشومه واطمأنات ابيه كان لها أن تأخذ به بما لا معتب عليها فيه ، وكانت

المحكمة قد انصحت عن أطمئنتها الى أن هذا الاعتراف انما كان عن طواعية واختيار ولم يكن نتيجة أى اكراه — واقتنعت بسلامته وصحته فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يدعو أن يكون محاولة لاعادة الجدل فى تقدير الدليل مما لا يجوز اثره امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٠١ لسنة ٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٦/١٩ من ٢٩ ص ٦٢٥)

٢١٩ — اعتراف — اكراه — ما ليس كذلك .

✽ الاعتراف فى المواد الجنائية من العناصر التى نملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، فلها دون غيرها — البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الإكراه لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف فى قوله : « والمحكمة تطمئن الى سلامة الاعتراف الذى أدلى به المتهم — الطاعن — سواء فى محضر الضبط او بنحقيقات النيابة والى أنه صدر عن طوعية وإرادة حرة دون إكراه أو ضغط وأن الإصابة التى حدثت به لا علاقتها بالاعتراف الذى أدلى به وتأخذ المحكمة فى هذا الصدد باتوال ضابط الواقعة الذى قرر بأن تلك الإصابة قد حدثت بالمتهم أثناء مقاومته لأجراء الضبط الذى تم صحيحا ووفقا للقانون » من المحكمة . إذ تحققت ، للأسباب السائفة التى ساقناها على النحو المتقدم — من أن إصابة الطاعن منبئة الصلة تباهيا باعترافه الذى أدلى به فى كل من محضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة ، وأطمأنت الى أن هذا الاعتراف سليم بما يشوبه ، تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغبر معتق — ولو صح ما يثيره الطاعن من أن استجوابه قد تم فى حضرة مخبرى المباحث المكلفين بحراسته ، لأن مجرد حضورهم وخشيتهم منهم لا يعد قرين الإكراه المبطل لاعترافه لا معنى ولا حكما .

(طعن رقم ٧٦٨ لسنة ٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦ من ٢٩ ص ٧٢٧)

٢٢٠ — حق المحكمة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه ، وعلى غيره من المتهمين . فى أى دور من أدوار التحقيق — ولو عدل عنه .

✽ لحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى أطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(طعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٢/٨ من ٢٠ ص ٢٢٦)

٢٢١ - الاعتراف - ماهيته ؟ حق المحكمة فى الأخذ بالاعتراف
المصادر فى أى دور من أدوار التحقيق - متى اطمانت اليه - اثارة بطلان
الاعتراف - لأول مرة أمام النقض - غير مقبولة .

* من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر
الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تدبر صحتها وتبينها
فى الإثبات ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بالاعتراف منهم فى أى دور من أدوار
التحقيق متى اطمانت الى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه فى مراحل
أخرى لما كان ذلك وكان بين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع
عن الطاعن لم ينفذ ببطلان الاعتراف الصادر منه ولا أنه كان وليد اكراه
أو تهديد فلا يقبل منه اثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١١٧٦/٢/١٥ من ٣٠ من ٢٤٦)

(طعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١١٧٦/١٠/١ من ٣٠ من ٧٢٠)

٢٢٢ - الاعتراف فى المسائل الجنائية - دليل من الأدلة - خضوعه
لتقدير محكمة الموضوع - الإفصاح عن أساس التقدير - رقابة محكمة
النقض .

* من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه دليلاً
من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أنه متى
أفصح المحكمة عن الأسباب التى من أجلها أخذت به أو طرحت ، فإنه
يلزم أن يكون ما أورده واستندت به مؤدباً الى ما رتب عليه من نتائج من
غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض فى حكم العقل والمنطق ، ويكون لمحكمة
النقض مراقبتها فى ذلك ، لما كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون
فيه أنه أطرح اعترافات - المطعون ضده فى المراحل السابقة على المحاكمة
الاستثنائية تأسيساً على عدوله عن تلك الاعترافات أمام محكمة ثانى درجة
والتى غدا صدورها الى ما وقع عليه من اكراه وعلى ما لاحظته المحكمة
من وجود آثار اعتداء بجسم المطعون ضده وكان ما أورده الحكم تبريراً
لامطراحه تلك الاعترافات ليس من شأنه أن يؤدى الى اهدارها اذ كان على
المحكمة وقد استرابت فى أمرها - ومن بينها اعترافه أمام محكمة أول
درجة وحتى يستقيم قضاؤها أن تجرى تحقيقاً تستجلى به حقيقة الأمر قبل
أن ينتهى الى ما انتهت اليه . أما وهى لم تعمل فإن معنى النيابة فى هذا
الشان يكون فى محله .

(طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١١٧٦/٥/٢٧ من ٣٠ من ٦١٠)

٣٢٣ - جواز الأخذ باعتراف المتهم في محضر الشرطة ولو عدل عنه بعد ذلك - شرطة .

* للحكمة ان تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى اطمانت الى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب . واذا كان اليقين من المفردات المضمومة ان كل ما ضمنه الطاعن مذكرة دفاعه المقدمة للمحكمة الاستئنافية في امر تعيب اعترافه هو ما سطره فيها من القول بأن : « اعتراف المتهم بمحضر ضبط الواقعة قد أخذ عليه بالتهديد والحيلة لأنه وجد نفسه أمام رجال الشرطة الذين لم يواجده أمامهم في يوم من الأيام » . وكان مجرد القول بأن الاعتراف وليد التهديد والحيلة لوجود المتهم أمام رجال الشرطة الذبن لم يتواجد أمامهم من قبل لا يشكل دفعا بطلان الاعتراف لأن مجرد تواجده أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لا معنى ولا حكما مادام سلطان رجال الشرطة لم يستغل الى المتهم بالأذى ماديا كان او معنويا - وهو ما لم بدعيه الطاعن في كافة مراحل الدعوى .

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق . - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ من ١٨٩)

٣٢٤ - الاعتراف في المسائل الجنائية - تقديره .

* من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك بحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيلها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انزع منه بطريق الاكراه ، وبني تحققت بأن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمانت اليه كل لها ان تأخذ به بما لا يعقب عليها .

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق . - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ من ٢٩٤)

الفرع الرابع - تسبب الأحكام

٣٢٥ - سلطة المحكمة الجنائية في اطراح ما يرد بمحاضر التحقيقات والأوراق الرسمية .

* ان محاضر التحقيق التي يجريها البوليس او النيابة ، وما تحويه هذه المحاضر من اعترافات المتهمين ومعاينات المحققين واقوال الشهود ، وهي عناصر اثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ، وتحتمل الجدل والمناقشة

كسائر الأدلة ، فللخصوم أن ينفذوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير والمحكمة يحسب ما ترى أن تأخذ بها ، وأن نظرحها ، ولا بخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون وجعل له حجة خاصة نص سريح كمحاضر المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات ، على وجوب اعتماد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه وأننا إذا أنكر المتهم الاعتراف ، المعزو إليه ، فإنه يكون من واجب المحكمة أن نحقق دعواه وتقدرها فتأخذ بالاعتراف إذا تبينت صحته وصدوره عنه ، ونطرحه إذا ثبت لديها أنه في الواقع لم يصدر عنه وذلك من غير أن نكون مقبدة بالقواعد المخفية التي توجب الأخذ بما تضمنه الأوراق الرسمية إلا إذا ثبت عن طريق الطعن بالتزوير تغيير الحقيقة فيها فإذا لم تفعل بل اعتبرت محضر البوليس حجة رسمية ولجبا الأخذ بها وأدانت المتهم بناء عليها فإن ذلك منها يكون قدورا بسبب حكمها ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٢٣/١/١١)

٣٢٦ — تسليم الحكم بأن اعتراف المتهم صدر بعد تهديد ضابط البوليس ثم اعتماده على هذا الاعتراف وهذه استنادا إلى أن المتهم ليس ممن يتأثرون بالتهديد — قصور .

✽ إذا كان الحكم مع تسليمه بأن ضابط البوليس هدد المتهم بالقبض على ذويه وإقاربه ، وبأن اعتراف المتهم لم يصدر إلا بعد هذا التهديد ، فد اعتمد في أدانته على هذا الاعتراف وحده ولم يورد دليلا من شأنه أن يؤدي إلى ما ذهب إليه من اعتبار هذا الاعتراف صحيحا سوى ما قاله من أن المتهم ليس ممن يتأثرون بالتهديد لأنه من المشبوهين ، فإنه يكون قاصرا إذ أن ما لا يمكن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحا على إطلاقه فإن توجيه انذار الاشتباه إلى إنسان ليس من شأنه أن يجرده من المشاعر والمواطف التي فطر الناس عليها .

(طعن رقم ٦٢٢ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٢٣/٢/٢٢)

٣٢٧ — التزام المحكمة ببيان سبب اطراحها أنكار المتهم اللاحق عند اخذها باعترافه في التحقيق .

✽ أنه وإن كان للمحكمة في المواد الجنائية السلطة الكاملة في أن

تأخذ بأعتراف المتهم في التحقيق متى افترضت بصحته الا انه اذا انكر المتهم الأفعال التي نسب اليه في التحقيق أنه قالها يجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع وأن تضمن حكيما الرد عليه ونفذه اذا ما رأت عدم صحته ثم تأخذ بالاعتراف اذا رأت صدقه اما أن تدفع المتهم أمامها بأن الاعتراف المنسوب له في محضر التحقيق لم يصدر عنه . فترد عليه بأنها لاتعبر بدفاعه لأنه معترف في التحقيق ، فذلك منها لانهن أن يعد ردا ، واذا فالحكم بالادانة الذي يكون قوامه مثل هذا الاعتراف يكون معيبا لفصوره .

(س ر ق ٢٤٨ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٢/١/١١)

٣٢٨ - التزام المحكمة بالرد على دفاع المتهم بأن الاعتراف المنسوب صدوره الى بعض المتهمين والذي تأسست عليه ادانته كان نتيجة اكراه وقع عليهم .

✽ اذا كان الثابت بمحضر جلسة المحكمة أن الدفاع عن المتهم تمسك بأن الاعتراف المنسوب صدوره الى بعض المتهمين معه والذي تأسست عليه ادانته انها كان نتيجة اكراه وقع عليهم وكان الحكم قد استند في الادانة بصفة أصلية على هذا الاعتراف دون أن يتعرض لما أدركه الدفاع حوله ، فإنه يكون تامرا في أسبابه . اذ هذا الدفع لو صح لترتب عليه استبعاد الاعتراف ولا يبقى الحكم ما يصح أن يقوم عليه . ونقض الحكم لهذا السبب يقتضي نقضه بالنسبة لجميع الطاعنين فيه حتى من لم يقدم منهم أسبابا لطعنه .

(ملن ر ق ١٥٥ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٤/١/٢٠)

٣٢٩ - تسليم الحكم بوجوب استبعاد الاعتراف المنسوب الى أحد المتهمين وبعدم جواز التعويل عليه ثم اعتماده عليه في الادانة - قصور .

✽ اذا كانت المحكمة قد سبّلت بوجوب استبعاد الاعتراف المنسوب الى أحد المتهمين وبعدم جواز التعويل عليه كدليل من أدلة الثبوت في الدعوى ، ولكن كان المستفاد مما أوردته بعد ذلك في الحكم ايضا للدلالة التي قالت أنها تعتمد عليها في الادانة ، انها في الواقع لم تجر على مقتضى اطراح الاعتراف المذكور بل اعلمته واتخذته أساسا بنت عليه بصفة أصلية قضاءها بالادانة ، وأن باقى ما ساقته في مقام الإثبات لم

يكن الا على سبيل تدعيم ذلك الاعتراف ، وليس فيه ما من شأنه ان يؤدي بذاته ومستقلا عن الاعتراف ، الى الادانة فان حكمها هذا يكون متخاضلا قاصر البيان .

(طعن رقم ٩٥٥ لسنة ١٤ ق . جلسة ١٩٤٤/١٢/٤)

٢٢٠ - التزام المحكمة ببيان سبب اطراحها لتكرار التهم السالحي
عند اخذها باعترافه في التحقيق .

✽ اذا كان التهم قد انكر الاعتراف القول بصدوره منه امام ضابط البوليس وتمسك الدفاع عنه امام محكمة الدرجة الاولى ثم امام محكمة الدرجة الثانية باستدعاء هذا الضابط لسؤاله ومناقشته بالجلسة في صدد هذا الاعتراف ، ومع ذلك حكمت المحكمة الابتدائية بادانة التهم بناء عليه وايدت حكمها المحكمة الاستئنافية دون أن نسأل ايتهما الضابط أو ترد على طلب استدعائه بما يبرر عدم اجابته فهذا قصور ويستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ١٨١٢ لسنة ١٦ ق . جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨)

٢٢١ - اخذ الحكم التهم باعترافه دون رد على دفاعه ببطلان
اعترافه لانه وليد الاغراء أو الاكراه - تصور .

✽ اذا كان التهم قد تمسك في دفاعه امام المحكمة ببطلان الاعترافات الصادرة من المتهمين لانها وليدة الاغراء مستندا في ذلك الى ما شهد به امام المحكمة بأمور المركز ومساوون مباحث المديرية من انها استدرجا المتهمين الى الاعتراف بالاحتياط عليهم فاعتبرت المحكمة دفاع التهم مقصورا على اعتراف واحد من المتهمين فاستبعدت اقواله من ادلة الثبوت ثم استندت في ادانته الى اعترافات المتهمين الاخرين عليه ، فان حكمها يكون قاصرا ، اذ كان يتعين عليها مع تمسك المتهم امامها ببطلان جميع الاعترافات الصادرة من المتهمين في الدعوى ، أن تضمن حكمها الرد عليه بالنسبة الى المتهمين الاخرين الذين اخذته بأقوالهم .

(طعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٩٤٧/١١/١٠)

٣٣٢ - اخذ الحكم المتهم باعترافه دون رد على دفاعه ببطلان اعترافه لأنه وليد الاغراء أو الاكراه - قصور .

* اذا كان دفاع المتهم مبنيا على أن الاعتراف المعزى اليه في التحقيقات كان وليد اكراه وقع عليه ، وكان المستفاد مما قلته المحكمة أنها عولت على هذا الاعتراف وهونت من شأن ما ادعاه المتهم من أنه كان نتيجة قوع الاكراه عليه ، قللة أن الاثار الطفيفة التي وجدت بالمتهم والتي اثبتتها الكشف الطبي ليس من شأنها أن تدعوه الى أن يعر بجريمة لها عقوبة مغلظة ، فهذا منها لا يكفى ردا على ما تمسك به ، اذ هي ما دامت قد سلبت بوقوع الاكراه على المتهم يكون عليها أن تعنى ببحث هذا الاكراه وسببه وملاقته بقوال المتهم ، فان الاعتراف لا يجب أن يعول عليه ، ولو كان صادقا ، متى كان وليد اكراه كائننا ما كان قسره .

(طعن رقم ١٨٢٧ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٩٢٧/١٢/١٥)

٣٣٣ - اغفال الحكم الرد على دفع المتهم ببطلان التفتيش لا بخل بسلامته متى أخذه باعترافه .

* متى كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه اعترف أمام النيابة بضبط المخدر معه واخذ بهذا الاعتراف ، فان اغفاله الرد على ما دفع به المتهم من بطلان التفتيش الواقع عليه ذلك لا يخل سلامة الحكم فان غاية ما يطلب من التفتيش أنها هو اثبات أن المتهم كان محرزا للمادة المخدرة وما دام معترفا باحرازها فلا يجديهِ أن يكون التفتيش قد وقع باطلا لتحقق دليل الاحراز باعترافه .

(طعن رقم ١٥٣٦ لسنة ١٩ ق . جلسة ١٩٢٩/١٢/١٩)

٣٣٤ - عدم جواز التعويل على الاعتراف متى كان وليد الاكراه .

* الاعتراف المشبوب بالاكراه لا يصح التعويل عليه كدليل اثبات في الدعوى فإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن العبارات التي فاه بها انشاء تعرف الكلب البوليسى عليه أنها صدرت منه وهو مكره لوثوب الكلب عليه دفعا لما خشيه من اذاه ومع ذلك فان المحكمة قد

عدتها اقرارا منه بارتكاب الجريمة وعزلت عليها نى ادانته دون أن نرد على ما دفع به ونفنده فإن حكمها يكون مشويا بالقصور .

١ طمن رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩ ق . جلسة ١٩٢٩/ ٢/ ٢٦

٣٣٥ - أغفال الحكم الرد على دفع المتهم ببطلان التفتيش لا يخل بسلامته متى أخذه باعتراؤه .

* ما دام الحكم قد اثبت أن المتهم لم يعترف فقط أمام ضابط البوليس عقب ضبط المخدر بل اعترف أيضا أمام وكيل النيابة عند استجوابه مما يفيد أنه لم يكن متأثرا وقتئذ بذلك التفتيش فذلك يكفى فى الرد على ما بثيره المتهم من أن هذا الاعتراف كان وليد تفتيش قضى ببطلانه .

١ طمن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥٠/٢/ ٢٧

٣٣٦ - التزام المحكمة ببيان سبب اطراحها انكار المتهم اللاحق عند اخذها باعتراؤه فى التحقيق .

* أنه وإن كان للحكمة كامل السلطة فى أن تأخذ باعتراف المتهم فى التحقيق متى اقتضت بصحته إلا أنه إذا ما أنكر المتهم صدور الاعتراف منه فإنه يكون عليها أن تبين سبب اطراحها لانكاره وتحويلها على الاعتراف المسند اليه ، فإذا هى لم تفعل كان حكمها ناقصا .نعينا نقضه .

١ طمن رقم ١٩٤ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥٠/٢/ ٢٨

٣٣٧ - قضاء المحكمة الاستئنافية ببراءة المتهم لما رآته من بضعن التفتيش دون التحدث عن الاعتراف الذى كان بين الأدلة التى أسست اليها الحكم المستأنف - قصور .

* إذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد ادانت المتهم فى احراز مخدر استنادا الى نتيجة التفتيش الذى أجرى بمنزله وكشف عن وجود المخدر تحت الفراش الذى كان ينام عليه وإلى شهادة الكونسابل الذى أجرى ذلك التفتيش ، وإلى اعتراف المتهم عند استجوابه أمام النيابة

بوجود المخدر على الفرن الموجود بوسط منزله، ثم جاءت المحكمة الاستثنائية فبرأت هذا المتهم بناء على ما رآه من بطلان التفتيش ولكنها أغفلت التحدث عن الاعتراف الذي كان من الأدلة التي استندت إليها محكمة الدرجة الأولى في إدانته ، وذلك دون أن نبين الأسباب التي دعت بها إلى الاعراض عنه ، فإن حكمها يكون قاصر البين متعينا نقضه .

١ ملن رقم ٣١٦ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥٠/٥/٨

٣٣٨ - استناد المحكمة في ادانة المتهم الى اقرار منسوب اليه دون أن تطلع عليه - قصور .

* متى كان الثابت أن المجنى عليه قرر في التحقيق أنه أخذ اقراراً على المتهم ببيان الأشياء التي بددها ، وأن المحكمة الاستثنائية قد كلفته بتقديم هذا الاقرار ولكنه لم يقدمه ومع ذلك قضت بتأييد الحكم الابتدائي ، واستندت فيها استندت اليه في ادانة المتهم الى هذا الاقرار دون أن تطلع عليه - فإن حكمها يكون معيباً .

١ ملن رقم ١٤٠٨ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٥١/٢/٢٧

٣٣٩ - أخذ الحكم المتهم باعترافه دون رد على دفاعه ببطلان اعترافه لأنه وليد الاغراء أو الاكراه - قصور .

* إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف المنسوب الى تهمة أخرى عايه كان وليد اكراه ، وكان الحكم قد اعتمد في ادانته المتهم على هذا الاعتراف دون أن يمتنع بالرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصراً مما يعيبه ويستوجب نقضه .

١ ملن رقم ١٦٥٧ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤

٣٤٠ - قول الحكم ببطلان الاعتراف لأنه بني على تفتيش باطل دون بيان منه كيف أنه بني على التفتيش الباطل - قصور .

* إذا كان الحكم الذي قضى ببطلان تفتيش المتهم قد مرص للاعتراف المسند اليه في محضر البوليس وقال في شأنه « ان اعتراف

المتهم في تحقیقات البولیس لا یکفی وحده فی ادانته المتهم اذ ان ما بنی علی الباطل فهو باطل فضلا عن ان المتهم انکر ما نسب الیه أمام النيابة وأمام المحكمة « - فان ما قاله من بطلان الاعتراف قد أرسله أرسلالا لا یبین منه کیف انه بنی علی التفتیش الباطل حتی یتیسر لهذه المحكمة مراعاة صحة تطبیق محكمة المضيوع للقانون علی واقعة الدعوی ، مما يجعله قاصر واجبا نقضه .

(طعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢)

٣٤١ - اغفال تحدث الحكم على اعتراف المتهم وتدرئته لبطلان التفتیش - قصور .

* لما كان من الجائز ان يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع القضاء ببطلان التفتیش ، وكان الثابت فی محضر ضبط الواقعة ان المتهم قد اعترف بأنه باع مواد مخدرة « حشيشا بالاجل » ، وكانت المحكمة اذ قضت ببطلان التفتیش وبرائة المتهم لم تشر فی حکمها الى هذا القول المسند الى المتهم ونبین رأيها فيما اذا كان بعد اعترافا منه بالواقعة المرفوعة بها الدعوی عليه وهل هو مستقل عن اجراءات التفتیش التي قالت ببطلانها ، لما كان ذلك ، فان اغفالها التحدث عن هذا الدليل يجعل حکمها قاصر البیان قصورا يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٢/٥/١٨)

٣٤٢ - تدرئة المتهم لبطلان التفتیش مع اغفال التعرض فی الحكم لاعتراف المتهم بالجلسة بحيازته علبه المخدر - قصور .

* متى كان الحكم حين قضى بقبول الدفع وببطلان التفتیش وكل ما ترتب عليه من اجراءات وبرائة المتهم قد اغفل ما اعترف به المتهم بجلسة المحاكمة من حيازته للعلبة التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الاجراءات التي قضى ببطلانها فانه يكون قاصرا . ولا يغبر من الامر ما ذهب اليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بمحتويات هذه العلبة فان ذلك مما كان ينبغي معه علی المحكمة ان تقول كليتها فيه .

(طعن رقم ١١٩٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢١ ص ٧ من ١٢٢٧)

(طعن رقم ١٨١١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٧ ص ١٠ من ٢٢٤٤)

٢٤٣ - استناد المحكمة في ادانة المتهم الى اعترافه - في محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الاعتراف أو سماع شاهد الاتبات الذى نمسك المتهم بسماعه - بطلان الاجراءات .

* متى كان الحكم قد اسند فى القضاء بادانة المتهم الى اعترافه فى محضر ضبط الواقعة بالتصرف فى التبعح المحجوز عليه دون ان تسمع هذا الاعتراف سواء امام محكمة اول درجة او امام المحكمة الاستئنافية او تحقق شذوية المرافعة بسماع شاهد الاتبات فى الدعوى، الذى نمسك الطاعن بسماعه ، فان الحكم يكون مشوباً ببطلان فى الاجراءات مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ من ٨ من ٥٧٦)

٢٤٤ - ادانة المتهم استناداً الى ادلة الدعوى بعد استبعاد الاعتراف - جواره .

* متى كان الحكم اذا اسبعد الاعتراف الذى اطلق به المتهم امام ضابط الباحث من عداد ادلة الدعوى ، قد اقصع عن كفاية باقى الادلة للقضاء بادانته وكان ما اورده الحكم من ذلك سائناً فى العقل والمنطق وكافياً لحمله ، فان ما استطرده اليه الحكم تزيده من القبول بالمكن الاخذ بالدليل الذى يكشف عنه الاعتراف غير الاختيارى - وهو تقرير قانونى خاطىء لا يتفق ونقته قانون الاجراءات الجنائية - لا يميمب الحكم ولا يؤثر على سلامته .

(طعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ من ١٦٦)

٢٤٥ - استناد الحكم فى الادانة على اعتراف المتهم - عدم تعرضه لما قتله المتهم من ان الاعتراف وليد اكراه - قصور .

* متى كان الحكم قد اسند فى الادانة على اعتراف المتهم فى تحقيقه النسبية دون أن يتعرض لما قتله المتهم امام المحكمة من ان الاعتراف كان وليد اكراه وأنه لم يمتدق تلقائياً - وهو دفاع جوهري كان يجب على المحكمة أن تحققة لتبين مدى صحته وان تعنى بأن تضمن حكمها رداً عليه - فان الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(طعن رقم ٦٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/٢٨ من ٩ من ٥١٦)

٣٤٦ - الخطأ في تسمية أفعال المتهم اعترافاً - لا يعيب الحكم طالما ان المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به .

✽ لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أفعال المتهم اعترافاً طالما ان المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطامع بغير سماع الشهود .
(طعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/١٢ من ١٠ ص ٧٨٦)

٣٤٧ - خطأ الحكم في سرد بواعث الاعتراف لا اثر له فيما انتهى اليه من سلامة الاعتراف ذاته .

✽ خطأ الحكم في سرد بواعث اعتراف المتهم والظروف التي حبلته عليه لا يؤثر في منطوق الحكم والنتيجة التي انتهى اليها - وهي سلامة الاعتراف ذاته بصرف النظر عما تقدمه من ظروف وملابسات .
(طعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ من ١١ ص ٧٩٦)

٣٤٨ - اعتراف - الخطأ في الاسناد - متى لا يؤثر .

✽ اذا كان الخطأ في الاسناد - بفرض وقوعه - لا ينصب على جوهر اعتراف الطامع وزميله بالاتفاق على السرقة والبدء في تنفيذها ، ولا ينصرف الا الى واقعة فرعية هي واقعة اشهار الخنجر التي اطمأنت المحكمة في خصوصها الى شهادة الشهود ، فان ما ينصاه الطامع في هذا الصدد لا يكون له محل .

(طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/٢٢ من ١٢ ص ٨٢٧)

٣٤٩ - اعتراف أحد المتهمين في التحقيقات بصحة الضبط وباشتراكه مع باقي المتهمين في نكيطر المواد المكدولة المضبوطة - القضاء بالبراءة ، استناداً الى بطلان التفتيش - دون التعرض لهذا الاعتراف والادلاء برأى فيه - قصور .

✽ من المقرر ان لمحكمة المونوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت

فى صحة 'سداد التهمة' بى المنهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصبره - ووازت بينها وبين أدلة النفى فخرجت دفاع المتهم أو داخلتها الربية فى صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لاعتراف المطعون ضده الثانى بصحة الضبط وباشتراكه مع بائى المطعون ضدهم فى نقطير المواد الكحولية المضبوطة ، ولم نحل المحكمة برأيها فى هذا الدليل مما يدل على أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتحصيه ، فإن حكمها يكون ممييا مستوجبا للنقض .

(طعن رقم ٣١٢٦ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٢ ص ٧٦٧)

٣٥٠ - الدفع ببطالان الاعتراف - دفع جوهرى - مؤدى ذلك .

* من المقرر أن الاعتراف يجب ألا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره . ومن ثم كان يتعين على المحكمة الاستثنائية وقد دفع أمامها ببطالان الاعتراف وقدم لها الدليل من وجود إصابات بالطاعن أن تنولى تحقيق دفاعه وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بالأقوال التى قيل بصورها عنه ، أما وقد نكلت عن ذلك فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٦٢١ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ من ١٦ ص ٢٦٨)

٣٥١ - الاعتراف - أثر الإكراه فى الاعتراف .

* من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه . والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والإصابات المقول بحصولها لإكراهه عليه ونفى قيامها فى استدلال سائغ أن هى رأت التعويل على الدليل المستمد منه . ولما كانت المحكمة قد سلمت فى حكمها المطعون فيه بتخلف إصابات بالطاعنين نتيجة وثوب « الكلب البوليسى » عليهما واعتراف الطعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرحنا الدفع ببطالان اعترافه استنادا إلى نقاهة الأسباب المخلفة به وأن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لماتيات الدعوى دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين

اصابتهما ، فان حكمها يكون عندئذ قاصرا منعينا نقضه . ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من ادلة اخرى اذ ان الادلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ٩١٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٣٦)

٣٥٢ — ما يكفي لرفض الدفع ببطلان الاعتراف لوقوع تعذيب .

* يكفي لرفض الدفع ببطلان الاعتراف لوقوع تعذيب — ان ترد المحكمة عليه ردا سائغا وكافيا في التلليل على سلامة الاعتراف .

(طعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ص ٨١٦)

٣٥٣ — ادعاء بحصول اكراه على الاعتراف — حكم نسبيته .

* الأصل انه ينعين على المحكمة ان تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لأكراهه عليه ونفى قيامها في استئلال سائق ان هي رأت التمويل على الدليل المستبعد منه .

(طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٥٠)

٣٥٤ — التقرير بعدم صدق الاعتراف — حكم — نسبيته .

* انه وان كان الأصل ان تقدير الاعتراف مما تستقل به محكمة الموضوع وان المحكمة ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم ان ملزم نفسه وظاهره بل لها ان تجزيء هذا الاعتراف وان تالخذ منه بما تطمين اليه وان تطرح ما عداه لكي تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ، الا انه لما كان يبين من الوقائع ومؤدى اعتراف الطاعن كما اوردته الحكم انه يتعامل في النقد الاجنبي وانه لم يتفق مع المرشد على اجراء المقاصة الا على سبيل المزاح حتى يحمله على شراء النقد الاجنبي الذي يحوزه ، وكانت المحكمة بعد ان اوردت مؤدى اعترافه على هذا النحو انتهت في التلليل على ثبوت نهمة الشروع في المقاصة التي اسندتها اليه ، الى هذا الاعتراف وحده واخذت به جلة وتفصيلا دون ان تبين سبب

اطراحها لما قرره من أن هذا الاعتراف غير صادق أو نفصح عما اطمأنت إليه وما لم تطمئن إليه منه ، ودون أن نقيم الدليل من واقع هذا الاعتراف كما أوردته ، على الحقيقة التي استتجتها منه حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب سلامة هذا الاستنتاج وصحته ، ومن ثم فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور الذي يتسع له وجه الطعن وذلك فيما قضى به من جريمة الشروع في المفاصة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهذه الجريمة وحدها والإحالة .

(طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/٢١/١٩٦٨ من ١٩ من ٨٥٢)

٣٥٥ — حق المحكمة في تجزئة الاعتراف .

* متى كان الحكم لم يستند في فصلاته بإدانة الطامعان إلا على اعترافه فخرجت بذلك أموال المبلغ عن دائرة الاستدلال ، فإن ما يثيره الطامعان بصدد روايات المبلغ المتعددة ونعويل الحكم على واحدة منها بغير سند يؤيدها ، لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/٢١/١٩٦٨ من ١٩ من ٨٥٤)

٣٥٦ — بيان سبب اطراح المحكمة انكار المتهم لاعترافه — واجب عند استنادها على هذا الاعتراف — مخالفة ذلك — قصور في الحكم .

* لأن كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتضت بصره ، إلا أنه إذا أنكر صدوره منه — على ما هو حاصل في الدعوى المطروحة — فإنه يجب عليها أن تبين سبب اطراحها لانكاره ونعويلها على الاعتراف المسند إليه ، فإن لم تفعل فإن حكمها يكون ناقصاً منعينا نقضه .

(طعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٩ من ٢٠ من ٣٠٠)

٣٥٧ — ادانة المتهم بقتلة اعترافه في التحقيقات الابتدائية وإصراره على هذا الاعتراف أمام المحكمة — ثبوت أنه أنكر التهمة أمام المحكمة ولم يعترف بها — خطأ في الإسناد .

* متى كان يبين من الأوراق أن الحكم قد عول في إدانة الطامعان

على اعترافه فى التحقيقات الابتدائية واصراراه على هذا الاعتراف عند سؤاله امام المحكمة ، مع ان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن قد انكر التهمة المسندة اليه ولم يعترف بها ، فان الحكم يكون معيبا بالخطا فى الاسناد ، ولا يفسر من الامر ان يكون قد اخذ باعتراف الطاعن فى التحقيقات الابتدائية وهو ما له سند بالأوراق ، ما دام قد استدل على جديده من اصرار الطاعن عليه عند سؤاله امام المحكمة وهو ما لا اصل له فى الأوراق .

(طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ ص ٦٠٢)

٣٥٨ - اعتراف - حكم - تسبیب سائق .

✽ اذا كان الطاعن لم يجحد ما اقر به وقد اشسار المدافع عنه الى انه اعترف للوهلة الاولى عند سؤاله عن اجزاء الدراجة المسروقة ، وارشد عنها وذكر الثمن الذى اشترى به هذه الاشياء وان السعر كان مناسباً ، وانه حصل على فاتورة ، فان ما اناره الطاعن المذكور من نعى لاستناد الحكم فى ادانته - من بين ما استند عليه - الى اعترافه فى التحقيقات ، يكون غير مسديد .

(طعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ من ٢٠ ص ١١٢٤)

٣٥٩ - اسناد الحكم خطأ للمتهم اعترافه بالجريمة - يعيبه .

✽ اذا كان ما نقله الحكم عن محضر الشرطة من ان الطاعن اعترف فى هذا المحضر بأنه يعلم بتزوير رخصة القيادة ، لا اصل له فى الأوراق ، كما ان عبارة « حاجة بأكل بيها عيش » لا تعد اعترافاً اذ لم تصدر منه بعد مواجهته صراحة بتزوير الرخصة ، بل انه على العكس من ذلك نفى التزوير عندهما ووجه به ، كما انه لا يعد اعترافاً ما قرره امام النيابة من انه كان عاطلاً وان احد المسائقين استحصل له على الترخيص بعد ان قدم له البيانات وسلمه صورته ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على خطأ فى الاسناد وفساد فى الاستدلال مما يعيبه ، ولا يؤثر فى ذلك ما ذكره الحكم من ادلة اخرى ، اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة ، والحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل المذكور فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٩ ق ، جلسة ١٩٦٩/١١/٢ من ٢٠ ص ١١٩١)

٣٦٠ - للمحكمة الاستناد في قضائها بالإدانة الى اقرار محرر بخط المتهم باللغة الانجليزية كان ضمن أوراق الدعوى - طالما أنه لم ينزع في صحته أو يدفع ببطالان الدليل المستند منه .

* متى كان الاقرار الذى حرره الطاعن بخطه باللغة الانجليزية كان ضمن أوراق الدعوى المطروحة أمام المحكمة ولم ينزع الطاعن أو محاميه في صحته أو يدفع ببطالان الدليل المستند منه - على ما جاء في وجه النعى - أو يبدى أنه في حاجة الى ترجمة الى اللغة العربية ليعلم محواه أو يناقشه ، فلا تثريب على المحكمة اذا كانت قد استندت اليه في ادانة الطاعن ولا تأثير لذلك في سلامة حكمها .

(طعن رقم ١٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ من ٢٢ ص ٤٨٧)

٣٦١ - عدم اشارة المحكمة عند القضاء بالبراءة الى القول المستند الى المتهم وهل يعد في رايها اعترافا بالواقعة ومدى استقلاله عن القبض والتفتيش الباطلين - قصور الحكم .

* متى كان جبن من الاطلاع على المفردات أن المظعون ضده قد اعترف في تحقيق النيابة في اليوم التالى لضبطه باحرازه المخدرات المضبوطة بقصد التعاطي ، وكانت المحكمة لم نشر في حكمها الى هذا القول المستند الى المظعون ضده ونبين رايها فيها اذا كان يعد اعترافا منه بالواقعة المروعة بها الدعوى عليه ، وهل هو مستقل عن اجراءات القبض والتفتيش التى قالت ببطالانها ، وكان من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع بطالان القبض والتفتيش ، فان الحكم اذ اغفل التحدث عن هذا الدليل يكون قاصر البيان .

(طعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ من ٢٢ ص ٤١٨ ؛

٣٦٢ - الاعتراف - استخلاصه موضوعي - مثال للتسبيب غير معيب .

* متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن اقوال الطاعن وأن كانت لا تتفق مع ما وصفت به في الحكم من أنها اعتراف صريح لصحة ما اسند اليه الا أنها تحمل هذا المعنى فقد سئل عن التهمة المنسوبة اليه فأنكر وقال:

« ان المبلغ الذى اخذته كان هدية من ... لانه صديقى » . ولما كان الحكم قد اول هذه الاجابة بما يؤدى اليه من معنى التسليم بوقوع الفعل المسند الى الطاعن فانه يكون سليما فى نتيجهه ومبنيًا على فهم صحيح للواقع ، ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذه الخصوصية يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ من ٢٢ ص ٤٨٧)

٣٦٣ — نبذة المنهم — دون التعرض للدليل المستند من اعترافه بمحضر الضبط — قصور — علة ذلك ؟

✽ منى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده ، دون ان يعرض للدليل المستند من اعترافه بمحضر الضبط المحرر بمعرفة مأمور الجبرك ، ودون ان تدلى المحكمة برأيها فيه ، بما يفيد على الأقل انها لم تلت اليه ووزنه ولم تقتنع به او غير صالح للاستدلال به على المهم ، فان الحكم يكون قد جاء مشوبًا بالقصور فى النسبب .

(طعن رقم ٩١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ من ٢٢ ص ٨٠)

٣٦٤ — الدفع ببطان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه دفع جوهري . على المحكمة مناقشته والرد عليه — ما دامت قد عولت عليه فى قضائها بالادانة .

✽ من المقرر ان الدفع ببطان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يعيب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاعراف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على هذا الاعراف — والذى نمسك الطاعن بانه كان وليد ضغط وتهديد من وكيل المنطقة بغير ان برد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه فان الحكم يكون معيبًا بالقصور فى النسبب .

(طعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ من ٢٢ ص ١٠٤٩)

٣٦٥ — حرية محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمتها في الإثبات — لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه وليد اكراه .

✽ إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن الأول من أن الاعتراف المعزى إليه كان وليد اكراه ورد عليه في قوله « أن المحكمة لا تعمل على انكار المنهم الأول — الطاعن الأول — بالجلسة لانه من قبل درى المسؤولية عن نفسه فراراً من الإنهائم وترى أن الاعتراف الصادر منه خالص من كل شائبة وأنه صدر عن طوعية واختيار وقد ساقته — أى هذا الدفاع — قولاً مرسلاً عارياً من دليل ، وقد أثبت وكيل النيابة المحقق أنه لم يلحظ به أخطاء وقت مناظرته في بدء التحقيق » . وما أورده الحكم من ذلك سائق في القانون ذلك ن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التى نملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بها لا محقق عليها .

(طعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ ص ٢٢ من ١٢٠١)

٣٦٦ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بالاعتراف في أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك — مثال لتسبب سائق رداً على الدفع ببطالان الاعتراف .

✽ متى كان الحكم قد عرض إلى ما أثاره الدفاع من أن الاعتراف المنسوب صدور له للطاعنتين بالتحقيقات كان وليد اكراه ورد عليه في قوله « وحيث أنه عن الدفع ببطالان أقرافات المتهمتين بمقولة أنه صدر عن اكراه فلم يثبت للمحكمة أن شيئاً من الاكراه واقعا على أى منهما ومن ثم تبين رفض هذا الدفع » ، وكانت الطاعنتان لا تزعمان بأنهما قد قدمت أى دليل على وقوع اكراه مادي أو معنوي عليهما ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف الطاعنتين فإن لها أن تأخذ به لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعترافهما في أى دور من أدوار التحقيق وأن عدلا عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . ومن ثم فإن ما نثيره الطاعنتان في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٣٧٢/١/٨ ص ٢٤ من ٥٤)

٣٦٧ — تسمية اقوال المنهم — خطأ — اعترافا — لا يعيب الحكم ما دام لم يترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

✽ لا يتدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية اقوال المنهم اعترافا — طالما ان المحكمة لم تربط عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .
كما ان لمحكمة الموضوع ان تستند استنتاجها من أى دليل تطعن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذة الصحيح من الأوراق . ومع هذا فانه لا يبين مما أورده الحكم انه نسب الى الطاعن اعترافا بارتكاب الجريمة وانها اقتصر على اقراره بحضور تفتيش السيارة الأول وضبط ما أخفى بها من مخدر . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة في اخذها باقوال الممهم ان يلتزم نسفا وظاهرها بل لها ان تأخذ منها بما نراه مطابقا للحقيقة ، وكان الطاعن لا يجادل فيها أورده الحكم من اقوال أدلى بها بالتحقيقات ، فانه لا تثريب على الحكم اذا هو استند من تلك الاقوال — التي لم ينعتها بانها اعتراف — ما يدعم الأدلة الأخرى التي اتام عليها قضاءه بادانة الطاعن .
(ملعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/٥ من ٢٤ الى ١٣٠)

٣٦٨ — الدفع ببطلان الاعتراف جوهرى — على المحكمة مناقشته والرد عليه .

✽ من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائفا يستوى في ذلك ان يكون المنهم المقر هو الذى وقع عليه الاكراه أو يكون قد وقع على غيره من المنهمين ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على هذا الاعتراف الذى يعتد به يجب ان يكون اختياريا ، ولا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن امر غير مشروع كاللنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، ومن ثم فانه كان ينبغي على المحكمة وقد دفع (الطاعنون الثلاثة) ادبها بأن اعتراف الطاعنين الثانى والثالث كان نتيجة اكراه ادبى تعرضا له من التحقيق معها في دار المباحث العامة ، واكراه مادي تمثل فيها اصابها من الأذى الذى قدما عليه الدليل من وجود اصابات بها — ان تتولى هي تحقيق دفاعهما وتبحث هذا الاكراه وبسببه وعلاقته باقوالهما ، فان هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها انه لم يقع ثمة اكراه على الطاعن الأول وبأن اصابات الطاعن الثانى من التفاهة بحيث لا تدعوه للاعتراف وبأن اصابات الطاعن الثالث قد تنجم من احسكاكه بالارض ، كل ذلك دون ان تعرض للصلة بين اصابات وبين الاعترافات التي مولت عليها ، فان حكما يكون قاصرا متعسنا نقضه ، ولا معنى في ذلك

ماذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، اذ ان الأدلة في المؤد الجنائية متسلسلة
يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط
أحدها أو استبعد نمذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل
فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

(طمن رقم ١٤٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٣٧٣/١١/١٤ من ٢٤ من ١٩٩١)

٣٦٩ — ادلاء المتهم اقوالا فيها معنى الإقرار بالتهمة المسندة اليه —
تسمية الحكم لها اعترافا — انحصار دعوى الخطأ فى الاسناد عنه — مثال فى
جريمة زنا .

* اذا كان ما حصله الحكم المطعون فيه من ان الطاعن النانى اعترف
لمام قاضى المعارضات ، له صداه فى محضر جلسة نظر المعارضة فى امر
الحبس مما أدلى به الطاعن المذكور من اقوال تؤدى الى ما رتبته الحكم
عليها من معنى الإقرار بوقوع فعل الوقاع بمنزل الزوجية ، مما يجعل
الحكم سليما فيما انتهى اليه وبمبنا على فهم صحيح للواقعة كما كشفت
عنها ، ومن ثم فلا ثريب على الحكم المطعون فيه ان اطلق على هذه الاقوال
انها اعراف ، وبذلك ينحصر عن الحكم قتالة الخطأ فى الاسناد .

(طمن رقم ٧٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٦/١٠ من ٢٥ من ٥٨٠)

٣٧٠ — اعتراف — الدفع ببطلانه — ما يكفى لتسبب القضاء برفض
هذا الدفع .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الاعتراف
المنسوب الى الطاعنة ورد عليه فى قوله « وهو اعتراف صحيح فى محضر
وكيل النيابة مطمئن اليه المحكمة ولا تلتفت المحكمة الى ما سرده الدفاع من
انها كانت تجهل انها كانت تقف أمام وكيل النيابة فهو قول غير مستساغ
وقد أحاطها وكيل النيابة بشخصيته كما اثبت ذلك فى محضره وكان مكفولا
لها كافة الضمانات والدفاع عن نفسها وكان مؤالها فى اليوم التالى اى انه
اعتراف مستقل استقلاللا كاملا عن القبض عليها فى اليوم السابق ولم
يصاحبه اكراه أو ضغط كما يزعم الدفاع وبمطمئن المحكمة الى ما ذكرته فى
اقوالها عن الملمم الثانى » فان هذا حسبه ليستقيم قضائه .

(طمن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٢ من ٢٦ من ٦٥٩)

٣٧١ — التمسك ببطلان الاعتراف بسبب الاكراه — دفاع جوهرى —
مؤدى ذلك .

✳ من المقرر ان القول ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفاع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى فى ذلك ان يكون المتهم المقر هو الذى اثار البطلان او ان يكون متهما آخر فى الدعوى قد تمسك به ما دام الحكم قد حوّل فى قضائه بالادانة على هذا الاقرار ، لما كُن ذلك ، وكان المحامى الحاضر مع المتهم الاول (الطاعن الاول) دنع بان اعترافه بن وليد اكراه ، وكان البين من مخونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه استند ضمن ما استند اليه — الى اقرار هذا المتهم — الطاعن الاول — على نفسه وعلى الطاعنين الثانى والرابع ولم يعرض الحكم المطعون فيه الى ما اثر فى صدد هذا الاعتراف ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بقصور فى التسييب .

(طعن رقم ١١٩٣ لسنة ٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٢٣ س ٢٦ من ٧٢٦)

٣٧٢ — تسمية الحكم الاقرار اعترافا — لا يعيبه — ما دام لم يعول عليه وحده .

✳ ان خطأ المحكمة فى تسمية الاقرار اعترافا لا يقدح فى سلامة حكمها طالما ان الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز احلة الدعوى الاخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانونى للاعتراف ، فان ما بثيره الطاعن بقالة الخطأ فى الاسناد لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/١٤ س ٢٧ من ٣١٢)

٣٧٣ — خطأ المحكمة فى تسمية اقوال المتهم اعترافا — لا ينال من سلامة الحكم — طالما ان المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانونى للاعتراف .

✳ لا يقدح فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية اقوال المتهم اعترافا طالما ان المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانونى للاعتراف . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضائه بالادانة على اقوال الطاعن الثانى بحسب وانما بنى اقتناعه كذلك استمدادا من اقوال شهود الاثبات السالك

الاشارة اليهم ولاعتراف الطاعنين الثالث والرابع والتعايد الطبية والعائنة، فانه يكون سليما في نتيجته ومنصبا على فهم صحيح للواقع ويضحى ما يثار في هذا الشأن لا يدعو ان يكون محاولة لنجريح ادلة الدعوى على وجه معين ناديا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح ، ويكون النعى على الحكم بالخطا في الاسناد في هذا الخصوص على غير اساس .

(طعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ٢١ / ١٨٧٧ ص ٢٨ من ٢٨١)

٢٧٤ — احوال المتهم — تسميتها اعترافا على سبيل الخطا — لا يعيب الحكم — شرط ذلك .

* ان الخطا في تسمية احوال الطاعن اعترافات على فرض وقوعه — لا يعيب الحكم طالما ان المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به وحده والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، بل بنت معتقدها كذلك على ادلة اخرى عندتها .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/١ ص ٢٨ من ٧١٢)

٣٧٥ — اعتراف — تسمية الاقرار اعترافا — لا يعيب الحكم — شرط ذلك .

* ان الاقرار في المسائل الجنائية بنوعيه — القضائي وغير القضائي — بوصفه طريقة من طرق الاثبات انما هو من العناصر التي تلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها — دون غيرها — البحث في صحة ما يدعيه المتهم من ان الاقرار المحزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، لما كان ذلك — وكانت المحكمة قد تحققت من ان اقرار الطاعن لرئيس المباحث سليم مما بشوبه واطايات الى مطابقته للحقبة والواقع فلا تشريب عليها اذ هي عولت عليه — بالاضافة الى سائر الادلة والقرائن التي سلفتها في حكمها وان كان الطاعن قد عدل عنه بعد ذلك ، ولا يقدح في سلامة الحكم خطاه في تسمية الاقرار اعترافا طالما انه يتضمن من الدلائل ما يعزز باقى الادلة والقرائن ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه بذاته الاثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود .

(طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٠/٢ ص ٢٨ من ٨٠٣)

(طعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ ص ٢٨ من ٢٧٥)

٣٧٦ — الخطأ فى تسمية أقوال المتهم اعترافا — لا يؤثر فى الحكم .

✽ لما كان لا يقدر على سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترغب عليه وحدة الأثر القانونى للاعتراف، وكان لحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل نطمنن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذة الصحيح من الأوراق ، وكان ما أورده الحكم — فى معرض سرده لأقوال الطاعن الثانى — وأن صدره بعبارة «واعترف المتهم» — لا يبين منه أنه نسب اليه اعترافا بارتكاب الجريمة وإنها اقتصر على بيان ما رواه فى شأن التقائه بالمتهم الثانى « الطاعن الأول » وعلمه منه أن المتهم الأول خُطف المجنى عليه ليَجبر والده على سداد ما عليه من دين ، وكانت المحكمة ليست ملزمة فى أخذها بأقوال المتهم أن نلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة ، وكان الطاعن الثانى لا يمارى فيها نسبة اليه الحكم من أقوال أدلى بها فى الحقيقات ، فإنه لا نثرىب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التى أقام عليها قضائه بادانة الطاعن الثانى .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ س ٢٩ من ٢٩٩)

٣٧٧ — اعتراف المتهم — تناقضه — أثره .

✽ من المقرر أن لحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه ، وعلى غيره من المتهمين متى اطمانت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . ولو لم يكن معززا بدليل آخر . وكان لا يعيب الحكم أن يقدم فى سلامته تناقض رواية المتهم أو تضاربها فى بعض تفاصيلها ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ما دام لم يورد هذه التناقضات أو يركن إليها فى تكوين عقيدته .

(طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/٧ س ٣٠ من ٧٧٢)

الفرع الخامس — الإقرار فى المواد الجنية

٣٧٨ — إقرار شخص بتسليمه حافظة نقود لآخر وردها كما هى بدون

أن يفحصها لا يعتبر مبدأ يثبت بالكتابة يجوز إثبات مقدار ما كان بها من نقود .

✽ سلم أحد لاعبى القمار لشخص محفظة وبها نقود لحفظها حتى ينتهى من اللعب مع آخرين ثم ادعى أنه لما فتحها بعد أن استردها وجـد

النقود التي بها ناقصة فقالت محكمة النقض أن هذه الواقعة لا تنجس سوى أن تسليم المحفظة كان على سبيل الوديعة وهي وديعة اختيارية لا شيء فيها من الاضطرار فالقول فيها قول المودع لديه ، ما لم يتم الدليل الذي يقبله القانون المدني على صحة دعوى المدعى ، فإذا كان المتهم لم ينكر استلامه للمحفظة ولكنه يقرر أنه تسلمها وردّها كما هي بدون أن يفتحها فلا يمكن أن يعتبر اعترافه هذا مبداً ثبوت بالكتابة مجيزاً لإقامة الدليل بالبينة على مقدار ما كان بها من النقود .

(طعن رقم ١١٢٢ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٢١/٥/٧)

٣٧٩ - الإقرار المترابط الأجزاء ولا تنافر في وقائعها لا يجوز اعتباره مبداً ثبوت بالكتابة يبيح تجزئته وإثبات ما يخالفه بالبينة .

* إذا أقر المتهم بعدم صحة السبب الوارد في عبارة التحويل وهو أن القبية وصلت المحيل نقداً وشئ هذا الإقرار باتّرار مرتبط به أثبت الارتباط وهو أنه كتب على نفسه سنداً بقيمة الكبيالة مستقزلاً منها مبلغاً مغايراً أتعابه وأنه بعد ذلك دفع له فعلاً قيمة هذا السند واسترده ومزقه . فبطل هذا الإقرار مترابط الأجزاء ووقائعه متلائمة تحدث في العادة ولا تنافر بين بعضها والبعض ومن غير الجائز اعتباره مبداً ثبوت بالكتابة يبيح تجزئته وإثبات ما يخالفه بالبينة .

(طعن رقم ٥٢٩ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٢٢/٢/١)

٣٨٠ - عدم نفي المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المقررة بالقانون المدني إلا إذا كان قضاؤها في الواقعة يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية .

* إذا اُتهم شخص بأنه وجهت إليه اليمين المنبئة من المحكمة المدنية فخلعها كذباً بأن أقسم أن له في ذمة خصمه عشرين جنيهاً ، فمنسك أثناء محاكمته بعدم جواز إثبات كذب اليمين بالبينة لأن الدين موضوع الحلف يزيد على النصاب القانوني للجائز اثباته بشهادة الشهود ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفع ورفضته استناداً إلى ما تضمنته أقواله في التحقيق من أنه قبض من خصمه مبلغ الخمسين جنيهاً الذي كان قد أقرضه إياه ، وإلى أن ما جاء في أقواله تعليلاً لحقيقة النعائد بينه وبين خصمه من أن هذا الأخير كان قد التزم أن يبيعه في مخالب هذا المبلغ خمسين أردباً

من النصح وأن العشرين جنيتها التي طالبه بها هي الفرق بين الخمسين جنيتها التي قبضها وبين ثمن التمتع الذي لم يتم بتوريده في السوق المتفق عليه — ما جاء في أقواله من ذلك منفصل عن واقعة الخمسين جنيتها نفسا لا يصح معه تجزئة أقواله ومحاسبته على مقتضى الشك الأول منها ، وهو أنه دفع إلى خصمه خمسين جنيتها وقبض منه خمسين ، الأمر الذي تثبت به براءة ذمته ، فإن المحكمة برفضها هذا الدفع على هذا الأساس تكون قد أخطأت في الاستشهاد على المتهم بأقواله ، لأن هذه الأقوال على الصورة التي ذكرها الحكم متعاسكة الأجزاء مرتبطة بعضها ببعض ومتعلقة — من جهة حقيقة أصل الدين — بوائع مقسمة ومتعاصرة مما ينتفى معه القول بأن من صدرت عنه قصد منها التسليم بالواقعة الأولى كما صورها الحكم . إذ هذه الأقوال ليس فيها تسليم من جانب قائلها بأن الخمسين جنيتها كادت ديننا عاديا له على خصمه لا ثمنا للتمتع المتعاقد عليه . وإذن فما كان يحق للمحكمة — وهي متيدة في هذه باتباع القواعد المدنية للإثبات — أن تجزئ أقوال المتهم وتأخذ من بعضها دليلا عليه وتهدر الباقي رغم ما في مجموع هذه الأقوال من تماسك يحدد معناها ويكشف عن قصد قائلها في كليلها وجزئياتها . ولا يفنى عن خطأ المحكمة في ذلك ما لحكة الموضوع من الحق في أن تتخذ من مجموع الأقوال التي تصدر في التحقيقات من المدعى عليه ، بالرغم من عدم جواز تجزئتها ، مبدءا لدليل بالكتابة يسوغ الإثبات بالبينة في الأحوال التي لا يجوز فيها ذلك ، لأنها لم تبين حكمها على هذا الأساس من جهة ولأنها من جهة أخرى قد اكتفت في ثبوت ادانة المتهم بأقواله التي سلف ذكرها دون غيرها .

(ملحق رقم ٥٠٧ سنة ١٩٠٦ ق ١ - جلسة ١٩١٧/٢)

٢٨١ — لا محل للقول بعدم قابلية الإقرار للتجزئة في المواد المدنية
الا حيث يكون الإقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى .

* لا محل للقول بعدم قابلية الإقرار للتجزئة في المواد المدنية الا حيث يكون الإقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى . أما إذا كان لدى المدعى أدلة أخرى على ثبوت حقه ، ولم يكن في حاجة إلى التمسك بإقرار المدعى عليه ، فإن المحكمة يكون لها — إذا كانت أدلة المدعى البينة والقرائن فقط والدعوى يلزم لها الكتابة — أن تعتبر أقوال المدعى عليه ، ولو أنها صدرت منه في شكل إقرار لا يقبل التجزئة مبدءا ثبوت بالكتابة يجوز معه الإثبات بالبينة والقرائن متى رأت منها أن الحق صار ، الإحتمال ، فإذا هي لم تفعل وقضت بأن الدعوى لا يصح إثباتها

بالبينة ، وإن اعتراف المدعى عليه لا يصح أن يجزا عليه فإن حكمها يكون قاصرا .

(ملعن رقم ١٤٢٦ سنة ١٣ ق . طه ١٩٤٣/٦/٢١)

٣٨٢ - لا محل للقول بعدم قابلية الأقرار للتجزئة في المواد المدنية الا حيث يكون الأقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى .

✽ أن القول بعدم تجزئة الأقرار محله الا يكون في الدعوى أدلة غير الأقرار . إما اذا كانت هناك أدلة أخرى فله من المحكمة يكون لها أن تقضي فيها بناء على هذه الأدلة متى اقتنعت بها . ولا يمكن بداهة أن يمنعها من ذلك ما يصدر من المدعى عليه من أقوال مركبة من تقرير بائستفال ذمته مصحوب في ذات الوقت بتقرير ببراعنها . فإذا كانت تلك الأدلة الأخرى هي البينة ، وكان الحق المتنازع عليه مما لا يجوز اثباته بغير الكتابة فإن المحكمة يكون لها أن تعتبر أقوال المدعى عليه مبدأ ثبوت بالكتابة تجوز معه البينة متى رأت انها تجعل الحق المطلوب اثباته قريب الاحتمال ولو كانت هذه الأقوال بوصف كونها أقرارا لا تصح تجزئتها . لأن عدم التجزئة لا يجوز الا اذا كان طلب الحق ليس لديه الدليل عليه فلا يسوغ له أن يتخذ من أقوال خصمه دليلا على ثبوت حقه ما لم يكن تبرع له بهذا الدليل باقراره بالحق اقرارا خالصا لا موصوفا ولا مركبا .

(ملعن رقم ١٥٠٦ سنة ١٣ ق . طه ١٩٤٣/٦/٢١)

٣٨٣ - عدم تجزئة الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع من اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة ما تضمنه في ناحية أو أكثر من نواحيه .

✽ أن القول بعدم تجزئة الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع من اعتباره مبدأ ثبوت الكتابة من جهة ما تضمنه في ناحية أو أكثر من نواحيه .

(ملعن رقم ٢٤٣ سنة ١٥ ق . طه ١٩٤٥/٢/٥)

٣٨٤ - لا محل للقول بعدم قابلية الإقرار بالتجزئة في المواد المدنية .
 حيث يكون الإقرار في كل من :
 ١ -

٢ -
 ٣ -
 ٤ -
 ٥ -
 ٦ -
 ٧ -
 ٨ -
 ٩ -
 ١٠ -
 ١١ -
 ١٢ -
 ١٣ -
 ١٤ -
 ١٥ -
 ١٦ -
 ١٧ -
 ١٨ -
 ١٩ -
 ٢٠ -
 ٢١ -
 ٢٢ -
 ٢٣ -
 ٢٤ -
 ٢٥ -
 ٢٦ -
 ٢٧ -
 ٢٨ -
 ٢٩ -
 ٣٠ -
 ٣١ -
 ٣٢ -
 ٣٣ -
 ٣٤ -
 ٣٥ -
 ٣٦ -
 ٣٧ -
 ٣٨ -
 ٣٩ -
 ٤٠ -
 ٤١ -
 ٤٢ -
 ٤٣ -
 ٤٤ -
 ٤٥ -
 ٤٦ -
 ٤٧ -
 ٤٨ -
 ٤٩ -
 ٥٠ -
 ٥١ -
 ٥٢ -
 ٥٣ -
 ٥٤ -
 ٥٥ -
 ٥٦ -
 ٥٧ -
 ٥٨ -
 ٥٩ -
 ٦٠ -
 ٦١ -
 ٦٢ -
 ٦٣ -
 ٦٤ -
 ٦٥ -
 ٦٦ -
 ٦٧ -
 ٦٨ -
 ٦٩ -
 ٧٠ -
 ٧١ -
 ٧٢ -
 ٧٣ -
 ٧٤ -
 ٧٥ -
 ٧٦ -
 ٧٧ -
 ٧٨ -
 ٧٩ -
 ٨٠ -
 ٨١ -
 ٨٢ -
 ٨٣ -
 ٨٤ -
 ٨٥ -
 ٨٦ -
 ٨٧ -
 ٨٨ -
 ٨٩ -
 ٩٠ -
 ٩١ -
 ٩٢ -
 ٩٣ -
 ٩٤ -
 ٩٥ -
 ٩٦ -
 ٩٧ -
 ٩٨ -
 ٩٩ -
 ١٠٠ -

وأن ماذا كان المتهم قد اعترف بأن الجنى عليه سلمه شيكا
 ليشتري له بضاعة وأنه اتسراها وسلمها إليه ، فانخذ الحكم من هذا
 الاعتراف ومن الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى سنداً لادانة هذا
 المتهم في جريمة تبديد البضائع المشترقة الشركة ، فلا يصح أن ينهى عليه
 أنه جزء هذا الاعتراف ، إذ هو انما عد الاعتراف بمباشرة مبدأ ثبوت
 بالكتابة كمله بالأدلة الأخرى التي أوردتها .

(طعن رقم ١٢٧٤ سنة ١٥ ق . ٠ جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦)

٣٨٥ - لا محل للقول بعدم قابلية الإقرار للتجزئة في المواد المدنية الا
 حيث يكون الإقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى .

✽ ان قاعدة عدم جواز تجزئة الإقرار انما يؤخذ بها حيث يكون
 الإقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى .

(طعن رقم ٨٨٦ سنة ٢١ ق . ٠ جلسة ١٩٥١/١٠/٢٩)

٣٨٦ - عدم تجزئة الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع من اعتباره مبدأ
 ثبوت بالكتابة من جهة ما تضمنه في ناحية أو أكثر من نواحيه .

✽ ان القول بعدم جواز تجزئة الإقرار محله ألا يكون في الدعوى
 من أدلة غيره إذ لا يسوغ لطالب الحق الذي ليس لديه الدليل عليه أن
 يتخذ من أقوال خصمه دليلاً على ثبوت حقه ، أما إذا كانت هناك

أداة أخرى غيره فإن المحكمة يكون لها أن تقضى غيبا بناء على هذه الأدلة متى وثقت بها ولا يمكن بداهة أن يمنحها من ذلك ما يسدر من المسمى عليه من أقوال مركبة ، ولها عندئذ أن تعتمد على ما تطعن اليه منها .

(طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٨)

٢٨٧ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الاقرار القضائي أو غير القضائي هو لا يخرج — في المواد الجنائية — عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب دائما على مسألة لا يملك المقر انتصاف فيها أو الصلح عليها .

* لم يتعرض القانون الجنائي بنصوص صريحة لتنظيم الاقرار وبينان مواضع بطلانه — كما هو الحال في القانون المدني — إلا أن الاقرار بنوعيه — القضائي وغير القضائي بوصفه طريقا من طرق الإثبات — لا يخرج عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب دائما على مسألة لا يملك المقر الانتصاف فيها أو الصلح عليها وهو على هذا الاعتبار متروك تقديره دائما لمحكمة الموضوع .

(طعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ . س ٨ . ص ٢٨٨)

٢٨٨ — عدول المجنى عليه عن الاتهام — قبحته .

* أن ما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من تصور لالتفات من الرد على ما أثاره الحكم من عدول المجنى عليه عن اتهامه وإقراره كتابة ببراءته من الاتهام المسمى اليه بعد أن صدقه بيمينه ، مردود بأنه يفرض صحة ما أورده الطاعن من هذا الاقرار ، لا بعدو أن يسكون قولا جديدا من المجنى عليه يفرض عدوله عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل ، ولا نلتزم في حالة عسقم أخذها به أن نورد سببا لذلك ، إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي مساتها الحكم يؤدي دالة إلى اطراح الاقرار المذكور .

(طعن رقم ٦١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ . ص ٢٢ . ص ٥٨٧)

٢٨٩ — أقرار أحد المدينين المتضامنين بالدين — أثره بالنسبة لغيره من المدينين المتضامنين الآخرين .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الاقرار

المقدم من المظعون ضدها كان منسوبا للمتهم منضمنا بقبوله الحكم الصادر ضده بشقيه الجنائي والمدني ونعده بعدد الطعن عليه بالاستئناف ، ولا يمارى الطاعن في هذه البيانات بل بسلم بها في اسباب طعنه فان الأصل ان حجية هذا الاقرار — لو صح انها تقتصر على المتهم ولا تنصرف الى الطاعن فلا يصح عليه به كما انه لا يضار به رغم ان التعويض المقتضى به ابتدائيا كان محكوما به عليه وعلى المتهم على وجه التضامن بينهما ، ذلك بان الفقرة الاولى من المادة ٢٩٥ من القانون المدني قد نصت على انه « اذا اقر احد المدعين المتضامنين بالدين فلا يسرى هذا الاقرار في حق الباقيين » ومن ثم فان الطاعن لم تكن له مصلحة قانونية في الطعن بالتزوير على ذلك الاقرار بل ولا صلة له في ذلك ايضا فلا جدوى له مما يثيره نعيها على الحكم بعدم اجابته الى طلب التأجيل ليتمكن من الطعن بالتزوير على الاقرار المذكور ، ولا يجوز له التحدي بان المتهم كان مشاركا له في هذا الطلب ذلك بان الأصل انه لا يقبل من اوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن .

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ س ٢٩ من ٣١٥)

الفرع السادس — مسائل متنوعة

٣٩٠ — اعتراف متهم على متهم مسألة تقديرية متروكة لقاضي الموضوع .

* ان ما اشتهر من ان اعتراف متهم على متهم آخر لا يصح بذاته ان يكون دليلا على هذا الآخر ليس قاعدة قانونية واجبة الاتباع على إطلاقها . لان حجية هذا الاعتراف مسألة تقديرية بدته . فركوة لمرئى قاضى الموضوع وحده ، فله ان يأخذ باعتراف متهم ضد متهم آخر اذا اعتقد صدقه او ان يستبعده اذا لم يثق بصحته .

(طعن رقم ٨٨ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٣١/١١/٢٢)

٣٩١ — اعتراف متهم على متهم مسألة تقديرية متروكة لقاضى النية .

* الاعتراف بالجريمة بعد وقوعها لا يعتبر دليلا على حسن النية . ومسألة النية من المسائل الموضوعية المتروكة للتقدير قاضى الموضوع وحده .

(طعن رقم ٨٠ سنة ١ ق . جلسة ١٩٣٢/١/٢)

٣٩٢ - اعتراف منهم على منهم مسألة تقديرية متروكة لقاضي الموضوع .

* انه وإن كان صحيحا بموجب القانون المدنى أن اعتراف الشخص حجة قاصرة لا ينتج أثره الا فى حقه وحده ولا ينعدها الى غيره ، الا أن هذه القاعدة لا تسرى فى المسائل الجنائية ، اذ للحكمة الجنائية مطلق الحرية فى تدبر الدليل الذى يقدم اليها ، فاذا اطاعت لسبب ما عند نظرها الموضوع الى صدق اعتراف منهم على آخر ، وراة الأخذ بذلك الاعتراف فى حق المعارف عليه ، فإن لها ذلك بلا مرأه .
(طعن رقم ١٠٩ سنة ٣ ق . جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨)

٣٩٣ - اعتراف منهم على منهم مسألة تقديرية متروكة لقاضي الموضوع .

* ان اخذ محكمة الموضوع باعتراف المتهم على متهم غيره ثم عدم اخذها باعتراف ذلك المتهم نفسه على متهم آخر مسألة موضوعية ترجع لتقدير المحكمة وحدها . وهى حرة فى تكوين اعتقادها بالنسبة لكل منهم على حدة . ولها فى سبيل ذلك حق تجزئة اقوال أى متهم او شاهد دون أن يعتبر ذلك تناقضا او تعارضا يعيب حكمها .
(طعن رقم ١٦٣٦ سنة ٣ ق . جلسة ١٩٣٢/٥/١٥)

٣٩٤ - عدم جواز الأخذ باقوال محامى متهم على متهم آخر .

* انه ان جاز قانونا الأخذ باقوال متهم على آخر فإنه لا يجوز مطلقا الأخذ باقوال محامى متهم على متهم آخر مادامت هذه الأقوال لم تصدر عن المتهم نفسه لا فى التحقيق ولا أمام المحكمة وما دام هذا المحامى لم يؤد اقواله هذه بصفته شاهدا ، فاذا استندت المحكمة فى ادانة متهم الى عبارة صدرت من محامى متهم آخر بصفته محاميا لا بصفته شاهدا فى الدعوى فإن هذا يعيب حكمها . ولكن اذا كان الحكم قابلا على أدلة أخرى ناهضة بالادانة فإن خطأه فى الاستدلال بمثل تلك العبارة لا يعيبه عيبا يبطله .

(طعن رقم ٢٦ سنة ٦ ق . جلسة ١٩٣٥/١٢/٩)

٣٩٥ - سلطة المحكمة فى الاعتماد على اقوال المتهم التى اتى بها فحشا وعلى غير انظار وانبتها ضابط البوليس فى محضر .

* لا مانع قانونيا بمنع ضابط البوليس من أن يثبت ما سمعه

من احد المتهمين من أقوال أدلى بها فجأة وعلى غير انتظام فى محضر ما دامت الظروف التى حصل فيها الادلاء بتلك الأقوال كانت تقتضى المبادرة الى أنبائها ولم تكن تسمح للضابط بأن يتصل بالنيابة ليتلقى رابعا فى الأمر ، وهذا المحضر يعتبر رسميا لمصدره من موظف مختص بتحريره ، فإذا وجد ضابط بوليس فى مستشفى وطلب اليه مقابلة احد المرضى (وهو منهم فى جريمة) فألقى اليه بأقوال عن هذه الجريمة وأيده فى هذه الأقوال منهم آخر كان مريضا بالمستشفى فدون الضابط هذه الأقوال فى محضر حرره خصيصا لذلك فاعتبرت المحكمة هذا المحضر رسميا واعتمدت على ما أثبت فيه من أقوال فليس فى ذلك مخالفة للقانون .

(طعن رقم ١٤٢٣ سنة ٦ ق . جلسة ١٩٢٦/٦/٨)

٣٩٦ — أقوال متهم على آخر ما دامت تصدر من غير يمين لا تعتبر شهادة بالمعنى القانونى .

* ان أقوال متهم على آخر ما دامت تصدر من غير يمين فلا تعتبر شهادة بالمعنى القانونى حتى يصح القول بأن ما يجرى على الشهادة يجرى عليها . لماذا اعترف المتهم بعد ان أخذت المحكمة بأقواله فى ادانة متهم آخر بأن أقواله لك لم تكن صحيحة فلا يجوز بناء على ذلك طلب الغاء حكم الادانة بحجة ان القانون قد أجاز الغاء الحكم عن طريق التماس اعادة النظر اذا حكم على شاهد الاثبات بأنه شهد زورا فى الدموى .

(طعن رقم ١٨٢٣ سنة ١٠ ق . جلسة ١٩٢٠/١٢/٩)

؛

٣٩٧ — سلطة المحكمة فى الأخذ بأقوال المتهم فى الجلسة أو فى التحقيق الابتدائى .

* للقاضى أن يستند فى حكمه الى الأقوال التى بدلى بها المتهم فى محضر البوليس ، فان كون هذا المحضر غير معد الا لجمع الاستدلالات فقط لا يؤثر فى قيمة ما يرد به من جهة الاثبات . ولا يعيب الحكم ان تكون هذه الأقوال هى مسنده الوحيد ما دامت المحكمة قد اكتفت بها فى الاقتناع .

(طعن رقم ٧٠٩ سنة ١١ ق . جلسة ١٩٢١/٢/١٧)

١ ملحق رقم ١٥ سنة ١٥ في ، طبعة ١٩٤٥/١/١٥

* ان خطا المحكمة في تسببة الاقوال التي يقولها متهم على غيره ، اعترافا — ذلك لا يؤثر في سلامة حكمها ما دامت هذه الاقوال مما يصح الاستدلال به واقامة القضاء عليه .

(طعن رقم ٦٥٩ لسنة ١٩ ق . جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣)

✽ لحكمة الموضوع أن تكون اعتقادها من جميع العناصر المطروحة أمامها ، فلا جناح عليها إذا ما اعتبرت على ثول متهم في ادانة منهم آخر ، يستوى في ذلك أن يكون الأول معترفا بالذنب أو منكرا لها .

(المعن رقم ١٥٦٥ لسنة ١٩ في . جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٠)

✱ ان قول منتم على آخر هو في حقيقة الامر شهادة بيسوغ

للمحكمة أن تعمل عليها في الادانة . واذا كان الحكم في صدد تحدته عن متهم في الدعوى قضى ببراعته قد عبر بلفظ « شاهد » فذلك لا يضره ولا يؤثر في سلامته .

(ملن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٥٠)

٤٠٢ — اعتراف متهم على متهم مسألة تقديرية متروكة لقاضي الموضوع .

بإذن حجية اعتراف متهم على آخر مسألة تقديرية بحنة متروكة لرأي قاضي الموضوع وحده ، فله أن يأخذ متهمها باعتراف متهم آخر عليه متى اعتقد بصحة هذا الاعتراف وأطمان إليه .

(ملن رقم ١٢٩٧ سنة ٢٠ ق . جلسة ١/٢٩/١٩٥١)

٤٠٣ — عدم التزام المحكمة الأخذ بما يقوله المتهم في الجلسة .

* أن التحقيق الذي تجريه المحكمة في الجلسة لا يلزمها أن تأخذ بما يقوله المتهم فيه ، بل لها أن تستقد في ادانته على ما جاء بالتحقيق الابتدائي من الأدلة .

(ملن رقم ١٧٩٢ سنة ٢٠ ق . جلسة ٣/١٩/١٩٥١)

٤٠٤ — سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال للمتهم في التحقيق ولو لم تكن قد أمرت بتلاوتها بالجلسة ما دامت قد طرحت على بساط البحث .

* لا تنريب على المحكمة إذا هي أخذت بأقوال للمتهم في محضر ضبط الواقعة أو في التحقيق الابتدائي ، ولو لم تكن أمرت بتلاوتها بالجلسة أو ناقشته فيها ما دامت تلك الأقوال والأوراق كانت مطروحة على بساط البحث وأنيحت له فرصة الاطلاع عليها ولم ينسارع في صدورهما منه .

(ملن رقم ١٠٤٦ سنة ٢٢ ق . جلسة ٣/١٢/١٩٥٢)

٤٠٥ — سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمانت اليها ولو لم يكن عليه من دليل اثبات غيرها .

* لا صحة للتول بأن أقوال متهم على آخر لا يمكن الأخذ بها الا اذا

تأيدت بدليل أو قرينة تعزرها ، اذ ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من أن تأخذ فى حق متهم بالقول بمتهم آخر منى اطمأنت اليها ولو لم يكن عليه من دليل اثبات غيرها ، والقول بغير ذلك فيه مساس بسلطة القاضى فى تقدير الدليل وحربه فى اقتناعه وتكوين عقيدته من اى دليل بطرح أماله .

(طعن رقم ٢٥ سنة ٢١ ق . جلسة ١١/١١/١٩٥١)

٤٠٦ — اعتراف المتهم اثر استدعائها لعرضها على الكلب البوليسى
لا يحمل معنى التهديد أو الارهاب .

✳ ان قول الضابط ان المتهم اعترفت له بارتكاب الجريمة اثر استدعائها لعرضها على الكلب البوليسى لا يحمل معنى التهديد أو الارهاب ما دام هذا الاجراء قد تم باهر محقق النيابة ويقصد اظهار الحقيقة .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٢٥ ق . جلسة ١١/١١/١٩٥٥)

٤٠٦م — اعتراف المتهم باحدى التهم المسندة اليه — الحكم عليه فى باقى التهم دون سماع الشهود فى مواجهته — خطأ .

✳ اعتراف المتهم امام المحكمة باحدى التهم المسندة اليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقى التهم التى دين بها دون سماع الشهود فى مواجهته .

(طعن رقم ١١٨٢ سنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ من ٨ ص ١٨٠)

٤٠٧ — اقوال المتهم — سلطة المحكمة فى تقديرها .

✳ للمحكمة سلطة تقدير اقوال المتهم ، ولها أن تنفذ الى حقيقتها دون الاخذ بظاهرها .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦١/١٢/٥ من ١٢ ص ٩٥٨)

٤٠٨ — اعتراف المتهم عدم اخذ المحكمة به — براءة — مناط ذلك .

✳ لا يصح التمسك على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بنسأ على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها

ما دام الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه طالما قد اتام قضاءه على أسباب تحمله . والبين من عبارات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تطمئن إلى اعتراف المطعون ضده لما قدرته من أنه كان تحت تأثير الرهبة والفرع فأطرحه باعتباره لا ينبغي بذاته عن مقارفة المتهم للجريمة ، كما لم تطمئن إلى الشواهد والأمارات المقدمة من سلطة الاتهام أيا كان الاسم الذي يطلق عليها في القانون وأيا كان الوصف الذي يصدق عليها تلبسا أو دلائل كافية ، وذلك حسبه ليستقيم قضاؤها ببطلان الاجراء وليس من اللازم أن يسمى الحكم تلك الشواهد والأمارات باسمها المعين في نص القانون الذي تندرج تحت حكمه ، ما دام هو قد نحرى حكم القانون فيها وحبلها الوجه الذي تحمله من عدم كفايتها لنسويغ القبض على المتهم الذي قضى ببراعته .

(طعن رقم ١٧٠٨ سنة ٢٩ ق . ٠ جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ٧٤)

٤٠٩ - للمحكمة تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا والأخذ بما تطمئن إليه وأطراح سواه .

✽ للمحكمة أن تجزئ أى دليل يطرح عليها ولو كان اعترافا وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح سواه .

(طعن رقم ٢٢٤ سنة ٤٠ ق . ٠ جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ٥٩٢)

٤١٠ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره أثر اكراه - دفع جوهرى - على المحكمة مناقشته والرد عليه - ما دامت قد عولت عليه في قضائها بالادانة .

✽ من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على هذا الاعتراف . ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن كلا من الطاعنين دفع بأن اعترافه بمقارفة الحادث كان وليد إكراه إذ صدر عقب هجوم كلب الشرطة عليه أثناء العرض مما أدى إلى تزيق ملابسه وأصابة ثانيهما بجروح، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعنين على الاعتراف الصادر منهما بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلفه فيه لأنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

(طعن رقم ١٠٥٦ سنة ٤١ ق . ٠ جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٨٠٥)

٤١١ - الدفع ببطالان الاعتراف - دفع موضوعي - وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .

* منى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة وعلى المذكرة المقدمة من وكيل الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية انه لم يضمن دفاعه . الدفع ببطالان الاعتراف الصادر منه ، فانه لا يكون له من بعد أن ينمى على المحكمة قعوها عن الرد على دفاع لم يثره ابابها ولا يقبل منه التحدي بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٦٤٩ سنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٦ س ٢٦ ص ٢٠)

٤١٢ - اعتراف - حق المحكمة في تجزئته .

* المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن ملتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشف عنها .

(لمن رقم ٢٤١ سنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/١ س ٢٨ ص ٢١٢)

الفصل الثاني

الأوراق

الفرع الأول — حجية الأوراق بصفة عامة

١١٣ — حجية محضر الجلسة بما هو ثابت فيه — لا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير .

* محضر الجلسة يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير .
(طعن رقم ٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ ص ٧ ص ٢٥٤)

١١٤ — شهادات الوفاة الصادرة من الحاخمخانة وجواز الاستناد اليها في الاثبات متى خلت السجلات الرسمية المعدة لاثبات الوفيات من أى بيان مخالف .

* متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من الحاخمخانة بعد أن تبين من الشهادات الحلبية التي قدمت خلو السجلات الرسمية المعدة لاثبات الوفاة من أى بيان مخالف لما ورد بها ، فانها لم تخطئ ، ذلك ان المادة ٣٠ من القانون أنحنى وقوانين التوليد والوفيات افترضت امكان السكوت عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لملء أو لأخرى .

(طعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ ص ٨ ص ١٦٠)

١١٥ — جواز اعتبار ورقة الصلح المقدمة من المتهم للمحكمة قرينة ضده ولو لم يوقع عليها .

* لا حرج على المحكمة من أن تتخذ من ورقة الصلح التي قدمها المتهم للمحكمة تمسكا بمضمونها ، قرينة مؤيدة لأدلة الاثبات القائمة ضده ولو لم يكن موقعاً عليها منه .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١٢ ص ٨ ص ٢٢٧)

٤١٦ - الشهادة المرضية من أدلة الدعوى وتخضع لتقدير محكمة الموضوع - لحكمة النقض أن تراقب أسباب محكمة الموضوع في رفضها التعويل عليها .

✽ الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كمصادر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النشجة التي رتبها الحكم عليها .

(طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧ من ٨ ص ٢٢٢)

٤١٧ - قضاء المحكمة في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة عليها .

✽ إذا كانت النيابة لا تدعى في طعنها ما يخالف ما أثبتته الحكم من خلو أوراق الدعوى من استنارة تفيد حيازة المتهم للأرض التي يتحقق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الأولى التأجيل لتقديرها ولم تتقدم لمحكمة ثاني درجة بها بفيد وجود هذه الاستنارة وإنما اكتفت بطلب « الحكم بالطلبات » فإن قضاء محكمة الموضوع في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بحالها يكون صحيحاً في القانون .

(طعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ من ٩ ص ٨٢٦)

٤١٨ - محاضر جمع الاستدلالات ولو بعد تولى النيابة التحقيق عنصر من عناصر الدعوى - حق المحكمة في الاستناد إلى ما ورد بها متى كانت قد عرضت على بساط البحث والتحقيق بالجلسة .

✽ من الواجبات المفروضة قاتونا على مأموري الضبط القضائي وعلى مرسوميهم أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو التي يعلنون بها بآية كفية كانت ، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع ، وقيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود هؤلاء المأمورين عن القيام إلى جانبها بهذه الواجبات في الوقت ذاته الذي تبأشر فيه عملها ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجبة على أولئك المأمورين تحريرها بها وصل إليه بحثهم ترسل إلى النيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد

بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٥ من ١٠ ص ٥)

٤١٩ — طلب ضم أوراق لتحقيق نفع المنهم — هو طلب جوهرى — وجوب الرد عليه فى الحكم بما يبرر طرحه .

✽ اذا كان دفاع الطاعن يقوم على انه سلم المجنى عليه الانعاب التى استلمها من الموكلين ، وطلب من المحكمة الاستثنائية ضم اجندة المكتب من سنة معينة ، وقال « انه نابت فيها كل شيء » ، وكان هذا الطلب من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها ، وكانت المحكمة لم ترد على هذا الطلب بما يبرر طرحه ، بل اكدت بنأييد الحكم الابتدائى لاسبابه ، فان حكمها يكون مشوباً بالنقصان وما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢ من ١٠ ص ٢٢)

٤٢٠ — اكتساب محضر الجلسة فيما نبت به حجية لا يدل بعدها للمحكمة ان طرحه — الحكم لا يعتبر مكبلاً لمحضر الجلسة الا فى اجراءات المحكمة دون ائلة الدعوى .

✽ اذا كان ما اثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واعتمدت عليه فى حكمها مناقض الثابت على لسانه بمحضر الجلسة الذى اعتمده رئيسها وكتابتها بالتوقيع عليه — فاكسب بذلك حجية لا يحل بعدها للمحكمة ان طرحه وتعتمد فى قضائها على ما سمعته هى دون الثابت فى المحضر ما دامت هى لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التى رسمها القانون — وكان الحكم لا يعتبر مكبلاً لمحضر الجلسة الا فى اجراءات المحكمة دون ائلة الدعوى التى يجب ان يكون لها مصدر نابت فى الأوراق فان الحكم اذ ننشئ فى جريئة — عدم تنفيذ المتهمين قرار الهدم الصادر اليهم من لجنة الشؤون الهندسية القائمة على اعمال التنظيم بالغاء الهدم استناداً الى ما سمعته المحكمة الاستثنائية من ان الشاهد قرر أمامها انه لا يخشى خطراً من بقاء الدور الارضى للمنزل بعد ان هدم المتهمين الدورين العلويين وهو عكس ما اثبت بمحضر جلسة المحكمة الاستثنائية على لسان هذا الشاهد — اذ قضى الحكم بذلك يكون مشوباً بخطا الاسناد مما يعين معه نقضه .

(طعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٣ من ١٠ ص ١٦٢)

٤٢١ — حجية الأوراق الرسمية وقواعد الطعن فيها — محله الاجراءات المدنية والتجارية فحسب — جواز التفات المحكمة عن تاريخ شهادة ميلاد عند اقتناعها بان هذا التاريخ مخالف للواقع .

* ما جاء فى القانون عن حجية الأوراق الرسمية والاحكام المقررة للطعن فيها محله الاجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث عبت الادلة ووضعت لها الاحكام والزم القاضى بان يجرى فى قضائه على مقتضاها ، فلا تثريب على المحكمة اذ هى لم تأخذ بتاريخ شهادة ميلاد « ابنه القتيل » لاقتناعها من الادلة التى اوردها بان هذا التاريخ مخالف للواقع .

(طعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ من ١٠ ص ١٧٢)

٤٢٢ — كشوف الحساب المخصصة لاثبات عملية صرف اجور العمال بطريق الوكالة تعد فى حكم الدفائر التجارية تصلح للاستدلال قبل كل من يعنيه امر البيانات التى اعدت لاثباتها — كل تغيير فيها يعد تزويرا .

* كشوف الحساب المخصصة لاثبات عملية صرف اجور العمال هى فى حكم الدفائر التجارية ولها قوة فى الاثبات ، وكل تغيير للحقيقة فى البيانات التى اعدت لاثباتها يعتبر تزويرا ، ما دامت هذه الكشوف متلاحقة قد اعدت اصلا لاثبات حقيقة العمليات التى تدون فيها لتكون اساسا للمحاسبة بمقتضاها بين اطرافها ، ولضبط العلاقات المالية التى تربط بعضهم ببعض ، وقد انفقوا فيها بينهم على تحريرها لضبط العمليات التى يقوم بها بعضهم بطريق الوكالة فى صرف اجور العمال وسائر نفقات العمل — كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه — وهى عمليات تجرى دوريا ، فلا ريب ان هذه الأوراق — كشوفها كانت او دفائرها — تكون مما يصلح فى باب الاستدلال ، فيحتج بها كاتبها او غيره قبل كل من يعنيه امر هذه البيانات ، وهى بهذه المثابة مما يجوز الاستناد اليه امام القضاء ، وكل تغيير فى هذه الأوراق هو تزوير معاقب عليه — كما انتهى اليه بحق رأى محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٢ من ١٠ ص ٦٥٧)

٤٢٣ — الشهادة المرضية دليل من ادلة الدعوى تخضع فى تقديرها للمحكمة الموضوع — عدم التعويل عليها لأسباب سائفة — لا عيب .

* لا تعدو الشهادة المرضية ان تكون دليلا من ادلة الدعوى نخضع فى تقديرها لمحكمة الموضوع كسائر الأدلة — فاذا كتبت المحكمة قد تجدثت فى حكمها عن الشهادة الطبية التى استند اليها المتهم فى تبرير عذره فـر .

النخلف عن الاستئناف في الميعاد — ولم نعول عليها للأسباب السائغة التي أوردتها في حدود سلطتها التقديرية — فالجدل في هذا الخصوص يرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها .

(طعن رقم ١١٩ لسنة ٢٩ في جلسته ١١/٢٣/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٤٨)

٢٤ — جواز الاستشهاد بشهادات القيد بدفانر المواليد بشأن إثبات النسب على قدر ما لدفانر قيد المواليد من قوة الإثبات لما هو مفترض من صحة ما سجل فيها من بيانات .

✽ ما جاء بقوانين الأحوال الشخصية من أحكام نبوت النسب إلى نرفع إلى محاكم الأحوال الشخصية إنما قصد منه الشارع أن يضبط سير الدعاوى التي ترفع إلى تلك المحاكم بضوابط حددها ، وهذه الضوابط لا تحول دون إمكان الاستشهاد بالنسب أمام تلك المحاكم أو غيرها بشهادات القيد على قدر ما لدفانر قيد المواليد من قوة في الإثبات لما هو مفترض من صحة ما سجل فيها من بيانات .

(طعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ في جلسته ١٠/٢٦/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٠٦)

٢٥ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بالصور الفوتوغرافية للأوراق، كدليل عند الاطمئنان إلى مطابقتها للأصل — مثال شيك بدون رصيد .

✽ عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية — وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات المنزرة في القانون المدني ، فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى مطابقتها للأصل .

(طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٩ في جلسته ٤/٢٦/١٩٦٠ م ١١ ص ٣٧٢)

٢٦ — محاضر جمع الاستدلالات عنصر من عناصر الدعوى تحقق التباين ما ترى وجوب تحقيقه مذهباً — للمحكمة أن تستند إليها في حكمها متى كانت قد طرحت على بساط البحث بالجلسة .

✽ قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي تعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجبائهم التي تعرض

الشارع عليهم اداءها بهتضى المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية — وكل ما فى الامر ان نرسل هذه المحاضر الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى نحقق النيابة ما نرى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة ان تستند فى حكمها الى ما ورد فى هذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى اوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(طعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ من ١١ ص ٥٢١)

٤٢٧ — وسيلة اثبات السوابق هى مضاهاة بصمات الأصابع .

* مجرد شك المحكمة فى صحة الحالة الجنائية لاختلاف الاسماء — بالصورة التى اوردتها الحكم — لا يصلح لاستبعادها ، ما دام أنه كان فى مقدور المحكمة ان تتحقق من كون السابقة للنهبة او ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهى الطريقة الفنية التى استخدمها ادارة تحقيق الشخصية فى ادراج سوابق المجرمين وفى الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة او المحكمة .

(طعن رقم ١٥٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢١ من ١١ ص ٥٢٢)

٤٢٨ — اوراق رسمية — حجبتها — عناصر اثبات .

* دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محاضر جيع الاستدلالات التى يجريها مأمور الضبط القضائى ، هى عناصر اثبات نخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى وتحمل الجدل والمناقشة كمائر الأدلة — ومن المقرر فى المواد الجنائية ان القاضى فى حل من عدم الأخذ بالدليل المسند من اية ورقة رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته وبصح فى العقل ان يكون غير ملئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة . اما ما جاء فى القانون عن حجة الاوراق الرسمية والاحكام المقررة للطعن فيها فمطع فى الاجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدنا التى بلنزم القاضى بان يجرى فى قضائه على مقتضاها .

(طعن رقم ٢٦١٧ لسنة ٣٠ ق طسة ١٩٦١/٢/١٢ من ١٢ ص ٢٣٦)

٤٢٩ — الأدلة — خضوعها لتقدير القاضى ولو كانت اوراقا رسمية .

* من المقرر ان أدلة الدعوى نخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى ولو كانت اوراقا رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى

العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التي استخلصها القاضى من باقى الأدلة .
ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال ضابط الشرطة من حضور الطاعن الى
مكتبه فى صباح يوم الحادث وأطرحت التصريح الذى قدمه الأخير — للتدليل
على أنه كان فى زيارة لأخيه فى اليوم نفسه بمستشفى الأمراض العقلية —
للاسباب السائفة التى أوردتها — فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل
الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

(ملن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٤ ق جلسته ١٦/١١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٥٩)

٤٣٠ — حق القاضى الجنائى فى عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة رسمية .

* من المقرر فى المواد الجنائية أن القاضى فى حل من الأخذ بالدليل
المستمد من أية ورقة رسمية ، ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح
فى العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى
الأدلة ، أما ما جاء فى القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة
للطعن فيها فمطلة الاجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت
قواعدها التى يلتزم القاضى بأن يجرى فى قضائه على مقتضاها .

(ملن رقم ٢١١٢ لسنة ٢٧ ق جلسته ٢/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٦٧)

٤٣١ — تقرير الحقيقة — حق للقاضى يستمده من الأدلة السائفة فى الدعوى — اكتساب المحرر العرفى حجيته فى الإثبات — بعد التوقيع عليه .

* لم يعين القانون للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد
منها ، فلم يوجب عليها تعيين خبراء لكشف أمور وضحت لديها ، بل جعل
للقاضى مطلق الحرية فى أن يقرر بنفسه الحقيقة التى يقتنع بها استمداً من
الأدلة المقدمة فى الدعوى ما دام لقضائه وجه محتمل ، وماخذ صحيح ، فله
أن يرفض طلب الخبرة إذا ما رأى أنه غنى عنها بما استخلصه من الوقائع
التي ثبت لديه ، ومن ثم فإنه إذا كانت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية
قد قطعت بإنشاء صلة المنهم بعقد الإيجار المقول بمزويره بعد أن حرره بسفغه
محاوياً بناء على طلب صاحب الشأن منه غير موقع عليه بالانضاء المنسوب
الى الطاعن . وكان 'المحرر العرفى' لا يكتسب حجيته فى الإثبات إلا بعد
النوqع عليه فإن المحكمة إذ رتبنت على ذلك عدم الصاوجة الى إجراء
المضاهاة تحقيقاً لاحتمال بنفاق مع ما قطعت به لا تكون قد خالفت القانون
فى شىء وينحسر عن حكمها دعوى الإخلال بحق الدفاع .

(ملن رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسته ٢/١٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٠٢٢)

٤٢١م — محاضر الشرطة المحررة لتسوية المنازعات — عدم اعتبارها
من المحاضر الرسمية في مفهوم المادة ٥٥٢ مدنى — شرط اعتبارها ورقة
عرفية وفقاً لنص المادة ٣٩٠ مدنى .

* من المقرر أن المحاضر التى يحررها رجال الشرطة فى سبيل نسوية
النزاع وبهذه الخواطر بين المتشاجرين لا تعد من المحاضر الرسمية التى
يثبت بها الصلح فى مفهوم المادة ٥٥٢ من القانون المدنى ، لأنها لم تعد أصلاً
لأبواب المسائل المدنية التى تخرج عن حدود سلطة الضابط واختصاصه ، ولا
يكون لها قيمة الورقة العرفية إلا إذا كان ذوو الشأن قد وقعوها بإمضاءاتهم
أو بإخلائهم أو ببصمات أصابعهم وفقاً لما تنص به الفقرة الثانية من المادة ٣٩٠
من القانون المدنى . وإذا كان محضر الصلح المقدم من الطاعن محسراً من
ضابط الشرطة وخلوا من توقيع المدعى بالحق المدنى ولا حجية له عليه ، فإن
الدعوى المدنية تكون مقبولة ، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون
فيه من خطأ فى القانون — بقبوله الدعوى المدنية — غير سديد .

(ملن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١١/١/١٩٧٠ م ٢١ من ٥٧)

٤٢٢ — الشهادة المرضية من ادلة الدعوى — تخضع لتقدير محكمة
الموضوع — إبدائها أسباب رفضها يخضع لرقابة التقض .

* من المقرر أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلاً
من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة
مى أبدت الأسباب التى من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن
تسببها فى ذلك يخضع لرقابة محكمة التقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من
الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن
الشهادة الطبية التى قدمها محامى الطاعن بالجلسة التى حدثت للنظر
معارضه فى الحكم الغيابى الاستثنائى ، صادرة من طبيب للأمراض
الباطنية وأنها تفيد أن الطاعن يعاني من مضاعفات بالاثني عشر وهبوط
عام مما يستلزم العلاج والراحة التامة بالفراش مدة سبعة أيام . لما كان
ذلك ، وكانت المحكمة وهى فى سبيل تبيان وجه أطرافها للشهادة قد اقتصر
على قول مرسل بأنها لا تطمئن إليها لصورها من غير إحصائى على غير
سند — على ما سلف بيانه — ودون أن تعرض لفحوى الشهادة وتستظهر
ما إذا كان المرض الذى أثبتته مما لا يقعد الطاعن عن المثول أمامها حتى
يصح لها أن تفصل فى المعارضة فى غيابها من غير أن تسمع دفاعه ، فإن
حكمها يكون ناقص البيان منعناً نقضه والإحالة .

(ملن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١/٩/١٩٧٢ م ٢٢ من ٥٣٦)

٤٣٣ - تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة - موضوعي .

✽ تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونهما تجعل وجود النصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله ، هو مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لحكمة النقض عليه في ذلك متى كان رايه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاما على اسباب تسوغه ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها التقديرية الى أن ما قدمته الطاعنة من ادلة وما استعرضته من قرائن قاصر عن مسانده هذا الدليل الناقص وانتهت الى عدم توافر الدليل على قيام عقد الامانة فان مآثره الطاعنة في هذا الصدد يُنحل الى جدل في تقدير الدليل مما لا يقبل اثره امام محكمة النقض .

(ملعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٥/١/٢٦ من ٢٦ ص ٨٦)

٤٣٤ - الأوراق الرسمية - مجرد ادلة - خضوعها لتفسير قاضي الموضوع .

✽ العبرة في المحاكمة الجنائية بالقتناع القاضي بناء على ما يجربه من تحقيق في الدعوى ومن كلفة عناصرها المعروضة على بساط البحث ولا يصح مطالبته بالأخذ بنليل دون غيره ، وكان من المقرر أن ادلة الدعوى تخضع في كل الاحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراقا رسبية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة .

(ملعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٨/١/٩ من ٢٩ ص ٣٢)

الفرع الثاني - أوراق ذات حجية خاصة

٤٣٥ - سلطة المحكمة الجنائية في اطراح ما يرد بمحاضر التحقيقات والأوراق الرسمية .

✽ العبرة في اتناع المحاكم الجنائية هي بما منفع لها مما تجريبه بنفسها من التحقيق الشفهي ومما يطرح على بساط البحث أمامها من عناصر الإثبات الأخرى . فمحاضر التحقيق التي يجريها البوليس أو النيابة ، وكل ما نحوه هذه المحاضر من اعترافات المتهمين ومشاهدات المحققين وأقوال الشهود ، لا نعدو أن تكون من العناصر المذكورة ، إذ هي في الواقع لم تحرر الا تمهيدا لتحقيقها شفويا بالجلسة ، وهي بهذا الاعتبار خاضعة في كل

الأحوال لتقدير القضاء وقابلة للجدل والمناقشة أسوة بشهادة الشهود أمام المحكمة ، فإلطراف الخصومة الطعن فيها دون سلوك سبيل الطعن بالتزوير، وللمحكمة القول الفصل في تقديرها ، فلها ألا تصدقها أو أن تعمل عليها حسبها يهdy إليه اقتناعها . والأصل في ذلك كل الحرية المخولة للمحكمة الجنائية في تكوين عقيدتها والحكم فيها بطرح عليها بما يقوم بوجودها ، ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون وجعل له حجة خاصة بنص معين ، كمحاضر المخالفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات على اعتماد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه ، مما يقتضى — خروجاً على الأصل — تقيد المحكمة في هذه الحالة بالأخذ بما يثبت الحق في هذه المحاضر مما يقع تحت سمعه وبصره ما لم يثبت المتهم بأى طريق من الطرق القانونية ما ينفيه .

(طعن رقم ٣٩٤ سنة ٩ في جلسة ١٩٣٩/٤/٣)

٤٣٦ — سلطة المحكمة الجنائية في اطراح ما يرد بمحاضر التحقيقات والأوراق الرسمية .

✽ ان أساس المحكمة الجنائية حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفهي الذي يجريه بنفسه والذي يديره ويوجهه الوجهة التي يراها موصلة للحقيقة أما التحقيقات الأولية السابقة على المحاكمة فليست إلا تمهيداً لذلك التحقيق الشفهي . وهي بهذا الاعتبار لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي فيأخذ بها إذا اطمأن إليها ويطرحها إذا لم يصدقها غير مقيد في ذلك بما يثبت المحققون من اعترافات ننسب للمتهمين وتقريرات ننسب للشهود . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه القانون وجعل له حجة خاصة . كما جاء في المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات من وجوب اعتماد المحاضر التي يحررها المأمورون المختصون في مواد المخالفات إلا إذا ثبت ما يخالفها . فإذا ثبت ضابط البوليس في محضره أنه بخل منزلاً لتفتيشه للبحث عن مخدر ، وإن رب المنزل قبل إجراء هذا التفتيش فلا يكون القاضي ملزماً قانوناً بالأخذ بما أثبت الضابط من رضاء صاحب المنزل بالتفتيش ، بل له إذا لم يطمئن إليه ألا يعمل عليه .

(طعن رقم ٨٩٢ سنة ٩ في جلسة ١٩٣٩/٤/١٧)

٤٣٧ — التاثير بجدول النيابة بحصول الاستئناف — اعتباره دليلاً على التقرير به طبقاً للقانون وذلك عند فقد ورقة التقرير .

✽ ثبوت التاثير بجدول النيابة بحصول الاستئناف يعتبر دليلاً على

التقرير به طبقاً للشكل المقرر في القانون أخذاً بما استقر عليه العمل .
(لمن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٩ من ٩ من ١٠٦٠)

٤٣٨ — صحة الشهادة المسنخجة من واقع جدول النيابة فيما تضمنه
من حصول التقرير بالاستئناف .

* إذا اطاعت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية الى قيمة الشهادة
المستخرجة من واقع جدول النيابة واعتبرت ان لها حجية فيما تضمنته من
حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن المدعى المدني ووجدت فيها بحق
غناء عن الاطلاع على الجدول — مادامت قد برئت من الطعن — فان الحكم
يكون قد اصاب فيما انتهى اليه من قبول الاستئناف .

(لمن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٩ من ٩ من ١٠٦٠)

٤٣٩ — توقيع الطاعن على تقرير الطعن — لا يلزم — يكفي لصحة
التقرير التوقيع عليه من الكاتب المختص بتحريره .

* التقرير بالطعن ما هو الا عمل اجرائي يباشره موظف مخصص
بتحريره هو الكاتب المعين لتحرير التقرير به ، فملى اثبت الكاتب رغبة
الطاعن في الطعن فانه يكفي لصحة التقرير التوقيع عليه من الكاتب المختص
بتحريره ، فيكون الحكم الاستئنافي اذ قضى ببطالان تقرير الاستئناف استنادا
الى انه غير موقع عليه باضاء من قرر بالاستئناف غير صحيح في القانون .
(لمن رقم ١٨٩١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٩ من ١٠ من ١٧٩)

٤٤٠ — اثبات ايداع اسباب الطعن في الميعاد — وجوب اتباع ما رسمه
القانون من اوضاع في اثبات حصول هذا الاجراء بقلم الكاتب — لا يغني عن
ذلك اية تأشيرة من خارج هذا القلم .

* القانون وان لم يشترط طريقاً معيناً لاثبات تقديم اسباب الطعن في
قلم الكتاب في الميعاد القانوني الا ان ما يجري عليه العمل من اعداد سجل
خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لاسلام اسباب
الطعن ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بارتقام متتابعة مع اثبات
تاريخ ورقم الايداع على الاسباب المقدمة ذهاباً وتسليم مقدمها ابصاراً من
واقع السجل مثبتاً للايداع اصطباحتاً لهذه العملية الاجرائية من كل عبث ،
يسائر مرامي الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالالوضاع التي رسمها
لذلك .

(لمن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ من ١١ من ١٢٩)

٤٤١ — أثبات ايداع اسباب الطعن فى الميعاد — وجوب اتباع ما رسمه القانون من اوضاع .

✽ الاصل انه طالما ان القانون قد اشترط لصحة الطعن — بوصفه عملا اجرائيا — ان يتم فى زمان ومكان معينين ، فانه يجب ان يسونى هذا العمل الاجرائى بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملة بوقائع اخرى خارجة عنه ، والمعمل عليه فى هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ، ولا يقوم مقام هذا الاقرار اية تاشيرة من خارج هذا القلم — ولو كانت من أحد اعضاء النيابة العامة على اختلاف درجاتهم لانعدام ولائهم فى هذا الخصوص — فاذا كانت النيابة العامة وان قررت بالطعن فى الميعاد القانونى باثباته رسمى فى قلم الكتاب ، الا انها لم تراعى فى تقديم اسباب طعنها الاصول المعتادة المثبتة لحصول الايداع بقلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين بحصوله فى التاريخ الذى قالت به ، فان الطعن منها يكون غير مقبول شكلا ، ولا يغير من ذلك ان تكون الاسباب قد ارفقت باوراق الطعن بعد موافقة المحامى العام على التقرير بالطعن فى اليوم الذى قررت بالطعن فيه لأن هذا لا يدل بذاته على حصول تقديم الاسباب الى قلم الكتاب فى الميعاد لخلوها مما يدل على ذلك .

(الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٦٠/٢/١١ من ١٢١)
(والطنان ١٥٢٣ و ١٥٢٤ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٦٠/٢/١٥)
(والطنون ١٥٤٤ و ١٥٤٥ و ١٥٤٦ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٦٠/٢/٢١)
(والطن ١٥٦٦ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٦٠/٢/٧)

٤٤٢ — حجية الاوراق الرسمية — الطعن بالتزوير .

✽ حجية الاوراق الرسمية والاحكام المقررة للطعن فيها بالتزوير محله فى الاجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدا التى يلتزم الغاضى بأن يجرى فى قضائه على مقتضاها — اما فى المواد الجنائية فان ما نحويه اوراق ان هى الا عناصر اثبات نخضع فى جميع الاحوال لتقدير القاضى الجنائى وتحمل الجدل والمانشة كسائر الأدلة وللخصوم ان ينفذوها دون ان يكونوا ملزمين بسبيل الطعن بالتزوير — ولا يخرج عن هذه القاعدة الا ما استقناه القانون وجعل له قوة اثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه الى ان يثبت ما ينفيه تارة بالطعن بالتزوير كما هى الحال فى محاضر الجلسات والاحكام وطورا بالطرق العادية كمحاضر المخلفات بالنسبة الى الوقائع التى يثبتها المأمورون المختصون الى ان يثبت ما ينفيها .

(طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٧ فى جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ من ١٨ من ٢٩٧)

الفرع الثالث — الادعاء بالتزوير

٤٤٣ — عدم التزام المحكمة الجنائية برسم الطريق المرسوم فى قانون المرافعات امام المحاكم المدنية للطعن بالتزوير .

✽ الطريق المرسوم فى قانون المرافعات امام المحاكم المدنية للطعن بالتزوير هو خاص بهذه المحاكم . وليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لانها فى الاصل حرة فى انتهاج السبيل الموصل الى اقتناعها .
(طعن رقم ١٢٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٦/٥/١٩٣٢)

٤٤٤ — جواز ادعاء المتهم بتزوير ورقة مقدمة فى الدعوى دون أن يسلك طريق الطعن بالتزوير فيها عدا ما ورد بشأنه نص خاص .

✽ ان المتهم عندما يدعى اثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبة — ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية — بان يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها فى الفترة الاخيرة من المادة ٢٠ { من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٥٢)

٤٤٥ — التزوير فى اعلام شرعى — حكم المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — لا شأن لها بتزوير الاعلام الشرعى بتفسير حقيقته بسوء قصد .

✽ اذا كانت النهمة المنسوبة للمتهم هى التزوير فى اعلام شرعى ، فانه لا محل للقول بان المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط فى الاعلام ، ذلك ان حكم هذه المادة ان هو الا استدراك عادل لما عسى ان يكون قد ادرج بالاعلام نتيجة سهو او خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين باضافة غير وارث اليهم او اغفال ذكر من يستحق ان يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذى اثبت الحكم الجنائى انه قد زور بسوء قصد وتغررت فيه الحقيقة التى تضمنها الاعلام الشرعى الصحيح .

(طعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٦/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٦١)

٤٤٦ - وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية فصل
القاضي الجنائي نهائياً في أمر الورقة المدعى بتزويرها متى كانت هــ
الورقة مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على الاتبات .

* ان الواجب يقتضى بان يترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال
الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي نهائياً في أمر ورقة مدعى بتزويرها
متى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على الاتبات .
(طعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ من ٦ ص ٦٦٢)

٤٤٧ - حق النيابة العامة وسائر الخصوم في الطعن بالتزوير في
أية ورقة من أوراق الدعوى الجنائية - ذلك يختلف عن دعوى التزوير
الفرعية المدنية في الإجراءات .

* مؤدى القواعد التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية في
خصوص دعوى التزوير الفرعية ان للنيابة العامة وسائر الخصوم في أية
حالة كانت عليها الدعوى أمام القضاء الجنائي أن يطعنوا بالتزوير في أية
ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها عملاً ، وهو غير
الشان في دعوى التزوير الفرعية التي نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية
إجراءاتها .

(طعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ ص ٦٠٠)

٤٤٨ - المضاهاة - حرية المحكمة في الاطمئنان الى صحة التوقيع
على أوراق الاستكتاب - جواز إجراء المضاهاة على استكتاب تم أمام الموقر
القضائي بدولة أجنبية متى أطمأنت المحكمة الى صحته .

* لم تنظم المضاهاة - سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في
قانون المرافعات المدنية والتجارية - في نصوص أمرة بترقب البطلان على
مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير
الخطوط بين استكتاب المجنى عليها الذي تم أمام الموقر القضائي بدولة
أجنبية وبين التوقيع المنسوب اليها على الأوراق المزورة - صحيحاً ولا
مخالفه فيه للقانون ، بما دامت المحكمة قد أطمأنت الى صحة ظهور التوقيع
على ورقة الاستكتاب من المجنى عليها أمام الموقر القضائي .

(طعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ ص ٨١١)

٤٤٩ - أثبتت صحة الأوراق - الطعن بالتزوير فرعياً - تقدير محكمة الموضوع .

✳ الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها - على ما يبين من المذكرة الايضاحية المساجبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية عن الفصل الخاص بدعوى التزوير الفرعية - هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابه ، لان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التتليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهى الخبير الأعلى فى كل ما نستطيع هى أن تفصل فيه بنفسها او بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها - فمضى قدرت أن المتهم هو الذى كتب القسائم التى أنكرها ، فانها تكون بذلك قد فصلت فى أمر موضوعى لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع فى شأن تبكين المتهم من الطعن بالتزوير فى القسائم المذكورة أن يكون طلباً للتأجيل لاتخاذ اجراء لا تلتزم المحكمة بالاستجابة اليه ، وما دام انها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه ، فلا يصح أن يعاب عليها التفتاتها عنه .

(طعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٣٠ فى جلسة ١٦٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ١٢٥١)

٤٥٠ - غرامة التزوير - طبيعتها .

✳ انه وان نصت المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية على انه فى حالة ايقاف الدعوى بقضى الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها ، الا انه من المقرر أن هذه الغرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها فى قانون العقوبات ، ذلك أن الغرامة التى تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هى الغرامة الجنائية وهى عقوبة تخضع لكل خصائص العقوبات ومنها أن يصدر بها الحكم من محكمة جنائية بناء على طلب سلطة الانهام وتتحدد بتعدد المنهين وبعد الحكم بها سابقة فى العود وتقضى الدعوى بشأنها حتى بعد صدور الحكم الابتدائى بها بكل اسباب انقضاء الدعوى الجنائية كالانقضاء الجنائى والعفو الشامل والوفاء وينفذ بها بالاكراه البدنى . وهى فى هذا كله تختلف عن الغرامة المدنية التى تتميز بخصائص أخرى عكسية . وقد أراد الشارع بتوقيع غرامة التزوير أن يضع حداً لانكار الناس ما سطرته ايديهم فقرر إلزام مدعى التزوير بدفعها لتسببه فى عرقلة سير القضية بغير حق أو على ايحاده نزاعاً كان فى الامكان حسبه لو أقسر بالكتابة المدمى بتزويرها فهى غرامة مدنية محضه يحكم بها القاضي كاملة . ولا محسلة

للالفات فيها الى الظروف المخففة ، ولا يتدح في ذلك ما نصت عابه المذكرة الإيضاحية للفصل الثامن من قانون الإجراءات الجنائية في شأن دعوى التزوير الفرعية من أن المادة ٢١٨ منه توجب توقيع جزاء على مدعى التزوير اذا ثرب على طعنه ايقاف الدعوى الأصلية ثم ثبت عدم صحة دعواه ، أو ما جرى عليه قضاء محكمة النقض المدنية من أن غرامة التزوير هي جزاء أوجه القانون على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عزه عن اثباتها وأن ايقاعها بوصفها جزاء هو أمر يتعلق بالنظام العام ولحكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها . ذلك أن هذه الغرامة مقررة كردع جردع الخصوم عن التبادي في الإنكار وتأخير الفصل في الدعوى وليست عقابا على جريمة لأن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا في الدعوى لا يوجب وقفها حنبا وليس لمعلا مجرما . ولأن ليس هناك ما يمنع من أن يكون الجزاء مدنيا كالتمويض وغيره . وقانون العقوبات حين يؤم معلا فإنه منس على مساطرة مقترنه بلفظ العقاب أو الحكم ، وكذلك الحال في قانون الإجراءات الجنائية في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكامه كجرائم الامتناع عن الحلف أو نادية الشهادة أو غيرها . ومن ثم فإن وصف غرامة التزوير بأنها جزاء يلزم به مدعى التزوير هو ادنى الى مراد الشارع في التمييز بينها كغرامة مدنية وبين الغرامات الجنائية .

(طعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦ من ٢٩٢)

١

٥١} — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى — من وسائل الدفاع — خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .

✽ من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم بإجابته .

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ ص ٢٢ من ٥٨٢)

١

٥٢} — الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى — من وسائل الدفاع — خضوعه لتقدير المحكمة — عدم التزامها بإجابته — أساس ذلك .

✽ الأصل أن المحكمة لا تتعبد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تصنيفها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة

هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد .
(طعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٩ من ٢٢ ص ١١٢)

٤٥٣ - الحكم المدنى لا يقيد القاضى الجنائى - عدم التزام القاضى الجنائى باتباع طريق الطعن بالتزوير أمام القاضى المدنى - أساس ذلك .

* أن القاضى الجنائى لا يقتيد بما يصدره القاضى المدنى من احكام ، ولا يعلق قضاءه على ما عساه ان يصدر من احكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر ان ضررا لحق المجنى عليها من جريمة التزوير التى اثبتت بمقارعة الطاعن اياها ، فانه يحق لها ان تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدنى عملا بالمادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون دفاع الطاعن برفعها قبل الاوان ، على غير مسند من القانون . اما عما يتحدى به الطاعن من أنه نزل عن التمسك بالورقة المزورة وأن المحكمة لم تتقيد بأحكام قانون الاثبات الذى برتب على هذا التنازل انتهاء اجراءات دعوى التزوير وانتهاء كل اثر قانونى للورقة ، فان ذلك مردود بأن ما جاء فى القانون من حجية المحسرات واثبات صحتها انها محله احكام الاثبات فى المواد المدنية والتجارية حيث عيئت الأدلة ووضعت احكام لها والزم القاضى بأن يجرى فى احكامه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس فى القانون ما يجبر المحكم الجنائية على ترسيه لانها فى الاصل حرة فى انتهاز السبيل الموصلى الى اقتناعها ، ولم يرسم القانون فى المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضى فى نحرى الأدلة ، ومن المقرر انه متى وقع التزوير أو الاستعمال فان نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا اثر له على وقوع الجريمة .

(طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٢٧٧)

٤٥٤ - الطعن بالتزوير - من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من الطعن بالتزوير على محضر الحجز وأطرحه بقوله « وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر الحجز المؤرخ ١٩٧٣/١١/٢٦ وكذلك محضر التبديد المؤرخ ١٩٧٣/١٢/١٣ انها فى مواجهة المدين شخصا اذ ثابت بها فى طعنه

مهوران ببصمة ختم الدين المتهم ولم يطعن عليهما بالتزوير . بضاف الى ذلك ان المتهم لم يحضر جلسة المعارضة امام محكمة اول درجة اثناء نظير المعارضة رغم عدم قيام ما يفيد وجود مانع لديه من الحضور ، وليس هذا بمسلك الشخص الذى يشعر انه محق فى دعواه « وهذا الذى أورده الحكم يكفى فى الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ويسوغ به اطراحه ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كبل السلطة فى تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المطروحة عليها .

(ملعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ من ٢٨ الى ١٠٨١)

الفرع الرابع — سلطة المحكمة فى تفسير الأوراق

٤٥٥ — سلطة محكمة الموضوع فى تفسير العقود والإقرارات .

* لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود والإقرارات بما لا يخرج عما تحمله عباراتها . فاذا أولت المحكمة تنازلا صاروا من المسمى بالحق الذى بأنه لا ينصرف الى الضرر الذى لحقه بعد ذلك من جراء تضاعف الجرح الذى أحدثه به المتهم ويظف المعاهة المستديرة منه ، وكانت العبارات التى أوردها عن ورقة التنازل مؤيدة لما استظهرته منها ، فانها اذ تعمل ذلك لا تكون قد خرجت عن حدود سلطتها ، ولا يصح اذن مناقشتها امام محكمة النقض ابتغاء التشكيك فى صحة ما حصلته فى شأن ملول التنازل والغرض الذى عمل من أجله .

(ملعن رقم ٢٣٦٤ سنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١١/٢١)

٤٥٦ — سلطة محكمة الموضوع فى تفسير المحررات .

* لمحكمة الموضوع ان تفسر المحررات على الوجه الذى تراه مفهوما منها ، ولا معقب عليها فى ذلك مادامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذى أخذت به .

(ملعن رقم ١٩٢١ سنة ٨ ق جلسة ١٩٢٦/١/٢)

٤٥٧ — استخلاص نية الطرفين وتحديد النتائج المتبناة من الصلح

امر موضوعى مادام الاستخلاص سائفا تحمله عبارات عقد الصلح ولايبساقه .

* من المقرر ان الصلح عقد يتحسم به النزاع بين الطرفين فى امر

معين وبشروط معينة ، ولهذا يجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المتبناة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقتهما عليه — شأنه في ذلك شأن باقي العقود — إذ أن ذلك من سلطاته ، ولا رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملازمات التي تم فيها تحتل ما استخلصه منها — فإذا استخلص الحكم من عقد الصلح والظروف التي تم فيها أن القصد من أجراءه كان تهدئة الخواطر وأنه لا يحمل في طياته تنازلاً من المجنى عليه عن حقوقه المدنية ، وكان هذا الاستخلاص سائفاً في الغفل وتحتله عبارات الصلح وملازماته ، فيكون ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية — لسبق شازل المدعى بالحقوق المدنية عن حقوقه — صحيحاً في القانون .

(لمن رقم ١٩٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ - ٨٩٦)

٤٥٨ — اعتماد الحكم على الخطابات المتبادلة بين المتهم ووالدته والتي لم يدافع عاينها الدفاع للدليل على واقعة لا أثر لها في الحكم بادانة المتهم — لا أخلل بحق الدفاع .

* لا يتدح في سلامة الحكم اعتماده على الخطابات المحررة بلسنة اجنبية التي تبادلها المتهم ووالدته والتي لم يطلع عليها الدفاع ، لأن ما استند إليه منها مقصور على التلليل على حسن العلاقة بين المتهم ووالدته وقت تحرير تلك الخطابات ، وهي واقعة لا أثر لها في الحكم بادانة المتهم .
(المن رقم ١٩٦ لسنة ٢٩ في ٠ جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ - ٨٩٦)

٤٥٩ — لحكمة الموضوع أن تفسر المحررات على ما يفهم من عباراتها ما دامت عبارات المحرر تحمل التفسير أو تؤيده .

* لحكمة الموضوع أن تفسر المحررات على ما يتبادر من عباراتها الى الفهم ولا مقب عليها في ذلك ما دامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذي أخذت به أو تؤيده — فإذا كان مفاد ما أثبتته الحكم أن المتهم وأن وقع على الفاتورة بطلب بضائع محدد ثمنها إلا أنه لم يوقع على الجزء الخاص باستلام البضائع ، وأن المحكمة بعد بحث اسلوب التعامل بين الطرفين ، وأخذاً بالنائب بهذه الفاتورة قد خلصت بحق — الى أن البضائع لم ينسلمها المبيع ، فإن ما يتبره المدعى بالحقوق المدنية من أن المحكمة لجأت لاثبات عكس ما هو مدوّن بالفاتورة بغير الدليل الكتابي غير صحيح ، ويكون ما انتهى إليه الحكم

من ان المتهم لم يستلم البضائع التي زعم المدعى بالحقوق الخنية انه سلمها اليه — للاسبيل التي اوردتها — هو استخلاص سليم .

(طعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٠١/١١/١٩٥٩ ص ١٠ من ١٩٢٨)

٤٦٠ — دلالة اثبات امر النذب للتحقيق على اشارة الحادث .

* كتابة امر النذب على ذات اشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه الى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن والمنسوب اليه فيه نهمه اجرز المخدر .

(طعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٠١/٥/١٩٦٠ ص ١١ من ٥٠٨)

٤٦١ — شهادة مرضية — قيمتها — تقدير محكمة الموضوع .

* من المقرر ان الشهادة المرضية وان كانت لا تخرج عن كونها دليلا من ادلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، الا ان المحكمة متى ابدت الاسباب التي من اجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فان لمحة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب التي ساقها الحكم ان تؤدي الى النتيجة التي رتب عليها . ولما كان دفاع الطاعن يقوم في غحواه على ان الامراض التي تضمنتها الشهادة كانت قائمة به في تاريخ الواقعة وان من شأنها ان تحول بينه وبين ارتكاب الحادث والفرار من مكانه عدوا على الصورة التي قال بها شاهد الرؤية في الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطرحت الشهادة الطبية على النظر المار ذكره على الرغم مما دلت عليه من ان مرض الطاعن يعوقه عن العمل والسير دون ان تستند في تفنيدها الى اسباب فنية تحمله وان تتخذ ما تراه من الوسائل بلوغا الى غاية الامر فيها ، اما وهي لم تعمل فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بها يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣٠١/١٠/١٩٦٧ ص ١٨ من ١١٠٢٢)

الفرع الخامس — مسائل متنوعة

٤٦٢ — جواز الاستشهاد بالصور الفوتوغرافية للاوراق — شرطه .

* يصح في الدعاوى الجنائية الاستشهاد بالصور الفوتوغرافية للاوراق متى كان القاضي قد اطمان من ادلة الدعوى ووثاقها الى انها مطابقة

تمام المطابقة للأصول التي أخذت عنها . وتقديره في هذا الشأن لا نصح
المجادلة فيه لدى محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى وكفاية الثبوت
فيها .

(طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٥/١١)

٤٦٣ - وجوب ضم الأوراق التي تكون جسم الجريمة - مثال في عدم إداء رسم ديمغة .

* أن الطلب الذي تقدم به الدفاع عن المتهم بشأن ضم المحررات
المضبوطة موضوع جريمة - عدم إداء رسم الدمغة المقررة عليها - يعد طلباً
هابطاً لتعلقه بجسم الجريمة ذاتها واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية ،
فكان يتعين على المحكمة إجابته لأظهار وجه الحق في الدعوى ، ولا يتبلد
من المحكمة تعليل رفض إجابته لتعليلاً يعد تسليماً مقدماً بنتيجة دليل لم يطرح
عليها وقضاء في أمر لم يعرض لنظرها مما يعيب الحكم بالتصور ويعجز
محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير براء
في شأن ما أثاره التهم في طعنه من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(طعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٢٣ س ١٠ ص ٢٢٤)

والطعون ارتكبت ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٩١ و ١٩٣ لسنة ٢٩ ق

جلسة ١٩٥٩/٣/٢٣ .

٤٦٤ - قيام المانع الأدبي يكفي لجواز الإثبات بالبينة - تقديره متروك لقاضي الموضوع .

* تبين المادة ٤٠٣ من القانون المننى الإثبات بالبينة في حالة وجود
مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم
قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعاً لوقائع
كل دعوى وملابستها ، ومتى أتم قضاءه بذلك - كما هو الحال في الدعوى -
- على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض ،
ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك فيما يثيره حول عدم توافر مبدأ الثبوت بالكتابة ،
لأن في قيام المانع الأدبي وحده ما يكفي لجواز الإثبات بالبينة .

(طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٢ س ١٠ ص ٦٥١)

٤٦٥ — كون الجريمة هي التصرف القانوني ذاته دون الاخلال به ،
تجيز اثباته بطرق الاثبات كلفة .

✽ مؤدى الفقرة الأولى من المادة ٤٠٠ من القانون المدني انه لا يسار
فى اثبات التصرف القانوني الذي تربد قيمته على عشرة جنبات بغير الكتابة
فى المواد الجنائية اذا كانت الجريمة هي الاخلال بهذا التصرف كخيانة الأمانة
مثلا ، أما اذا كانت الجريمة هي التصرف القانوني ذاته دون الاخلال به جاز
اثباته بطرق الاثبات كافة رجوعا الى حكم الأصل فى اطلاق الاثبات فى المواد
الجنائية .

(ممن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٤٧٢)

٤٦٦ — تضارب الأوراق الرسمية الواردة على محل واحد — غير
مقصود .

✽ تطابق الأوراق الرسمية المثبتة لبيانات معينة بذاتها من الأمور
المسلبة التى لا تحتاج فى تحصيلها الى مصدر يلتزم الحكم ببيانه ، اذ لا يعقل
أن يفترض تضاربها مع ورودها على محل واحد .

(طعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١/٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٩٢١)

٤٦٧ — تقدير المحكمة ان العرف والعادة فى بعض المعاملات يعنعان
من الحصول على دليل كتابي — موضوعي .

✽ يصح فى العقل والقانون الاستناد الى العرف أو العادة فى بعض
المعاملات مما يمنع الحصول على دليل كتابي ، وأن تقدير توافر هذا المانع
من شأن محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص
لا يكون له محل .

(طعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٠ من ٢١ ص ١٠٤٧)

٤٦٨ — الشهادة المرضية — دليل من أدلة الدعوى — تقديرها
موضوعي — الجدل فى ثقلها أمام القضاة — غير جاز .

✽ من المقرر أن الشهادة المرضية لا تعدو أن تكون دليلا من أدلة
الدعوى تخضع فى تقديرها لحكمة الموضوع كسائر الأدلة . ولما كان ما
تحدثت به المحكمة فى حكمها — المطعون فيه — بخصوص الشهادة المرضية

وعدم تمويلها عليها للأسباب المسانفة التي أوردتها إنما كان في حدود سلطتها التقديرية فإن الجدل في شأنها يرد في حقيقته على مسائل موضوعية لا شأن لحكمة النقض بها .

(طعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ في طعنه ١٧/١/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٨٩)

٤٦٩ - صلاحية كل كتابة صادرة من الخصم أن تكون مبداً لثبوت بالكتابة أي كان شأنها أو الفرض منها - مادام من شأنها أن تجعل الأمر المراد اثباته قريب الاحتمال - تقدير لذلك - موضوعي .

✳ كل كتابة تصلح أن تكون مبداً لثبوت بالكتابة أي كان شكلها وأي كان الفرض منها مادام من شأنها أن تجعل الأمر المراد اثباته قريب الاحتمال وتقدير الورقة المراد اعتبارها مبداً لثبوت بالكتابة هو مما يستقل به قاضي الموضوع .

(طعن رقم ٥٦ لسنة ٤٣ في جلسة ١٨/٢/١٩٧٣ من ٢٤ ص ٣٣٣)

الفصل الثالث

الخبرة

الفرع الأول

ندب الخبراء

٤٧٠ — عدم التزام المحكمة الاستماع بخبير فيما ترى من مشاهدتها
أنه لا يحتاج الى خبرة فنية .

* أن القاتون لم يعين للمحاكم الجنائية طرعا مخصوصة للاستدلال
لابد منها ، فلم يوجب عليها تعيين خبراء لكشف أمور هي في ذاتها واضحة
يدركها القاضي وغير القاضي ، بل جعل القاضي مطلق الحرية في أن يقرر
بنفسه الحقيقة التي يقتنع بها — بمشاهدته الحسية .

(طعن رقم ٨٢١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦)

٤٧١ — عدم التزام المحكمة الاستماع بخبير فيما ترى من مشاهدتها
أنه لا يحتاج الى خبرة فنية .

* أن المحكمة ليست ملزمة قانونا بندب خبير إذا كانت ترى في الأدلة
المقدمة لديها ما يكفي للفصل في القضية بدون ندب خبير فإذا أثبتت المحكمة
في حكمها عدم الحاجة الى بحث قوى المتهم العقلية اكتفاء بما ظهر لها من
حالة النهم وقت ارتكاب الجريمة وبعدها فليس مما يطمئن على حكمها أن
ترد على طلب الدفاع ندب خبير لتقدير قوى المتهم العقلية بأنها لا ترى مائدة
من ذلك .

(طعن رقم ٢٠٧٧ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/١٠/٢٠)

٤٧٢ — حالة المتهم العقلية — تقديرها — محكمة الموضوع .

* لقاضي الموضوع كامل السلطة في تقدير حالة المتهم العقلية بما
يستتده في هذا الشأن من نفس أقواله وإجاباته أمامه وإثناء التحقيق وبما
يراه من وتائع الدعوى وظروفها ، ولا شيء في القانون يحتم عليه الكشف
طبيا على متهم ادعى المحامي عنه أنه مختل للشعور وطلب الكشف عليه

بمعرفة طبيب اخصائى ما دام القاضى قد وجد فى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدته بشأن عقلية ذلك المتهم ولم ير محلا لاجراء تحقيق آخر فى هذا الصدد .

(طعن رقم ٢٠ سنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٢/١٩)

٧٢} — محكمة الموضوع هى الخبير الاعلى فى كل ما يستدعى خبره
فنية .

ان محكمة الموضوع هى الخبير الاعلى فى كل ما يستدعى خبرة فنية فمضى قدرت ان حالة معينة لا تقتضى عرضا على الطبيب الاخصائى لان ظروف الحادثة تشير بذاتها الى الراى الواجب الاخذ به فانها تكون بذلك قد فصلت فى امر موضوعى لا اشراف لمحكمة النقض عليه .

(طعن رقم ٨٥٩ سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٤/١)

٧٤} — عدم التزام المحكمة بتعيين خبير للمضاهاة فى دعاوى التزوير .

* لا اخلال بحق الدفاع اذا لم تجب المحكمة طلبه تعيين خبير للمحصن المقدر القول بتزويره متى كان قبيحا ذكره حكمها عن طريقة التزوير وثبوته على المتهم ما يفيد ان المحكمة اقتضت مما شاهدته هى ومما تبينته من وقائع الدعوى واقوال الشهود بحصول التزوير وبانها لم تكن فى حاجة الى الاستعانة برأى فنى فى ذلك .

(طعن رقم ٢١٢٢ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١١/٧)

٧٥} — عدم التزام المحكمة بتعيين خبير للمضاهاة فى دعاوى التزوير .

* ان المحكمة غير ملزمة قانونا بان تعين خبيراً للمضاهاة فى دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتا لديها من مشاهدتها هى او مما يكون فى الدعوى من اكلة اخرى .

(طعن رقم ١٢٠٥ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/٥/٢)

٧٦} — نوب المحكمة خبيراً لايامها الاخذ بتقريره .

* ان نوب المحكمة خبيراً لعمل المضاهاة على ورقة معينة ليس من شأنه ، ولا يمكن ان يكون من شأنه ، ان يسلبها حقها فى ان تأخذ او لا تأخذ .

١٩٣

لا تأخذ بتقرير الخبير الذى ندبته . فإذا هى رأت لاي سبب من الاسباب ان لا تأخذ بتقرير الخبير فلا يصح رميها بالتناقض ولو كان السبب هو عدم اطمئنانها الى ورقة المشاهدة .

(طعن رقم ٢٢٧ سنة ١٢ ق جلسة ١٩١٢/٢/١)

٤٧٧ — ندب المحكمة خبيراً لا يلزمها الأخذ بتقريره .

* ندب المحكمة خبيراً فى الدعوى ليس من شأنه ان يسلبها سلطتها فى تقدير وقائع الدعوى وادلة الثبوت فيها . فإذا ما جاء الخبير المنتدب براءى فذلك الراى لا يمكن ان يقيد بها فى التقدير ، كما انه لا يجب عليها فى هذه الحالة ان تمين خبيراً آخر متى لم تكن المسألة محل البحث فنية بحثاً بحيث لا تستطيع قانوناً ابداء رآى فيها .

(طعن رقم ١٨٠٥ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٢٦/١٢/١)

٤٧٨ — لا محل لحلف الطبيب الشرعى اليمين امام المحكمة عند سؤاله بوصفه خبيراً لا شاهداً .

* متى كان يبين من الاطلاع على الاوراق ان الطبيب الشرعى سئل امام المحكمة بوصفه خبيراً لا شاهداً ، فانه لا يكون هناك محل لحلفه اليمين لكتفاء باليمين التى حلفها تنفيذاً لقانون الخبراء .

(طعن رقم ١٠٠٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١)

٤٧٩ — ندب كبير الأطباء الشرعيين بصفته لا يمنع من حضور مساعده بدلاً عنه واعتماد المحكمة على تقريره .

* متى كان قرار المحكمة بندب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبى على الجنى عليه لم يصدر بئذيه باسمه بل بمنصبه ، فقام بهذه المأمورية مساعده ولم يعترض الطاعن على ذلك — فانه لا جناح على المحكمة ان هى اعتمدت فى حكمها على تقرير المساعده .

(طعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/٦)

٤٨٠ — خبراء تلاوة تقاريرهم بالجلسة — غير لازم .

* قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة الخبراء بالجلسة .

(طعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ من ٧ ص ٣٨١)

٤٨١ — نذب خبر الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المذنب —
قيام طبيب شرعى آخر بالأمورية تحت إشرافه — لا تثريب .
* قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتوقيع الكشف على المنهية
غير رئيسه الذى نذبتة المحكمة ، لا يؤثر فى سلامة الحكم مادام أن المحكمة
قد اطمأنت الى عمله ، وإلى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع
الكشف الطبي على المنهية كان بحضوره وتحت إشرافه ، ومادام تقدير
الدليل موكولا إليها .
(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٨ . س ٨ . ص ٢٧٠)

٤٨٢ — طلب الدفاع إحالة المذنب الى مستشفى الأمراض العقلية
لفحصه — انتهاء المحكمة الى أن هذا الطلب لا يستند الى أساس جدى —
سلطانها فى مدم الاستعانة برأى الطبيب .

* منى كانت المحكمة قد رأت وهى تقدر الوقائع المعروضة عليها فى
حدود حقها أن ما طلبه الدفاع من إحالة موكله الى مستشفى الأمراض
العقلية لفحص تواء العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشارى — لا يستند
الى أساس جدى للأسباب السالفة التى أوردتها ، فأنها لا تكون فى حاجة
الى أن تستعين برأى طبيب فى الأمراض العقلية أو النسبة فى أمر تبينته
من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الإجراءات بالجلسة .
(طعن رقم ٤٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٨ . س ٩ . ص ٢٧٥)

٤٨٣ — المسائل الفنية — لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها فيها محل
الخبير الفنى .

* لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية —
فإذا كان الحكم قد استند — بين ما استند اليه — فى ادانة المتهمين الى أن
الجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة الى الشهود ، وكان
الدفاع قد طعن فى صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع فى قدرة الجنى عليه
على التمييز والإدراك بعد إصابته ، فأنه كان ينبغى على المحكمة أن تحقق
هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً — وهو الطبيب الشرعى —
أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً لخلاله بحق الدفاع بما يتعين معه
تقصه .

(طعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/١٧ . س ١٠ . ص ٢٢٢)

٤٨٤ — تحليف الخبير اليمين غير لازم — كفيلة اليمين التي اداها عند مباشرته وظيفته .

* لا يمييز الحكم أن يستند في فضائه الى اقوال الطبيب الشرعى الذى ادى بها بالجلسة — باعتباره خبيراً في الدعوى — بغير حلف يمين ، ما دام قد ادى يميناً عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .

(طعن رقم ٨٣ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ . س ١٠ ص ١٢٧)

٤٨٥ — اداء الخبير يميناً عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .

* لا يلزم الخبير بحلف اليمين قبل سماع اقواله أمام المحكمة بوصفه خبيراً لا شاهداً ، مادام قد ادى يميناً عند مباشرته لوظيفته بما يغنى عن تحليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .

(طعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ . س ١٠ ص ١٨٦)

٤٨٦ — اغفال الدليل الفنى — استظهار العلم بحقيقة المادة المضبوطة من ناحية الواقع — لا يغنى .

* الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ، ولا يجرى في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع — فإذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به فضلاء فاته يكون محيياً متمبناً نقضه .

(طعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/١١ . س ١١ ص ٢٢١)

٤٨٧ — القطع في مسألة فنية بحجة يتوقف على استطلاع رأى اهل الخبرة .

* لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية — فإذا كان الحكم قد اعتمد في ادائه المتهمين على اقوال الجنى عليه التى ادى بها في التحقيق الابتدائى بعد اصابته من الميار النارى الذى نشأ عن اصابته بالاصابات الجسمية التى اثبتتها التقرير الطبى ، وكان الدفاع قد نازع في دة ١١ : علمه علم الكلا . تعامل عقب اصابته ، فاته كلن يتعين

على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهى لم نجب المتهمين الى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فنيا تقدم ، فان حكمها يكون معيبا للاخلال بحق الدفاع بنا يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ١٣٦٠/١١/٢٨ - س ١١ - ص ٨٢٨)

٤٨٨ - القطع فى مسألة خفية بحتة يتوقف على استطلاع رأى اهل الخبرة .

* اذا كان النابت ان التقرير الطبى الذى اثبت ان اصابة المجنى عليه - وهى الاصابة القاتلة - يمكن ان تحدث من المسدس المضبوط قد خلا ما يدل على ان الطبيب الشرعى كان عندما أبدى هذا الرأى على بينة من مسافة الاطلاق بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافة كانت فى تقديره عندما انتهى الى امكن حصول الاصابة القاتلة من المسدس المضبوط ، فان ما أورده الحكم عن رأى الطبيب الشرعى لا يصلح بصورته سنداً لرفض دفاع المتهم المبثى على ان الاصابة القاتلة لا تحدث من هذا المسدس من مثل المسافة التى كانت بينه وبين المجنى عليه عند اصابته ، والقطع فى هذه المسألة الفنية البحتة متوقف على استطلاع رأى اهل الخبرة .

(طعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ١٣٦٠/١١/٢٩ - س ١١ - ص ٨٥٤)

٤٨٩ - ادراك معانى اشارات الأصم الأبكم - موضوعى - عدم التزام المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط مادام المتهم لم يدع أن ما فهمته المحكمة يخالف ما اراده .

* ادراك المحكمة لمعانى اشارات الأصم الأبكم أمر موضوعى يرجع اليها وحدها - فلا تعقيب عليها فى ذلك ، لا تثريب ان هى رفضت تعيين خبير ينقل اليها معانى الاشارات التى وجهها المتهم اليها رداً على سؤاله عن الجريمة التى يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة ان تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم فى طعنه أن ما فهمته المحكمة يخالف لما اراده من انكار التهمة المسندة اليه ، فضلاً عن ذلك فان حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفى فى ذاته لانتظام أمور الدفاع عنه وكماثلتها - فهو الذى يتبع اجراءات المحكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم لا تلزم المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط .

(طعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ١٣٦٠/١٢/١٩ - س ١١ - ص ٩١٨)

٤٩٠ - القطع في مسألة فنية يحتمل يتوقف على استطلاع رأى أهل

الخبرة .

* ما أئنه المحقق في محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن طبيب أول المستشفي أخبره بإمكان سؤاله - وأن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه للنطق ، إلا أنه لا معنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بنقل على ما يوجه إليه من الأسئلة وأنه يعنى ما يقول .

(ملحق رقم ١٥٤ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ س ١١ ص ١١٨)

٤٩١ - طلب نذب طبيب شرعى - سلطة محكمة الموضوع .

* المحكمة بحسب الأصل غير مقيدة بنذب خير اذا هي رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفى للتوصل فيها . ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم بها له من سلطة موضوعية تنبئ بذاتها وبطريقة لا ندع مجالاً للشك في أن الطاعن أعد مسكنه للدعارة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن رفض طلب نذب الطبيب الشرعى لأثبت العجز الجنسي لدى الشاهد لا يكون له محل .

(ملحق رقم ١٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ ص ١٥٠)

٤٩٢ - عدم تنظيم المضاهاة في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان سواء في قانون الإجراءات أو في قانون المرافعات .

* لم ينظم المشرع - سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية - المضاهاة في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان .

(ملحق رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٢ ص ١٧ ص ٧٨٤)

٤٩٣ - توقيع الكشف الطبى وبيان اصابات المصابين - جواز اثباتها بمعرفة مفتش الصحة .

* لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبى على المصابين بمعرفة الطبيب الشرعى ذلك أن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنياً بإبداء الراى فيها تصدى له وأثبتته لأن القانون لا يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبى وأثبت اصابات المصابين نتيجة لتقرير طبى شرعى دون تقرير من مفتش الصحة حيث يغنى الآخر في هذا المقام .

(ملحق رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨ ص ٢٨١)

٤٩٤ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها - غير جائز .

* لما كان الثابت من محاضر الجلسات ان الطاعن لم يكن قد طلب من المحكمة نذب خبير لمعاينة الأرض التي توقع فيها الحجز وأثبتت بوارها واستحالة انجازها للمحصل المقول بتوقيع الحجز عليه فليس له ان ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

(طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ من ٢٨ من ١٠٨١)

٤٩٥ - طلب نذب خبير - متى لا تلزم المحكمة بإجابته .

* من المقرر انه متى كان طلب الدفاع لا ينصل بمسألة فنية بحقة فإن المحكمة لا تكون ملزمة بنذب خبير اذا هي رأت من الأدلة المقتعة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة الى نذبه .

(طعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ من ٧٦١)

٤٩٦ - خبرة - طلب استدعاء الطبيب لمناقشته - متى لا تلزم المحكمة بإجابته .

* من المقرر ان القانون لا يلزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته بل لها أن ترفض هذا الطلب اذا رأت انها فى غنى عن رايه بما استخلصه من الوقائع التي ثبتت لديها ، فاذا وضحت الواقعة وكان تحقيق الدفاع غير منتج فى الدعوى فالمحكمة ان تطرحه مع بيان العلة فى اطراحه .

(طعن رقم ٤٨١ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٢ من ١٢ من ٧٦١)

٤٩٧ - طلب نذب خبير - لإبداء الرأى فى حالة المتهم العقلية - لا تلزم المحكمة بإجابة هذا الدفاع - ما دامت قد رأت انها فى غير حاجة للاستعانة برأيه .

* ليست المحكمة ملزمة بإجابة الدفاع الى طلبه نذب خبير لإبداء الرأى فى حالة المتهم العقلية ما دامت قد رأت انها فى غير حاجة للاستعانة برأيه فى أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات .

(طعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٢ من ٣٢٢)

٤٩٨ — طلب الدفاع نذب خبير آخر — عدم اجابة هذا الطلب — لا تريب .

* لا يصح ان يعاب على المحكمة عدم اجابتها الطاعن الى نذب خبير آخر ما دامت الوثقة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة اتخاذ هذا الاجراء .

(ملن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ من ١٢ ص ٢٥٢)

٤٩٩ — المسائل الفنية البحتة — على المحكمة الاستعانة في ابداء الراى فيها بخبير فنى — مثال .

* متى كان الحكم قد اطرح دفاع طاعن من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الاصابات لان السيارة لم تصطدم بالجنى عليه ، بقولة ان اصاباته الفاحشة نذل على اصطدام السيارة به ، وانه لا يتصور حصولها من سقوطه من فوق دابته الى الأرض ، دون ان يبين سنده فى هذا القول من واقع التقرير الفنى وهو التقرير الطبى مع ان السبب فى هذا الامر بتوقف على استطلاع راى الخبير المختص باعتباره من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة ان تشق طريقها لبداء الراى فيها دون الاستعانة بخبير فنى . فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(ملن رقم ٢٣١٧ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٢٧/١/١٩٦٤ من ١٥ ص ٩٢)

٥٠٠ — متى نلتزم المحكمة بالالتجاء الى اهل الخبرة ؟ فى المسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها .

* لا نلتزم المحكمة بالالتجاء الى اهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها .

(ملن رقم ٨٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ٢١/٦/١٩٦٤ من ١٥ ص ٥١٦)

٥٠١ — نذب خبير — بقاء سلطات المحكمة فى تقدير ادلة الثبوت .

* نذب خبير فى الدعوى لا يسلب المحكمة سلطتها فى تقدير وقائعها وما قام فيها من ادلة الثبوت .

(ملن رقم ١٤٢٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٧١)

٥٠٢ - وجوب الاستناد فى تنفيذ رأى الخبير الى أسانيد فنية

تحمله .

* من المقرر انه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث ، كان عليها ان تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وأنه متى تعرضت لرأى الخبير الفنى فانه يتعين عليها ان تستند فى تنفيذه الى أسباب فنية تحمله ، وهى لا تستطيع ان تحل فى ذلك محل الخبير فيها .

(طنن رقم ١٩٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ١٣٤)

٥٠٣ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث ان تتخذ ما تراه

من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها .

* من المقرر انه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها . ولما كان الطاعن - حسبها هو مثبت بمحضر جلسة المحاكمة وعلى ما حصله الحكم المطعون فيه - قد نازع فى سبب وفاة المجنى عليه وفى قيام رابطة السببية بين الوفاة ومعل الطاعن ، وهو ما يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة باستجلاء حقيقة ذلك السبب بالرجوع الى أهل الخبرة ، وكان الطبيب الشرعى وان أورد بقريره رأيا بأن المشاجرة وما صاحبها من التعدى وما نشأ عنها من انفعال نفسانى قد مهدت وعجلت حصول نوبة الهبوط الحاد بالقلب ادت الى وفاة المجنى عليه ، فانه قد انتهى الى امكان حصول الوفاة ذاتيا دون مؤثر خارجى بسبب الحالة المرضية المزمنة المتقدمة بالقلب والشرابين التاجية التى كان المجنى عليها مصابا بها حال حياته والنمى كان من شأنها احداث نوبات الهبوط السريع بالقلب - دون ان يرجع أحد الرايين على الآخر ، فان الحكم المطعون فيه أذهب فى قضائه الى أن التعدى وما نشأ عنه من انفعال نفسانى كان سببا مهد وعجل بحصول الهبوط الحاد السريع بقلب المجنى عليه الذى أدى الى وفاته - دون أن يبين سند فى الأخذ بهذا الرأى دون الرأى الآخر الذى أورده الطبيب الشرعى فى تقريره ودون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الجوهري عن طريق المختص فنيا ، فانه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

(طنن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/١٣ س ١٩ ص ٥١٦)

٥٠٤ - تحقيق الدفع بقدم الإصابة - وجوب الاستعانة فيه بأهل

الخبرة .

* بعد الدفع بقدم الإصابة من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع

المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأي فيها ، مما يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .

(طنن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١١ ص ٦٠٠)

٥٠٥ - على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحث أن تستعين بأهل الخبرة .

✽ من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وذلك بالاستعانة بأهل الخبرة .

(طنن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢ ص ٨٧٨)

٥٠٦ - لمأمور الضبط القضائي الاستعانة بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات - أثر ذلك .

✽ تخول المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية لمأموري الضبط أن يستعينوا أثناء جمع الاستدلالات بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شسها أو بالكتابة ، ومن ثم فإن إجراء الاستعانة بأهل الخبرة الذي قام به مأمور الضبط القضائي يعتبر من إجراءات الاستدلال التي لا يسرى عليها قيد الطلب الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

(طنن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢ ص ٧٩٥)

٥٠٧ - عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب نخب خبير في الدعوى - شرطه .

✽ من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب نخب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها وما دام في مقدورها أن تشق طريقها إلى المسألة المطروحة عليها .

(طنن رقم ١٥٢٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ ص ١٤١١)

٥٠٨ - عدم تبيان الطاعن سبب طلب مناقشة الطبيب الشرعي أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره وأوجه النقص فيه . لا تثريب على المحكمة

ان هي التفتت عن اجابة طلب مناقشته او ندب خبر آخر فى الدعوى ،
ما دامت قد اطاعت الى التقرير المقدم .

✽ متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمين الابتدائية والاستئنافية ان المدافع عن الطاعن وان طلب من المحكمة الاستئنافية مناقشة الطبيب الشرعى وتقديم تقرير استشارى ، الا انه لم يبين سبب مناقشة الطبيب الشرعى او الاعتراضات الموجهة الى تقريره وأوجه النقص فيه . ومن ثم فان الطلب على هذه الصورة يكون قد ورد مجهلا بحيث لا يبين منه ان للمناقشة أثرا منجبا فى الدعوى ، وما دامت المحكمة قد اطاعت الى تقرير خبير مصلحة الطب الشرعى للاسانيد الفنية التى بنى عليها ، فلا تريب عليها ان هي التفتت عن اجابة طلب مناقشته او ندب خبر آخر فى الدعوى .

(طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/١ من ٢١ ص ٢١٠)

٥٠٩ - عدم التزام المحكمة بنذب خبر فى الدعوى - شرطه .

✽ من المقرر ان المحكمة لا تلزم بنذب خبر فى الدعوى ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء . ولما كان الحكم قد ورد على طلب الطاعن عرض الايصال موضوع التزوير على الطبيب الشرعى لاجراء المضاهاة على توقيع الشاهد للثبت من صحة صدوره منه بقوله : « أنه مردود بما قرره الشاهد نفسه بالجلسة لدى اطلاع المحكمة له على التوقيع المنسوب صدوره منه على الايصال المزور فاعترف بصحتها وقرر بأنها امضاؤه » ومن بعد فلا محل لاجابة الدفاع الى طلبه فى هذا الشأن « فان هذا حسبه ليبرا من دعوى الاخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٢١ من ٢١ ص ٨٦٨)

٥١٠ - وجوب اتخاذ المحكمة الوسائل اللازمة لتحقيق المسائل

الفنية - حق المحكمة الاستناد الى الحقائق الثابتة علميا ، لا يجوز لها ان تستند فى تنفيذ المسائل الفنية الى ما قد يختلف الراى فيه .

✽ من المقرر انه متى واجهت المحكمة مسألة فنية ، فان عليها ان تتخذ ما نراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها ، وأنه وان كان لها ان تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، الا انه لا يحق له ان تقتصر على تنفذ تلك المسألة الى ما قد يخلف الراى فيه . واذا كان ما تقدم ، وكان

الحكم المطعون فيه قد ذهب الى ان قائد السيارة الحريص يمكنه التحكم في عجلة القيادة وتلافى وقوع اى حادث بسبب انفجار احدى اطارات السيارة ، دون ان يبين سند هذا الراى فى هذه المسألة الفنية ، وكانت المحكمة قد ارجعت خطأ الطاعن الى هذه المسألة الفنية التى تصبغت لها دون الاستعانة بخبير ، فان حكمها يكون مشوباً بالتقصير .

(طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧٠/١٠/٢٥ من ٢١ الى ١٩٧٧)

٥١١ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته - شرط ذلك .

✽ من المقرر ان المحكمة لا تلزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، ومن ثم فان النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يضحى غير مقبول .

(طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧٠/١١/٢٢ من ٢١ الى ١٤٢٤)

٥١٢ - فحص اقوال الخبير الفنى - شرط جوازها .

✽ من المقرر انه لا يسوغ للمحكمة ان تستند فى فحص ما قال به الخبير الفنى الى معلومات شخصية ، بل يتمين عليها اذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير فى هذا الشأن ان تستجلى الامر بالاستماتة بغيره من اهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحت التى لا يصح للمحكمة ان تحل محل الخبير فيها . ولما كان يبين من الاطلاع على اوراق القضية ان ما استند اليه الحكم فى اثبات توافر ركن الخطأ فى حق الطاعنين من الجزم بان ثمة خلافاً سابقاً قد ظهر فى البناء لم يبادر الطاعنون باصلاحه يخالف ما شهد به مدير الاعمال الهندسية امام المحكمة من انه لا يستطيع نفى او اثبات ظهور الخلل فى تاريخ سابق على الحادث ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالتقصير فى التسيب والفساد فى الاستدلال بما يعيبه ويسوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٣٧١/١/٢١ من ٢٢ الى ١١٩)

٥١٣ - المحكمة غير مؤهلة بتدبير خبير فنى فى الدعوى تحديداً لحدى تأثير مريض الطاعن على مسؤولياته الجنائية بعد ان وضحت لها الدعوى -

تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دام تقييم تقريرها على أسباب سائفة .

✽ المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فنى فى الدعوى تحديدا لدى تأثير مرض الطاعن على مسئولياته الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى ، إذ الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت نقيم تقديرها على أسباب سائفة .

(طعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢١ س ٢٢ ص ٦٠)

٥١٤ — المحكمة لا تلزم بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بمسائل بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

✽ المحكمة لا تلزم بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

(طعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/٢١ س ٢٢ ص ٥٩٠)

٥١٥ — طلب نذب خبير او إعادة المهمة اليه — متى لا تلزم محكمة الموضوع بإجابته ؟

إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها وكان فى مقدورها أن تشق طريقها فى المسألة المطروحة .

✽ لا تلزم محكمة الموضوع بإجابة طلب نذب خبير فى الدعوى ولا بإعادة المهمة الى ذات الخبير ما دامت الواقعة قد وضحت لديها وما دام فى مقدورها أن تشق طريقها فى المسألة المطروحة عليها .

(طعن رقم ٧٧١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ س ٢٢ ص ٧٢٨)

٥١٦ — النعى على تقرير الخبير عدم اجرائه المضاهاة على اوراق مالية صحيحة من نوع لاوراق المضبوطة — جدل موضوعى — عدم جواز اثره امام النقص .

أخذ محكمة الموضوع بالتقرير — مفاده : اطراح ما وجه اليه من مطالب .

✽ . متى كان ما يثيره الدفاع عن الطاعنين من مطالب الى تقرير قسم

أبحاث التزيف والتزوير بعدم اجراء المضاهاة على اوراق صحيحة من ذات العملة المضبوطة انها هو فى حقيقته مجرد تشكيك منه فى قيمة الدليل المسند من التقرير وان اخذ المحكمة به واطبنتانها اليه مفاده ان ما وجه اليه من مطاعن لا يستند الى اساس فى حدود سلطتها التقديرية وبما لا يجوز المجادلة فيه امام النقض .

(طعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١٢/٢٧ من ٢٢ ص ٨٤٢ .

٥١٧ - قعود المحكمة من مناقشة الطبيب الشرعى للتثبت من ان الاصابة قد تخلقت عنها عاهة - لا مصلحة للطاعن فى النعى به ما دامت العقوبة المقضى بها عايه تتخل فى حدود عقوبة الضرب البسيطة .

* لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم الذى دانه بجريمة العاهة المستديمة قعود المحكمة عن مناقشة الطبيب الشرعى فى التحقيق من ان الاصابة قد تخلت عنها عاهة مادامت العقوبة المقضى بها عليه تتخل فى حدود عقوبة جنحة الضرب البسيط الذى لم يتخلف عنه عاهة مستديمة .

(طعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٣/٣/٢٥ من ٢٤ ص ١٠٢)

٥١٨ - عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يتمسك به الطاعن امامها .

* متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان المحكمة قررت بجلسته ١٤ يونية سنة ١٩٧١ ارسال الاحراز الى الطب الشرعى لفحص سروال المتهم عن الحيوانات المنوية وتحديد فصيلتها مع فصيلة الحيوانات المنوية التى عثر عليها بسروال المجنى عليها ، وكان الطاعن يقول فى اسباب طعنه ان تقرر الطبيب الشرعى قد ورد متضمنا تعذر اجراء الفحص المطلوب لاستهلاك ما وجد عالقا بسروال المجنى عليها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك باجراء تحليل سروال المتهم ، فلا يصح له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء امسك عن المطالبة به .

(طعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٣/٢/٢٦ من ٢٤ ص ١٣٦)

٥١٩ - حكم - محكمة - قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها :

لا نعى .

* من المقرر انه ليس للمتهم ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء

تحقيق لم يطلب منها إجراؤه كما أنها لا تلزم بنذب خبير آخر في الدعوى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الإجراء ولما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محامى الطامع الأول أثار رأى مراجعته أن الضرب بالساطور لا يقتصر أثره على الإصابة التى وجدت بالسلامية الظفرية لينصر المجنى عليه وأنه لو صحح قوله لترتب على الضرب بالساطور بتر ذراعه بأكملها غير أنه لم يطلب هو أو المدافع عنه الطامع الثانى استطلاع رأى الطبيب الشرعى فى هذا الشأن فانه تنحسر عن الحكمقالة الإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٤ من ٢٤ ص ١١٥)

٥٢٠ - خبرة - ايجاب حلف الخبير لليمين - متى يحق للمحكمة الاستناد الى تقرير خبير لم يحلف اليمين - عدم لزوم حضور عضو النيابة اثناء مباشرة الخبير لمهمته .

✽ اوجب القانون على الخبراء أن يحنفوا بيمينا امام سلطة التحقيق بان يبنوا رايهم بالذمة وان يقدموا تقريرهم كتابة كما انه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقا للمادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك - وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز لأمورى الضبط القضائى اثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رايهم شفويا أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط فى مواد الجنع والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة . فانه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير الخبير المقدم فى الدعوى ولو لم يحلف مقدمه بيمينا قبل مباشرة المامورية ، على انه ورقة من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها ما دام انه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالقتنيد والمناقشة - لما كان ذلك - وكان الثابت بالأوراق أن عضو النيابة قد نذب الخبير الهندسى لمحض المصعد لبيان مدى صلاحيته للعمل وما اذا كان به خلل أو اعطال فنية وبلاذات ببابه الكائن بالدور الثالث من المبنى الذى وقع به الحادث وما اذا كان من الممكن حصول للواقعة بالصورة الواردة بالتحقيقات ، فانه غير لازم طبقا لمؤدى نص الفقرة الثانية من المادة رقم ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية حضوره اثناء مباشرة الخبير لمهمته ما دام أن الأمر قد اقتضى اثباتا للحالة القيام بفحوص وتجارب فنية .

(طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٤/١٣ من ٢٦ ص ٢٢٢)

الفرع الثاني — مباشرة أعمال الخبرة

٥٢١ — عدم وضع أهل الخبرة امضاءاتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة

عليها قبل الشروع فى التحقيق — لا يقرب عليه البطلان .

✽ ان المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات اذ نصت على ضرورة وضع
أهل الخبرة امضاءاتهم وعلاماتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها تبيل
الشروع فى التحقيق فانها لم تقرب البطلان على مخالفة ذلك .
(من رم ١٧٢٩ سنة ١٨ فى جلسة ١٩٢٨/١١/١٥)

٥٢٢ — للطبيب المعين فى التحقيق ان يستعين فى تكوين رايه بمن

يرى الاستعانة به على القيام بمهامه .

✽ للطبيب المعين فى التحقيق ان يستعين فى تكوين رايه بمن يرى
الاستعانة به على القيام بمهامه فاذا كان الطبيب الشرعى الذى نصب فى
الدعوى قد استعان باخصائى للكشف على الجنى عليه وتقدير مدى الاصابة،
ثم اقر هو هذا التقدير وتبناه ، وايدى رايه فى الحادث على شؤنه ، فليس
يقدر فى الحكم الذى استند الى هذا التقدير كون الاخصائى لم يحلف اليمين
قبل ابداء رايه ، على أن الاحتجاج بهذا كان يجب ابداءه امام محكمة الموضوع
كما تمكن اثراته امام محكمة النقض .

(من رم ٣٧٢ سنة ١٩ فى جلسة ١٩٢٩/٢/٢٢)

٥٢٣ — اداء يمين مباشرة الوظيفة يغنى عن الحلف فى كل قضية .

✽ من ادى يمينا عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه فى كل قضية
يحضر فيها امام الحاكم . واذا فاته لا يعيب الحكم أن يكون الطبيب الشرعى
قد ادلى بشهادته امام المحكمة دون حلف اليمين .

(من رم ٥٦٥ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٥٤/١/٢٢)

٥٢٤ — اثبات التقليد أو التزوير — لم يجعل له القانون طريقا خلاصا —

لا يشترط لاجراء المضاهاة — اعتراف المتهم بالبصمة الماخوذة من الصور
المضبوطة بمحلها أو البصمة الصحيحة للختم القلد .

✽ لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خلاصا فليس يشترط

لإجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفاً بالبصبة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصبة الصحيحة للختم المقلد ما دامت المحكمة قد اطبانت من الأدلة السائفة التي أوردها إلى ثبوت الجريمة في حقه .

(طعن رقم ٤٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٦/٥/١٤ من ٧ ص ٧١٥)

٥٢٥ — عدم تنظيم التشارع المضاهاة في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطالان .

✽ لم ينظم المشرع المضاهاة سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطالان ، ومن ثم فلا محل للنسعى على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها .

(طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٦/١٢/٢ من ٧ ص ١٢٢٤)

٥٢٦ — جواز الاستناد إلى تقرير الطبيب المعين في التحقيق والذي استعان في تكوين رايه بتقارير أطباء آخرين لم يظنوا اليمين .

✽ للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رايه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فإذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب في الدعوى قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب أخصائى ثم أقر هذه الآراء وتبنها وأبدى رايه في الحادث على ضوءها ، فليس يعيب الحكم الذى يستند إلى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الأطباء الذين رجع اليهم لم يظنوا اليمين .

(طعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٧/١/٢٨ من ٨ ص ٨٠)

٥٢٧ — الإكراه الذى يقع على المتهم بالقدر اللازم لتمكين الطبيب من الحصول على متحصلات معدته — ذلك لا تأثير له على سلامة الإجراءات .

✽ متى كان الإكراه الذى وقع على المتهم إنما كان بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته ، فإنه لا تأثير لذلك على سلامة الإجراءات .

(طعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٧/٢/٤ من ٨ ص ١٠٤)

٥٢٨ — قيام الطبيب بإخراج المخدر من المكان الذى أخفاه فيه المتهم المذنبون بتفتيشه — إجراء صحيح — لا يلزم أن يكون الخبير من رجال الضبط القضائى ، أو أن يبشر عمله تحت اشراف أحد .

* أن قيام الطبيب بإخراج المخدر من المكان الذى أخفاه فيه المتهم المذنبون بتفتيشه لا نأثر له على سلامة الإجراءات ، ذلك أن الطبيب إنما قام به بوصفه خبيراً ولا يلزم من القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يبشر عمله تحت اشراف أحد .

(طعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٢/١٧ س ٩ ص ٣٠٠)

٥٢٩ — لم يفرض القانون طريقاً معيناً تجرى عليه المضاهاة إلا ما تناوله فى قانون المرافعات للإرشاد والتوجيه .

* لم يفرض القانون طريقاً معيناً تجرى عليه المضاهاة إلا ما تناوله الشارع فى بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الارشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضاً تستوجب مخالفته البطلان .

(طعن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦٠/٦/١٢ س ١١ ص ٥٥٢)

(والطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٥٩/١١/١٧)

٥٣٠ — المضاهاة — حرية المحكمة فى الاطمئنان الى صحة الاستكتاب .

* العبرة فى المسائل الجنائية إنما تكون بانسناع قاضى الموضوع بان إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة — فإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التى اتخذها الخبير أساساً للمضاهاة هى أوراق تؤدى هذا الغرض ، وأن المضاهاة التى تمت كانت صحيحة — اطمأنت إليها المحكمة ، للأسباب المقبولة الواردة فى تقرير الخبير ، فإنما ينعاه المتهم على الحكم من تصور يكون على غير أساس .

(طعن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦٠/٦/١٢ س ١١ ص ٥٥٢)

٥٣١ — جواز صحة اتخاذ ورقة استعصم بم امام موثق قضائى بذلة اجنبية أساساً للمضاهاة متى اطمأنت المحكمة الى صحة توقيع المستكتب .

* لم تنظم المضاهاة — سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو فى قانون المرافعات المدنية والتجارية — فى نصوص أمره بترتب البطلان على مخالفته؛

ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليها الذي تم أمام الموثق القضائي بدولة أجنبية وبين التوقيع المنسوب إليها على الأوراق المزورة - صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون ، ما دامت المحكمة قد اطمنت الى صحة صدور التوقيع على ورقة من المجنى عليها أمام الموثق القضائي .

(طعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ في جلسة ١١/١٢/١٦٠٠ من ١١ ص ٨٩١)

٥٣٢ - إجراءات المضاهاة - لم ينظمها المشرع - اطمئنان المحكمة الى صحة عملية الاستكتاب - اعتمادها في حكمها على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير - لا مخالفة فيه للقانون .

✳ لم ينظم المشرع - سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات - إجراءات المضاهاة في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فإن اعتماد الحكم المطعون فيه على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليهم الذي تم أمامه وبين التوقيعات المنسوبة اليهم في الأوراق المطعون فيها يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون ما دامت المحكمة قد اطمنت الى صحة صدور توقيعات الاستكتاب .

(طعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ في جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ من ١٣ ص ٢٥٢)

٥٣٣ - خبرة - المضاهاة - إجراءات - مخالفة - بطلان .

✳ لم ينظم المشرع المضاهاة ، سواء في قانون الإجراءات أو في قانون المرافعات ، بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة . وإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة واطمأنت إليها المحكمة ، فلا يقبل من الطاعنين العودة الى مجادلتها فيما خلصت اليه من ذلك . ولا تترتب على المحكمة أن هي اعتبرت في تكوين مقيدتها على تقرير الخبير المقدم في الدعوى المدنية التي انتهت بالحكم برد وبطلان المحرر موضوع الجريمة ، طالما أن هذا التقرير كان مطروحا بالجلسة ودارت عليه المرافعة . وإذا كان الطاعنان أو المدافعان عنهما لم يطلبوا تحقيق إجراء معين في خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما التمسك على الحكم المطعون فيه بقالة الاخلال بالدفاع .

(طعن رقم ٢٤٢٤ لسنة ٣١ في جلسة ١١/١/١٩٦٢ من ١٣ ص ٥٢٤)

٥٣٤ - خبرة - امانة الخبر - من يلتزم بدفعها .

§ المادة ٢٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية واردة في الفصل الخاص بالادعاء بالحقوق المدنية ولا تسرى الا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، اما باثني الخصوم فيحكمهم نص المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات وهو يخول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف ايداع امانة الخبر . ومن ثم فلا على المحكمة اذ هي كلفت الطاعن منهم ، سداد امانة التي قدرتها .

(ملحق رقم ١٣١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦ من ٦٩)

٥٣٥ - تحقيق الشخصية - بصمات - أثبات خبرة .

§ متى كان كتاب مدير عام مصلحة تحقيق الشخصية قد اصبح من ان بصمات راحة اليد ذات حجية مطلقة في تحقيق الشخصية كبصمات الاصابع تماماً لأنها تستند الى نفس الاسس العلمية التي تقوم عليها بصمات الاصابع ، فتختلف بصمات راحة اليد باختلاف الاشخاص ولا يمكن ان تتطابق ما لم تكن لشخص واحد ، فان ما جئح اليه الطاعن من تفرقة بين الدليل المستند من بصمة اصبع وذلك المستند من بصمة راحة اليد او جزء منها والاطلاق حجية الاثبات في الاولى وتخسرهما من الاخرى انما هي تفرقة لا تستند الى سند علمي او اساس فني ، ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب في اخذه بهذه الحقيقة العلمية وفي الاستناد الى ما جاء بتقرير فحص البصمات من ان اثر بصمة راحة اليد المرفوعة من على الخزائفة ينطبق تمام الانطباق على بصمة راحة اليد اليمنى للطاعن لتوافر النقط المميزه بالبصمة المرفوعة ومطابقتها لنظائرها ببصمة راحة اليد اليمنى للطاعن .

(ملحق رقم ٢٣٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٧ ص ١٨ من ٥١٨)

٥٣٦ - الدفاع الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة - قيمته .

§ طلب مضاهاة الخط الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل المقصود به اثاره الشبهة في ادلة الثبوت التي اطاعت اليها المحكمة طبقاً للتصوير الذي اخذت به لا يعدو ان يكون دفاعاً موضوعياً لا يلتزم المحكمة باجلبته ولا يسبغ عليهم منها رداً صريحاً ، بل يكفي ان يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالادانة .

(ملحق رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٠ ص ١٨ من ١١٢٢)

٥٣٧ - ليس في القانون ما يوجب على معاوني الخبراء الفنيين بما يناط بهم من أعمال الخبرة تحت إشراف رؤسائهم المباشرين أو بناء على نديب منهم .

* نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ على أن يقوم بأعمال الخبرة أمام جهات القضاء خبراء الجداول الحاليين وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعي . وبينت المادة ٣٦ من القانون المذكور ترتيب وظائف خبراء مصلحة الطب الشرعي وهي تبدأ بوظيفة كبير الأطباء الشرعيين وتنتهي بوظيفة معاون طبيب شرعي وما يعادلها . ولم يفرق القانون بينها في ولاية أعمال الخبرة ومن ثم فليس في هذا القانون نص يوجب على معاوني الخبراء القيام بما يناط بهم من أعمال الخبرة تحت إشراف رؤسائهم المباشرين أو بناء على نديب منهم . ولا محل للقياس علم ، إجراءات التحقيق التي يباشرها معاونو النيابة الذين يخضعون في تنظيم عملهم القانوني للسلطة القضائية والإجراءات الجنائية لتعلق ذلك بولايتهم انتي حددتها النصوص الواردة بهذين القانونين .

(طعن رقم ٩١٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ع ٨٦٥)

٥٣٨ - حق المعاين بالطب الشرعي في القيام بأعمال الخبرة أمام القضاء دون نديب ممن يعوله في الوظيفة - المواد ١ ، ٢٥ ، ٣٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

* مغلد نصوص المواد الأولى والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم أعمال الخبرة أمام جهات القضاء ، أن لخبراء مصلحة الطب الشرعي ابتداء من كبير الأطباء الشرعيين وانتهاء بمعاون الطبيب الشرعي حق القيام بأعمال الخبرة تحت رقابة القضاء ، وهذا الحق مستمد من القانون ويقوم به أي منهم ولو كان معاوناً كيمولاً دون حاجة إلى نديب ممن يعوله في الوظيفة .

(طعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٩ . جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٢ ع ٦٧٢)

٥٣٩ - حق الخبير في مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله .

* من المقرر أن للخبير مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله ، وللحكمة الأخذ بما انتهى إليه في تقريره ، وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عولت بمصفة أساسية علم ما ورد في تقرير اللجنة الإدارية بعد.

أن أوردت مقوماته وسردت أساليده ، فإن النعى عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢ - ٢٠ ص ١٢١٢)

٥٤٠ - عدم ترتيب البطلان على مخالفة النصوص المنظمة للمضاهاة -
أساس ذلك .

* الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص آمرة بترتيب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية أنها تكون باقشاع القاضي بأن اجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات من القانون المدني فيحقق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية ، كدليل في الدعوى إذا ما أطمأنت إلى مطابقتها للأصل . وإذا كانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التي اتخذها الجبير الاستثنائي أساساً للمضاهاة هي أوراق تصلح لذلك وأطمأنت إلى صحة المضاهاة عليها فلا يقبل من الطاعن أن يعود إلى مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك .

(طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٧ ص ٢٧ - ٨٤٨)

الفرع الثالث - تقرير آراء الخبراء ومناقشتها

٥٤١ - سلطة المحكمة في الأخذ بما تراه محلاً للتعويل عليه من تقرير الخبير واستبعاد ما لا تراه محلاً لأطمئنتها .

* لحكمة الموضوع أن تأخذ من تقرير الخبير بما تراه محلاً للتعويل عليه وتستبعد منه ما لا تراه محلاً لأطمئنتها ، ولا يمكن الامتناع عليها في ذلك لأن رأيها في كافة المسائل الموضوعية نهائي ولا معقب عليه .

(طعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)

٥٤٢ - المحكمة هي الخبير الأعلى في الدعوى .

* إذا ذكرت المحكمة في حكمها نقلاً عن تقرير الطبيب الشرعي أن بيانات الصفة التشريحية لم تساعده على تعيين ساعة ومدة القتل تعييناً

دعياً ، ولكلها من جهة أخرى حددت بنفسها تلك الساعة اخذاً « بما تبينه من ظروف الدعوى وملابساتها وشهادة الشهود » فلا يطعن عليها في ذلك اذ هي قد بنت حكمها فيه على اساس صحيح لها الحق في الاعتماد عليه لاستخلاص ما ترى استخلاصه منه .

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٥)

٥٢٢ — تقرير الخبير — مجرد دليل — مؤدى ذلك .

✽ أن تقرير الخبير انما هو نوع من الأدلة التي تقوم في الدعوى لمصلحة أحد طرفي الخصومة . تمتى ناقشه الخصوم وأبلى كل منهم براهيه فيه كان للمحكمة أن تأخذ به لمصلحة هذا الفريق أو ذاك أو أن تطرحه ولا تقيم له وزناً . وليس عليها على كل حال أن تنبه الخصوم الى ما ستأخذ به من الأدلة وما ستطرحه منها فان تقدير الأدلة من اخص خصائص محكمة الموضوع تقرر فيه ما تراه بلا منازع ولا رقيب .

(طعن رقم ٨٣٤ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦)

٥٢٣ — الكشف على المصاب — سلطة محكمة الموضوع .

✽ لم يحتم القانون أن يكون الكشف على المصاب من طبيب الحكومة كما أنه لم يوجب كذلك على المحكمة الأخذ بالكشف الطبي المتوقع من طبيب حكومي بل ان للمحكمة أن تأخذ به أو تهمله كما أن لها أن تعول على الكشف الطبي المتوقع من طبيب غير حكومي اذ هو دليل كسائر الأدلة التي تقدم لها وتقع تحت تقديرها وحدها .

(طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٤)

٥٢٤ — عدم التزام المحكمة اجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته اذا رأت انها في غنى عن رايه .

✽ ليس في القانون ما يحتم على المحمة اجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته بل ان لها ان ترفض هذا الطلب اذا ما رأت انها في غنى عن رايه بما يستخلصه من الوقائع التي ثبتت لديها .

(طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٩)

٥٤٦ — اتخاذ الصور الشمسية أساسا للمضاهاة .

* ان العبرة في المسائل الجنائية انها تكون بافتناع تافى الموضوع بأن اجراء من الاجراءات يصح او لا يصح ان يتخذ اساسا لكشف الحقيقة . وما دام هذا الاساس الذى اعتهد عليه القاضى لا ينافى حكما من احكام القانون فهو فى حل من الاعناد عليه خصوصا اذا كانت الظروف قد حالت بين القاضى وبين المسائل الأخرى التى كان يصح الاعناد عليها فى الاحوال العادية فاذا اتخذ خبر من الصور الشمسية للمستندات المفقودة أساسا للمضاهاة وراث المحكمة ان هذه الصور تصلح أساسا لها وإن نك المضاهاة تثج حقا النتيجة التى انتهى اليها الخبر والتى تجعل المحكمة تثق ثقة تامة بما قرره فلا حرج على المحكمة فى ذلك .

(ملن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥/٢/٤)

٥٤٧ — سلطة المحكمة فى الأخذ بما يقرره الطبيب المالج بشأن تحديد مدة العجز من الأعمال الشخصية للمجنى عليه .

* للمحكمة حق الأخذ بما يقرره الطبيب المالج بشأن تحديد مدة العجز من الأعمال الشخصية ولو كان المصاب بعالج خارج المستشفى .

(ملن رقم ٨٢٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٢/١١)

٥٤٨ — سلطة المحكمة فى عدم الأخذ بتقارير الخبراء .

* المحكمة ليست ملزمة بالأخذ بتقارير الخبراء الذين تنتدبهم لأداء عمل معين ، بل ان لها مطلق الحرية فى تقدير مدى هذه التقارير فتأخذ بما تظن ان له وتطرح ما عداه .

(ملن رقم ٩٠٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٤/١٦)

٥٤٩ — استخلاص محكمة الموضوع للحقيقة من تقارير الأطباء .

* لمحكمة الموضوع ان تستخلص من تقرير الطبيب الشرعى كيفية حصول الإصابة بالمجنى عليه ، وما دام ما استخلصته يكون سائفا عقلا فلا شأن لمحكمة النقض معها ، حتى ولو كان ذلك يخالف لما قرره المجنى عليه نفسه فى هذا الصدد .

(ملن رقم ١١٠٥ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٧)

٥٥٠ — تقدير القوة التعاليلية لتقرير الخبير — محكمة الموضوع .

* لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التعاليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ولا تجوز إثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض .
(ملعن رقم ٩٥١ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٨٢/٤/١٨)

٥٥١ — سلطة المحكمة في الجزم بما رجحه الطبيب الشرعي .

* إذا كانت تقارير الأطباء عن الحالة المتخلفة بالجنى عليه قد تضمنت انه أصيب يوم الحادث بالضرب الذي نشأت عنه الحالة ، ومع هذا ورد بها ان ذلك هو على سبيل الترجيح لا على سبيل الجزم ، فلا تثريب على المحكمة اذا هي جزمت بمسحة ما رجحه الأطباء على اعتبار انه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها . ولا يصح ان ينعى عليها انها أقامت قضائتها على الاحتمال والظن لا على اليقين والجزم . وكذلك لا تثريب عليها اذا هي لم تستدع الأطباء ، ما دام المتهم يطلب ذلك اليها ، وما دامت هي قد رأت بعد ما استقبلته من تقاريرهم انه ليس هناك من فائدة لسماعهم بالجلسة .

(ملعن رقم ١٣٧٦ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢١)

٥٥٢ — طلب نخب خبير خطوط ثان — سلطة الموضوع .

* ان تقدير رأى الخبير والفصل فيما يوجه الى تقريره من اعتراضات والبت في طلب تعيين خبير آخر — كل ذلك مما يختص به ماضي الموضوع ، ولا معتب على قوله ما دام لم يخالف في ذلك مقنضى المنطق والقانون ، فإذا كانت المحكمة قد اطهنت الى تقرير مصلحة الطب الشرعي المقدم في الدعوى، ورات ان المطاعن التي وجهت اليه غير جنية ، فلا تثريب عليها اذا هي رفضت طلب نخب خبير آخر (في الخطوط) ، ما دامت قد عللت هذا الرفض تعليلا مقبولا .

(ملعن رقم ٤٢٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١)

٥٥٣ — سلطة المحكمة في الجزم بما رجحه الطبيب الشرعي .

* اذا كان الطب الشرعي لم يجزم في تقريره بأن الإصابة حصلت

فى وقت الحادث فذلك لا يمنع محكمة الموضوع ، مع اعتيادها فى حكمها على رأى الطبيب أن تقرّر إن الإصابة حصلت فى ذلك الوقت متى كانت نتائج الدعوى قد أبدت ذلك عندها واكتته لديها .

(ملن رقم ١٥٩٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠)

٥٥٤ — طالب مناقشة الخبر — سلطة محكمة الموضوع .

* إذا كان الدفاع عن المتهم حين طلب نذب الطبيب الذى قام بتشريح جثة المجنى عليه لمناقشته فيما قرره بعض الشهود من أن المجنى عليه تكلم عقب أصابه لم يشر فى طلبه هذا الى أن طبيباً آخر لا يستطيع أداء هذه المأمورية . ورات المحكمة أن الطبيب الشرعى يستطيع أداءها من واقع اطلاعه على الأوراق ومنها التقرير الذى حرره الطبيب الذى شرح الجثة ، وكان رأيها هذا مسوفاً ، فلا يحق للبتهم أن يجادل فى هذا الصدد ، وخصوصاً إذا كان لم يبد اعراضاً على نذب الطبيب الشرعى وكان محاميه قد تراسع فى الدعوى على أساس التقرير المتقدم منه ولم ينازع فى صلاحيته لاثبات الحقيقة التى انتهت إليها المحكمة .

(ملن رد ١٢٧١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٦/٢)

٥٥٥ — جواز أخذ محكمة الجنج فى ادانة منهم فى التزوير بخبر قدم للمحكمة المدنية متى اطمانت اليه .

* لا مانع من أن تأخذ محكمة الجنج فى ادانة متهم فى التزوير بتقرير خبر قدم للمحكمة المدنية متى اطمانت اليه ووجدت فيه ما يقتضيه بارتكابه التزوير .

(ملن رقم ١٨٩٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤)

٥٥٦ — سلطة المحكمة فى الموازنة بين التقارير المقدمة فى الدعوى والأخذ بما تظمن اليه منها .

* إذا كانت المحكمة قد عرضت فى حكمها لتقارير الأطباء الثلاثة : الطبيب الذى قدم تقرير الصفة التشريحية ، والطبيب الشرعى المساعد الذى نذبه النيابة بدلا من كبير الأطباء الشرعيين الذى كان محامى المتهم قد طلب نذبه ، والطبيب الذى قدم تقريراً استشارياً فى الدعوى ، ثم ذكرت

راي كل منهم وانتهت الى الأخذ برأي الطبيب الشرعى المساعد، ولم تر حاجة الى نذب كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فى تلك التقارير كطلب الدفاع لما راته فيها مما يوضح لها سبيل الفصل فى الدموى والوصول الى الحقيقة ،
لا غبار عليها فى عدم استجابتها الى ما طلبه الدفاع .

(طعن رقم ١٢٠٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٧)

٥٥٧ — سلطة المحكمة فى الأخذ بما ورد فى تقرير التحليل ولو لم يكن

منوها عنه فى طلب التحليل .

✽ لا تثريب على المحكمة اذا هى اخذت بتقرير التحليل بصدد امر جاء به لم يكن منوها عنه فى طلب التحليل ، فانه ما دام الطبيب المختص للتحليل قد اكتشف اثناء عملياته او تجاربه الفنية ما يفيد فى كشف الحقيقة فمن واجبه ان يثبت فى تقريره لا على اساس اتصاله اتصالا وثيقا بالماهورية التى نذب لها وان النذب يشمل بطبيعة الحال ، بل ايضا على اساس ان اخبار جهات الاختصاص بكل ما يفيد الحقيقة فى المسائل الجنائية واجب على كل انسان ، والمحكمة تقدر الدليل المستند من ذلك بجميع الظروف المحيطة به كما تفعل بالنسبة الى سائر الأدلة .

(طعن رقم ٢٣٨١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٦/٢/١٩٤٨)

٥٥٨ — حق المحكمة فى الاستغناء عن الاستعانة بالطبيب الشرعى .

✽ لا وجه للطعن على الحكم لعدم استعانة المحكمة فيه بالطبيب الشرعى لمعرفة ان العيار الذى سبب القتل هو العيار المطلق من البندقية الخرطوش التى كان يحملها المتهم ولو كان تقرير المعمل الكيميائى الذى استند اليه الحكم فى الادانة قد اثبت ان قطع الرصاص المستخرجة من جسم المجرى عليه هى من النوع الذى يطلق عادة من بنادق رمنجنون ، وذلك ما دام ما ورد فى تقرير المعمل الكيميائى ، مما اشار اليه المتهم فى طعنه ، لا ينفى بذاته ان قطع الرصاص المستخرجة من جثة المجرى عليه قد استعملت فى بندقية من نوع آخر غير الرمنجنون ، والدفاع عن المتهم لم يطلب الاستعانة بالطبيب الشرعى .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٤٩)

٥٥٩ — سلطة المحكمة في الموازنة بين التقارير المقدمة في الدعوى والأخذ بما تطمئن إليه منها .

✽ للمحكمة ، بما لها من السلطة في تقدير أدلة الدعوى ، أن توازن بين التقرير الطبي الشرعى وبين التقرير الاستشارى وأن تأخذ بما تطمئن إليه منهما . فإذا هي اطمانت الى الأخذ بأولهما دون الثانى فلا يسعح أن ينعى عليها أنها لم تواجه الطبيين أو تناقشهما أو تستعين فى الترجيح بغيرهما ، وإذا كان الدفاع لم يطلب إليها استدعاء الطبيين أو الاستعانة بغيرهما فليس له أن ينعى عليها اغفال ذلك .

(طعن رقم ٨٢٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٢٩)

٥٦٠ — مناقشة تقارير الخبرة المتعارضة — شرطه .

✽ لمحكمة الموضوع — بما لها من سلطة تقدير الأدلة — أن تعتمد على قول للشاهد وأن تطرح قولاً آخر له . ولها كذلك أن تأخذ برأى خبير دون رأى خبير آخر ، ولا يكون عليها أن تسند بعضها وناقضها ما دامت قد ارتاحت الى رأى أحدهما ولم ترتع الى رأى الآخر وأذن فإذا كان المتهم لم يطلب إليها استدعاء الطبيين اللذين يقولان بعراض رايهما ، فإنه لا يقبل منه الجدل فيما اعتمدت عليه المحكمة من ذلك .

(طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩ ق جلسة ١٧/١/١٩٥٠)

٥٦١ — سلطة المحكمة في الموازنة بين التقارير المقدمة في الدعوى والأخذ بما تطمئن إليه منها .

✽ لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تعمل على تقرير طبي يتسق مع شهادة شهود الإثبات في تعزيز شهادتهم وأن تطرح تقريراً آخر لا يتفق معها باعتبار كل ذلك من أدلة الدعوى .

(طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥١)

٥٦٢ — سلطة المحكمة في الموازنة بين التقارير المقدمة في الدعوى والأخذ بما تطمئن إليه منها .

✽ المحكمة حرة في أن تأخذ في إدانة المتهم بما تطمئن إليه من تقرير

الاطباء المقدمة في الدعوى وتدفع ما لا تطمن اليه منها ولا معقب عليها في ذلك .

(طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٨)

٥٦٢ - تقدير آراء الخبراء - مراجعة وجدان محكمة الموضوع .

✽ الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيها بوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى قاضي الموضوع ، فهو غير ملزم بمبين خبير آخر ما دام قد استند في اخذه برأى الخبير الذي اعتمده الى ما لا يجافي المنطق والقانون .

(طعن رقم ١٧٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦)

٥٦٢ - سلطة المحكمة في الموازنة بين التقارير المقدمة في الدعوى والاخذ بما تطمن اليه منها .

✽ للمحكمة أن تقدر رأى الخبير وتفصل فيها بوجه الى تقريره من اعتراضات . فإذا هي اطأنت الى تقرير خبير مصلحه الطب الشرعى للانسائد الفنية التى بنى عليها ولما تبينه بنفسها مما ينفق مع الرأى الذى انتهى اليه هذا التقرير فلا تثريب عليها اذا هي اطرحت تقرير خبير استشارى او رفضت ندب خبير آخر للمشاهادة ما دامت قد اقامت هذا الرغض على اسباب مقبولة .

(طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٩)

٥٦٥ - سلطة المحكمة في الموازنة بين التقارير المقدمة في الدعوى والاخذ بما تطمن اليه منها .

✽ للمحكمة بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى أن توازن بين التقارير الطبية والآراء التى يبدونها الاطباء عند مناقشتهم امامها ، فإذا كانت المحكمة اذ اخذت بما جاء بتقرير الطبيب الشرعى وبقرار مدير معهد مستشفى القلب وما أبداه عند مناقشته امام المحكمة واطرحت رأى الاطباء الاستشاريين ، فإنها تكون قد اعملت وظيفتها في حدودها ولا يقبل الإنعوى على حكمها لهذا السبب .

(طعن رقم ٧٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٢٠)

٥٦٦ - تقدير رأى الخبراء - يختص به قاضى الموضوع .

✽ ان الأمر فى تقدير رأى الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضى الموضوع ، فهو فى هذا غير ملزم بتعيين خبير آخر ما دام قد اسند فى أخذه برأى الخبير الذى اعتمده الى ما لايجافى المنطق والتانون . واذن معنى كانت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية قد اخذت فى حكمها بتقرير مدير عام مصلحة الأمراض العقلية الذى أحيل اليه الطاعن لمعرفة مدى مسئولية عن عمله وقت اقتراف الجريمة والذى اثبت فى تقريره انه خال من أى مرض عقلى وأنه يعى ما يعول ويعد مسئولا عن عمله ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة صراحة ندب خبير آخر او استدعاء الطبيب الماحص لمناقشته - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٧)

٥٦٧ - سلطة المحكمة فى الموازنة بين التقارير المقدمة فى الدعوى والاخذ بما تظمن اليه منها .

✽ للمحكمة باعبارها الخبر الأعلى ان نأخذ بتقرير طى متى اطبائت اليه واتنعت بها ورد فيه وان تطرح تقريراً آخر يخالفه ، دون ان تكون ملزمة بالاستسجابة الى طلب الدفاع مواجهة الأطباء بعضهم ببعض أو مناقشتهم والاستعانة فى الترجيح بغيرهم .

(طعن رقم ١٢١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٠)

٥٦٨ - سلطة المحكمة فى الموازنة بين التقارير المقدمة فى الدعوى والاخذ بما تظمن اليه منها .

✽ ان قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتشريح الجثة غير رئيسه الذى تدبته المحكمة لا يؤثر فى سلامة الحكم ما دام ان المحكمة قد اطبائت الى عمله والى الاثوال الآخرة التى ابداهها الطبيب الشرعى الذى سبق له ان اوقع الكسوف على الجصا وبما دام تقدير الدليل مؤكولا اليها .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٢١)

٥٦٩ — سلطة المحكمة في الأخذ بما تراه محلاً للتحويل عليه من تقرير الخبير واستبعاد ما لا تراه محلاً لاطمئنانها .

* للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه ، وتقرير الخبير أن هو الأداة من هذه الأدلة فلا تثريب على المحكمة إذا هي اطرحت ما ورد في تقرير الخبير ما دامت لم تطمئن إليه للاعتبارات السالفة التي أوردتها في حكمها .

(طعن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٧)

(طعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٢/١)

(طعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/١٣)

٥٧٠ — تقدير رأى الخبراء — موضوعي .

* الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل فيها يوجه إلى تقاريرهم من امتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطمئن إليه منها .

(طعن رقم ١١٢٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ س ٧ ص ٥٨١)

(طعن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٧ س ٧ ص ١٤٢)

(طعن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٩ س ٩ ص ٦٢٧)

٥٧١ — حق المحكمة في الجزم بصحة ما رجحه الطبيب الشرعي .

* لا تثريب على المحكمة أن هي جازمت بصحة ما رجحه الطبيب الشرعي بشأن إصابة الجنى عليه على اعتبار أنه هو الذي يتلق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها .

(طعن رقم ٩٠١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٥ س ٧ ص ١١٤٠)

٥٧٢ — حق المحكمة في الأخذ بتقرير الصفة التشريحية عن المسافة بين الجنى عليه والمتهم .

* لا جناح على المحكمة إذا هي أخذت بما ورد بتقرير الصفة التشريحية ، وبما تزره بعض شهود الإثبات عن المسافة بين المتهم والجنى عليه ، واطرحت ما قرره الجنى عليه عن هذه المسافة .

(طعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ س ٧ ص ١١٤٧)

٥٧٣ - اطمئنان المحكمة الى تقرير المهندس الفنى - رفضها طلب إعادة مناقشته بأسباب مقبولة - لا خطأ .

* لا تثريب على المحكمة ان هى اطمأنت الى تقرير المهندس الفنى المقدم فى الدعوى ، ورفضت طلب إعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد عللت هذا الرفض تعليلًا مقبولا .

(طعن رقم ١١١٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ س ٧ ص ١٢٥٦)

٥٧٤ - اطمئنان المحكمة الى تقرير المهندس الفنى - رفضها طلب إعادة مناقشته - تعليلها هذا الرفض تعليلًا مقبولا - لا خطأ .

* لا تثريب على المحكمة ان هى اطمأنت الى تقرير المهندس الفنى المقدم فى الدعوى ، ورفضت طلب إعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد عللت هذا الرفض تعليلًا مقبولا .

(طعن رقم ١١١٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ س ٧ ص ١٢٥٦)

٥٧٥ - عدم تقيد المحكمة بما قد يعرض له تقرير الطبيب من توفّر نية القتل .

* للمحكمة فى حدود ما لها من حق استئثار عناصر الجريمة الا تتقيد بما قد يعرض له الطبيب فى تقريره من توفّر نية القتل اذ ان مأموريته قاصرة على حد ابداء رايه الفنى فى وصف الاصابات ومسبب القتل .

(طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/١٢ س ٨ ص ٣٣)

٥٧٦ - جواز الاستناد فى الحكم الى تقرير الطبيب المتحسب فى الدعوى والذى استعان فى تكوين رايه بتقارير اطباء آخرين لم يعلقوا التمسكين .

* للطبيب المعين فى التحقيق ان يستعين فى تكوين رايه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فاذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب اخصائى ثم أثر هذه الإراء وتبناها وأبدى رايه فى الحادث على ضوءها ، فليس يعيب الحكم الذى يستند الى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الاطباء

الذين رجع اليهم لم يحلفوا البمين .

(طعن رقم ١٢١٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٣٥٧/١/٢٨ س ٨ من ٨٠)

٥٧٧ - اطمئنان المحكمة الى العينة المضبوطة - ولو كانت واحدة -
والى نتيجة التحليل - لا خطأ - اشتراط المادة ١٢ ق ٨ لسنة ١٩٤١ اخذ
خمس عينات اجزاء قصد به التحرز لما عسى ان تدعى اليه الضرورة من
تكرار التحليل .

* ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على
وجوب اخذ خمس عينات الا ان القانون انما قصد بهذا الاجراء التحرز لما
عسى ان تدعى اليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الأمر في ذلك الى
تقدير محكمة الموضوع ، فمضى اطمأنت الى ان العينة المضبوطة ولو كانت
واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهت اليها
التحليل فلا تريب عليها ان هي قضت الدعوى بناء على ذلك .

(طعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ في جلسة ١٣٥٧/١/٢٨ س ٨ من ٥٨)

٥٧٨ - رفض المحكمة طلب المتهم مناقشة الخبير لأسباب تبرره -
لا اخلال بحق الدفاع .

* متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رغضت من اجله
طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وهو سبب من شأنه ان يبرر
ما رآته - وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى
ورجحت في حدود سلطتها التقديرية رواية من اطمأنت الى اقواله من
الشهود على دفاع انهم ، فانها لا تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .

(طعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٧ في جلسة ١٣٥٨/١/٢٠ س ٧ من ٧٢)

٥٧٩ - مخالفة تقدير المحكمة من واقع الدعوى لما رآه الخبير الفني .
لا عيب .

* متى كانت المحكمة قد انتهت في منطق سليم الى عدم توافر ركن
التقليد لان العلامة التي وضعت على اللحوم لا يمكن ان يتخدد بها احد
سواء من يعرف القراءة والكتابة او من لا يعرفها ، وهو من الواقع الذي
استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديرية ، فانه لا يقفح

فى سلامة هذا التقدير أن يكون الخير الفنى قد رأى غير ما رآه المحكمة .
(ملن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٨/٢/٢ من ٩ ص ٢٢٢)

٥٨٠ - سلطة المحكمة فى عدم الاستعانة برأى الطبيب أمر تثبيته
من عناصر الدعوى

* متى كانت المحكمة قد رأت وهى تقدر الوقائع المعروضة عليها فى حدود حقها أن ما طلبه الدفاع من إحالة موكله الى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشارى - لا يستند الى أساس جدى للأسباب الساتفة التى أوردتها ، فإنها لا تكون فى حاجة الى أن تستعين برأى طبيب فى الأمراض العقلية أو النفسية فى أمر تثبيته من عناصر الدعوى وما يثاره بنفسها من الإجراءات بالجلسة .
(ملن رقم ٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٢٧٥)

٥٨١ - تقدير آراء الخبراء - من اختصاص محكمة الموضوع - حرיתה
فى الأخذ بما تطمئن اليه من التقارير الفنية والإثباتات عما لا تطمئن اليه .

* الأمر فى تقدير رأى الخبراء مما يخص به محكمة الموضوع ولها كابل الحرية فى الأخذ بما تطمئن اليه من التقارير الفنية والإثباتات عما لا تطمئن اليه منها .

(ملن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/٦/٩ من ٩ ص ٦٢٧)

٥٨٢ - فهم المحكمة التقرير الطبى لفحص السلاح على غير ما يؤدى
اليه محصله واعتباره دليلا على الادانة - فساد فى الاستدلال .

* متى كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد نومت التقرير الطبى بفحص السلاح على غير ما يؤدى اليه محصله الذى اثنه فى الحكم - استخلصت منه ما لا يؤدى اليه واعتبرته دليلا على الادانة فإن الحكم يكون فاسد الاستدلال - فإذا كان المستفاد من الحكم أن البندقية وجدت مصدأة وأن جهاز إطلاقها يعمل فى عسر تبعاً لنصيح هذه الأجزاء بالمسادة الصلدة ، وأنه لا يشمن من مأسورة هذه البندقية قبل وبعد إجراء التنظيف - « أى رائحة البارود محترق » فإن ما قاله الحكم من أن البندقية وجدت صالحة للاستعمال لا يصلح رداً على ما نمسك به المتهمون من أن البندقية

لم تكن مطلقة كما يدل على ذلك الكشف الطبي وإن العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة وكان على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتصل هي إلى ثبوتها لديها .

(طن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/٤ من ٩ ص ٨٨٦)

(طن رقم ٢١٤٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢ من ١٠ ص ٢٦٧)

٥٨٢ - عدم تعرض الحكم لأوصاف لوردها التقرير الطبي في مقام التفتيل على شخصية صاحبها - قصور .

* إذا كان الحكم لم يتعرض فيها لعرض له من الأوصاف التي أوردتها التقرير الطبي الشرعي للجنة إلى ما أثبتته الطبيب « من أن حلمات الثديين غير بارزتين ، وأن الهالة حولهما فاتحة اللون ، وأن جدار البطن خال من التشققات ومن عدم وجود خط أسمر بمنصفه » ، ولم يشر كذلك إلى ما أظهره التشريح من أن « فتحة عنق الرحم مستديرة وملساء » ، ما غفل بذلك الإشارة إلى هذه المشاهدات ، ولم يستظهر ما يمكن أن يكون لها من أثر في تمييز شخصية القتيل ، ولم يتجه إلى الكشف عن دلالتها ، وهل يصح أن تكون لامرأة متكررة الولادة كزوجة المتهم ، أم لا تكون بحيث يجدي النظر بمنعذ إلى باقي ما ذكر من أوصاف ، وتقدير ما يمكن أن يكون لها من أثر في تمييز شخصية القتيل ، صاحبة الجثة التي نازع الدفاع بالجلسة في أنها الزوجة المدعى بقتلها . إذا كلن ما تقدم فإن الحكم يكون في تنليله على أن الجثة - التي سبق أن نسبت خطأ لامرأة على قيد الحياة - هي لزوجة المتهم قاصرا ومعييا ويتعين لذلك نقضه .

(طن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ من ٩ ص ١٠٢٢)

٥٨٤ - اطمئنان المحكمة إلى أقوال الشاهد يفيد ضمها أطرافها ما تضمنه تقرير الخبير الاستشاري .

* من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكة الموضوع إذ هو يتعلق سلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه - فإذا كان الحكم قد اطمأن إلى أقوال مهندس التنظيم واستند إليها في ادانة الطاعن ، غذلك يفيد أنه قد أطرح التقرير الاستشاري ، ولا يلزم أن يرد عليه استئلالا .

(طن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢ من ١٠ ص ٢٦٦)

٥٨٥ — حق المحكمة في الجزم بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه استنادا الى وقائع الدعوى وأدلتها .

* لمحكمة الموضوع — بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والأدلة — أن تأخذ في تضامها بما تطعن اليه من أقوال الشهود ، فلا تثريب عليها أن هي جزمت بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه في تقريره بشأن حالة إبصار العين قبل الإصابة على اعتبار أنه هو الذي يتفق بسبب وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها .

(ملعن رقم ٢٩٦ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٦ من ١٠ ص ٤١١)

(ملعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢ من ١١ ص ١١)

٥٨٦ — سلطة محكمة الموضوع في اطراح تقرير الخبير لأسباب سائفة — عدم التزامها بنصب خبير آخر لفحص الحساب ما دامت ظروف الدعوى لا تدعو لذلك .

* أطراح المحكمة لتقرير الخبير وعدم التحويل عليه — لأسباب سائفة أوردتها — أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معتب عليها في ذلك ، إذ الأمر يرجع في حقيقته الى اطمئناتها هي ، وليست بعد مكلفة بأن نفحص الحساب بنفسها أو أن تنصب خبيراً آخر لفحصه ما دام أنها لم تجد في ظروفه الدعوى ومبلاسيتها ما يدعو الى هذا الاجراء .

(ملعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/١٩ من ١٠ ص ٨٠٢)

٥٨٧ — سلطة محكمة الموضوع في اطراح تقرير الخبير لأسباب سائفة — عدم التزامها بنصب خبير آخر لفحص الحساب ما دامت ظروف الدعوى لا تدعو لذلك .

* لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تكون ملزمة بنصب خبير آخر ما دام استنادها الى الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يشويه خطأ .

(ملعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٥ من ١١ ص ١٧)

٥٨٨ — سلطة محكمة الموضوع في اطراح ما تضمنته الشهادة المرضية لأسباب سائفة .

* لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلا من أدلة الدجوى يخضع

لتفسير محكمة الموضوع كسلتر الأدلة ، فلا تثريب عليها ان من اطرحتها لمـا ارتأته من عدم جديتها للأسباب المسالفة التي أوردتها .

(طعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٢٩ جلسة ١٩٦٠/١/٢٥ س ١١ من ١٠٢)

٥٨٩ — عدم التزام المحكمة بمناقشة الخبر في نتيجة تقريره التي لم تأخذ بها ما دامت ظروف الدعوى لا تدعو الى هذا الاجراء .

* لا نلتزم محكمة الموضوع بان تفحص الحساب بنفسها ، او ان تناقش الخبر في النتيجة التي لم تأخذ بها ، ما دام انها لم تحدد من ظروف الدعوى ، ولا بسانها ما يدعو الى هذا الاجراء .

(طعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ س ١١ من ٧٦٤)

٥٩٠ — لمحكمة الموضوع ان تورد في حكمها من تقرير الصفة التشرية ومحضر المعاينة ما يكفي لاقتناعها .

* لمحكمة الموضوع ان تورد في حكمها — من تقرير الصفة التشرية ومحضر المعاينة — ما يكفي لتقرير اقتناعها بالادانة ، وما دامت المحكمة تد اطمانت الى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها ، فان اغفالها ايراد بعض تفاصيل معينة يعتبر اطراحا لها .

(طعن رقم ١٥٤١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ س ١١ من ١٢٢)

(طعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦)

(طعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٧)

٥٩١ — خبرة — تقرير محكمة الموضوع — حق الدفاع .

* تقدير آراء الخبراء والفصل فيما بوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية في تقرير وقائعها وما قام فيها من أدلة البتة ، وكذلك عليها وهي نقض في الدعوى ان ترجع بين اقوال الخبراء المعارضة — وقد سلكت المحكمة في سبيل تحقيق ما أبداه الدفاع استيضاح الطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشرية ، واستندت الى رأيه للأسباب الفنية التي أبداعها — وهو من حقها ما دام ان تكييف الواقع الذي شهد به الخبر وترتيب آثاره في الدعوى هو من خصائص قضى الموضوع الذي له ان يسلك اليه ما يراه مؤديا الى

فهم الواثق ، ومتى لم له ذلك فلا يصح فائونا ان يصادر في انشاعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات في الدعوى . لما كان ذلك ، فإن ما يقوله الطاعن من اخلال الحكم المطعون فيه بحقه في الدفاع لعدم اجابة طلبه الخاص بدعوة كبر الاطباء الشرعيين ليفهم بالترجيح بين التقرير الطبي الشرعى والتقرير الاستشارى — لا يكون له اساس .

(ملن رقم ١٤٧١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ من ١٢ ص ٢٨٧)

٥٩٢ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم . من اعتراضات — امر موكول الى محكمة الموضوع .

✽ من المقرر ان الامر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع اذ يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ، فلا يقبل من الطاعن ان يجادلها في عناصر تقديرها او ان ينعى عليها اخذها بالتقرير الطبي الذى اطلأنت اليه ، مادام انه من جانب لم يشر مطمنا على التقرير او يطلب اليها استدعاء الطبيب الشرعى لناقشته او الاستعانة بخبير غيره .

(ملن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٢/١/٧ من ١٧ ص ١٤)

٥٩٣ — الجزم بما لم يقطع به الخبر — من سلطة محكمة الموضوع .

✽ لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبر في تقرير متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها .

(ملن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦ من ١٣ ص ٣٥٢)

٥٩٤ — للمحكمة ان تجزم بصحة ما يوجهه الخبر الفنى .

✽ للمحكمة بوصفها الخبر الاعلى ان تجزم بصحة ما رجه الخبر الفنى في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى وادلتها قد ايدت ذلك مبدها واكدته لديها .

(ملن رقم ٢٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٤ من ١٤ ص ٢٠٤)

٥٩٥ - للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى .

* لحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقرير متى كانت وقائع الدعوى قد أبحت ذلك عندها واكتفه لديها .

(طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٩٤)

٥٩٦ - تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها .

* الامر فى تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع اذ هو يتعلق بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ولا معقب عليها فيه . فاذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم ابحاث الزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى واستند اليه فى فضائه بادانة الطاعن فان هذا يفيد انه ا طرح التقرير الاستشارى دون أن يلتزم بالحكمة بالرد عليه استقلالاً .

(طعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٣/١٣ من ١٥ ص ٢٨٩)

٥٩٧ - عدم التزام المحكمة بنصب خبير آخر فى الدعوى تحديدا لدى

تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية - طالما ان الدعوى قد وضحت لها .

* لا تلتزم المحكمة بنصب خبير فى آخر فى الدعوى تحديدا لدى تأثر مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية طالما ان الدعوى قد وضحت لها .

(طعن رقم ٨٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ من ١٥ ص ١٥٦)

٥٩٨ - الاخلال بحق الدفاع - ما لا يوقره .

* لا يلتزم محكمة الموضوع باجابة طلب نصب خبير فى الدعوى باداة الواتعة قد وضحت لديها ، وبإدغام فى مقنورها أن تشق طريقها فى المسألة المطروحة عليها .

(طعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨ من ١٧ ص ١١٥)

٥٩٩ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات — موضوعي .

* من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع .
(ملن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ من ١٧ ص ٢٠٨)

٦٠٠ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطعن — أمر وكيول الى قاضي الموضوع .

* من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطعن مرجعه الى قاضي الموضوع له كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فله مطلق الرأي في الأخذ بها يطمئن اليه منها والافتات عما عداه ، فلا يقبل مصادرة عقيدة المحكمة في هذا التقرير .
(ملن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ من ١٧ ص ٣٦٢)

٦٠١ — عدم التزام المحكمة باجابة طلب الدفاع ندب خبير آخر — طالما ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها انخاذ هذا الاجراء .

* لا تلزم المحكمة باجابة طلب الدفاع اعادة تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير الى كسر الالطاء الشرعيين مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها انخاذ هذا الاجراء .
(ملن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ من ١٧ ص ٣٦٢)

٦٠٢ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات والمفاضلة بينها .

* لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبراء المقبلة في الدعوى والنفسل فيما يوجه الى تلك التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينهما والأخذ بما نراه مما ترتاح اليه واطراح ما عداه لنعلق هذا الأمر بسلطانها في تقدير الدليل بما لايجوز معه مجادلته ومصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ من ١٧ ص ١٩٢)

٦٠٣ - محكمة الموضوع المفاضلة بين تقارير الخبراء والاخذ منها بما نراه واطراح ماعداه .

* محكمة الموضوع ان يفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما نراه وتطرح ما عداه ، اذ الامر فى ذلك متعلق بسلطانها فى تقدير الدليل ولا معتب عليها فيه .

(طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٩٦٦/١١/١ من ١٧ ص ١٠٦١)

٦٠٤ - مناقشة الأطباء الشرعيين - تقدير محكمة الموضوع .

* لايقبل من الطاعن ان ينعى على المحكمة قعودها عن مناقشة الأطباء او كبر الأطباء الشرعيين ترجيحاً لاحدى التقارير ، طالما ان النائب من حضر جلسة المحاكمة انه لم يطلب منها شيئاً من ذلك ولم نر المحكمة من جانبها محلاً له اطمئناناً منها الى التقرير الطبى الشرعى .

(طعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٧ فى جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ من ١٨ ص ١١٩١)

٦٠٥ - استناد الحكم الى تقرير مفئش الصحة بناء على الكشف الظاهرى على الجثة فى اثبات سبب الوفاة - لاعيب .

* يعتبر مفئش الصحة من اهل الخبرة المختصين فنياً مبادء الرأى . ومن ثم فان استناد الحكم الى تقريره بناء على الكشف الظاهرى فى اثبات سبب الوفاة دون الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعى لايقدر فى تدليله فى هذا الصدد .

(طعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ فى جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ من ١٩ ص ٩٤)

٦٠٦ - تقرير آراء الخبراء - موضوعى .

* محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المتقدم اليها ، ومادامت قد اطمئنت الى ما جاء به فلا يجوز محادلتها فى هذا الخصوص واذ كان ذلك وكان الحكم قد اثبت ان استئصال الطحال ما اجراه قد أفقد الجنى عليه منفعة الباقية اخذاً بما جاء بالتقرير الطبى الشرعى الذى اطمأن اليه فى حدود سلطته التقديرية ، وكان ما اورده الحكم نقلاً عن التقرير المذكور لا يتناقض فيه يعيب التدليل ، فان تعيب الحكم للاستناد الى تقرير طبي ، شرعى بنى على مجرد الظن والاحتمال والتناقض ، لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٣٨ فى جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ من ١٩ ص ١٠٢٨)

٦٠٧ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات - أمر موكول الى قاضي الموضوع .

✽ تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع ، كما ان ندب خبير في الدعوى لا يسلبها سلطتها لتقرير الخبر المتقدم اليها دون أن تلزم بندب خبير آخر ولا باعادة المهمة الى ذات الخبير مادام استنادها الى الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا بجافى المنطق والقانون .

(ملن رقم ١٩٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٢/١/١٩٦١ ص ٢٢ من ١٠٨)

٦٠٨ - المفاضلة بين تقارير الخبراء - من اطلاقات محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

✽ من المقرر ان لحكمة الموضوع ان تفاضل بين تقارير الخبراء وتلخذ منها بما تراه وتطرح ماعداه ، اذ أن ذلك امر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . ومتى كان الحكم قد اطرح الوصولين كسند للطاعن في نايد مدعاه بصدد المبلغ المختلس ، بما انتهى اليه الحكم من ثبوت تزويرها ولم يعرض لما تضمنه من مخالف الا لمجرد مواجهة دعوى الطاعن بأن تبعتها تعادل فلك المبلغ ثم خلص الى فساد تلك الدعوى على سند من تقرير لجنة الجرد التي نوه منها شهود الإثبات ، فان مايثيره الطاعن على هذا الاستدلال ، بان لجنة أخرى أثبتت ان مقدار العجز هديل مقبلة الوصولين ، لا يكون له محل .

(ملن رقم ٢٠ لسنة ٢٩ في جلسة ٢١/١/١٩٦١ ص ٢٢ من ٢٢٢)

٦٠٩ - لاتناقض بين دليلين فنيين متواليين في الزمن .

✽ لاتناقض بين دليلين فنيين متواليين في الزمن ، اثبت أولهما عدم استقرار حالة العين ، فيما يتتعلق بمدى الحاجة ، واثبت ثانيهما ، استقرارها على النحو الذي انتهى اليه لان المدى الزمني بينهما يسمح بتفاوت حالة العين ثم . مدى ما أصابها فضلا عن انه لا معقب على قاضي الموضوع فيما يأخذ او يدع من تقارير الخبراء .

(ملن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ في جلسة ٢٨/١/١٩٦١ ص ٢٢ من ٦٠٥)

٦١٠ - التقارير الطبية - دليل مؤيد لأقوال الشهود .

* التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة أحداث الإصابات إلى المتهم - إلا أنها تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ما ساوره من شك في أقوال الشهود ، فإنه لا يعيبه التفاته عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما إذا كانت إصابة الطاعن تحدث وفق تصوير الشهود ، ما دام لم يأخذ بهذا التصوير ، وبذلك ينحصر عنه عيب الإخلال بحق الدفاع .
(طعن رقم ١١٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٢ إلى ٢٨٠٢)

٦١١ - عدم التزام المحكمة بنقد خبير آخر في الدعوى .

* للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلزم بنقد آخر .
(طعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٢ إلى ٢٨٧٧)

٦١٢ - تقدير القوة الدلالية لتقارير الخبراء - موضوعي .

* متى كان من حق محكمة الموضوع تقدير القوة الدلالية لتقارير الخبراء ، فإن الأخذ بالتقرير الفني المؤسس على افتراض حصول الواقعة على وجهها المحتمل بناء على الماديات التي عاينها واضعها ، لا يعيب فيه من جهة كونه ضمنية إلى غيره من أدلة الدعوى ، ومادام الحكم قد بنى الإدانة على اليقين .

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٢ إلى ٨١٧)

٦١٣ - تقدير قوة الدلالية لتقارير الخبراء والأخذ بما جاء بهما عن حصول الواقعة على وجهها المحتمل - موضوعي .

* متى كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير ، وكان ما أثبتته الحكم من مقارنة الطاعن للفعل المسند إليه - للمجلس على ما لحظوا عبداً يكفى في تسليم المنطق وصحیح القانون رداً على ما أثاره الطاعن من شبهات في حقيقة الحادث ، فإن منعا في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ من ٢٢ إلى ٨٢٥)

٦١٤ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن - موضوعي .

* ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن ، مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير ، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ، ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى تقرير اللجنة بشأن قيام الطاعن بتزوير المحررات التي نسبها الى مسندوع الجمعية ونفذ استرداد كميات بترولية من المتعهدين الذين من بينهم الطاعن الثاني الى المستودع حتى يتسنى له تخفيض رصيد حساباتهم الجارية ، فانه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك ولا مصادرة عقيدتها امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ من ٢٢ ص ١١٢)

٦١٥ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير من شأن محكمة الموضوع .

* ليس ما يمنع المحكمة من أن تكفي بحكمها في صدد بيان حصد الأوراق المزورة الى مجرد الاحالة الى ماجاء في تقرير الخبير في شأنه مني كان هذا التقرير مقدما في ذات الدعوى كدليل .

(طعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ من ٢٢ ص ١١٢)

٦١٦ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن - موضوعي .

* من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير ، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ، ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير . واذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى تقرير الصلة البشرية وتقرير مكتب كبير الأطباء الشرعيين واستندت الى رايها الفني فيما استخلصته واطمانت اليه وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية ، المقربين الاستشاريين فانه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك امام محكمة

(طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٢ من ٢٠ ص ١٠٥)

النقض .

٦١٧ — عدم التزام المحكمة، بامادة الاوراق الى كبير الإجابات الشرعيين
— ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها .

* المحكمة غير ملزمة باجابة الدفاع الى مايطلحه من اعادة الاوراق الى كبير الاطباء الشرعيين ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء لاسباب وأن التقرير المقدم في الدعوى صادر من مكتب كبير الاطباء الشرعيين منسوب اليه وان وقع أحد معاونيه أيا كانت درجته في سلم الوظيفة .

(طعن رقم ١٦ لسنة ٣٩ في جلسة ١٣/١٠/١٩٦٦ م ٢٠ من ١٠٥٠)

٦١٨ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم
موضوعي .

* من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكية الموضوع. إذ هو منمعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معتقب عليها فيه ، كما أن في أغفال الرد عايبا مايفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم تر فيها ملاتطنن معه الى الحكم بالادانة .

(طعن رقم ٨٢١ لسنة ٣٩ في جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٦ م ٢٠ من ١٠٨٧)

٦١٩ — اقامة الحكم قضاءه استنادا الى رأى أهل الخبرة — كفايته —
مثال .

* إذا كان ما أورده الحكم من أدلة سائغة نقلا عن الخبراء الفنيين ، تد أثبت بغبر معتقب أنه لا علاقة لانهيار البرج بفصلب الخرسانة ، فإن ذلك استدلال سائغ وكان لحمل ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن الانهيار لا علاقة له بفصلب الخرسانة .

(طعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٩ في جلسة ١٧/١١/١٩٦٦ م ٢٠ من ١٢٨٠)

٦٢٠ — الجدول حول تقدير قيمة الدليل المستند من، تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير — استقلال محكمة الموضوع به — عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .

* متى كان مايسوقه الطاعن من مطاعن في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ينحل الى جدل في تقدير قيمة الدليل مما نستقل به محكمة الموضوع فلا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ في جلسة ٨/٢/١٩٧٠ م ٢١ من ٢٢٤)

٦٢١ - تقرير الخبير - تكديره - موضوعي .

* ان اطراح محكمة الموضوع لتقرير الخبير وعدم التمويل عليه -
للاسباب الساتفة التي اوردتها - امر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ،
ولا معتق عليها في ذلك ، اذ الامر يرجع في حقيقته الى اطمئنانها هي ، ومن
ثم فان مايليه الطاعن في شأن اطراح الحكم للتصوير الذي خال به الخبير ،
لا يكون له محل ، اذ لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا ، مما لانجوز اثارته امام
محكمة النقض .

(لمن رقم ١٥٦٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٢ ص ٢١)

٦٢٢ - تقدير القوة التذليلية لعناصر الدعوى - من سلطة محكمة
الموضوع - خضوع راي الخبير لتقدير المحكمة - عدم التزام المحكمة بنديب
خبير آخر - ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها .

* من المقرر ان للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التذليلية لعناصر
الدعوى المطروحة امامها ، وانها الخبير الاعلى في كل ما تستطيع ان تفصل
فيه بنفسها او بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست
ملتزمة بنديب خبير آخر في الدعوى ، ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم
تر هي من جانبها اسخا هذا الاجراء .

(لمن رقم ١٦٨٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١ ص ٢٢ ح ١٦٠)

٦٢٣ - تقدير القوة التذليلية لآراء الخبراء - والفصل فيما يوجه الى
تقاريرهم من اعتراضات - موضوعي .

* من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم
من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير
القسوة التذليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون ان تلزم بنديب خبير آخر
ولا باعادة المهمة الى ذات الخبير ما دام استنادها في الرأى الذي انتهت اليه
هو استناد سليم لايجفى المطلق والقانون . ولما كانت المحكمة قد اقامت
قنساءها على ما اقتضت به من ادلة حونها الفقاير الطبية الاستشارية التي
تم ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنها ، فانه لايجوز مصادرتها في
اعتقادها او ان ينعى عليها عدم اخذها بالتنبجة التي انتهى اليها الطبيب
الشري ، وكل مايليه الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل في تقدير
الدليل مما لايجوز اثارته امام محكمة النقض .

(لمن رقم ٥٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٧١/٢/١١ ص ٢٢ ح ٢٥٠)

٦٢٤ - تقدير آراء الخبراء فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات .

* من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطامير مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتلك التقارير ، شأنها في هذا شأن مسائل الأدلة ؛ لتعلق هذا الأمر بسلطانها في تقدير الدليل ، وانها لا تلتزم بتدبير آخر في الدعوى أو الرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء ، ما دامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليها .

(طعن رقم ٥٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٦ من ٢٢ الى ٢٤)

٦٢٥ - لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه .

* من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عدها ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . ومن ثم فقد انخسر عنها الالتزام بالرد استقلاً على دليل لم تأخذ به .

(طعن رقم ٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ من ٢٢ الى ٢٣)

٦٢٦ - تقدير آراء الخبراء - موضوعي .

* الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . ومن ثم فإن استناد الحكم الى تقرير الصفة التشريعية بمعرفة الطبيب الشرعي في إثبات الوفاة دون تقرير مفتش الصحة لا يقدح في تثليله في هذا الصدد .

(طعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣ من ٢٢ الى ٢٣)

٦٢٧ - حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجرم به الخبير في تقريره .

* لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجرم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندما أكتفه لديها . ومن ثم فإن ماثيره

الطاعن من تصور التقرير الطبي عن تحديد الزمن الذي تم فيه استئصال
الجنى عليهم ليكون سعيًا .

(طعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٢ ص ٨٢٩)

٦٢٨ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات -
موضوعي - عدم التزام المحكمة بنصب خبير آخر - مجادلتها في عقيدتها أمام
النقض - لا تجوز .

✽ من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الي تقاريرهم
من اعتراضات مرجعة الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير
القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون أن تلزم بنصب خبير آخر ما دام
استنادها في الرأي الذي انتهت اليه هو اسناد سليم لا يفتقر الى المنطق
والقانون ، وكانت المحكمة قد اقامت قضاها على ما تضمنت به مما حواه
التقرير الطبي الشرعي الذي لا ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنه
لانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ويكون ماثيره الطاعن في هذا الشأن
لا يعمد مجرد جدل في تقدير الدليل مما لايجوز الخوض فيه أمام محكمة
النقض .

(طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ س ٢٤ ص ٩٠)

٦٢٩ - تقدير آراء الخبراء - موضوعي - اطمئنان المحكمة الى
التقرير الطبي الشرعي واطراحها التقرير الاستشاري - من حقها عدم
الزامها من بعد - باجابة طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين .

✽ من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الي تقاريرهم
من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير
القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق
الحرية في الأخذ بما تطعن اليه منها والإلتفات عما عداه . ولما كانت المحكمة
قد اطمأنت الى ما تضمنه تقرير الصفة التشريحية متفقا مع ما شهد به الطبيب
الشرعي امامها واطرحت في حدود سلطتها التقديرية - التقرير الطبي
الاستشاري وهي غير ملزمة من بعد باجابة الدفاع الى مطالبته من استدعاء
كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر في

من جلبها — بعد ما أجرته من تحقيق المسألة الفنية في الدعوى — حاج
الى اتخاذ هذا الاجراء . لما كان ذلك فان التمس على الحكم في هذا
الخصوص لا يكون سديدا وليس بذى شأن ان تكون المحكمة قد أصدرت
قرارا بدعوة كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ثم عدلت عن قرارها اذ ار
القرار الذي نصره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى جبح الأدلة لايمد
ان يكون قرارا تحفيريا لا يتولد عنه حقوق للخصوم بموجب حتما الممل علم
تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(طعن رقم ٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٥ من ٢٤ ص ٢٠٢)

٦٣٠ — التقرير الطبي — تفسيره — عدم كفاية الأدلة — تقديريا للمحكمة .

✽ متى كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أنه ورد بالتقرير الطبي
الشرعى عن نتيجة الكشف على الطعون ضده ان السجلات التى شوهت
به حقيقة ، وقد تتفق وتاريخ الحادث ، وكان القرار المستأنف قد جاء ماسدا
في تفسيره لحل هذه العبارة من ان التقرير الطبي الشرعى لم يقطع بان
ذلك الآثار الاصابية معاصرة لوقت وقوع الحادث الا ان ذلك لاينال من سلامة
القرار مادام ان ما أورده في هذا الشأن ، انما كان بعد ان استوفى تدليله
على عدم الاطمئنان الى كفاية الأدلة المطروحة في الدعوى ، وكان هذا
الذي غسد استدلاله فيه لا اثر له في منطقته او النتيجة التى انتهى اليها .

(طعن رقم ٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١١ من ٢٤ ص ١٧٦)

٦٣١ — تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء — موضوعى .

✽ مرجع الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم
من اعتراضات الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة
التدللية لتلك التقارير والاخذ بما ترناح اليه منها لنطلق هذا الامر بسلطتها
في تقدير الدليل ، وانها لا تلزم بالرد على الطعون الموجهة الى تقارير
الخبراء مادامت قد اخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك انها لم تجد في تلك
الطعون ما يستحق النقاش اليه ، ومن ثم فان ما يعيبه الطاعن على الحكم
من عدم رده على الطاعن الموجهة الى التقرير الذى عول عليه في قضائه
لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ ص ٥٨٦)

٦٣٢ — المحكمة لاتلتزم بالتحديث في حكمها عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها — لها المفاضلة بين آراء الخبراء — أخذها بأحد التقارير يفيد اطراحها باقى التقارير المقدمة دون التزام بأن تعرض لها وإن ترد عليها .

✽ لاتلتزم المحكمة في اصول الاستدلال بالتحديث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولها ان نفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما نراه وتطرح ما عداه اذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ومتى كانت المحكمة المطعون في حكمها قد أخذت بتقرير مدير دار الاستشفاء للصحة العقلية والنفسية ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت باقى التقارير المقدمة في الدعوى دون ان تلتزم بأن تعرض لها في حكمها أو ترد استقلا عليها ويكون نعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

(طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ ص ٥٨٦)

٦٣٣ — محكمة الموضوع — سلطتها في استخلاص الدليل .

✽ لحكمة الموضوع ان تستخلص من سائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اتقانها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مبنولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق .

(طعن رقم ٦٨١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ من ٢٤ ص ٨٩٦)

٦٣٤ — محكمة الموضوع — استنادها لدليل ليس بالأوراق — اثره .

✽ من المقرر أنه ليس للمحكمة ان تبدي رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال ان يسفر هذا الدليل من اطلاعها على محواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يغير بها وجه الرأي في الدعوى . ولما كانت المحكمة الاستئنافية حين قضت في الدعوى قد اعتمدت ضمن ما اعتمدت عليه في ثبوت الاتهام على تقرير خبير ليس له أصل ثابت في الأوراق ، فإن حكمها يكون معيبا بالفساد في الاستدلال بها بوجوب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٦٦٥ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/١٥ من ٢٤ ص ٨٥٥)

٦٣٥ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من

مطاعن — محكمة الموضوع .

✽ من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كليل الحرية في تقدير القوة

التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق ألحريه في الأخذ بما تطعن اليه منها والإلتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير . ولما كانت المحكمة قد اطمانت الى ماتضمنه التقرير الطبي الشرعي أقدم في الدعوى بإمكان وقوع الحادث وفق تصوير الشاهدين وبما يتفق وإقرار الطاعن في النحقيقات واستندت الى الرأي الفني الوارد بهذا التقرير فيما استخلصته واطمانت اليه واطرحت في حدود سلطتها التقديرية التقرير الطبي الاستشاري بما تضمنه من مطاعن على التقرير الطبي الشرعي ، فانه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض مادام استنادها الى التقرير السابق ذكره سليما لا بشوبه خطأ ، وهي غير ملزمة من بعد بلجاية الدفاع الى مطالبة من استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء .

(طعن رقم ٦٩٤ لسنة ١٣ في جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢ س ٢٤ ص ٨٩٠)

٦٣٦ — حرية محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير — لا التزام عليها بنذب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر اتأثلا هذا الاجراء .

* من المقرر ان لمحكمة الموضوع كامل احرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليه ، وهي لا تلزم بنذب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، واذ كانت المحكمة قد اطمانت الى تقرير قسم أبحاث الترييف والنزوير للأسباب السائغة التي أوردتها ، فان النعمى عليها بالاخلال بحق الدفاع بخالة التفاتها عن طلب الطاعن اعادة اجراء المضاهاة لا يكون مقبولا ، ولا يعدو ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لايجوز اثره أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٧٢/١١/٢٤ س ٢٤ ص ٨٩٧)

٦٣٧ — محكمة الموضوع — سلطتها في تقدير تقارير الخبراء والتفاضل بينها — سلطة في تقدير الدليل — رقابة محكمة النقض .

* من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه اذ ان ذلك امر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا محق عليها فيه — ولما كان الثابت ان المحكمة اخذت بتقرير الطبيب

الشرعي — وأطرح التقرير الاستشاري — للاستشارة التي بنى عليها ولا يبينه بنفسها مما يتفق مع الرأي الذي انتهى إليه ، فقد اندمج من الحكم ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد .

(طعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٧ من ٢٤ حتى ١٢٥)

٦٣٨ — تقدير القوة التذليلية لتقرير الخبير — من اتصالات محكمة

الموضوع .

* لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التذليلية لتقرير الخبير المقدم إليها مادامت قد إطبانت إلى ما جاء به ، فلا يجوز مجادلها في ذلك .
ولما كان الحكم قد أخذ بها انتهى إليه الطبيب الشرعي من جواز حدوث إصابات الجنبى عليه من ضربة واحدة بالناس على الوجه الذي قرره ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مستبعد .

(طعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢١ من ٢٥ حتى ٥٤)

٦٣٩ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من

اعتراضات — منوط بمحكمة الموضوع .

* الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع ، إذ هو منطبق ببطلانها في تقرير الدليل ولا معقب عليها فيه .

(طعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٥ من ٢٥ حتى ٥٨٠)

٦٤٠ — تقدير آراء الخبراء من اتصالات محكمة الموضوع — مثال .

* في تقدير آراء الخبراء من اتصالات محكمة الموضوع ، وإذا كان الحكم المعلن فيه قد استخلص مما حواه تقرير الطبيب المندوب لفحص قوى الطاعن العقلية ومن اعتراف هذا الآخر عقب ضبط الواقعة بما تتفق وما يثبت الدعوى أنه لا يعاني من اضطرابات عقلية وأنه مسئول عن أفعاله في القضية الماثلة فإنه لا يجوز مصادرتها فيما انتهت إليه من تقرير مسئولية الطاعن ولا جناح عليها أن هي لم تستجب بطلب استدعاء الطبيب المندوب والطبيب الاستشاري لمناقشتها إذ ليس في القانون ما يحتم عليها اجابة ذلك الطلب مادامت قد رأت أنها في غنى عنه مما استخلصته من الوثائق التي ثبتت لديها ..

(طعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٠ من ٢٥ حتى ٧١٥)

٦٤١ — كفاية. أخذ المحكمة بتقرير ردا على ما وجه اليه من طعون —
بعدم جواز مجادفتها في ذلك أمام النقض .

* متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن نمسك أمامها بطلب إعادة التحليل بما يعد تنازلا عن هذا الطلب الذي أبداه أمام محكمة أول درجة ، وإذ ما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير ما دامت قد أخذت بما جاء فيه لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التبتلها اليه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بما جاء بتقرير التحليل فإن ذلك يفيد اطراح ما أثاره الدفاع من الطاعن في هذا الصدد ولا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٢/١١/١١ من ٢٥ ص ٧٢٠)

٦٤٢ — تقدير القوة التتيلية لتقرير الخبير .

* لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التتيلية لتقرير الخبير المتقدم اليها — لما كان ذلك — وكان ما أثبته الحكم من مقارفة الطاعن للطل المسند اليه يكتب في سليم المنطق وصحيح القانون ردا على ما أثاره من شبهات في حقيقة الحادث فإن معناه في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٥/١/١٩ من ٢٦ ص ٥٦)

٦٤٣ — تقدير آراء الخبراء — محكمة الموضوع .

* من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التتيلية لتلك التقارير لتعلق هذا الأمر بسلطانها في تقدير الدليل . ولما كانت المحكمة قد أطرحت ما طلبه الدفاع من عرض الجنى عليه على كبير الأطباء الشرعيين لاطمئناتها إلى تقرير الطبيب الشرعي الذي أنفق مع تقرير الطبيب الاختصاصي فيما انتهى إليه من رأى ، فإن المحكمة لم تكن ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه في هذا الخصوصي .

(طعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ من ٢٦ ص ٩٤)

٦٤٤ — قعود المحكمة عن ندب خير مرجح — لا محل للنظر على المحكمة بشأنه .

* لا محل لما ينماه الطاعن على المحكمة تمودها عن ندب خير آخر مرجح بعد أن التفتت عن التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .
(ملعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٠ ص ٢٦ ص ٣٨٥)

٦٤٥ — تقرير الخبرة — تمييزه — جدل موضوعي .

* أن المبرة في المسائل الجنائية حتى بافتتاح تالين الموضوع بأن اجراء من الاجراءات مسموح أو لايمح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التي اتخذها الخبير أساسا للمساهمة ، هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وأن المساهمة التي ثبتت كانت منسجمة وأعطت إليها المحكمة للأسباب الواردة بتقرير الخبير ، فإن تعيب الطاعنين لأوراق المساهمة ولأجرائها بين حروف غريبة وأخرى لافنية وعلى جزء من التوقيع دون مساهمة بأكمله ، ورمى تقرير الخبير بالبطال بناء على ذلك لايمدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الحليل المستمد من التقرير ، لانلزم المحكمة بتابعته والرد عليه . وأطمئنتها إليه بدل على اطراحها لجبيع الامتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به ، دون أن تكسفن ملزمة ببيان علة اطراحها .

(ملعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٠ ص ٢٦ ص ٢٩٢)

٦٤٦ — المحكمة الموضوع: سلطة تقدير آراء الخبراء — مثال .

* لما كان ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبي الشرعي مما يتلائم به نحوى الحليلين فإن ما يميزه الطاعن من تصور التقرير الطبي عن تحديد الزمن الذي حدث فيه الجرح الموجود بشرح المجنى عليه لا يكون له محل .

(ملعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٦ ص ٢٦ ص ٢٩١)

٦٤٧ — تقرير آراء الخبراء — محكمة الموضوع .

* الأصل أن تقرير آراء الخبراء والممثل فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن يرحمهم إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في

تقدير القوة التدللية. لذلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها في تقدير الدليل وأنها لا يلتزم بندب خبر آخر في الدعوى أو الزد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بها جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التغافل إليه .

(لمن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/٥/٤ من ٢٦ من ١٣٧٩)

٦٤٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير تقارير الخبراء .

٦٤٨ * متى كان مؤدى ما انتهى إليه تقرير مهندس الطبقيونات على ما هو ثابت بالحكم، أن الأسلاك المضبوطة عبارة عن أسلاك تليفونية وكابلات رصاص خاصة بهيئة المواضلات السلكية واللاسلكية ومن متعلقاتها وأنها من الأسلاك المستعملة ولا يوجد لها مثيل في الأسواق ، وقد أخذت المحكمة بهذا التقرير واستندت إليه في إثبات ادانة الطامنين ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير ، المقدم إليها مادامت قد اطمانت إلى نتائج به ، وكان لا يزال من سلامة الحكم أطراحه اللواتر الرسبة التي قدمها الطامنون للتدليل على تداول مثل الأسلاك التليفونية المضبوطة في الأسواق ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية وللمحكمة أن تثبت من دليل. الثاني ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون ملتمس مع الحقيقة التي اطمانت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .

(لمن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/١٢/٧ من ٢٦ من ١٩٢١)

٦٤٩ - عدم التزام المحكمة بإجابة الدفاع إلى طلب مناقشة اخصائي

المعجون أو تقديم تقرير استشاري - ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ير من جانبها ما يدعو لانخاذ هذا الإجراء .

* أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما بوجه إلى تقاريرهم من مطامن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تعلمن إليه منها والالتفات عما عداه ولانقبيل مصادر المحكمة في هذا التقدير ، وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمانت في حدود سلطانها التقديرية إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي واستندت إلى رايه الفني من وجود آثار السم تامة البكورة مستندة الشكل لحلو غرار ما يتخلف من مذكوفات الرش ، القارى منتشرة به قدم فروة رأس المجنى عليه وبالجبهة والوجه وأعلى الصدر

على الجانبين وأعلى وحشية العضد الأيسر وظهر الساعد الأيسر وقد تخلف لدى المجنى عليه من جراء أصابته بالعينين فى الحادث عاهة مستديرة أدت الى فقد ابصار العين اليسرى تماما ونهائيا وضعف شديد فى قوة ابصار العين اليمنى فانه لايجوز مجادلة المحكة فى ذلك ابلم محكة النقض وهى غير ملزمة باجابة الدفاع الى طلب منقشة اخصائى الميون او تقديم تقرير استشارى ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة لانخاذ هذا الاجراء .

(طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ من ٢٧ من ٩٠٥)

٦٥٠ - خبرة - حق محكمة الموضوع فى تقدير القوة التليلية لتقرير الخبر - عدم التزامها بنصب خبر آخر .

* لما كان يبين من المفردات التى امرت المحكة بفحصها تحقيقا لوجه الطعن أن الطبيب الشرعى انتهى فى تقديره الى انه اخذا بها جاء بوصف اصابة المجنى عليه بالساعد الابن بأوراق علاجه وما اتضح من الكشف الطبى عليه بمعرفته وفحصه بالأشعة وفحص ملابسه التى كانت عليه وقت الحادث يرى أنها حدثت من عيار نارى معمر بمقتوف رصاص مفرد يتعذر تحديد نوعه او عباره لعدم استقراره بجسم المصاب وقد أطلق هذا العيار من مسافة جاوزت نصف متر وقد تصل الى بضعة او عدة امتار ، ونظرا لأن الساعد عضو الحركة بالنسبة للجسم فان موقف الضارب من المخروب فى هذه الحالة يختلف باختلاف وضع الساعد بالنسبة للجسم وقت حدوث اصابته، ومن الممكن حدوث هذه الاصابة باستعمال مثل الطنبجة المضبوطة مع الطاعن الثانى وكان الدين من التقرير الطبى الشرعى انه وصف فتحات الدخول والخروج التى وجدت بملابس المجنى عليه وصفا تفصيليا بما يتفق والرأى الذى انتهى اليه - على هدى ماشاهده بتلك الملابس وبعد الكشف الطبى على المجنى عليه وفحصه بالأشعة - والذي أكد فيه أن الاصابة حدثت من عيار نارى واحد ومن مثل الطنبجة المضبوطة مع الطاعن الثانى من مسافة تنلق مع ماشهد به شهود الحادث فى المحقيقات ومن ثم فان ما افاره الدفاع عن الطاعنين من مجادلة القول بأن الفتحات المشاهدة بملابس المجنى عليه تشير الى اصابته من عيارين مختلفين يكون على غير اساس . كما أن البين من أقوال شهود الإثبات بالتحقيقات أن الطاعن الثانى لم يطلق سوى عيار نارى واحد من الطنبجة التى كان يحملها أصاب المجنى عليه ثم تمكن بعض رجال القوة من انتزاع الطنبجة من يده بعد القبض عليه رغم يشهد أحد من هؤلاء الشهود بأن محاولة اطلاق ثمانية قد جرت من قبل هذا الطاعن كما أشار

إليه المدافع عنه في دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحاكمة حتى يمكن القول بعدم معقولية بقاء الطلقة الفارغة في الماسورة على اعتبار أن الطليقة من الأسلحة الأوتوماتيكية التي تترد الطلقات الفارغة آليا عند إطلاق اميرة أخرى ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالاضلال بحق الدفاع لانتفاء الحكمة من تحقيق هذا الدفاع بشطريه يكون غير صحيح . لما هو مقرر من أن لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التذليلية لتقرير الخبير المقدم اليها وهي لا تلتزم بنذب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذها الاجراء ، فلا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج او الرد عليه بعد أن اطمانت الحكمة الى التقرير الطبي الشرعى للأسباب السائغة التي أوردتها ، ولا يعمد ماثيره الدفاع في هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا .

(ظمن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ص ٢٨١)

٦٥١ - تعتبر آراء الخبراء - من اطلاقات محكمة الموضوع .

✽ من المقرر أن تدبر آراء الخبراء والفصل فيها يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التذليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ، دون أن تلتزم بنذب خبير آخر ولا بامادة المهمة الى ذات الخبير مادام استنادها في الراى الذى انتهت اليه هو استناد سليم لايجللى المنطق والقانون .

(ظمن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ من ٢٨ ص ٢٠٩)

(ظمن رقم ١٣٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ص ١٤٢١)

٦٥٢ - تقدير القوة التذليلية لتقرير الخبير - موضوعى .

✽ من المقرر أن لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التذليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيها يوجه اليه من اعتراضات وانها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن استنادها الى الراى الذى انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لايجللى المنطق أو القانون ، ومن ثم فلا نثرير على الحكمة أن هي التفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعى وضم راق علاج الجنى عليه لتحقيق دفاع الطاعنة المبني على انقطاع رابطة السببية للتراخى والاهمال

فى علاج المجنى عليه مادام انه غير منتج فى نفي التهمة عنها على ما سلف بيانه - ومن ثم فان النعى على الحكم بقتل الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون فى غير محله . وليس بذى شأن أن تكون المحكمة قد اصدرت قرارات بضم أوراق علاج المجنى عليه واستدعاء الطبيب الشرعى ثم عدلت عن ذلك لما هو مقرر من أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحفيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم ووجب حثا العمل على تنفيذ صونا لهذه الحقوق .

(طعن رقم ٨٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢ ص ٢٨ ح ١٠٢٢)

٦٥٣ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير القوة التبادلية لتقرير الخبير .

✽ لما كان وزن أقوال الشاهد مرجعه الى محكمة الموضوع ولها الأخذ بها فى أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن يلتزم ببيان السبب ونفى أخذها بأقوال الشاهد ما يفيد اطرافها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وكان لها كامل الحرية فى تقدير القوة التبادلية لتقرير الخبير المقدم اليها مادامت قد اطمانت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلته فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد تكفل بالرد على ما اثاره المدافع عن الطاعن بشأن التذليل على توابع الخطأ فى حق الطاعن بما ورد بتقرير اللجنة وبشهادة أعضائها دون القيام بأى نجارب معملية ، واكتفاء بما شاهده بالعين المجردة بقوله : « ... وهذه المحكمة رأت رقوبا على وجه الحق فى الدعوى واستجلأه للحقيقة سمع أقوال أعضاء تلك اللجنة المذكورة اسمائهم فى المحضر وبسؤالهم انفلتت كلمتهم على أن سبب انهيار المنزل كان بسبب خطأ المنهم ، يمثلنا فى رداءه خلطه الأسمنت والرمل ، والزلط وعدم التزام المنهم الأصول الفنية فى البناء باستعمال حديد بسحب لا يصلح للبناء ولم يراع المسافات القانونية بين كل سبيخ وآخر لم يضع الكوابيل اللازمة فى الأعمدة وكان دفاع المنهم أن التحقيق كان قاصرا لعدم ارسال عينه من مخلفات المبنى لحساب قيمة الجهد الذى يتحمله المبنى وأن هذا الدفاع فى غير محله لأن جميع أعضاء اللجنة شروا بأن سبب الانهيار هو عدم تحمل الأعمدة الخرسانية البناء القائم عليها بسبب رداء الصنع والمواد المستعملة ، فمن الدناء وأن ذلك يبين بالعين المجردة دون الحاجة الى الرجوع الى المعامل للتلطذ ، » كما نفل الحكم الابتدائى عن تقرير اللجنة أنه تبين لها بعد معاينتها المصارف انهيار ... » أن المنهم قام ببناء بدروم ودور أرضى وخمسة أدوار علوية هيكل خرسائى على أساسات منفصلة وحدث انهيار كامل المبنى وقد وجد من المعاينة

أن مستوى التنفيذ رديء جداً وواضح أن خلطات الهيكل الخرساني ضعيفة للغاية سواء في نوعية الأسمنت أو الرمل الذي تدخل فيه بعض شوائب ولا تطبق عليه مواصفات حبيبات الرمل الواجب استخدامها في الخرسانة المسلحة كما أن الزلط غير متدرج وبه نسبة عالية من الزلط الكبير كما أن جميع الحديد المستعمل من الحديد المسحوب الغير مسموح باستعماله ، كما أن متوسط سمك الأسمنت في الأجزاء التي وجدت أقل من السمك الذي يجب أن يكون في الأقطار المستعملة أو نسبته وتوزيعه على السطح أو سقوطه ... كما أن قطاعات الكمرات أقل من القطاعات التصميمية بالنسبة لأطوالها والأحمال الواقعة عليها علاوة على قلة نسبة حديد التسليح بها وعدم اتباع الأصول الفنية في استخدامه بالنسبة للعزم كما أن الحديد المستعمل في الأعمدة من أقطار ثلاثة أثمان بوصة الغير مسموح باستعماله في تسليح الأعمدة وموضوع بطريقة غير فنية والكائنات بالأعمدة من حديد ثمن بوصة وتوجد قطاعات كاملة من الأعمدة بدون كائنات ولا توجد أسياخ ربط ... بالإضافة إلى أن المتهم قام بتنفيذ كامل البناء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مخالفاً بذلك المواصفات الزمنية اللازمة لتنفيذ الأعمال الإنشائية والمعمارية ... لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدر آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن نلزم بنسب خبر آخر ما دام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون ، وكان يبين من مدونات الحكيم الابتدائي والاستئنافي أن محكمة الموضوع إقامت قضاها ما على اقتضت به من استناد حواها تقرير أعضاء لجنة الإسكان الذي لم ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنه وعلى ما شهد به أعضاء تلك اللجنة أمام المحكمة الاستئنافية بها لا يخرج عما نفسه التقرير ، وأوضح الحكيم توصيلاً للأخطاء التي وقعت من الطاعن والتي اكتشفها أعضاء اللجنة بالعين المجردة من معاينة الجني بعد انهياره بها يوغر في حقه ركن الخطأ في التجربة التي دين عنها . لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها التي خلصت إليها في منطق سائق كما أنه لا يصح التعمي عليها عدم أخذها بالنتيجة التي انتهت إليها تقرير خبير الجدول ذلك إلا ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع تدب خبر آخر من غير مهندس مديرة الإسكان تحقيقاً لما ادعاه في طعنه فإنه لا يصح له أن يئعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أسباب متعبراً رفضه موضوعاً :

٦٥٤ - لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير
الخبر المتقدم لها ولا يجوز مجالتها في ذلك .

* متى كان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليها قد حدثت من الاعتداء
عليها بالضرب بسيخ حديد أخذاً بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي الذي اطمان
اليه في حدود سلطتها التقديرية وكان لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير
القوة الدلالية لتقرير الخبر المقدم اليها ، وما دامت قد اطمانت الى ما جاء
به فلا يجوز مجالتها في ذلك ، وكان ما يسوقه الطاعن من مطاعن في تعزيز
الطبيب الشرعي ينحل الى جدل موضوعي في تقدير قيمة هذا الدليل مما
تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها في شأنه .

(ثلثين رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨ من ٣٠ من ٢٢)

٦٥٥ - لا تلزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الخبر لمناقشته ما دامت
الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .

* لما كان الثابت أن الحكم عرض لطلب المدافع عن الطاعن دعوة كبير
الاطباء الشرعيين لمناقشته ورد عليه في قوله « وأما عن طلب الدفاع عن
المنهم استدعاء كبير الأطباء الشرعيين فلم يفسح الدفاع عن وجه محدد لهذا
الاستدعاء أو تجريح محدد لتقرير الطبيب الشرعي المرفق بطلب الدعوى
الا بخصوص ما ذكره الطبيب الشرعي من امكان تحدث المجنى عليه بعد
إصابته وطالما لم نعول الحكمة بشيء على أن دليل نقلي عن المجنى عليه عن
كيفية إصابته ومحدثها فلا محل بالتالي لتحري مدى السلامة الفنية لقول
الطبيب الشرعي في امكان تحدث المجنى عليه بشيء بعد إصابته وأذا كان هذا
الذي رد به الحكم كافيا ويسوغ به رفض طلب مناقشة كبير الأطباء الشرعيين
لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب استدعاء الخبر لمناقشته
ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .

(ثلثين رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٥ من ٣٠ من ١٠٦)

٦٥٦ - لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير
الخبر المتقدم اليها ولا تلزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دامت
الواقعة قد وضحت لديها .

* من المقرر أن لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية
لتقرير الخبر المقدم اليها والفصل فيما وجه اليه من اعتراضات وانها لا تلزم
باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم

ترهى من جانبها حجة الى اتخاذ هذا الإجراء أو بكان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى وطالما أن استنادها الى الرأى الذى انتهى اليه الخبر هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلته فى ذلك — وأذ كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن وآخر هما اللذان اعتديا على المجنى عليه واحداً جميع أصاباته ولم يشترك أحد غيرهما فى ضربه وأن تلك الإصابات كلها ساهمت فى أحداث الوفاة فلما ما أثبتت المحكمة من ذلك يكفى وييسوغ به ما انتهى اليه فى قضائه من مسائلة الطاعن على جريمة الضرب المفضى الى الموت وأطراح دفاعه فى هذا الشأن وعدم استجابة مطلب استدعاء الطبيب الشرعى .

(ملن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١٧٩/١/٢٥ من ٣٠ من ١٥٥)

٦٥٧ — تقارير الخبراء — سلطة محكمة الموضوع فى المفاضلة بينها .

✽ لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبها كشفت عنها قد أبدت ذلك منهها واكتفتلديها، كما أن لها كامل الحرية فى تقدير القوة التليلية لتقرير الخبر المتقدم فى الدعوى ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلزم فى أصول الاستدلال بالتحديث فى حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ، ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه ونطرح ما عداه اذ أن الأمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الطبيب الشرعى دون بقى التقارير المقدمة فى الدعوى واستخلص من ذلك توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاة واصابة المجنى عليهم فإن نعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير قويم .

(ملن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١٧٩/٦/١٧ من ٢٥ من ٧٠٠)

٦٥٨ — خبرة — اعتماد المحكمة للتقرير الفنى يفيد أطرافها التقرير الاستشارى — وفى ذلك .

✽ من المقرر أن استناد المحكمة الى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد أطرافها التقرير الاستشارى المقدم فيها ، وليس يلزم عليها أن ترد على هذا التقرير استقلالاً ، لما كان ذلك — فإن ما يثيره الطاعن فى شأن اغفال مناقشة التقرير الاستشارى لا يكون له محل .

(ملن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١٧٩/١١/٢٢ من ٣٠ من ١٨٢١)

الفرع الرابع — شسبب الاحكام

٦٥٩ — **خلو الملف المطبوع من ذكر نتيجة تحليل البقع اثنى وجدت بملايس المتهم — لا اخلال بحق الدفاع**

✽ اذا كان الملف المطبوع قد اغفل ذكر نتيجة تحليل البقع اثنى وجدت بملايس المتهم فانه لايجوز النعى على المحكمة بانها اخلت بحقه فى الدفاع ، ذلك انه كان فى وسع محامى المتهم وقد لاحظ هذا النفس ان يستوفيه بطلب الاطلاع على اصل التقرير المودع بملف القضية .

(طعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٨/١/٧ من ٩ ص ١١)

٦٦٠ — **تأسيس المحكمة حكمها بادانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون سماع أى شاهد فى الدعوى — بطلان الحكم .**

✽ متى كتبت المحكمة قد أسست حكمها بادانة المتهم على ما ثبت من تقرير التحليل دون أن تسمع أى شاهد فى الدعوى أو تجرى تحقيقات معها فى أى من درجتي التقاضى وذلك فى ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ ، فان الحكم يكون بطلان لعدم بيانه السبب فى عدم اجراء التحقيق .

(طعن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٨/١/٢٠ من ٧ ص ٦٦)

٦٦١ **الثغرات المحكمة عن اجابة طلب المضاهاة — متى لا يؤثر سلامة الحكم**

✽ متى كان لا يؤثر فى موقف المتهم ان يزداد عدد الجناة واحدا . بفرض ان مضاهاة البصبات التى طالب بها كشفت عن وجود آخر فى مكان الحادث فى جريمة رأى الحكم انها وقعت من اكثر من شخص وقد اخذه فيها ، وهو فى ختام حديثه عن الادلة بصفة اساسية ، بانواله هو وبما نسبته المتهم الأول اليه وبما ضبط لديه من متحصلات الجريمة ، فان الثغرات المحكمة عن اجابة طلب المضاهاة — فى واقعة هذه الدعوى — وعن الرد عليه لبس مما يؤثر فى سلامة الحكم وهو لا يميزه .

(طعن رقم ٤٠ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٦٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٢٧٥)

٦٦٢ — وجوب التعرض للخلاف بين الدليل القولى والدليل الفنى بما
يزيد التعارض بينهما .

* إذا كان الحكم لم يتعرض للخلاف بين الدليل القولى والدليل الفنى بما
يزيل التعارض بينهما ، فانه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .
(ملحق رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٧ فى جلسة ١٦٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٢٦٢)

٦٦٣ — طلب المتهم نذب الخبير لإبداء الراى فى عدم تخلف عاهة عن
أصابة الجنى عليه — التفات المحكمة عن إجابته والرد عليه يعيب الحكم ،

* متى كان الدفاع عن المتهم بأحداث العاهة قد طلب « اعتبار
الواقعة جثة ضرب لأن الإصابة بسيطة وأزاله سننيمير من العظم
لا يعتبر عاهة وكبير الأطباء الشرعيين يكتنه تقدير هذا والجزء البسيط
الذى أزيل من العظم يملأ من التسيج اللينى » وصمم على طلب عرض
الأمر على كبير الأطباء الشرعيين لإبداء الراى ، ولكن الحكم لم يجب المتهم
الى ما طلب ولم يناقش الأساس الذى بنى عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما
الدفاع من أثر فى تحديد مسئولية المتهم ، فانه يعين نقص الحكم .
(ملحق رقم ٨٠ لسنة ٢٨ فى . جلسة ١٦٥٨/٤/٢٨ من ١٠ ص ٢٢٢)

٦٦٤ — صحة الحكم عند رفعه التناقض الظاهرى فيها ورد بتقريرين
طبيين .

* متى كان الحكم فيها أورده من أسباب صحيحة مستهددة من ذات
الكتشوف الطبية قد رفع التناقض الظاهرى فيها جاء بالتقريرين الطبيين
عن أصابة الجنى عليه فان الحكم يكون صحيحاً فى القانون .
(ملحق رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٦٥٨/١٠/١١ من ٩ ص ٢٦٢)

٦٦٥ — رفض المحكمة طلب المتهم نذب خبير هندسى للتحقق من
سلامة العقار فى جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار
بصيب الحكم .

* إذا كان الحكم — فى جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة
بترميم عقار — حين رد على طلب الطاعن نذب خبير هندسى للتحقق من
سلامة العقار قال « ان إجابة الطلب غير مقبولة ثانوياً لأنها بمثابة تعقيب

من المحكمة على قرار من جهة مخضنة الزم القانون من تعلق به بتنفيذه »
فان هذا الذى قاله الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ، لانه فضلا عما
ينطوى عليه من الأخلال بحق الدفاع فان فيه تعطى لسلطة المحكمة عن
ممارسة حقها فى منحيص وائمة الدعوى وادلتها لاثبات الحقيقة فهى ،
وهو امر لا يقره القانون بحال .

(ملعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٣٥٩/١/٢٠ س. ١ ص ٦٥)

(وطن رقم ١٦٩٨ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٣٥٩/١/٢٠)

٦٦٦ - - تحصيل المحكمة الواقعة على خلاف ما اثبتته التقرير الطبي وايرادها ذلك فى اسبابها . تناقض يعيب الحكم .

✽ اذا كان يبين مما اثبتته الحكم - عند تحصيله للواقعة - ما يثبت
ان المتهم اطلق على المجنى عليه عيارا واحدا ارداه قتلا ، وهذا على اختلاف
ما اثبتته التقرير الطبي من ان المجنى عليه اصيب من اكثر من عيار واحد
ساهمت جميعا فى احداث الوفاة فان ما اورده المحكمة فى اسباب حكمها
على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر ، بحيث لا تسطيع
محكمة النقض ان يراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة
لاضطراب العناصر التى اوردها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار
الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها معه ان تعرف
على أى اساس كونت محكمة الموضوع عقبتها فى الدعوى ، ويكون الحكم
معيبا بمعينا نقضه .

(ملعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٣٥٩/٢/١٠ س. ١ ص ٢١٧)

(ملعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٣٥٧/١١/١٨ س. ٨ ص ٨٩٨)

٦٦٧ - - نفيد رأى الخبير الفنى فى الشهادة المرضية يجب ان يقوم على اسباب فنية تحمله

✽ اذا كانت المحكمة قد اطرحت الشهادة المرضية مجرد قولها انه
من المعروف ان مثل المرض المشار اليه بها لا يستمر من تاريخ تحريضها
حتى تاريخ نظر المعارضة ، وهى اذ غفلت ذلك لم تات بسند مقبول لما انتهت
اليه ، فهى لم ترجع فيه الى رأى فنى يقوم على اساس من العلم او من
الفحص الطبى ، فيكون الحكم الصادر فى معارضة المنهم باعتمادها كان
لم تكن معييا بها يوجب نقضه .

(ملعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٣٥٩/٢/١٦ س. ١٠ ص ٢٢١)

٦٦٨ - عدم إبداء المحكمة الأسباب التي جعلتها تهدر قيمة شهادة مرضية على أنها لم تكن لتحول بين المتهم وحضور الجلسة - قصور .

✽ الشهادة المرضية وإن كانت لانخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة منى أبتت الأسباب التي من أجلها رفضت النوعيل على تلك الشهادة ، فإن محكمة النقض أن نراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها - فإذا كانت المحكمة - وهي في سبيل تبيان وجه عدم اطمئنانها إلى الشهادة المرضية - قد اقتصرت على القول بأن مثل المرض الذي ورد بها ماكان يحول بين المتهم والمثول أمامها دون أن تستغلر درجة جسابة مرضه ، وهل هو من الشدة بحيث نهمنه من المثول أمام المحكمة ، فقول المحكمة على النحو المشار إليه أننا يجعل حكمها قاصر البيان لعدم إبداء الأسباب التي عولت عليها مقدمة لما انتهت إليه من أن المتهم رغم مرضه الثابت بالشهادة كان يستطيع حضور المحاكمة .

(ملن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٣٥٩/١٠/٢٦ ص ١٠ س ٨١٧)

٦٦٩ - بطلان الإجراء - تصحيحه بسقوط الحق في التمسك به إذا تم الإجراء بحضور محامي المتهم ودون اعتراض منه - مثال في سماع أقوال الطبيب الشرعي والمترجم بغير حلف .

✽ ما ينمء المتهم على الحكم من سماعه أقوال الطبيب الشرعي والمترجم الذي تولى ترجمة أقوال الشاهدة دون تحليفها اليمين القانونية مريد بأن هذا الإجراء قد تم بحضور محامي المتهم في جلسة المحاكمة دعن اعتراض منه عليه مما يستط الحق في الدفع ببطلانه .

(ملن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٣٥٩/١١/١٧ ص. ١ س ٨٩٦)

٦٧٠ - التقارير الطبية - صحة الاستناد إليها في إثبات التهمة كدليل مؤيد لأقوال الشهود .

✽ التقارير الطبية وإن كانت لاندل بذاتها على نسبة أحداث الإصابات للتعهم ، إلا أنها تصبح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص ، فلا يعيب الحكم استناده إليها .

(ملن رقم ٦٢٨ لسنة ٣١ ق. جلسة ١٩٦١/١٠/٢٠ ص ١٢ س ٨٥٢)

٦٧١ - البتات - خبرة - حكم - تسميته .

* من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا ولا تكفى مجرد الإشارة إليها ، بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة وبلغ انتقاله مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها - فإذا كان الحكم قد استند الى تقرير الخبير دون أن يعرض الى الأسانيد التي أقيم عليها هذا التقرير ودون أن يعنى بذكر حاصل المناقشة التي دارت حوله بالجلسة أو يناقش لوجه الامراض التي أثارها المتهمان في خصوص مضمون ذلك التقرير ودون أن يورد مؤدى التحقيقات التي أشار إليها فإنه لا يكون كافيا في بيان اسباب الحكم الصادر بالمعقوبة. لخلوه مما يكشف عن وجه استشهد المحكمة بالأدلة المذكورة التي استنبط منها معتقده في الدعوى مما يصح الحكم المطعون فيه بالمعسور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(ملحق رقم ٦٦٥ لسنة ٢١ ق. جلسة ١٣٦١/١١/٦ من ١٢ ص ٨٨٠)

٦٧٢ - المسائل الفنية - على المحكمة تحقيقها بلوغا الى غاية

الأمر فيها - الحقائق العلمية الثابتة - جواز استناد المحكمة إليها -
الآراء العلمية - لا تغنى عن واجب التحقيق .

* على المحكمة متى واجهت مسألة فنية أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة عليها ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر - في بقولها « ان إصابة الرأس إما أن تحدث تهشما بالجمجمة أو تهزقا كبيرا في الطب الشرعى في مؤلف له من مجرد رأى عبر عنه باللفظ « ربما » الذي يفيد الاحتمال .

وإذن متى كان الدفاع عن المتهم قد ثار في قدرة المجنى عليه على النطق بعد إصابته ، تأسيسا على أن الكسر المنخفض الذي صاحبه إصابة رأسه تعقبه غيبوبة تمنعه من الكلام ، فردت المحكمة على ذلك بقولها « ان إصابة الرأس إما أن تحدث تهشما بالجمجمة أو تهزقا كبيرا في الدماغ وفي هذه الحالة تصحبها غيبوبة تنتهى بالوفاة ، وإما أن ينتج عنها كسر منخفض ونزيف بالمخ أو خارج الأم الجافية وفي هذه الحالة ربما تستغنى مدة سماعت بعد الإصابة الى أن تصير الغيبوبة تامة » ولجأت في ذلك الى صنفى ١٣٥٠ و ١٣٦١ من مؤلف الدكتور سيدنى سبيث ، ثم

استطردت الى ان « الواضح من تقرير الصفة التشريعية ان جوهر من المجنى عليه وجد سلبيا ولم يوجد سوى نزيه بين الفشاء العظيم للمجنى وبين جوهر الخ ذاته ومن ثم فانه يكون في استطاعته الكلام ... » .
 ثم ، كان ذلك فان هذا الحكم يكون معيبا بما يضمن معه نقصه .
 (ملعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٢ ص ٢٢٦)

٦٧٣ — نذب الطبيب الشرعي خبيرا في الدعوى — استماتته بتقرير طبيب اخصائي ، وابدأه الرأي على ضوء ذلك التقرير — استناد الحكم الى رأى الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الطبيب الاخصائي الذي لم يحلف اليمين — لا يمين الحكم .

* للطبيب المعين في التحقيق ان يستمع في تكوين رايه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بامورينه . فاذا كان الطبيب الشرعي الذي نذب في الدعوى قد استعان بتقرير طبيب اخصائي ثم اقر رايه وتبناه ، وادى رايه في الحادث على ضوءه ، فليس يعيب الحكم الذي يستند الى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الطبيب الاخصائي لم يحلف اليمين .

(ملعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٢)

٦٧٤ — خبرة — حكم — تسبيب .

* لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ، وما دامت قد اطمانت الى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اطمان الى ما جاء بتقرير كبير الأطباء الشرعيين من ان التزق اثما حثت للمجنى عليها اثناء اجراء الطاعن لعملية « الكحت » ، فان هذا ما يضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على ان هذا التزق كان نتيجة عامل اجنبي ندخل بعد العملية ، ولا تنافي فيها ذكره كبير الأطباء الشرعيين في تقريره . من ان المؤهل الدراسي الذي حصل عليه الطاعن يبيح له اجراء عملة للكحت ، وبين ما فصله من اخطاء نهنية عددها ونسبها اليه .

(ملعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٦/١١ من ١١ ص ٥٠٦)

* من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . ولما كان الثابت أن المحكمة أخذت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للأسانيد التي بنى عليها ولما تبينته بنفسها ممنا يتلق مع الرأي الذي انتهى إليه هذا التقرير ، وكان لابين من محضر جلسة المحاكمة أن الطامن طلب إلى المحكمة استدعاء خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير والخبير الاستشاري لمناقشتها ، كما لم يطلب الاستعانة بخبير ثالث مرجح ، فاته لاثريب على المحكمة إذ هي أطرحت تقرير الخبير الاستشاري ولم تسمن بخبير ثالث ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور لهذا السبب غير معيب .

(طعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/١١ من ١٤ ص ٥٢١)

١٤٤٠ هـ

٦٧٦ - اطمان المحكمة إلى ما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف

والتزوير من أن العبارات المدونة على أغلفة المخدرات المضبوطة وأوراقها قد حررت بخط الطامن - لا يعيب الحكم عدم اطلاع المحكمة على الأغلفة أو أوراق الاستكتاب وعرضها على المتهم - طالما أنه لم يطلب هو أو المدافع عنه الاطلاع عليها .

* متى كانت المحكمة قد اطمانت إلى ما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن العبارات المدونة على أغلفة المخدرات وأوراقها قد حررت بخط الطامن ، وكان الطامن والمدافع عنه لم يطلبوا من المحكمة الاطلاع على الأغلفة أو أوراق الاستكتاب فانه ليس له أن يعيب على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه ، ولا يصح في هذا المقام الاحتجاج بها استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن اغفال محكمة الموضوع الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها يعيب إجراءات المحكمة ويستوجب نقض الحكم ذلك لأن وجوب اخذ هذا الاجراء انما لا يرد الا على جرائم التزوير لحمب حيث تكون الأوراق المزورة من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة وهو ما يغير تمام المغايرة لواقع الحال في الدعوى المطروحة ذلك لأن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فيها انتهى إليه من نتيجة انما هو مجرد عنصر من عناصر الاستدلال في الدعوى ولا تثريب على المحكمة ان هي كونت مفقدها منه ما دام أنها اطمانت إليه للأسانيد والاعتبارات التي ساقها في شأنه .

(طعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ من ١٧ ص ٣٦٢)

٦٧٧. - التقارير الطبية لا تدل بذاتها على نسبة احداث الإصابات الى المتهم - جواز الاستناد اليها كدليل مؤيد لأقوال الشهود . . .

* من المقرر أن التقارير الطبية وإن كانت لاتدل بذاتها على نسب احداث الإصابات الى المتهم ، إلا أنها تصح كدليل مؤيد لأقوال الشهود ، في هذا الخصوص ، فلا يعيب الحكم استناده اليها .

(طعن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٩٦٦/٦/١٧ من ١٧ ص ٧٤٢)

٦٧٨ - الطعون الموجهة الى تقرير الخبير - عدم التزام المحكمة بإلزامه عليها .

* لا تلزم محكمة الموضوع بإلزامه على الطعون الموجهة الى تقرير الخبير مادامت قد أخذت بها جاء فيه ، لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه .

(طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٩٦٧/٤/١٧ من ١٨ ص ٥١٨)

٦٧٩. - سلطة محكمة الموضوع اذا واجهت مسألة فنية .

* من المقرر أن على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من وسائل تحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها . وهي وإن كان لها أن تستند في قضائها الى الحقائق العلمية الثابتة إلا أن شرط ذلك ألا تنجا الى ما يحوطه منها خلاف في الرأي . ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأن هناك أنواعا من زيت بذرة الكتان ذات طعم حلو المذاق وتبيده شهادة من إحدى شركات عصر الزيوت. تؤيد هذا الرأي ، وكان الحكم قد أطرح دفاعه استنادا الى أن المفاهيم العلمية تقتضي بأن زيت بذرة الكتان - على إطلاقه - لاذع المذاق بغير أن يكشف عن المصدر العلمي السذي استقى منه هذه الحقيقة حتى يتضح وجه استشهاده به وعلى الرغم من اختلاف الرأي فيما استند اليه . ودون أن تستعين المحكمة بخبير فني يخضع رأيه لتقديرها أو أن تجري تحقيقا تستجلي به وقائع الأمر في حقيقة نوع الزيت المضبوط ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع متعينا نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ من ١٨ ص ٦٦٠)

٦٨٠ - تعرض المحكمة لمسألة فنية - قصور .

* متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه من افتعال الإصابات التي وجدت بالطاعن ووالدته وشقيقه المبينة بالتقارير الطبية والتي نسبوا أحداثها إلى أخوة المجنى عليه ووالده - إنما هو فصل في مسألة فنية بحث ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تحقّقها من طريق المختصّ فنياً وهو الطبيب الشرعى ، أما وهي لم تعمل فإن حكمها يكون معيباً بالتصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، مما يتعين معصه نقضه .

(ملن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٩٦٧/١١/١٤ من ١٨ من ١١١٠)

٦٨١ - للمحكمة تصحيح الخطأ المادى في التقرير الطبى الشرعى على هدى مناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة - مثال لرفع التناقض بين الدليلين القولى والفنى .

* متى كان ما استخلصه الحكم وعمل به خلال الظاهرى بين اقوال الشهود وبين التقرير الطبى الشرعى سائفاً في العقل مستقيماً مع منطق الأمور - بعد تصحيح ما ورد بهذا التقرير من خطأ مادى عن مسار الأعمرة واتجاهها طبقاً لما أوضحه الطبيب الشرعى عند مناقشته بجلسة المحاكمة ، مما أشار إليه الحكم في مدوناته - فإنه لا يكون ثمة تعارض حقيقى بين مؤيدى الدليلين القولى والفنى اللذين أخذ بهما الحكم في قضاؤه بالإدانة .

(ملن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ من ١٩ من ٤٢١)

٦٨٢ - حق محكمة الموضوع في الالتفات عن الفنى ، ولو هيأته أوراق رسمية .

* من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تلتفت عن داهل الفنى ، ولو هيأته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التي اطّأنت إليها من باق الأدلة القائمة في الدعوى .

(ملن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٤ من ٢٠٦)

٦٨٣ - متى يكون الاعتراض على تقرير الخبير من قبيل الدفاع الجوهري .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما اثاره من أن التفرات التي انبثها الخبير في تقريره انما هي من اللوازم والمبوب الخطية للمجنى عليه - وهو دفاع يعد هاما ومؤثرا في مصر الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة أن نحصه ونقف على مبلغ صحته ، اما وقد اكنى الحكم في هذا الشأن ، بالمبارات القصرة التي اوردها ، فانه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقضه .

(طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٨ من ٢٠ من ١٢٨١)

٦٨٤ - اعتماد الحكم على نتيجة التقارير الطبية - عدم ايراده لضمونها - يعيب الحكم - علة ذلك .

* إذا كان الحكم المطعون فيه حين اورد الأدلة على الطاعن قد اعتمد فيها اعتمادا في الادانة على التقارير الطبية الشرعية مكفيا بالاشارة الى نتائج تلك التقارير ، دون أن يبين مضمونها من وصف الاصابات وموضعها من جسم المجنى عليهما وكيفية حدوثها ، حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى وكان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملمة بهذا الدليل المأيا شاملا ، ينبغي لها أن تحصه التحبص الشامل الكافي الذي يدل على انها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة ، مما لا نجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساده ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٩ ق. جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ من ٢١ من ١٨٤)

٦٨٥ - ايراد الطبيب الشرعى رايه عرض المجنى عليه على اخصائى المسالك البولية قبل البت نهائيا بعدم تخلف عامة اديه بالجهاز البولي - تعجل القضاء في الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجنى عليه - خطأ في القانون - أساس ذلك - المادة ٣٠٨ اجراءات .

* متى كان التقرير الطبى الشرعى الذى مول عليه الحكم المطعون فيه ، في استبعاد العامة قد جاء به (نرى من باب الاحتياط الكلى انه وقد

عانى الطفل من احتباس بولي إيمد بضعة سنوات ، وكان تأثر الجهاز البولي وبنده ملحوظا على النحو الذى جاء بالتقرير الطبية الشرعية السابقة ، فنرى قبل القول نهائيا بعدم تخلف عانة بالجهاز البولي للطفل المذكور أن يجرى له فحص اشعى معملى لوظائف الكلى بمعرفة إخصائى المسالك البولية مستشفى المنصورة الجامعى حيث لا يتيسر إجراء مثل هذا الفحص بالقسم وكتابة تقرير مفصل قبل البت نهائيا فى حالته (لما كان ذلك ، وكان المفروض على المحكمة أن تبحث الفعل الذى ارتكبه الجانى بكافة أوصافه القانونية التى يحتفلها وأن تثيقن من استقرار نتيجة الاعتداء حتى يتهيأ لها إعطاؤه الوصف القانونى الصحيح وذلك لأنها مختصة بالنظر فى ثبوت الفعل المنسوب للمتهم بكافة أوصافه القانونية عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان ما تقدم فإن المحكمة إذ فصلت فى الدعوى قبل أن تثيقن من استقرار حالة المجنى عليه وأنه لم تتخلف لديه عانة مستتية من الفعل الذى أحدثه به المظمون ضده ، تكون قد تعطلت الفصل فى الدعوى إذ لم تستجمل ما طلب التقرير الذى عولت عليه استجلاءه ، وتكون بذلك قد أخطأت فى القانون ، ذلك بأن حكمها باعتبار الواقعة المادية التى أجدتها المظمون ضده جنحة ضرب بسيط من شأنه أن يحول دون محاكمته مما تخلف عنها من عانة بالجهاز البولى لأن قوام هذه الجريمة هى الواقعة عينها ، وإذا تنص المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات على أنه « لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف ، التاتونى للجريمة » لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المظمون منه والاحالة بالنسبة لحسم التهم المسندة للمظمون ضده لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة ونقض بالمعتوبة المقررة لأشدها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٩٥١ لسنة ٣٩ ق . طلبة ١٩٧٠/٢/٢٩ من ٢١ من ٤٨٢)

٦٨٦ - الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعلل عقب أصابته
- دفاع جوهري - ومن المسائل الفنية التى يتعين على المحكمة تحقيقها
من طريق المختص فيها .

في الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعلل عقب أصابته بعدم دفاعا جوهريا من الدعوى ومؤثرا فى مصرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا يستطعم المحكمة أن تثنى طريقها فيها بنفسها لأبداء رأى فيها ، فيتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها ولو أنها الى غاية

الأدر فيها وذلك عن طريق المخصص فنيا — وهو الطبيب الشرعى — ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الإجراء وأطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه من القول بأن المجنى عليه تحدث فعلا وذكر أن المتهم طعمه — ذاك لأن استطاعة النطق بعد الإصابة شيء والمقدرة على التحدث بتعقل — وهو مدار منازعة الطاعن — شيء آخر ومن ثم فإن الحكم يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عما تشابه من تصور فى التشبيب بما بهينه ويوجب نقضه .

(ظمن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤ من ٢٢ ص ٨٨٩)

٦٨٧ — حق المحكمة فى الاستناد الى الحقائق الثابتة علميا — قيوده .

* الأصل أنه وإن كان للحكمة أن تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، إلا أنه لا يجوز أن تقتصر فى قضائها على ما استخلصه أحد ملهاء الطب الشرعى متى كان ذلك مجرد رأى له عبر عنه بالفاظ تليق الترجيع والاحتياط ومتى كانت المواقف التى حصدتها تخطف زمامنا ومكانا وهو ما يقتضى استيثاقا بحالة الجو يوم الحادث من واقع التقرير الطبى ثم الأدلاء بالرأى الفنى القاطع على هذا الضوء ذلك بأن الغشاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين — ولما كان الدفاع من الطاعنين قال بوقوع الحادث فى وقت سابق على ما قرره الشهود بما يقطع بكذبهم واستدلّ على ذلك بما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن الجثة وجدت وقت الكشف عليها فى حالة تيبس روى تام وقدم مؤلفا فى الطب الشرعى يؤازر به قوله وأصر على استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فى شأن وقت وقوع الحادث — وكلّ هذا الدفاع يعد فى خصوصية الدعوى المطروحة دفاعا هاما قد يبنى عليه — لو صحح — تغير وجهه الرأى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا لغاية الأمر فبهذا بان عدم الطاعنين الى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته واستنفاة دفاعهما فى هذا الشأن ، أما وهى لم يفعل فإن حكمها يكون محملا .. بالأمور ممثلا عن الإخلال بحق الدفاع .

(ظمن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٣ ق. - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ من ٢٢ ص ٩١٥)

٦٨٨ - اطراح الحكم طلب الدفاع سؤال كبير الأطباء الشرعيين -
استنادا الى التصوير الذى اعتقه للحادث - دون بيان سنده فى هذا
التصور - سواء من التقرير الطبى او من شهادة الشاهد -
قصور .

* متى كان الدفاع عن الطاعنين نازع فى مقدره المجنى عليه السر من
المكان الذى قرر شاهد الإثبات بأنه أطلقت عليه فيه الاعيرة النارية الى
حيث وجدت جثته ، وطلب الرجوع فى ذلك الى كبير الأطباء الشرعيين -
وكان الحكم المطعون فيه استند فى اطراح هذا الطلب الى ما قاله من أن
المجنى عليه أصيب أولا فى أذنه ثم أصيب أصابة سطحية فى عنقه وهما
أصابان لم تحولا بينه وبين السير الى زراعة الفول حيث أطلقت عليه
الاعيرة الأربع الأخرى ، وذلك دون أن يبين الحكم سنده فى هذا التصور
الذى اعتقه للحادث سواء من التقرير الطبى الشرعى الذى لم يرد به ذكر
لترتيب الإصابات وتسلسلها او مما أخذ به من أقوال ابن المجنى عليه
الذى شهد بأن الاعيرة النارية ظلت تنهال صوبها دون فارق زمنى ، فانه
يكون قد بنى قضاءه على ما ليس له أصل ثابت فى الأوراق .

(تلمن رقم ١٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٥ س ٢٤ ح ٢٩٨)

٦٨٩ - حكم - ما يكفى تقسيبه .

* لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الأدلة ذات
الأثر فى تكوين مقدماتها ، فانه لا محل لما ينصاه الطاعن من اغفال الحكم
اراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوى ومؤداها أنه لم يعثر بلباس المجنى عابه
على اثر حيوانات مؤوية - كما لا ينال من سلامة الحكم عدم اراده نص
التقرير الطبى الشرعى بكامل أجزائه .

(تلمن رقم ١٢١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/١ س ٢٤ ح ٢٤٥)

٦٩٠ - بتقدير المحكمة الاستئنافية حدة طلب الطاعن التزام المدعى
الدائى بضم دفتر الأجور الحقيقى واستجابتها له - عدولها عن ذلك - بشر
مدور - وقضاؤها بالإدانة - أخلل بحق الدفاع .

* من المقرر أنه متى قدرت المحكمة حدة طلب من طلبات الدفاع
فاستجابت له ، فانه لا يجوز لها أن تعمل عنه الا لسبب مائة يدور هذا
المدور ولما كان الطاعن قد بنى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية فى المذكرة

المصرح له بتقنيهما على أن اجر الطاعن الشهري هو عشرة جنيهات لا خمسة كما اثبت في دفتر الأجور الزائف الذى قده المدعى بالحق المدنى للخبير وأن المبلغ المعزو اليه تبديده لا يعمد أن يكون 'السارق بين الأجرين'، وطلب اثباتا لصحة دعواه الزام المطعون ضده بتقديم دفتر الأجور الحقيقى الذى يحتفظ به وقد استجابت المحكمة الى طلبه ، وأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا الغرض — مما يبين منه انها قدرت جدية هذا الطلب لمتعلقه بواقعة لها اثرها فى الدعوى وقد يبنى على تحقيقها تغير وجه الرأى فيها . الا انها عادت ونظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون اجابة الدفاع الى طلبه — ولما كانت مدونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن تنفيذ قرارها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بدفاع الطاعن .

(لمن رقم ١٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ص ١٦١)

٦٩١ — اثبت الأمر — قطع التقرير الطبي بأن ما صاحب الحادث من انفعال نفسانى ومجهود جسمانى نبه العصب السميتاوى مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التى انتهت بالوفاة — كفايته لاثبات توافر رابطة السببية — امكان حصول النوبة ذاتيا — لا يغبر من ذلك — اذ كان من واجب التهم أن يتوقع حصول هذه النتيجة — مجانبة الأمر ههنا النظر — فساد فى الاستدلال يوجب النقض مع اعادة القضية الى مستشار الاحالة لاحالتها الى محكمة الجنائيات .

* متى كان التقرير الطبي — على ما أورده الأمر المطعون فيه — جاء قاطعا على أن ما صاحب الحادث من انفعال نفسانى ومجهود جسمانى قد أدى الى تنبيه العصب السميتاوى مما ألحق عيبا حاديا على حالة القلب والدورة الدموية التى كانت متوترة بالحالة المرضية المزمنة مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التى انتهت بالوفاة — وكان ما أورده الأمر من ذلك يكفى لبيان رابطة السببية خلافا لما ذهب اليه فى قضائه اعتقادا على ما ذكره التقرير الطبي من أن نوبة هبوط القلب كان يمكن أن تظهر ذاتيا اذ ان ما جاء بالتقرير الطبي من هذا الخصص لا يؤثر على ما أبرزه وقطع به من أن ما صاحب التعدى من انفعال نفسانى لدى المحرم عليها كان سببا مهد وعجل بحصول نوبة هبوط القلب التى انتهت بوفاة ما . مما جعل التهم مسئولا عن تلك النتيجة التى كان من واجبه أن يتوقع حصولها . لما كان ذلك ، فإن الأمر المطعون فيه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال بما يبطله ويستوجب نقضه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لاحالتها الى محكمة جنائيات الجيزة .

(لمن رقم ١٠٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ س ٢٤ ص ١١٠)

٦٩٢ — على المحكمة العمل على تحقيق الدليل الذي رأت لزومه في الدعوى — أو تضمين حكمها أسباب عدولها عن هذا التحقيق .
 فعودها عن دفاع قدرت جديته ثم سككت عنه أيرادا وردا — عيب
 ويوجب النقض والإحالة .

✽ لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة الاستئنافية —
 تحقيقا لدفاع الطاعن — واستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها نصبت
 مكتب الخبراء بوزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها
 والدفاتر موضوع الانهام لبيان حالة الدفاتر والمستندات وما يكون قد أجرى
 فيها من تزوير أو حصول اختلاس والمسئول عن ذلك . وبعد أن تقدم
 مكتب الخبراء بتقريره تقدم الطاعن بتقرير استشاري ثم طلب من مذكرته
 المصرح له بتقديمها إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتنفيذ المأمورية على
 ضوء الملاحظات الواردة بالتقرير الاستشاري — لما كان ذلك ، وكان الحكم
 المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يشير كلية إلى
 تقارير الخبراء المقدمة في الدعوى فلم يورد محواها ولم يعرض لما انتهت
 إليه من نتائج ، فإن ذلك لما ينبىء بأن المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى
 ولم تلم بها على وجه يفصح عن أنها فطنت لها وواظنت بينها — ولا يحل
 قضائها على أنه عدول عن تحقيق الدعوى عن طريق مكتب الخبراء
 اكتفاء بالأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي ، ذلك بأنه من المقرر أنه
 إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعيد
 فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمين حكمها الأسباب
 التي دعته إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق
 إما وهي لم تفعل ولم تكن بتحقيق دفاع الطاعن بعد أن قدرت جديته —
 ولم تقسطة حقه بلوغا إلى غاية الأمر أنه ، وهو دفاع يعد — في خصوص
 هذه الدعوى — جوهريا ومؤثرا في مصرها بل سككت عنه أيرادا أنه وردا
 عليه فإن ذلك مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

(لمن رقم ٧٨٩ لسنة ٤٢ ق حصة ١١٧٢/١١/٢٥ س ٢٤ ص ١٠٤٣)

٦٩٣ — عدم التزام المحكمة بنسب خير آخر أو بإعادة المأمورية إلى
 الخبير ذاته .

✽ من المقرر أن لحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة
 الدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيها موجه إليه من اعتراضات
 دون أن يلزم بنسب خير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ما دام أن
 الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى انخساذ هذا

الاجراء ، وطالما ان استنادها الى الراى الذى انتهى اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلته فى ذلك — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان بتر ا قد حدث بقضيب الجنى عليه نتيجة عملية الختان التى اجرتها له الطاعنة بطريقة خاطئة وان هذا يعد عاهة مستديمة واستند فى ذلك الى تقرير فنى هو التقرير الطبى الشرعى الذى اطمان اليه وذلك فى نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكان ما اورده الحكم نقلا عن التقرير المذكور ولا تجادل فيه ولا تتناقض بسبب الدليل ، فان النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(طن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٢/١١ ص ٢٥ من ١٢٦٢)

٦٩٤ — تقدير القوة التذيلية لآراء الخبراء والفصل فيها بوجه الى تقاريرهم من اعتراضات — من اطلاقات محكمة الموضوع — عدم التزامها باجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى متى كانت الواقعة قد وضحت لديها او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج .

* لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التذيلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيها بوجه اليه من اعتراضات ، وهى لا تلزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى ، وطالما ان استنادها الى الراى الذى انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلته فى ذلك .

(طن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/١/٨ ص ٢٥ من ١٣٩٥)

٦٩٥ — احلال المحكمة نفسها محل الخبير فى مسألة فنية بحث —
'الخلال بحق الدفاع' .

* من المقرر انه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث كلن عليها ان تتخذ ما نراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها ، وكانت المحكمة قد ذهبت الى ان مرض الطاعن بالشلل النصفى الايمن والامداد المشرايين لا يحول بينه وبين حمل زجاجة نارغة والاعتداء بها على المحرم عليها ومقارنة الجريمتين اللتين دانته بهما على الوجه الذى خصصت اليه

في بيانها لمواصلة الدعوى — ودون أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الاختصاص فيها فانها تكون قد اطلت نفسها بحل الجبر في مسئلة فنية ، ويكون حكمها المظنون فيه مهيأ بما يوجب نقضه .

(ظمن رقم ١٥٠٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧١/١٢/٦ من ٢٥ حتى ١٨٤٩)

٦٩٦ — انتهاء المحكمة الى عدم قدرة احد المتهمين على ارتكاب القتل وحده استنادا الى تقرير طبي يؤيد ذلك — كفايته ردا على قالة ارتكاب ذلك المتهم الجريمة. وحده .

* ما يثيره الطاعنان بشأن قدرة الطاعن الاول على خلق الجنين عليها بـ مردود بان ما أورده الحكم من أدلة على أنه يستعمل على هذا الطاعن ارتكاب هذا الفعل بنفسه ، سائغ ومعقول بعد أن تبين من الاصابات التي اثبتها بقرار الصفة التشريحية أن الخلق تم باليدين معا ، وقد قطع كبير الأطباء الشرعيين بان كلا من ذراع الطاعن الأيسر ويده اليسرى معطل عن الاستعمال تماما من شلال قديم يرد الى ما قبل الحادث .

(ظمن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/١٢/١٢ من ٢٥ حتى ٣٧٨)

٦٩٧ — استناد الحكم على تقارير — رغم ما فيها من اختلاف في النتيجة — تلقى يعيب الحكم — مثال في اختلاس .

* اذا كان الحكم قد أورد بمذوناته أن تقرير اللجنة الادارية تدل على اختلاس الطاعن مبلغ ١٣٠٢ ج و ٥٥٠ م ، في حين انه أورد بها كذلك أن كلا من تقريرى مكتب الخبراء قد أسفر عن أن الطاعن اخلس مبلغ ١٢٥٦ ج و ٨٥٠ م ثم انتهى الحكم الى ادانة الطاعن باختلاس هذا المبلغ فانه اذا مول على التقارير الثلاثة جميعا على ملابها بقالة ان التقريرين يشدان التقرير الاول على ما بينه وبينهما من اختلاف في النتيجة ، فان هذا منه آية على اضطراب الواقعة في ذهن المحكمة واختلال فكرتها عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها في عقيدتها الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، مما يعيب حكمها بالتناقض في التسنيب ويستوجب نقضه والامادة .

(ظمن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/١٢/٢٠ من ٢٥ حتى ١٩٠٦)

٦٩٨ - إقامة الحكم على دليل دون إيراد مضمونه - يعيبه - استناد حكم الادانة الى تقرير الخبير - دون أن يعرض للاستناد التقرير -
قصور .

* من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا ، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وفكر مؤداه بطريقة واضحة يبين منها مدى تأييده للوامة كما انتقلت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقي الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها - وكان استناد الحكم الى تقرير الخبير دون أن يعرض للاستناد إليها - لا يكفى في بيان اسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف من وجه استشهاد المحكمة بالأدلة المذكورة التي استنبط منها معتقده في الدعوى مما يصح الحكم المطعون فيه بالقصور ويمجز محكمة النفس من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(لمن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ ص ٢٧ من ١٧٦)

٦٩٩ - منازعة التهم في قدرة المجنى عليه على الجري والنطق - عقب أصابته بطلق نارى مرق القلب - مسألة فنية بحث ودفاع جوهرى - وجوب تحقيقها عن طريق المختص فنيا - مخالفة ذلك - الخلل بصق الدفاع .

* لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن حول قدرة المجنى عليه على الجري والنطق عقب أصابته بالمخوف النارى الذى مرق القلب يعد دفاعا جوهريا في صورة الدعوى ومؤثرا في مصيرها اذ قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الراى فيها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحت التى لا يستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الراى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وذلك من طريق المختص وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل فانها تكون قد اخلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة الطاعن على طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الخبير الفنى ، واستند في الوقت نفسه الى اقوال شاعدى الاثبات التى يجارضاها الطاعن ويطلب تحقيق دفاعه في شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، فضلا عما شابه من تصور بها يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٨٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٧٦ ص ٢٧ من ١٩١)

٧٠٠ — رأى الخبير في المسائل الفنية — مخالفته — ما يستلزم فيها .

* متى كان يبين من الأطلاع على مدونات لحكم الابتدائي الذي اعتق الحكم الطعون فيه أسبابه أنه حصل واقعة الدعوى بما يجعله أن المجهز عليه قد نوى على أثر تعامله حقنة تحتوي على مادة البنسلين كان الطاعن — وهو طبيب الإدارة الصحية للشركة التي يعمل بها المجنى عليه — قد قرر علاجه بها ، وبعد أن أورد الحكم مضمون الأدلة التي أقام عليها قضائه ودفاع الطاعن ، خُصص إلى عدة تقارير تساند اليها في أدنته للطاعن من بينها قوله « أن ما ذهب إليه الطبيب المتهم وأيدته فيه المبرضة التي تعمل تحت رئاسته من أن الحقنة التي نوى المجنى عليه من أجلها على أثرها هي الحقنة الثانية من بين الحقن الثلاث التي وصفها له لا يقل عقلا ولا يمكن التسليم به لأنه طالما كان من المقطوع به ببساطة أن المجنى عليه المذكور مصاب بحساسية ضد مثل هذا العقار فإنه لا يتصور تعامله له لأول مرة دون أن يتعرض من جراء ذلك لآية مضاعفات على نحو ما ادّعاء الطبيب المتهم ثم ملاقاته الموت فور تعامله له للمرة الثانية أو بعد ذلك بفترة وجيزة . اقصاها عشرة دقائق رغم كل محاولات إسعافه — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن ينعارض مع ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعي من أن الحساسية التي تنتج عن مادة البنسلين قد تحدث ولو كان قد تكرر الحقن بها لفترات طويلة سابقة ، وأنه وإن كان الأصل أن لحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما نستطيع أن تفصل فيه بنفسها إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأي الخبير في مسألة فنية بحتة فإنه يتعين عليها أن تستند في تغييره إلى أسباب فنية تجعله وهي لا تستطيع في ذلك أن تحل محل الخبير فيها ، لما كان ذلك ، فإن ما قال به الحكم على خلاف ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي مجردا من مسنده في ذلك لا يمكن بذاته لاهدار هذا التقرير وما حواه من أساليب فنية وكان خليقا بالحكمة وقد داخلها الشك في صحة هذا الرأي أن تستجلى الأمر عن طريق المختص فيها إما وهي لم تفعل فإن حكمها — فضلا عن مساده في الاستدلال — يكون معيبا بالتقصير .

(لمن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٠ من ٢٨ ص ٨٨٨)

٧٠١ — نوب المحكمة خيرا للمعاملة — عدولها عن ذلك — ضرورة بيان علة هذا التناول .

* لما كان مفاد نوب المحكمة خيرا لإجراء المعاملة بعد إعلامها على أوراق الدعوى عند حجزها للحكم — أنا قدرت أهمية هذا الإجراء في تحقيق

عناصر الدعوى. قبل الفصل فيها بيد أنها عادت وأصدرت حكمها فى الدعوى دون تحقيق هذا الاجراء ، ودون أن تورد فى حكمها ما يبرر عدولها عنه واذا كان من المسلم به أن المحكمة منى رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فان عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم أو المدعى بالحق المدنى فى شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الادانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بشيئة المتهم أو المدعى بالحسب المدنى فى الدعوى ، فان هى استغنت عن تحقيق هذا الدليل لمعلها أن تمين حلة ذلك بشرط الاستدلال بالساغ وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع .

(طن رقم ١٢٥٣ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ س ٢٩ ص ٢٥٥)

٧٠٢ - سلطة محكمة الموضوع فى المفاضلة بين تقارير أهل الخبرة .

✽ من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجب الى تقاريرهم من امتراضات مرجحه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون أن تلتزم بنسب خبير آخر ولا بإعادة المهمة الى ذات الخبير مادام استنادها سليما لا يجالى المنطق والقانون كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، ومن ثم فان ما يثيره الطامن بن وجود تناقض فى سلب تقرير ابحات التزييف والتزوير. ينحل الى جدل فى تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . ولما كانت المحكمة قد اطمانت الى ما تضمنه هذا التقرير من أن الطامن هو المحرر لمبارات. خطاب التهديد ومظروفه ، فانه لا يصح ان يعاب عليها عدم اجابنها الطامن الى نسب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها من جانبها ضرورة لهذا الاجراء .

(طن رقم ١٢٥٦ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٥٠ س ٢٩ ص ٥٦٦)

٧٠٣ - خطأ الحكم فى التحصيل - مؤداه - مساهد فى التذليل .

✽ لما كان البين من مطالعة المفردات أن ما قرره الدكورة فى التحقيق هو أن علامات ابتلاع شيء غريب كانت بادية على الطمون مسده مما لا حظته من أن حقيقة عينه كانت ضيقة فى حجم رأس الدبوس ، ولم يرد بانوالها أنها شاهدت جسما غريبا فى فمه أغفلت استخراجها فيما يفصح

من أن ما استنده الحكم البها قد انطوى على خطأ من التحصيل أسلته
بالتالى الى فساد الدليل .

(طنن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢١٠)

٧٠٤ — عدم ضرورة تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى —
ما يكفى فى ذلك .

* استقر قضاء هذه المحكمة على انه ليس بالزم أن تطابق أقوال
الشهود ومضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير
متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يسعصى على الملازمة والتوفيق — لما كان
ذلك — وكان يبين مما سلف أن ما حصله الحكم من أقوال شاعدى الإثبات
لا يتناقض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية بل يتلامم معه فان دعوى
التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون ولا محل لها .

(طنن رقم ٢٠١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٢٥)

٧٠٥ — تناقض الشاهد — قيمته .

* أن تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدر
فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سدادا
لا تناقض فيه .

(طنن رقم ٢٠١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٢٥)

٧٠٦ — إذا خلا التقرير الطبى من شبهة التناقض الذى يسقطه فإن
استناد الحكم اليه كدليل فى الدعوى يشهد على ادانة الطاعن لايحييه .

* لما كان الضرب بالسيخ لا يستتبع حتما أن تكون الإصابة الناتجة
منه وخزبة أو قطعية ؛ بل يصح أن تكون رضية إذ هو فى واقع الأمر جسم
صلب راض وكان التقرير الطبى قد خلا من شبهة التناقض الذى يسقطه ،
ومن ثم فإن استناد الحكم اليه كدليل فى الدعوى يشهد على ادانة الطاعن
لايحييه ، لما هو مقرر من أن التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى يكون
واقعا فى الدليل الذى يأخذ به المحكمة فيجعله متهادما متناقضا لاشئ منه
باقيا يمكن أن يعتبر قواما لتبجئة سليمة. يصح معه الاعناد عليها والأخذ
بها . أما النعى على الحكم. بالتناقض تأسيسا على أنه بعد أن أورد أن
الإصابة رضية. تحدث من جسم صلب راض على وجه الجزم عاد بعد ذلك
ولأخذ بأراى الجوازى الذى فيه منه الطبيب الشرعى تقريره — فمردود بان
التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها

ما يثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين تصدنه المحكمة . وهو ما بر منه الحكم ، إذ البين من مدوناته أنه انتهى الى بناء الادانة على يقين لا على التراضى لم يصح .

(ظمن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق لجلسة ١٦٧٩/١/٨ س ٣٠ ص

٧٠٧ - المحكمة هي الخبير الأعلى في غير المسائل الفنية البحتة

مثال .

* من المقرر ان محكمة الموضوع هي الخبير الأعلى في كل ما تست ان تفصل فيه بنفسها مادامت المسائل المطروحة ليست من المسائل البحتة التي لا تستطيع ان تشق فيها طريقها بنفسها لابداء الراى فيها لها كامل السلطة في عدم الاستعانة برأى خبير في أمر ما تبينه من عن الدوى وما يشرته بنفسها من إجراءات ولما كان مايفصل فيه الح المحمون فيه في شأن تقديره مناسبة الزمن الذى استغرقه شاهد الإثبات تنفيذ اذن التفتيش وأبدى الراى فيه مستهديا بالاجراء الذى انخذله المح بانتقالها لمكان الضبط لا يدخل في عداد المسائل الفنية البحتة التي لا تسته المحكمة ببيانها بنفسها مع مايقضيه من مقارنة وموازنة بين الظروف ا لابست الانتقال لاجراء الضبط في الماضي وتلك التي لابست انتقال المح للمعينة وانها هو لا بعدو ان يكون أمرا من أمور الواقع العادية مما تم المحكمة كامل السلطة التقديرية في بحثه وتحيصه ولا يصح ان يخلق دو طريق ابداء الراى فيه بنفسها ومن ثم فلا تثريب على المحكمة اذا ما استندت على صحة تقديرها في هذا الشأن بما يشرته بنفسها من ائنه دون الاستعانة برأى خبير واستندت فيه ما يبرر اعتناعها بتصوير شا الإثبات بما لا نعسف فيه ولا ننافر مع حكم العقل والمنطق فيكون ما بند الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(ظمن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق لجلسة ١٦٧٩/١/١٠ س ٣٠ ص ٢٥

٧٠٨ - عدم استعانة المحكمة بوسيط من أهل الخبرة لتفهم ده اتهم الأصم الأبكم - لا يبطل إجراءات المحاكمة - شرط ذلك .

* متى كان الثابت من الأوراق ان الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب المحكمة الاستعانة بوسيط من أهل الخبرة لتفهم دفاع الطاعن الأصم الأبكم وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينبه اليها ، فانه لاية منه الثمى على المحكمة انها سارت في إجراءات محاكمته دون ان تسته بمثل هذا الوسيط مادام انها لم تر من ناحيتهما محلا لذلك ، وهو ا موضوعى يرجع اليها وحدها في تقدير الحاجة اليه بلا معقب عليها .

ذلك ، ذلك الى أن حضور محام ينولى الدفاع عن الطاعن ما يكفى لكفالة الدفاع عنه فهو الذى يتتبع اجراءات المحكمة ويقدم مايشاء من اوجه الدفاع التى لم تمنحه المحكمة من ابدائها ومن ثم فان عدم استعانة المحكمة بوسيط من اهل الخبرة لتفهم دفاع الطاعن الاصم الابكم ليس من شأنه أن يبطل اجراءات المحكمة .

(طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٩ ص ٣٠ س ٨٥١)

الفرع الخامس — مسائل منوعة

٧٠٩ — سلطة المحكمة فى الجمع بين الطبيب الشرعى وبين الكشف لتسمع اقوال اولهما فى مواجهة ثانيهما .

✽ لاجضاة من الوجة القانونية فى أن نجع المحكمة بين الطبيب الشرعى وبين الكشف لتسمع اقوال اولهما فى مواجهة ثانيهما عن بعض نخط وارده فى تقرير النائي كانت مئار الاعراض والنشكك من جانب الدفاع ، ولستفسر من الطبيب الشرعى عن بعض ماغمض فى تقريره ، وتستوضحه عما قام به من الاجراءات التى قد يحتاج الطبيب الشرعى الى السؤال عنها كيميا يستطيع أن بدلى برأيه فيما تسأله المحكمة عنه .

(طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٢٢)

٧١٠ — كفاية تعويل الحكم فى اتقاعه بحصول القتل خنقا على ماورد بالكشف الطبى .

✽ يكفى أن يعول الحكم فى اتقاعه بحصول القتل خنقا على ما ورد بالكشف الطبى المتوقع على جثة المجنى عليه وعمل الصنة النشريحة عليها ، وأن فى اثبات الحكم لما قرره الطبيب الكشف والمشرح للبحث مايكفى لاسنياء الوقائع من جهة تبين الطريقة التى حصل بها القتل لاسيما أن الأمر فى هذه الحالة هو من وظيفة الطبيب نفسه يقرره بحسب ما يهديه اليه العلم والمعاينة .

(طعن رقم ٣٢ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٤/٣٠)

٧١١ — التزام المحكمة باجابة المتهم الى طلب تمكينه من الاطلاع على تقرير الخبير .

✽ لايجوز قانونا الاعتماد على تقرير خبير كدليل للاثبات أو النفى الا بعد ان يتبكن الأخصام من مناقشته والادلاء للمحكمة بهلحوظاتهم عليه ، ولا

ينسب ذلك فى احوال المضاهاة الا اذا كانت اوراقها موجودة فى ملف الدعوى ومخالفة ذلك تعتبر احلالا بحق الدفاع مبطلا للحكم ، خصوصا اذا طلب الخصم من المحكمة نفيه من الاطلاع على تقرير الخبير لم نجبه المحكة الى طلبه ، فاذا ادانت المحكمة متهما فى جريمة تزوير اعتمادا على ما تروى خبير نديته المحكمة المخلطة فى قضية نجارية من ان بصمة السند (موضوع النهم) مزورة ولم تسجب الى طلب محامى المتهم ضم اوراق المضاهاة التى قام بها ذلك الخبير الى ملف الدعوى الجنائية لتحقيق دفاها بان الأساس الذى بنى عليه هذا التقرير غير صحيح ولم ترد على هذا الطلب بشئ كان حكمها معيبا بمعيبا نقضه .

(لمن رقم ١٦٧٨ لسنة ٦ فى جلسة ١١٣٦/٦/٨)

٧١٢ — عدم سرعان الشروط الواردة فى قانون الخبراء رقم ٧٥ سنة ٣٣ على موظفى الحكومة من اهل الخبرة .

* ان الشروط الواردة فى المادة الرابعة من قانون الخبراء رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ الصادر فى ١٠ يوليه سنة ١٩٣٣ قد وضعت للخبراء المقيدة اسماؤهم فى الجدول ، اما موظفو الحكومة الذين يجوز اسناد عمل اهل الخبرة اليهم فلا تسرى عليهم هذه الشروط ، كما يستفاد من نص المادتين ١٠ و ١١ من القانون المذكور .

(لمن رقم ٢٢٨ لسنة ١٤ فى جلسة ١٩٤٤/٥/١)

٧١٣ — استناد المحكمة الى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد اطراحها للتقرير الاستشارى المقدم فيها .

* ان استناد المحكمة الى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد اطراحها للتقرير الاستشارى المقدم فيها وليس بلامر عليها أن ترد على هذا التقرير

(لمن رقم ١١١٦ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٥١/١١/٢٦)

٧١٤ — المجادلة فيها انتهت اليه المحكمة من الاخذ بتقرير الخبير لانسباب السائفة التى بنى عليها غير مقبولة أمام محكمة النقض .

* متى كان الحكم قد أثبت على النهم انه طوب بدفع رسوم التمنية المستحقة عن النيار الكهربائى المورد لسينما الملوكة له عن المدة بن كذا الى كذا فلم يتم بسدادها ثم عمل حكم القانون فى تقدير الرسوم المستحقة

واخذ في ذلك بما قرره الخبير الذى عين لتقديرها ثم اورد الاسس التى بنى عليها الخبير تقريره . وكانت الأدلة التى اعتد عليها فى ذلك من شأنها ان تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها — فالمجادلة فى ذلك من جانب المتهم تكون مجادلة موضوعية لاتقبل أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٨٨٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٥١)

٧١٥ — سلطة المحكمة فى الاعتماد فى تقدير سن الجنى عليها على تقدير الخبر الفنى .

* لا حرج على المحكمة فى الاعتماد فى تقدير سن الجنى عليها على تقدير الخبر الفنى ، ولا يصح النعى على الحكم فى ذلك بما يقوله الطاعن من ان حقيقة السن معروفة فى دار البطريركية ، لان هذه الدار لبست هى الجهة الرسمية التى تحفظ بها السجلات المعدة لقيد المواليد .

(لمن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣/١/١٩٥٣)

٧١٦ — إجراءات تحريز المضبوطات وقضها — إجراءات تنظيمية .

* ان نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح فى أنه يجوز للخبر أداء مأموريته — التى أول عملية فيها هو فسخ الأحرار — بغير حضور الخصوم ، وان القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات وقضها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته فى الإثبات . ولكنه لم يربط على مخالفتها أى بطلان .

(لمن رقم ٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٤)

٧١٧ — أداء عمل الخبير فى مرحلة التحقيقات الأولية بغير حضور الخصوم — لا بطلان .

* ان قانون الإجراءات الجنائية قد نص فى المادتين ٨٥ ، ٨٩ على نذب الخبراء بمعرفة قاضى التحقيق وردهم بمعرفة الخصام وطلب هؤلاء نذب خبراء استشاريين ونظم الإجراءات التى يسيرو عليها الخبراء فى أداء مأمورياتهم فنص على وجوب حضور قاضى التحقيق وقت العمل وملاحظته ما لم يقتض الأمر القيام بالمأمورية بدون حضوره وإجاز ان يؤدى الخبير مأموريته فى جميع الأحوال بدون حضور الخصوم ، كما نص فى المادتين ٢٩٢ ، ٢٩٣ من القانون المشار اليه على حق المحكمة فى أن تعين خبيراً واحداً أو أكثر سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طالب الخصوم وأن تأمر

بإعلان الخبراء ليقدموا ايضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة دون أن يشفع ذلك بوضع إجراءات لنظم التنب بمعرفة محكمة الموضوع ويوضع ضوابط براعيها الخبراء في أداء مأمورياتهم ، وسكوت الشارع في هذا الباب عن ذلك يشر إلى اكتشافه بما وضعه عنها من تقنين من قبل وأنه لا يرى تعديلاً أو إضافة إليه ، وخصوصاً وقد أشار إلى التقارير المقدمة في التحقيق الابتدائي وأجاز للمحكمة أن تستكمل ما بها من نقض بإعلان الخبراء لتقديم ايضاحات عنها بالجلسة .

(ملن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٤ في جلسة ١١/١/١٩٥٤)

٧١٨ — أغفال تحقيق الدفاع الجوهرى المتعلق بحالة المجنى عليه بعد اصابته وقدرته على التمييز والادراك عن طريق المختص فنا — أخلل بحق الدفاع — لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير في مسألة فنية .

✽ لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية — فإذا كان الحكم قد استند — بين ما استند إليه — في ادانة المتهمين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد اصابته وانضى بأسبء الجناة إلى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ونزاع في قدرة المجنى عليه على التمييز والادراك بعد اصابته ؛ فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً — وهو الطبيب الشرعى — ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً لاخلاله بحق الدفاع بما يتعين معه نقضه .

(ملن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ في جلسة ١٧/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٢٢)

٧١٩ — دعوة الخبير بالجلسة لسماع أقواله — لا يلزم تحليفه البمين — كقابة البمين التي ادأها عند مباشرته وظيفته .

✽ لا يعيب الحكم أن يستند في قضائه إلى أقوال الطبيب الشرعى الذي أدلى بها بالجلسة — باعتباره خبيراً في الدعوى — مغير حلف بيمين ، مادام قد أدى يميناً عند مباشرته لوظيفته بغنى عن تحليفه في كل قضية بحضر فيها أمام المحاكم .

(ملن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ في جلسة ٢١/٤/١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٧٧)

(والملن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٧/١١/١٩٥٩ من ١٠ ص ٨٩٦)

٧٢٠ - خبرة - قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقدته النطق عقب إصابته - مسألة فنية .

✽ إذا كتبت المحكمة قد رفضت باطله الدفاع من استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في قدرة المجنى عليه على الكلام أو فقدته النطق عقب إصابته ، واعتمدت في ردها على خلو التقرير الطبي الابتدائي من أن المجنى عليه كان ناقد النطق وعلى رواية منقولة عن العمدة من أنه سال المجنى عليه فأجابته - مع طعن الدفاع على مقدرة هذا الأخير على الكلام وأن باقائه العمدة غير صحيح - فإن حكمها يكون معيبا لخلاله بحق الدفاع ، ذلك أن عدم إشارة طبيب المستشفى في تقريره إلى أن المصاب كان ناقد النطق لا يبيد حتما أنه كان يستطيع الكلام ، في حين أنه كان من الممكن تحقيق هذا الدفاع والوصول إلى غاية الأمر فيه عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعي ، إذ المقام مقام أدانة يجب أن تهني على اليقين ، والدفاع الذي تمسك به المتهم دفاع جوهري قد ينزب عليه لو صح تأثر مركزه من التهمة المسندة إليه .

(طعن رقم ٧٩٣ لسنة ٢١ في جلسة ١١/١٢/١٩٦١ من ١٢ من ١٩٧٤)

٧٢١ - على المحكمة عند تعرضها لتنفيذ رأى الخبير الفني أن تستند إلى أسباب فنية تحمله - لا يسوغ لها الاستناد إلى أقوال الشهود في أطراح الراى الفني الذى أبداه الطبيب الشرعى ،

✽ من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لتنفيذ رأى الخبير الفني فإنه يتعين عليها أن تستند في تنفيذه إلى أسباب فنية تحمله . ومن ثم فإنه لا يمكن بسوغ للمحكمة أن تستند إلى أقوال الشهود في أطراح الراى الفني الذى أبداه الطبيب الشرعى .

(طعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٥ في جلسة ٢/١١/١٩٦٥ من ١٦ من ١٩٠٨)

٧٢٢ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ مآثراه من وسائل تحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .

✽ من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . ولما كان الحكم قد ذهب إلى أن عدم استقرار المذوف بجسم المجنى عليها يحصل دون تحديد نوع السلاح المستعمل دون أن يبين سنده في هذا الراى أو يعرض إلى تأثير وضع الجرح الناري والملاصق القابلة له ومساهمة الإطلاق

فى ترجيح نوع السلاح المستعمل وما اذا كان من الاسلحة ذات السرعة العالية او المتوسطة مما كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — ان تحققة عن طريق المخص فنيا وهو الطبيب الشرعى . ومن ناحية اخرى فان عدم العثور على مشط المسدس المضبوط لاجل دون معرفة نوع مقذوفاته مادام قد تحقق طرازه ونوع ماسوره .

(لمن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ من ١٦ الى ١٨٠٨)

٧٢٣ — دفع ما ينتهى اليه الخبر الفنى — ما يشترط فيه .

* لايسوغ للمحكمة ان تستند فى دفع ما قال به الخبر الفنى عن سرعة السيارة وعدم صلاحية غرمة اليد لاييقاف السيارة أثناء سيرها — الى معلومات شخصية — بل يتعين عليها اذا ماساورها الشك فيما قرره الخبر فى هذا الشأن — ان تستجلى الأمر بالاستعانة بفهره من اهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحت التى لايصح للمحكمة ان نحل محل الخبر فيها .

(لمن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/٦/١٩٦٧ من ١٨ الى ١٨٨٧)

٧٢٤ — جواز اثبات مسبب الوفاة نتيجة الكشف الظاهرى على الجثة .

* لايجب القائلون ان يكون اثبات سبب الوفاة نتيجة الصلصة التشريحية دون الكشف الظاهرى حدث بفنى فى هذا المقام .

(لمن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٦٨ من ١٦ الى ٩١)

٧٢٥ — اطمنان المحكمة الى ان العينة المضبوطة هي التى صار تحليلها واطمأنات اذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل — لا تشرب عليها ان هي قضت فى الدعوى بناء على ذلك .

بمتر كانت المحكمة قد اطمأنت الى ان العينة المضبوطة هي التى صار تحليلها واطمأنات كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل فلا تشرب عليها ان هي قضت فى الدعوى بناء على ذلك .

(لمن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/١٣/١٩٧٠ من ٢١ الى ١٩٦٣)

٧٢٦ — عدم التزام المحكمة بالرد على التقرير الاستشارى — عند اخذها بالتقرير الفنى المقدم فى الدعوى — أساس ذلك ؟

* من المقرر ان استناد المحكمة الى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى .
 بنيد اطراحها للتقرير الاستشارى المقدم فيها ، وليس بلازم عليها ان ترد على هذا التقرير استقلالا .

(لمن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤ من ٢١ ص ٧٢٤)

٧٢٧ — التمييز بين الماء والزيت لا يستوجب الاستعانة بأهل الخبرة .

* التمييز بين الماء والزيت ليس من المسائل الفنية البحت التى توجب الاستعانة بأهل الخبرة .

(لمن رقم ٧٧١ لسنة ٤١ فى جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ من ٢٢ ص ٧٣٨)

٧٢٨ — اقرار الحكم للمقاصة التى اجراها مكتب الخبراء بين الزيادة والعجز فى عهدة الطاعن وانتهاؤه الى ادانته باختلاس الفرق بين العجز والزيادة دون أن يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأدوات والمهمات المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع ما اختلس منها وكذلك الزائد فيها ومبررات اجراء المقاصة — قصور — مجرد وجود العجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية او لسبب آخر .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد أقر اجراء المقاصة التى اجراها مكتب الخبراء بين العجز والزيادة فى عهدة الطاعن وانتهى الى ادانته باختلاس الفرق بين العجز والزيادة ، وكان من المقرر ان مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن ان يكون دليلا على حصول الاختلاس لجواز ان يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية او لسبب آخر ، وكانت الأحكام يجب ان تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، ولما كان الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية يوجب أن يشغل الحكم على الأسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالسبب المعبر تحرير الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث النساق ، ولكى يحقق الفرض منه يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأدوات والمهمات المقول باختلاسها

والمنتجة لاجموع ما اخنلس منها ، كما لم يبين مفردات الزائد من المهمات والأدوات فى عهد الطاعن ومبررات اجراء المتكاسة بين العجز والزيادة حتى يمكن لحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة فانه يكون كذلك ممعيا بالقصور فى هذا الصدد ، ومن ثم ينعين نقضه والاحالة .

اصن رقم ٩٥١ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ من ٢٢ من ١١٨٤

٧٢٩ — حق محكمة الموضوع فى الجزم بما لم يجزم به الخير فى تقريره — عدم جواز مجاللتها فى ذلك .

* من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخير فى تقريره متى كانت وتائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها . ولما كانت الحكمة مع اعتقادها فى حكمتها على ما أورده التقرير الطبى الشرعى قد انتهت فى تحليل سائغ الى أن اصابة المجنى عليه حصلت من الضرب بقبضة اليد على الوجه الذى شهد به هذا الأخير ، وكان فيها أورده الحكم فيما تقدم ما تضمن الرد على دفاع الطاعن الخاص بكيفية حصول اصابة المجنى عليه ، فلا محل لما يدره فى هذا الخصوص الذى فصلت فيه المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية ، مما لا يصبغ مصادرتها فى عقيدتها بشأنه .

اطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨ من ٢٣ من ١١٤٠

٧٣٠ — المرجع فى مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو التهايل دون الاشراف النظرى .

* من المقرر أن المرجع فى مطابقة المادة للمواصفات المطلوبة التهايل دون الاشراف النظرى .

اطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ فى جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ من ٢٥ من ١١٠٧

٧٣١ — الجزم بما لم يجزم به الخير . حق لحكمة الموضوع . مادام مسالفا .

* من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تحزم بما لم يجزم به الخير فى تقريره متى كانت وتائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت فى استدلال سليم ومنطق سائغ الى أن الاصابات التى لحقتها الطاعنون بالمجنى عليه كانت نتيجة اعتدائهم عليه بالضرب بالعصى فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص بالقصور يكون على غير اساس .

بطس رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٥ فى جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ من ٢٧ من ١١٢٨

٧٢٢ - حق محكمة الموضوع فى الجزم بما لم يجزم به الخير .

✽ لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبها كشف عنها قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها .

(ملعن رقم ١٧١٧ لسنة ١٥ ي جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ س ٢٧ من ٢٠١)

٧٢٣ - سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى من كافة عناصرها - الدليلين القولى والفنى .

✽ لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة من استنحالة حصول الواقعة طبقاً لتصوير الجنى عليه والشهود وأطرحه فى منطق مسلخ فى قوله « كما لا ينبى من الأمر شيئاً ما قاله دفاع المتهمة من أن أصابت الجنى عليه لا يمكن أن تحدث من الواجهة لارتفاع قامة الجنى عليه عن قامة المتهمة القصيرة إذ أن الثابت من أقوال الجنى عليه أن المتهمة القت عليه زجاجة مملوءة بالسائل الكاوى ، ومن طبيعة السائل النفاذ والسيولة ومن آثار السائل الكاوى الانتشار مما يمكن أن يلحق برأسه وخلف عنقه ، يؤكد ذلك أن أشد أصابات الجنى عليه فى الصدر والبطن والذراعين والفخذين وكلها لا تحدث بهذا الشكل إلا إذالقى السائل فى المواجهة وليس من أعلا والا لا تحصرت معظم الإصابات وبلغت أشدها بالرأس والكتفين الأمر الذى لم يثبت حسب الثابت من تقرير الصفة التشريحية » . وكان ما أورده الحكم من الدليل القولى لا يتناقض مع الدليل الفنى بل يتطابق معه ، فإن ما تثيره الطاعنة من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل ، ولا على المحكمة أن هى التفتت عن استدعاء الطبيب الشرعى لاستطلاع رأيه فى هذا الصدد مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الإجراء ، وهى بعد غير ملزمة بإجراء مزيد من التحقيقات فى أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات .

(ملعن رقم ٨٢١ لسنة ١٧ ي جلسة ١٩٧٧/١٢/٢ س ٢٨ من ٢١٠٢٣)

الفصل الرابع

الشهادة

الفرع الأول

اجراءات الشهادة

٧٣٤ — جواز تحليف المدعى بالحقوق المدنية اليمين في الدعوى اذا
ما رأت المحكمة سماعه كشاهد .

✽ لا يوجد أى مانع قانونى يمنع من سماع شهادة المدعى المدنى
فى الدعوى العمومية مع تحليفه اليمين كغيره من الشهود . ولئن كان هو
يستفيد من دعواه المدنية من شهادته التى يؤيدها بهد الحلف فهو استفادة
تبعية محضة لا يصح بسببها تعطيل دليل الدعوى العمومية . ولا يصح
القول بأن المدعى المدنى خصم فى الدعوى ولا يجوز شهادته ، فان المدعى
المدنى ان كان خصما فى الدعوى المدنية فهو ليس خصما فى الدعوى
العمومية وشهادته انما هى راجعة اولا وبالذات الى الدعوى العمومية
التي لا خصوصية له فيها ، والمحكمة اذ تحكم فى الدعوى المدنية لمصلحته
فليس ذلك آتيا من انها اخذت باقواله فى الدعوى المدنية مباشرة وهو خصم
فيها بل لان الدعوى العمومية قد ثبتت صحتها لديها وثبوتها يقتضى حتما
ثبوت الدعوى المدنية المترتبة عايتها .

(لمن رقم ٨٩٩ لسنة ٢ فى جلسة ١٢/١٢/١٩٣١)

٧٣٥ — عدم ابعاد الشهود عن قاعة الجلسة لا يترتب عليه البطلان

✽ سماع المحكمة الجزئية شهادة شهود مجتمعين غير مغرق بينهم
منها يكن فيه من الخلل فانه متعلق بقبية دليل الاثبات ويكفى ان يعرض
امره على المحكمة الابتدائية او المحكمة الاستئنافية ، ولكل منهما السلطة
المطلقة فى تدبير قبية الدليل المستفاد من شهادة الشهود التى اخذت على
هذا الوجه والعمل بما نعتقد من صحتها او عدم صحتها . ولا تسطيع
المحكمة الاستئنافية ان تعيد القضية للمحكمة الاولى ، بل ما دامت هى
ايضا محكمة موضوع فلها — عند قيام الضرورة — ان تعيد سماع الشهود

لأبائها هي ونحكم بما ينأى لها . وإذا دافع المتهم أمام المحكمة الاستثنائية بخلل إجراءات التحقيق أمام الدرجة الأولى لسماعها الشهود مجتمعين ولم تبعاً المحكمة الاستثنائية بهذا الدفاع فيكون معنى ذلك أنها قدرت الدليل المستفاد من تلك الإجراءات مع ما قد يكون اعتورها من الخلل ورات أنها على كل حال موصلة لاقتناعها برأيها . وعلى ذلك فاللتمز أمام محكمة النقض يخلل هذه الإجراءات طعن غير مقبول .

(طعن رقم ٩١٥ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢١/١٢/٢١)

٧٣٦ — عدم تلاوة أقوال الشاهد الغائب بالجلسة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات .

* أن المادة ١٦٥ من قانون تحقيق الجنائيات تجيز للقاضي وللخصوم ومنهم المتهم إذا لم يحضر الشهود أن يتلوا أقوالهم ولا تلزم أحدا منهم بذلك . فلا بطلان في الإجراءات إذا لم تحصل تلاوة أقوال الشهود بالجلسة .

(طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/٣/٢٨)

٧٣٧ — عدم التزام النيابة في مواد الجُنع أسماء شهودها للمتهم قبل الجلسة .

* النيابة العامة ليست مجبرة في مواد الجُنع على إعلان أسماء شهودها للمتهم قبل الجلسة ، بل ذلك واجب عليها في مواد الجنائيات فقط .

(طعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١٠/٢٤)

٧٣٨ — تحليف الشاهد اليمين بعد أداء الشهادة بأن ما شهد به هو الحق لا يوجب الإجراءات .

* إذا فات المحكمة أن تحلف الشاهد اليمين قبل أدلائه بالشهادة ، ثم تداركت ذلك بعد أدلائه بها ، تحلفته اليمين على أنه أنها شهد بالحق ، فتعويلها على هذه الشهادة لا عيب منه .

(طعن رقم ٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١١/١٤)

تعليق : لا يوافق البعض على ما اتجه إليه القضاء عمومًا من أنه يترتب على عدم حلف اليمين بطلان الشهادة ، ويرى أن تؤخذ مثل تلك

الشهادة على سبيل الاستدلال . (الدكتور عمر السعيد رمضان — مبادئ قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٦٨/٦٧ — حاشية ص ٣١٣ ، وأيضا الدكتور مأمون محمد سلامة — الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى — ج ١ ص ٥٥١) . والأساس فى هذا الرأى هو أن واقع الأمر أن المحكمة فانها أن تحلف الشاهد اليمين ، وهذه الشهادة اداها شاهد رأت المحكمة انه اهل لتأديتها ومحل لتلقها المبدئية وانه ليس من الأشخاص المحرومين من تأدية الشهادة بيمين ، وكل ما فى الأمر أنه قد فانها تحليفه ، لأنه على الأقل لا يقل ثقة فى نظر المشرع ان لم يكن محل ثقة اكبر — عن الأشخاص الذين تسمع اقوالهم ابتداء على سبيل الاستدلال . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان ما انتهى اليه الحكم محل التعليق من جواز تعويل المحكمة على الشهادة التى تؤدى أولا ثم يعقبها حلف يمين على انها شهادة بالحق ؛ فان ذلك وان كان صحيحا من حيث القانون الا انه لا يؤدى الى الحد المطلوب من الثقة باعتبار ان الشاهد سيجد نفسه بعد حلف اليمين فى موقف حرج وبذلك لا يسعده سوى تأييد ما سبق قوله ، وبهذا لا يمكن الاطمئنان الى اقواله وبخاصة اذا كانت هى الدليل الوحيد فى الدعوى لكنها يمكن فقط أن تعد قرينة قضائية تميز بأدلة أخرى . (الدكتور ابراهيم ابراهيم الفيز — الشهادة كدليل اثبات فى المواد الجنائية — رسالة — ١٩٨٠ ص ٤٦٩ و ٤٧٠) .

٧٣٩ — سلطة المحكمة فى رفض سماع شهود نفى لم يعلنهم المتهم قبل الجلسة .

* ان لاستدعاء الشهود أمام محكمة الجنائيات نظاما مقررًا بالمواد من ١٧ الى ٢١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ، وليس على المحكمة ان تسمى أثناء نظر الدعوى شهودا آخرين الا من ترى فى ضرورة لسماع اقوالهم . فلا يمكن ان يعد امراضها عن سماع شهود آخرين طلبهم الدفاع أثناء نظر الدعوى اخلا لا بحق الدفاع .

(ظمن رقم ٥٦١ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٥)

٧٤٠ — المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بسماع الشهود .

* ان محكمة الدرجة الثانية ليست ملزمة فى الأصل بسماع شهود الا اذا رأت فى ضرورة ذلك . فاذا رأت احدى الدوائر ما يدعو الى سماع الشهود وسمعتهم ثم تغيرت وحلت محلها دائرة أخرى فانها تكون مطلقة

الحرية تسبقها في اتخاذ ما نرى من الإجراءات ولا يصح إلزاما عليها أن تستوضح الشهود الذين سبق للدائرة التي قبلها استيضاحهم وخصوصا إذا كان هؤلاء الشهود الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية ثم أمام محكمة الدرجة الأولى ولم يزدوا في أقوالهم التي اطلوا بها أمام الدائرة الاستئنافية الأولى شيئا جوهريا وكان للدائرة الثانية بحكم القانون أن تعتمد من أول الأمر على ما هو بدون من أقوالهم وأن تجتزئ بها بغبر طلب بيانات أو ابصاحات جديدة .

(لمن رقم ١٤٤٢ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/٥/٨)

٧٤١ — أخطار المتهم بأسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام ليس من النظام العام .

✽ أن حكم أخطار المتهم بأسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام ليس من النظام العام . فإذا كان الدفاع من المدعى بالحق الغنى استحضر معه شهودا طلب سماعهم فعارض محلي المتهم لأنه لم يخطر بأسمائهم في الموعد الذي حدده القانون ولم تتخذ المحكمة قرارا في ذلك ولكنها لم تسمع هؤلاء الشهود في الجلسة المذكورة بل سمعتهم في جلسة أخرى ولم يعارض الدفاع عن المتهم في سماعهم في هذه الجلسة فلا بطلان في إجراءات المحاكمة .

(لمن رقم ٢٠٧٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٠/٢٠)

٧٤٢ — عدم اصرار المتهم أمام المحكمة الاستئنافية على طلب سماع الشهود الذين تمسك بسماعهم أمام محكمة أول درجة يستفاد منه عدوله عن هذا الطلب .

✽ لمحكمة الدرجة الأولى بمقتضى المادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات في حالة غيبة المتهم أن تقضى في الدعوى بناء على ما هو بدون بأورائها دون إجراء تحقيق جديد فيها . ومحكمة الدرجة الثانية غير مكلفة عند نظرها الدعوى أن تقرر من تلقاء نفسها سماع البينة بل على المتهم وهو على بينة من أن شاهد الإثبات لم يسمح لدى محكمة الدرجة الأولى أن يطلب إليها أن تستدعيه ثانية الشهادة لديها . فإذا هو قصر في حقه فليس له أن يتبع على محكمة الدرجة الثانية نتيجة تقصيره .

(لمن رقم ١١٦٥ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٦/٥/١٨)

٧٤٣٠ - عدم التزام المحكمة بإعادة تحليف الشاهد اليمين مرة أخرى عند إعادة سؤالها له .

* إذا حلف الشاهد اليمين القانونية ثم أدى الشهادة فلا داعى بعد ذلك لإعادة تحليفه إذا رأت المحكمة ضرورة لاستيضاحه عن أمور متعلقة بها سبق أن أدلى به أو عن وقائع جديدة . ذلك لأن اليمين التي يؤديها الشاهد تنصب على كل ما يدلى به في الدعوى .

(لمن رقم ١١٨٩ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٤/٢٦)

٧٤٤ - متى يجوز للمحكمة الرجوع الى أقوال الشهود في التحقيقات والاعتماد عليها في حكمها ؟ .

* إذا استحال على المحكمة سماع الشهود لعدم الإهتمام الى محال أقوالهم لإعلانهم بالحضور أمامها فإنه يكون لها قانوناً في هذه الحالة أن ترجع الى أقوالهم في التحقيقات وأن تعتمد عليها في حكمها .

(لمن رقم ٢٧ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/٥)

٧٤٥ - عدم التزام المحكمة بسماع شهود النفي إذا رأت أن شهادتهم غير متعلقة بموضوع الدعوى .

* يجوز لمحكمة الموضوع ألا تسمع شهود النفي إذا رأت أن شهادتهم غير متعلقة بموضوع الدعوى المطلوب سماعهم فيها .

(لمن رقم ٩٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/١٩)

٧٤٦ - القرار الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعلان شاهد لا يلزمها بسماعه .

* أن القرار الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعلان شاهد ليس من قبيل الأحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يستتضي به المحكمة فلا يصح العدول عنها بل هو مجرد قرار تحضيرى القصد منه تجهيز الدعوى للفصل فيها مما لا يترتب عليه أى حق للخصوم لتعلقه بالمحكمة وحدها . فإذا تبينت المحكمة بعد إصدار هذا القرار أن الدعوى لم تكن في حاجة إليه لوجود ما يغنى عنه فلم نؤجلها مرة أخرى لتنفيذه فلا تثريب عليها في ذلك .

(لمن رقم ٧٩ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٥)

٧٤٧ — عدم تلاوة أقوال الشاهد الغائب بالجلسة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات .

* أن أساس المحاكمة الجنائية هو التحقيق الشفهي الذي يجريه القاضي بنفسه في الجلسة . فإذا تعذر حضور الشاهد أمامه فنتلى شهادته لكي تكون موضع مناقشة بين الاتهام والدفاع ، ولكي يكون المتهم على بيئة من أنها مقدمه ضده كدليل عليه . وإذا كان الفرض من تلاوة الشهادة هو تنبيه المتهم ليدافع عن نفسه فإنه إذا كان المتهم على علم بالشهادة وناقشها في الجلسة فلا يجوز له أن ينخذ من مجرد عدم تلاوتها وجهاً للطعن على الحكم الصادر ضده بناء عليها .

(طعن رقم ٢٨٠ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٢/٢٦)

٧٤٨ — إعادة سؤال الشاهد في جلسة تالية دون تحليفه اليمين لا يعيب الحكم .

* أن كل ما أوجبه القانون هو أن يحلف الشاهد اليمين قبل أن يؤدي شهادته . فمتى حلفها كان كل ما يدلى به في الدعوى بعد ذلك صادراً بناء عليها سواء أكان قد أدلى بها كلها في جلسة واحدة أو في عدة جلسات . واذن فلا يعيب الحكم أن تعيد المحكمة سؤال الشاهد في الجلسة ذاتها بغير أن تحلفه اليمين مرة أخرى .

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٢/٢٦)

٧٤٩ — متى يجوز سماع أقوال الشاهد في غيبة المتهم ؟

* لا جناح على المحكمة في أن تسمع أقوال الشاهد في غيبة المتهم إذا هي لم تقبل المذد الذي أبداه الدفاع عن تخلفه عن الحضور بالجلسة . ومع ذلك فإن للمتهم عند نظره المعارضة المرفوعة منه في حكمها أن يطلب إعادة سماع الشاهد أو تلاوة أقواله في الجلسة . فإذا هو لم يفعل ورافع الدفاع عنه على أساس تلك الأقوال فليس له بعد ذلك أن بشير هذا الأمر أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٢٥ لسنة ١٠ ق جلسة ١٣٤٠/٢/٢٦)

٧٥٠ - المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بسما-

شهود .

* المحكمة الاستئنافية دائماً أن تأمر بها ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود . ومفاد ذلك أن استيفاء التحقيق ليس ممنوعاً عليه بل هو حق خوله إياها القانون كلما رأت ضرورة له سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على ما يقدمه لها الخصوم من الأدلة الجديدة . وأذن ماذا تملك المتهمة أمامها بسماع شهود - لاثبات براءته فيجب عليها أن تعرض لهذا الطلب بالبحث لكي تستبين مبلغ نائره في الدعوى فإذا ما رأت أن من ورائه فائدة في ظهور الحقيقة كان عليها أن نجيبه إليه . ولكن إذا هي رفضت الطلب بمقوله أنها لا تملك إجراء أى تحقيق تكملي في الدعوى لأنها مقيدة بما جاء في أوراق الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى اثباتاً أو نفيًا فإن ذلك منها يكون مخالفاً للقانون ويسوجب نقض حكمها .

(لمن رقم ٧٤٦ لسنة ١١ ق جلسة ١١٤١/٢/٢٢)

٧٥١ - متى يجوز المحكمة الرجوع الى اقوال الشهود في التحقيقات والإعهاد عليها في حكمها ؟

* أنه وإن كان يجب بحسب الأصل لصحة الحكم بالإدانة أن تسمع المحكمة بنفسها في الجلسة في مواجهة المتهمة شهادة الشهود الذين تعتمد على اقوالهم في التضياء بالإدانة بعد أن تناقشهم في الدفاع فيها إلا أن ذلك محله أن يكون هؤلاء الشهود قد حضروا أمامها أو أن يكونوا قد تخلفوا عن الحضور ويكون في تخلفهم ما يثير مظنة هربهم من تحمل أداء الشهادة والمناقشة في صحتها في حضرة المتهمة أمام المحكمة بجلسة المحاكمة ، الأمر الذي يستتبع أن تكون اقوالهم في التحقيقات الابتدائية غير جديرة بالثقة . أما في الأحوال التي تكون فيها هذه المظنة منقبة فلا تثريب على المحكمة إذا اعتمدت على اقوال الشهود في النحقيقات بعد تلاوتها بالجلسة . اللهم إلا إذا كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد في الدعوى وكان من الممكن انتظار حضور الشاهد وسماعه في جلسة أخرى بغير أن يضار سير العدالة بذلك . وأذن فإذا عولت المحكمة على اقوال المجنى عليها في التحقيق بعد اتفاق النيابة والدفاع على الاكتفاء بتلك الأقوال فإنها تكون بذلك قد اعتبرت أن عدم حضورها إلى الجلسة مرجعه عذر قهرى ولا تثريب عليها في ذلك .

(لمن رقم ١٢٧٦ لسنة ١١ ق جلسة ١١٤١/٤/٢٨)

٧٥٢ - اخطار المنهم باسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة ايام ليس من التخلام العام .

✽ ان قانون تشكيل محاكم الجنائيات بعد ان نص في المادة ٥٥ على انه « يجوز لكل من النيابة العمومية والمنهم والمدعى بالحقوق المدنية ، بحسب ما يخص كلا منهم ، ان يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه او لم يعلن باسمائهم » قد نص في المادة ٦٦ على انه « يجوز للمحكمة اثناء نظر الدعوى ان تستدعي وتستمع اقوال اى شخص ولو باسدار امر الضبط والاحضار اذا دعت الضرورة له » . واذا دامت الفاتون لم ينص الا على حق الخصم في الاعتراض على سماع انشهود الذين لم يعلن مقدما باسمائهم ، واجاز للمحكمة سماع اى شاهد ترى سماعه فان المحكمة اذا ما سمعت الشاهد لا يسمح ان ينعى عليها ان هذا الشاهد لم يكن معلنا بالحضور وفقا للقانون ، او ان الخصوم لم يخطرخوا به مقدما .

(لمن رقم ٢٢٨٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٤)

(لمن رقم ١٠٩١ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٦/١٧)

٧٥٣ - سلطة المحكمة في استدعاء الشهود بعد سبق سماعهم لتسليمهم مرة ثانية .

✽ انه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من استدعاء الشهود بعد سبق سماعهم لتسليمهم مرة ثانية اذا ما رأت في ذلك فائدة لاستجلاء الحقيقة . وما نصت عليه المادة ٣٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات من جواز استحضار الشهود مرة ثانية عند تعديل التهمة انما هو مثل لتطبيق هذا الحكم . وقد رأتى النص عليه لتنبيه المحكمة الى خطورة الوقت في تلك الحالة ، فلا يصح الاحتجاج به على ان ما عداه غير جائز .

(لمن رقم ٢٢٨٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٤)

٧٥٤ - العبارة في سن الشاهد في صدد حلفه اليمين هي بسنة وقت اداء الشهادة .

✽ ان العبارة في سن الشاهد في صدد حلفه اليمين هي بسنة وقت اداء الشهادة .

(لمن رقم ٩٦٠ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٥/٢)

تعليق : يلاحظ أن صغر سن الشاهد وقت نحيل الشهادة قد يكون من شأنه أن يضعف من قوة تصور الصغير للواقعة التي يشهد عليها وخصوصا إذا مضى وقت طويل بين تحمل الشهادة وأدائها . ولهذا ذهب البعض - خلافا لما انتهى إليه الحكم محل التعليق - إلى أن العبرة في سن الشاهد في صدد حلفه اليمين يجب أن نكون وقت نحيل الشهادة لا وقت أدائها ، ذلك أن الشهادة هي الإدلاء بمعلومات نوصل إليها الشاهد بأحدى حواسه ، ولا شك في أن حواس الصبي من سن ٧ سنوات حتى ١٤ سنة وتقديره للأمور طبقا لتلك الحواس خلاف من يبلغ الرابعة عشرة وما أكثر تأخر نظير القضايا الجنائية فترات طويلة قد تمتد إلى سنوات متباينة وقوعها ونظرها أمام المحكمة والتشريعات الإجرائية عندما تنص على سن معينة لأداء اليمين فهي تنظر إلى هذه السن على أنها ضمانتة إلى حد ما على مقدرة الشاهد لإدراكه للأمور وما يدور من حوله . كما يتبادى بذلك مرور الوقت طال أم قصر عند نظير الدعوى ، وخاصة أن الصغير يجب أن يحتاط عند أخذ شهادته . (الدكتور إبراهيم إبراهيم النصار - الشهادة كدليل أثبات في المواد الجنائية - رسالة - ط ١٩٨٠ ص ٤٧٨ و ٤٧٩) .

٧٥٥ - جواز تحليف المدعى بالحقوق المدنية اليمين في الدعوى إذا ما رأت المحكمة سماعه كشاهد .

✽ أنه لا يوجد في القانون ما يمنع من سماع شهادة المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية ولو بعد تحليفه اليمين القانونية أسوة بمسائر الشهود . فانه وإن كان قد يستفيد في دعواه المدنية من شهادته التي يؤديها إلا أن ذلك لا يجيء إلا عن طريق غير مباشر بعد ثبوت الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم . وقبوله خصصا في هذه الدعوى للمطالبة بحقوقه المدنية أمام المحاكم الجنائية لا يصحح أن يكون سببا في عدم سماع شهادته في الدعوى الأصلية التي هو مجنى عليه فيها ، إذ أن عدم سماعه يجسر بالبداة إلى إفلات الجاني من العقاب في كثير من الأحوال ، مما تناذى به الجماعة ولا يمكن معه القول بأن الشارع حين أجاز له التدخل في الدعوى الجنائية كان يقصد من وراء ذلك عدم إجازة سماعه كشاهد بل يتحتم معه القول بأن إجازة تدخله أنها روعي فيها أن تسمع أقواله كما تسمع الشهود وأن تحقق الأدلة التي يقدمها لإثبات الواقعة التي وقعت عليه .

(لمن رقم ١٦٠ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٥/٣)

(لمن رقم ١٩٢ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١٢/٢١)

٧٥٦ - عدم التزام المحكمة بإعادة تحليف الشاهد اليمين مرة أخرى عند إعادة سؤالها له .

* متى حلف الشاهد اليمين أمام هيئة التحقيق أو المحكمة فإن كل ما يدلى به من أقوال أمام الهيئة ذاتها يكون بناءً على ذلك اليمين التي حلفها ، ولو كان ذلك في عدة مرات وأوقات في نفس الجلسة .

(لمن رقم ٢٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٧/٥/١٩٤٨)

(لمن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣ ق جلسة ١/٥/١٩٢٢)

٧٥٧ - وضع الشاهد يده على المصحف أثناء الحلف لا يعيب الإجراءات .

* متى كان الثابت أن الشاهد حلف اليمين ، فإن الإجراء يكون صحيحاً . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الشاهد أثناء الحلف قد وضع يده على المصحف ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون تزييداً في طريقة الحلف .

(لمن رقم ٧٦٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١/٦/١٩٤٨)

٧٥٨ - عدم التزام المحكمة سماع شهود لم يطلب المتهم سماعهم .

* إذا كانت محكمة أول درجة قد أجلت الدعوى لسماع شهود ثم لم يسمعه فليس لالتمهم إذا لم يطلب سماع هؤلاء الشهود أمام المحكمة الاستئنافية أن ينعى على الحكم أنه اعتمد على أقوال الشهود في التحقيقات مع أنهم لم يسمعوها بالجلسة .

(لمن رقم ١٦٢٩ لسنة ١٨ ق جلسة ٢/٦/١٩٤٨)

٧٥٩ - عدم تلاوة أقوال الشاهد الغائب بالجلسة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات .

* أن إدانة المتهم استناداً إلى ما شهد به بعض الشهود في التحقيقات ممن لم يسمع أقوالهم بالجلسة أو تكل أمام المحكمة - ذلك لا يعيب الحكم الاستئنافية بما بطله ما دام المتهم لم يتنكس بسماعهم ولم يطلب تلاوة أقوالهم .

(لمن رقم ١٧٤٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٨)

٧٦٠ - اثبات قول الشاهد في محضر التحقيق لا يمنع من طلب المتهم مناقشة من قالها بالجلسة .

* اذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الابتدائية ضرورة سماع شاهد في الدعوى فاجيب الى طلبه ولكنه لم يحضر وقضى بالبراءة ، ثم امام المحكمة الاستئنافية اعاد المتهم طلب سماع هذا الشاهد فقضت بالادانة ، ورفضت استدعائه بمقوله ان طلبه غير مجد لان اقوال الشاهد ثابتة في محضر التحقيق ولا مطعن عليه لمحكمها يكون قد بنى على خطأ ، اذ السبب الذي ذكرته لا يكتفى للرد على الطلب لان ما ثبت في محاضر التحقيق من اقوال لا يمنع قانونا من طلب مناقشة من قالها في الجلسة ما دامت هذه المحاضر لا تلزم المحكمة بالأخذ بما دون فيها ، وما دامت العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالتحقيقات التي تجربها المحاكم شخصا بحضور الخصوم في الدعوى .

(ظمن رقم ٢٠٤ لسنة ١٩ في جلسة ١١/١٩/١١)

٧٦١ - حواز تحليف من كان منهما فر ، واقعة مرتبطة بالواقعة التي سميت آداء الله بحددها بعد ان تقدر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المذكورة امامها بالنسبة الى متهم آخر .

* اذا كانت محكمة الجنابت قد فصلت الجنابة عن الجثة وقصرت النظر على قضية الجنابة فلا مخالفة للقانون ولا اخلال بحق الدفاع اذا هي سمعت المتهمين في دعوى الجثة شاهدين في الجنابة ، بعد تحليفهما اليهين ، اذ البين انما فرضت على الشاهد ضمانا للمتهم المشهود عليه ، وهذا فضلا عن ان احكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير ادلة الدعوى سواء استخلصها من اقوال الشهود او من اقوال المتهمين .

(ظمن رقم ٨٨ لسنة ١٩ في جلسة ١١/١٩/١١)

(ظمن رقم ٨٥٤ لسنة ٧ في جلسة ١١/١٩/١١)

٧٦٢ - حق محكمة الجنابات في استدعاء وسماع قوال أي شخص ترى لزوما لسماع اقواله .

* اذا كانت المحكمة قد اوردت في اسباب الحكم من اقوال شهود التلى الذين اسشهد بهم في التحقيقات ما يفيد انها لم تكن قد اثبت تكوين حقيقتها في الدعوى ، وان الواقعة لم تكن قد وضحت لديها وضوحا كافيا ، بل كانت في حاجة الى ان تستزيد من الادلة حتى تقول كلمتها فيها ،

وانه لم يمنعها من ذلك سوى ان المتهم لم يتم باعلان شهود النفى حتى تتمكن من المناقشة التي تطمئن اليها ، ومع ذلك ادانت المتهم فانها تكون قد خالفت القانون ، اذ للقاضي الجنائي بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ان يستدعى ويسمع قول أى شخص يرى لزوما لسماع أقواله ليكشف وجه الحق فى الدعوى ، بقطع النظر عن اعلانه بمعرفة من برى المصلحة فى حضوره او عدم اعلانه ، وبقطع النظر عن التمسك بطلبه او عدم التمسك به . ولا يؤثر فى ذلك النظر ما يكون قد اضطردت اليه المحكمة من الحكم على الشهادة كما هى واردة بالتحقيقات ما دامت هى قد اوردت فى حكمها عن مناقشة شهود النفى ما ذكرته عن بين الحقيقة والاطمئنان اليها بما يفيد اضمئال تغيير رايها فى حالة سماعها لياهم .

(لمن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٩٥٠/٤/٢٤)

٧٦٣ — مخالفة المحكمة ما يقتضيه من التحقيق عند سماع الشهود

لا بسبب الحكم .

* متى كان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقا معيناً تتعمه فى سماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة ، بحيث اذا فانها توجيه سؤال مما يقتضيه من التحقيق جاز اتخاذ ذلك وجها للظن فى حكمها فانه لا يكون للمتهم الذى لم يطلب الى المحكمة سؤال الطبيب الشرعى فى امر ان يعنى على حكمها اغفالها سؤاله عنه .

(لمن رقم ٤١٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٩٥٠/١٠/٨)

(لمن رقم ١٥٣٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١٢/١١)

٧٦٤ — عدم اصرار المتهم امام المحكمة الاستئنافية على طلب سماع

الشهود الذين تمسك بسماعهم امام محكمة اول درجة باستفاد منه عدوله من هذا الطلب .

* اذا كان الدافع عن المتهم قد تقدم بطلب سماع باقى شهود الاتبات فى الدعوى امام محكمة اول درجة ولكنه لم يلبث بعدئذ ان رافع فى موضوعها دون ان يصر على هذا الطلب ثم لم يتمسك بطلب سماعهم امام محكمة الدرجة الثانية بما يستفاد منه عدوله عن هذا الطلب ، وكانت اقوال هؤلاء الشهود مطروحة على بساط البحث امام المحكمة — فان الحكم اذا عول على اقوال هؤلاء الشهود دون تلاوتها لا يكون قد اخطأ .

(لمن رقم ١٨١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧)

٧٦٥ — جواز اكتفاء المحكمة بسماع الشهود الحاضرين وتلاوة اقوال الغائبين ما لم يصر المنهم على سماعهم .

* اذا تخلف شاهد عن الحضور ولم يتبسك محامى المنهم بوجوب سماعه ولم يطلب التأجيل لهذا الغرض ، بل وافق على تلاوة أقواله فنلت بالجلسة ثم اعتمدت المحكمة على هذه الشهادة ، فان الإجراءات تكون صحيحة وفقا لما قرره القانون فى المادتين ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات .
(لمن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٠)

٧٦٦ — سلطة المحكمة فى رفض سماع شهود نفى لم يعلنهم المنهم قبل الجلسة .

* ان القانون قد بين فى المادتين ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الطريق الواجب اتباعه بصدد اعلان الشهود . فاذا كان المنهم لم يعلن موظفا لسؤاله كشاهد نفى له كما تقضى بذلك المادة ١٨ من ذلك القانون بل اقتصر الدفاع عنه على طلب استدعاء المحكمة له ، فاطراح المحكمة لهذا الطلب لا بعد اخلاا بحق الدفاع ، اذ للمحكمة فى هذه الحالة — كما هو صريح نص المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات — السلطة فى تقدير ما اذا كانت الدعوى بحاجة الى سماع بمنثل هذا الشاهد أم لا ، فاطراحها لهذا الطلب فيه ما يفيد بذاته أنها رأت عدم حاجة الدعوى الى سماعه .

(لمن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٠)

(لمن رقم ١٥٩٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٤٠)

(لمن رقم ٩٥ لسنة ٩ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٣٨)

٧٦٧ — جواز اكتفاء المحكمة بسماع الشهود الحاضرين وتلاوة اقوال الغائبين ما لم يصر المنهم على سماعهم .

* اطردت احكام هذه المحكمة على انه اذا حضر بعض الشهود وغاب بعض آخر كان من الجائز للمحكمة ان تكفى بسماع الشهود الحاضرين وتأخر بتلاوة أقوال الغائبين أو تطلع عليها ما لم يصر المنهم على سماع أقوالهم فى مواجهته .

(لمن رقم ١٢٨١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٥/١١/١٩٥١)

٧٦٨ - عدم التزام المحكمة سماع الشهود الذين تنازل المتهم عن

سماعهم .

* متى كان المتهم قد تنازل عن سماع الشهود الذين لم يحضروا أمام محكمة أول درجة اكتفاء بأقوالهم في المحضر وسماع شهادتي نفي سماعتهما المحكمة ، ثم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع أولئك الشهود - فإنه لا يقبل منه الدعي على الحكم بعدم سماعهم ويكفي لتحقيق شفوية المحاكمة ما أجرته محكمة أول درجة من تحقيق سمعت فيه بعض الشهود .

(لمن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٣/١٢)

(لمن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٢/٢٢)

٧٦٩ - جواز سماع المجنى عليه في الدعوى كشاهد على المتهم .

* المجنى عليه في الدعوى لا يعتبر خصما للمتهم فيها بل خصم المتهم في الدعوى الجنائية هو النيابة العمومية . وإن فللمحكمة أن تسمع المجنى عليه في الدعوى كشاهد على المتهم .

(لمن رقم ١٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٣/١٢)

٧٧٠ - حتى محكمة الجنايات في استدعاء وسماع قول أي شخص

تري لزوما لسماع أقواله .

* أنه بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات يجوز للمحكمة أثناء نظرها الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أي شخص . فإذا هي استعملت هذا الحق فاستدعت شخصا تصادف وجوده بالجلسة ولم تحلفه اليقين ولم يعترض الطاعن على هذا الإجراء أمامها فلا يصح له أن يثيره أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٣٦٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٢٦)

٧٧١ - جواز تحليف من كان متهما في واقعة مرتبطة بالواقعة التي

سمعت أقواله بصددتها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة إلى متهم آخر .

* ليس في القانون ما يبيح المحكمة من تحليف من كان متهما في

واقعة مرتبطة بالواقعة التي سمعت أقواله بصدها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة إلى منهم آخر .

(لمن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١٩
١٩٥٢/٥/١٩)

٧٧٢ — جواز اكتفاء المحكمة بسماع الشهود الحاضرين وثلاوة أقوال الغائبين ما لم يصير المتهم على سماعهم .

* أن القانون لا يمنع المحكمة من أن تعمل على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وذلك دون أن يوجب عليها تلاوتها بالجلسة .

(لمن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٢)

٧٧٣ — متى يوجب القانون تحليف الشاهد اليمين ؟

* من المقرر أن من عدا المتهم المتهمة عليه الدعوى العمومية ممن نحيل الشهادة عن معلومات تتصل بهذه الدعوى اثباتاً أو نفيًا ، فهو شاهد بوجب القانون أن يحلف اليمين أمام قاضي الموضوع متى كانت سنة قد بلغت أربع عشرة سنة (المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية) وذلك ضماناً للثقة بأنه يؤدي شهادته بالصدق ، ولا يغبر من الأمر أن يكون الشاهد فيها مضى من مراحل الدعوى قد وجه إليه اتهام ، ثم صدر قرار بحفظ الدعوى العمومية بالنسبة له ، أو قضى ببراءته من محكمة أخرى ، أو أنه يحتفل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها ، كما لا يمنع استخلاف الشاهد كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين ، وعلى الجملة فإنه ما دام الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة الدعوى العمومية عليه كمنهم في ذات الواقعة ، ولم يتم به ما يمنعه من أداء الشهادة أو ما يعقبه من أدائها ، فإنه لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادته أمام المحكمة مع تحليفه اليمين كمسائر الشهود .

(لمن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٧/٢)

٧٧٤ — عدم جواز إكراه رجال المصالح السياسية على الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة .

* من المتفق عليه أن رجال المصالح السياسية وزوجاتهم وأولادهم

وانتازهم الأقربين الذين يعيشون معهم في معيشة واحدة يتمتعون بحصانة لا يجوز معها اكراههم على الحضور أمام القضاء لاداء الشهادة عن واقعة جنائية أو مدنية .

(لمن رقم ١٥٠٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١١٥٣/١٢/٢٨)

٧٧٥ — سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال شاهد في التحقيق ولو لم تنل بالجلسة ما دام المتهم لم يطلب سماعه أو تلاوة أقواله .

* من المقرر أن للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بما تطعن اليه من أقوال الشاهد وتطرح قولاً آخر له ، ولا تثريب عليها في الاستشهاد في حكمها بشهادة أدلى بها الشاهد في التحقيق ولو لم تنل بالجلسة ما دام الطاعن لم يطلب سماعه أو تلاوة أقواله وكانت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في جلسة المحكمة وتناولها الدفاع عن الطاعن بالناقشة .

(لمن رقم ٦٢٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/١/٧)

٧٧٦ — استماعة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء التثاء الشهادة أمر يقدره القاضي .

* استماعة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة أمر يقدره القاضي حسب طبيعة الدعوى .

(لمن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/٧/٥)

٧٧٧ — عدم إبعاد الشهود عن قاعة الجلسة لا يترتب عليه البطلان .

* أن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت عليها المادة ٢٨١ من هذا القانون في باب الإجراءات أمام محاكم الجنايات وأن كانت قد نُصت على أن « بنادى على الشهود بأسمائهم وبعد الإجابة منهم يحضرون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتأويل لنادية الشهادة أمام المحكمة » فإنها لم ترتب على مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة إلى اتباعها في محضر الجلسة بطلاناً .

(لمن رقم ١٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٥/١١/١٤)

(لمن رقم ١٢١٦ لسنة ٨ ق جلسة ١١٢٨/٥/٢)

٧٧٨ — سلطة المحكمة في رفض سماع شهود نفى لم يعلنهم المتهم قبل الجلسة .

* ان قانون الإجراءات الجنائية رسم في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ طريق اعلان الشهود الذين تطالب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات فإذا لم ينبع المبهم هذا الطريق فلا تثريب على المحكمة إذا هي اعرضت عن طلب سماع شهود النفي الذين طلب سماعهم بجلسة المحاكمة ولم تستجب اليه .

(لمن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/١٩/١٩٥٥)

(لمن رقم ١٨٨٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١/٢/١٩٥١)

(لمن رقم ٨٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١/٦/١٩٥٠)

٧٧٩ — قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة — وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع .

* القبول الذي جاء بها القانون المدني في مواد الاثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد ، فالمنع بعدم جواز اثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد التمسك به. أن يتقدم الى محكمة الموضوع فإذا لم يثر شيئاً من ذلك أمامها فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه في الاثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٩٥)

٧٨٠ — شفوية المرافعة — الاكتفاء بتلاوة اقوال الشهود في التحقيقات في حالة تعذر سماعهم — مجرد تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد أن سماعه أصبح متعذراً .

* الأصل في الأحكام أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وتلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي هي من الاجازات التي رخص بها الشارع في حالة تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب ، ومجرد تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد أن سماعه أصبح متعذراً .

(لمن رقم ١١٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٦١)

٧٨١ — سلطة المحكمة في سماع من لم يسبق اعلانه والاخذ
بأقواله .

* من حق المحكمة أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق اعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها ولا جناح عليها أن هي أخذت بأقواله واستندت إليها في قضائها .

(لمن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٦/٦/٢ ص ٧ من ١٨٠٢)

٧٨٢ — حق الخصم في الاعتراض على سماع الشهود الذين لم يعلن بأسمائهم في الميعاد المحدد .

* مخالفة الاجراءات التي تضمنتها المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات لا يترتب عليها الا الأثر الذي نصت عليه المادة ٣٧٦ من هذا القانون وهو حق الخصم الذي لم يعلن بأسماء الشهود في الميعاد المحدد أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلانه بأسمائهم .
(لمن رقم ١٠٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٦/١١/٢٠ ص ٧ من ١١٢٧)

٧٨٣ — حق المحكمة في الأخذ بأقوال المجنى عليه وهو يحتضر متى
أعطت إليها .

* لا تريب على المحكمة أن هي أخذت بأقوال المجنى عليه وهو يحتضر ما دامت قد أعطت إليها وقدرت الظروف التي صدرت منها .
(لمن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٦/١١/٢٧ ص ٧ من ١٢١٢)

٧٨٤ — جواز سماع شهادة المتهم في جلسة بعد فصلها عن الجناية
مع تحليله اليقين .

* لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادة المتهم في جلسة مع تحليله اليقين — بعد أن قررت محكمة الجنائيات فصلها عن الجناية — ما دام هذا الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة عليه الدموى الجنائية كمتهم في ذات الواقعة محل المحاكمة .

(لمن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦٥٧/١/١٢ ص ٨ من ٢٢)

٧٨٥ — عدم اعتراض المتهم على سماع شهادة المدعى المدنى بدون
حلف يمين — سقوط حقه فى الدفع ببطلانها .

✽ متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدنى بدون حلف يمين فى
حضور محامى المتهم دون أن يعترض على ذلك ، فإن حقه فى الدفع ببطلان
شهادة المدعى المدنى يسقط طبقا لنص المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات
الجنائية .

(لمن رقم ١٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٨ ص ٢٢٢)

٧٨٦ — فصل المحكمة فى الدعوى دون سماع شهادة الجنى عليه
بعد عجز النيابة والدفاع عن الاهداء اليه — لا عيب .

✽ متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها الوسائل الممكنة لاستدعاء
الجنى عليها ، وسماع شهادتها وامسحت المجال للنيابة العامة والدفاع
عن المتهمين لاعتلائها والارشاد عنها ولكلها مجزا عن الاهداء اليها فصار
سماعها غير ممكن فانه لا تثريب على المحكمة اذا هى فصلت فى الدعوى
دون أن تسمح بشهادتها ولا تكون قد اخطأت فى الاجراءات ، ولا اخلت
بحق الدفاع .

(لمن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ ص ٨ ص ٥٥٠)

٧٨٧ — التصريح للمتهم باعلان شهود نفى — عدم حضور الشهود
رغم اعلائهم — تمسك المتهم بسماعهم — وجوب اجابته الى طلبه .

✽ متى كانت المحكمة قد صرحت للمتهمة باعلان شهود نفى فاعلنت
اثنين منهم ولكنهما لم يحضرا وتمسك الدفاع بسماعها مبدىا فى مراغمته
اهمية اقوالهما بالنسبة لمركز موكلته فى الدعوى ، فان المحكمة اذ لم تجبه
لطلبه تكون قد اخلت بحق المتهمة فى الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر ان
تكون المحكمة غير ملزمة اصلا باجابة المتهم الى طلب سماع شاهدها
لانها لم تنقسم بهما فى الميعاد القانونى ما دام ان المحكمة قد صرحت
لها باعلانها وقامت فعلا بذلك .

(لمن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٩ ص ١٩١)

٧٨٨ — عدم جواز ابداء الراى فى اقوال شاهد قبل سماعه .

✽ ان القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق للمحكمة ان
تبدى ما تراه فى شهادته .

(لمن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٩ ص ١٩١)

٧٨٩ — عدم سماع الشهود أمام درجتي التفاضل رغم تمسك المتهم بسماعهم أمام محكمة ثاني درجة — بقاء حقه في الطعن طبقا للمادة ٣٣٢ إجراءات ما دام لم يحضر معه محام يمكن أن يعترض بالجلسة .

* متى كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسع شهودا وإن الدفاع طلب أمام محكمة ثاني درجة سماع شهود الواقعة فاجلت المحكمة نظر الدعوى لسماعهم فلما كانت الجلسة التي صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال الجني عليها بغير حلف يمين عما يدعيه المتهم من صلتها بمطلقته دون أن تسألها في موضوع الدعوى وأصدرت حكمها في مواجهة التهم المنكر للتهمة مستندة إلى أقوال هذه الشاهدة وكان المتهم لم يحضر معه محام يمكن أن يعترض بالجلسة على ما تم من إجراءات فيها ، فإن حقه في الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ م ٩ م ١٥٠)

٧٩٠ — سماع المحكمة الجزئية للشهود في أحوال الحكم العسوري
الامتباري — عدم التزام المحكمة الاستئنافية بسماعهم .

* أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم العسوري الامتباري أن تهتق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر أمامها فلا نثرير على المحكمة الاستئنافية إذا هي لم تسع من جانبها شهودا مكتوبة بالتحقيق الذي أجره محكمة أول درجة .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٥٨ م ٣ م ١٥٥)

٧٩١ — عدم سلوك المتهم ما رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات لاملان الشهود لا تثريب على محكمة الجنائيات أن هي أمرضت من طلب سماعهم .

* إذا لم يسلك المتهم الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماءهم في قائمة الشهود فلا تثريب على المحكمة أن هي أمرضت من طلب سماعهم .

(طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٥٨ م ٣ م ١٦٨)

٧٩٢ - الشاهد المحكوم عليه بالحبس في جنابة لا بمقوبة جنابة -
لا يسرى في حقه نص المادة ٢٥ عقوبات .

* إذا كان الثابت من الحكم أن الشاهد لم يحكم عليه بمقوبة جنابة ، وإنما حكم بحبسه في جنابة ، فإن المادة ٢٥ من قانون العقوبات لا ينطبق حكما عليه .

(لمن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/١١/٢ س ٩ ص ١٨٧٤)

٧٩٣ - الاكتفاء بتلاوة أقوال الشهود الفائقين يبطل الحكم ما دام
سماهم ممكنا .

* أن الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماهم ممكنا ، فإذا كان الثابت أن إجراءات المحاكمة قد ثبت قبل العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ من مايو لسنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يجيز للمحكمة تلاوة أقوال الشهود الفائقين كلها قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة الطعون في حكمها إذا لم تسمع الشاهد الذي اعتبرت على شهادته دون أن تبين السبب الذي حال دون سماه يكون حكمها مشوبا بالبطلان في الإجراءات مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ١١٠٣ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/١١/٤ س ٩ ص ٨٨٢)

(لمن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ ص ٩٦٦)

٧٩٤ - تلاوة أقوال الشهود من الإجازات الممنوحة للمحكمة فلا
يتربط على مخالفتها البطلان .

* صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ٢٩ مايو ١٩٥٧ بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يفول المحكمة الاستثناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويسنوي في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمينا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

(لمن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/١/٥ س ١ ص ١)

(لمن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ س ٨ ص ١٨٢٢)

(لمن رقم ١٠٨٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١٢/٢ س ٧ ص ١٢٢٦)

٧٩٥ - قيام المانع الأدبي وحده يكفي لجواز الأنثبات بالبينة .

* نبيح المادة ٤٠٣ من القانون المساننى الانثبات بالبينة فى حالة وجود مانع أدبى يحول دون الحصول على دليل كتابى ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل فى نطاق الوقائع ، فتقديره منروك لقاضى الموضوع بعبا لوقائع كل دعوى وبلاساتها ، وبنى اقام قضاءه بذلك - كما هو الحال فى الدعوى - على اسباب مؤدية ليه فلا تجوز المناقشة فى ذلك امام محكمة النقض ، ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك فيها يشتره حول علم موافر مبدا النبوت بالكابة ، لان فى شباب المانع الادبى وحده ما يفى لجواز الانثبات بالبينة .

(طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ من ١٠ ص ١٥١)

٧٩٦ - جواز شهادة الشاهد بما رآه أو سمعه ، ولو كان من شهود ضده قريبا أو زوجا له - الا انه يعفى من اداء الشهادة اذا أراد .

* بغداد نص المساده ٢٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن الشاهد لا يمتنع عليه الشهادة بالوقائع التى رآها أو سمعها - ولو كان من يشهد ضده قريبا أو زوجا له ونبا اعفى من اداء الشهادة اذا أراد ذلك - اما نص المساده ٢٠٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فانه يمنع احسد الزوجين من أن يفشى بغير رضاء الآخر ما عساه يكون ابلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انفصامها الا فى حالة رمع دعوى من احدهما على صاحبه أو اقامة دعوى على اخدها بسبب جنابة أو فحشاء وقعت منه على الآخر - فاذا كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة المتهم الاول وزوجة أخيه لم يبلغ اليهما من زوجيهما - بل شهدنا بما وقع عليه بصرهما وانصل بسمعهما ، فان شهادتهما تكون بمنأى عن البطلان ويصح فى القانون استناد الحكم الى اقوالهما .

(طعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢ من ١١ ص ١١٢٨)

٧٩٧ - تعيب مسلك الشاهد فى التحقيق أمر يتصل بالاجراءات السابقة على المحاكمة - عدم جواز اثارة ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

* ما يشتره المنهم فيها يمس مسلك الشاهد فى التحقيق واتصاله بالشهود حينذاك وجدارنه بالشهادة أمر يتصل بالاجراءات السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه طرحه لأول مرة امام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ من ١١ ص ١٩٦٦)

٧٩٨ - استدعاء الشهود - إجراءات المحاكمة .

* وجود أجابين بنضاربين على الورتين المحررتين في تاريخ واحد - أحدهما تدل على وجود الشاهد المطلوب اعلائه ، والثانية تقول بعدم الاهتمام اليه كان يقتضى من المحكمة أن تمنع النظر في هذا الموقف لتستجلى غامضه ولتتبين حقيقة الأمر فيه ، كما أنه كان من شأنه أن ينبه المحكمة - لو أنها التفتت اليه - الى الا تنظر الى الإجابة الأخيرة الواردة على إعلان الشاهد للجلسة التي نظرت فيها الدعوى والمنضمة عدم وجوده - بمثل هذه النظرة العابرة - فتأخذ بما ذكرته النيابة من عدم الاهتمام اليه - وهى إذ لم تفعل فقد دل هذا على أنها لم تنبه الى ما حوته الأوراق ، فضلا عن أن هذا الشاهد هو من مستخفى المستشفيات العمومية ، وقد لا يتمذر الاهتمام اليه ببذل شيء من العناية - فإذا كانت المحكمة قد أخذت بأقواله في الإدانة وعلقت عليها أهمية استمدتها من كناية الضوء في مناء المستشفى - حيث شاهد أحد الجناة - ومن ظروفه التي رأتها أكثر ملاحظة للرؤية ، فقد كان الزم لسلامة الإجراءات أن تناقش المحكمة هذا الشاهد - لا في إمكان الرؤية محسوب - بل فيما اختلف فيه مع نفسه - مما أبداه الدفاع ولم يجحده الحكم .

(لمن رقم ١٤٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٤ ص ١٢ من ١٢٠)

٧٩٩ نيابة عامة - أثبات - شهادة - من يجوز سماعه كشاهد في الدعوى ؟ - إجراءات المحاكمة - ما لا ييطلها .
* ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق

وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها - الا أن استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أنها محل لذلك - فإذا كان المتهم وإن أشار في صدر دفاعه الى أن وكيل النيابة المحقق يعتبر شاهدا في الدعوى ، الا أن المحكمة لم تر مبررا لمسيرة المتهم فيما أشار اليه وأطمأنت الى ما أثبتته في محضره ، ولكن للمحكمة أن تأخذ الى جانب أقوال من سمعته من الشهود أهلها بما ورد في التحقيقات الابتدائية والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة ما دام كل ذلك كان معروضا على بساط البحث متاحا للدفاع أن يناقشه ، فإن ما يعيبه على الحكم من استناده الى ما أثبتته وكيل النيابة في محضره دون سماعه لا يستند الى أساس .

(لمن رقم ١٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٦ ص ١٢ من ٥٨)

٨٠٠ — اجراءات المحكمة — جواز الاستغناء عن سماع الشهود — شرط ذلك .

* الأصل في الأحكام أن يبنى على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة ، وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشهود في التحقيق الابتدائي إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب ، أو قبل منهم أو المدافع عنه ذلك .

بطن رقم ٢٤٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١ من ١٢ ص ١٢٠٤

٨٠١ — للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم ذلك .

* لما كانت الطاعة لم تطلب من المحكمة سماع أقوال المجني عليها على الرغم من حضور هذه بجلسة المحكمة الاستثنائية . وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كانت المحكمة بعد سماع الدعوى وأقوال باب المرافعة فيها وحجز القضية لاصدار الحكم ، غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا النعى من الإخلال بتحقيقها في الدفاع يكون غير سعيد .

بطن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣ من ١٢ ص ١٢٥٢

٨٠٢ — حق المتهم في سماع الشهود — جواز القبول عنه .

* نيزر المادة ٢٨٩ معطية من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ومثل هذا التفضل يصح أن يكون ضمنيا كما يكون صريحا . ولما كان الطاعن لم يهتمك ايلم درجتي المقاضى بسماع شهود الإثبات ، فإن هذا يصبر بمثابة تنارل عن سماعهم . وليس يغيب الإجراءات أن المحكمة لم تنل أقوال الشهود الثانيين لأن تلاوة أقوالهم هي من الاجازات فلا تكون واجبة الا اذا طلبها منهم أو الدفاع عنه .

بطن رقم ٢١٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٤ ص ٥٨

٨٠٢ — الاستغناء عن سماع الشهود — شرطه .

✽ خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية — المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك — يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيًا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما أمام محكمة أول درجة سماع الشهود ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوال الشهود فى التحقيقات دون سماعهم — ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة ولا يؤثر فى ذلك أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لإعلان شهود الانبات ثم عدلت عن ذلك ، لأن قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(لمن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩ س ١٤ ص ١٣٥٩)

٨٠٤ — ثلاثة أقوال الشاهد عن الوقائع التى لم يمد يذكرها .

✽ ثلاثة أقوال الشاهد عن الوقائع التى لم يذكرها من الاجازات وغنا لنص المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم أو المدافع عنه . ولما كان الدفاع عن الطاعن قد تنازل فى مرابعته عن أقوال شاهدى الإثبات دون أن يطلب من المحكمة تلاوتها ، وقد كان الشاهدان حاضرين فكان فى استطاعته — لو أراد مناقشتها فيما يمن له استيفاحه . فانه لا يقبل منه أن يثر هذا الأمر أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٤٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٩ س ١٤ ص ١١٠)

٨٠٥ — للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد فى احدى مراحل التحقيق دون قول آخر له فى مرحلة أخرى .

✽ للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد فى احدى مراحل التحقيق دون قول آخر له فى مرحلة أخرى .

(لمن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٣ س ١٥ ص ١٥٢)

٨٠٦ — للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود — شرطه : قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

✽ خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون

رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ المحكة الاستفتاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او الدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون صريحا أو ضمينا، بقصر المتهم أو الدافع عنه بما يدل عليه .

(لمن رقم ١٠١٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ من ١٥ ص ٢٦)

٨٠٧ - الشروط الواجب توافرها ليعين يؤدي الشهادة .

* الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو ادراكه على وجه العموم بحواسه وهي تقتضي بدايةً تعيين يؤديها العقل والتمييز ، إذ أن مناط التكليف فيها هو القدرة على أدائها . ومن ثم فلا يمكن أن تقبل الشهادة من مجنون أو صبي لا يعقل أو غير ذلك مما يجعل الشخص غير قادر على التمييز — فإذا كان ما أورده الحكم يفيد حداثة سن الطفلة (الشاهدة) واهتزاز ادراكها ، وفي الوقت الذي أورد فيه عدم تعويله كثيرا على أقوالها فإنه نوم يأخذه بشهادتها في التحقيقات في خصوص ظروف الحادث والأداة المستعملة فيه ومكانه على الرغم من منازعة الدفاع في قدرتها على التمييز وتمسكه بوجود دفتوها لمناقشتها في ذلك مما كان يقتضي من المحكة تحقيق مدى قدرتها على تحمل الشهادة والركون إليها وهو ما يعيبه ، ذلك بأنه لا يصح عند الطعن في شاهد بأنه غير مميز الاعتبار على أقواله دون تحقيق هذا الطعن وانضاح عدم صحته . ولا يعصم الحكم ما استورد إليه من قول بأن اقتصر في التعويل على أقوال هذه الطفلة في نطاق الصورة العلية للحادث إذ أن الواضح من مدونات الحكم أنه أخذ في الاعتبار ما أفلت به الشاهدة المذكورة في صدد استعمال الجناة أداة القتل في إطلاق النار على أحد الأشخاص وأن أحد المعتدين كان يجري وهو يحمل بندقية يطلق النار منها — مساندة لما رواه شهود الرؤية — وهذه الشهادة على هذا النحو تعتبر عنصرا من العناصر التي استتبعت منها المحكة معتقدا في الدعوى وظهرت بها رواية شهود الرؤية بل أنها اعتبرت عليها من بين ما اعتبرت في ترجيح نوع الأداة التي استعملت في الحادث وقد كانت موضع مجادلة من الدفاع عن الطاعنين واختلف فيها أهل الفن وذلك على الرغم من أن تلك الشهادة كانت في عقيدة الحكم خالية من الضمانة القانونية التي يصح معها الركون إليها مما لا يمكن معه تعيين نصيبها من التأثير على المحكة عند تكوين عقيدتها في الدعوى . وإذا ما كانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، فإن فساد استدلال الحكم بتلك الشهادة يعيبه فضلا عما تردى فيه من إخلال بحق الدفاع مما يمتنع معه نقضه .

(لمن رقم ٥١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٥ من ١٥ ص ٢٦٢)

٨٠٨ — للمحكمة الأخذ ببعض أقوال الشاهد وأطراح البعض الآخر — شرط ذلك : أن يكون واضحاً من الحكم احاطة المحكمة بالشهادة وممارستها سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها .

*** من المقرر أنه وإن كان للمحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد وتطرح البعض الآخر ولو كان منصبا على وقائع الدعوى ومنعكاً بها إلا أنه يجب أن يكون واضحاً من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها ، إذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف إلى أنها لم تقطن إلى ما يعيب شهادة الشاهد مما يصمم استدلالها بالفساد .

(طعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٧/٢٢ س ١٥ ص ٢٢١)

٨٠٩ — تعرف الشهود على المتهم — ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلاً خاصاً — اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمدة من عملية الاستعراق — عدم جواز مصادرتها في اعتقادها .

*** تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلاً خاصاً ، فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى سلامة الدليل المستمد من عملية الاستعراق لمكانه لا يجوز مصادرتها في اعتقادها .

(طعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٧/٢٢ س ١٥ ص ١٥١)

٨١٠ — عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي — ما دامت لم تستد إليها في قضائها — وطالما أن قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها يتضمن أنها لم تطمئن إلى أقوالهم فاطرحتها .

*** المحكمة غير ملزمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستد إليها في قضائها ، وطالما أن قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها يتضمن أنها لم تطمئن إلى أقوالهم فاطرحتها .

(طعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٧/٢٢ س ١٥ ص ١٥١)

٨١١ — الأدلاء بالشهادة — حلف اليمين — قيمته .

*** اشتغال الشاهد هو من الضمانات التي شرعت لمصلحة المتهم لما في الحلف من تذكير الشاهد بالآله القائم على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه أن هو ترر غير الحق ولما هو مكنون من أنه قد ينجم عن هذا

الترهيب أن يدلى الشاهد بأقوال أصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في نفس القاضي فيتخذها من أسس تكوين عقيدته . إلا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليهم اليهم لكونهم غير أهل لذلك أما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذي لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة والمحرومين من أداء الشهادة يمين كالحكوم عليهم بمقوبة جنائية مدة المتوبة فانهم لا يسمعون طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون العقوبات إلا على سبيل الاستدلال مثلهم في ذلك مثل ناقص الأهلية . ومذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع بيمين وبين تلك التي تعد من تبيسئل الاستدلال والتي تسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تطيفهم اليمين هم أقل ثقة ممن لوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا انس فيها الصدق فهي عنصر من عناصر الإثبات بقدره القاضي حسب اقتناعه وغاية ما في الأمر أن الشارع أراد أن يلفت النظر إلى هذه الأقوال بحى يكون القاضي أكثر احتياطا في تقديرها وترك له بعد ذلك الحرية التامة في الأخذ بها أو إطرأها . ولما كان شاهد التفى الذي امتنع عن أداء اليمين ليس من بين الأشخاص الذين قضى الشارع بعدم تطيفهم اليمين ولا تلك الحكمة أن تجبر الشاهد على حلف اليمين أو الإدلاء بالشهادة ان رأى الامتناع من ذلك وكل ماله طبقا للمادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية — أن توسع عليه العقوبة المقررة فيها ولن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل افتتال باب المرافعة . وكان الطامن وقد وضع قدره حسب تصوره واعتقاده في يد شاهده ، فهو وحده الذى كان يستطيع تكيف موقفه من شهادة هذا الشاهد مقدرا احتمالاتها بعد ان كشفت نيته بالامتناع عن أداء اليمين ، وكان له أن ينصح للحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين راضيا بقسمه منها . ولما كان الطامن لم يمسك بسماع استنوال شاهده على سبيل الاستدلال ، وكان الاجراء الذى اتخذته الحكمة برفضها الاستماع إلى شهادته بغير يمين قد تم في حضور الدفاع والطامن الذى سكت عن الاعتراض عليه وبذلك يسقط حقه في الدفاع بهذا البطلان الذى يدمى وقومه بغير حق — ولا يقدح في هذا أن تكون الحكمة قد أصدرت قرارا برفض سماع الشاهد المذكور إذ أن هذا القرار لا يعدو أن يكون من الإجراءات التنظيمية لسير المحاكمة . التي لا تقيد الحكمة ولا ينسلق به الباب على الطامن .

طامن رقم ١٨٨١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١ من ١٦ ح ٢١٨٧

٨١٢ — لا تقبل شهادة من يقوم بإجراء باطل — محل ذلك .
 * القول بأن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون

الا عند قيام البطلان وثبوته ، أما اذا كان البطلان ذاته هو الذى يدور حوله الاتبات فانه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأى دليل . ومن ثم فلا جناح على المحكمة أن هي عولت على أقوال الضابطین القول بقبائهما بالتفتيش بدلا من الضابط المأذون له به — فى حدود اطرأها ببطلان القبض والتفتيش .

(لمن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ من ١٦ من ١٣٨١)

٨١٢ — تمسك المتهم بسماع أحد الشهود — افساح المحكمة المجال أمام النيابة لإعلانه وعجزها عن الإعتداء اليه — قعود المتهم عن سلوك الطريق القانونى لسماعه ، وعدم ادراج مستشار الاحالة اسمه فى قائمة الشهود — لا تقرب على المحكمة أن هي فصلت فى الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .

✽ لما كانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع أقوال شهود الاتبات واتخذت من جانبها الإجراءات اللازمة لاستدعاء الشاهد الذى تمسك الدفاع بحضوره وأبسحت المجال أمام النيابة لإعلانه فعمزت عن الإعتداء اليه ويتعذر بذلك سماع شهادته — وكان الطاعن لم يسلك من جانب الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم يخرج مستشار الاحالة اسمائهم فى قائمة الشهود فانه لا تشريب على المحكمة أن هي فصلت فى الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد .

(لمن رقم ٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ من ١٦ من ١٥٠٥)

٨١٤ — للمحكمة أن تعمل على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها فى مرحلة أخرى .

✽ لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة ان تأخذ بما فترأى اليه منها وأن تعمل على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها فى مرحلة أخرى — ومن ثم فلا تقبل للنقض على الحكم عدم أخذه بأقوال الشهود فى مرحلة المحاكمة السابقة على نقض الحكم .

(لمن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢١ من ١٦ من ١٥٢٢)

٨١٥ — الحرمان من أداء الشهادة يبين بالنسبة الى طائفة الحكوم عليهم بمقوبة جنائية مدة المقوبة — طبيعته : عقوبة — هو ليس حرمان من حق أو ميزة — حلف مثل هؤلاء البين فى خلال فترة الحرمان — اثره :

لا بطلان — اعتبار هذه الشهادة من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي .

* الحرمان من أداء الشهادة يبين بالنسبة الى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة هو في الواقع من الامر عقوبة معناها الظاهر التهوين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم بمعاملة ناقص الاهلية طوال مدة العقوبة وبانقضاءها تعود الى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة يبين ، فهي ليست حرمانا من حق او ميزة ما دام المحفوظ في أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية مصالح العدالة . فإذا حلف مثل هؤلاء اليقين في خلال فترة الحرمان من أدائه فلا بطلان وتظل هذه الشهادة في حقيقتها وفي نظر القانون من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي ، اذ لا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما أوجب أداء اليقين حملا للشاهد على قول الصدق .

(لمن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢ من ١٦ من ١٣١٨)

٨١٦ — أهلية الشهادة — العبرة فيها بوقت وقوع الامر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها .

* العبرة في أهلية الشهادة هي بوقت وقوع الامر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها . ولما كان الطاعن لا يدعى أصالة الشاهد بماعه في عظه في أي من هذين الوقتين ، وانما انصب ادعائه بذلك على ما قبل وما بعد الجنايات ، فإنه يكون صحيحا في القانون ما انتهى اليه الحكم من اطراح ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص .

(لمن رقم ١٢٣٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦ من ١٦ من ١٣٥٤)

٨١٧ — عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج اسماؤهم في قائمة الشهود — لا تثريب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب التخليص لسماعهم .

* من المقرر انه اذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج اسماؤهم في قائمة الشهود فلا تثريب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب التخليص لسماعهم .

(لمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ من ١٦ من ١٣٧٥)

٨١٨ - صراحة نص المادة ١٨٧ إجراءات في وجوب اعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة ايام على الأقل - عدم توقف اعلانهم على تصريح من المحكمة .

* نص المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية صريح في وجوب اعلان الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عايبها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة ايام على الأقل مما لا يتصور معه ان يتوقف اعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة .

(لمن رقم ١٠٥٤ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/١١/١ من ١٦ ص ١٧٧٥)

٨١٩ - عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لاعلان شهوده - لا تثريب على المحكمة ان هي اعرضت عن طلب سماعها بجلسة المحاكمة .

* رسم قانون الاجراءات الجنائية في المصاد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ طريق اعلان الشهود الذين نطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والتمتع سماع شهادتهم امام محكمة الجنائيات . ولما كان الطاعن لم يتبع هذا الطريق فلا تثريب على المحكمة اذا هي اعرضت عن طلب سماع شهادتي النفي اللذين طلب سماعهما بجلسة المحاكمة ولم تستجب اليه .

(لمن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ من ١٧ ص ٦٥٨)

٨٢٠ - الاصل في المحاكمة الجنائية انها تبني على التحقيق الشفوي الذي الذي تجريه المحكمة في الجلسة .

* الاصل ان المحاكمات الجنائية انها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة ، الا انه متى كانت اقوال الشهود بمسألة من الخصوم في الدعوى انتقت الجدوى من تحقيق ترديدها سواء اكانوا قد تخللوا أم حضروا ، كلفان في الدعوى المطروحة حيث افصح الدفاع عن الطاعنين بجلسة المرافعة الأخيرة عن الاستغناء عن سماع شهادة شهود الاتبات اكتفاء بقوالهم السابق الادلاء بها في التحقيق الابتدائي ، وكذلك في احدى جلسات المحاكمة بين يدى الهيئة ذاتها . واذا كان القانون لا يخلو الخصم طلب إعادة سماع الشهود الا ايضا او تحقيقا للوثائق التي ادوا شهادتهم عنها ، وكلن الدفاع من الطاعنين لم يرجع عما ابداه الى حين افتعال باب المرافعة ، فان ما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه من انطوائه على بطلان في الاجراءات يكون غير سديد .

(لمن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٦/١/٦ من ١٧ ص ٧٦٢)

٨٢١ — للمحكمة الأخذ بقوال الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة .

* للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة دون أن تكون ملزمة ببيان العلة .
(ظمن رقم ١٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٢ من ١٧ ص ٨٢٢)

٨٢٢ — للمحكمة إذا استحال عليها سماع الشهود الرجوع إلى أقوالهم في التحقيقات والاعتماد عليها في حكمها .

* من المقرر أنه إذا استحال على المحكمة سماع الشهود لعدم الاهتداء إلى محال اقامتهم لاعلانهم بالحضور أمامها ، فإنه يكون لها قانونا في هذه الحالة أن ترجع إلى أقوالهم في التحقيقات وأن تعتمد عليها في حكمها .

(ظمن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢١ من ١٧ ص ٨٦٢)

٨٢٣ — ثبوت قيام الضابط بإجراء باطل — عدم قبول الشهادة منه عليه .

* الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ، ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته . ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فإنه لا تريب على المحكمة أن هي عولت على أقوالهما فممن ما عولت عليه في ادانة الطاعنين .

(ظمن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٦ ص ١٢٨)

٨٢٤ — سماع المحكمة شاهد اثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز الإثبات بالبينة يسقط حق المتهم في التمسك به بعد ذلك .

* إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت أحد شهود الإثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز اثبات الوكالة بالبينة ، فإن حق المتهم في التمسك به يكون قد سقط بعدم ابدائه في ابائه ، وحق للمحكمة الاستثنائية أن تلغى عنه دون إيراد له أو رد عليه لكونه ظاهر البطلان .

(ظمن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦ من ١٦ ص ١٢٧٣)

٨٢٥ — للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود — شرط ذلك .

✽ خولت المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويمتوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصريف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمكن أى منهما بسماع الشهود مما يستفاد منه التنازل الضمنى عن سماعهم ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة اذا هى عولت على اقوال الشهود فى التحقيقات دون سماعهم ما دامت اتوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

(لمن رقم ١٩١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٦/١/٦ س ٢٢ من ٢٩)

٨٢٦ — عدم اعتراض المتهم على قبول محاميه تلاوة اقوال الشاهد — حق المحكمة الاستغناء عن سماع الشاهد .

✽ خولت المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ومن ثم فاذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المتهم لم يبد اعتراضا على قبول محاميه تلاوة اقوال الضابط ولم يتمكن بسماع اقوال هذا الشاهد فانه يكون من حق المحكمة أن تستغنى عن سماعه وتعمل على اتواله فى التحقيقات .

(لمن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٢ س ٢٢ من ١٠٠)

٨٢٧ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات — شرط ذلك ؟ للمحكمة الاعتماد فى حكمها على اقوال هؤلاء الشهود فى التحقيقات ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

✽ للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو الجاضر عنه ذلك مراعاة أو ضمنا ، ولها الاعتماد فى حكمها على اقوال هؤلاء الشهود فى التحقيقات ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

(لمن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٦ س ٢٢ من ٨٤٥)

٨٢٨ — التزام المتهم باعلان الشهود الذين يرى مصلحة فى سماعهم امام محكمة الجنائيات — لا يخل بالانسب الجوهرية للمحاكمة الجنائية التى

تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجة المتهم .

* القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنائيات لم يقصد بذلك الى الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجة المتهم ونسمع فيها الشهود سواء لاثبات التهمة او نفيها ما دام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ما نستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الاخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى . ولما كان شهود الواقعة من الشرطة السريين المرافقين للضابط لم يستبينوا الا فى اقوال شاهدهى النفى لأول مرة بجلسة المحاكمة وهو ما لم يكن يستطيع المتهم معه معرفته من قبل حتى يطلب الى مسنشار الاحالة اعلانهم او يقوم هو بهذا الاجراء اذا لم تدرج اسماءهم بكتابة الشهود ويبيع له بالنفى ان يطلب الى المحكمة اتخاذ الاجراء المؤدى الى الكشف عن شخصيتهم بنفس دفتر احوال الشرطة الذى اورد اسماءهم وذلك لسماح شهادتهم . فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل هذا الطلب فلم يجبه او يرد عليه ، يكون ممينا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٧١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٨ من ٢٢ ص ٨٧٦)

٨٢٩ — اقامة الشاهد فى الخارج — لا تمنع من سماعه — ولو عن طريق الانابة القضائية .

* لا يقدح فى ضرورة سماع الشاهدة ان نكون مقمية فى لبنان ما دام لم يثبت للمحكمة انه امنع عليها ذلك بعد اعلانها قانونا ، خصوصا انه كان يسع المحكمة سماعها عن طريق الانابة القضائية .

(لمن رقم ١٣٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٢ من ٢٠ ص ١١٠٦١)

٨٣٠ — ابداء المحكمة رأيا فى الشهادة — مشروط بسؤال الشاهد أولا — علة ذلك .

* يوجب القانون سؤال الشاهد أولا ، وبعد ذلك يحق للمحكمة ان تبدي ما تراه فى شهادته ، وذلك لاحتمال ان تجيء الشهادة التى تسمعها او يتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الراى فى الدعوى .

(لمن رقم ١٣٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٢ من ٢٠ ص ١١٠٦١)

٨٢١ - حق الدفاع في سماع الشاهد - شروطه .

* ان حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى ، مما يطبق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما قد يبيده في جلسة المحاكمة ، وينسج الدفاع مناقشته اظهارا لوجه الحقيقة ، ولا تصح مصادرته في ذلك بدعوى ان المحكمة قد استطلعت في حكمها شهادته من عناصر الاثبات لعدم استطاعة الدفاع ان يتبنا سلفا بما يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو الى مداولته ، ولان حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه واثره على مداولة القاضي وحكمه ، ولان وجدان القاضي قد يتأثر - في غير رقبة من نفسه - بما يبدو له انه اطرحه في تقديره عند الموازنة بين الأدلة اثباتا أو نفيا .

(ظمن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٩ في جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٠٦٩)

٨٢٢ - تعذيب الشهود - أثره - وجوب عدم التعويل على شهادتهم .

* اذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا ، تعين اطراح الأتاويل التي جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا لهذا التعذيب بأي وجه ، ولا يصح التعويل على هذه الأتاويل ولو كانت صادقة مطابقة للواقع ، متى كانت وليدة تعذيب أو اكراه أيا كان قدره من الضوولة ، أما اذا كانت وقائع التعذيب لم تحصل صح الأخذ بملك الأتاويل .

(ظمن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٠٦٦)

٨٢٣ - سماع الشهود بمعرفة المحكمة - أصل مقرر في المحاكمة الجنائية - ما لم يعترض سماعهم - أو يتنازل الخصم عن ذلك صراحة أو ضمنا .

* ان الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق الشئوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة ، وتصح فيه شهود الاثبات في حضرة المتهم ما دام سماعهم ممكنا ، وانما يصح لها الاكتفاء ببلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماعه ، أو اذا قبل المتهم أو الدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع لاية علة مهما كانت ، الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . واذا كان ما تقدم ، وكان الدفاع قد أصر في مستهل مرافعته وفي ختامها على ضرورة سماع الشاهدين اذا زات المحكمة الاستئذان الى شهادتهما في اداة الطاعن ، الا انها لم تجبه الى طلبه او ترد عليه ، واخذت في حكمها بشهادتهما في التحقيقات دليلا عليه ، فان حكمها يكون باطلا لانتزاعه على اجراءات باطلة ، ولا يعترض على ذلك بان الشاهدين لم يرد لهما ذكر في

قائمة شهود الإثبات وبالتالي كان لزاما على الطامن اعلانها وفقا للمواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية لأن هذا التنظيم الاجرائي يتعلق بشهود النفي ، والواقع من الأمر أن الشاهدين سبعا في التحقيق كشاهدي اثبات وعول الحكم على اقوالهما بهذه المثابة .

(لمن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٩/١/٢٠ من ٢٠ ص ١١٢٩)

٨٣٤ — سماع المدعى بالحق المدني كشاهد .

✽ ان المدعى بالحقوقي المدنية انما يسمح كشاهد ويحلف اليمين اذا طلب ذلك ، او طلبته المحكمة سواء من لقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم . لما كان ذلك ، وكان الطامن لا يدعى انه طلب من المحكمة سماع المدنية بالحق المدني ، فضلا عن انه يبين من محضر جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ ايام محكمة ثاني درجة ان الدفاع عن الطامن قد ترفع في موضوع الدعوى وابدى دفاعه كايلا فيها ، فانه لا يحق له من بعد النفي على الحكم شينا في هذا الصدد .

(لمن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ من ٢١ ص ١٢٨٢)

٨٣٥ — على المحكمة سؤال الشاهد قبل ان تبدي رأيا في شهادته .

✽ يوجب القانون سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق للمحكمة ان تبدي ما تراه في شهادته ، وذلك لاحتمال ان تجيء هذه الشهادة التي تسمعها المحكمة ويباح للدفاع مناقشتها بما يقتضيه بحقيقة تغاير تلك التي ثبتت في عقيدتها من قبل سماعه .

(لمن رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/١ من ٢٢ ص ١١٣٠)

٨٣٦ — اذا أصبح سماع الشاهد غير ممكن فلا تثريب على المحكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون سماعه .

✽ متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء الشاهد لسماع شهادته ولم تنجح المجال للنياحة العامة والدفاع عن المتهم لاعلانه والإرشاد عنه ، ولكنها عجزا عن الإهداء اليه ، فصار سماعه غير ممكن ، فانه لا تثريب على المحكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون ان تسمع شهادته ، ولا تكون قد أخطأت في الإجراءات او أخلت بحق الدفاع .

(لمن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٧ من ٢٢ ص ١١٣٠)

٨٢٧ — الأصل وجوب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة — وأنه على محكمة ثانی درجة تدارك ما قد يقع من خطأ فی ذلك — قیفاً ذلك : الا يكون سماع الشاهد متعزراً — وان يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه .

* الأصل هو وجوب سماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى وان تدارك المحكمة الاستثنائية ما يكون قد وقع من خطأ فی ذلك ، الا ان هذه القاعدة يرد عليها قیدان نصت علیهما المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية اولهما الا يكون سماع الشاهد متعزراً والآخر ان يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه حتى لا يفترض فی حقه انه قبل صراحة أو ضمناً الاكتفاء بقواله فی التحقيق .

(طعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٢ ص ٦٦١)

٨٢٨ — جواز استغناء المحكمة عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً — المادة ٢٨٩ اجراءات — تعزیر المحكمة على اقوال الشهود فی تحقیقات الدعوى المدنية — صحيح ما دام الطاعن لم يطلب سماعهم وكانت اقوالهم مطروحة على بساط البحث فی الجلسة .

* يجیز نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بمعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، یسنو فی ذلك ان يكون القبول صریحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل علیه . ولما كان یبین من مطالعة محاضر جلسات المحكمة ان الطاعن لم یطلب سماع الشهود فان المحكمة لا تكون مضطرة اذا عولت على اقوالهم فی تحقیقات الدعوى المدنية ما دامت تلك الاقوال كانت مطروحة على بساط البحث فی الجلسة .

(طعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١١/١٢ من ٢٢ ص ١١٧٩)

٨٣٩ — حق محكمة الموضوع فی الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً .

* متى كان لا یبین من مطالعة محاضر جلسات المحكمة بدرجتها ان الطاعن أو المدافع عنه قد طلب سماع احد من الشهود ، وكان یجوز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ویستوی ان يكون ذلك القبول صریحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل علیه ، وكان من المقرر ان محكمة ثانی درجة انما تحكم بحسب الاصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من تحقیقات الا ما ترى لزوماً لاجرائه ، ولا تلزم الا باستماع الشهود الذین كان یجب على محكمة أول درجة سماعهم ،

فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان الطاعن عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به امام محكمة اول درجة ، فان النعى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .
(لمن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١١/١٢ من ٢٢ ص ١١٨٤)

٨٤٠ - المادة ٢٨٩ اجراءات تخويلها المحكمة الاستفتاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك سواء كان القبول صريحا أو ضمنيا .

✽ لما كان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ يخلو للمحكمة الاستفتاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك ان يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وأن محكمة ثاني درجة انها تحكم في الاصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وان ابدى طلب سماع أقوال الشهود امام المحكمة الاستئنافية فانه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به امام محكمة اول درجة ومن ثم فان ما يثيره الطاعن - من أن المحكمة التفتت عن اجابته الى هذا الطلب وقضت بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه دون أن تعنى بتحقيق دفاعه أو الرد عليه - يكون غير مسديد .

(لمن رقم ١٢٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٦ من ٢٢ ص ١٢٤٠)

٨٤١ - المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ اجراءات رسمت طريق اعلان الشهود المطلوب سماع شهادتهم امام محكمة الجنائيات - عدم اتباع الطاعن هذا الطريق - لا تثريب على المحكمة اعراضها عن طلب سماع شاهد النفى الذي طلب سماعه بالجلسات السابقة على جلسة المحاكمة .

✽ رسم قانون الاجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ طريق اعلان الشهود الذين تطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم امام محكمة الجنائيات . ولما كان الطاعن لم يتبع هذا الطريق فلا تثريب على المحكمة اذا هي اعرضت عن طلب سماع شاهد النفى الذي طلب الطاعن سماعه بالجلسات السابقة على جلسة المحاكمة ولم تستجيب له .

(لمن رقم ١٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٦ من ٢٢ ص ١٢٢٢)

٨٤٢ - للمحكمة سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد بعد حلفه اليمين - من تلقاء نفسها أو بناء على طلبه أو طلب أحد الخصوم .

* ان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة استنعت لأتوال المدعيـة بالحقوق المدنية كشاهدة في الدعوى (في حين أنها لا تسأل أصلا إلا على سبيل الاستدلال) مردود بأن المدعى بالحقوق المدنية - طبقا لما نقض به المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية - أنها يسمع كشاهد وبحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

بطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١/٢٤ ص ٢٤ من ٨٠

٨٤٣ - وجوب اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام - المادة ٨٧ إجراءات - اعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة - قنود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمه المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات - لا تثريب على المحكمة ان لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في وجوب اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة ، وأنه إذا كان المتهم (الطاعن) لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسماءهم في قائمة الشهود فلا تثريب على المحكمة أن هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم .

بطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣٧٢/٤/٢٩ ص ٢٤ من ٥٥٩

٨٤٤ - حق المحكمة في الاستفناء عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

* للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بطلب سماع من لم يحضر من شهود الإثبات بل اكتفى صراحة بأقوالهم في التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها ، فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة . ولا

ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن وباقي المحكوم عليهم احتياطياً على ذمة الدعوى ، فإن ذلك منهياً كان استعمالاً لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع باقي أقوال الشهود ، أما وهو لم يفعل بطله غير مقبولة هي خشيته من أن يظل موكله محبوساً ، فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها اخلت بحقه في الدفاع ويضحي النعى على الحكم بهذا السبب غير شديد .

(طن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ في جلسة ١٠/١٠/١٩٧٢ من ٢٤ من ١٩٧٢)

٨٤٥ — عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في اطمئنانها الى شهادة الضابط باهامة الطاعن بالسكن بالملون بتفتيشه والذي ضبط فيه .

* أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته متروك لمحكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على أقوال شاهدي الإثبات واطمان إلى ما قرره رئيس وحدة الباحث من أن الطاعن يسكن بالعنوان الذي ورد بحضور التحري وبم ضبطه وتفتيشه به وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش ، وكان يؤدي قضاء الحكم بإدانة الطاعن استناداً الى أقوال الضابط وزميله هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها ، فإنه لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

(طن رقم ٧١٢ لسنة ٤٢ في جلسة ٥/١١/١٩٧٢ من ٢٤ من ١٩٧٢)

٨٤٦ — وجوب أن تبنى المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود — ما دام سماعهم ممكناً — تلاوة أقوال الشاهد الغائب من الأجازات — متى تكون واجبة — إذا طلبها اللتم أو المدافع عنه .

* الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، ولما يصح لها أن تقرّر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماعه أمامها أو إذا قبل المدافع عنه ذلك ومتى كان ذلك ، وكان الثابت من مذكرات أساليب الطعن ومما ورد بحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه لم يسندل على محل اتهامه الشاهد الذي طلب سماع أقواله فقد بات سماع شهادته أمراً متعزراً ولا على المحكمة

ان هي لم تقرر تلاوة اقواله بالجلسة ذلك ان تلاوة اقوال الشهود
الغائبين هي من الاجازات فلا تكون واجبة الا اذا طلب المتهم او المدافع
عنه ذلك . وهو ما خلت محاضر جلسات المحاكمة من انبات الامر الذي ينتفى
من وجه الطعن على الحكم في هذا الخصوص .

(لمن رقم ١١٣٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٤/٢/٢٠ من ٢٥ من ١٩١)

٨٤٧ — شهود الواقعة — على المحكمة اجابة طلب الدفاع سماعهم
ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات — وسواء اعلنهم المتهم او لم يعلنهم —
اساس ذلك .

* من المقرر انه يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة
ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات او يتم المنهم باعلانهم لانهم
لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكفة حتى يلتزم باعلانهم ، ولان المحكمة
هي الملاذ الاخير الذي يتعين ان ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على
الوجه الصحيح غير مقيدة في ذلك بصرف النياية العلة فيها تبينه في قائمة
شهود الاثبات او تستطه من اسما الشهود الذين عاينوا الواقعة او يمكن
ان يكونوا عاينوها والا انتفت الجدية في المحاكمة وانغلق باب الدفاع في
وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تباها العدالة اشد الالباء .

(لمن رقم ٨٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٢/١٨ من ٢٥ من ١٩٨)

٨٤٨ — اقمى على المحكمة عدم سماعها شاهد النفي — لا يقبل —
ما دام الطاعن لم يسلك الطريق المرسوم لذلك في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧
اجراءات .

* متى كان الطاعن لم يسلك من جانبته بالنسبة لشاهد النفي الذي
طلب سماعه الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من
قانون الاجراءات الجنائية ، لا نثريب على المحكمة ان هي فصلت في
الدعوى دون سماعه .

(لمن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٤/٢٩ من ٢٥ من ١٣٨)

٨٤٩ جواز التعويل على اقوال الشهود في التحقيقات دون
سماعهم .

* لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن طلب
بنفسه او بلسان الحاضر معه سماع اى شهود بل تسأل عن سماع

الغائب منهم ، فانه لا جناح على المحكمة من بعد اذا هى عولت على اقوال الشهود فى التحقيقات دون سماعهم ما دامت اقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

(صن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٤ من ٢٦ من ١٣٧٩)

٨٥٠ - الأصل فى المحاكمة الجنائية - بنائها على التحقيق

الشفوى .

* الأصل المقرر فى المادة ٢٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود بما دام ذلك ممكنا ، وانما يصح لها ان تقرر تلاوة اقوال الشهود اذا تعذر سماع شهادتهم او اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ويستوى ان يكون القبول صريحا او ضمنييا بقصر المدافع عن المتهم او المدافع عنه بها يدل عليه .

(ظمن رقم ١٠٨٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٠ من ٢٦ من ١٣٨٥)

٨٥١ - جواز الاستغناء عن سماع الشهود - شرط ذلك .

* لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات ان الطاعنين لم يطلبوا سماع شهادة شاهد معين او اجراء تحقيق فى الدعوى - وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، ويستوى ان يكون القبول صريحا الى ضمنييا بقصر المتهم او المدافع عنه بها يدل عليه . ولما كان الطاعنون - على ما سلف بيانه - لم يطلبوا من محكمة اول درجة سماع شهود ، فانه يعززون متنازلين عن طلب سماع شهادتهم . واذا كان الاصل ان محكمة الدرجة الثانية تحكم على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لاجرائه ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعنين ابدوا نفاعهم دون ان يطلبوا اجراء أى تحقيق او سماع شهود فليس لهم ان ينعوا على المحكمة الاخلال بحقهم فى الدفاع بمعونتها عن اجراء سكتوا هم عن المطالبة بتنفيذه .

(ظمن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ من ٢٦ من ١٣٨٢)

٨٥٢ - شهود - اشتراط التمييز - مؤدى ذلك .

* ان المادة ٨٢ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية التى احالت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، قد جرى نصها على انه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريبا او صبها لأحد الخصوم الا ان يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم او حادثة او مرض او لآى سبب آخر ، مما يفاده انه يجب للأخذ بشهادة الشاهد ان يكون مميزا فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال اذ لا ينشأ عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين انها شهادة ، واذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليه بأنه غير مميز لحادثة سنة « وأورد الحكم تاريخ ميلاد المجنى عليه بما يظهر هذا الدفع وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرته على التمييز او بحث ادراكه العام استيثاقا من قدرته على تحصيل الشهادة وعولت على شهادته فى قضائها بالأدانة ، فان حكمها يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون ولا بغنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى - اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، بحث اذا سقط أحدها أو استبعد تمعّر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، أو التعرف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم - بما يتعين معه اعادة النظر فى كفاية باقي الأدلة لدعم الاتهام .

(طعن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٧ ص ٢٦ من ٢٧٠)

٨٥٣ - شهود - سبق اتهامهم فى جنحة منفصلة -

أثره .

* من المقرر أن سماع المحكمة لشهود قضية الجنابة لا يشوبه انهام كانوا متهمين فى الجنحة التى تقرر فصلها ما دامت المحكمة قد استعملت حتماً فى تقرير هذا الفصل الذى أنهت به صفة اتهامهم أمام محكمة الجنابات فوجب بذلك أن يكون سماعها لهم كشهود فى قضية الجنابة المنظورة أمامها ، فان المحكمة اذ سمعت أقوال شقيق المجنى عليه كشاهد فى الدعوى - بقرض اتهامه فى جنحة السرقة والاتلاف التى لم تكن منظورة أمامها - لا تكون قد أخطأت فى شيء ، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم بدموى البطلان لا يكون مستفيذاً .

(طعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ ص ٢٦ من ٢٨٤)

٨٥٤ — لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها — كسلبية أن تكون مؤدية إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائر تجريه المحكمة .

* الأصل أنه لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائر تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشهود بالتدرج الذي روه مع عناصر الأثبات الأخرى المطروحة أمامها وهي لا تلزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه ، إذ لها في سبيل استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقوالهم فتأخذ بما تطئن إليه منها وتلرح ما عداه دون الزام عليها ببيان الملة .

(لمن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢ ش ٢٧ ص ٢١٧)

٨٥٥ — قدرة الشاهد على التمييز — شرط للأخذ بشهادته — المنازعة الجدية في هذه القدرة — تستوجب تحقيقها .

* الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، فهي تقتضي بدهشة فئيم بؤيها القدرة على التمييز لأن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ، ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الأثبات في المواد المدنية والتجارية — التي أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية — رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لهرم أو حسداقة أو مرض أو لأي سبب آخر ، مما يقتضاه أنه يضمن على محكمة الموضوع أن هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قابلت منازعة جدية حصول تدرسه على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغا إلى غاية الأمر أنها للاستيفاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو أن ترد عليها بمنا يفتدأها .

(لمن رقم ١٥٦١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢٥ ش ٢٧ ص ٢١٢)

٨٥٦ — عدم التام المحكمة بالإشارة إلى شهادة الغير — ما دامت لم تستند إليها — يؤدي قضاء الإدانة : أطراح أقوال شهود الغير .

* محكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود الغير ما دامت لا تتق بما شهودوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند

اليها ، ومنى تضليها بالادانة لادلة الثبوت التى اوردها دلالة فى انها لم تطمنن الى اتوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ، فان معنى الطاعن فى هذا الخصوص غير مقبول .

(طعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٤ من ٢٧ من ١٣١٢)

٨٥٧ — حق المحكمة فى الأخذ بالشهادة السماعية .

* من المقرر انه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأتوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ، إذ المرجع فى تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو الى محكة الموضوع وحدها فتمى صدقتها واطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا نصح مصادرلها فى الأخذ بها والتعميل عليها .

(طعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٧ من ٢٧ من ١٨٢٨)

٨٥٨ — نزول المدافع عن المتهم عن سماع الشهود — لا يحول دون عدوله عنه — شفاعته أو كتابته — طالما كانت المرافعة لم تتم بعد .

* من المقرر — وفق المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية — أن الأصل فى المحاكمات انها تقوم على التحقيق الشفوى ، الذى تجر به المحكمة — فى مواجهة المتهم — بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل الا اذا تعذر سماعهم لائ سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عند ذلك — قبولاً صريحاً أو ضمنياً — . واذا كان ذلك ، وكان حق الدفاع — الذى يتمتع به المتهم — يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحاً ، ومن ثم فان نزول المدافع عن الطاعن — بادئ الأمر — عن سماع الشهود واستقرساله فى المرافعة لا يخرمه العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه فى العودة الى التمسك بطلب سماعهم — سواء كان هذا التمسك فى دفاعه الشفوى أو فى دفاعه المكتوب — طالما كانت المرافعة وقت حصوله ، ما زالت دائمة . لم تتم بعد — لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحكمة أن المذكرة المتصلة للدفاع الشفوى — التى قدمها المدافع عن الطاعن عقب برافعته وأشار اليها الحكم المطعون فيه — انمسا قدمت والمرافعة ما زالت دائمة ، لما هو ثابت من ذلك المحضر من أن

محايا آخراً عن الطاعن شرع في استكمالها بعد تقديم المذكرة المشتملة عليها . ومن ثم يحق للدفاع أن يعدل عن نزوله عن سماع الشهود — الذي تضمنه ما أثبت بمسئله جلسة المحاكمة من اكتفائه بمناقشة شهاداتهم الواردة بالتحقيقات — وأن يعود فيتمسك في تلك المذكرة بطلب سماع شهود الأثبات .

(ظمن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/١٢/١٩ من ٢٧ من ١٩٤٨)

٨٥٩ — طلب سماع الشهود الغائبين إذا ما اتجهت المحكمة إلى غير البراءة — طلب جازم — عند القضاء بغير البراءة — القضاء بالإدانة دون أجابة هذا الطلب — أخلاق بحق الدفاع .

* أن التمسك بطلب سماع الشهود الغائبين إذا ما اتجهت المحكمة إلى غير البراءة يعد بمثابة طلب جازم عند الانجاء إلى القضاء بغير البراءة ، ومن ثم فإن الحكم إذ عول في إدانة الطاعن على شهادة هؤلاء الشهود الواردة بالتحقيقات دون الاستجابة إلى طلب سماعهم يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع .

(ظمن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/١٢/١٩ من ٢٧ من ١٩٤٨)

٨٦٠ — جواز تلاوة أقوال الشهود بالجلسة — متى قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

* أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية خولت المحكمة بتقرير تلاوة الشهادة السابق ابدؤها في التحقيق الابتدائي أو في محضر جتمع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك وهي وإن وردت في الباب الثاني الخاص بمحاكم 'المخالفات' والجنح — من الكتاب الثاني من ذلك القانون إلا أن حكمها يتبع أمام محاكم الجنح عدا بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون نفسه .

(ظمن رقم ٨٩٦ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٧ من ١٩٥١)

٨٦١ — قعود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات بالنسبة لطلب شهود القضي لا تثريب على المحكمة أن لم تستجب لطلب التاجيل لسماع شهوده .

* من المقرر أن نص المادة ١٨٧ من ذلك القانون صريح في وجوب

اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في قائمة الشهود والتي يضعها مستشار الاحالة والمقصود عليها في المادة ١٨٥ قبل عقد جلسة محكمة الجنائيات بثلاثة ايام على الاقل مما لا يتصور معه ان يتوقف اعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة ، وكان المتهم — الطاعن — لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من ذلك القانون بالنسبة الى الشهود الذي يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم يدرج اسمائهم في قائمة الشهود — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فلا نثريب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم عند عدم القضاء بالبراءة .

(لمن رقم ٨٩٦ لسنة ٩٦ في جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٧ ص ١٠٢١)

٨٦٢ — اجراءات المحكمة — نزول الطاعن عن طلب سماع الشهود
لا يسلبه حقه في العدول عن هذا النزول — شرط ذلك .

* حق الدفاع الذي يتنبع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلب التحقيق ما دام باب المرافعة لا زال مفتوحا ، فنزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتسك بتحقيق ما يطلبه ما دامت المرافعة دائمة ولو ابدى هذا الطلب بصفة احتياطية لانه يعتبر طلبا جازما تلزم المحكمة باجابهته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

(لمن رقم ١١٩٨ لسنة ٩٦ في جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٨ ص ٢٦٤)

٨٦٢ — اجراءات المحكمة — حق المحكمة في عدم اجابة المتهم الى طلب سماع شهود النفي — شرط ذلك .

* انه وان كانت محكمة الموضوع في حل من عدم اجابة المتهم الى طلب سماع شهود النفي ما دام لم يسلك السبيل الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ الا ان هذا مشروط بان يكون استناده في الرفض هو الاساس المبين في المادة ١٨٥ من القانون المنازع اليه .

(لمن رقم ١١٩٨ لسنة ٩٦ في جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٨ ص ٢٦٤)

٨٦٤ — اعلان الشهود — عدم اعلانهم ليس سبباً للاستماع لسماعهم .

* ان القانون لم يجعل الاعلان قترناً لسماع الشهود ، المحكمة

الجنايات ان تسمع اقواله ولو لم يتم اعلانه بالحضور طبقا للقانون متى رأت انه يدلى بأقوال من شأنها اظهار الحقيقة . فأوجب القسانون سماع ما يبيده المتهم من اوجه الدفاع وطلبت التحقيق المنتجة واجبتة او الرد عليه، ولم ينجه مراده حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في اعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم امام محكمة الجنايات الى الاخلال بالاسس الجهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم اساسا على شفوية المرافعة ضمانا للمتهم الذي نحاكمه لا الى الانتفاث على حق الدفاع .

(لمن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٧٧/٢/١٤ س ٢٨ ص ١٢٦٤)

٨٦٥ - اجراءات المحاكمة - الالتفات عن سماع الشهود - متى يجوز ؟ .

* لا يجوز اذا كان موضوع الشهادة متعلقا بالواقعة او منجبا فيها
ان ترفض المحكمة سماع شهود النفى الا اذا رأت ان الفرض من طلب سماعهم انها هو المثل أو النكائية .

(لمن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٧٧/٢/١٤ س ٢٨ ص ١٢٦٤)

٨٦٦ - اجراءات المحاكمة - خوض المحكمة في الموضوع المراد الاستشهاد به والقول بعدم جدوى سماع الشهود - افتراض قد يدحضه الواقع .

* لما كانت المحكمة اذ رفضت سماع شهود النفى الذين لم يعلنهم الطاعن وفقا للمادتين ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد خاضت في الموضوع المراد الاستشهاد بهم عليه وعللت رفض الطلب بما قالتها من كذب الشاهدة الاولى والتي سبق سماع شهادتها امام هيئة سابقة ، وعدم الجدوى من سماع الشاهدين الآخرين والشرط على افتراض انهم سوف يقولون اذا ما سئلوا اقوالا معينة او انها سوف ننهي على كل حال الى حقيقة معينة بغض النظر عن الاقوال التي يخلون بها امامها ، فان المحكمة في هذه الحالة انها تبني حكمها على افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع على غير ما افترضت فيدلى الشهود بشهادتهم امامها بالجلسة باقوال من شأنها ان تغير النظر الذي بدا لها قبل ان تسمعهم . كما ان تقدير المحكمة لشهادة الشاهدة لا يقتصر على الحكم على اقواله المجردة بل وبالمناقشات التي تدور حول شهادته اثناء الاذلاء .

بها وكيفية أداء الشهادة . فتح الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما إبداه في التحقيقات الأولى بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يندى في جلسة المحاكمة ويسمع الدفاع مناقشته اظهارا لوجه الحقيقة ، فالقانون يوجب سؤال الشاهد أولا ويعتد بحق المحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال ان تجيء هذه الشهادة التي يسمعا ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقتضيه بحقيقة قد يتغير بها وجهه الرأي في الدعوى .

(طنن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ١٣٦٤)

٨٦٧ - إجراءات المحاكمة - سماع الشهود - واجب ولو كانوا يقيمون خارج البلاد .

* ان وجود الشاهد الثاني في بعثة دراسية بانجلترا لا يجعل سؤاله غير ممكن حيث نظم قانون المرافعات طريق اعلانه .
(طنن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ١٣٦٤)

٨٦٨ - إجراءات المحاكمة - حق المحكمة في الاعراض عن سماع شهود التقى ما لم تتبع احكام القانون .

* بغرض اصرار الطاعن على طلب سماع شاهدي التقى في ختام طلباته فانه لا جناح على المحكمة ان هي اعرضت عن هذا الطلب ما دام الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ لاعلان الشهود الذين يطلب المنهزم سماع شهادتهم امام محكمة الجنائيات .

(طنن رقم ١٤٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ١٣٤٠)

٨٦٩ - إجراءات المحاكمة - جواز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة كشهود - شرط ذلك .

* من المقرر انه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة كشهودا في القضايا التي لهم عمل فيها الا ان استدعاء أي منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة او السلطة التي تؤدي

الشهادة أمامها محلاً لذلك — إما كان ذلك — وكانت المحكمة لم تر جبراً لاجابة الطاعن الى طلبه باستدعاء الضابط محرر المحضر بعد ان اطلعت الى ما اثبتته في محضره الرسمى الذى هو بهذا الاعتبار حجة مما اثبت فيه . وكان محروفاً على بساط البحث متاحاً للدفاع ان يناقشه . فان ما يثيره في هذا الوجه يكون غير مقبول .

(لمن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٧/١٢/٤ من ٢٨ ص ١٠١٦)

٨٧٠ — خصومة الشاهد لمتهم لا تمنع من الأخذ بشهادته — حق المحكمة في الأخذ بالشهادة — ولو كانت على سبيل الاستدلال .

✽ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم معها وجه اليها من بطاعن وحكام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن اليه ، ولها ان تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة ثابتة ، كما ان لها ان تأخذ بشهادة شاهد سئل على غير سبيل الاستدلال بغير خلف يمين متى اطلعت اليها ، اذ العبرة في تقدير الشهادة والاعتداد بها هي بما تقتنع المحكمة به وتطبئن الى صحته ، وهي — بحسب الأصل — لا تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها ، ولها أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تلقى في صحتها ، ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بصحة أقوال شهود الاتهام التي اطلعت اليها ، وأطرخت شهود النفي اطمئناناً منها لأستوال شهود الاتهام ، وهي — من بعد — غير ملزمة بإيراد أقوال والد المجنى عليه طالما انها لم تقول عليها ، وكان ما أورده في حكمها يدل على انها واجهت عناصر الدموى وألت بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها فان ما ينعا الطاعن في هذا الخصوص لا يمسو ان يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٦٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٩/٢/٤ من ٢٠ ص ٢٠٢)

٨٧١ — الشهادة — تعريفها ؟ — اقتضاؤها — القدرة على التمييز — جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز .

✽ الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما قد يكون رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، فهي تقتضى بداهة فحين يؤديها القدرة على التمييز لأن مناط التكليف بادائها هو القدرة على

محملها . ولذا فقد اجازت المادة ٨٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية والجنائية . — والنسب احصايت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية . — رد الشاهد اذا كان غير قادر على التمييز لهم او لصداقة او مرض او لاي سبب اخر . — مما يقتضاه ان ينعين على محبة الموضوع ان هي رأت الاحد بشهادة شاهد قامت منازعه جدية على قدرته على التمييز ان تحقق هذه المنازعة بنوعا لى غاية الامر فيها للاستيثاق من مدره هذا الشاهد على تحمل الشهادة او ترد عليها بما يفندها . ولما كان القانون لا يتطلب في عاجه العقل ان يفقد المصلي الادراك والتمييز مما وانها تتوانر يفقد أحدها واذا ما كان الطامن قد طعن على شهادته المجنى عليها بانها مصابة بما يفند القدرة على التمييز وقدم تقريراً طبياً استثنائياً يظهر هذا الدفاع وتعمدت المحكمة عن تحقيق قدرتها على التمييز او بحث خصائص ارائها وادراكها العام استثنائياً من تكامل اهليتها لاداء الشهادة وهولت في نفس الوقت على شهادتها في قضائها بادانة الطامن بالرغم من قيام منازعه الجدية حول قدرتها على الاداء يشهادتها بتعقل ودون ان تعرض لهذه المنازعة في حكم المطعون فيه ، فانه يكون معيباً بالقصور في التسبب فضلاً على الاخلال بحق الدفاع .

(طبق رقم ١٠٠٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١٣٧٣/٤/٢ س ٣٠ ص ١٢١)

٨٧٢ — جواز نلوة الشهادة السابق ابدائها في التحقيق الابتدائي — مواد المخالفات والجنح — مواد الجنائيات .

* خولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المحكمة تقرير نلوة الشهادة السابق ابدائها في التحقيق الابتدائي او محضر جميع الاستدلالات او امام الخبير اذا قبل المتهم او المدان عنه ذلك وهي وان وردت في الباب الثاني من الكتاب الثاني من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجنح الا ان حكمها واجب الاتباع امام محاكم الجنائيات عملاً بالفقرة الاولى من المادة ٣٨١ من القانون نفسه ، واذا كان الثابت ان محامي الطامن وان استهل مرافعته بطلب سماع الشهود الغائبين الا انه ما لبث ان عاد فغادر صراحة عن سماعهم لكتفاء نلوة اقوالهم في التحقيقات ثم مضى في مرافعته الى ان اختتمها بطلبه الحكم ببراءة الطامن مما نسب اليه فلا تثريب على المحكمة ان هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود الغائبين — لما كان ذلك ، فان التبعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

(طبق رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٧٣/١/١٢ س ٢٠ ص ٦٨٥)

٨٧٣ - قبول المتهم أو المدافع عنه الاستغناء عن سماع الشهود - مؤداه .

* يخول نص لمادة ٢٨٩، من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل منهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول مبرحاً أو ضمنيّاً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، لما كان هذا ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة أنها تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما نرى هي لزوماً لاجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، وكان الطاعن - يمتنع متنازلاً عن سماع شاعدي نفيه أمام الدرجة الأولى ، ومن سماع الشاهد الثاني منها أمام الدرجة الثانية ، وذلك بتصرفه ومحاميه بما يدل على ذلك مما ثبت بمحاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مستيد .

(طن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٤ ص ٢٠ ص ١٩٢٢)

الفرع الثاني

تقدير أقوال الشهود

٨٧٤ - تقدير المحكمة لشهادة صاحب السوابق في الكذب والتلفيق .

* كل انسان يجوز للمحكمة قبول شهادته والاعتداد عليها متى وثقت بصحتها ولو كان لهذا الانسان سوابق في الكذب والتلفيق ، ماذا طلب الدفاع من المتهم ضم قضية لبيان الحالة الانبية لاحد شهود الاتبات . للطن نيه وتجريحه ورفضت المحكمة هذا الطلب من غير ابداء اسباب فلا يعتبر هذا اخلااً منها بحق الدفاع .

(طن رقم ٢٠ لسنة ٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٦١)

٨٧٥ - ادراك المحكمة لمعاني اشارات الأيكم أمر موضوعي راجع لمهنتها .

* ان ادراك المحكمة لمعاني اشارات الأيكم أمر موضوعي راجع لمهنتها هي ، ولا تعقيب عليها في ذلك .

(طن رقم ٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٢)

٨٧٦ - ادراك المحكمة لمعاني اشارات الإيكم أمر موضوعي راجع لمهنتها .

* لا يوجد في القانون ما يحرم على المحكمة الاستيهاد بأقوال يخصص ما لجرد انه أصم أيكم ، وإن طريقته في التعبير ليست هي طريقة النطق باللسان التي هي الطريقة الطبيعية العادية ، بل للمحكمة أن تأخذ شهادته على طريقته هو في التعبير ، وهي طريقة الإشارات التي اعتاد المبكم التعبير بها .

(لمن رقم ٨ لسنة ٢ في جلسة ١٤/١/١٣٢٢)

٨٧٧ - لا عبرة لعدد الشهود في اقتناع المحكمة .

* العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود الذين سمعهم وإنما العبرة هي باطمئناتها إلى ما يدلى به الشهود قل عددهم أو كثر ورأيها في ذلك نهائي ولا رقابة عليها فيه .

(لمن رقم ٨٦٦ لسنة ٢ في جلسة ١٦/١/١٣٢٢)

٨٧٨ - عدم جواز تأسيس الحكم على شهادة منقولة عن شخص مجهول لم تسمع أقواله .

* لا يصح للمحكمة أن تؤسس حكمها على شهادة منقولة عن شخص مجهول لم تسمع أقواله .

(لمن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥ في جلسة ٢٤/٢/١٣٢٦)

٨٧٩ - متى يكون التناقض في شهادة الشهود مبطلا لها ؟

* لكي يكون التناقض في شهادة الشهود مبطلا لها يجب أن يكون قد وقع بين أجزاء تلك الشهادة تعارض وتضارب يجعلها متعادمة بتناقضها بحيث لا يبقى منها بقى يمكن اعتباره قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتداد عليها والأخذ بها . أما أن يكون للشاهد قولان : أحدهما بالتحقيق ، والآخر أمام المحكمة ، فتأخذ المحكمة بأحد القولين ، فلا تنقض في ذلك ، ولا اعتراض عليه لما لمحكمة الموضوع من الحرية في تقدير أقوال الشاهد ما ورد منها بالتحقيق وما جاء على لسانه بالجلسة ، والأخذ بما تطمئن إليه من كل ذلك .

(لمن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٦ في جلسة ١٦/١/١٣٢٦)

٨٨٠ - جواز اثبات الاتفاق على جعل ما لا يعاقب عليه جنائيا من الإخلال بتنفيذ العقود المدنية في مناول قانون العقوبات بكافة طرق الإثبات .

* الاتفاق على جعل ما لا يعاقب عليه جنائيا من الإخلال بتنفيذ العقود المدنية في مناول قانون العقوبات تدليس مخالف لقواعد النظام والآداب العامة مما يجوز اثبات حقيقة الأمر فيه والكشف عما يستتره بجميع الطرق بما فيها اللجنة والقرائن مهما كانت قيمة العقد .
(ملن رقم ٧٨ لسنة ٩ في جلسة ١١٣٩/١/٢)

٨٨١ - شهادة القائم بتفتيش صحيح .

* إذا تبين أن التفتيش قد وقع صحيحا فإن سماع الحكمة لمن قام به وبإشرافه ، وارتكازها على حكمها على أقواله ؛ لا تكون فيه شائبة على الإطلاق .

(ملن رقم ٦٩٧ لسنة ١٢ في جلسة ١٣٤٢/٢/١٦)

٨٨٢ - مخالفة الشهادة للحقيقة - تقديره موضوعي .

* أن مخالفة الشهادة للحقيقة أمر متعلق بالوقائع وموكل بتقديره إلى قاضي الموضوع يستخلصه من أقوال الشهود ومن الظروف المحيطة بالدمسوى أو من مناقض الشاهد في أقواله إلى غير ذلك .
(ملن رقم ١١٢٢ لسنة ١٢ في جلسة ١٣٤٢/٢/٢٠)

٨٨٣ - جواز اعتماد الحكمة على أقوال الشهود في قضائها بتزوير سند بالغة ما بلغت قيمته .

* أن الحكمة إذا سمعت شهادة الشهود واعتدلت على أقوالهم في قضائها بتزوير سند ، بالغة ما بلغت قيمته ، فلا يصح أن يعاب عليها أنها خالفت الأحكام التي رسمها القانون المدني في باب الإثبات ، إذ المقام لم يكن مقام اثبات عقد مدني بل اثبات واقعة جنائية بحث جائز فيها قانونا الاستدلال بالطرق القانونية كافة بما عدا ذلك شهادة الشهود أو قرائن الأحوال .

(ملن رقم ٢٢٨٥ لسنة ١٢ في جلسة ١٣٤٢/١١/٢٠)

٨٨٤ - جواز الأخذ بشهادة المجنى عليه أو أحد أغاربه .

✽ ان العبء في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة والمبنياتها على الدليل المقدم اليها . فالقانون لم يقيس القاضي بأدلة معينة بل خوله بمسفة مطلقة ان يكون عقينه من اى دليل أو قرينة تقدم اليه ، فله ان يأخذ بأقوال الشاهد متى اطمان اليها . ولو كان هذا الشاهد قريبا للمجنى عليه أو كان هو المجنى عليه نفسه ، اد الامر يرجع في الواقع الى تقديره هو لقوة الدليل في الإثبات يمد بحته ونحيصه والنووب على جميع الظروف والملابسات المحيطة به ، فاذا رأى ان الشاهد صادق وان القرابة لم تحمله على تغيير الحقيقة حق له التعويل على شهادته ولا يكون هناك محل للنمى عليه بأنه اعمد في قضائه على أقوال قريب للخصم .

(لمن رقم ٤٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٣/١/١٩٤٣)

(لمن رقم ١١١٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٨/١/١٩٥٠)

(لمن رقم ٢٥٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١/٦/١٩٥١)

٨٨٥ - جواز الأخذ بالشهادة الموقولة .

✽ لا مانع قانونا من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر ولو انكرها هذا الآخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة .

(لمن رقم ١٧٣ لسنة ١٣ ق جلسة ٢/٢/١٩٤٢)

٨٨٦ - سلطة المحكمة في الأخذ بشهادة أشخاص سمعوا في التحقيق الابتدائي ولم يسمعو بالجلسة ما دامت أقوالهم مطروحة على بساط البحث

✽ انه وان كان مصاد الإثبات في المواد الجنائية هو شهادة الشهود بالجلسة وبالتحقيقات التي تحصل امام المحكمة الا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تتزود لحكمها من العناصر الأخرى التي ترد في التحقيقات الابتدائية . وأذن فلا حرج عليها اذا هي أخذت في أسباب حكمها بشهادة أشخاص سمعوا في التحقيق الابتدائي ولم يسمعو في الجلسة ما دامت أقوالهم مطروحة على بساط البحث عند المحكمة .

(لمن رقم ١٤٤٧ لسنة ١٣ ق جلسة ١٨/١/١٩٤٢)

٨٨٧ — سلطة المحكمة في الأخذ بما قرره الشاهد في التحقيقات الأولى وطرح ما شهد به أمامها .

* لا تريب على المحكمة في أن تأخذ بشهادة الشاهد أمامها في الجلسة وتطرح أقواله التي أدلى بها في محضر البوليس . لأن إنسانى الأنبيات في المحاكمة الجنائية هو حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفاهى الذى يجريه بنفسه . أما التحقيقات الأولية فليست إلا نهليدا لذلك التحقيق الشفاهى ، وهى ، بهذا الاعتبار ، لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على القاضي يأخذ بها إذا اطمان إليها ويطرحها إذا لم يرتح لها .

(لمن رقم ٣٧١ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣٤٤/١/٢٤)

٨٨٨ — فقد أو تمتع الشاهد بالادراك — تقديره موضوعي .

* أن فقدان الإدراك أو التمتع به وقت أداء الشهادة أمر متعلق بالموضوع يقدره قاضيه بلا رقابة من محكمة النقض . وأخذ المحكمة بشهادة الشاهد يدل بذاته على أنها اقتنعت بأنه كان متبعا بقوه العقلية وينضم الرد على الدفاع بأنها لم تحفل بالاعتراض الذى وجهه إليه من أنه كان في حالة سكر أفقده الرشد .

(لمن رقم ٢٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣٤٤/١/١٠)

٨٨٩ — سلطة المحكمة في الأخذ بما قرره الشاهد أمامها وطرح أقواله في التحقيقات الأولى .

* أن عباد الأنبيات في المسواد الجنائية هو التحقيق الشفاهى الذى يجريه المحكمة وتديره بنفسها وتوجهه الوجهة التى تراها موصلة إلى ظهور الحقيقة . أما التحقيق الابتدائى الذى يجريه البوليس والنيابة فليس إلا تمهيدا لذلك التحقيق الشفاهى ولا يعدو أن يكون من عناصر الدعوى التى بتزود منها القاضي في تكوين عقيدته . وإن فلا حرج على المحكمة إذا هي أخذت بشهادة الشهود في الجلسة دون أن تأخذ بأقوالهم في التحقيقات الابتدائية .

(لمن رقم ٩٥١ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣٤١/١/٢٤)

٨٩٠ — عدم جواز الحكم على شهادة الشاهد قبل سماعه .

* أنه وإن كان من حق المحكمة أن ترفض سماع شهود النفى

الذين لا يعلنون بالحضور أمامها بالطريقة التي رسمها القانون إلا أن هذا الحق مقرر لها على أساس أن الرقص يتضمن في ذاته أنها هي لم تر من جانبها ما يدعى لمسامعهم بتويرا للدعوى ، وليس على أساس أن تقضى في شأن شهادتهم وأن تقول كلمتها فيها من غير أن تسمعها .
فإن هي فعلت فإن رفضها يكون مبينا على تمثيل غير جائز قانونا ، ويكون الحكم الصادر منها على هذا الأساس حكما معيبا متعينا نقضه .

(لمن رقم ١٥١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٢٦)

٨٩١ - عدم جواز الحكم على شهادة الشاهد قبل سماعه .

* لا يصح الحكم بعدم صدق أقوال شاهد لأحد الخصوم في الدعوى بناء على قول آخرين بما يخالفها من غير سماع شهادة هذا الشاهد ومناقشته فيها بهيئة الحكم تحقيقا لطلب الخصم متى كان ذلك ممكنا .
وإذا كان الدفاع قد تمسك بضرورة سماع شاهد معتذرا عن عدم إعلانه إياه بأنه لم يعلم باسمه إلا أخيرا من حضر التحقيق الذي لم يضم إلى الدعوى إلا في اليوم السابق للجلسة ، فإنه لا يكون من السداد حجم الامتداد بهذا الطلب قولا بأن ما قرره هذا الشاهد لا يحض ما قرره الشهود الذين سمعت أقوالهم .

(لمن رقم ٧٢٥ لسنة ١٧ ق جلسة ٢١/٤/١٩٢٧)

٨٩٢ - عدم جواز التكهّن أو افتراض أقوال أو روايات للشاهد لم تسمعه المحكمة بنفسها .

* لا يجوز للمحكمة أن تتكهن أو تفترض أقوالا أو روايات لشاهد لم تسمعه بنفسها . فإذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة سماع شهادة عسكري مسلم في التحقيق بوجوده في مكان الحادث فلا يجوز لها - متى كان من الميسور الاعتداء إليه من واقع دفاتر البوليس - أن لا تستجيب إلى هذا الطلب منعتة لذلك بأقوال افترضت أنه سيقولها إذا ما سمع أمامها .

(لمن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٢٧)

٨٩٣ - جواز الاستشهاد بأقوال أحد الزوجين على ما بلغه به الآخر أثناء الزيجة .

* أن المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات أد نصت على أنه لا يجب

٣٤٩١

على أحد الزوجين أن يفشى ما بلغه به الآخر أثناء الزيجة قد أمانت لأنه يجوز الاستشهاد بأقواله لأن عبارة النص لا تقيد أكثر من اغفاء الشاهد من الأدلاء بالشهادة عن الأمر الذي استودعه .

(طنن رقم ١٧٠٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٣٢٩/١/١٧)

٨٩٤ — عدم جواز تدخل المحكمة في ذات رواية الشاهد وأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها .

* لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في ذات رواية الشاهد وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، بل كل ما لها هو أن تأخذ، بهما إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها .

(طمد رقم ١٣٢ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣٢٩/٣/١٦)

٨٩٥ — سلطة المحكمة في تجزئة أقوال الشاهد الواحد .

* لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعتمد على ما تطمئن إليه من قول للشاهد في حق متهم معين وتطرح ما لا تطمئن إليه من قول له في حق متهم آخر ، ولا يصح أن يبعد هذا منها تفاديا لما دام كل قول من الأقوال دليلا قائما بذاته ، وعدم صحة أحدها لا يبني عليه في المنطق القول بعدم صحة الآخر .

(طنن رقم ٦٦١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣٢٩/٥/٢٢)

(طنن رقم ١٣١٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣٢٥/١/٢٠)

٨٩٦ — عدم تمتع الشاهد بالحجية — مفاده .

* الأمر في الأخذ بأقوال الشاهد يرجع إلى اقتناع القاضي بصدقه فمتى اطمأن إلى أقواله وأخذ بها فلا معقب عليه ولا يؤثر في سلامة حكمه أنه لم يأخذ بدليل مشابه بالنسبة إلى تهمة أخرى أو متهم آخر .

(طنن رقم ١٥٨٩ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣٢٥/٢/١٢)

٨٩٧ — سلطة المحكمة في الأخذ بما قسره الشاهد أمهها ولو خالف أقواله في الحقيقات الأولى .

* لمحكمة الموضوع الحرية في أن تأخذ بشهادة الشاهد في جلسة

المحاكمة أو أمام النيابة ولو كانت مخالفة لأقواله الأولى في تحقيقات البوليس ، إذ المرجع في كل ذلك هو لاطمنئاسها الى صدق الرواية التي تأخذ بها .

(طنن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/٦/٦)

(طنن رقم ٧٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٣/٢٧)

٨٩٨ — تناقض أقوال المجنى عليه — تقديره موضوعي .

* ما دام ما استند اليه الحكم من أقوال للمجنى عليه ثابتا في محضر الجلسة فإنه لا غبار على الحكمة في ذلك ولو كانت هذه الأقوال مخالفة لما قرره المجنى عليه في موطن آخر من التحقيقات الأولية .

(طنن رقم ١٣٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٠/١٢/١١)

٨٩٩ — سلطة المحكمة في تجزئة أقوال الشاهد الواحد .

* لحكمة الموضوع أن تستند في قضائها الى أقوال شاهد على أساس أنها صحيحة وصادقة في رايها بالنسبة الى واقعة معينة أو متهم معين وغير صحيحة بالنسبة الى واقعة أخرى أو منهم آخر ما دام تقدير قوة الدليل في الإثبات من سلطتها وحدها ، وما دام يضح في العقل أن يكون الدليل المستند من أقوال الناس صادقا في "جهة" وغير صادق في جهة أو جهات أخرى من الجهات التي تناولها .

(طنن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥١/٢/٥)

٩٠٠ — سلطة المحكمة في الأخذ بشهادة شاهد بسمع على سبيل

الاستدلال .

* القاتون له يحظر سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال فلا يمين ، بل للمحكمة متى اقتضت بصحتها أن تأخذ بها وتعتد عليها . فإذا كان الطاعن لا يدعي أن الطفل الذي أخذت الحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وإنما اقتصر على القول بعدم إمكان الاطمئنان الى أقواله لصغر سنه وجواز التأثير عليه — فذلك منه يكون مجادلة غير مقبولة في تقدير الأدلة .

(طنن رقم ١٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٣/١٢)

٩٠١ - لا جناح على المحكمة ان اعتمدت اقوالا للجنى عليه دون تلاوتها امامها .

* لا جناح على المحكمة اذ هي اخذت باقوال للشاهد بالتحقيقات دون اقواله بالجلسة . اذ الامر مرجعه الى مجرد اطمئناتها واقتناعها ، كما لا جناح عليها اذا هي اعتمدت اقوالا للجنى عليه بالتحقيقات دون ان تامر بتلاوتها ما دام الطاعن لم يطلب هذه التلاوة وما دامت هذه الاقوال كانت مطروحة على بساط البحث عند نظير الدعوى وتناولتها النيابة كما تناولها الدفاع بالنقشة .

(لمن رقم ٢٢١ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/١٠/٨)

٩٠٢ - شهادة - لا عبوة بالباعث الذي دعى اليها .

* اذا كانت المحكمة قد اطرحت ما شهد به شهود الثغى في التحقيق وامامها بالجلسة بدعوى ان هؤلاء الشهود من اقارب المتهم ولهم منه معاملات ؛ وكان ما قالت به المحكمة من ذلك غير صادق بالنسبة لواحد من هؤلاء الشهود ، نذاك ليس من شأنه - في صورة هذه الدعوى - ان يؤثر فيها انتهت اليه من عدم الاخذ بشهادتهم في مجموعها ، اذ مرجع الامر في ذلك الى اطمئناتها وعدم اطمئناتها الى صحة الوثائق التي شهدوا عليها بقطع النظر عن الباعث الذي دعاهم الى الشهادة .

(لمن رقم ١١٢ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/١٠/٢٩)

٩٠٣ - سلطة المحكمة في الاخذ بشهادة الأشخاص سميعوا في التحقيق الابتدائي ولم يسمعو بالجلسة ما دامت اقوالهم مطروحة على بساط البحث .

* للمحكمة ان تستند في حكمها الى اى عنصر من عناصر الدعوى ، متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث امامها ، فإذا كان الحكم قد استند - فيما استند اليه - الى اقوال شهادة سملت بالتحقيقات ، فلا يصح النعى علم ، الحكم ثم ؛ هذا الخصم اذ كان في استطاعة الدفاع ان يتولى مناقشة اقوالها وتفنيدها بما يشاء .

(لمن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥٢/٧/١٩)

(لمن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٤/٨)

٩٠٤ - سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود ولو خالفت رأى

الخبر الفنى .

* أن مجرد الاختلاف في تقدير المسافة التي أطلق منها العيار على الجنى عليه بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبر الفنى ليس من شأنه أن يهدر ببقى شهادة الشاهد وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه الى تقدير المحكمة وهو ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى من المحكمة ردا خاصا ما دام حكمها مبنيا على أصل ثابت في الدعوى وما دام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تطئن اليه وأن تأخذ من باقى عناصر الإثبات ما ترى أنه هو المتفق مع الواقع .

(لمن رقم ١٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٣/١٧)

٩٠٥ - الشهادة في المواد الجنائية - لا تنقيد بنصاب ما .

* أن القانون لم يضع للشهادة نصابا يتقيد به القاضي في المواد الجنائية بل المعمول عليه في تقدير الشهادة هو اطمئنان المحكمة اليها .

(لمن رقم ٨٣٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١/٢٢)

٩٠٦ - سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود ولو كانت متناقضة .

* لمحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر ، ولو تماثلت ظروف روايتهما بغير أن تكون مطالبة ببيان أسباب ذلك ، اذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها الى الدليل الذي تأخذ به ، وبلغ ثقتها في قول شاهد دون آخر .

(لمن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١٠/١٢)

٩٠٧ - لا يشترط في الشهادة أن تكون كاملة .

* لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المطلوب اثباتها تكملياً وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن شهادة الشاهد أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج نتائج تجريه المحكمة يتلائم به ما تاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

(لمن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١١/٢٥)

(لمن رقم ٦٠٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

٩٠٨ — سلطة المحكمة في تجزئة أقوال الشاهد الواحد .

✻ لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين ، ونظرها فيها لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر ، دون أن بعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها ، ما دام نقدر الدليل موكولا إليها وحدها ، وما دام في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وكاذبا في ناحية أخرى .

(لمن رقم ٦١٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٩٥٤/٦/١)

٩٠٩ — سلطة المحكمة في الأخذ بشهادة أشخاص يسمعون في التحقيق الابتدائي ولم يسمعوها بالجلسة ما دامت أقوالهم مطروحة على بساط البحث .

✻ يكفي الحكم بالبراءة لعدم الثبوت وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية أن تبدي المحكمة عدم اطمئنانها إلى أدلة الإثبات المطروحة أمامها ما دامت قد حصتها ، وللمحكمة في هذا المقام وفي سبيل تكوين عقيدتها ، أن تأخذ بأقوال شاهد في التحقيق وإن لم تسمع شهادته بنفسها ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وما دام الطاعن لم يطلب إليها سماع ذلك الشاهد إذا كان يرى أن في سماعه ما يستند دفاعه .

(لمن رقم ٢١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١١٩٥٤/٣/١)

٩١٠ — سلطة المحكمة في تجزئة أقوال الشاهد الواحد .

✻ للمحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد في جزء منها وإن تعرض عن سطر آخر لم تصدقه فيه. دون أن تكون مكلفة بأن يمين في حكمها سببا لذلك ، إذ الأمر فيه مرجع إلى اطمئنانها لمصدق ما تأخذ به دون ما تدرجه .

(لمن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٩٥٤/٤/١٢)

٩١١ — عدم جواز الحكم على شهادة الشاهد قبل سماعه .

✻ أنه وإن كانت محكمة الموضوع في حل من عدم اجابة التهم إلى

طلب سماع شهود النفي ما دام لم يسالك السبيل الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المادتين ١٨٦ ، ١٨٧ الا ان هذا مشروط بان يكون استنادها فى الرفض هو الأساس البين فى المادة ١٨٥ من القانون المشار اليه ، ومن ثم فلا يجوز اذا كان موضوع الشهادة متعلقا بالواقعة او منتجا فيها ان ترفض المحكمة سماعهم الا اذا رأت ان الرفض من طلب سماعهم انما هو المطلب او التكلفة . واذا نمتى كانت المحكمة اذ رفضت سماع شهود النفي الذين لم يعلنهم المتهم وفقا للمادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد خاضت فى الموضوع المراد الاستشهاد بهم عليه وعللت رفض الطلب بما قائلته من كذب هؤلاء الشهود على افتراض انهم سوف يرددون ما قالوه فى التحقيق — فان هذا الرفض يكون لغير العلة التى خولها القانون هذا الحق من أجلها وتكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع مما يوجب حكمها ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٤/١٩٥١)

٩١٢ — كفاية تلاوة أقوال الشاهد — شرطه .

* اذا كان الثابت بحضور الجلسة ان شاهد الاثبات لم يحضر وأن المحكمة امرت بتلاوة أقواله واكتفى المدافع عن الطاعن بهذه التلاوة ولم يطلب حضوره فلا يكون له ان ينمى على المحكمة انها لم تسمع هذا الشاهد .

(لمن رقم ٢٠١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥١)

٩١٣ — تجزئة الشهادة — حق المحكمة الموضوع .

* لمحكمة الموضوع ان تعمل على رواية شاهد بذاتها دون غيرها من الروايات متى اطمانت اليها . كما ان من حقها تجزئة أقوال الشهود والأخذ بما تطمئن اليه منها واطراح البا لا قترتاح اليه .

(لمن رقم ٦٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦/٦/١٩٥١)

٩١٤ — سلطة المحكمة فى الأخذ بشهادة أشخاص يسميهم فى التحقيق الابتدائى ولم يسميهم بالجلسة ما دامت أقوالهم مطروحة على سلطة البحث .

* ان قضاء محكمة النقض مستقر على ان القانون لا يمنع المحكمة

من أن تعمل على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية الى جانب شهادة الشهود الذين سمعتم ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ولو لم تكن قد أمرت بنلاوتها في الجلسة .

(لمن رقم ١٦٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١١٩٥٤/٦/٢٢)

٩١٥ - جواز التعويل على أقوال المجنى عليه .

* لحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال المجنى عليه وتطرح أقوال الشهود الآخرين ، إذ المرجع في ذلك الى ما تقتنع به وتطمئن الى صحته دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لشهادة هؤلاء الشهود .

(لمن رقم ١٦٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١١٩٥٤/٦/٢٢)

٩١٦ - سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود ولو كانت متناقضة .

* لحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال المتهم أو الشاهد بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ولا تثريب عليها أن هي لم تأخذ باعتراف أحد المتهمين وأقوال شهوده الذين أيدوا هذا الاعتراف وأخذت بعقول المتهم المذكور . من اعترافه وبما شهد به بعض الشهود الآخرين ، إذ العبرة في ذلك كله بما تطمئن المحكمة الى صحته ويكون به اقتناعها بما يدخل في حدود سلطتها التقديرية دون معقب عليها .

(لمن رقم ١٦٤ لسنة ١٤ في جلسة ١١٩٥٤/٧/١)

٩١٧ - اطمئنان المحكمة لأقوال الشهود - حق لها وحدها .

* أن صحة استدلال المحكمة بأقوال الشاهدة لا يؤثر فيها ما نقله الحكم من ملاحظة أثبتا الحق في محضره من أنها كانت تذكر انه لا حاجة عن الموضوع وما نراه له من ذلك من أن بها ضعفا في قواها العقلية ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة أقوالها وتكررت من البيانات والقرائن ما يؤيد هذه الأقوال .

(لمن رقم ٤٨ لسنة ٢٥ في جلسة ١١٩٥٥/٣/٢٩)

٩١٨ - سلطة المحكمة في الأخذ بشهادة أشخاص سماعوا في التحقيق الابتدائي ولم يسمعوا بالجلسة. ما دامت أقوالهم مطروحة على بساط البحث .

* أن اعتماد الحكم على شهادة شاهد في التحقيقات دون سماع شهادته بالجلسة - ذلك لا يضره ما دام المتهم لم يتمسك بسماع هذا الشاهد ، وما دامت شفوية المرافعة قد تحققت بسماع شهادة المجنى عليها وسماع شاهد آخر .

(لمن رقم ٤١٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٥)

٩١٩ - عدم جواز الحكم على شهادة الشاهد قبل سماعه .

* أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ بحق المحكمة أن تدعى ما تراه في شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسميها المحكمة وتباح للدفاع مناقشتها بما يقتضيها بحقيقة تقارير تلك التي ثبتت في عيدها من قبل سماعه .

(لمن رقم ٢١٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ٣/١٠/١٩٥٥)

٩٢٠ - جواز التعميل على شهادة المحكم عليه بجنابة على سبيل الاستدلال .

* ما دام الشارع لجاز في المادة ٢٥ (ثلاثا) من قانون العقوبات سماع شهادة من يحكم عليه بعقوبة جنابة على سبيل الاستدلال. وما دامت المحكمة قد اطاعت الى أقواله فإن لها أن تلخذ بها وهي في ذلك لا تخرج مما خوله لها القانون من حق في نصري الحقيقة من كل عنصر تراه مؤيدا اليها .

(لمن رقم ١٠٧ لسنة ٢٥ و جلسة ١٩/١١/١٩٥٥)

٩٢١ - عدم جواز الحكم على شهادة الشاهد قبل سماعه .

* الأصل في المحكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدموى الباطنة ونفيا وإن حقا في الامتناع عن سماع الشهود لا يكون الا حيث تكون الواقعة قد وضحت لديها وضوحا كافيا من التحقيق الذي أجرته .
وإذن، فلذا رفضت المحكمة بسماع شهود الثنى الذين طلب الدفاع سماعهم .

وحكمت متدنيا. على شهادتهم أنها « لا تقدم ولا تؤخر في ابله القضية
انى استخلصتها المحكمة من التحقيق وبالجساسة ولا نظمئن المحكمة اطلاقا
الى ما قد يشهد به هؤلاء الشهود سواء لصالح المتهم أو ضده » فان
ذلك منها ينطوى على اخلال بحقوق الدفاع .

بلعن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٥ في جلسته ١١/٢٨/١٩٥٥

٩٢٢ — سلطة المحكمة في تجزئة الدليل والاخذ بما نظمئن اليه من اقوال الشهود .

✽ لحكمه الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها ان تجزئ
الدليل المقدم اليها وان تأخذ بما نظمئن اليه من اقوال الشهود المختلفة
ويطرح افعال من لا تلقى فيه ولا تطئن الى صحة روايته ، وهى اذ تفعل
ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الامر مرجعه الى اقتناعها هى وحدها
ولا يعيب حكمها ما وقع بين اشهود من خلاف ما دام استخلاصها
للحقيقة القانونية التى طمأنت اليها هو استخلاص سائق له اصله في
الأوراق .

بلعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ في جلسته ١١/٢٨/١٩٥٣ س ٧ ص ٢٠٧

٩٢٣ — حرية المحكمة في تقدير الأدلة والاعتماد على اقوال الشاهدين في احدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به امامها .

✽ تقوم الاحكام الجنائية على أساس من حرية محكمة الموضوع
في تقدير الأدلة المطروحة عليها وللحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد
في حكمها على اقوال شاهد في احدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد
به امامها ما دامت قد اطمأنت اليها دون أن تطالب ببيان السبب متى كانت
هذه الاقوال تؤدى عقلا الى النتيجة التى أنتهى اليها الحكم .

بلعن رقم ١٥ لسنة ٢٦ في جلسته ١١/٢٦/١٩٥٦ س ٧ ص ١٤٤١

بلعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٢٦ في جلسته ١١/٢٦/١٩٥٧ س ٨ ص ١٢٧٣

٩٢٤ — التمسك بوقوع خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى الى عدم اعلانه. — عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم اثره امام محكمة الموضوع — التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض — لا يقبل .

✽ متى كان ما ينمىء المتهم من وقوع خطأ في اسم أحد شهود

الاثبات ادى الى عدم اعلانه لا اثر له فى الأوراق ولم يشره المتهم أمام محكمة الموضوع فليس له ان يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .
 .. (لمن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ فى ١٤٥ من ٧ ع ٢ من ٣٦٨)

٩٢٥ — مدى حق المحكمة فى التعويل على اقوال شاهد فى التحقيق ولو لم تسجد ما دام المتهم لم يطلب سماعه أو تلاوة اقواله .
 * للمحكمة بمقتضى القانون ان يعول فى حكمها على اقوال شاهد فى التحقيق الابتدائى. ولو لم تسجد فى الجلسة ما دام المتهم لم يطلب سماعه أو تلاوة اقواله ، وما دامت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماعها من حضر من شهود الواقعة فى مواجهة المتهم .
 .. (لمن رقم ١٦٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ من ٧ ع ٧ من ٤٥٧)

٩٢٦ — اطراح المحكمة اقوال المجنى عليه عن المسافة بينه وبين المتهم — اخذها بما ورد بتقرير الصفة التشريعية. وبما قرره بعض شهود الاثبات — لا خطأ .

* لا جناح على المحكمة اذا هى اخذت بما ورد بتقرير الصفة التشريعية ، وبما قرره بعض شهود الاثبات عن المسافة بين المتهم المجنى عليه ، واطرحت ما قرره المجنى عليه عن هذه المسافة .
 .. (لمن رقم ٧٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ من ٧ ع ٧ من ٤٢٢)

٩٢٧ — الشهادة المتولدة عن شخص آخر — سلطة المحكمة فى الأخذ بها .

* لا مانع من القانون من ان تأخذ المحكمة بالأقوال التى ينقلها شخص عن آخر متى اطبأت اليها وراى انها صحت حقيقة عن رواها وكانت تبطل الواقع فى الدعوى .

(لمن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ من ٨ ع ٨ من ١١٨٥)

.. (لمن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٥ من ١١ ع ١١ من ١٢٢٢)

(لمن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ من ١١ ع ١١ من ١٧٥٦)

٩٢٨ - سلطة المحكمة في الأخذ بقول الشاهد ولو خالف قولا

آخر له .

✽ للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول الشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق أو المحاكمة ؛ ولو خالف قولا آخر له إبداء في مرحلة أخرى ؛ دون أن يبين العلة . اذ المرجع في ذلك الى ما تقتنع به ويطمئن اليه وجدانها كما أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا مسافيا لا شاقض فيه .

بمن رقم ٨٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/١٠/١٣٥٧ س ٨ ص ١٨٢٢

٩٢٩ - سلطة المحكمة في الأخذ بأقوال شاهد ولو كان بينه وبين

المنهم خصومة قائمة .

✽ للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت سماعية منقولة من شاهد آخر كما أن لها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المنهم خصومة قائمة ؛ اذ المبرة في تقدير الشهادة والاعتماد بها هي بما تقتنع المحكمة به وتطمئن الى صحته .

بمن رقم ٨١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١١/١٣٥٧ س ٨ ص ١٨١١

٩٣٠ - سلطة المحكمة في التفويل على أقوال شاهد لم يملن

بالحضور لاداء الشهادة أمليها ما دامت أقواله مطروحة على بساط البحث بالجلسة .

✽ للمحكمة بمقتضى القانون أن تعمل في حكها على أقوال شاهد أو أكثر أدلى بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يملن بالحضور لاداء الشهادة أمام المحكمة ما دامت أقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، على معنى أنها مدونة بملف القضية الذي كان تحت نظر الدفاع

بمن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/١١/١٣٥٧ س ٨ ص ١٩٠٢

بمن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢/٦/١٣٥٨ س ٩ ص ٢١٣٨

٩٣١ - فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة - التزام المحكمة بتحقيق الواقعة بنفسها - اعتمادها بصفة أصلية بإدائه المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة اطلاع محضر بالقلم الرصاص - اخلال بحق الدفاع .

* حلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطى الاتهام والمحكمة يقتضى حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها هي أن تولى هي - دون غيرها - ما نراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها والعبرة تكون بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها ومن ثم لماذا اعتبرت محكمة الجنائيات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد الغائب - من واقع صورة الاطلاع المحسرة بالقلم الرصاص - وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فانها تكون قد اخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكتفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما يعد تسليها منه بصحة صورة الاطلاع لئلا يخلط بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(بلن رقم ٥) لسنة ٢٨ في جلسة ١٣٥٨/٤/٨ من ٥ ص ٢٦٤

٩٣٢ - جواز استناد الحكم الاستثنائي على أقوال شهود سئلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائيا في الدعوى عند طرح هذا التحقيق بالجلسة وعدم مطالبة الطاعن بسؤالهم وتحقيق شفوية المرافعة أمام أول درجة .

* لقاضى الموضوع في المسواد الجنائية الحرية في تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه ، كما أن له أن يعتمد على أى دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد اليه فإذا كانت أقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستثنائي مطروحة على بساأل البحث وقد تتيح للمصنوم الاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ولم يطلب المدعى بالحقوق المدنية الى المحكمة الاستثنائية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فانه لا يصح ان ينمى على المحكمة انها استندت في حكمها الى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قدمها المتهم بتبديد عقد - بعد إحالة الدعوى الى المحكمة والحكم فيها ابتدائيا ما دامت قد حققت شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الإثبات في الدعوى .

(بلن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ في ص ٦ ع ٢ ق ٧٥٤ في ٨٥ جلسة ١٥٨/١٠/٦)

٩٣٣ - سلطة المحكمة في ترجيح أقوال الشاهد أمامها على أقواله في التحقيق الابتدائي .

✽ عماد الإثبات في المصاد الجنائية هو التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها وتوجهه الوجهة التي تراها موصلة للحقيقة ، أما التحقيق الابتدائي فليس إلا نهيدا لذلك التحقيق الشفوي ، ولا يعدو أن يكون من مناصر الدعوى التي يزود منها القاضي في تكوين عقيدته — فلا حرج على المحكمة إذا هي أخذت بشهادة الشهود في الجلسة دون أن تأخذ بأقوالهم في التحقيقات الأولى .

(لمن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٥٣/٦/٢٤ س ١٠ من ١٩٨١)

٩٣٤ - سلطة المحكمة في تقدير الدليل والأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد وأطراح ما عداه .

✽ لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطعن إليه وتطرح ما عداه إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى أطرافها ، فلا تريب عليها إذا هي أسست قضاؤها بإدانة المتهم على أقوال الشهود الذين أوردت مؤدى شهادتهم واعتمدت عليها في خصوص واقعة القتل التي قارنها المتهم وأطرحها في شأن أداة القتل لما لها من سلطة تقدير الدليل .

(لمن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٠/٢/٢١ س ١١ من ١٩٨٢)

٩٣٥ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال تسهود الأثبات دون شهود النفي .

✽ إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمكن بسماع شاهد النفي بل اقتصر على قوله « أنه لم تسمع شهادة شاهد نفي المتهم ولا تكفى شهادة شهود الأثبات » وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات ولم تعمل عليها مطبئة لشهادة شاهدي الأثبات وللأسباب ، التي ذكرناها في حكمها ولم تر بعد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه ، فيكون ما يُنعاه الطاعن على الحكم من إخلال بحق الدفاع على غير أساس .

(لمن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٠/١٠/١٧ س ١١ من ١٩٧٤)

٩٣٦ — سلطة المحكمة في وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف تقديمهم الشهادة .

* وزن أقوال الشهود وتقدير لظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومنى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد انها طرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها — ولا يجوز الجدل في ذلك امام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٠/١١/١٥ من ١١ من ١٧٩٦)

٩٣٧ — شهادة الشهود — الضوء وكفايته — محكمة الموضوع .

* الضوء وكفايته — وان كانا من الأمور الموضوعية — الا انه لا يمكن التعميل في تحقيقهما على شهادة الشهود مندمما تكون شهادتهم هي محل الطعن الذي طلبت التجربة للقطع بحقيقة الأمر فيه .

(لمن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/١/٢٤ من ١٢ من ١١٢٠)

٩٣٨ — تجزئة الدليل — محكمة الموضوع — سلطتها في تقدير الدليل .

* تجزئة الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع ، ومنى اغفالها ايراد بعض توصيلات معينة للدليل ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ، وما دامت قد اوردت عناصر قضائها وخلصت منها بما لا يناقض فيه ، وكان مجرد الاختلاف في تقدير مسافة اطلاق النار بين أقوال الشهود في التحقيق وبين ما قال به التفسير الطبى الشرعى ليس من شأنه أن يهدر شهادة هؤلاء الشهود ، وانما الأمر في ذلك كله مرجعه لتقدير المحكمة ، وليس هو من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى ردا خاصا ما دام حكمها مبنيا على اصل ثابت في الدعوى وما دام لها ان تأخذ من شهادة الشاهد ما تطبقن اليه وتطرح منها ما لا ترتاح اليه ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى مبلغ اطمئنانها الى صحة الدليل الذي تبني عليه عقيدتها .

(لمن رقم ٨٠١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣٦٢/١١/١٨ من ١٤ من ١٨٢٢)

٩٣٩ — شهود — محكمة الموضوع — سلطتها في تقدير الأدلة .

* وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم

وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليهم من الطاعن أو عدم تمويله عليها ، كل ذلك منوط بحكمة الموضوع فنزله المنزلة التي تراها . ولما كان الطاعن لا ينازع في أن الشاهد صبي مميز ومن ثم يجوز الاستدلال بشهادته ، ولا يقبل من الطاعن النعي على المحكمة أخذاً بأقوال هذا الشاهد ما دامت قد اقتنعت بها وأطابت لي صحتها .

(طنين رقم ٨٤٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١/٢٦/١٣٦٢ من ١٤ ص ٨٢٥)

(طنين رقم ٧٧٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٢٨/١٣٦٢ من ١٤ ص ١٧٠٠)

(طنين رقم ٣٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٢٨/١٣٦٢ من ١٤ ص ٨٧٢)

٩٤٠ - شرط الاستشهاد بالشهادة المنقولة عن الغير .

* يصح الاستشهاد بالشهادة المنقولة عن الغير متى أطابت المحكمة إلى صحة صدورهما ممن نقلت عنه .

(طنين رقم ٥٨٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٣٦٢ من ١٤ ص ٨٣٤)

٩٤١ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم - من اختصاص محكمة الموضوع .

* تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها ، وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة وأطینتاتها إليها بالنسبة لأنهم وعدم أطینتاتها إليها بالنسبة لآخر .

(طنين رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٣٦٢ من ١٥ ص ١٣١٤)

٩٤٢ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعميل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من التجهات - موضوعي .

* من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعميل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من التجهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطبئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها .

(طنين رقم ١٦٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١/٥/١٣٦٤ من ١٥ ص ٢٢٥٦)

٩٤٣ - لحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعه الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، واطراح ما يخالف ذلك من صور أخرى - ما دام استخلاصها سابقا - هي ليست مطلوبة بالأناخذ إلا بالادلة المباشرة - لها استخلاص الصورة الصحيحة للواقعه كما ارتسبت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكامة المحكمات العقلية - ما دام ذلك سليما مدعفا مع حكم العقل والمنطق .

✽ لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعه الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالف ذلك من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سابقا مستندلا الى ادلة مقبولة في العقل سائبة في المنطق ولها أصلها في الأوراق . وهي في ذلك ليست مطلوبة بالأناخذ إلا بالادلة المباشرة ، بل ان لها أن تستخلص الصورة الصحيحة للواقعة كما ارتسبت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكامة المحكمات العقلية ما دام ذلك سليما منقفا مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بتدليل معين .

(ملن رقم ٧١٥ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/١/٧. ص ١٦ ح ١٥٥٢)

٩٤٤ - لحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن اليه في حق متهم واطراح ما لا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر .

✽ لحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن اليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن اليه منها في حق منهم آخر ، دون أن يكون هذا نقاضا يعيب حكمها ، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها ، وما دام تقدير الدليل موكول الى اقتناعها وحدها .

(ملن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ص ١٦ ح ١٥٩٠)

٩٤٥ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن - موضوعي .

✽ وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم

ونمويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع منزله المنزلة التي نراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير أن تكون مطالبة ببيان اسباب ذلك . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على المحكمة من ادانته اخذاً بأقوال المدعى وشهاديه رغم ما وجه اليهم من شبهات ومطاعن يكون في غير محله .

(طنن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ن جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ ص ٨١١)

٩٤٦ — جواز التعويل في الادانة على اقوال شهاد سمع على سبيل الاستدلال .

* من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في الادانة على اقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين — إذ أن مرجع الأمر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال .

(طنن رقم ٨٧٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ص ٨٠٢)

٩٤٧ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة .

* ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

(طنن رقم ٩٩٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٢ ص ٨٢٠)

(طنن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٩ س ٨ ص ٧٣٩١)

(طنن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٢ س ٩ ص ٧١١٨)

تعليق : ما دامت شبهة الكتب والنسبان وغير ذلك من العيوب موجودة في ذات الشاهد الأصلي ، فلا ريب أنها تتضاعف ويزداد أثرها في الشهادة المنقولة عن الغير ، إذ تتعرض الاتمال عادة للتدليل والتغيير والتحوير بصورة مطردة عند نقلها من شخص لآخر — فالشاهد في مثل هذه الحالات يشهد بما سمع رواية عن غيره ولذا يجب أن يكون الغير قد أدركها بنفسه ، إذ الشاهد الحقيقي هو ذلك الغير — إلا أنه كان لا يمكن سماع الشاهد الحقيقي لأي سبب كونه مثلاً فيصبح سماع هذه الشهادة بمزبد من الاحتياط .

وفى ضوء ما تقدم قيل بعدم جواز الاستناد الى الشهادة المنقولة وحدها فى ادانته المتهم وانما يلزم توافر دليل آخر يؤيد هذه الشهادة او قرائن تعززها - (الدكتور ابراهيم الغماز - الشهادة كدليل اثبات فى المواد الجنائية - رسالة - طبعة ١٩٨٠ ص ١٤١ و ١٤٢) .

٩٤٨ - تجزئة اقوال الشاهد - حق لمحكمة الموضوع .

✽ لمحكمة الموضوع ان تجزئ اقوال الشاهد وتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعليق ذلك بسلطتها فى تقدير ادلة الدعوى .

(ظمن رقم ١٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ ص ٢٢ من ١١٠)

٩٤٩ - ضعف البصر او شدة الظلام - اثر ذلك فى الشهادة ؟ .

✽ لا يخل بسلامة وصف الشاهد لسير السيارة انما كانت تسير بسرعة ، ضعف بصره او شدة الظلام ، فان ذلك اذا اعجزه عن تحديد دقيق للسرعة فانه لا يئمنه من ادراك ان السيارة كانت بسرعة ، كما ان ذلك لا يتنافى مع امكان الاعتماد على شهادته فى شان عدم اضاءة مصابيح السيارة .

(ظمن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٦ ص ٢٢ من ٧٢٨)

٩٥٠ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير اقوال الشهود .

✽ لمحكمة الموضوع ان تأخذ باقوال الشهود فى اية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت ما دام قد أسست الادانة فى حكمها بما لا يتناقض فيه - ولما كان لما حصله الحكم ماخذ صحيح من شهادتهم فى جلسة المحاكمة ، فلا بدح فر اسناده ان تكون اقوالهم فى التحقيقات الاولى قد جرت على غير ما نقله عنهم فى الجلسة المذكورة ما دام لا بين من مدوناته ان تطابق شهادتهم فى المرحلتين كان من عسائمه اقتناعه .

(ظمن رقم ١٢٤١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ ص ٢٠ من ٢١٨٧)

٩٥١ - الأخذ بأقوال شهود الإثبات - والإعراض عن أقوال شهود
النفي - موضوعي .

عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال لم تستند إليها في
قضائها .

* لحكمة الموضوع أن تعمل على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض
عن تالة شهود النفي ، ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير
ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها .

(لمن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ من ٢١ ص ٨٧٧)

٩٥٢ - شهود الإثبات - تعويل المحكمة عليها - انتزاع -
لا خطأ .

* لحكمة الموضوع أن تعمل على أقوال شهود الإثبات وتعرض
عن أقوال شهود النفي ، ما دامت لا تثق فيها شهدوا به .

(لمن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٤ من ٢١ ص ١١٧)

٩٥٣ - التعرف على هيئة الشخص من الخلف - جائز في المطلق
والمقتل .

* يصح في منطق المقتل أن يعرف الشخص من هيئته وتوابعه ولو
كانت رؤيته من الخلف أثناء فراره خصوصاً إذا سبقت له معرفة بمن رآه
وكان حصول الرؤية في رابعة النهار .

(لمن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ ص ١٣٠٢)

٩٥٤ - الاستناد إلى قالة الشاهد في أي مرحلة من مراحل
الدعوى - تقديرى لحكمة الموضوع .

* الأصل أن لحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ
بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت بها
وأرتاحت إليها .

(لمن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٢ من ٢١ ص ٨٧٧)

٩٥٥ - لحكمة الموضوع تجزئة اقوال الشاهد فتأخذ منها بما
تطمئن اليه بأطراح ما عدها - حقها في الأخذ باقوال الشاهد في أى
مرحلة من مراحل الدعوى .

* من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تجزئ اقوال الشاهد فتأخذ
منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عدها لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة
الدعوى ، ومن حقها أن تأخذ باقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل
الدعوى متى وثقت بها وأرتاحت اليها .
(لمن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ من ٢٤ من ١٩١٢)

٩٥٦ - حق محكمة الموضوع في التمويل على اقوال الشاهد في أية
مرحلة ولو عدل عنها بعد ذلك .

* لحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة ، أن تأخذ بما تراتح
اليه منها ، وأن تعمل على اقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى
ولو عدل عنها بعد ذلك .
(لمن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٣ من ٢٢ من ١)

٩٥٧ - يكفي أن تؤدي شهادة الشاهد الى الحقيقة المراد اثباتها
بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى .

* لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها
بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأنها أن
تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريبه المحكمة يتلاءم به ما قاله
الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .
(لمن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٩ من ٢٢ من ١٩٢٠)

٩٥٨ - اطمئنان المحكمة لأقوال الشهود يفيد أنها أطرحت جميع
الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

* لحكمة الموضوع أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن اليه وأن تطرح
ما عدها دون إلزام عليها ببيان علة ما أرتأتها - وفى اطمئنانها الى اقوال
الشهود ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها
على عدم الأخذ بها .

(لمن رقم ١٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٩ من ٢٢ من ١٩٣٤)

٩٥٩ — حق محكمة الموضوع في تجزئة شهادة الشهود — تعلق ذلك
بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى .

* من حق محكمة الموضوع ان تجزئ شهادة الشهود فتأخذ منها
بما تطمين اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة
الدعوى .

(ظمن رقم ١٠٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٧١ من ٢٢ ص ٢٧٥٥)

٩٦٠ — حق المحكمة في ابداء ما تراه في شهادة الشاهد — لا يكون
الا بدع سماعها — علة ذلك .

* يوجب القانون سؤال الشاهد اولاً ، وبعد ذلك يحق للمحكمة ان
تبدي ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال ان تجيء الشهادة التي تسمعها
ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقتضيه حقيقة قد يتغير بها وجه الراى في
الدعوى .

(ظمن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠ من ٢٣ ص ٢٢٢)

٩٦١ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة
لواقعة الدعوى — وزن اقوال الشهود وتقديره موضوعي — اخذ المحكمة
باقوال شاهد مفاده اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها
على عدم الأخذ بها — مثال في مواد مخزنة — الجدل الموضوعي في تقدير
الدليل تستقل به محكمة الموضوع لا تجوز مجادلته فيه او مصادرة عقيدتها
في شأنه امام محكمة القضا .

* لما كان الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال
الشهود وسائل العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة
له اقعة الدعوى حسبما يؤدي اليها اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور
اخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل
والمنطق ولها اصولها في الاوراق ، وكان وزن اقوال الشهود وتقديره
مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي
تطمئن اليه بغير معقب ، واذا ما كان الاصل انه متى اخذت المحكمة باقوال
الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها
على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد اطمانت الى اقوال القاصط وصحة تصويره
لواقعة فان ما يثيره الطاعن من منازعة حول مدى اقتناع الجيب ليحل

الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه او مصادرة عقيدتها فى شأنه امام محكمة النقض .
(لمن رقم ١٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ ص ٢٣ من ١١٢٢٢)

٩٦٢ - وزن اقوال الشاهد متروك لتقدير محكمة الموضوع - اخذها بشهادته يفيد اطرافها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها - الجدل فى ذلك امام محكمة النقض - لا يجوز .

* من المقرر ان وزن اقوال الشاهد متروك لتقدير محكمة الموضوع ومضى اخذت بشهادته فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ولا يجوز الجدل فى ذلك امام محكمة النقض ، فلا جناح على المحكمة ان اعنحت على اقوال شاهد الاثبات فى قضائها بالادانة بعد ان افصحت عن اطمئنانها الى شهادته وانها كانت على بينة من الظروف التى احاطت بشهادته .

(لمن رقم ١٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ ص ٢٢ من ١١٣٠٧)

٩٦٣ - حق محكمة الموضوع فى وزن اقوال الشاهد - افصاحها عن الاسباب التى من اجلها لم تعمل على اقوال الشاهد - لمحكمة النقض مراقبة ما اذا كانت تؤدي الاسباب الى النتيجة التى انتهت اليها .

* من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تزن اقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذى تطعن اليه دون ان تكون ملزمة ببيان سبب اطرافها لها ، الا انه متى افصحت المحكمة عن الاسباب التى من اجلها لم تعمل على اقوال الشاهد ، فان لمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدي الى النتيجة التى خلصت اليها ، واذا كان ما اورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاطرافه لاقوال شاهد الاثبات فى الدعوى غير مسائغ وليس من شأنه ان يؤدى الى ما رتب عليه ذلك بان حصول كل من الضابطين على الاذن بالتفتيش فى تاريخ واحد وساعة واحدة ووقوع الضبط فى تاريخ واحد وفى زمن متقارب لا يدعو عقلا ومنطقا - مع اختلاف شخص القائم بالتفتيش واختلاف مكان الضبط فى كلا الدعويين - الى الشك فى اقوالهما ، كما ان كون المطعون ضده يعمل مرشدا سرىا للمكتب لا يؤدى فى صحيح الاستدلال الى اطراح اقوال الشاهد . لما كان ما تقدم ، وكفى الحكم المطعون فيه تدبى قضاائه على

ما لا يصلح بذاته أساسا صالحا لأقلمته ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

(طنن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٣/١٥ من ٢٤ من ١٣٦٥)

٩٦٤ — اخذ المحكمة بشهادة شاهد مفاده اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

* لمحكمة الموضوع وزن اقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه اليها من مطاعن ، ومتى اخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
(طنن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧ من ٢٥ من ١٥٢٢)

٩٦٥ — وزن اقوال الشاهد — وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته — مرجعه الى محكمة الموضوع — الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى — عدم جوازه .

* وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ونوعيل القضاء على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من شبهات — كل ذلك — مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها — لما كان ذلك — وكان ما بشره الطاعن في شأن القوة التليلية لاقوال الشاهد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز التصدي له امام محكمة النقض .
(طنن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٢/١٠/١٣ من ٢٥ من ١٣٦٥)

٩٦٦ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير اقوال الشهود .

* لمحكمة الموضوع ان تعول على اقوال شهود الاثبات وان نعرض عن قتالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالاشارة الى اقوالهم طالما لم نستند اليها في قضائها . وفي قضائها بالادانة لادلة الثبوت التي اوردها دلالة على انها لا تطمئن الى اقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها — لما كان ذلك — فان النعي على الحكم المطعون فيه بانه اغفل الاشارة الى اقوال شاهد النفي يكون غير سديد .

(طنن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٥/١/١٩ من ٢٦ من ١٤٦)

٩٦٧ — تقدير محكمة الموضوع لأقوال الشهود .

✽ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على قولهم مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي نطمئن اليه بغير معقب ، كما أن من حق المحكمة وهي في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيقات ما دامت قد اطمانت اليها ولن تطرح ما عداها .

(طنن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٥/١/١٧ من ٢٦ من ١٩٤)

٩٦٨ — وزن أقوال الشهود — موضوعي — الشهادة المنقولة عن

شاهد آخر — قيمتها .

✽ وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته ويعول القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع ننزله المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي نطمئن اليه وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها — لما كان ذلك وكان لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر من اطمانت اليها ورات أنها صدرت حقيقة عن رآها وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، فإن ما بثره الطاعن من منازعة في سلامة اسناد الحكم الى أقوال المجنى عليه ووالدته ينحل في حقيقته الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يقبل اثره أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/٤/٦ من ٢٦ من ٢٣١)

٩٦٩ — تقدير أقوال الشهود — مرجعه الى محكمة الموضوع .

✽ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد اطمانت الى أقوال ضباط الشرطة وتقريرهم فإن ما بثره الطاعن في شأنها لا يعمد أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة مما لا يجوز مجادلة محكمة الموضوع فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ من ٢٦٧)

٩٧٠ - محكمة الموضوع وسلطانها في وزن أقوال الشهود .

✽ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على اتوالمهم مهما وجه اليها من مطاعن ، وحام حولها من الشبهات ، كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي نراها وتقدره التقدير الذي نطمئن اليه ؛ ومتى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاحد بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٦٤٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ من ٢٦ ص ٢٧٦)

٩٧١ - أقوال الشهود - ما يشترط للتمويل عليها .

✽ الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي نطمئن اليه ، إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت اثر اكراه أو تهديد كأننا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

(لمن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ من ٢٦ ص ٢٢٢)

٩٧٢ - تقدير أقوال الشهود - موضوعي - منطقية التقدير .

✽ من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواضحة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق كما هي الحال في الدعوى الماثلة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من اغفاله دفاعه القائم على أن الحادث وقع نتيجة خطأ والدة المجنى عليه المتوفاة وحدها بتركها على حافة البركة في مكان لا يتوقعه أحد لا يعمد أن يكون دفاعاً في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفي في الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلاً على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها . لملكنا ما تقدم مجيبه فإن الطاعن يكون على غير أساس مقعينا رفضه موضوعاً .

(لمن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٧٥/٦/٧ من ٢٦ ص ٥٠٨)

٩٧٣ - وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف أداء الشهادة .

* أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذ كان الطامنون لا ينازعون في صحة ما نقله الحكم من أقوال شهود الإثبات ، فلا نثريب على المحكمة إذا هي اعتنقت روايتهم في تصويرها لواقعة الدعوى .
(طعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٨٥/١٥/١١ من ٢٦ ص ١٠٢)

٩٧٤ - تمويل القضاء على أقوال الشهود - رقابة محكمة النقض .

* وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتمويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن ، وحام حولها من شبهات ، كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .
(طعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/١١/٢٤ من ٢٦ ص ١٧٥)

٩٧٥ - وزن أقوال الشهود - محكمة الموضوع .

* من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
(طعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/١٢/٢١ من ٢٦ ص ١٨٤)

٩٧٦ - مرابه تساعد الإثبات للمجنى عليه - سلطة المحكمة في الأخذ بشهادته متى اقتنعت بها .

* أن قرابة شاهد الإثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته متى اقتنعت المحكمة بصحتها .

(طعن رقم ١١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/١/٢ من ٢٨ ص ٢٠)
(طعن رقم ١٥١٦ لسنة ٢٤ ق بيشية ١٣٧٢/١٢/٢٧)

٩٧٧ — محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فنأخذ منها بما نطمنن إليه ونطرح مالا نطمنن له — لا يعد ذلك تناقضا .

* أن من حق محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فنأخذ منها بما نطمنن إليه في حق أحد المتهمين ونطرح ما لا نطمنن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ، ما دام تقدير الدليل موكولا في اقتناعها وحدها ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المدمم الآخر لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في حقه لا ينافي مع ما انتهى إليه الحكم من ادانة الطاعن أخذاً بأقوال هؤلاء الشهود والتي تأيدت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها فإن ما يتعده الطاعن على الحكم من قالة المناقضى في التسبيب يكون غير صحيح .

(لمن رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٧٠ في جلسة ١٣٧٧/٦/١٨ من ٢٨ من ١٩٧٢)

٩٧٨ — المنازل عن سماع الشهود — الرد .

* لأن كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية اثبتت على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا إلا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول دمه سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحكمة أن الحاضر مع الطاعن تنازل عن سماع شهود الإثبات المغائبين ووافق على تلاوة أقوالهم بالجلسة وتليت ، وبعد أن أبدى دفاعه أنهى إلى طلب الحكم ببراءة الطاعن فأصدرت المحكمة قرارها باقتال باب المرافعة وإصدار الحكم بعد المداولة ، وقد خلا محضر الجلسة مما يفيد تقديم المدافع عن الطاعن مذكرة تنية للمرافعة الشفوية قبل افتتال باب المرافعة ، بل أن البين من الاطلاع على المفردات التي أشرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المذكرة المقدمة من محامي الطاعن والمعدة تحت رقم ١٠ ملف أنها قدمت بعد افتتال باب المرافعة في الدعوى بدليل أنه انتهى فيها إلى طلب فتح باب المرافعة لمناقشة الشهود وأنها غير مؤثر عليها من رئيس المحكمة أو من كاتب الجلسة ، ولما كان من المقرر أن المحكمة متى أشرت باقتال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم نهى لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيحه الطاعن في مذكرته التي يقدمها بعد حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحكمة

وتقبل أفتال باب المرافعة فى الدعوى ، واذا كان محامى الطاعن قد تنازل عن سماع الشهود صراحة بالجلسة ولم يعمل عن هذا النزول أو يطلب سماعهم قبل افتال باب المرافعة فى الدعوى وحجزها للحكم ، فان معنى الطاعن بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون غير مسديد .

(لمن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٢ من ٢٩ من ١٣٤٩)

٩٧٩. — التناقض بين الدليلين القولى والفنى .

* لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه حصل اقوال شاهد الانبئات الاول بما مفاده وقوع مشادة بين الطاعن والمجنى عليه هدد فيها الاول المجنى عليه بالابذاء بعد مغادرته السبيل ، وانه اثناء سيره والمجنى عليه وشاهد الانبئات الثانى بالطريق العام — بعد ذلك — شاهد الطاعن واخر امام احد المحلات يتبعانهم واخذوا يتشادان مع المجنى عليه واخسر الطاعن مطواه لمعن بها المجنى عليه فى عنقه واذا حاول الشاهد منعه من مواصلة الاعتداء على المجنى عليه قام زميل الطاعن بطعنه هو الآخر بمطواه فى يده اليسرى ، وازاف انه علم بعد ذلك ان الطاعن طعن المجنى عليه طعنة اخرى فى جانبه ، كما يبين من مدونات الحكم ، ومن اقوال شاهد الانبئات الثانى فى التحقيقات — على ما يبين من المفردات المضمومة — انها تتلقى فى جبلتها واقوال شاهد الانبئات الاول ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية اصابة المجنى عليه بجرحين قطعيين أحدهما ببسار مقدم العنق والاخر ببسار الصدر يجوز حدوثها من الطعن بجسم صلب حاد ذى حافة مدبب الطرف ايا كان نوعه كسكين أو مطواه وما شابه ذلك ، ويجرح قطعى بمقدم بسار الصدر يحدث من سكين ، ووفاته نتيجة اصابته بجرحه ، وكان الطاعن لا ينزع فى صحة ما نقله الحكم عن تلك الأدلة ومن ان لها معنيها الصحيح . من الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس بلامر ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض يستعصى على الملامة والنوتيق ، وكان الدليل المستمد من اقوال شهود الانبئات الذى اخذت به محكمة الموضوع واطمأنت اليه غير متعارض والدليل المستمد من تقرير الصفة التشريحية فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير اساس ، فضلا عن ذلك فان البين من محضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر شيئا بشأن قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم لا يسوغ اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

فذلك لانه دفاع موضوعى .

(لمن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٣ من ٢٥ من ١٣٥٠)

٩٨٠ — استغلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود .

✳️ وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع فنزلها المنزل التي براها وتقديرها التقدير الذي نطعن اليه بغير معقب ، واذا ما كان الأصل انه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع لامعبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطهانت الى انوال شاهد الإيـبات . فان ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما نستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلانها فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه أمام النقض .

(طعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٢ ص ٣٠ من ١١٤٢)

(طعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢١ ص ٢٨ من ١١٦٦)

٩٨١ — سلامة أقوال الضابط وكتابتها كدليل في الدعوى — مالا ينال

منها .

✳️ ان سكوت الضابط عن الإدلاء باسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكتابتها كدليل في الدعوى .

(طعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٢ ص ٣٠ من ١١٤٢)

٩٨٢ — مطابقة أقوال الشهود مضمون الدليل الفني — غير لازمة —

ما يكفي في هذا الصدد .

✳️ من المقرر انه ليس بـلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جـماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني نناقضا يستلزم على الملامة والتوفيق — لما كان ذلك — وكان مؤدى أقوال شهود الإثبات واعترافات المتهمين وما أورده الحكم من ضبط عدد الكليـشـهات لا يتعارض مع ما نقله عن التقرير الفني من أن اثنين فقط من هذه الكليـشـهات هي التي استعملت في عمليات الطبع فان منعى الطاعن الثالث بوجود تعارض بين الدليل الفني والدليل القولي يكون ولا محل له .

(طعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٦/١/١١ ص ٣٠ من ١٦٦٦)

٩٨٣ — تقدير أقوال الشهود — موضوعي •

✽ ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها الشبهات . كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تر ويقدره التقدير الذي تطلبن اليه وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يغير انها طرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به لما كان ذلك — وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا بعد وبيان وجه أخذها بها اقتنعت بل حسبها أن تورد منها ما تطلبن اليه وتطرح ما عداها ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في مرحلة من مراحل التحق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن نلتزم بتحديد موضع الدليل أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .

(لمن رقم ٧٠٣ لسنة ٩٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/١٧ س ٣٠ ص ٦٦)

٩٨٤ — تقدير أقوال الشهود — متروك لمحكمة الموضوع •

✽ من المقرر أن تقدير أقوال الشهود متروك لمحكمة الموضوع تنز المنزلة التي تراها بغير معقب ، كما وان لهذه المحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صو أخرى ما دام أن استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنع ولها أصلها في الأوراق .

(لمن رقم ٩٥١ لسنة ٩٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ س ٣٠ ص ٨٢)

(لمن رقم ١٨٨٧ لسنة ٩٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ س ٣٠ ص ١٥١)

٩٨٥ — سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود •

✽ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حول شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدر التقدير الذي تطلبن اليه بغير معقب عليها ، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل على عدم الأخذ بها ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في الدعوى المائلة : اطاعت الى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة فان ما يثير

الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جنل موضوعى حول تقدير الدليل وهو ما يستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجاللتها فيه أو مصادرتها في شأنه امام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ من ٢٠ من ٨٩١)

تعليق : اذا كان القانون قد اجاز للقاضي سماع الشهود الا انه لم يلزمه بالآخذ بشهادتهم ، فالشهادة اذاً دليل افتئاعى يقدره القاضي حق قدره بتمام الحرية بناء على ما يراه من ائتمال الواقعة المشهود بها وعدم مخالفتها للمحسوس أو المعقول ، وما يحيط بالشاهد من الظروف والمؤثرات الى يمكن ان يدفعه الى الكذب أو توقعه في الخطأ سواء وقت تحمل الشهادة أو ادائها ، فينظر لحالة الشاهد النفسية والأدبية ومركزه في الهيئة الاجتماعية ، ثم لكأمنته الحسية والعقلية لادراك الحوادث ، ثم لعلاقته بالخصوم وما يمكن أن يكون لهم من التأثير عليه ، ولما يكون له من المصلحة في اداء الشهادة ولظروف نفس الواقعة والكيفية الى وقعت بها مما يمكن أن يظهرها بغير مظهرها الحقيقي ، الى غير ذلك مما لم يحدده القانون بل تركه لنظر القاضي .

٩٨٦ — اختلاف الشهود في تحديد المسافات — اثره .

✽ ان تحديد الأشخاص للمسافات امر تقديرى وليس من شأن الخلاف فيه — بفرض قيامه — بين أقوال الشهود والمعاينة أن يهرس شهادة الشهود بما دامت المحكمة قد اطبانت الى صحتها .

(لمن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ من ٢٠ من ٨٩١)

الفرع الثالث — تسبيب الأحكام

٩٨٧ — عدم التزام المحكمة بتبرير أطرافها شهادة شهود النفي وأخذها بشهادة شهود الإثبات .

✽ لمحكمة الموضوع أن تطرح شهادة من لا تطعن الى شهادته من الشهود ، ويكفى أن تذكر في تعليل أطرافها لهذه الشهادة ما يفيق عدم اطمئنانها اليها من غير تحليل أو تفصيل لذلك التحليل .

(لمن رقم ٤ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)

٩٨٨ — عدم نكر الحكم مؤدى أقوال الشاهد لا يعيبه ما دامت الأخرى كافية لإدانة المتهم .

✽ إذا اعتمدت المحكمة في ثبوت التهمة على إقرار بعض الم الذي نعرزه بعدم أدلة ذكرها الحكم وكان من بين هذه الأدلة شهادة ش لم يذكر الحكم محصل أقوالهم فلا يطعن على الحكم بمقولة أنه أخذ م شهود لم يبين موضوع شهاداتهم ما دام الحكم يبقى سليماً حتى مع اس هذه الشهادات وتبنى الأدلة الأخرى كافية لإدانة الطاعن .

(طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢ ق جلسة ٢٧/١١/٢)

٩٨٩ — ٩٩٠ — تجزئة شهادة الشاهد الواحد يوجب على الم الإشارة ولو دلالة على أنها قصدت هذه التجزئة .

✽ أنه وإن كان المحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد وتعتمد علب وتطرح البعض الآخر ولا تعتبره ولو كان منصفاً على وقائع الدعوى وبها إلا أنه يجب أن يدل الحكم الذي وقعت فيه تجزئة شهادة الشاهد الوا ولو دلالة ضمنية ، على أن المحكمة قصدت هذه التجزئة لأن سكوت المد من ذلك ينصرف إلى أنها لم تطعن لما يعيب شهادة الشاهد فأخذت بها ملاتها ، وهذا يوقع التناقض في منطق الحكم ويعيبه .

(طعن رقم ٢٩٥ لسنة ٨ ق جلسة ٢٨/٢/٢٨)

٩٩١ — عدم اعتماد المحكمة على أقوال الشاهد لا تلزمها ببين مؤدى أقواله .

✽ أن المحكمة لا تكون مطالبة ببين مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كا قد استندت إليها في حكمها بالإدانة ، أما إذا كانت لم تعتمد على شيء تلك الأموال فاتها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً .

(طعن رقم ٢٨٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٨/١١/٩١٣)

٩٩٢ — عدم التزام المحكمة بالإشارة في حكمها صراحة إلى عدم أخذ بما قرره شهود النفي .

✽ الأصل أن محكمة الموضوع غير مكلفة بأن ترد في حكمها على : جزئية من جزئيات الدفاع كما أن تمويلها على شهادة شهود الإثبات :

وأطراحها لأقوال شهود النفى معناه نها لم نر فى شهادة هؤلاء الآخرين ما يصح الركون اليه فإذا هى ضمننت حكيمها رداً على أقوال بعض شهود النفى دون الباتين ، فإن هذا من باب أولى لا يعد تصوراً فى البيان ولا بعيب الحكم .

(لمن رقم ٩٦٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤)

٩٩٣ — عدم اعتماد الحكم بصفة أصلية على أقوال الشاهد التى حصلها عن طريق استسراق السمع لا يعيب الحكم .

✽ إذا كانت المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على أقوال الشاهد الذى يقول الطاعن منه أنه حصلها عن طريق استسراق السمع ، وإنما هى أوردت تلك الأقوال على سبيل تعزيز الأدلة الأخرى التى اعتمدت عليها ، فذلك لا يقدح فى صحة حكمها .

(لمن رقم ١١٢٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/١١)

٩٩٤ — خطأ الحكم فى تحصيل قول الشاهد لا يؤثر فى جوهر الشهادة — لا يعيب الحكم .

✽ أن خطأ الحكم فى ذكر المكان الذى كان به لحد الشهود الواقعة الواقعة لا بهم ما دام هذا الخطأ لا يؤثر فى جوهر الشهادة . وخصوصاً إذا كان الحكم قد اعتمد على أدلة أخرى غير هذه الشهادة .

(لمن رقم ١٤١٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٩)

٩٩٥ — جواز إيراد الحكم مؤدى شهادة الشهود جملة ثم نسبتها إليهم جميعاً ما دامت تنصب على واقعة واحدة لا خلاف فيها .

✽ أن الإيجاز وأن كان ضرباً من حسن التعبير إلا أنه لا يجوز أن يكون إلى حد القصور ، فإن كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم أن هو أود مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبتها إليهم جميعاً نفاذياً من التكرار الذى لا موجب له . أما إذا وجد خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة، أو كان كل شاهد قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد مؤدى شهادة كل شاهد على حدة .

(لمن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٧/٢٠)

٩٩٦ - عدم التزام المحكمة بالإشارة في حكمها صراحة الى عدم ادعاء
بما قرره شهود القضي .

* متى كان الحكم بعدد ثلثين وقائع الدعوى حسبها شهد
الشهود في مختلف مراحل التحقيق وإمام المحكمة وأشار الى الكثرة
الطبيعية الذي وقع على المجنى عليهم والمعاينة التي أجريت ، ثم عرض لد
المنهيين فأوردته مفصلاً وفنده ، قد استخلص من ذلك كله في منطق من
ثبوت التهمة عليهم ، فان ذلك يكفي بيانا للأسباب التي بنى عليها ولا يعم
انه لم يرد صراحة على كل ما تمسك به المتهمون في صدد أقوال الشهود
من مخالفة أقوال بعضهم أمام المحكمة لما قرروه في التحقيق ولا عدم بيـ
الأسانيد التي جعلته يأخذ ببعض الأقوال دون بعض .

(طعن رقم ١١٦٢ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٩١/١١/١٥)

٩٩٧ - عدم التزام المحكمة بالإشارة في حكمها صراحة الى عدم
أخذها بما قرره شهود القضي .

* متى كانت المحكمة قد أوردت الأدلة على ثبوت التهمة المسندة الى
المتهم من واقع التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، فان ذلك يتضمن ادعاء
لم تجد فيها قائله الشهود في الجلسة ما يغير من عقدها ، وانها لذلك اطاحت
شهادتهم ولم تعول عليها .

(طعن رقم ١١٦٢ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٩١/١١/١٥)

٩٩٨ - عدم التزام المحكمة بتحديد المحاضر التي ادلى الشاهد فيها
بقواله واعتمدت عليها في حكمها .

* ما ذابت أقوال الشهود التي اعتمد عليها الحكم لها اصلها في
التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، فلا يطلب من المحكمة ان تحدد المحاضر
التي ادلى فيها بتلك الأقوال .

(طعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠ في حصة ١٩٩٠/٥/٢)

٩٩٩ - عدم التزام المحكمة بتبرير ادعاءها شهادة شهود القضي وأخذها
بشهادة شهود الإثبات .

* ليست محكمة الموضوع ملزمة ان تذكر سبب أخذها بشهادة الشهود

الذين نأخذ بشهادتهم ولا سبب اطراحها لشهادة من لا ننتق به اذ الامر في ذلك انما يرجع الى ما تطمئن اليه .

(طعن رقم ١٩١١ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥١/٤/٢)

١٠٠٠ — خطأ الحكم في قوله ان اقوال الشاهد قيلت امام المحكمة في حين انها تليت عليها لا يعيبه .

* متى كان ما اثبته الحكم عن اقوال الشهود الذين اعتمد عليهم له أصله في التحقيقات فقد صدرت منهم بالفعل فلا بضره ان يكون قد اخطأ في قوله ان هذه الاقوال قيلت امام المحكمة في حين انها في الواقع انما تليت عليها .

(طعن رقم ٢٧١ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/٤/١٠)

١٠٠١ — اعتماد الحكم على اقوال الشاهد بالتحقيقات الاولى — وهي بخالف اقواله بالجلسة — قائلاً ان ذلك الشاهد لم يحضر الجلسة ولذلك تلت الحكم .

* اذا كان النابت في محضر الجلسة ان الشاهد الوحيد في الدعوى بخلف من الحضور في بدء المحاكمة فاكفى بتلاوة اقواله في التحقيقات الاولى ، ثم ما لبث ان حضر وسمعت اقواله تفصيلاً ، ومع ذلك فان الحكم اعتمد في ادانة الطامن على اقوال الشاهد بالتحقيقات الاولى — وهو بخالف اقواله بالجلسة — قولا منه بان الشاهد لم يحضر الجلسة بسبب اقواله امام المحكمة فذلك مفاده ان المحكمة حين اصدرت الحكم المطعون به لم تلتفت الى ان هذا الشاهد حضر الجلسة وادى الشهادة امامها وانما لم تدخل هذه الشهادة في تقديرها وبذلك تكون قد حكمت في الدعوى دون الايام بكافة عناصرها ، وهذا مما يعيب المحاكمة ويطل الحكم .

(طعن رقم ٩٠ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/٤/١٦)

١٠٠٢ — عدم التزام المحكمة بتبرير اطراحها شهادة شهود القاي واخذها بشهادة شهود الاثبات .

* ما دامت المحكمة لم تعتمد على اقوال الشهود فيمكن لاطراح هذه

الأقوال أن تقول عن هؤلاء الشهود أنهم اقارب وأصحاب المجنى عليه وار
أقوالهم سبامية لا يمح التحويل عليها .

(لمن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥١/٤/١٦)

١٠٠٣ - تجزئة شهادة الشاهد الواحد يوجب على المحكمة الإنسار
ولو دلالة على أنها قصدت هذه التجزئة .

* انه وان كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد على قسوا
للشاهد وان طرح قولا آخر له إلا أن هذه القاعدة لا تنطبق اذا كان الحد
بعد أن أسس أدانة المتهم على رؤية شاهد أياه في مكان الحادث يعتدى على
الثمن من المجنى عليهم عاد غنفي حضوره في مكان الحادث وقت أن أسس
جميع المصلبين وأسس على ذلك قضاء براءة متهم آخر ، فان هذا تخاذا
وتناقض يعينان الحكم بها يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٣٧٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٥/١٥)

١٠٠٤ - عدم التزام المحكمة ايراد النص الكامل لأقوال الشهود .

* ما دام الحكم الصادر بالإدانة في تقرير أقوال غير صحيحة لم
إجراءات تحقيق وفاة ووراثه أمام المحكمة الشرعية قد ذكر فحوى شهاد
المتهم التي أنلى بها أمام المحكمة الشرعية واستخلص من الأدلة التي أورده
أن تلك الشهادة غير صحيحة وأن المذموم كان يعلم عدم صحتها حين قرره
إثناء أجراءات تحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة وأن الاعلام
ضبط على أساس هذه الأقوال فإنه يكون قد بين واقعة الدموى واركا
الجريمة بما فيه الكتابة إذ القانون لا يستلزم ايراد النص الكامل لتلك الأقوال
بل يكفي أن يورد الحكم مضمونها .

(لمن رقم ٣٩٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٥/٢٢)

١٠٠٥ - ساطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود ولو كانت متناقضة

* محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر
الدعوى ؟ ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمنن اليه من قول الشاهد وتها
ما عداه ، وهي ليست ملزمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة بشرها أو استنتا
يستنتجه فترد عليه .

(لمن رقم ٨٥٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٤/١٥)

١٠٠٦ - عدم بيان موضوع شهادة الشاهد وإدائها - قصور .

* إذا اكتفى الحكم من أقوال الشاهد بعبارة مبهمّة لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة ، إذ هي أقوال مرسلة لا تنهض دليلاً على ما قضى به ثم نقض في الدعوى بناء على ما أورده عن هذا الشاهد ، فانه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه ، إذ يجب لسلامة الحكم أن يورد مؤدى أدلة الثبوت وما تضمنه كل منها حتى يمكن الكشف عن وجه استناد المحكمة الى الأدلة التي أشارت اليها .

(لمن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١٩)

١٠٠٧ - خطأ الحكم في إيراد شهادة أداها أحد الشهود بالجلسة

لا يعيبه ما دامت قد اطرحت هذه الشهادة .

* لا يعيب الحكم أن يكون قد أخطأ في إيراد شهادة أداها أحد الشهود بالجلسة ما دام يبين منه أن المحكمة قد اطرحت هذه الشهادة واطبانت الى ما قرره هذا الشاهد بالتحقيقات من أقوال أخذت بها واستندت اليها .

(لمن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١٩)

١٠٠٨ - عدم التزام المحكمة بتبرير اطراحها شهادة شهود النفي

وأخذها بشهادة شهود الإثبات .

* إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد سمعت شاهد نفي فجاءت شهادته مؤيدة لدفاع الطاعن ثم أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه ولم تعرض لهذه الشهادة فذلك لا يقدح في سلامة حكمها ، إذ هي غير ملزمة بالتعلّق على شهادة شاهد النفي وتبرير اطراحها أباها وأخذها بشهادة شاهد الإثبات .

(لمن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١٩)

١٠٠٩ - عدم التزام المحكمة بتبرير اطراحها شهادة شهود النفي وأخذها

بشهادة شهود الإثبات .

* أن المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها الى عدم أخذها بما قرره شاهد النفي ما دام تضالّها بالإدانة بفيد ضمناً أنها لم تطعن الى أقوال الشاهد فاطرحتها .

(لمن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٧/٢)

١٠١٠ — نكر الحكم أقوالا متعارضة لشاهد لا يعييه ما دام قد أخذ منها بما اطمأن الى صحته .

* لا يعيب الحكم أن يكون قد أورد أقوالا متعارضة لشاهد واحد أو شهود مختلفين ، ما دام قد أخذ منها بما اطمأن الى صحته ، وأطرح ما عداه ، إذ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه ، بحيث بنى بعضها ما يثبت به البعض الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين تصدته المحكمة .

(لمن رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٣/١٠/١٢)

١٠١١ — عدم بيان موضوع شهادة الشاهد ومؤداها — قصور .

* أن كان ما أورده الحكم الابتدائي عن أقوال الشهود الذين استند على أقوالهم في ادانة الطاعن لا يبين موضوع شهادتهم ومؤداها ، وكانت المحكمة الاستئنافية بعد أن أجرت تحققات في الدعوى لم تنورد في حكمها شيئا يزيل تصور الحكم الابتدائي ، فانه يتعين نقض الحكم .

(لمن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٥٤/٢/٨)

١٠١٢ — عدم التزام المحكمة بتبرير أطرافها شهادة شهود النفي وأخذها بشهادة شهود الإثبات .

* لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة ومفاسر . وهي غير مكلفة بتنقيح دفاع المتهم في كل جزئية بشرها أو بالرد على ما شهد به شهود النفي إذ يكون ردها على ذلك وأطرافها أقوال أولئك الشهود مستفادين من قضائها بالادانة للدلالة التي بيئتها .

(لمن رقم ٥٧١ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤)

١٠١٣ — عدم التزام المحكمة بتبرير أطرافها شهادة شهود النفي وأخذها بشهادة شهود الإثبات .

* لمحكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية — أن تطرح أقوال شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالرد عليها صراحة اكتفاء بما تورد من أدلة الثبوت في حكمها .

(لمن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/٧/٢١)

١٠١٤ — عدم التزام المحكمة بتبرير اطراحها شهادة شهود النفى واخذها
بشهادة شهود الاثبات .

✽ المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفى التى يتقدم بها
المتهم ما دام الرد عليها مسفاداً ضيقاً من الحكم بالادانة اعتباراً على أدلة
الثبوت التى اوردتها .

(لمن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤)

١٠١٥ — اعتماد المحكمة على شهادة الشاهد يوجب ان يكون له أصله
الناصب فى الأوراق .

✽ اذا كانت المحكمة قد ذكرت فى حكمها ان اقوال شاهد ما فى الجلسة
تطبق شهادته فى التحقيقات الاولى ، فان هذا كله يجب ان يكون له أصله
الناصب فى الأوراق . واثن فبى كان يبين من الحكم المطعون فيه انه كان
من ضمن عناصر التقدير التى ادخلها المحكمة فى حسابها وكان لها اثرها فى
تكوين عقيدتها فى الدعوى ان اقوال شهود الاثبات الذين سمعهم فى الجلسة
لا تغاير اقوالهم الاولى فى التحقيقات فى حين ان تلك التحقيقات بسبب فقدانها
لم تكن تحت نظرها ولم تمن هى من جانبها بحثها وتقصى حقيقتها بل انها
بنت هذه العقيدة واسست قضاءها على مجرد الفرض والاحتمال لا على
الثبوت واليقين اللذين يجب ان تؤسس عليهما الاحكام الجنائية ، فان حكمها
يكون مشوباً بعييب فى الاستدلال .

(لمن رقم ٩٥٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٧/١)

١٠١٦ — عدم التزام المحكمة بتبرير اطراحها شهادة شهود النفى واخذها
بشهادة شهود الاثبات .

✽ ان المحكمة غير ملزمة بان تشير صراحة فى حكمها الى عدم اخذها
بشهادة شاهد النفى اذ يكون فى قضائها بادانة المتهم للأسباب التى اوردتها
ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شاهد النفى وان المحكمة لم تطعن لاثرائه
فاطرحتها .

(لمن رقم ٢٢١٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٧/٧/١٤)

١٠١٧ - عدم اعتماد المحكمة على أقوال الشاهد لا تلزمها ببيان
مؤدى أقواله .

* يكفى لسلامة الحكم بالبراءة ان يتضمن ما يدل على عدم اقتناع
المحكمة بالادانة وارتياها فى أقوال الشهود وهى ليست مكلفة بعد ذلك بأن
نفصل هذه الأقوال التى لم نأخذ بها ولم ترفبها ما يحسح التعمول عليه .
اطمن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١/٢٦

١٠١٨ - نسبة واقعة معينة الى المتهم خطأ لا يعيب الحكم ما دامت
المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة أى اعتبار فى ادانة المتهم .

* لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد نسب - على خلاف الثابت
بالأوراق - الى بعض افراد عائلتى المجنى عليه والمتهم واقعة معينة ، ما دامت
المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة أى اعتبار فى ادانة المتهم وما دام حكمها مقاما
على أدلة مؤدية الى ما رتبته عليها .
اطمن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٥

١٠١٩ - حق المحكمة فى الأخذ بأقوال شهود الاثبات دون شهود التفى
عدم التزامها ببيان السبب فى حكمها .

* لحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال شهود الاثبات ونطرح أقوال شهود
التفى دون أن تلزم ببيان السبب ما دام الرد على أقوال الأخيرين مستفادا من
الأخذ بأدلة الثبوت التى أوردتها الحكم .
اطمن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٦ من ٧ ص ١٢١

١٠٢٠ - تناقض الشهود واستخلاص الحكم الادانة من أقوالهم
استخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه - لا عيب .

* أن التناقض فى أقوال الشهود يفرض قياها لا بعيب الحكم ما دام
قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه ، إذ
مرجع ذلك الى عقيدة المحكمة وأطمئنتها الى صحة الدليل الذى تأخذ به .

اطمن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٦ من ٧ ص ٣٧٢
اطمن رقم ١٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٦ من ٧ ص ٢٢١
اطمن رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١ من ١١ ص ٩٧٢
اطمن رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢١ من ١١ ص ٢٧٢

١٠٢١ — خطأ الحكم في الإسناد بالنسبة لأقوال أحد الشهود خلافاً للثابت بالأوراق — عدم اتخاذ هذه الأقوال دليلاً يستند إليه — عدم استئصالها على واقعة جوهرية — لا عيب .

* لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد عرض لدفاع المتهم ونسب خطأ إلى أحد شهود نفيه أنه لم يذكر لشاهدين آخرين من الشهود أن الضارب للجنى عليه شخص آخر غير المتهم على خلاف الثابت في الأوراق ما دام لم يخذ هذه الأقوال دليلاً من بين الأدلة إلى اسناد اليها ولا هي تتضمن واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة وكان لها أثرها في تكوين عقيدتها .
(لمن رقم ٧٠١ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ من ٧ ص ٩٠٤)

١٠٢٢ — خلو محضر الجلسة مما نسبته الحكم إلى شاهد أدلى بقواله بالجلسة — اسناد الحكم إلى هذه الأقوال — خطأ في الإسناد .

* إذا اسند الحكم في ادانة المتهم ضمن ما استند إلى ما نسب إلى شاهد أنه رواه بالجلسة مع خلو محضر جلسة المحاكمة مما نسبته الحكم إلى الشاهد المذكور وثبتت على لسانه أنه قال بعدم عليه بكيفية وقوع الحادث . فإن الحكم يكون قد أخطأ في الاسناد بما يعيبه .
(لمن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ من ٧ ص ٩٤٢)

١٠٢٣ — خطأ الحكم في ذكر مصدر الدليل لا تأثير له على سلامته .

* لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدموى ما دام له أصل ثابت فيها ، ومجرد الخطأ في ذكر مصدر الدليل في صدر الحكم لا تأثير له على سلامته خصوصاً إذا كان المتهم لا يدعى أن هذه الأتوال لم تصدر من الشهود في موطن آخر من الأوراق .
(لمن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ من ٨ ص ٢٨٨)

١٠٢٤ — وجوب بيان مؤدى الشهادة التي يعتمد عليها الحكم والا كان قاصراً .

* متى كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهم قد اعتمد فيها على اتوال المجنى عليها في التحقيقات وأمام المحكمة دون أن يذكر شيئاً مما جاء في هذه

الأثوال حتى يتضح وجه الاستدلال بها ، فانه يكون قاصر البيان بما يعيسته
ويسنوجب نقصه .

(لمن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ١٦٢٥)

١٠٢٥ - الاستناد الى أقوال شاهد في قضية أخرى - وجوب اطلاع
المحكمة على تلك القضية ليبان مدى صلة تلك الشهادة بموضوع الدعوى
المنظورة ووجه الارتباط بين القضيتين .

* متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بادانة المتهم الذى كان
محكوما ببراءه من محكمة اول درجة دون ان نسع شهادة الصراف مستندة
الى ان الصراف شهد امام محكمة اول درجة بمنل ما شهد به في قضية
أخرى دون ان تطلع على اقوال الصراف في تلك القضية التى اسندت منها
الدليل الوحيد الذى عولت عليه ، ولم يبين كذلك ما هية الصلة بين القضيتين
ولا كيف تناول الصراف في شهادته في القضية الأخرى موضوع القضية
الحالية ، وكان لا يظهر من الاوراق ان المحكمة نظرت القضيتين معا كما
لا يظهر منها وجه الارتباط بينهما ، فلن الحكم يكون قاصرا .

(لمن رقم ٨٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ١٨٥٦)

١٠٢٦ - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهمين - كفاينة
لسلامة الحكم بالبراءة .

* جرى قضاء هذه المحكمة على انه يكفى لسلامة الحكم بالبراءة ان
تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهمين ، وان يدل حكمها على
عدم اقتناعها بادانتهم وارتيابها في اقوال الشهود ، اذ المرجع في ذلك الى
ما تظهن اليه في تقدير الدليل .

(لمن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ١٨٦٦)

١٠٢٧ - عدم بيان الحكم فحوى الشهادة التى يعتمد عليها - قصور .

* متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم ضمن ما استند اليه الى
شهادة الضابط ورجلى البوليس اللذين رافقاه ، وبين الحكم مؤدى شهادة
الضابط المذكور دون أن يذكر فحوى شهادة الشاهدين الآخرين اكتفاء بقوله
أن شهادتهما تؤيد روايته ، فان الحكم يكون مشوبا بعيب القصور لانه خلا

من بيان مؤدى الدليل المستند من شهادة الشاهدين المذكورين فلا يعرف منه كيف أنه يؤيد شهادة الضابط .

(طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٧/١١/١٢ من ٨ ص ١١٢)

١٠٢٨ — سلطة المحكمة في اطراح شهادة الشهود دون بيان سبب ذلك — مرد الأمر الى اطمئنانها أو عدم اطمئنانها الى الأخذ بما شهدوا به .

✽ ان محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تنقيب المنهم في دفاعه الموضوعى فتد على كل شبهة يثيرها او جزئية يتمسك بها ونرد عليها استقلالا اد الرد ممسناد من قضائها بالادانة للاسباب التي تضمنها حكمها وهي ليست ملزمة كذلك بأن تبين سبب اطراحها لاثوال شهود لم نر الأخذ بشهادتهم اذ مرجع الأمر الى اطمئنانها أو عدم اطمئنانها الى الأخذ بما شهدوا به .

(طعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٧/١١/٢٥ من ٨ ص ١٢١)

١٠٢٩ — سلطة المحكمة في تجزئة الدليل والأخذ بما تظمن اليه من أقوال الشهود دون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .

✽ للمحكمة ان تأخذ من ادلة الدعوى بما تظمن اليه وتطرح ما عداها ولها ان تأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل التحقيق او المحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .

(طعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٧/١١/٢٧ من ٨ ص ١٢٠)

١٠٣٠ — عدم التزام المحكمة بالإشارة في حكمها الى شهادة شهود النفي — قضاؤها بالادانة يغيد دلالة اطراحها تلك الشهادة .

✽ ان المحكمة غير ملزمة بأن تشير في حكمها الى شهادة شهود النفي والرد عليها ردا صريحا لأن قضاؤها بالادانة اعتيادا على عناصر الإثبات النفي بينها يغيد دلالة أنها اطرحت تلك الشهادة ولم تروجها للأخذ بها .

(طعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٧/١٢/٨ من ٨ ص ١٦٤)

١٠٣١ - خطأ الحكم في الاستناد بالنسبة لأقوال أحد الشهود خلاف القابض بالأوراق - عدم اتخاذ هذه الأوراق دليلاً في ادانة المتهم وأخذه بأدلة مؤدیه - لا عيب .

* جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف النائب بالأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتباراً في ادانة المتهم وما دام حكمها مغاماً على أدلة مؤدیه إلى ما رتبها عليها .

(لمن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠ من ٨ من ١٩٧٥)

١٠٣٢ - استناد الحكم على أقوال شاهد في قضية أخرى دون سماع شهادته في الدعوى أو ضم القضية المذكورة - بطلانه .

* متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا أثر لأقواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية الجثة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فإن الدليل الذي استندت عليه هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكور يكون باطلاً ، والاستناد إليه يجعل حكمها معيباً بما يبطله .

(لمن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٢/٣ من ٩ من ١٠٨)

١٠٣٣ - الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .

* لا ينال من سلامة الحكم أنه نسب أقوال الشاهد إلى تحقيق النيابة في حين أنه أدلى بها في جلسة المحاكمة إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .

(لمن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٢/٢٥ من ٩ من ٢٠٦)

١٠٣٤ - خلو الأوراق مما نسبته الحكم إلى الشاهد - إقامة المحكمة قضاؤها بالإدانة على دليل لا سند له من الأوراق يعيب الحكم .

* متى كان ما أثبتته الحكم ونسبه إلى الشاهد ليس له أصل في الأوراق فإن المحكمة تكون قد أقامت قضاؤها بالإدانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٤/١ من ٩ من ٢٤٩)

١٠٣٥ - لا يعيب الحكم إirاده مؤدى شهادة شهود الإثبات جملة ثم نسبها اليهم جميعا .

* لا بأس على الحكم ان هو ورد مؤدى شهادة شهود الإثبات جملة ثم نسبها اليهم جميعا تناديا من الكرار الذى لا موجب له .

(لمن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/١١/١٩٥٨ س ٣ ص ٢٣٢٢)

١٠٣٦ - الخطأ فى بيان سبب وجود اقتسود بمكان الحادث - لا يعيب الحكم متى كان الامر لا يتعلق بنفى وجودهم فى هذا المكان .

* خطأ الحكم - على فرض حصوله - من بيان سبب وجود شهود الواقعة فى مكان الحادث لا يؤثر فى نتيجته ، وهو لا يعيبه ما دام الامر لا يتعلق بنفى وجودهم فى هذا المكان .

(لمن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٥٨ س ٣ ص ١١٢٢)

١٠٣٧ - جواز اعتماد الحكم على الشهادة التى تؤخذ على مسيل الاستدلال .

* لا يحظر القانون سماع الشهادة التى تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا بين ، بل للمحكمة متى اقتنعت بمسحتها ان تاخذ بها وتعتمد عليها .

(لمن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١١٢٢)

١٠٣٨ - قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب اصابته واقعة لا تنفى ولا تقبل التجزئة .

* واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب اصابته هى واقعة ثابتة لا تنفى ولا تقبل التجزئة - سواء اخذ بها الحكم أو نفاها - فاذا كان الحكم المطعون فيه بعد ان أثبت انه اقتنع بأن المجنى عليه استطاع ان يتكلم عقب الإصابة وأنه افضى لأخيه الشاهد بأسماء الجناة واخذ من هذه الواقعة دليل اثبات على الطاعنين ، عاد وقرر فى موضع آخر ما يفيد ان المجنى عليه عجز عن النطق عقب الإصابة ، واخذ الحكم من هذا العجز دليل نفى للمتهمين الثانى والثالث الملقى ببراءتهما ، فانه يكون قد تناقض وشابه الفساد فى الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢١٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٦٦٢)

١٠٣٩ - الخطأ في الإسناد الى الشهود يعيب الحكم عند تناوله اذا
تؤثر في عقيدة المحكمة .

* الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤيد
في عقيدة المحكمة - فإذا كانت المحكمة لم نعول على أقوال شهود النفي -
بل أخذت بأدلة الثبوت التي اطمانت اليها وكونت عقيدتها منها ، فإن خطأ
الحكم بنسبته الى شهود النفي وقائع لا سند لها من الأوراق لم يكن له ناك
في سلامة الحكم ، ولا في النتيجة التي انتهت اليها المحكمة ، فلا يفسد
الحكم خطؤه في هذا الخصوص .

(الطن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٨٠/١١/٢٨ من ١١ ص ١٨٤٨)

(الوطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠)

(الوطن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦)

١٠٤٠ - احالة الحكم في بيان مؤدى أقوال الشهود الى ما أورده من
اسواق شاهد آخر عند اتفاق أقوالهم فيما استند اليه منها - لا عيب .

* لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود الى ما أورده من
أقوال شاهد آخر - ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند اليه الحكم منها
ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في تفاصيل معينة لم يوردها الحكم -
ذلك لأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطعن
اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه
التفاصيل ما يفيد اطراحها لها .

(الطن رقم ١٥٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ من ١١ ص ١٩٢٢)

(الوطن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٢٨)

١٠٤١ - شهادة - سلطة محكمة الموضوع في الالتفات عما تضمنه
مضمر الصلح بشأن عدول الشاهد عن اتهام المتهم دون بيان العلة - كفاية
الرد الضمني .

* أخذ الحكم بالصلح الذي تم بين المجنى عليها وبين المتهم في مضم
تخفيف العقوبة والتفاته عنه في معرض نفي التهمة عنه لا يعيبه ، ذلك انه
بفرض صحة ما أورده المتهم من هذا الصلح فانه لا يعمدو أن يكون قولاً جديداً
من المجنى عليها يتضمن عدولها عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة
الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ، ولا نلزم في حالة عدم أخذها به أن

مورد سبب لذلك اذ لاحد بدله البتوت التي شافها الحكم يؤدي دالة الى
مراح الصلح المدخور .

يطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١٢/٢/١٣٦١ س ١٢ ص ٣٤٠ .

١٠٤٢ — اثبات — حكم — تسبيبه — الاسباب الجوهرية .

* من المقرر ان لحكمة الموضوع ان نثبت معتقدها من كلفة العناصر
الطروحة امامها على بساط البحث ، وان البيان الممول عليه في الحكم هو
ذلك الجزء الذي يبدو فيه امتناع القاضي دون غيره من الاجزاء الخارجية
عن سياق هذا الاقتناع ، ومنى نمرر ذلك ، ونحن الحكم مد عول في الادانة
على اموال شهود الاثبات الذين اورد مؤدى شهادتهم ، فانه لا يضير الحكم
ان يشير وهو في معرض تحصيله الواقعة الدعوى الى انه تبين هذه الواقعة
من اوراق الدعوى وسماع الشهود اثباتا وثقيا ومما دار بالجلسة .

يطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١٢/٢/١٣٦١ س ١٢ ص ٣٢٠ .

١٠٤٣ — اثبات — حكم — تسبيبه — حرية تكوين عقيدة المحكمة .

* للمحكمة حرية تكوين عقيدتها مما تباح اليه من اقوال الشهود ، ومن
ثم فهي لا تلتزم الا بايراد مؤدى الأدلة التي تستند اليها في الادانة حتى يتضح
وجه استدلال الحكم بها . اما اقوال شهود النفي الذين لا نأخذ بهم مستلا
يلزم ان تشير صراحة في حكمها الى عدم اخذها بها او الرد على ما شهدوا
به ، ويكفي ان يكون مستفادا من الحكم انها لم تجد في اقوالهم ما تطعن الى
صحته — بل ان القضاء بالادانة لادلة البتوت التي اوردتها المحكمة ما يتضمن
بذاته الرد على شهادة شهود النفي وانها لم تطعن لاقوالهم فاطرحنها .

يطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠ في جلسة ١٢/٢/١٣٦١ س ١٢ ص ٣٦٠ .

١٠٤٤ — شرط اعتداد المحكمة برواية منقولة .

* ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الإخذ برواية منقولة متى تبين
صحتها واقتنعت بصورها عن نقلت عنه ، ألا انه مع ذلك يجب ان تكون
دونات الحكم كاثية بذاتها لايفضاح ان 'لحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة
قد الت المما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وانها نبينت حقيقة الأساس
الذي يقوم عليه شهادة كل شاهد ، ولما كان الثابت ان 'الحكم الماطعون فيه
اورد رواية احد شهود الاثبات على صورة غامضة قد نوحى بانه يروي واقعة

شهادتها بنفسه كما أنها قد حصل على الظن بأنه يروى رواية أبليها اليه و
الجنى عليه الذى شهد برويته الحادث ، فان الحكم يكون مشوباً بالغموض .
فى هذه الساحة مما ينعين معه نقضه والاحتلاله .

(لمن رقم ١٠ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ٢٢ من ٨٢

١٠٤٥ - عدم جواز تدخل المحكمة فى رواية الشاهد .

✽ لا يجوز للمحكمة أن تتدخل فى رواية الشاهد ذاتها وتأخذها
وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو أن تقيم قضاها على فروض نناقض
صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هى اطمانت اليها أو نظرد
أن لم تنق بها .

(لمن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٢/٢/٣٠ من ١٤ من ٢٨٥

١٠٤٦ - ما لا يعيب الحكم فى نطاق الدليل بشهادة الشهود .

✽ من المقرر أنه لا يعيب الحكم اختلاف الشهود فى تفصيلات معبد
ما دام قد حصل اتوالهم بها لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات
يسند اليها فى تكوين عقيدته ، ذلك أن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين
عقيدتها السلطة المطلقة فى تقدير الدليل ، فلها أن تعتمد على ما نظمها الد
من اقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وهى اذ تفعل ذلك لا تكون ملزبة
ببيان العلة ، لأن الامر مرجعه الى اقتناعها هى وحدها ، وفى عدم ايسر
الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها .

(لمن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٤ من ١٢٥١

١٠٤٧ - مؤدى عدم تعرض الحكم لشهادة شاهد النفى .

✽ لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شاهد النفى ، لأن مؤدى
هذا السكوت أن المحكمة اطرحتها اطماننا منها لاقوال شهود الاثبات .

(لمن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠ من ١٤ من ١٢٣٠

١٠٤٨ - ما لا يعيب الحكم فى نطاق التقليل .

✽ الأصل أن الأحكام لا تلزم بأن تورد من اقوال الشهود إلا ما تقسيم
عليها قضاها . ومن ثم فان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من

النصوري في إيراد أقوال الشهود الذين سمعتهم محكمة ثاني درجة مردود بأن ذلك يعتبر أطراحاً لا قوالهم أخذاً بأدلة الثبوت التي بينها .

(نصن رقم ٢٦١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ س ١٤ من ٢٢٨)

١٠٤٩ - الأخذ بالشهادة - مفاده .

✽ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخفت شهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(نصن رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٢ س ١٤ من ٢٨٠)

١٠٥٠ - مؤدى حرية محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود .

✽ لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة علم ، بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سابقاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أن تعول في قضائها على رواية للشاهد في أية مرحلة من مراحل الدموى ولو خالفت قولاً آخر له ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن تعييه على الحكم أخذه بأحدى روايات المجنى عليهما التي لها ماخذها من شهادتهما ، أمام المحكمة دون باقي رواياتهما في الأوراق أو أطراحه أقوال بعض الشهود الآخرين لما في هذا من مصادرة لحرية محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتكوين عقيدتها في الدموى .

(نصن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢١ س ١٤ من ٢٦٢)

١٠٥١ - شهادة - حكم - تسببت - ما يكفي لصحته .

✽ وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعميل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن ، مرجعه إلى محكمة الموضوع ، تندره التقدير الذي تظمن إليه . ومتى أثبتت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها

على عدم الأخذ بها . ومن ثم فلا نثريب على المحكمة إذا ما عولت في قضاء على أقوال الجنى عليه وبعض أقاربه من شهود الواقعة ما دامت قد أطاعت إليها ، ولا الزام عليها بالرد على دفاع الطاعن الموضوعى بهذا الشأن ما د الرّد مستفاداً دلالة من أدلة الثبوت المساقفة التى أوردتها .

(ملعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٦٢/١١/٤ من ١٤ ص ٢٧)

١٠٥٢ - شهود - حكم - تسببيه - تسبیب غیر معيب .

* اختلاف الشهود في تحديد اوصاف آلة الاعتداء واعتداء الح على شهادتهم بالرغم من هذا الاختلاف لا يعيب الحكم ما دام قد أخذ أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة ، هذا فضلاً عن أن آلة القتل لیس من الأركان الجوهرية في الجريمة .

(ملعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ من ١٤ ص ١٩٤)

١٠٥٣ - شهود - تناقض - حكم - تسببيه - تسبیب غیر معيب .

* التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - نفرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد انتخاض الأدانة من أقوالهم استخلاصاً لا تناقض فيه .

(ملعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٠٠٣)

١٠٥٤ - تحديد الأشخاص للمسافات - أمر تقديرى - ليس .

شأن الاختلاف فيه اصدار شهادة الشهود - الأمر في ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع وأطمئنتها إلى الشهادة في مجموعها كعنصر عناصر أدلة الثبوت المطروحة - مثال .

* أن تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى ، وليس من شأن الاختلاف في ذلك اصدار شهادة الشهود ، انما الأمر في ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع وأطمئنتها إلى الشهادة في مجموعها كعنصر عناصر أدلة الثبوت المطروحة . فإذا كانت المحكمة قد أطمئنت إلى ما تروى شاهداً الرؤية واستخلصت الأدانة من أقوالهما بما لا تناقض فيه ، فما بال يثيره الطاعنان بغير اختلاف تقدير الشاهدين لميلان الإطلاء نحو إلى حفل في موضوع الدعوى وتعتبر الأدلة فيها بما لا يحوز إلتزام محكمة النقض .

(ملعن رقم ٥١٥ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٤/٦/٢٠ من ١٥ ص ١٥٢)

١٠٥٥ - شهادة الشهود - محكمة الموضوع - تناقض - اثره .

✳ الأصل أن لحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلزم ببيان علمه بما ارتأه ، إلا أنها متى تعرضت إلى بيان المبررات التي دعمتها إلى تجزئة الشهادة فيجب ألا ينع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخافلة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه واستخلص منها أن حالة الظلام ليلة الحادث لم تحل دون استعرافه على الطاعنين ثم عاد في موضع آخر وأطرح شهادة المجنى عليه قبل المتهم الأخير واستند في ذلك - ضمن ما استند إليه - إلى أن الحادث وقد وقع ليلاً فإنه يتمتع على المجنى عليه رؤية ذلك المتهم - وأسس على هذا النظر قضاءه ببراءته وهو ما يعيب الحكم بالتناقض في التسبيب بحيث لا يسر منه أن كانت المحكمة قد كونت عقيدتها على أن الظلام في ليلة الحادث كان يحول بين المجنى عليه وتمييز الأشخاص أو أنه لم يحل دون تمكنه من الرؤية فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(المس رقم ١٨٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٢ س ١٦ ص ١٥٧)

١٠٥٦ - شهادة الشهود - حكم - تسبيب .

✳ من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على المحكمة أن هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته إليهم جميعاً تفادياً من التكرار الذي لا موجب له .

(المس رقم ١٧٢٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ س ١٦ ص ١٢٠١)

١٠٥٧ - أقوال شهود النفي - كفاية الرد المضمنى عليها .

✳ المحكمة غير ملزمة بأن ترد على استقلال على أقوال شهود النفي أو أن تدبر صراحة إلى عناصر أخرى قدمها المتهم لتأييد دفاعه ، إذ الرد عليها مستفاد من أدلة الثبوت الأخرى التي أوردتها الحكم .

(لمن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٢ س ١٧ ص ١١٥)

١٠٥٨ - سكوت المحكمة الاستئنافية عن الاستمارة الى اقوال
شاهد ادلى بشهادته امامها وتليدها الحكم المستأنف - مؤدى ذلك .

* وزن اقوال الشاهد مرجعه الى محكمة الموضوع ، ولها الاخذ
بها في اية مرحلة ولو كانت مخالفة ما شهد به امامها دون ان تلزم ببين
السبب ، وفي اخذها باقوال شاهد ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارا
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وفي سكوت المحكمة
الاستئنافية عن الاشارة الى اقوال شاهد ادلى بشهادته امامها وقضاء
بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد انها لم تر من شهادته ما يغير من اقتناعها
بما قضت به محكمة اول درجة .

(طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ من ١٨ من ٢٦٦)

١٠٥٩ - التعويل في الحكم على اقوال الشهود المثبتة بالتحقيقات

* خولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - المعدا
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود
اذا قبل التهم او الدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا . ومن ثم فان المحكم
لا تكون مخطئة اذا هي عولت على اقوال الشهود المثبتة بالتحقيقات دور
سماعهم ، ما دامت اقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة
(طعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ من ١٢٨٧)

١٠٦٠ - عدم سماع المحكمة للشهود رغم تمسك المتهم بذلك -
انته .

* الاصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان
المحكمة الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوي الذي تحرر
المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وانهم
يصح للمحكمة ان تقرر تلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او
اذا قبل المتهم او الدافع عنه ذلك . ولما كان محامي الطاعن قد تمسك
في جلسيتين متتاليتين بوجوب سماع شهود الاثبات تحقيقا للشبهة
الرافعة ، فرغضت المحكمة هذا الطلب مما احاط محاميهما بالحرج الذي
يحمله معذورا ان هو لم يتمسك بطلبه - بفرض ذلك - بعد تقرب
رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما اصبحت به الدافع مخطئرا لقبول
ما راته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود ، فان سير المحكمة

على هذا النحو لا بتحقيق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة سالفه الذكر ، ولا يصح أن بوصف طلب المدافع فى هذا الصدد بعدم الجدية ، لأنه نسك بأصل افتراضه الشارع فى قواعد المحاكمة ، ورتب عليه حكمه بصرف النظر عن نوايا الخصوم ، كما لا يصح افتراض تنازل المدافع عن طلبه بعد أن جابهته المحكمة صراحة برفضه . ومن ثم فإن اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة ويكون الحكم اذ بنى عليها باطلا واجب النقض .

(لمن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٠ من ١٨ من ١٥٠٩)

١٠٦١ - عدم التزام المحكمة ببيان مؤدى اقوال الشهود الا اذا كانت قد استندت اليها فى حكمها بالادانة .

* لا تكون المحكمة مطالبة ببيان مؤدى اقوال الشهود الا اذا كانت قد استندت اليها فى حكمها بالادانة ، أما اذا لم نعتد على شيء من تلك الاقوال فانها لا تكون مكلفة بأن تفكر عنها شيئا ومن ثم فان عدم ايراد المحكمة لأدى اقوال الشاهد لا يعيب الحكم طالما انها قد انصحت فى مدونات حكمها عن كتابة الأدلة التى أوردتها لحمل قضائها بالادانة اذ إن تدبر الليل موكول اليها .

(لمن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١١٢٨)

١٠٦٢ - احالة الحكم فى بيان ما شهد به الى مضمون ما شهد به شاهد آخر مع اختلاف الواقعة التى شهد عليها كل منهما - يعيب الحكم بالقصور والخطأ فى الاستدلال .

* إذا كان يبين من الاطلاع على المردات التى امرت المحكمة بمضمونها تحقيقا للظمن أن التقيب « . . . » ذكر فى تحقیقات النيابة أنه كان يقف على بعد ثلاثين مترا من المكان الذى تتابل فيه زميله التقيب « . . . » مع المتهم فلم يستطع أن يعرف ما يدور بينهما ، وبالتالي لم ير المتهم وهو بضع مبلغ الرشوة فى جيبه ، ولا هو رآه يخرج من هذا الجيب ويحاول اقتاده على الأرض ، بما كان مدار ما شهد به زميله فى الجزء الجوهرى الذى كان موضوع استدلال الحكم من شهادته ، ومن ثم فانه اذ أحال فى

بيان ما شهد به النقيب المذكور الى مضمون ما شهد به زميله مع اختلاف الواقعة التي شهد عليها كل منهما ، يكون فوق قصوره ، منظويا على الخطأ في الاسناد مما يبطله ويوجب نقضه .

(طن رقم ٤٩٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٤/٨ من ١٩ ص ٢١٧)

١٠٦٣ - متى يجب على الحكم ايراد شهادة كل شاهد على حدة .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن كل حكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي اقيم عليها ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وسلامة مأخذه نيكينا لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان باطلا ، وانه وإن كان الإيجاز ضربا من حسن التعبير ، الا انه لا يجوز أن يكون الى حد القصور ، ومن ثم فإن كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأنها فلا بأس على الحكم أن هو أجال في بيان شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر فتدابقا من التكرار الذي لا موجب له ، اما اذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره ، فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة .

(طن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٤/٨ من ١٩ ص ١٢١٦)

١٠٦٤ - لحكمة الموضوع الاعتماد في قضائها بالادانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف اليمين .

* من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالادانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين إذ مرجع الأمر كله الى ما نطعن اليه من عناصر الاستدلال . ولما كانت المحكمة قد اطاعت الى أقوال المجنى عليه التي أداها في محضر التدقيق الابتدائي بغير حلف يمين بعد أن استحال سماع شهادته أمامها لومعته ، فانه لا يقبل من الطاعن مضادها في عقيدتها .

(طن رقم ١١٣٧ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١ من ١٤ ص ٢٨٢٢)

١٠٦٥ - الشهادة - ماهيتها ؟ اعتبار الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين شهادة - وصف الحكم أقوال المجنى عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة - لا عيب .

* انه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانونا إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفى عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . فالشاهد لفة هو من اطلع على الشيء وعينه ، والشهادة اسم من الشهادة وهي الاطلاع على الشيء عيانا ، وقد اعتبر القانون - في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية - الشخص شاهدا بمجرد دعوته لإداء الشهادة سواء إذا ما بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وصفه أقوال المجنى عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة .

(طبق رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ في جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١ من ١٩ من ١٨٢)

١٠٦٦ - الحكم على أقوال الشهود قبل سماعهم - يعيب الحكم .

* يوجب القانون سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق للمحكمة أن تدرى ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تأتي الشهادة التي تسمعها المحكمة ويتاح للدفاع مناقشتها ، بما يقتضيه بحقيقة تغاير تلك التي ثبتت في عقيدتها من قبل ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد تضرعت برفض طلب سماع أقوال شهود الإثبات ونحضر المحضر بأنها ترى في أقوالهم بمحض ضبط الواقعة ما يقتضيه بثبوت التهمة ، فاتها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع وهو سبق منها للحكم على أقوال الشهود قبل أن تسمعهم ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

(طبق رقم ١٣٣٠ لسنة ٣٨ في جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ من ١٩ من ٣٨١)

١٠٦٧ - لا يعيب الحكم خلوه من بعض تفصيلات في رواية الشاهد أم يكن لها أثر في منطق أو النتيجة التي انتهى إليها .

* متى كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن أقوال الشاهد قد تضمنت الواقعة الجوهرية التي عول عليها الحكم وانفذها تنفيذا لفضائه وهي واقعة اعتداء الطاعن على المجنى عليه بالة حادة في ظهره محددا به

الاصابة التي اودت بحياته ، فانه لا يعيب الحكم — بفرض صحة ما يتولاه الطاعن — ان تكون رواية الشاهد قد خلت من بعض تفصيلات لم يكن لها اثر فى منطق الحكم او فى النتيجة التى انتهى اليها .

(لمن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ من ١٩ ص ١٠١٤)

١٠٦٨ — حق المحكمة فى ايراد شهادة الشهود جملة — مشروط بورودها على واقعة واحدة .

✽ من المقرر أنه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة — كما هو الحال فى الدعوى — ولا يوجد خلاف بشأن تلك الواقعة فلا تشرب على المحكمة ان هى اوردت مؤدى شهادتهم جملة واحدة ثم نسبته اليهم جميعا تضاديا للكرار الذى لا موجب له .

(لمن رقم ١٩٢٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ من ١٩ ص ١٠٩٦)

١٠٦٩ — اخذ محكمة الموضوع بشهادة شاهد — يفيد اطلاقها جميعا للاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

✽ متى اخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها اطاحت بجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(لمن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٢ ص ١٢٦٦)

١٠٧٠ — تناقض الشهود الذى لا يعيب الحكم — شرطه .

✽ تناقض الشهود على فرض حصوله ، لا يعيب الحكم ما دام تد استخلص اتوالهم بها لا تناقض فيه ، واذا كان ذلك وكان ما حصله الحكم من اتوال المجنى عليه والشهود قد خلا من شبهة اى تناقض ، فان دعوى الطاعن بأن اتوال الشهود جاءت على وجه الظن والتخمين ، او انه انطوت على تناقض لم يعرض له الحكم ، تكون على غير اساس .

(لمن رقم ٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٢ ص ٥٦٢)

١٠٧١ - عدم التحويل على أقوال الشاهد - متى كانت على انكر
إكراه أو تهديد .

* من المقرر أن وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، وتحويل القضاء عليها ، وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع ننزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي نطعن إليه ، إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً ، وهي لا تعتبر كذلك ، إذا صدرت أثر إكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه .

(طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٣ في جلسة ١٠/٢٧/١٩٦٦ س ٢٠ من ١١٥٧)

١٠٧٢ - الدفع ببطالان أقوال الشهود لصحورها أثر إكراه -
جوهرى - وجوب تمييزه والرد عليه - مخالفة ذلك - اهلال بحق
الدفاع - مثال .

* متى كان الثابت بما أورده الحكم في مدوناته ومن محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن المتهمين قد أثار إمام المحكمة أن إكراهها وتغذيتها بونهديداً قد وقع على الشهود - وقد كان البعض منهم منها أصلاً في الدعوى - وأن وقائع الإكراه والتهديد قد تمثلت في حجز الشهود في ثكنات مصطفى كامل العسكرية التي كان يجري فيها التحقيق ، وفي إطلاق كلب متوحش عليهم ينهش في أجزاء حساسة من أجسامهم وفي تهديد البعض منهم بالفصل من الخدمة ، وفي طلب المبلث العسكرية لفصل خمسة منهم من وظائفهم ، وأن تسوة التعذيب دفعت أحدهم إلى الشروع في الانتحار ، وأن هذه الحادثة كانت موضوع تحقيق لجرته السلطات المختصة وأرفقت أوراقه بملف الدعوى ، فإن هذا الذي أثاره الدفاع وأنقض في شرحه ، أنها يعد دفاعاً ببطالان أقوال هؤلاء الشهود لصحورها أثر إكراه ، وهو دفع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ، ولا يعصم الحكم قول المحكمة أنها تطعن إلى أقوال الشهود ، ما دامت أنها لم تقل كلفتها فيها آثاره الدفاع من أن تلك الأقوال أنها أدلى بها الشهود نتيجة الإكراه الذي وقع عليهم ، ذلك أنه لا يكفي لسلب الحكم أن يكون الدليل صادقاً ، متى كان وليد إجراء غير مشروع .

(طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٣ في جلسة ١٠/٢٧/١٩٦٦ س ٢٠ من ١١٥٧)

١٠٧٣ - التزام الحكم بإيراد أقوال الشاهد متى استند اليها
فحسب .

* من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال
الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها .

(لمن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٦ في جلسة ١٠/٢٧/١٩٦٦ من ٢٠ ص ١١٨١)

١٠٧٤ - حق المحكمة في اننعوب على أقوال الشاهد في أية مرحلة
من مراحل الدعوى .

* أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت ، وببأن
وجه أخذها بها اقتضت به منها ، بل حسيها أن تورد منها ما تطئن اليه
ونطرح بما عدها ، ولها أن تمول على أقوال الشهود في أية مرحلة من
مراحل الدعوى ما دامت قد اطبانت اليها .

(لمن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٦ في جلسة ١٠/٢٧/١٩٦٦ من ٢٠ ص ١١٨١)

١٠٧٥ - تأخير الشاهد في الادلاء بشهادته ، يمنع المحكمة من
الأخذ بها .

* تأخر الشاهد في اداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ،
بما دامت قد اطبانت اليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل ، من سلطة محكمة
الموضوع ومن ثم فإن كل جدل يثره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون
مقبولا لسلطه بالموضوع لا بالقانون .

(لمن رقم ١٤١٥ لسنة ٣٦ في جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٦ من ٢٠ ص ١١٥١)

١٠٧٦ - متى تقرم المحكمة ببيان مؤدى أقوال الشهود عند
استنادها اليها في حكمها بالادانة - مثال .

* المحكمة ليست مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت
قد استندت اليها في حكمها بالادانة ، لها إذا لم تعتمد على شيء من تلك
الأقوال . فاتها لا تكون مكلفة بأن تفكر عنها شيئاً . وإذا كان الثابت من
الحكم المطعون فيه أن محكمة ثأى درجة قد رأت الحكم المستأنف في محله
للاسباب التي بنى عايبها والتي انخفتها أسبابا لها ، فإن ذلك منها انصاح

فى مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التى أوردها الحكم الابتدائى لحمل قضائه بالإدانة . ومن ثم لا يعيب حكمها عدم إيرادها لأقوال شهادته استمعت إليه ما دامت لم تحول عليها فى قضائها بتأييد حكم الإدانة .

(طن رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩ لسنة ١٩٦٩/١٢/٢٩ من ٢٠ ص ١١٩٢)

١٠٧٧ — شهود — تناقض — استخلاص سائغ — لا عيب .
* أن التناقض فى أقوال الشهود — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم ، ما دام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

(طن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١ من ٢١ ص ١١٧)

١٠٧٨ — متى يكون تحديد الحكم لمسافة إطلاق النار على الجنى عليه ضروريا — إيراد الحكم ما يخالف الثابت بقول الشهود خطأ فى الإسناد .

* متى كانت أقوال من سئل من الشهود من رجال الحفظ فى جلسة المحاكمة لا تساند الحكم فيها حصله من أن رؤية الجنى عليه للمتهم الطاعن وقت الاعتداء عليه وتمييزه ككلمة ممكنين ، إذ قرروا بأن الظلام كان سائدا وقت الحادث ، وكان يبين من المفردات ، أن رجال الحفظ شهدوا بتحقيقات النيابة ، بتعذر الرؤية واستحالة التعرف ، إذ قرروا بأن « الدنيا كانت غمة والرؤية متعذرة » وكان الحكم لم يكشف عن تحديد مسافة إطلاق الأمانة النارية فيما أثبت بقرار الصفة التشريحية حتى يمكن القطع بيقين فى أمر الرؤية والتمييز بالنسبة لظروف الضوء والظلام وقت الحادث ومسافة تلك الرؤية . وإذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أورد على خلاف الثابت بأقوال الشهود أن الرؤية كانت ممكنة وتمييز الطاعن كان مستطاعا وعول على ذلك فى إدانته دون أن يعنى باستجلاء حقيقة الأمر فى ذلك على ضوء ما جاء بقرار الصفة التشريحية خلاصا بمسافة الإطلاق ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى الإسناد والقصور فى البيان .

(طن رقم ١١٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ من ٢١ ص ١٢٩١)

١٠٧٩ - استدعاء المحكمة الشاهد لاستيفاحه أمرا معيناً في حضور الطاعن ومحاميه . لا عيب .

* لا جناح على المحكمة ان هي امرت باستدعاء الضابط الشاهد واستوضحته فيما رأت لزوما لاستيفاحه فيه ما دام النابت من حضر جلسة المحاكمة ان هذا الاجراء تم في حضور الطاعن ومحاميه .

(لمن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ص ١٢١)

١٠٨٠ - ادانة الطاعن استنادا الى اقوال الشهود - رغم عدم تحديدهم الشخص المعنى - قصور .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد سائل الطاعن الاول عن جريمة الضرب العمد المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات مستندا الى اقوال شهود الاتبات ، وكانت المحكمة قد حصلت اقوالهم - في خصوص تعيين اشخاص المعتدين على المجنى عليه - بما مفاده ان المعتدين كانوا ثلاثة اشخاص مجهلين في قول البعض وانهم كانوا اربعة او خمسة او ستة في قول البعض الاخر وكان الحكم لم يفسح كيف انتهى الى ان الطاعن الاول كان من بين اولئك المعتدين ، حال ان احدا من الشهود لم يحدد باسمه او يتعرف عليه فيما بعد ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقبوض والابهام والقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/٤/١٦ س ٢١ ص ١١٢)

١٠٨١ - اعادة الحكم في بيان شهادة الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد آخر - لا عيب - شرط ذلك .

* من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد آخر ما دامت اقوالهم مغلقة مع ما استند اليه الحكم منها .

(لمن رقم ١٧٧ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢ س ٢١ ص ٢٧٢)

٤٠١

١٠٨٢ - للمحكمة الاستئناف عن سماع شهود الإثبات - شرط ذلك .
لها الاعتماد على أقوالهم في التحقيقات - ما دامت مطروحة على بساط
البحث .

* من المتر ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الإثبات اذا
ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم
سماعهم أمامها من أن نعتد في حكمها على أقوالهم التي ادلوا بها في
التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

(لمن رقم ١٧٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧٠/١٠/١٢ س ٢٢ ص ١٧٢)

١٠٨٣ - خطأ الحكم في تحديد نوع صلة الشاهد بالمتهم - لا يؤثر
في استدلاله - ولا في سلامة أطراحه لأقوال الشاهد - يستوى عن
هذه الصلة أن تكون بين الشاهد والمتهم أو بين الشاهد ومخدوم المتهم .

* ان خطأ الحكم في تحديد نوع الصلة بين الطاعن والشاهد
ومداه ، لا يؤثر في سلامة استدلاله ، ما دامت هذه الصلة بوجوده
أصلا ، يستوى في ذلك أن يكون الطاعن عم الشاهد أو يعمل لدى . معه ،
فقيام صلته بالشاهد محقق في الحالين ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من
خطأ الحكم إذ أسند للشاهد القول بأن المتهم معه ، في حين أنه قرر أن
معه هو صاحب السيارة ، وأطرح لذلك أقواله ، لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧٠/١١/٢٣ س ٢١ ص ١١٤٩)

١٠٨٤ - اختلاف أقوال الشهود في بعض التفاصيل لا تعيب الحكم
طالما لم يركن إليها في تكوين عقيدته .

* لا يعيب الحكم ما يثيره الطاعن من أن شهود الإثبات قد اختلفت
أقوالهم في بعض تفاصيل . معينة ما دام الثابت أنه قد حصل تلك الأقوال
بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين
عقيدته .

(لمن رقم ١٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧١/١/٢٥ س ٢٢ ص ١٢٢٤)

١٠٨٥ - التشكيك في اقوال الشهود وادعاء تلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة .

* ما اثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في اقوال الشهود وما ساقته من قرائن تشير الى تلفيق التهمة لا يعدو ان يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل ان الرد يستفاد من ادلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

(لمن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٨ من ٢٢ ص ٣٠٢)

١٠٨٦ - تدخل المحكمة في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها أو اقامة قضائها على فروض تناقض صريح روايته - لا يجوز - مثال .

* من المقرر انه لا يجوز للمحكمة ان تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاض يخالف صريح عبارتها أو تقيم فضاءها على فروض تناقض صريح روايته بل كل ما لها ان تأخذ بها ، اذا هي اطبانت اليها أو تطرحها ان لم تثق بها ، واذا كان الحكم المطمون فيه قد اقام تضاده على افتراض صدور حركات لا ارادية من المجنى عليه وهي انحناؤه بعض الشيء الى اسفل مع انحراف الى الخلف وهو ما لا سند له من اقوال شاهد الاثبات أو تقرير المصفة التشريعية كما اوزدها الحكم ، ومن ثم يكون تدخل في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له . ويقتضي بعد ذلك التعارض قائما بين الدليلين القولي والفني لما يرمح . الامر الذي يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧ من ٢٢ ص ١٦١٩)

١٠٨٧ - الخطأ المادى البحث في اسم الشاهد وترتيبه بين شهود الاثبات لا يؤثر في سلامة الحكم .

* من المقرر أن الخطأ المادى البحث في اسم الشاهد وترتيبه بين شهود الاثبات لا يؤثر في سلامة الحكم .

(لمن رقم ١٠٢١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ من ٢٢ ص ١٧٥٥)

١٠٨٨ — النفع بلكراه الشاهد لا يجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض — علة ذلك ؟ .

✽ اذا لم يثر الطاعنون لدى محكمة الموضوع ان اكراها ما قد وقع على الشاهد او ان اقواله صدرت تحت تهديد أو وعيد فلا يقبل منهم ان يطالبوا المحكمة بالرد على دفاع لم يبد اياها ولا يجوز لهم ان يتبرأوا هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تخفيقا موضوعيا نحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(لمن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ ص ٢٢ من ١٧٦)

١٠٨٩ — المحاكمة الجنائية — تبنى على التحقيق . «٨» «سوى الذى تجريره المحكمة فى الجلسة — وتسمع فيه الشهود — ما دام سماعهم ممكنا — لها تلاوة اقوال الشاهد اذا تعذر سماعه أو قبل منهم أو المدافع عنه ذلك — تمسك منهم أمام درجتي اقتضى بسماع شهادته مضرر المحضر — عدم سماعه — رغم حضوره أمام المحكمة الاستئنافية — يعيب اجراءات المحاكمة — مثال لتسبب معيب فى هذا الخصوص .

✽ الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريره المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . وانما يصح لها ان تقرر تلاوة اقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو اذا قبل منهم أو المدافع عنه ذلك . ولا يجوز الامتناع على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . ولما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه عول فى قضائه بالادانة — بين ما عول — على ما اثبتته مفتش الانتاج الذى قام بضبط الواقعة فى محضره ، وبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام درجتي التقاضى ان الطاعن تمسك بضرورة سماع شهادة مفتش الانتاج المذكور ، الا ان محكمة اول درجة لم تعرض فى مدونات حكمها لهذا الطلب أو نرد عليه بما ينفى لزومه ، كما ان محكمة ثانى درجة لم تسمع شهادته رغم حضوره وردت عليه بقولها انها : « لا ترى فى المحضر ما يدعو الى سؤال محرره ، اذ ان الوقائع اثبتتها فى محضره فضلا عن انه وان كانت بين المنهم (الطاعن) ومحرر المحضر خصومة فان هذا القول محله ان يكون الخائن المضبوط قد ضبط فى محل المنهم ، بل الثابت ان الخائن ضبط فى محل . . . فى قنا والذى

قرر. عندئذ، سؤاله انه ابتاع الدخان من محل المهم وقدم الفوائير الدالة على ذلك . وتطعن المحكمة الى صحة الاجراءات التى حررها محرر المحضر وتأخذها أدلة للاثبات » . فان سير المحكمة على النحو الذى جرت عليه ومصادرة الدفاع فيها تمسك به من سماع الشاهد لا يحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى الماده سالفه الذكر .

(لمن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٢/٥ س ٢٢ ص ١٢٩١)

١٠٩٠ — تناقض رواية شهود الاثبات فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ما دام استخلاص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائفا ولم يورد تلك التفاصيل او يركز اليها فى تكوين عقيدته — اثاره ذلك اهم محكمة النقض — جدل موضوعى لا يجوز .

* من المقرر ان تناقض الشاهد أو تضاربه فى اقواله أو تناقض رواية شهود الاثبات فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقتدح فى سلامته ما دام الثابت انه استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائفا وما دام انه لم يورد تلك التفاصيل أو يركز اليها فى تكوين عقيدته .

(لمن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠ س ٢٢ ص ١٢٦٦)

١٠٩١ — وجوب بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت. ونكر مؤداه فى الحكم بالادانة — استناد الحكم فى ادانة الطاعن — ضمن ما استند — الى شهادة شاهدين بين مؤدى شهادة أولهما دون ذكر فحوى شهادة الثانى اكتفاء بقوله ان شهادة الأول تأيدت بأقوال الثانى — قصور .

* استقر قضاء محكمة النقض على ان الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار انبائها فى الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه حين اورد الأدلة على الطاعن استند فى ادانته — ضمن ما استند — الى شهادة شاهدين وبين الحكم مؤدى شهادة الأول دون أن يذكر فحوى شهادة الثانى اكتفاء بقوله ان شهادة الأول تأيدت بأقوال الثانى دون بيان لمؤدى تلك الأقوال حتى يتضح ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من انها تؤيد شهادة الشاهد الآخر فان هذا يعيبه بالقصور الذى بوجوب نقضه والإحالة .

(لمن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/١٠/١ س ٢٢ ص ١٢٦٦)

١٠٩٢ — ليس للحكمة ابداء رأيها في دليل لم يعرض عليها —
لاحتيال ان يسفر بعد اطلاعها عليه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير
بها وجه الراى فى الدعوى — مثال لطلب سماع شاهدين فى قتل ولرد
عليه غير سائق .

✽ من المقرر انه لس للحكمة ان تبدي رأيها فى دليل لم يعرض
عليها لاحتال ان يسفر هذا الدلائل بعد اطلاعها على نحوها ومناقشة
الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الراى فى الدعوى واذا كان
الحكم — فى تحصيله لواقعة الدعوى — قد اثبت ان الضابط وجد جثة
الجنى عليه فى طريق والى جوارها الشرطين السربين ومع احدهما
سكن ملوثة بالدماء قيل انها هى التى استعملت فى الحادث ووحد الثام
ممسكا بالحكم عليه الآخر ، فان طلب الدفاع مناقشة رجال الشرطة
فى تلك الامور المتعلقة بواقعة الدعوى والظاهرة التعلق بها يعد طلبا
جوهريا كان يعمى على المحكمة اجابته لظهور وجه الحق فى الدعوى
ولا يقبل منها ما سألته فى تبرير رفضها ذلك الطلب بقولها : « وجبت ان
الدفاع الحاضر مع التهم طلب سماع الجندين اللذين قبضا على ...
والضابط الذى فتش منزل التهم ، وترى المحكمة ان هذا الطلب غير ملائم
قبلا هو مستند الى التهم ، ذلك ان الجلباب الذى وجد بمنزل التهم والذي
ضمنه الضابط الذى طلب مسأله لم تعمل عليه المحكمة تم قضائها
والتنسية الى الشرطين فانه لا خلاف فى انها حين وملا كان الحادث لم
يكن التهم ... موجهة وان شهادتهما حسنا هـ ثلث من محضر ٢٧
نابو سنة ١٩٦٨ السامة ٢٤٠ مساء بعدة الملازم ... انما
اندرت الى ضبط ... والسكين التى استعملها فى الحادث وهم
ما لا خلاف فى شأنه » فان هذا الذى اوردته المحكمة لا يثبت به الرد على
كلام الباطن لا ينظر من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح وهو
ما لا يصح فى اصول الاستدلال .

التم رقم ٥٥ لسنة ٤٢ فى جلسة ٢٤/١٠/١٩٧٢ من ٢٢ من ٢٢٠٧٧

١٠٩٣ — اذا كان ما نفيه الطاعن فيما اثاره هو التشكيك فى الدليل
المستند من اقوال شهودى الاثبات التى اطاعت بها المحكمة واخذت بها
فهي من اوجه الدفاع الموضوعية التمه ، تتلزم المحكمة بالرد عليها — الرد
يستفاد ضمنا من اداة الثبوت التى اوردتها وما يند ضمنا انها اطرحتها —
مثال فى مواد مخدرة .

✽ اذا كان ما يتفياها الطاعن قبيحا اثاره — من ان من شأن وجود

أو إن الطاعن لم يعرض على التنبلة إلا بعد اثني عشر ساعة وأن محجراً من اقارب خصومه دس عليه المخدر - أنها هو التشكيك في الدليل المستمد من ائوال شاعدي الإثبات التي اطمانت اليها المحكمة واخذت بها ، وإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردتها مما يفيد ضمناً أنها أطرحتها .

(لمن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ من ٢٣ ح ١٢٢٤)

١٠٩٤ - لا يعيب الحكم اختلاف اقوال شاعدي الإثبات في بعض تفصيلات معينة ما دام الثابت أنه حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند اليها في تكوين عقيدته .

* لا يعيب الحكم ما يثيره الطاعن من أن شاعدي الإثبات قد اختلفت اقوالها في بعض تفصيلات معينة ما دام الثابت أنه قد حصل تلك الاقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند اليها في تكوين عقيدته .

(لمن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧١/١١/١٩ من ١١ ح ١٢٢٤)

١٠٩٥ - استغناء دفاع الطاعن عن سماع شهاد الإثبات وتلاوة اقواله - لا يحول دون اعتماد الحكم على هذه الأقوال - ليس للطاعن التمس على المحكمة عدم مناقشة الشاهد أو مواجهته بدفاعه .

* إذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الدفاع من الطاعن استغنى عن سماع اقوال شاهد الإثبات وأمرت المحكمة بتلاوتها وتليت فإن ذلك لا يجوز دون اعتماد الحكم على هذه الأقوال التي أدلى بها الشاهد في التحقيقات وليس للطاعن أن ينعى على المحكمة أنها لم تناقش الشاهد أو تواجهه بدفاع الطاعن .

(لمن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣ من ٢٣ ح ١٢٠٧)

١٠٩٦ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة بجميع تفاصيلها - ليس بلازم - كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملامة والتوفيق - مثال لتسبب سائق فى موأمة الحكم بين أقوال الشاهد وبين التقرير الفنى فى شأن عدد الأجرة التى أطلقت على المجنى عليها .

✽ ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التى وصلت اليها المحكمة بجمع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل مكنى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملامة والتوفيق . وإذا كان الحكم - وهو فى مقام الملامة بين أقوال الشاهد وبين التقرير الفنى فى شأن تحديد عدد الأجرة الثأرية التى أطلقت على المجنى عليها - قد علل الخلاف بينهما بأن « قول الشاهد بأنه لم يطلق على المجنى عليها سوى عيارين لا يمنع من أن عياراً ثالثاً قد أطلق على المجنى عليها لم ينتبه له الشاهد فى الحالة التى كان عليها والمتهم يحاول إبعاده عن شقيقته ليقطعها والآخره محتمة نظره وهو يحاول جاهداً منع المتهم من ارتكاب جرمه » فإن هذا الذى أورده لا يمس دخلاً فى رواية الشاهد أو أخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وأما هو استنتاج سائق أجرته المحكمة - وهى مسيل استخلاص الحقيقة من كل ما تقدم إليها من أدلة - وأمت به بين ما قاله الشاهد وما كشف عنه التقرير الفنى . ولا تريب عليها فى ذلك ما دام أن تقدير الدليل موكل إلى اقتناعها وأطمئنانها إليه وحدها ، وما دامت قد استقرت عندنا علم أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليها ، ولا بعد ما قالت به من احتيال فذم نفيه الشاهد للعار الثالث افتراضاً مؤثراً على سلامة حكمها ، ذلك بأن ما مخرجه من هذا القيل هو أنه لم يكن متصباً علم ، دانا ، الأداة مل على الخطر وف التى وقعت فيها الجريمة بها ينتفى به قول الطاعن بأن الحكم قد قضى على غير مقتضى الجزم واليقين .

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق حاشية ١٩٧٣/٢/٢٥ من ٢٤ ص ٢٢٢

١٠٩٧ - شرط جواز أحالة الحكم فى بيان شهادة شاهد إلى ما ورد من أقوال شاهد آخر .

✽ من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على الحكم أن هو أحال فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفادياً من التكرار

الذى لا موجب له ، أما اذا وجد خلاف بين اقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان شخص منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره فانه ، يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات المتضبة أن الشهادة الأولى قررت فى تحقيقات النيابة انها ذهبت الى مكان الحادث بعد اصابة المجنى عليه الأولى ولم تر واقعة اطلاق النار عليه وانها لم تشهد سوى واقعة اطلاق النار على المجنى عليه الثانى وهما الواقعتان اللتان انصبت عليهما شهادة الشاهد الثانى واتخذت منها المحكمة دليلا على مقارفة الطاعن لجريبتى ضرب كل من المجنى عليهما ضربا أفضى الى موته . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه ، اذ أحال فى بيان ما شهدت به الشهادة الأولى الى مضمون ما شهد به الثانى مع اختلاف الواقعة التى شهد عليها كل منهما ، يكون فوق تصوره منطوقا على الخطأ فى الاستناد بها ، فيبطله ويوجب نقضه .

ظمن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٣/٦/٤ من ٢٤ من ١٧١٥

١٠٩٨ - لا تثريب على المحكمة أن هيأورت مؤدى شهادة الشهود جملة واحدة ونسبته اليهم جميعا طالما كانت شهادتهم قد تلاقبت على واقعة واحدة لا خلاف بينهم عليها .

✳ إذا كان البين من محضر جلسة المحكمة أن الشهود قد شهدوا علم واقعة واحدة لا خلاف بينهم عليها وهى أن الطاعن ركن المجنى عليه بدمية ركلة واحدة من بطنه ، فانه لا تثريب على المحكمة أن هيأورت مؤدى شهادتهم جملة واحدة ثم نسبته اليهم جميعا تفاديا للكرار الذى لا موجب له .

ظمن رقم ٤١ لسنة ٤٤ فى جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ من ٢٥ من ١١٠٢

١٠٩٩ - حلق المحكمة فى الأخذ باقوال شهود الإثبات والاعراض عن قالة شهود النفس دون بيان العلة أو الإشارة اليها .

✳ من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعدل على أنه أن شهود الإثبات وأن تعرض عن قالة شهود النفس ما دامت لا تثق بما شهدوا به دون بيان للعلة أو الإشارة إلى اقوالهم طالما لم يستند اليها فى قضائها .

ظمن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ فى جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧ من ٢٥ من ١٥٢٢

١١٠٠ - حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم - وإلزام

بجر عرضه في جميع من أشباهه .

* لما كان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة بظل إذا لم يتسم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جميع من أشباهه ، ما دامت قد اطبأت إليه ، إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة أن هي اعتدت على الدليل المستند من تعرف المجنى عليها على الطامن ، ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة .

(ملف رقم ٦٦ لسنة ٤٤) في طاسة ١٦/١٧/١٣٧٤ م ٥٠ ص ١٠١٠

١١٠١ - حق محكمة الموضوع في تجزئة قول الشاهد - هذه ومناظره ؟

مثال لتسبب معيب في حالة تلبس .

* من المقرر أنه إذا كان من حق محكمة الموضوع أن تحزئه قول الشاهد فتأخذ ببعض منه دون بعض فإن حد ذلك ومناظره لا تنسب له أو تترفع عنه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته ، وأنه يجب أن يكون واضحا من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطاتها في تجزئتها بغير بقر لفحوا حسنًا إذ أن وتوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف إلى أنها لم تنطن إلى ما يعيب شهادة الشاهد بما بسم استدلالها بالأساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أورده من أن المظنين والسلفين التي تصوي أوراق الدخان كانت مغطاة بالقماش في حين أن الشاهد قد ذكر أن قطعة القماش التي تغطي سلة معينة كانت قديمة ممزقة وأوراق الدخان ظاهرة منها ، وكان الحكم قد برر قضاؤه ببراءة المظنون بهذه الأوراق المصنوعة الخشب بقوله : « وحيث أنه متى كان ما تقدم وكان الخبر النظامي قبض على المتهم - المظنون - هذه المصنوعات وهي مقاطع ومسلات وهي منطاة بقماش كما قرر الخبر فإن الواقعة لا يمكن اعتبارها حالة من حالات التلبس وكان الضبط قد تم باطلا بمعونة الخند النظامي ومن ثم تكن جميع الإجراءات المترتبة على القبض الباطل باطلة . . . » . لما كان الثالث من المفردات المضمومة أن الشاهد المذكور قرر محض ضبط الواقعة أن سلة - بغير يد - كانت مغطاة بقطعة قماش قديمة ممزقة وتظهر منها أوراق الدخان وكانت المحكمة - على ما بين من حكمها - قد قررت بحسب

بمهادة الشاهد ، نادى ذلك الى عدم المأمن المأمن صحيحا بحقيقة الأساس الذى قامت عليه تلك الشهادة مع انها لو تبينته على واقعة لكن من المحتفل ان يتغير وجه رايها فى الدعوى — فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بقصور فى البيان ادى به الى فساد فى الاستدلال .

(لمن رقم ٨٩١ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣٧٤/١١/٢٥ من ٢٥ ح ٢٦٥)

١١٠٢ — سكوت الضابط عن الادلاء باسماء افراد القوة المصاحبة له — لا يبال من سلامة اقواله وكفائتها كدليل فى الدعوى — متى يكون امر مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية مشوبا بالتمسف فى الاستنتاج .

* لأن كان من المقرر ان للحكمة ان تزن اقوال الشهود وتقدرها بالتقدير الذى تظن الىه دون ان تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، الا انه متى انصحت من الاسباب التى من أجلها لم تعمل على اقرار الشاهد ، فان لحكمة التقضى ان تراتب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدي الى النتيجة التى خلصت اليها . وكان ما اورده الامر المطعون فيه تبريرا لاطراحه لاقوال الشاهد الاثبات فى الدعوى غير سائغ وليس من شأنه ان يؤدي الى مراتب عليه ، ذلك ان سكوت الضابط عن الادلاء باسماء افراد القوة المصاحبة له لا يبال من سلامة اقواله وكفائتها كدليل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت — حسبما يبين من الاطلاع على المردات المضمومة — ان الشهادة لم تطالب من الضابط الادلاء باسماء افراد القوة بعد ان قرر انه هو وحده الذى قام باجراءات الضبط والتفتيش وان مهمة القوة كانت المحافظة على الأمن ، فان ما استخلصه الامر المطعون فيه من تمعد الضابط حجب شهادة امرأته للقوة المرافعة له لينفرد بالشهادة وليسبغ المشروعية على إجراءات الضبط ، يكون استخلاصا مشوبا بالتمسف فى الاستنتاج متنافرا مع حكم المثل والمطلق ، بما يفينه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ١٦٩٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣٧٤/١٢/٢٩ من ٢٥ ح ٢٨٨)

١١٠٣ — تناقض اقوال الشهود فى التحقيقات — متى لا يتعيب به الحكم .

* لا يعيب الحكم تناقض اقوال الشهود فى التحقيقات — بقرص جموله — طالما انه استخلص الادالة استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

١١٠٣ - لقد يفرض أن تتكرر المجنى عليه قد شهدوا في التحقيقات بعدم وجود خلاف بين هذا الأخير والطاعن فان هذا لا يدل من سلامة الحكم طالما انه لم يورد شيئاً من هذه الأقوال مما يفيد اطراحه لها اطمئناناً منه لأدلة الثبوت التي أخذ بها .

(لمن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ من ١٩٧٥)

١١٠٤ - شهود - تسبيب الأحكام .

* الأميل أن محكية الموضوع لا تلزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضائها ، لما كان ذلك في عدم تعريض المحكمة للشهادة التي ادلى بها أحد شهود الإثبات ما يفيد اطراحها إليها اطمئناناً منها لأدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها .

(لمن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠ من ٢٦ من ١٩٧٥)

١١٠٥ - شهادة الشهود - تسبيب الأحكام .

* ان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وتبين ان أخذها بما اقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما يطمئن إليه وتطرح ما فذاه ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحكمة دون أن تبين الطلة في ذلك .

(لمن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ من ٢٦ من ١٩٧٥)

١١٠٦ - قول منهم على آخر - حقيقة شهادة - للمحكمة التعويل عليها .

* قول منهم على آخر هو في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الأدلة .

(لمن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٦/١/٥ من ٢٧ من ١٩٧٦)

١١٠٧ - النفع ببطالان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه -
 جوهرى - وجوب مناقشته والرد عليه بالنسب ساقفة - مثال لرد غير
 سائق على النفع .

* من المقرر أن النفع ببطالان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير
 الإكراه هو نفع جوهرى يتمين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة
 للوقوف على وجه الحق فيه ، فإذا ما أطرحته تعين أن تقم ذلك على
 أسباب ساقفة ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا
 لأطراحه دفاع الطاعنين بوقوع اكراه على الشهود المذكورين غير سائق
 وليس من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه ، ذلك بأن قول الحكم بابطئانه
 الى أقوال الشهود لدلائهم بها فور ارتكاب الحادث وإمام النيابة العامة ،
 لا يصلح رداً على القول بصدورها نتيجة اكراه ، لأن فى ذلك من الحكم
 مضادة على المطلوب ، إذ أن هذه الأقوال ينمى عليها بأنها فى وقت الادلاء
 بها وإمام الجهة التى سمعتها ، إنما كانت وليدة اكراه ، كما أن سكوت
 الشهود عن الانضمام بواقعة الإكراه فى تحقيق النيابة ليس من شأنه أن
 ينفى حتماً وقوع هذا الإكراه . وإذا كان الدفاع قد استمسك ببطالان أقوال
 الشهود سالر الذكر - وهم يظنون جسم شهوة الرؤية فى الحادث -
 بعد أن حدد هؤلاء الشهود أمام المحكمة الإكراه الذى نالهم من رجال
 الشرطة فى واقع معينة، كما سلك البيان - فإن دفاع الطاعنين يعد - فى
 صورة هذه الدوى - دفاعاً جوهرى إذ يترتب عليه - لو صح - تغير
 وجه الرأى . إنها فقد اكلن لزاماً على المحكمة أن تنسطة حقها من التفتش
 بلوغاً الى غاية الأمر غمها وهى أم فعلت وكانت الأسباب التى أورتها
 لتنفذه لا تؤدي الى ذلك . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقمور
 أدى به الى فساد فى الاستدلال بما يعبه ويستوجب نقضه .

المصدر : ج ١٧٤٧ : ٢١ - ٢٠ - جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ ش ٢٧ من ٣٠

١١٠٨ - أخذ المحكمة بشهادة شاهد - تميد : بها للدفاع الخاص
 بحملها على عدم الأخذ بها .

* متى اخذت المحكمة بشهادة شاهد - فإن ذلك ينفذ . إنما أطرحت
 جميع الامتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها

لمن رقم ١١٦ : جلسة ١٩٧٦ : ٢٦ - جلسة ١٩٧٧/١/٢٥ ش ٢٨

١١٠٩ - تناقض أقوال الشهود - متى لا يعيب الحكم .

* من المقرر أن تقدير أقوال الشهود هو ما تستغل به محكمة الموضوع وهي تلك حرية تكوين مقيحتها مما يرتاح إليه من أقوالهم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص للاستدلالات الساتفة التي أوردها أن الطاعن قد ألقى بملفلة المختر بين قدميه على اثر دخول الضابطین الى المقهى وكانت هذه الواقعة هي قوام شهادة الضابطین بغير خلف بينهما ، وكان ما وقع بينهما من تبليغ في تقدير عدد الحاضرين بالمقهى - بغرض قتياله - لا ينصل بجوهر الأدلة التي قام عليها قضاء الحكم ، وكان الأصل أن ما يشوب أقوال الشهود من تناقض لا يعيب الحكم ما دام أنه استخلص الإهانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض عليه ، فإن بنى الطاعن على هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(ملن رقم ١١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ س ٢٨ ص ٥٩١)

(ملن رقم ١١٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ص ١٣٠)

(ملن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢ س ٢٥ ص ٩١)

١١١٠ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد ولو خالف قول آخر

له - دون بيان العلة .

* من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تحول في قضائها على قول الشاهد ولو خالف قول آخر له وهي غير ملزمة بأن تعرض لكل القولین أو تفكر علة أخذها بأحدهما دون الآخر .

(ملن رقم ١٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ س ٢٨ ص ٥٩٦)

١١١١ - تناقض الشاهد في أقواله - لا يعيب الحكم - متى

استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .

* من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ، النكيم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم عند إيراد أقوال الشاهد له أصله الثابت في الأوراق فلا جناح على المحكمة أن هي اعتبرت على شهادته ضمن ما اعتبرت عليه في قضائها والذي يكتب من

انها اتفقت بان اصابة الجنى عليه كانت بالعملة الخلفية اليسرى من
العمولة اخذاً بما جاء بالمعينة وشهادة الشاهد بـالف الذكر .

ملن رقم ١٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦١٤ .
ملن رقم ١٦١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٧ س ١٨ ص ١١٦٢ .

١١١٢ - شهادة - متى يجب ايراد شهادة كل شاهد على حدة ؟

✽ من المقرر انه اذا وجد خلاف في اقوال الشهود عن الواقعة
المراوحة لو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره
فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة .

ملن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٧٥٢ .

١١١٣ - تجزئة شهادة الشاهد - متى نعيب الحكم ؟

✽ لما كان بين ما سألته الحكم فيها تقدم انه اتخذ من نراخي
الشاهد : . . . في الادلاء بشهادته طريقة توهم من توهم في اثبات
ما اسند للمتهمين الثالث والرابع وهي علة تكلف بحسب منطق الحكم -
اذا صحت - رواية هذا الشاهد بأسرها ، بما لا يسوغ معه تجزئتها على
فقط ما ترد في نص الحكم من الاعتداد بها في قضائه بادانة الطاعنين ، وعدم
الاطمئنان اليها في قضائه ببرائة الآخرين ، فان ذلك يعيبه بعدم التجانس
والافتقار في السبب ولا يغني في ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى .

ملن رقم ٥٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٨٢٥ .

١١١٤ - تطابق الدليل القولي والفني ليس بلازم

✽ من المقرر انه ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل
الفني في كل جزئية بل يكفي ان يكون جماع الدليل القولي . . . متوافق مع
الدليل الفني متافضاً يستلزم على الملامة والذنب . . . و قد نالت اقوال شاهد
الاثبات كما أوردها الحكم والفني لا ينزع الطاعن في ان لها سنداً في
الأوراق . . . ولا تتعارض بل تتكامل مع ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعي الذي
اثبت ان وفاة المني حالية . . . حدثت من اصابة نارية وان الدخيل
الممنونلة قد اطلقت في وقت يتفق وتاريخ الخاتم وانه لا يستبعد

٤١٥

(الاجابة من السلاح المبيوط اذا ما عين خرطوشه بمقنوف مفرد مثل كفرة
رصامية لان اصابة الجنى عليه ميزانية في حدود مدى الاطلاق القريب فان
الحكم يكون قد خلا مما يظهر دعوى الاختلاف بين الدليلين القولى
والفنى .

(لمن رقم ٥٥٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٠/١٠/١٣٧٧ س ٢٨ ص ٨٢٥)

٤١٦

**١١١٥ - شهود - التزام المحكمة بان تورد بنها ما تقيم عليه
قضاءها .**

* الأصل الا تلتزم الأحكام بان تورد من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه
قضاءها ، واذا حصل الحكم بضمون اقوال-الشاهد الاول على نحو ما سلف
بيانه ثم استورد الى انها نابت بما قرره الشاعدة الثانية وبين كيف انها
تزبدها من حيث قيام الطامن بطن الجنى عليه بيمار صدره فان هذا خصمه
لاستيفاء دايله ويكون النعى عليه بالقصور في غير محله .

(لمن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٤/٤/١٣٧٨ س ٢٩ ص ٦٢٧)

**١١١٦ - شرط احالة الحكم في ايراد اقوال شهاد الى ما ورد من
اقوال شاهد آخر .**

* لا يعيب الحكم ان يصل في ايراد اقوال شاهد الى ما اوزده من
اقوال شاهد آخر ما دامت متفقة فيما استند اليه الحكم بنها ، وكان الطامنون
لم يكشفوا عن مواطن عدم اتفاق اقوال سكرتير التحقيق مع الوقائع موضوع
شهادة ومن ثم فان ما ينميه الطامنون على الحكم في هذا الشأن
لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨/٥/١٣٧٨ س ٢٩ ص ٤٩٢)

**١١١٧ - تناقض رواية الشهود لا يعيب الحكم ما دام لم يورد تلك
التفاصيل او يركن اليها في تكوين عقيدته .**

* ان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم او يقدح
في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من اقوالهم استقلالاً مستأنفاً

لا نقاش في فيه ، وما دام لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيقته . . .

(ظمن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ في جلسة ١١٧٩/١/٨ من ٢٠ من ٤١)

١١١٨ - شهاده الشهود - عدم جواز تدخل المحكمة في رواياتها .

* لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاءها على فروض تتناقض مع روح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمانت إليها أو مطرحها إن لم تثق بها ، لئلا كان ذلك ، وكان يبين ما أثبتته المحكمة عند تحصيله لواقعة الدعوى وسرده لأقوال المجنى عليه وشاهد الرؤية . . . ما يفيد أن الطامس الأول : طعن المجنى عليه بسسكين في ذراعه الأيسر وبعد ذلك لاحقته بقبضة الطامسين من الثاني إلى السابع وأطلقوا عليه الأجرة النارية بمقدار تسلمه فأصابوه في ظهره وفي خصيته من الخلف على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من أن إصابات المجنى عليه ومن بينها إصابة الظهر وإصابة السفلى جبهتها ذات طبيعة قطعية طعنية تحدث من جسم صلب ذي حافة حسادة مدببة الطرف - فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة تشكل تناقضا بين الدليلين القولي والفني ، وكان الحكم إذا تعدى للمروءة بين هذين الدليلين قد أقيم قضاءه في هذا الشأن على افتراض أن المجنى عليه في زحمة الحادث لم يستطع تحديد كيفية حدوث إصابته ظهره وخصيته وهو اعتبار فضلا عن أنه لا سند له من أقوال المجنى عليه نفسه ، فإنه لا يقوم في حق شاهد الرؤية الآخر الذي اعتمد الحكم على أقواله فإن الحكم بما أورده يكون قد تدخل في رواية الشاهدين وأخذ بها على غير وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ومن ثم يبقى التعارض بعد ذلك قائما بين الدليلين القولي والفني كما يرفع . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المضمن فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(ظمن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٩ في جلسة ١١٧٩/١/٢١ من ٢٠ من ٢٧٧)

١١١٩ - المحكمة لا تلزم بلن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم قضاها عليه ولها أن تجزئ أقوالهم فتأخذ بها تطمين إليه منها وتطسرج ما عداه دون بيان القلة .

من المبرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة

الصحيحة لواقعة الدعوى جسيما يؤدي اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سابقا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — وكانت المحكمة لا تلزم بحسب الأصل بل تورد من أقوال الشهود إلا ما يتيم تضاعفها عليه اذ لها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقوالهم لماخذ بما مطمئن اليه منها ونطرح ما عداه دون بيان العلة .

(لمن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/١/١٥ من ٢٠ ص ١٠٦)

(لمن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ من ٢٢ ص ٦٢٢)

(لمن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧١/١/٣ من ١٢ ص ١)

١١٢٠ — خطأ الحكم في بيان اسم الشاهد — لا يعيبه — طالما لم يخطئ في محتوى شهادته .

✽ لما كان الحكم المعلوم فيه وأن أورد في محوّناته بمصد تحصيّل واقعة الدعوى بالصورة التي استخلصها المحكمة — أن من بين أدلة ثبوتها اتوال والده المجنى عليه ونجلها وهو اسم المجنى عليه إلا أنه عند إيراده مضمون روايتهما أوضح ما شهد به وكان الظاهر من سياق الحكم وتسلسل الوقائع الثابتة به أنه أخطأ بداءة عند ذكر اسم الشاهد الذي تستند الى أقواله وهو شقيق المجنى عليه وأن هذا الخطأ لا يعسدر أن يكون زلة قلم أو خطأ غير مقصود لا يؤثر في حقيقة الشخص المقصود الذي حصل الحكم مضمون أقواله بالتحقيقات ، وأن كان الطاعن لا ينعين على الحكم الخطأ في الاستناد فيها حصله من أقوال الشاهد فإن الخطأ المادي من الحكم في ذكر اسمه لا يؤثر في سلالته — ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مفيد .

(لمن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/٢/٤ من ٢٠ ص ٣٢٥)

١١٢١ — حق المحكمة في أن نحيل في إيراد أقوال الشهود الى أقوال شاهد معين — شرط ذلك .

✽ من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالها متفقة مع ما استند اليه الحكم منها وكان الطاعن لا يجادل في أن أقوال في التحقيقات

منفقة مع اتوال التي أحال عليها الحكم فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

بطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ من ٢٠ من ١٩٨١

بطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ من ٢٨ من ١٩٥٦

بطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٢ من ٢٤ من ١٩٨٦

الفرع الرابع - مسائل متنوعة

١١٢٢ - جواز سماع شهادته من يتقدم من تلقاء نفسه الى المحكمة طالبا سماع شهادته .

✽ ما دام ان القانون لم يجعل لاي خصم في الدعوى سوى حق الاعتراض على سماع شهادة الشاهد الذي لم يكلف بالحضور بناء على طلبه او لم يعلن له اسمه ثم لم يرتب اى بطلان على سماع مثل هذا الشاهد لو نطخت المحكمة الاعتراض وسمعه ، وما دام انه ام يحرم سماع شهادة الشهود الذين ترى المحكمة الجنائية سماعهم فلا وجه للبحث في طريقة استدعاء هؤلاء الشهود ولا في البواعث التي ادت بالحكمة الى هذا الاستدعاء . كما لا محل للقول بتحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاء نفسه الى ساحة المحكمة طالبا سماع شهادته بعله ان مثل هذا الشاهد مريب ، فانه اذا صح ان من يحضرون من تلقاء انفسهم للشهادة يكونون مندفعين بعامل التحيز لمصلحة المتهم او المجنى عليه فانه يصح ايضا انهم يكونون مندفعين بدافع احقاساق الحق في ذاته . كل ما في الامر ان على محكمة الموضوع ان تلاحظ ظرف عرض الشاهد نفسه على القضاء وان تمكن من ترفض معارضته في سماعه من ان يقدم لها ما ينقض شهادته وان تعطيه من الوقت ما يكفي لتحضير أدلته في هذا الصدد .

بطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢ في جلسة ١٩٧٢/٣/٣١

١١٢٣ - الشهادة ضد الزوج أو القريب - احكامها - الاعفاء من الشهادة - شروطه .

✽ مؤدى نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية ان الشاهد لا يتمتع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ولو كان من يشهد غده قريبا أو زوجا له وانما اعفى من اداء الشهادة اذا اراد ذلك - أما نص المادة

٢٠٩ من قانون المرافعات فإنه يمنع أحد الزوجين من أن يقضى بغير رضاء الآخر ما عساه يكون إيلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انتقضائها الا في حالة رفع دعوى من أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر ، وإذ كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة الطاعن لم يبلغ إليها من زوجها بل شهدت بها وفع عليه بصرها واتصل بسماعها فإن شهادتها تكون بمنأى عن البطلان ويصح في القانون استناد الحكم الى قولها .

(طنن رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٠ في جلسة ١٣٦١/٢/٧ ص ١٢ م ٢٢٤)

١١٢٤ - استتلاف الشاهد - علته - طائفة لا يجوز استتلافها .

✽ استتلاف الشاهد - عملاً بالمادة ١/٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية - هو من الضمانات التي شرعت فيها لصلحة المصالح المصونة ، لما في الحلف من تخيير الشاهد بالآلة القانع على كل نفس وتخيره من سخطه عليه ان هو فرغ غير الحق ، ولما هو مطلق من انه قد ينجم عن هذا الترهيب ان يدلى بالشاهد باقوال لصلحة المصالح قد نفع موقع القبول في نفس القاضي فينخدعها من اساس تكوين عقيدته . الا انه من جهة اخرى يجوز سماع المعلومات من الأشخاص لا يجوز توجيه اليهم اليهم بكونهم غير اهل لذلك ، اما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا اربع عشرة سنة كاملة ، والجحومين من اداء الشهادة بيمين كالمحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة فانهم لا يسمعون طبقاً للبند «ثالثاً» من المادة ٢٥ من قانون العقوبات الا على سبيل لاستدلال معهم في ذلك مثل ناقص الاهلية .

(طنن رقم ٢١ لسنة ١٣٦١/٤/١٧ في جلسة ١٣٦١/٤/١٧ ص ١٢ م ٢٢٤)

١١٢٥ - شهادة - حرمان المحكوم عليهم بعقوبة جنائية من الحلف -

عقوبة - معناها .

✽ الحرمان من اداء الشهادة بيمين بالنسبة الى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية هو في الواقع من الأمر عقوبة معناها الظاهر القانوني من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقص الاهلية طوال مدة العقوبة وبانتقضائها تعود الى هؤلاء جدارتهم لاداء الشهادة بيمين ، فهي ليست حرماناً من حق او ميزة ما دام الملاحظ في اداء الشهادة اهمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة . فإذ حلف مثل هؤلاء الأشخاص اليمين - في خلال فترة الحرمان من ادائه - فلا بطلان ، إذ لا يجوز ان يرتب البطلان على

اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما أوجب أداء اليمين
حسباً للشاهد على قول الصدق .

(ملن رقم ٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ١١٢)

١١٢٦ — الشهادة بيمين — الشهادة بغير يمين — نفرة .

✽ مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي نسمع بيمين وبين
تلك التي تعد من غيبيل الاستدلال والتي نسمع بغير يمين ، يوحى بأنه يرى
بان الأشخاص الذين قضى بعدم تحليلهم اليمين هم اقل ثقة ممن أوجب
عليهم حلفها ، ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضي الأخذ بالأقوال التي بدلى
بها على سبيل الاستدلال اذا آتت فيها الصدق .

(ملن رقم ٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ١٢١)

١١٢٧ — الأحكام الجنائية — يجب إقامتها على الجرم واليقين — أدلة
هذا الجرم — يجب بيانها في الحكم بياناً واضحاً — لا يكفي مجرد ذكرها —
مثال — استناد الحكم بالإدانة الى أقوال شاهد .

✽ يجب أن تبنى الأحكام الجنائية على الجرم واليقين ، وأن يؤسس
هذا الجرم على الأدلة التي نوردها المحكمة ، والتي يجب أن تبين مؤداها
في الحكم بياناً كافياً . فلا يكفي مجرد ذكر الدليل ، بل ينبغي بيان مؤداه
بطريقة واضحة يبين منها مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

فإذا كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن الى شهادة الختام دون أن
يورد مؤدى هذه الشهادة في ثبوت الجرائم التي دأته بها ، ودون أن يناقش
ما اثره الطاعن في دفاعه من حسن نيته في التوقيع على دفتر الختام ،
ومن ثمر أن يثبت في حقه أنه هو الذي زور البصمات في الاستمارتين —
أما بنفسه أو بواسطة غيره — فإن الحكم يكون قاصر البيان لخلوه مما
يكشف عن وجه استنهاد المحكمة بالدليل الذي استنبط منه معتقده في
الدعوى مما يصبه بالقصور ويستوجب نقضه .

(ملن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢ ص ١٢ ص ١٢١)

١١٢٨ — شرط جواز الاستغناء عن سماع الشهود .

✽ من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات اذا
ما قبل التهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم

إمامها من أن تعبد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في الشكقات،
الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(طن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ س ١٥ ص ١١٧)

١١٢٩ — الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ويعلم قبول الدعوى المدنية — عدم تعلقها بالنظام العام — هما من الدفوع الجوهرية — على المحكمة أن تعرض لهما وترد عليهما — ما دام الدفاع قد تمسك بهما — والا كان حكمها معيبا بالتقصير .

* الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ويعلم قبول الدعوى المدنية وإن كانا من غير الدفوع المتعلقة بالنظام العام إلا أنها من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ما دام الدفاع قد تمسك بها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألقت من هذين الدفعين ولم يعر بالرد عليهما فإنه يكون معيبا بالتقصير بما يتعين معه نقضه .

(طن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ س ١٥ ص ٢٢٦)

(طن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ص ٣٩٧)

١١٣٠ — التناقض بين أقوال الشهود والمنهين — لا يعيب الحكم — ما دام قد استخلص الأدلة من أقوالهم استخلاصا متأنفا .

* التناقض بين أقوال الشهود أو المنهين لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الأدلة من أقوالهم استخلاصا متأنفا لا تناقض فيه .

(طن رقم ٣٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ ص ٢٢ س ١٥٩٠)

١١٣١ — خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد — لا يقدح في سلامته — ما دام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التي استند إليها .

* خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد لا يقدح في سلامته ما دام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التي استند إليها في الحكم من بين ما استند إليه وأوردها بما تؤدي إليه .

(طن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٢ س ١٦ ص ٣١٨)

١١٣٢ — تجزئة الشهادة من أطلاقات محكمة الموضوع .

* من المقرر أن تجزئة الشهادة من أطلاقات محكمة الموضوع وفي اغفالها أيرأد بعض الوقائع من أقوال الشاهد ما يفيد ضمنا عدم اطمئنانها اليها ، وهي في ذلك لا نلتزم ببيان علة ما ارتأته اذ مرجع الامر الى اطمئنانها الى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

(لمن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٧ ص ١٢٦٦)

١١٣٣ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود — حده .

* وان كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشهود الا ان ذاك حده أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم او متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف الى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا ، وبشرط أن لا تمسح المحكمة تلك الأتوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها . ومتى كانت الاعتبارات التي ساقها الحكم في مسبيل تروية المتهمين الآخرين تأسيسا على كذب الشاهدين بدلالة عدم وجود أية مقذوفات نارية بمكان الحادث ، وعدم أصابة أي من الشاهدين من الأبرة المطلقة ، تصدق بالنسبة الى الطاعن وقد أحاطت به نفس ظروف الزمان والمكان التي أحاطت بالمتهمين الآخرين ، فإن ادانته هو وحده مع قيام ذات الاعتبارات المادبة بالنسبة اليه والى باقى المتهمين المحكوم ببراءتهم تحمل معنى التناقض في الحكم ، اذ لا يمكن افراد الطاعن بوضع مستقل بغير مرجع لا سند له من الحكم ولا شاهد عليه .

(لمن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧ من ١٧ ص ١٢٦٢)

١١٣٤ — جواز معرفة الشخص من صوته .

* يسمح في منطلق العقل أن يعرف الشخص من صوته ، خصوصا اذا سبقت للشاهد معرفته .

(لمن رقم ١٩٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ من ١٨ ص ١١١١)

١١٣٥ — متى يحق للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود ؟

* تخول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولما كان الثابت أن

٤٢٣

شاهد الإثبات تخلف عن الحضور وإن أقواله نطيت في الجلسة بموافقة النيابة والدفاع ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن لا يكون له محل ..

(لمن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٢٦)

١١٣٦ — التمويل على أقوال الشاهد — شرطه — أن تكون تلك الأقوال صادرة عنه اختياراً .

* أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع ننزله منزلة النزلة التي تراها وبقدرة التقدير الذي تطمئن إليه إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي ينزل عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت اثر اكراه أو تهديد كلنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .
(لمن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٩٧٤)

١١٣٧ — تقرير المانع الأدبي الذي يجيز الإثبات بالبينة — موضوعي .

* المادة ٤٠٣ من القانون المدني تجيز الإثبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبي بحول دون الحصول على دلائل كتابي وقيام هذا المانع أو عدم تبايه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره منووك لقاضي الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملابساتها ومتى اقام قضاءه بذلك — كما هو الحال في الدعوى — على أسباب مؤدية إليه فلا يجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .
(لمن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/١١/١٩٦٩ ص ٢٢ ح ١٢٨)

١١٣٨ — منازعة في أقوال الشهود — جدل موضوعي — نقض .

* إذا كان ما يثريه الطاعن من منازعة في سلامة ما استخاضته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها ، لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، فإنه لا يجوز إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٧)

١١٣٩ - تناقض الدليل القولي والدليل الفنى - عدم جواه -

مطابق ذلك .

* إذا كان لا يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ، أن تقرير الصفة التشريحية ، قد حوى تناقضاً بين ما أثبت فى صلبه وبين النتيجة التى انتهى اليها ، سواء من حيث عدد الاصابات أو مكانها من رأس الجنى عليه ، كما أن ما رواه الحكم من أقوال الشاهدين يتفق مع ما تبين من موضع الاصابات من جسم الجنى عليه ومن تفدها ، وهو ما حرص الطبيب الشرعى على اثباته فى تقريره ، فإن ما بشره الطاعن من دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى ، يكون على غير أساس .

(لمن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ فى جلسة ١٩٧٠/١/٢١ من ٢١ ص ٢١١)

١١٤٠ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى - غير لازم

- شرط ذلك ؟

* من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جوامع الدلائل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصم علم الملاعبة والتوفيق . ولما كان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت أن إصابة الجنى عليه التى أودت بحياته قد حدثت نتيجة امتداد الطاعن عليه بالركل بالقدم واستظهر قول الجنى عليه وشهود الاثبات بما يتفق وصحة هذا الإسناد ونقل عن تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نتجت عن هذه الاصابة وجواز أن تكون قد حلت إصابة أخرى بمنطقة الخصيتين دون أن تترك أثراً يخل عليها وتسبب عنها الألم الذى كان يشكو منه الجنى عليه أو أن يكون ذلك الألم نتيجة تأثير عصبي من نفس الاصابة التى وقعت على جذار البطن والتى أدت الى حصول نزوة الأمعاء ، فإن فى ذلك جميعاً ما يكفى لتخفى تـمـسوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى ويكون ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد غير مستبعد .

(لمن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٠/٢/٥ من ٢٢ ص ٢٥٢٢)

١١٤١ - ليس للطاعن أن ينهى على المحكمة قعودها عن سماع شهود

تتأزل عن سماعهم .

* متى كان الثابت من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة أن الذائب عن الطاعن قد تتأزل سراحة عن سماع شهادة الشهود فليس له من بعد أن ينهى على المحكمة قعودها عن سماعهم .

(لمن رقم ١٧٧ لسنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢ من ٢١ ص ٩٧٢)

١١٤٢ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني في كل

جزئية منه غير لازم .

* ليس بلام ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه بل يكفي ان يكون جباغ الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستلزم على الملاحة والتوقيع .

(طعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ من ٢١ من ١١٠٠١)

١١٤٣ - ليس للطاعن اثارة عدم تمييز الشاهد لأول مرة أمام محكمة

التقص .

* متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن الشاهد لا يستلزم التمييز فليس له ان يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة التقص .

(طعن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ من ٢١ من ١١٠١٤)

١١٤٤ - يجب للأخذ بشهادة الشاهد ان يكون مميزاً فإذا كان غير

مميز لأى سبب فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال .

* مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الاكثيات في المواد المدنية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التي اُحالَت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، انه يجب للأخذ بشهادة الشاهد ، ان يكون مميزاً ، فان كان غير مميز لأى سبب ، فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، اذ لا ينفي عن الأقوال التى يدأى بها الشاهد بغير حلف بيمين ، انها شهادة ، وعلى المحكمة متى طعن على الشاهد بأنه غير مميز أن تحقق هذا الطعن ، بلوغاً الى غاية الأمر فيه .

(طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧١/٣/٧ من ٢٢ من ٢١٩٢)

١١٤٥ - اتعى على المحكمة قعودها عن سماع شاهد لم يتمسك

الدفاع بسماعه - غير مقبول .

* إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع الشاهد الذى كان قد طلب سماع شهادته أمام محكمة أول درجة ، ولم يشر الى هذا الطلب فإنه لا يحق له بعد ذلك ان ينمى على المحكمة قعودها عن اجراء سكت هو عن المطالبة بثبوتة .

(طعن رقم ١٥٩ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧١/١٠/٢ من ٢٢ من ٢١٠٧)

١١٤٦ - ثبوت عدم تمسك المتهم أمام محكمة اول درجة بسماع شهود - مفاده : نزوله عن سماعهم - استجابة المحكمة الاستئنافية الى طلبه سماع الشهود - وسماعها من حضر منهم - مرافعة المدافع عن المتهم بعد ذلك - دون تمسكه فى ختام مرافقته بسماع باقى الشهود - انتهى بعدم سماعهم لا يقبل .

* متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات محكمة اول درجة ان المتهم لم يتمسك بسماع شهود مما بعد نزولا منه عن هذا الطلب بسكوته من التمسك به امام محكمة اول درجة ، ومع ذلك فان محكمة ثانى درجة اجابته لطلب سماع شهود الاثبات وسمعت اقوال من حضر منهم وترافع بعد ذلك المدافع عن الطاعن دون ان يتمسك فى ختام مرافقته بسماع باقى الشهود أو بطلباته فان ما يثيره فى هذا الشأن يكون غير مفيد .

(لمن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ ص ١٦٦)

١١٤٧ - الدفع ببطالان اقوال الشهود لصورها تحت تأثير الاكراه - دفع جوهرى .

* الدفع ببطالان اقوال الشاهد لصورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع ان تعرض له بالمناقشة والتفتيد لمن مضى صحته ولا يعمم الحكم قول المحكمة انها تطعن الى اقوال الشاهد ما دامت انها لم تقل كلمتها فيها اثره الدفاع من ان تلك الاقوال انها ادلت بها نتيجة الاكراه الذى وقع عليها .

(لمن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١١ من ٢٢ ص ١٩٦)

١١٤٨ - شاهد الاثبات - اثر القرابة للمجنى عليه .

* قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه لا تبغ من الاخذ بشهادته متى انتفعت المحكمة بصحتها .

(لمن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ من ٢٤ ص ٢٢)

١١٤٩ - الاثبات - حلف اليمين - الشهادة قبل وبعد حلف اليمين .
* من المقرر انه وان كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانونا الا بحلف الشاهد اليمين الا ان ذلك لا ينفي عن الاقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين انها شهادة . فالشاهد لفة عو من اطلع على الشيء ، ما يثبه

والشهادة أسم من المشاهدة وهى الاطلاع على الشيء عيانا . وقد اعتمد القانون — فى المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية — الشخص شاهد بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف أو دون أن يحلفها — ومن ثم لا يعيب الحكم وصفه أقوال المجنى عليه الذى لم يحلف اليمين بأدائها شهادة . واذا كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد فى قضائها بالادانة على أقوال شاهد سئل على سبيل الاستدلال بفخر حلف بهين اذ مرجع الأمر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى أقوال المجنى عليه التى أداها فى محضر ضبط الواقعة بفخر حلف بهين ، فإنه لا يقبل بعد الطاعة بمصادرة المحكمة فى عقيدتها .

(لمن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ فى جلسة ١٩٧٣/٤/١٦ س ٢٤ ص ٥٢٥)

١١٥٠ — تغير الهيئة — عدم تمسك الطاعن — أمام الهيئة الجديدة — بطلب سماع الشهود — يفقده خصائص الطلب الجائز — محكمة ثانى درجة — قضائها على مقتضى الأوراق — حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع شهود .

✽ متى كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المنهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بطلب سماع الشهود وحجزت المحكمة الدعوى للحكم ثم اعادتها للمرافعة لتغير الهيئة وبهذه الجلسة الأخيرة لم يطلب الطاعن أو المدافع عنه سماع الشهود ، وعلى فرض أنه طلب ذلك فى المذكرة المصرح بتقديمها قبل حجز الدعوى للحكم فإنه لم يتمسك بذلك بعد إعادة الدعوى للمرافعة لتغير الهيئة الأمر الذى يفقد طلبه — على فرض وروده بمفكرته — خصائص الطلب الجائز الذى تلزم المحكمة باجلبته . واذا كان الأصل أن محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لإجرائه . وما دامت لم تر من جانبها حاجة الى سماع الشهود نظرا لموضوع الواقعة امامها وكان الطاعن قد عد متنازلا عن سماعهم بتصرفه بما يدل على ذلك أمام محكمة أول درجة فإن ما يثيره بشأن الثلاث المحكمة الاستثنائية عن سماع الشهود يكون غير مستند .

(لمن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ فى جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ص ٢١٨)

١١٥١ — شهود — أقوالهم — عدم تطابقها مع مضمون الدليل الفنى
— يكفى أن يكون جماعها غير متناقض مع الدليل الفنى .

* من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى شأنهما يستعصى على الملازمة والتوفيق ولما كان ببين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه وهو فى صدد تصوير الواقعة حصل منها أن الطاعنين نزبوا بالمجنى عليه حتى إذا ما قارب باب منزله اطلقوا عليه عدة مقذوفات نارية من بنادقهم فاحمدن من ذلك قتله ثارا اقتل والد وشقيق المتهمين الأول والثانى ، وبعد أن اورد الحكم سائر الأدلة التى قنع بها وراح يعرض لدفاع الطاعنين بقبام التعارض بين أقوال الشاهد الأول والتقرير الطبى ، فقد ابرز من أقوال هذا الشاهد أن المجنى عليه كان يسبيله لدخول باب مسكه ، وقد انجبه بوجهه اليه ، وخلص الى أن لازم ذلك أن تصيبه عيارات النمر الأربعة من الخلف . ولما كان الطاعنون لا يمارون فيما نقله الحكم المطعون فيه عن الشاهد المذكور ولا فيما أثبته نقلا عن التقرير الطبى الشرعى ، فقد سلم ما تنهائى اليه الحكم المطعون فيه من اطراح دعوى التعارض بين الدليلين .

(طس رقم ١٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١٢/١٧ س ٢٤ ص ١١٥٠)

١١٥٢ — تطابق الدليالين القواى والفنى — ليس بلامزم .

* من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى: فى كل جزئية منه بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى شأنهما يستعصى على الملازمة والتوفيق .

(طس رقم ١٤٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١/٢١ س ٢٥ ص ١٥٤)

١١٥٣ — مطابقة أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى — غير لازم — حق محكمة الموضوع فى الموازنة والتوفيق بين الدليالين القولى والفنى — شرطه ألا تتدخل فى رواية الشاهد فتحيلها عن صريح عبارتها — مثال لتسبب معيب — نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة الى أحد الطاعنين يقتضى نقضه كذلك بالنسبة الى الطاعن الآخر الذى لم يقدم اسبابا لطعنه .

* لئن كان الأصل أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل

الفنى منافضاً يسلمعى عن الملائمة والتوفيق ، الا انه لا يجوز للمحكمة وهى بصدد المواءمة ورفع لتناقض بين الدليلين القولى والفنى ان تتدخل فى روايه الشاهد دأبها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها . ولما كلف الحكم حين اراد ان يوائم ويوفق بين الدليلين القولى والفنى فى خصوص عدد الاصابات التى حدثت بالمجنى عليه ، قد تساند الى ان شهود الواقعة لم يمتكسوا من عد الطمعات التى اوتعها الطاعن بالمجنى عليه . وهو ما لا سند له من اوراق الدعوى ولا بها سبق ان اوردته الحكم عند سرده مؤدى اقوال هؤلاء الشهود ، فانه بذلك يكون قد تبخل فى روايتهم التى اقم عليها قضاءه وهو ما لا يجوز ، ويبقى التعارض بعد ذلك قائماً بين الدليلين القولى والفنى لما يرفع . ولما كانت هذه الواقعة لها اثرها فى منطق الحكم واستدلالة ، فانه يكون معيباً .

(لمن رقم ٩٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٢/١٨ من ٢٥ ص ١٦٠)

١١٥٤ — الفعل الجنائى — جواز اثباته بكافة الطرق القانونية —
تضمن ذلك فى ذات الوقت اثبات نصرف مدنى يجاوز نصاب الاثبات بالبينة —
لا عيب .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه يجوز اثبات الفعل الجنائى بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود فى جريمة اسلالم سند قيمته تجاوز نصاب الاثبات بالبينة اذا اعتمد الحكم فى وجود السند ونهزيقه على شهادة الشهود فلا غبار عليه ، لان اثبات الفعل الجنائى وهو تمزيق السند هو فى الوقت ذاته اثبات لوجود ذات السند وهما فى هذه الجريمة امران ملازمان لا انفصام لاحدهما عن الآخر .

(لمن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٥/٢٦ من ٢٥ ص ٥١٤)

١١٥٥ — عدم اشتراط تطابق اقوال الشهود مع الحقيقة بجميع تفاصيلها — كفاية تادية الشهادة الى الحقيقة باستنتاج تتلام به مع عناصر الاثبات الأخرى .

* الاصل انه لا يشترط ان تطابق اقوال الشهود الحقيقة التى وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى ان يكون من شأنها ان تؤدى الى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ نجريه المحكمة يتلالم به ما قاله الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة امامها .

(لمن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٧/٢ من ٢٥ ص ٥٢٧)

١١٥٦ - عدم جواز المنازعة أمام محكمة التفتش في سلامة ما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود .

* متى كان ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أقوال الشهود لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها فإنه لا يجوز إثارتها أمام محكمة التفتش .

(لمن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١ من ٢٦ ص ٢٧)

١١٥٧ - الجدل في القوة الدافعية لأقوال الشهود جدل موضوعي - مفساده .

* لما كان ما يثيره الطاعن من منازعة في الغوئ الدليلية لشهادة شامدي الأنيت لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع ، معتقدها بها لا يناقض منه ما لا يخل معاودة التصديق له أمام محكمة التفتش . لما هو مقرر من سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها . والأصل أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطردت جميع الإمبرارات الى ساقها الدفاع لحيلها على عدم الأخذ بها . لما كان ما تقدم ، فإن اللعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

(لمن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠ من ٢٦ ص ٢٨٦)

١١٥٨ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله - متى لا يعيب الحكم .

* أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يتجرح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

(لمن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ من ٢٦ ص ٨٤٤)

١١٥٩ - تطابق أقوال الشهود والدليل الفني - غير لازم - كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستلزم على الملاءمة والتوافق - مثال لتسبب سائق في قتل عجد .

* أنه لا يلزم لصحة الحكم بالادانة أن تطابق أقوال الشهود بمضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع

جوهر الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملازمة والتوفيق . لما كان ذلك ،
 يمكن ما حصله الحكم المطعون فيه من اقوال شاهدى الاتبات مستتباً مما
 شهد به اولها فى جلسة المحاكمة وله اصل ثابت مما ادلى به كلاهما من
 تحقيق النجيلة العامة — على ما يبين من المفردات المضمومة — خاصة وانهما
 وان ذكرا فيه ان اعيرة نارية قد أطلقت صوب القنيل ، الا انهما صرحا بانهما
 لا يعرفان عدد ما اصابه منها بالفعل قبل وفاته — الامر الذى ننحصر به عن
 الحكم تالة الخطأ فى الاسناد ، وكان البين من مدونات الحكم انه انتهى
 باستنتاج سائغ — وفى حدود سلطته الموضوعية — الى ان عيارا 'اريا
 واحدا اصاب القنيل وهو حى فى المكان الذى عثر على جثته فيه فاراده قتيلا ،
 وان ما ذكر من اطلاق النار صوب القنيل ثم سيره شرقا وغربا بانحاء —
 وليس بترنح كما يقول الطاعنان — وهو يضع يده على صدره لا يعنى انه
 كان قد اصابه بالفعل فى ذلك الوقت ، وهو ما يتلأم به جماع الدليل القولى
 مع جوهر الدليل الفنى .

(لمن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢ ص ٢٧ ص ١١٧)

١١٦٠ — تطابق اقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى — غير لازم —
 لحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الخبير — كفاية ان يكون جماع
 الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملازمة
 والتوفيق .

* لما كان البين من مطالعة الحكم انه عرض لتقرير الصفة
 الشريحية وحصله بقوله : « وثبت من تقرير الصفة الشريحية ان جثة المجنى
 عليه لطفل يبلغ خمس سنوات ولا يوجد بها ما ينغى حصول الوفاة جنسياً
 على النحو الذى قرره المنهم او نتيجة الخفق او لكتم النفس ثم القائه بالمساقية
 التى وجد فيها حيث ان العنف اللازم لخلق أو كتم نفس من هم فى مثل عمر
 المجنى عليه من المنتظر ان يكون هينا بالدرجة التى لا يترك فيها آثاراً عضوية
 جسيمة ، واذا كان من المقرر ان لحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم
 به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك واكتفه لديها —
 كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — وكان الاصل انه ليس بلام ان تطابق
 اقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى ، بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى
 غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملازمة والتوفيق ، وكان
 مؤدى اقوال شهود الاتبات واعتراف الطاعن والمحكوم عليها كما اوردهما
 الحكم — من ان الطاعن ضغط بيده على عنق المجنى عليه ووالى شربه على
 بطنه حتى خارت قواه ، ثم القاه والمحكوم عليها فى البئر — لا تتعارض
 بل تتلأم مع ما نقله عن تقرير الصفة الشريحية فيها تقدم .

(لمن رقم ١٥٧٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢ ص ٢٧ ص ١١٥)

١١٦١ - ورود الشهادة على الحقيقة المراد اثباتها باكملها وبجميع تفاصيلها - غير لازم - كفيه ان يكون مؤيدة اثباتها باستنتاج سابق .

* الاصل انه لا يشترط في شهادة الشهود ان يكون وارده على الحقيقة المراد اثباتها باكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سانع تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشهود بلقدر الذي روه مع عناصر الاثبات الاخرى المطروحة امامها .

(لمن رقم ١٧٩٧ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ من ٢٧ ص ٢٠١)

١١٦٢ - التناقض بين اقوال الشهود لا يعيب الحكم - ما دام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه - حتى محكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره - متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها .

* لما كان التناقض بين اقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه وكان لا تغريب على المحكمة ان هي رجحت ما انتهى اليه المهندس الفني من ان تلف مرامل السيارة كان لاحقا على الحادث واستبعدت ما ذهب اليه من احتمال ان يكون تلفها سابقا على الواقعة لما هو مقرر من ان لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها ، وهو ما لم تخطيء المحكمة تقريره في واقعة الدعوى . لما كان هذا الذي اخذه الحكم من الدليل الفني لا يتناقض البنية مع مؤدى ما استخلصه من اقوال الشهود تصويرا على ذلك ، فان النعى بقيام التعارض بين الدليلين الفني والقولي لا يكون له محل .

(لمن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/١٢/١٢ من ٢٧ ص ١٩٢٢)

١١٦٣ - استنفاء المحكمة عن سماع الشهود - بقبول التهم او المدافع عنه ذلك - صراحة او ضمنا - محكمة تاني درجة تحكم على مقتضى الأوراق - لا تجري من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجراء - سبق بسكوت الطاعن عن التمسك بسماع الشهود امام محكمة اول درجة - يعتبر تنازلا من ذلك .

* من المقرر ان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، تعديله بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستنفاء عن -

الشهود إذا قيل انهم أو المدافع عنه ذلك — يستوى في ذلك أن يكون التبرؤ صريحاً أو ضمنياً ، يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه — وإن محكمة ثاني درجة أنها تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجبرى من التحقيقات إلا ما ترى — لزوماً لأجرائه ، ولا تلزم إلا سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشهود أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يعتبر متنازلاً عنه بميق سكوته من النضك به أمام محكمة أول درجة .

(ملن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٦/١٢/٢٧ ص ٢٧ من ١٠١٤)

١١٦٤ — البتات — شهود — حق المحكمة في الاعتراض عن أقوال

شهود النفي .

✽ لمحكمة الموضوع أن تعرض عما ظاهراً شاهد النفي ما دأبت لا تلقى بها شاهد به وهي غير منزوعة بالإشارة إلى أقوال لم تستند إليها وفي قضائها بالإدانة لائحة للثبوت التي أورعتها ، دلالة في أنها لم تطعن إلى أقوال هذا الشاهد فاطرحتها — فإن ما ينهض الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى وبلغ أطمئنانها إليها بما لا يجوز مصادرها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/١/٢٨ ص ٢٨ من ١٢٠)

١١٦٥ — شهادة — حق المحكمة في تجزئة أقوال الشاهد — والأخذ

بها في أية مرحلة .

✽ من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها مما تطعن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، ومن حقها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت بها وارتاحت إليها .

(ملن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/١/١٦ ص ٢٨ من ٨٢)

١١٦٦ — قعود الطاعن عن طلب سماع الشهود أمام محكمة أول

درجة — اعتباره متنازلاً عن طلب سماعهم .

✽ لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن حضر جلسة المعارضة ولم يطلب إعلان شهود ، كما بين من

الرجوع الى محضر جلسة محكمة ثانى درجة أن المدافع عنه ترافع لى
الدعوى دون أن يطلب من المحكمة سماع الشهود أو إجراء تحقيق فى
الدعوى ، وكانت المصلحة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة
بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا
قبل منهم أو المدافع عنه ذلك ، ويسنوى أن يكون القبول صريحا أو ضهنا
بتصرف المتهم أو المدافع بها يدل عليه ولما كان الطاعن — على ما سلف
بيانه — لم يطلب من محكمة أول درجة سماع الشهود فانه يعد منسازا
عن طلب سماعهم .

(لمن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧/١٠/١٣٧٧ س ٢٨ ص ٨٦٥)

**١١٦٧ — شهادة — اكراه — عدم جواز التمسك بذلك أمام النقض
لأول مرة .**

* تعود الطاعن عن الادعاء فى طعنه أنه كان قد تمسك أمام محكمة
الموضوع بأن اقواله واقوال اللابئين فى محضر الضبط كانت وليدة الاكراه
والتهديد فانه ليس له أن يترى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(لمن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧/١١/١٣٧٧ س ٢٨ ص ١٢٠)

١١٦٨ — متى يكون للمحكمة أن تستغنى عن سماع الشهود ؟ .

* لما كان لا يبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة بدرجتها أن
الطاعن أو المدافع عنه قد طلب سماع اقوال أحد من الشهود ، وكان يجوز
للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه
ذلك ، يستوى فى ذلك أن يكون صريحا أو ضهنا ، وكان الأصل أن محكمة
ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا
ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على
محكمة أول درجة سماعهم فلذا لم تر من جانيها حاجة الى سماعهم ، وكان
الطاعن أو المدافع عنه قد طلب سماع اقوال أحد من الشهود ، وكان يجوز
أول درجة ، فان ما ينمى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لعدم سماع
اقوال اعضاء المحكمة المعتدى عليها يكون غير صحيح .

(لمن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٧/١١/١٣٧٧ س ٢٨ ص ١٦٦)

الفصل الخامس

القرائن

الفروع الأول

القرائن القانونية

١١٦٩ — قرينة افتراض العلم بالفش المقررة بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية رفع الشارع فيها عبء اثبات العلم بالفش أو بالفساد من كاهل النيابة العامة .

* اورد الشارع بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قرينة قانونية حين افترض العلم بالفش أو بالفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المنجولين — تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبء اثبات العلم بالفش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للمصلحة العامة ، ومحافظة منه على مستوى الالبان — على ما افصح عنه في المذكرة الايضاحية — وهو ما ينعطف اثره لمبوم النص على كافة الاغذية والعمائر الطبية والحاصلات الزراعية أو الطبيعية المشار اليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن جمع التدليس والفش .

١ بطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٢٣٥

٢ بطن رقم ١٤٥٠ لسنة ٢٠ جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ من ١١ ص ١١٢

١١٧٠ — قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قابلة لاثبات العكس ولا تمس الركن المعنوي في جنحة الفش المؤتممة ولحكمة الموضوع سلطة استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى .

* قرينة القانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ القابلة لاثبات العكس لم تمس الركن المعنوي في جنحة الفش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذي يلزم نوافره للعقاب عليها ، ولم تثل من سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ، ولم تشترط ايلة معينة لدحض تلك القرينة — فاذا كان الحكم قد اثبت على المتهم طرحه للبيع « ملينا » فاسدا لتحجره وعدم صلاحيته للاستهلاك الآدمي ، واطمأنت المحكمة الى أن المتهم لم يقع منه فش عن طريق قيامه بنفسه بفعل ايجابى معين من شأنه احداث تغيير بالسلادة المذبذبة لديه واستشفت حـ . يته وجهله بالانحجر الذى طرا على تلك

المادة ، واستعملت لذلك بالأدلة المستأنفة التي أوردها الحكم ، فان ذلك كان يقتضى من المحكمة انزال حكم المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على الواقعة — أما وهي لم تقبل — فان حكما يكون مخطئا فى القانون متميها نقضه وتصحيحه واعتبار الواقعة مخالفة طبقا للمادتين الثانية والسابعة من قانون قمع التدليس والغش .

(لمن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ١١٢)

١١٧١ — قرينة الحيابة فى المنقول بسند الملكية — قرينة بسيطة —
جواز: البات عكسها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة وقرائن الأحوال —
مثال .

* قرينة الحيابة فى المنقول بسند الملكية قرينة بسيطة يجوز اثبات عكسها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة وقرائن الأحوال . ولما كان الحكم المظنون فيه قد رد على ما دفع به الطاعن فى هذا الشأن واعتبر ان حيازته للبندقية لا تتولد منها تلك القرينة لانه أنها كان يحوزها مجرد حيابة مادية بسند خفيرا خصوصا لدى مالكها المجنى عليه ودل على ذلك باسباب سنائية من شأنها أن تؤدى الى ما رقبه عليها استبعادها من اقوال المجنى عليه وأوراق ترخيص السلاح وما استظهرته المحكمة من تحقيقات شكوى ادارية فانه لا يكون ثبوت محل لما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص .

(لمن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١١٦)

الفرع الثانى

قوة الأمر المقتضى

أولا — هجية الاحكام الجنائية

١١٧٢ — شروط صحة الدفع بقسوة الأمر المقتضى فى المسائل الجنائية وماهيتها .

* إذا كانت الواقعةان اللتان أسندتا الى متهم بعينه فى قضيتين قد وصلتتا فى الحالتين بوصف قانونى واحد ووقعتا لغرض واحد وفى ظروف متباعدة فذلك لا يكفى وحده لامكان الاحتجاج بالحكم الصادر فى احدى هاتين الواقعتين عند نظره الواقعة الأخرى . ذلك بانه وان توافرت فى الواقعتين وحيدة الموضوع اذ القضايا الجنائية تتحدد كلها فى موضوعها وهو طلب توقيع العقوبة على المتهم وتوافرت وحيدة الاختصاص اذ المتهم

واحد في القضيتين كما أن التباينة هي صاحبة الدعوى العمومية فيها بل التباينة تعتبر هي الطرف الآخر في الخصومة متى ولو كان المدعى المقتضى هو الذي حرك الدعوى العمومية إلا أن وحدة السبب في الواقعتين وهي الشرط الثالث اللازم لصحة التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه لا تنافي بحسب الأصل إلا إذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم في الحالتين . ولا يكفي للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحدد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعة عين كلأماها حلقة من سلسلة وقائع متعاقبة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المخاطرة التي يتمتع معها امكان القول بوحدة السبب في كل منهما كان يكون كل منهما مستقلة بزمنها ومكانها وبشخص الجنين عليه فيها وليس بينها وبين الواقعة الأخرى من الارتباط المعنوي ما يقتضي النظر اليها على اعتبار أن كلا منهما جزء من عمل جنائي واحد كالسرقة التي ترتكب على عدة دفعات ويقع بتنفيذها عدة أعمال متتالية داخلية كلها تحت الفرض الجنائي الواحد الذي قام في ذهن الجاني .

(لمن رقم ٢٧ لسنة ٤ ق جلسة ٢١/١٩٢٢)

١١٧٣ - شروط صحة الدفع بقوة الأمر المقتضى في المسائل

الجنائية :

* يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل

الجنائية :

(أولا) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محكمة

جنائية معينة .

(ثانيا) أن يكون بين هذه المحكمة والمحكمة التالية التي يراد التمسك

فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع واتحاد في السبب واتحاد في الأشخاص

رامعي الدعوى والتمهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى . بوحدة الموضوع

تتوافر في كل القضايا الجنائية لأن الموضوع في كل قضية جنائية هو

طلب مقاب التهم أو المتهمين المندمين للمحاكمة . أما اتحاد السبب فيكفي

فيه أن يكون من القضيتين ارتباط لا يقتل التفرقة ورغم اختلاف الواقعة

في كل منهما كما تكون القضية المنظورة هي دعوى ارتكاب جريمة مخالفة

وتكون القضية المناهضة فيها الحكم المتول باله لحظر لقصة الشيء المحكوم

فيه هي دعوى الشهادة زورا على صحة هذه المخالفة ويكون هذا الحكم

المراد الاحتجاج به قد برا الشهادة تأسيسا على اقتناع المحكمة بأن المخالفة

صحيحة لا تزوير فيها مما يجعل القول بعد ذلك بتزوير المخالفة متناقضا مع

حكم البراءة الانتهائي السابق وأما وحدة الأشخاص فتكون موفورة فيما يتعلق بالمتهمين متى ثبت أن أحدهم سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا كان مثالا في القضية التي صدر فيها الحكم النهائي بالبراءة مثلا وأن براءته لم تكن مبنية على أسباب شخصية خاصة به . ففي هذه الصورة يتمتع أن يحاكم من جديد هذا الذي كان مثالا في القضية السابقة وذلك بدهي كما تمتنع محاكمة زملائه سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء من أجل الواقعة بمعناها أو من أجل أية واقعة أخرى تكون مرتبطة بالأولى ارتباطا لا يقبل التجزئة .
(طعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤ في جلسة ١١٢٤/١٠/٢٩)

١١٧٤ — رفع الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا والحكم ببرائته لا يمنع من رفع الدعوى من جديد بوصف كونه مخفيا للأشياء المسروقة .

* إذا رفعت الدعوى من واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة فلا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد . ولكن إذا كانت قد افترئت تلك الواقعة الأصلية واقعة أخرى تكون جريمة مستقلة مخالفة للجريمة الأصيلة فإن الحكم الأول لا يهت من رفع الدعوى من الواقعة الأخرى . لماذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا وحكم ببرائته من السرقة فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصف كونه مخفيا للأشياء المسروقة ولو كانت الواقعة المكونة لجريمة الاختفاء قد ذكرتها النيابة في مرافعتها في قضية السرقة على سبيل مجرد الاستدلال بها على صحة تهمة السرقة وكانت المحكمة كذلك قد عرضت لذكرها في دعوى السرقة باعتبارها دليلا قضيته النيابة لها على التهمة المذكورة .
(طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤ في جلسة ١١٢٥/١٠/٢٨)

١١٧٥ — انفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق اختيار المدعى المدنى الطريق المدنى قبل رفعه الدعوى المباشرة كالانفع بعدم جواز نظير الدعوى المباشرة لسبق الفصل فيها نهائيا في الدعوى المدنية .

* انفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق اختيار المدعى المدنى الطريق المدنى قبل رفعه الدعوى المباشرة هو كالانفع بعدم جواز نظير الدعوى المباشرة لسبق الفصل فيها نهائيا في الدعوى المدنية من حيث أنه يشترط لقبول أيهما أن تكون الدعوى التي سبقت رفعها هي عين الدعوى التي رفعت بعد ذلك . ولا تتحقق هذه العينية إلا إذا اتحدت الدعويان من حيث الموضوع والسبب والأخصام . وبشترط أيضا لقبول الدفع المبني على

سبق الفصل في الدعوى أن نتحقق الحكمة من صحة سبق صدور حكم
حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

(لمن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٣٥/٤/٢٢)

١١٧٦ — الدفع بقسوة الشيء المحكوم فيه هو في المواد الجنائية
من النظام العام .

* الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه هو في المواد الجنائية من النظام
العام فيجوز ابدؤه لأول مرة لدى محكمة النقض .

(لمن رقم ١٩٣٧ لسنة ٧ في جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

١١٧٧ — الحكم النهائي الذي ينفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى
ماديا ويبنى على ذلك براءة متهم فيها ، يجب قانونا أن يستفيد منه كل من
يتهمون في ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء .

* أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم
تعتبر متوالتا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم متى كان ذلك
في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أي مقرر لهم بالقانون فالحكم
النهائي الذي ينفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا ويبنى على
ذلك براءة متهم فيها ، يجب قانونا أن يستفيد منه كل من يتهمون في ذات
الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء سواء قدموا للحاكمية معا ام
قدموا على التتابع بإجراءات مستقلة . وذلك على أساس وحدة الواقعة
الجنائية وارتباط الأعمال المنسوبة لكل من عزي اليه المساهمة فيها . فاعلا
أصليا أو شريكا ارتباطا لا يقبل بطبيعته أية تجزئة ويجعل بالضرورة صوالحهم
المستبدة من العاقل المشترك بينهم وهو الواقعة التي اتهموا فيها متحدة
انحادا يقتضي أن يستفيد كل منهم من كل دفاع مشترك .

(لمن رقم ١٢٣٣ لسنة ٩ في جلسة ١٩٣٩/٦/٥)

١١٧٨ — مجازاة الموظف بصفة إدارية لا يحول دون إمكان محاكمته
أمام المحكمة الجنائية .

* أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو نوقيع عقوبة عليه من مخطئ
التأنيب عن فعل وقع منه لا يحول أيهما دون إمكان محاكمته أمام المحاكم
الجنائية بمقتضى القانون العام عن كل جريمة قد تتكون من هذا الفعل .

وذلك لاختلاف الدمويين التأبيبية والجنائية فى الموضوع وفى السبب وفى الخصوم ، مما لا يمكن معه أن يحوز القضاء فى أحدها قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للآخرى . وإن فالحكم بعقاب المدة عن جريمة أهله عمداً فى تادية واجباته المفروضة عليه فى قانون القواعد لتخابص شخص من الخدمة العسكرية بغير حق رغم سبق مجازاته أداريا عن هذا الفعل نفسه لا مخالفة فيه للقانون .

(ملعن رقم ١٦٨٦ لسنة ٩ فى جلسة ١١/٢٠/١٩٢٩)

١١٧٩ — شرط اتحاد الخصوم — ما هيته — مثال .

* يشترط لرفع دعوى الجثة المباشرة من دائن الجنى عليه أن يكون لقد لحقه ضرر مباشر من الفعل الجنائى الذى يعزوه الى المتهم ، والا يكون الجنى عليه — وهو صاحب الحق الاصلى — قد استعمل حقه فى المطالبة بالحقوق التى يطالب بها الدائن — فإذا كان الظاهر من وقائع دعوى الجثة المباشرة المرفوعة على المتهم من قيم الحبور عليها ومن ابتهاج أن هذه الأخيرة لا تطالب سواء أكانت مستحقة للنفقة على أمها أم دائنة لها — بحق شخصي لها مستقل عن حقوق والدتها وأنها تطالب بهذه الحقوق ، ولا تبغى بدمواها إلا أن يعود مال والدتها اليها ، وأن القيم بصفته ممثلاً لصاحبة الحق الاصلى قد تطالب بهذا المال واختار لذلك ألا الطريق المدنى ، فلا يصح للبنت كدسا لا يصح للمتهم ، التمسك باختلاف الخصوم فى الدعوىين .

(ملعن رقم ٩٢٦ لسنة ١١ فى جلسة ١٤/٧/١٩٢٩)

١١٨٠ — عدم جواز احتجاج متهم عند محاكمته عن واقعة سبق صدور حكم بالبراءة لمتهم آخر بذات الواقعة بصفته فاعلاً معه أو شريكاً له فيها إلا إذا كانت الأسباب التى أقدمت عليها البراءة مؤدية بذاتها الى براءة المتهم المطالب بمحاكمته .

* أنه إذا كانت الاحكام الجنائية الصادرة بالبراءة بناء على الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية لم تقع أصلاً أو على أنها فى ذاتها ليست من الأعمال التى يعاقب القانون عليها تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة للمتهمين الذين تقدم لهم بالبراءة فيها أو لسواهم ممن ينسب اليهم ، وللبس فى إجراءات لاحقة ، المساهمة فى تلك الواقعة عينها فاعلين أو شركاء — إذا كانت هذه الاحكام تعتبر كذلك فالعامة إنما هى وحدة الواقعة الجنائية وأرتباط الأعمال التسوية لكل متهم ارتكبها غير قابل بطبيعته لاية تجزئة ومقتضى انتفاء تفرقة بين هؤلاء المتهمين فى صوالحهم المستمدة من ذلك

المائل المشترك بينهم ، وهو الواقعة المتهمون هم فيها ، بل مقتضيا حتما أن تكون تلك الصوالح متحدة اتحادا يستوجب أن يستفيد كل منهم من أى دفاع مشترك . وهذه العلة أساسها ما تنبأه المصلحة العامة من وجوب تجنب ما تنادى به الجماعة من قيام أى تناقض فى الأحكام الجنائية المتعلقة بالأرواح والحريات الأمر الذى يقتضى اعتبار تلك الأحكام ، وهذا شأنها ، حجة فى حق الناس كافة ما دام ذلك لا يكون فيه مساس بما هو مقرر لكل منهم عند محاكمته من كامل الحق فى الدفاع . وهذا هو الذى حدا بالشارع إلى أن يسن للمحاكم التى تصدر هذه الأحكام نظاما خاصا يفياير ما وضعه للمحاكم المدنية إذ بر لها السبيل لأن تتحرى الحقائق مجردة بغض النظر عن الأشخاص الخصوم المائلين أمها دون نقيذ بالقوالهم أو مطالباتهم التى يدلون بها إليها . وأذن فلا يصح عند محاكمة أى منهم عن واقعة أن يحتج بسببى صدور حكم بالبراءة لمتهم آخر بذات الواقعة بصفته فاعلا معه أو شريكا له فيها إلا إذا كانت الأسباب التى اتبعت عليها البراءة مؤدية بذاتها إلى براءة المتهم المطلوب محاكمته أيضا بحيث لو أن محاكمة المتهمين الاثنين كانت قد حصلت فى دعوى واحدة لرمى الحكم فيها بالتناقض البين إذا هو - إدان أحدهما وبرأ الآخر . وهذا هو الشأن فى أحكام البراءة التى يكون أساسها عدم صحة الواقعة أو عدم العقاب عليها فى حد ذاتها مهما كانت أشخاص المتهمين بها . أما الأحوال الأخرى التى يمكن أن يتصور فيها قانونا براءة متهم وإدانة آخر فى ذات الواقعة فانه لانعدام التناقض فيها يكون حكم البراءة مقصورا أثره على من قضى له بها دون غيره . ومن ذلك القبيضل الأحكام الصادرة براءة الفاعل لانعدام القصد الجنائى لديه ، فهى لا تصلح لأن يحتج بها بالنسبة للشريك المتقدم للمحاكمة على أساس توافر القصد الجنائى عنده ، إذ أن المادة ٤٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه إذا كان الفاعل غير معاقب لعدم وجود القصد الجنائى أو لأحوال أخرى خاصة به فذلك لا يمنع من معاقبة الشريك . وهذا صريح فى أن القانون نفسه لا يعتبر الإدانة متعارضة مع البراءة فى هذه الحالة ، وناطق بأن الشارح لا يجوز أن يعدى أثر الحكم ببراءة الفاعل إلى الشريك إذ التعمدية يلزم عنها حتما تعطيل مقتضى ذلك النص بمنع النيابة العمومية بصفة مطلقة من تقديم البليل على ثبوت بنية الإجرام لدى الشريك فى واقعة ارتكباها الفاعل قانونا أن يكون عنده القصد الجنائى كما يتطلبه القانون .

١١٨١ — القضاء بالبراءة أو الإدانة عن فعل من الأفعال لا يجزى محاكمة المتهم عن أى فعل سابق رُمى به المتهم إلى ذات الغرض الذى قصد إلى تحقيقه بالفعل الذى حوكم من أجله وإو لم يكن ذلك الفعل قد نُكر صراحة فى التهمة .

✽ متى تمت محاكمة المتهم عن فعل من الأفعال وقضى له ١ وعليه بالبراءة أو بالإدانة فلا يجوز أن تعاد محاكمته عن أى فعل سابق رُمى به المتهم إلى ذات الغرض الذى قصد إلى تحقيقه بالفعل الذى حوكم من أجله ، ولولم يكن ذلك الفعل قد ذكر صراحة فى التهمة فإن هذا معناه محاكمة الشخص أكثر من مرة عن واقعة واحدة ، وهذا محرم بمقتضى القواعد الأولية للمحاكمات الجنائية . واذاً فإذا كانت واقعة الدعوى — على حسب الثابت بالحكم المطعون فيه — مقابلة على ذات الأساس الذى أقيمت عليه الوقائع الأخرى التى حكم فيها بالبراءة بناءً على أنه لا تنوارف فيها جريمة معاقبة عليها ، فإن رفع الدعوى على المتهم بتلك الواقعة بعد سبق الحكم ببرأته يكون غير صحيح . ويجب على المحكمة إذا ما دفع لديها بهذا الدفع أن تستبين حقيقته ، فإذا ثبتت لديها صحته وجب عليها أن تقضى له بالبراءة لسبق الفصل فى الدعوى . لأنها لا يجوز لها بعد أن تمت محاكمة المتهم وانتهت بالإدانة أو البراءة أن تعيد محاكمته عن أى فعل — سابق داخل فى الغرض الذى قصد الجائى إلى تحقيقه من وراء الأفعال التى حوكم عنها ، وأو لم يكن قد ذكر صراحة فى التهمة .

المن رقم ٢٦٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١١٤٣/٢/٨

١١٨٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه .

✽ الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، فلأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطالبة بمحاكمة المتهم من أجلها هى بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ — أما إذا كان لكل واقعة ذاتية خاصة وظرفية ، خاصة تتحقق بها المغالبة التى يمتنع القول بوحدة السبب فى كل منهما فلا يكون لهذا الدفع محل . فإذا كان الذى يؤخذ مما أورده الحكم أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم ، وهى أنه يعمل فى معيشته على ما تكسبه زوجته من الدعارة ، هى بظروفها وأركانها وبشخص الجنى عليه فيها — غير الواقعة السابقة التى صدر فيها الحفظ ، وهى أنه أدار بيتاً للدعارة بدون أخطار ، فإنه وإن كان ثبوت احضار المتهم أشخاصاً متعددين إلى منزلة لا يرتكب الفحشاء فيه مع زوجته مقابل أجر يمكن أن يكون أيضاً ، محل

اعتبار في جريمة ادارة المنزل للدعارة ، الا ان هذه الجريمة لا تزال في اركانها وباتى ظروفها متميزة عن جريمة التعويل على ما تكسبه الزوجة من الدعارة بحيث لا يمكن اعتبار الجريمتين مكونتين من فعل واحد له وصفان في القانون او من مجموع افعال صادرة عن قصد اجرامى واحد ، وبتى كان ذلك كذلك فان الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون على حق .

(لمن رقم ٤٨٦ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٩١/٥/١)

١١٨٢ — الحكم الذى يصدر بانقضاء الحق في اقامة الدعوى العمومية بسبب وفاة المتهم لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه .

* الحكم الذى يصدر في الدعوى العمومية بانقضاء الحق في اقامتها بسبب وفاة المتهم لا يصبح عده حكما من شأنه ان يمنع من اعادة نظر الدعوى اذا ما تبين ان المتهم لا يزال حيا . لانه لا يصدر في دعوى مرددة بين خصمين معتلين بالحضور او حاضرين يدلى كل منهما بحجة للمحكمة ثم تفصل هي فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين ، بل هو يصدر غيابيا بفقر اعلان ، لا فاصلا في خصومة او دعوى ، بل لجرد الاعلان من جانب المحكمة بانها لا تستطيع ، بسبب وفاة المتهم ، الا ان تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد، اذ الحكم لا يكون ليت او على ميت — ناذما ما تبين ان ذلك كان على اساس خاطيء فلا يصح القول بان هناك حكما حاز قوة الشيء المحكوم فيه لا يصح العدول عنه — واذا فالحكم الذى يقضى بعدم جواز نظر الدعوى بمقتولة انه سبق النصل فيها بالحكم الصادر بسقوط الحق في رفعها لوفاة المتهم، مع ما ظهر من ان المتهم لا يزال حيا — هذا الحكم يكون مخطئا ويتعين نقضه .

(لمن رقم ١٤٤ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٩٥/١/١٥)

١١٨٤ — عدم اشتغال المحاكمة عن الجريمة المستمرة — التى يتوقف استمرار الامر المعاقب عليها فيها على تدخل جديد متتابع بناء على ارادة المتهم — الا على الاعمال او الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى ، اما ما يحصل بعد ذلك فيجوز محاكمة الجاني من اجله .

* ان جريمة ادارة محل عمومي بدون رخصة من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الامر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على ارادة المتهم . وفي الجرائم التى من هذا القبيل لا تشمل المحاكمة الا الاعمال او الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . اما ما يحصل بعد ذلك فان تدخل ارادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديده

نحوز محاكمته من أجلها ولا يكون للحكم السابق أية حجية أو اعتبار في صددها. فإذا كان الثابت أن المتهم بعد الحكم ببراءته من تهمة إدارة مطعم عمومي بدون رخصة استمر على الرغم من إلغاء الرخصة التي كانت لديه يدير. محله مطعمًا عموميًا فإن المحكمة إذا عاقبته من أجل إدارة هذا المحل بعد الحكم ببراءته لا تكون مخطئة مهما كان سبب البراءة .

(لمن رقم ٢٤٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٤٥)

١١٨٥ — تصدى المحكمة وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها الى اية واقعة أخرى وقولها كلمتها عنها في خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة امامها لا يكون ملزماً للمحكمة التي ترفع امامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .

✽ المحكمة في المواد الجنائية بمقتضى القانون أن تتصدى ، وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها ، الى اية واقعة أخرى ، ولو كونت جريمة وتقول كلمتها عنها في خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة امامها — ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص دون أن يكون ملزماً للمحكمة التي ترفع امامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .

(لمن رقم ٧٢٦ لسنة ١٥ ق جلسة ٢/٤/١٩٤٥)

١١٨٦ — عدم جواز احتجاج متهم عند محاكمته عن واقعة سبق صدور حكم بالبراءة لمتهم آخر بذات الواقعة بصفته فاعلا معه أو شريكا له فيها الا اذا كانت الأسباب التي اقيمت عليها البراءة مؤدية بذاتها الى براءة المتهم المطلوب محاكمته .

✽ انه مما قبل في مدى حجية الأحكام الجنائية الصادرة بالعقوبة فيها يختص بالدعوى المدنية المترتبة على الجريمة ، فانه في المواد الجنائية يجب دائما للتمسك بحجية الأحكام الصادرة بالعقوبة تحقق الوحدة في الموضوع والسبب والخصم .

فالحكم بادانة متهم عن واقعة جنائية يكون حجة مانعة من محاكمة هذا المتهم مرة أخرى عن ذات الواقعة ، ولا يكون كذلك بالنسبة الى متهم آخر يحاكم من ذات الواقعة — وايجاب تحقق هذه الوحدة أساسه ما تتطلبه البلاوى الأولية لاصول المحاكمات الجنائية من وجوب تمكين كل متهم من الدفاع عن نفسه. فبما هو منسوب اليه قبل الحكم عليه حتى لا يجابه متهم

مقدمة

سبما يتضمنه حكم صدر بناء على إجراءات لم تتخذ في حقه — ومما هو مخرج عن ذلك ما جاء بالمادة ٢٢٣ من قانون تحقيق الجنايات من أنه «سأذكر مسبقاً حكاماً على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز أن يطلب في أي وقت كان الغاءهما من محكمة النقض والإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر» مما مفاده أن القاضي وهو يحاكم متهما يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر ولو في ذات الواقعة على متهم آخر ولا ناظر لما يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه من تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(لمن رقم ٧١٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٢)

١١٨٧ — الحكم الابتدائي لا يكون له قوة الشيء المحكوم به إلا بالنسبة إلى شيء من لم يستأنف ضدهم .

* ما دام الطاعن كان متهما مع آخرين في جلب مواد مخدرة وأحرازها — فإن براءتهم كلهم ابتدائياً ثم ادانته واحد منهم استئنافياً بناء على استئنافه النيابة بالنسبة إليه وحده — ذلك لا يصح معه تناقضاً متى كانت الادانة مبنية على أساليب مؤدية إليها — لأن الحكم الابتدائي في هذه الحالة لا يمكن أن يكون له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى غير من لم يستأنف ضدهم .

(لمن رقم ١٩٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٣/٤)

١١٨٨ — شروط صحة الدفع بقوة الأمر المحقق في المستأنف الجنائية .

* لا يصح في المواد الجنائية الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبب الفصل فيها إذ لم ينوافر شرط اتحاد السبب في الدعويين ، ويجب القول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها هي عينها الواقعة التي كانت محل الحكم السابق ، وفي الجرائم التي تتكون من سلسلة أفعال متعاقبة ترتكب لغرض واحد لا يصح القول بوحدة الواقعة فيها يخص بهذه الأعمال عند تكررها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه . فإذا اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص من طريق تكرار الفعل المرتكب في مناسبات مختلفة فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض .

(لمن رقم ١٥١٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/١٧)

١١٨٩ — عدم جواز المساس بحجية الأحكام عن طريق الاشكال في تنفيذها .

✽ اذا كان الطعن المقدم في حكم المحكمة الاستئنافية القاضى برفض الاشكال في التنفيذ الذى رفعه الطاعن يقضى أن الطاعن اتى برمى من وراء الاشكال محل هذا الطعن الى اعادة البحث في موضوع الدعوى الأصلية بعد أن صدر فيها حكم على المتهم بالأدانة في الجريمة التى رفعت بها الدعوى عليه وصار هذا الحكم نهائيا فإنه يكون متعينا برفضه اذا هذا الحكم بصيرورته نهائيا في الخصوص الذى قضى فيه يكون مانعا للمحكوم عليه ولغيره من اعادة المناقشة في خصوص ما قضى به .

(لمن رقم ٥٠٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٣٢٦/١/١٧)

١١٩٠ — الأحكام الجنائية لا يكون لها قوة الأمر المقضى في حق الكافة أمام المحاكم المدنية الا فيما يكون لازما وضروريا للفصل في التهمة المعروضة على جهة الفصل فيها .

✽ الأحكام الجنائية لا يكون لها قوة الأمر المقضى في حق الكافة أمام المحاكم المدنية الا فيما يكون لازما وضروريا للفصل في التهمة المعروضة على جهة الفصل فيها . فإذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم أمام المحاكم العسكرية هي أنه عمد أو حاول التأثير في أسعار السوق والتبوير بأن حبس بضائع عن التداول فحكمت له هذه المحكمة بالبراءة وتعرضت وهي تبحث ادلة الادانة « الى مالك هذه البضاعة فقالت أنها ملك للبنهم ، فقولها هذا لا يمكن معه قضاء له قوة لأمر المقضى ، إذ أن تعيين المالك للبضاعة لم يكن أصلا عنصرا لازما في تلك التهمة .

(لمن رقم ٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٣٢٧/٥/١٢)

١١٩١ — الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ورفض دعوى التعويض لعدم كفاية الأدلة لا يصح أن يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها .

✽ أن القانون إذ خول المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق بحقوقه فقد قصد الى تخويل المحكمة الاستئنافية ، وهي تفصل في هذا الاستئناف ، أن تتعرض لأدعوى وتناقشها كما كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى . وإذا ما قضت في الدعوى ببراءة على خلاف الحكم الابتدائي ، فلا يصح أن ينعى عليها أنها خالفت أحكام

الصادر في الدعوى الجنائية الذي صار انتهائيا بعدم استئناف النيابة اياه مادام القاتون نفعه قد حلها من النقيض به في هذه الحالة .

بطعن رقم ٢٨٤ لسنة ١٨ ق لجلسة ١١٦٤٨/٤/٦

بطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ١٥ ق لجلسة ١١٦٤٥/١٢/١٢

١١٩٢ - الجزاءات التأديبية لا تحول دون المحاكمة الجنائية .

* ان الجزاءات التأديبية انى رسمها قانون المحاماة لمساواة المحامي من الاخلال بواجبات مهنته لا تحول دون محاكمته جنائيا متى كانت الاعمال التى وقعت منه تكون جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

بطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ١٩ ق لجلسة ١١٦٤٩/١١/٢٢

١١٩٣ - الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية مادامت الدعوتان قد رفعتا معا امام المحكمة الجنائية .

* اذا كانت واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم هي ان المتهم استعمل زجاجات فارغة تحمل علامة شركة الكوكاكولا المسجلة وهي الاسم محفورا باللغتين العربية والانجليزية في هيكل الزجاجاة في تعبئتها بمياه غازية من بنجات مصنعها الخاص وحازها بقصد البيع وكانت المحكمة مع تسليمها بان ما اورده عن الاسم ونقشه على الزجاجاة وما الى ذلك يعتبر علامة تجارية في حكم القانون وبن المنهم استعملها مع علمه بصاحب الحق فيها ، تد تفتت برفض الدعوى المدنية القائمة من هذه الشركة قولها منها باتعدام الجريمة وعدم توأمر الخطأ بالتبع فانها تكون قد اخطأت اذ ان مجرد استعمال الزجاجات وتعبئتها بمياه غازية ايا كان نوعها أو لونها أو عرض الشراب للبيع فيها أو حيازتها بقصد البيع وهي تحمل علامة تجارية يعلم المتهم انها مملوكة لآخر ومن حقه استعمالها - فذلك يدخل في نطاق تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذي قصد الشارع منه تنظيم المنافسة وحصرها في حدودها المشروعة حماية لاصوالح المختلفة للمستهلكين بالتجارة وبالإنتاج ولجمهور المستهلكين .

ولا يمنع من نقض هذا الحكم صيرورة الحكم الجنائي نهائيا بعدم الطعن فيه اذ من المقرر ان الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة الى الدعوى المدنية . وذلك لان للمحكمة وهي في صدد الفصل في طلب التعويض عن الضرر المدعى ، أن تعرض لاثبت واقعة الجريمة ولا يحول دون ذلك عدم امكان الحكم لاي سبب من الاسباب بالعقوبة

على أنهم مادامت الدعوات الجنائية والجنائية قد رفعتا معا أمام المحكمة الجنائية ومادام المدعى بالحق المدني قد استمر في السير في دعواه المدنية ولأن أساس التمييز من كل فعل ضار هو المادان ١٥٠ ، ١٥١ من القانون المدني ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .
(ملن رقم ١٢١٢ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٤٩/١٢/١٢)

١١٩٤ - الحكم الصادر بالبراءة في جريمة التهديد للشك في صحتها لاكتساب هبة الشيء المحكوم فيه بالنسبة الى دعوى البلاغ الكاذب المرفوعة ممن أسندت اليه تلك الجريمة على من بلغ عن التهديد .

✳ الحكم الصادر بالبراءة في جريمة التهديد للشك في صحتها لاكتساب هبة الشيء المحكوم فيه بالنسبة الى دعوى البلاغ الكاذب المرفوعة ممن أسندت اليه تلك الجريمة على من بلغ عن التهديد ، لأن تشكك المحكمة في تهمة التهديد لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها او كذبه . فهذا الحكم لا يمنع المحكمة المطروحة امامها دعوى البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طلبية من كل قيد .

(ملن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/١٢/١١)

١١٩٥ - شرط القبول بوحدة الواقعة فيما يتعلق بالانفعال عند تكررها .

✳ انه لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يتعلق بالانفعال عند تكررها الا اذا اتحد الحق المعتدى عليه . فان اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط اجرامى خاص فان السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدته الغرضي .

(ملن رقم ١١٠ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٥١/٢/٦)

١١٩٦ - الحكم الصادر بالبراءة في دعوى البلاغ الكاذب المباشرة التي رفعها المتهم بالسرقة ضد من ابلغ عنه لاتكثير لها في دعوى السرقة

✳ الحكم الصادر بالبراءة في دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة من المتهم بسرقة عقد ضد من اتهمه بالسرقة بأنه ابلغ في حقه كذبا بالسرقة لا تأثير له على دعوى السرقة وهي المعبرة انها الاصل فيه ، وقد كانت الدعويان تنظران معا بما كان مقتضاه حتما تأثر الاولى بالثانية ووجوب انه

الفصل فى دهمى موضوع الأخبار الأمر الذى يترتب عليه أنه لا يمكن القول بتعدى اثر الحكم الاول الى دعوى السرقة ليكون له قوة الشيء المحكوم به فيها بحيث اذا ما قضى فيها بالبراءة يخطئ النحدي بنضارب الحكيم .
(لمن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٥١)

١١٩٧ - الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها لا يمنعها من اعادة نظر الدعوى اذا افته المحكمة الاستئنافية .

✽ اذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد افته المحكمة الاستئنافية واعادت القضية اليها للحكم فى موضوعها فلا يجوز لمحكمة اول درجة أن تقضى فى الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

(لمن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٥١)

١١٩٨ - عدم ورود الحجة فى الأحكام الا على منطوقها ولا يمتد اثرها الى الأسباب الا ما كان مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطًا وثيقًا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به .

✽ الاصل فى الأحكام الا ترد الحجة الا على منطوقها ولا يمتد اثرها الى الأسباب الا لما كان مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطًا وثيقًا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به - اما اذا استنتجت المحكمة استنتاجًا من واقعة مطروحة عليها ، فان هذا الاستنتاج لا يحوز حجة ، فلا يمنع محكمة اخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقًا وظروف وملابسات الدعوى المعروضة عليها .

(لمن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٥/٤/١٩٥٥)

١١٩٩ - لا حجة للأحكام الصادرة من المحكمة المدنية امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها - المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

✽ الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تحوز قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها كما نقضى بذلك المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات .

(لمن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢/٦/١٩٥٦ س ٨ ح ١٨٢٤)

١٢٠٠ — عدم تقيد القاضى الجنائى بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائيا — اعتماده على أسباب متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى — لا يضره .

✽ القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا ، وعدم تقيد الماضى الجنائى بحكم القاضى المدنى ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التى اقتنع بها هذا الأخير إذ لا يضره مطلقا أن تكون الأسباب التى يعتمد عليها متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى .

(لمن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١ من ٧ ص ١٩٥٢)

١٢٠١ — الطعن فى الحكم الصادر بعدم قبول استئناف المتهم شكلا — عدم جواز توجيه الطعن الى الحكم الابتدائى القاضى بالإدانة والذى أصبح نهائيا — المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

✽ متى كان الطعن فى الحكم الاستئنافى الذى قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا فانه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه الى الحكم الابتدائى الذى قضى فى موضوع الدعوى بإدانته والذى أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه عملا بنص المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات التى لا تجيز الطعن الا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

(لمن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٣ من ٧ ص ١٢٢٣)

١٢٠٢ — صدور حكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضى المدنى — عدم جواز إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة — المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

✽ حق المحكمة الجنائية فى الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مماسا يقيد حرية القاضى المدنى .

(لمن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق بطننة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ٢٢٢٥)

١٢٠٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - ادانة المتهم دون التعرض لهذا الدفاع الجوهري - قصور .

* متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وينتضاء لدعوى الجنائية بمضى المدة ولكن المحكمة قضت بادانته دون ان تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهري وبغض فيه فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(ملحق رقم ١٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٤ ص ٨ من ١٦٥)

١٢٠٤ - رفع الدعوى على المتهم باعتباره سارقا والقضاء ببراءته - جواز رفع الدعوى من جديد بوصفه مخفيا .

* اذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للاشياء المضبوطة وحكم ببراءته ، فانه يجوز ان ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفيا لها لاختلاف الواقعتين ، ويستوى الأمر اذا ما اعتبر المتهم في القضية الاولى شريكا في السرقة .

(ملحق رقم ٢٤٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ ص ٨ من ٢٢٧)

١٢٠٥ - فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية - عدم تبسّر الحصول

على صورة رسمية منه - عدم اكتسابه قوة الأمر المقضى ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .

* متى تبين انه فقدت ورقة من نسخة الحكم الأصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فان مثله لا تنقضي به الدعوى

الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستند اذ أن فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يسنوى من حيث الاثر بفقدتها كاملة .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ١٧٨)

١٢٠٦ - الطعن بالنقض فى الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا - قصر الطعن عليه وحده - اعتبار الحكم الابتدائى حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه اذا تبين أن الاستئناف رفع بعد الميعاد - عدم جواز التعرض لما يشوبه من عيوب أو نقضه لصدر تشريع لاحق بجعل الواقعة غير معاقب عليها .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم النيابى بعدم قبول الاستئناف شكلا - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائى الذى يجوز قوة الشيء المحكوم فيه - اذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لصدر تشريع لاحق بجعل الواقعة غير معاقب عليها .

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ ص ٢٧٨)

١٢٠٧ - صدور الحكم والنطق به يخرج الدموى من يد المحكمة - لا ولاية لها بعد ذلك بالنظر فى تعديله أو اصلاحه الا بالطرق المقررة قانونا - استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد النطق بالحكم - خطأ .

* أن صدور الحكم والنطق به ينهى النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية كما لايجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه الا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه فى المادة ١٣٣٧ ج . ومن ثم فإذا كانت المحكمة قد أمرت باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم فيها فاتها تكون قد أخطأت .

(طعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ من ٩ ص ٢١٤)

١٢٠٨ — حجية الأحكام — مداها — عدم ورود الحجية الا على المتطوق .

✽ اذا قرر الحكم المستأنف ان العبرة فى حجية الحكم بهنطوقه لا بأسبابه وانه لا يمكن القول بان محكمة اول درجة قد عدلت فى حكمها الذى قبلت فيه المعارضة شكلا لمجرد الاشارة فى الاسباب الى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فان هذا التقرير يكون صحيحا فى الواقع مسديدا فى القانون .

(طنن رقم ١٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٩ ص ١ من ٢٢٧)

١٢٠٩ — عدم جواز الطعن ببطلان الحكم بشرط طرق الطعن — اسناد هذه القاعدة فى قانون الاجراءات الجنائية — عدم جواز سماع الدعوى الأصلية ببطلان الحكم .

✽ نصت المادة {٥٤} من قانون الاجراءات الجنائية فى قوة الأحكام النهائية على ما يأتى « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصور حكم نهائى فيها بالبراءة أو الإدانة — وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون » ، ولما كان القانون قد بين طرق الطعن فى الأحكام الجنائية وهى المعارضة والاستئناف والنقض ، ورسم احوال واجراءات كل منها فان الطعن فى تلك الأحكام الجنائية بالبطلان بدعاوى مستقلة ترع بصفة أصلية بكون غير جائز فى القانون مما يقتضى الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطلان فيها .

(طنن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ٢١ من ٢٨٠)

١٢٠٩ م — دلالة الحكم برفض الطعن بالنقض : صحتوره بعد بحث تشكيل المحكمة التى نظرت الدعوى — خيانة هذا الحكم قوة الشيء المقضى واعتباره حيزا للحقيقة بما جاء فيه .

✽ اجازت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لمحكمة النقض ان تنقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها ولغير الاسباب التى بنى عليها الطعن فى اى حالة من الحالات المبسار اليها فيه — فبكون قضاء محكمة النقض برفض الطعن معناه بالضرورة انها اصدرت حكما بعد بحث تشكيل

الحكمة النى نظرت الدعوى ولم ترى فى ذلك عيبا — ومثل هذا الحكم بعد هذه المرحلة يحوز قوة الشيء المقضى ويعتبر عنوانا للحقيقة بما جاء فيه .
(لمن رقم ١١٨ لسنة ٢٠ قى جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ ص ١٢٨٠)

١٢١٠ — واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تغاير واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى .

* واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى اذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها الأخيرة التى يتمتع معها القول بوحدة الواقعة فى الدعويين .
(لمن رقم ٨٧ لسنة ٢٠ قى جلسة ١٩٦٠/٥/٢٧ ص ١١ ص ١٩٠٠)

١٢١١ — تقدير الدليل — لا يحوز قوة الشيء المقضى فى دعوى أخرى .

* تقدير الدليل فى دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى فى دعوى أخرى ، اذ ان للحكمة فى المواد الجنائية ان تنص على — وهى تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسؤولية المتهم فيها — الى اية واقعة أخرى ، ولر كون جريمة وتقول كلمتها فيها فى خصوص ما يتعلق به الدعوى المقامة امامها ، ويكون قولها صحيحا فى هذا الخصوص ، دون ان يكون ملازما للحكمة التى ترعع امامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .

فماذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قضى ببراعته من تهمة تهدد مبلغ قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الامانة ، استنادا الى ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلمه المبلغ ، فاقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا السند واستعماله ، وادانته الحكم المطعون فيه من هاتين التهمتين مستندا الى ما اثبته تقرير قسم ابحاث التزوير فى دعوى التبييد ، ومستندا كذلك الى ان الحكم بالبراءة فى تلك الدعوى قد حاز قوة الشيء المقضى فيها يختص بواقعة التزوير واصبح مانعا من العمود الى مناقشتها عند بحث تهمة التزوير والاستعمال — اذا كان ذلك مانا الحكم المطعون فيه يكون قد وقع فى خطأ قانونى ، ذلك ان قوة الشيء المحكوم فيه مشروطة باتحاد الموضوع والسبب والخصوم فى الدعويين ، وهى فى الدعوى التبييد المشار اليها تختلف فى السبب والخصوم عن دعوى التزوير موضوعة المحاكمة ، كما ان السند الكتابى فى الدعوى الاولى لا يخرج عن كونه دلالة فيها .

(لمن رقم ٣٩٨ لسنة ٢١ قى جلسة ١٩٦١/١١/٧ ص ١٢ ص ٨٨٨)

١٢١٢ - صدور حكم لا وجود له - لا تنقض به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه .

* أن مجرد صدور حكم لا وجود له لا ينتقض به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد - فإذا كان بين من الأطلاع على الأوراق أن ملف الجثة المطعون في الحكم الصادر فيها قد سرق ولم ينسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، وكانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالتقضى قد استوفيت ، فإنه يتمين مملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية القضاء بإعادة المحاكمة .

(طعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٤ ص ١٢ من ٢٢٢٠)

١٢١٢ م - حجية الشيء المحكوم فيه - لا ترد إلا على منطوق الحكم - ولا يمتد أثرها إلى الأسباب : إلا لما كان مكملًا للمنطوق .

* حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملًا للمنطوق . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد تحدث في أسبابه من ثبوت التهمة في حق المطعون ضده فإنه لا أثر لذلك طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه إلى قضاء بمعين بالنسبة له .

(طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ ص ١٢ من ٢٥٤٦)

١٢١٣ - أحكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم ، بحيث تنفي وقوع الجريمة ماديا - حجتها : هي عنوان للحقيقة لهؤلاء ولغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة .

* من المقرر أن أحكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديًا تعتبر عنوانًا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أي حق مقرر في القانون .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى أقيمت على التهم « الطاعن » أنه بصفته مديرًا لفرع الشركة لم يقدم في الميعاد المقرر طلبًا لتعبه في السجل التجاري ، تدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم من المحكمة المخططة قضى ببراءة متهمين آخرين من نفس التهمة تأسيسًا على أن محل الشركة هذا ليس فرعًا لها ولا توكيلًا ولكنه مجرد مخزن - فإن

الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم دون ان يعرض لهذا الدفاع الجوهري ،
الذى يقوم على انتفاء الجريمة فى ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه
الرأى فى الدعوى ، ومع ما يحتاج اليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله ما اذا
كان النشاط الذى تبشره الشركة فى هذا المحل قد تغير أم بقى على حاله ،
فانه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه والاحالة .

(طنن رقم ٢٢١٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٢ ص ١٣ ، ٢٥٢٩)

١٢١٤ — حجية الشيء المقضى — محلها — منطوق الحكم .

* من المقرر ان حجية الشيء المقضى لا ترد الا على منطوق الحكم ولا
يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان منها مكملًا للمنطوق . ولما كان الحكم المطعون
فيه لم يتعرض لموضوع الاتهام من حيث الثبوت أو النفي من قريب أو بعيد ،
بل كل ما حواه فى هذا الصدد هو مجرد عرض للواقعة وما يتصل بالدفع
بعدم قبول الدعوى من اجراءات ، ومن ثم فان البراءة التى لم ترد بمنطوق
الحكم والتى انطوت عليها الاسباب فى غير مجال أو مقدمات تحلها لا تعدو
ان تكون مجرد كلمة جرى بها القلم بغير ملول وليس لها من الحجية شيء .
(طنن رقم ١٨٣٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢٢ ص ١٦ ، ١١٥١)

١٢١٥ — اتحاد السبب فى الدعويين — كشرط للحجية — مقتضاه .

* اتحاد السبب فى الدعويين — كشرط للحجية — مقتضاه ان تكون
الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلاً للحكم
السابق ، فلا يكفى للقول بوحدة السبب ان تكون الواقعة الثانية من نوع
الواقعة الاولى أو ان تتحد معها فى الوصف القانونى أو ان تكون الواقعتان
كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متباعدة ارتكبتها المتهم لغرض واحد — اذا كان
للواقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة
التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل منهما .

(طنن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ص ١٧ ، ١٥٤١)

١٢١٦ — حجية الشيء المحكوم فيه — محلها .

* من المقرر ان حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم
ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان مكملًا للمنطوق . ومن ثم فان ما تحدث

به الحكم المطعون فيه من وجوب الحكم على المطعون ضده بأداء ضعف الرسوم
لا يكون له من اثر ما دام لم ينته فى منطوقه الى القضاء بهذه العقوبة .

(لمن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٢/١٢ من ١٧ من ١٣٥٣

١٢١٧ — قوة الشيء المقضى — الأحكام المدنية — تزوير .

* الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المقضى أمام
المحاكم الجنائية فيها يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها — فإذا قضت
المحكمة المدنية برد وعلان سند لتزويره ، ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة
الجنائية فعليها أن تقوم هى ببحث جميع الأدلة التى تبين عليها عقيدتها فى
الدعوى ، أما اذا هى اكدت بمرد وقائع الدعوى المدنية وبنيت حكمها على
ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أدلة الادانة ، فان ذلك يجعل حكمها كأنه غير
مستجيب .

(لمن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ من ١٨ من ١١١٣٠

١٢١٨ — حجية الأحكام — نطاقها — النطق — الأسباب .

* من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم
ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان مكملًا للمنطوق . ومن ثم فان ما أشار
اليه الحكم فى اسبابه من نفي قيام الارتباط بين بعض الجرائم لا يكون
له من اثر ما دام لم ينته فى منطوقه الى القضاء بعقوبة مستقلة عن كل
جريمة منها .

(لمن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ من ١٨ من ١١٦٨

١٢١٩ — حجية الحكم — وروها على المنطوق والاسباب المكمل له والمرتبطة به ارتباطًا وثيقًا غير متجزئ .

* الاصل فى الأحكام الا ترد الحجية الا على منطوقها ولا يمتد اثرها الى
الاسباب الا لما يكون مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطًا وثيقًا غير متجزئ
لا يكون للمنطوق قوام الا به .

(لمن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٧/٢٢ من ١٩ من ١٧٢

١٢٢٠ - اتحاد السبب في الدعويين كشرط للحجية - مقتضاه .

* ان اتحاد السبب في الدعويين كشرط للحجية مقتضاه ان تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، فلا يكتفى للقول بوحدة السبب ان تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الاولى او ان تتحد معها في الوصف القانوني ، او ان تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متباعدة ارتكبتها المتهم لغرض واحد اذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغالبة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما .

(طعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ من ١٩ ص ٧٢)

١٢٢١ - حيافة الحكم لقوة الامر المقضى تمنع من مناقشته .

* اذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهم الثاني قد اصبح نهائيا وحاز حجية الامر المقضى فيه بعدم الطعن عليه ممن يملكه فقد استقر امره ولاسبيل الى مناقشة مركزه ، ومن ثم فلا محل للخوض فيما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من تحميل الطاعن وحده كل التعويض على الرغم من ارتكابه الفعل، مع المتهم الثاني .

(طعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ من ١٩ ص ٢٠٧)

١٢٢٢ - مدى حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية امام القضاء

المدني ؟

* تقتصر حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية امام القضاء المدني وفقا للمادة ٤٠٦ من القانون المدني على الوقائع التي فصل، فيها هذا الحكم ، ولكن فصله فيها ضروريا .

(طعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١٩ ص ١٣٦)

١٢٢٣ - حجية الحكم الجنائي امام القضاء المدني - مداها .

* مؤدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان حجية الحكم الجنائي في موضوع الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة او بالادانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة ودون ان نال حق الاستئناف التي لم تكن ضرورة للحكم بالبراءة او الادانة .

(طعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١٩ ص ١٣٢)

١٢٢٤ — ورود حجية الحكم على منطوقه وما يرتبط به من الأسباب التي لا يكون له قوام إلا بها .

* لأن كان الأصل في الأحكام ألا ترد الحجة الا على منطوقها ، الا ان هذه الحجة تمتد بالضرورة الى ما يكون من الأسباب مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطًا وثيقًا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به .

(لمن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ص ١٩٢٢)

١٢٢٥ — حيازة الحكم في الدعوى الجنائية قوة الأمر المقضى — لا تؤثر في حق المدعى بالحقوق المدنية في استئناف الحكم بالنسبة الى الحقوق المدنية وحدها .

* ان الدعويين — الجنائية والمدنية — وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، الا ان الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي ، ومن ثم فانه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية ان تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه ، وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى .

(لمن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ص ١٨٢)

١٢٢٦ — متى حجية الحكم الجنائي النهائي ؟

* نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٥٥ منه على انه : « لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة او بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة » . فدل بذلك على ان حكم القضاء هو عنوان حتمية أقوى من الحقيقة ذاتها ، ومن ثم فلا يصبح التيل منه الا بالطمع فيه بالطريق المقرر لذلك في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من القانون المشار اليه .

(لمن رقم ١٩٩١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢١ س ٢٢ ص ٤٠١)

١٢٢٧ — قوة الأحكام — أثرها — تقييد لسلطة النيابة العامة في تحديد الدعوى الجنائية .

✽ مؤدى استصحاب سياسة التشريع مع القاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها بالأحكام الواردة بالفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ والفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ والمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن مقتضيات الحفاظ على قوة الأحكام واحترامها — التي تملئها المصلحة العامة — تفرض قيوداً على سلطة النيابة العامة في تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم فيها بالإدانة، نهى وأن كان لها أن ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهماً مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بإدانته — سواء كان تامة أو منضماً أو شريكاً — إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعويين على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة إلى اسناد الواقعة ذاتها إلى متهم جديد بدلاً من صدر الحكم بإدانته إذ يتمتع عليها في هذه الحالة تحريك دعواها الجديدة طالما بقي الحكم الأول قائماً يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة . وقد هيأت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية سאלفة البيان للنسبة العامة أن تطلب — عن طريق التماس اعادة النظر — إلغاء الحكم متى قدرت أن الوقائع الجديدة قد حسبت الأمر وقطعت بترتيب أثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه، فإذا ما تم لها ذلك استعانت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر . وبذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار إليها مقصور على حالات الأخطاء الإجرائية التي لا ينكشف أثرها إلا بعد صدور حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل إلى تداركها إلا عن هذا الطريق . أما ما أشارت إليه النيابة في طعنها من أنها كانت تسعى ابتداء إلى محاكمة الجاني الحقيقي في نظرها وكذلك شاهدة الزور حسب تصورها نسبة الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنها نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ سألفة الذكر ، ما تقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد أن استحدثت الفقرة الخامسة من المادة المشار إليها التي لم يكن لها ما يعالها ، ظل قانون تحقيق الحقائق الملقى فضلاً عما فيه من مساس ظاهر بالأحكام ومضعة لقوتها وهبتها التي حرص القانون ذاتها على صونها مقرر لها في سبيل ذلك من الضمانات والقواعد ما بكل تحقيق فرضه تقليداً عما عداه من اعتبارات أخرى ولا تعارض بين هذا النظر وبين القول بأن حصة الحكم نسبية الأثر لأن المقام لسب مقام فعم بالحصة حتى يرد بخلف شرط وحدة الخصوم وأما هو مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك دعوى في هذه الحالة .

١٢٢٨ — حكم البراءة لا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لجريمة لم ترفع بها الدعوى الجنائية .

* لا يجوز الحكم الصادر بالبراءة قوة الأمر المقضى بالنسبة لجريمة لم ترفع بها الدعوى الجنائية .

(لمن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ ص ٢٠ من ٤١٦)

١٢٢٩ — شروط صحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه .

* يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية ، ان يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة . واذا كان ما تقدم ، وكان الطاعن لا يدعى ان محاكمة جنائية جرت له يتحد موضوعها وسببها وأشخاصها مع الدعوى الحالية وصدر فيها حكم معين ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته من الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — الذي إبداه الطاعن — طالما أنه دفع ظاهر البطلان ويبعد عن محجة الصواب .

(لمن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ ص ٢٠ من ١٠٠٨)

١٢٣٠ — تقدير المحكمة للدليل في دعوى — لا ينسحب أثره الى دعوى أخرى — ولا يجوز قوة الأمر المقضى — أساس ذلك ؟

* ان تقدير المحكمة للدليل في دعوى لا ينسحب اثره الى دعوى أخرى ما دامت لم تطعن الى الدليل المقدم فيها ، لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ، ولانتفاء الحجة بين حكيم في دعوتين مختلفتين موضوعا وسببا .

(لمن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٧/٢٢ ص ٢١ من ١٩٠٥)

١٢٣١ — مناط حجية الأحكام : اتحاد الخصوم والموضوع والسبب — متى يكون هناك اتحاد في السبب ؟

* من المقرر ان مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب . ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، ولا يكفي للقول

بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني ، أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لنفس واحد ، إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يتمتع معها القول بوحدة السبب في كل منهما .

(لمن رقم ٢٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٧١ س ٢٢ من ١٥٤٩)

١٢٣٢ — حجية الأحكام — ترد على منطوقها دون أسبابها — إلا ما كان منها مرتبطاً بالمنطوق بحيث لا يكون له قوام بغيرها — مثال .

✽ من المقرر أن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يندأ أثرها إلى السبب إلا لما يكون مكملاً للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به . ولما كان ما أورده الحكم في خصوص عرض زيت ما به علامة مقلدة لم يطبقه في حق الطاعن ولم يعاقبه عليه بل أنهى في منطوقه إلى تأييد ما قضى بالحكم المستأنف بالنسبة للطاعن من التهمة الأولى ، وهي تهمة عرض زيت اكتيول مفسوش وبراعه من التهمة الثانية ، فإن ما ينهض الطاعن في خصوص ادانته من هذه التهمة الأخيرة دون لفت نظر الدفاع لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩/٢/١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٢٤٨)

١٢٣٣ — الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية — شروطه — الحكم الصادر بعدم جواز الدعوى لسبق الفصل فيها لا يجوز حجية الشيء المحكوم فيه — علة ذلك — عدم فصله في موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة — مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر — خطأ في تطبيق القانون .

✽ مفاد نص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية — على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض — أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع من نظر الدعوى (أولاً) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة ، وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع إحداهما في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين (ثانياً) أن يكون الحكم — أدرأ في موضوع الدعوى سواء قضى بالإدانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض

(طعن رقم ١٠٩ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١١ من ٢٤ من ١٩٧٢)

(طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣ من ٢٥ ص ٨٠)

* من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب وإذا كان ذلك وكان الطامن لايدعى أن محاكمة جنائية جرت له تتحد

موضوعا وسببا وأشخاصا مع الدعوى الماثلة وصدر فيها حكم معين فان منى الطامن على الحكم بان فى القضاء بادانته اخلال بقاعدة قوة الشيء المقضى يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ ص ٢٢٦)

١٢٣٦ — حجية الشيء المحكوم فيه — مقصورة على منطوق الحكم دون سببها الا ما كان منها مكمل للمنطوق — قضاء الحكم فى منطوقه بالادانته بالمحافظة لأسبابه المؤدية الى البراءة يعيب الحكم بالتناقض والتخالف الموجب للبعض والاحالة — اشارة الحكم فى اسبابه الى ان ما ورد فى منطوقه من القضاء بالادانة هو خطأ مادي — لا يغير من ذلك .

* من المقرر ان حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان مكمل للمنطوق . ولما كان يبين من مطالعة الحكم انه خلص فيها اورده من اسباب الى تبرئة المطعون ضده ، وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بتلييد حكم محكمة اول درجة الصادر بادانته الامر الذى سجلته المحكمة التى اصدرت الحكم بتولها الى نهاية تلك الاسباب . « وحيث ان المحكمة الاستئنافية قد اجمعت على الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم استئناف وبراءة المتهم الا انه حدث خطأ مادي حال تدوين المحكمة لمنطوق الحكم بالارول . . . » فان ما تحدث به الحكم من تبرئة المتهم مما اسند اليه لا يكون له من اثر مادام الحكم لم ينته فى منطوقه الى القضاء بذلك . ولما كان ما انتهى اليه فى منطوقه متناقضا لأسبابه التى بنى عليها ، فان الحكم يكون مميبا بالتناقض والتخالف ممسا يميمه وبوجوب نقضه .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١١ من ٢٥ ص ٢٥٥)

١٢٣٧ — صحة القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا — اثرها — حيازة الحكم المستأنف قوة الامر المقضى — مثال .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد تمضى بعدم قبول الاستئناف شكلا — وكان قضاؤه بذلك سليما — فان الحكم الابتدائى يكون قد حاز قوة الامر المقضى بحيث لا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لميثره الطامن بشأنه من ميبوب وكذلك الشأن بالنسبة لمتعاه بشأن التخالف ، فانه على فرض اثارته لادى

محكمة الدرجة الثانية ، فإنه باعتبار دفاعا في موضوع الاستئناف لا تتصل به تلك المحكمة ولا تلتزم بالرد عليه ازاء ما انتهت اليه من عدم قبول الاستئناف شكلا .

(لمن رقم ١١٢ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ من ٢٥ من ١٩٧٢)

١٢٢٨ - حجية الحكم الجنائي - نطاقها .

* ان الحاجة بقوة الامر المقتضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية لا تكون وفق المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية - الا لدى المحكم المدنية ، وليس لدى المحكم الجنائية نفسها - وهي تفطر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية .

(لمن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ من ٢٦ من ١٩٨٠)

١٢٢٩ - الحكم الباطل - عدم الطعن عليه - اثره - انتهاء الدعوى الجنائية .

* من المقرر انه اذا استأنفت النيابة وكان ميعاد المعارضة لا زال مهديا امام المحكوم عليه غيابيا - فيتمتع ايقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضى ميعاد المعارضة او يتم الفصل فيها . وترتبا على هذا الاصل يكون الحكم الذي صدر من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ساء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضي بالعقوبة قبل الفصل في المعارضة التي رفعت عنه من المنهم المحكوم عليه غيابيا - المطعون ضده - معيبا بالبطالان ، الا انه لما كان هذا الحكم قد أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه فاته بنتج اثره القانوني وشنهى به الدعوى الجنائية عملا بنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فإنه كان من المنع عن المحكمة الاستئنافية ، وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع من المنهم - المطعون ضده - عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور في نصابها وتنقضي بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها اما وأنها عودت نظر الدعوى وتصدت لها من جديد حين عرض عليها الاستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم الصادر في معارضته الابتدائية بتأييد الحكم المعارض فيه - وقضت فيها - بحكمها المطعون فيه - بالخاء الحكم المستأنف وتبرئته مما أسند اليه رغم صدور حكم نهائي سابق منها بادانته انتهت به الدعوى الجنائية ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يعيب حكمها ويستوجب نقضه - وفقا للباب ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات و اجراءات

الطعن أمام محكمة النقض — نقض الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها .

(لمس رقم ٤٢ لسنة ١٥ في جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ من ١٩٦٢)

١٢٤٠ — عدم جواز الطعن بالنقض على الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى — تفويت الطاعن ميعاد استئناف الحكم يرصد أمامه باب الطعن بالنقض .

* متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار انتهائياً بتبؤاً من صدر عليه إذ بنفويه على نفسه استئنافه لم يعبأه فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض والمعة في ذلك ان النقض ليس طريقاً عادياً للطعن على الأحكام وإنما هو طريق استثنائي لم يجوز الشارع الا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون ، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف — وهو طريق عادي — حيث كان يسعه تدراك مائساب الحكم في خطأ في الواقع أو في القانون لم يجوز له من بعد ان يلج سبيل الطعن بالنقض .

(لمس رقم ٦٢٠ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/١١/١ من ٢٧ من ١٩٢٠)

١٢٤١ — حجية الأحكام — رهن باتحاد الخصوم والموضوع والسبب — متى يتوافر اتحاد السبب ؟ كون الواقعة الثانية من نوع الأولى أو تنحد معها في الوصف — أو ان كليهما حاقة من سلسلة وقائع متماثلة — لا ننحصر به وحدة السبب .

* من المقرر ان مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ويجب للقول باتحاد السبب ان تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق ولا يكفي القول بوحدة السبب في الدعويين ان تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو ان تنحد معها في الوصف القانوني أو ان تكون الواقعتان كليهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لفرض واحد اذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة نحتق بها المخابرة التي تمتع معها القول بوحدة السبب في كل منها . ولما كانت جريمة اخلاص الأشياء المحجوزة بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الاضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الاحترام لاوامر السلطة التي أوقعت ، وكان لايشترط لتقييم جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة

أن يهددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يتمتع عن تقديمها يوم للبيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضراراً بال دائن الحاجز ، واذ كان البين من مطالعة الأوراق والحكم المطعون فيه أن موضوع الجحة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٢ كثر الدوار السابق الحكم فيها بمعاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة شهر هو ببديده لبقرة نوقع الحجز عليها فى ١/٨/١٩٧٣ وتمت الجريمة بمجرد امتناعه عن تقديمها فى يوم ٢٧/١١/١٩٧٢ المحدد لبيعها بقصد عرقلة التنفيذ ، فى حين أن موضوع الدعوى المطروحة هو ببديد لبقرة نوقع عليها حجزاً آخر فى ٢١/٦/١٩٧٣ — بعد تمام الجريمة الأولى — وحدد لبيعها يوم ١٠/١/١٩٧٣ وهى من نم واقعة مغايرة تماماً لتلك التى كانت محلاً للحكم لسابق صدوره فى الجحة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ آنفة البيان ، ولا يتحد فى ذلك أن تكون الواقعة الثانية موضوع الدعوى الحالية من نوع الواقعة الأولى واتحدت معها فى الوصف القانونى مادام الثابت أن لكل من الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة ووقعت كل منهما بناء على نشاط إجرامى خاص بما يحقق معه المغايرة التى يتمتع معها القول بوحدة السبب فى كل من الدعوى السابق الحكم فيها والدعوى المطروحة مما لا يحوز معه الحكم السابق حجتيه فى الواقعة الجديدة محل الدعوى المنظورة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(ملس رقم ٨٧٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦ من ٢٧ ص ١٨٧)

١٢٤٢ — حجية الشيء المحكوم فيه — امتدادها الى اسباب الحكم المكمل للمنطوق .

✽ من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا تترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان مكمل للمنطوق . فان ماتخذت به الحكم المطعون فيه من خطئه فيها قضى به من براءة المطعون ضده رغم ثبوت التهمتين فى حقه لا يكون له من اثر ما دام الحكم لم ينته فى منطوقه الى التضاء بمعاقبته بالمعقوبة المقررة فى القانون .

(ملس رقم ٢٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ من ٢٨ ص ١٢٧)

١٢٤٣ — قوة الأمر المقضى — اثره بالنسبة لنطاق الطعن بالنقض .

✽ متى كان ملابته الطاعن وارداً على الحكم الابتدائى الذى اتهم به وحده على الفصل فى موضوع الدعوى — دون الحكم الاستثنائى المطعون فيه الذى يندرج مع الحكم الغيابى الاستثنائى الذى كان قد قضى بعدم تبؤل،

الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما فإنه لا يجوز لحكمة النقض أن تعرض لما شلب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

(ملن رقم ٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣/٢/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٦٢)

١٢٤٤ - توجيه الطعن بالنقض الى الحكم الابتدائي - اثره .

* متى كان باقى ما أثاره الطاعن فى اسباب طعنه واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا - وكان قضاؤه بذلك سليما - فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لحكمة النقض أن تعرض لما شاباه من عيوب والا كان منعطفنا عليه وهو مبني .

(ملن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسته ٨/٥/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٢٨٧)

١٢٤٥ - دعوى جنائية - الحكم بعدم الاختصاص غير منه لها - عرض الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص على مستشار الاحالة وأحالها الى محكمة الجنائيات بتفق وصحيح القانون .

* من المقرر ان الدعوى الجنائية نظل قائمة الى ان يصدر فى موضوعها حكم نهائي بالادانة او البراءة وان الحكم بعدم الاختصاص لا يترتب عابه انتفاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها امام المحكمة المختصة للنقض، فى موضوعها بحكم نهائي ولا تبد على النيابة العامة فى ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائيا اذ ليس فى القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى امام محكمتين مختلفتين تقضى كل منهما بحكم فيها ٨٠، بل ان القانون نظم ذلك بما يسمى بقواعد التنازع السلبي والايجابي . لما كان ذلك ، فإن عرض الدعوى على مستشار الاحالة بعد صدور الحكم الابتدائي فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لكون الواقعة جنائية وصدور القرار بأحالتها الى محكمة الجنائيات ونظر هذه الأخيرة لها يكون متفقا مع صحيح القانون .

(ملن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ ق جلسته ٧/٥/١٩٧٩ من ٣٠ ص ١١٤)

ثانيا - حجية الاحكام المدنية

١٢٤٦ - القضاء مدنيا برد وبطلان ورقة ليس له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا لدى المحكمة الجنائية

* ان المنفق عليه أن ما يقضى به مدنيا من رد وبطلان ورقة ليس له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا لدى المحكمة الجنائية ، وان لهذه المحكمة ،

بالرغم من الحكم الدنى ، إن نبحت كل ما يقدم لها من الدلائل والأسانيد على صحة هذه الورقة أو بطلانها . وإن تقدر تلك الأسانيد والدلائل من بينات قولية أو دلائل حسنة بكامل سلطتها وبحسب ما تراه هي فيها من ضعف أو قوة ، بحيث لو خايرها أى شك في صحة الأدلة التي قابلت بادية ذي يدعى لدى المحكمة المدنية على تزوير الورقة المذكورة كان إما أن تقضى ببراءة المتهم بذلك التزوير .

(لمن رقم ٨٢٩ لسنة ٢ في جلسة ١٢/٢٦/١٩٣٢)

١٢٤٧ - الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية .

✽ الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ، ولا يقتيد المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى . فالمتهم في جريمة الاعتياد على اقراض نفود بالربا ينفي عنه هذه التهمة لمسكه بحكم صادر من احدى المحاكم المختلطة فيلزم ان يعامله مع المجنى عليه كانت تجارية متعلقة بشراء اقطان ، واذا كانت المحكمة قد منعت ما يدفع به المتهم من ان يعامله مع المجنى عليه كانت تجارية ، ولم يشر في حكمها الى الحكم الدنى المختلط الذي لمسكه به ، فنفيدها هذا الدفع فيه الرد الضمنى على ما جاء بالحكم المختلط .

(لمن رقم ٢٥٢ لسنة ٦ في جلسة ١٢/٧/١٩٣٦)

١٢٤٨ - عدم جواز اخذ المحكمة الجنائية في حكمها بأسباب حكم مدنى الا اذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم أنفسهم .

✽ انه وإن كان للمحكمة ان تأخذ في حكمها بأسباب حكم آخر الا ان ذلك لا يجوز الا اذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم أنفسهم . فإذا اكتفت محكمة الجنى في تسبب حكمها القاضي بتزوير ورقة بقولها انها تأخذ بأسباب حكم المحكمة الجزئية برد وبطلان هذه الورقة وكان الثابت ان المتهمين ام يكونوا جميعهم اطرافا في الدعوى المدنية فهذا لا يصح سببا بينى الحكم عليه .

(لمن رقم ١٢١٨ لسنة ٩ في جلسة ٥/٢٢/١٩٣٩)

١٢٤٩ - المحكمة الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت .

* ان المحكمة الجنائية وهي تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لانكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل ولأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاتب برىء أو يفلت مجرم - ذلك يقتضى ألا تكون هذه المحاكم بتقيدة فى أداء وتنفذتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون مما يلزم عنه الا يكون للحكم الصادر من المحاكم المدنية أو غيرها من الجهات الأخرى أى شأن فى الحد من سلطة المحاكم الجنائية التى مأموريتها السعى للكشف عن الحقائق كما هى فى الواقع لا كما تقررره تلك الجهات متقيدة بما فى القانونين المدنى أو المرافعات من قبود لايرغمها قانون تحقيق الجنائيات وملزمة حدود طلبات الخصوم واتوالهم فى تكييفهم هم للوقائع المنازع عليها بينهم وهم دون غيرهم أصحاب الشأن فيها .

(طمن رقم ٩٣ لسنة ١١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٢٠)

١٢٥٠ - لا تأثير للصفة الجنائية التى تعطى الدعوى فى اللجنة المباشرة متى اتحد موضوعها مع موضوع الدعوى المدنية السابق رفعها أمام المحكمة المدنية .

* إذا كان الظاهر مما جاء بالحكم المطعون فيه أن موضوع الدعوى السابق رفعها من القيم أمام المحكمة المدنية بطلب ابطال العقود والتصرفات الصادرة من محجوره وتعويضه عما لحقه من الضرر بسبب ذلك على أساس أن تلك العقود ولبدء استغلال الغفلة وضعف الإدراك ، والاكراه الادبى ، هو فى حقيقته موضوع الدعوى التى رفعها مباشرة أمام المحكمة الجنائية ، فإن الصبغة الجنائية التى اعطاها فى هذه الدعوى لحصول المنهم على العقود المذكورة لبس من شأنها أن تؤثر فى وحدة السبب فى الدعويين - وكذلك لا تأثير لما ينفذه فى الدعوى الجنائية من جرائم متعلقة بالأوراق المرفوعة بها الدعوى المدنية إذا لم تكن هذه الجرائم قائمة الا على القول بتزوير تلك الأوراق .

(طمن رقم ١٢٦ لسنة ١١ ق جلسة ١٤/٤/١٩٢١)

١٢٥١ - سلطة المحكمة الجنائية ولو من تلقاء نفسها في القضاء ببطالان أى ورقة تقدم إليها دون الألفات الى الأحكام المدنية الصادرة .

* للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها كدليل في الدعوى متى اتبعت بتزويرها ولا يمنع من ذلك أن يكون قد صدر من المحكمة المدنية حكم ببناء على الورقة لأن الحكم المدني لا يقيد المحكمة الجنائية وهي تفصل في جريمة - واذن فلا منريب على المحكمة اذا هي لم تعمل على سند بعد اقتناعها بتزويره والقول بخلاف ذلك يؤدي الى ان تكون الدعوى الجنائية رهينة ما قد يحصل عس اضاعتها من الانفلاق بين المتهم والجنى عليه بحصول المنهم ، بموافقة الجنى عليه من المحكمة المدنية على حكم لمصلحه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به .

لطن رقم ١٤٨٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥

١٢٥٢ - سلطة القاضي الجنائي في القضاء بتزوير ورقة ولو كانت متصلة بنزاع مطروح امام المحاكم المدنية .

* القاضي في المواد الجنائية غير مقيد بحسب الاصل بما يصدره القاضي المدني من احكام ، فاذا ما رفعت امامه الدعوى ورأى هو بنسب على ما أورده من اسباب ان الورقة مزورة فلا تثريب عليه في ذلك واو كانت الورقة متصلة بنزاع مطروح امام المحاكم المدنية لما يفصل فيه ، وفي هذه الحالة يكون الواجب ان ينتظر لقاضي المدني حتى يفصل القاضي الجنائي نهائيا في امر الورقة .

لطن رقم ٧٣٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٥/٢٤

١٢٥٣ - عدم تقيد القاضي الجنائي بالأحكام المدنية .

* ان القانون لم يضع قيداً على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها وفقاً للأوضاع التي رتبها القانون ، ومنى رفعت الدعوى على هذه الصورة فان المحكمة تصحب وقد اتصفت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما يسطره من نوازل أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تمليه في تكوين عقبتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تنقذ بالأحكام المدنية التي صدرت أو نعلق قضائها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن الأوراق المطعون فيها بالتزوير .

لطن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١٥

١٢٥٤ — لا حجية للأحكام الصادرة من المحكمة المدنية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها أمام المحاكم الجنائية .

* الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها كما تقتضى بذلك المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات .

(لمن رقم ٦٧ لسنة ٢٦ و جلسة ١٩٥٦/٦/٤ من ٧ من ١٨٢١)

١٢٥٥ — عدم تقيد القاضى الجنائى بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائيا — اعتماده على أسباب متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى — لا يضره .

* القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا ، وعدم تقيد القاضى الجنائى بحكم القاضى المدنى ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التى اقتنع بها هذا الأخير إذ لا يضره مطلقا أن تكون الأسباب التى يعتمد عليها متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى .

(لمن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٦ و جلسة ١٩٥٦/١٠/١ من ٧ من ١٩٥٢)

١٢٥٦ — سلطة محكمة الموضوع فى تكوين عقيدتها من الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وبطلان العقد المطعون فيه .

* محكمة الموضوع حرة فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى تطمين اليه بدون معقب عليها بما فيها الحكم الصادر من المحكمة المدنية برد وبطلان العقد المطعون عليه بعد أن تبين سبب اقتناعها بهذا رأى باعتبارها من الأدلة المقدمة اليها فى الدعوى المطاوعة منها الفصل فيها .

(لمن رقم ٢١٧ لسنة ٢٧ و جلسة ١٩٥٧/٥/٦ من ٨ من ١٩٥٦)

١٢٥٧ — ليس للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها — أساس ذلك ؟ .

* من المقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه

لا نكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فـها ينطبق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي ينوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتأيد بأى حكم صادر من جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون أباهما للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاتب برىء أو يفلت مجرم ، ذلك يقتضى ألا نكون مقبدين في إنشاء وظفنفهما بأى قيد لم يرد به نص في القانون .

المس رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩١/١/٦ من ٢٢ ص ٢٨

١٢٥٨ - الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد التقاضى الجنائى .

« من المقرر وفق المادتين ٢٢١ و ٢٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية - أن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد التقاضى الجنائى عند نظر الدعوى - لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن القائم على صدور حكم من المحكمة المدنية بشأن ملكية جهاز التلفزيون المبلغ بسرقة بقوله : « ومن جماع ما سبق نستبين كذب تلك الرواية ولا يقدر في ذلك ما ذهب إليه المتهم - الطاعن - وهو بصدد الدفاع عن نفسه من صدور حكم القضاء بملكته لجهاز التلفزيون بعد ما اطّعت المحكمة من شهادة الشهود الى انه هو الذى نقله الى المكان الذى ضبط فيه » . وإذا كان مغاد هذا الذى رد به الحكم ثبوت كذب واقعة السرقة التي تضمنها البلاغ بغض النظر عن ملكية الجهاز المذكور - التي يتحدى بها الطاعن - فإن الحكم يكون بمنأى عما يعيبه عليه الطاعن في هذا الصدد .

المس رقم ١٥٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩١/١/١١ من ٣٠ ص ٢١٠

ثالثا - حجية الاحكام المختلفة

١٢٥٩ - عدم جواز الاحتجاج فى دعوى التعويض عن شهادة الزور بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية الذى أخذ بشهادتهم فى دعوى النفقة .

* اذا اصدرت المحكمة الشرعية حكما يقضى بنفقة بناء على شهادة شهود ثم اتضح للنيابة ان شهادات هؤلاء الشهود مزورة فرفضت ايام الدعوى ودخل المحكوم عليه فى دعوى النفقة مدعى بحق مدنى فلا يجوز لهؤلاء الشهود ان يرفعوا امام محكمة الجنج بعدم قبول الدعوى المدنية محتجين بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية الذى اخذ بشهادتهم .
الدعوى الشرعية ودعوى التعويض دعويان مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والاختصاص فالحكم الصادر فى اولاهما لا يحتج به فى الاخرى .

(لمن رقم ٤٩ لسنة ٢ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٣١)

١٢٦٠ - قرارات المجلس الحسبية عن تصفية حساب عديمى الاهلية لا حجية لها على المتولى امورهم امام المحكمة الجنائية الا اذا قبلها .

* ان قرارات المجلس الحسبية عن تصفية حساب عديمى الاهلية لا حجية لها على المتولى امورهم الا اذا قبلها . ومع ذلك اذا كانت المحكمة مع قولها انها تستند الى قرار المجلس بشأن الحساب وتعتبره حجة على المشرف لم تكف بالنسبة الى اجراها المجلس بل قامت هى بنفسها بتصفية الحساب ، وثبت لديها من التحقيق ان ذمة المشرف مشغولة حتىقة بالبيان الذى اتجه للتصفيه ، وان امتناعه عن اداء ما فى ذمته للتص لا يرجع الى سبب جدى ، فان ما اثبته الحكم من ذلك يصح بمقتضاه مؤاخذة المشرف ، عن جريمة التنبذ . وخلا الحكم فيها قاله من ان قرار المجلس حجة على المشرف لا يعبه بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٦١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٥/١/١٩٤٠)

١٢٦١ - قرارات المجلس الحسبية عن تصفية حساب عديمى الاهلية لا حجية لها على المتولى امورهم امام المحكمة الجنائية الا اذا قبلها .

* للوصى ان يتقدم الى المحكمة الجنائية بكل ملاحظاته على الحساب الذى اتيه المبلغ منهم بمديده من مال القاصر جسما قرره المجلس الحسبى .

حتى كان لم يتفق من قبل مع المجلس بشأنه — فإن هذا الاتفاق هو وحده الذى يمكن ان يحتج به كل من الطرفين على الآخر — واذن فانه يجب على المحكمة ان تنحصر بنفسها تلك الملاحظات غير مقيدة فى ذلك بقرار المجلس الحسى ، فاذا هى لم تفعل ، وانكرت على الوصى حقه فى مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس ، فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

(لمن رقم ٢٦ لسنة ١٢ ق حصة ١١١٢/١/٢٦)

١٢٦٢ — حكم المجلس العسكرية فى دعوى على أساس الوصف الذى يتفق مع القوانين العسكرية لا يمنع من محاكمة المتهم امام المحاكم العادية عن الوصف الأشد للتهمة .

✽ انه وإن كان لا يجوز محاكمة الشخص غير مرة عن فعل وقع منه الا أنه يشترط لعدم محاكمته مرة ثانية ان تكون المحكمة الاولى تملك الفصل فى هذا الفعل بجميع اوصافه المختلفة وعلى الأخص وصف الجريمة الأشد فاذا كانت المحكمة الاولى لا تملك قانونا تعديل الوصف المرفوع به الدعوى امامها ، وكان هذا الوصف مقرا للجريمة الأخف ، فإن الحكم الصادر منها على هذا الأساس لا يمنع من إعادة محاكمة المتهم عن الجريمة الأشد — ولما كانت المجالس العسكرية لبست الا محاكم استثنائية مقيدة بطبيعة وظبقتها بأن تفصل فى الدعاوى المرفوعة امامها على أساس اوصاف معينة، ولا تملك — كما تملك المحاكم العادية — تعديل تلك الأوصاف ، فانه اذا حكم مجلس عسكري فى دعوى على أساس الوصف الذى يتفق مع القوانين العسكرية ، وكانت الواقعة تنحلل ان نوصف جريمة أشد ، فانه فى هذه الحالة تجوز محاكمة المتهم امام المحاكم العادية عن الجريمة الأشد .

(لمن رقم ٦٨٦ لسنة ١٢ ق حصة ١١٤٢/٢/٢٢)

١٢٦٣ — خطأ اطراح المحكمة نتيجة التحقيق الادارى لأسباب غير واردة به .

✽ اذا كان المتهم قد استند فى عدم مسئوليته عن الحادث الى نتيجة التحقيق الذى أجرته فيه المصلحة النابع هو لها فادانته المحكمة ببقوله انها لا تطعن الى نتيجة هذا التحقيق لأنها بنيت على اقوال المتهم نفسه ومساعدته بقصد درء المسئولية عنهما ، ثم تبين من مراجعة التحقيق انه يشمل اقوال آخرين غير من اشار اليهم الحكم كما يشمل تقريراً ممن نبهوا

لإجراء التحقيق فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ أطرحت نتيجة التحقيق .
لذلك السبب .

(طعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٨٨/٢/١٦)

١٢٦٤ — اعتبار قرار التحكيم بمثابة حكم انتهائي — المرسوم بقانون
رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ .

* قرار التحكيم الصادر وفقا لأحكام المادة ١٦ من المرسوم بقانون
رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم هو بمثابة حكم انتهائي
له قوة الأحكام النهائية ومن ثم فإنه يكون قابلا للتنفيذ بمجرد إعلانه أو بعد
أسبوع من الموعد المحدد به .

(طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/١/١٤ من ٨ ص ٢١)

١٢٦٥ — صدور حكم من المجلس العسكري بعقوبة من نوع العقوبات
المقررة في القانون الجنائي — جواز محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم
العادية — المادتين ٢ ، ١٦٩ من قانون الأحكام العسكرية .

* إذا صدر حكم من المجلس العسكري بعقوبة من نوع العقوبات المقررة
في القانون الجنائي فإنه لا يجوز قوة الشيء المقضي به ولا يمنع من محاكمة
الجاني من جديد أمام المحاكم العادية وذلك إعمالا لنص المادتين ٢ ، ١٦٩ من
قانون الأحكام العسكرية .

(طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/٢/١٩ من ٨ ص ١١٢)

١٢٦٦ — سلطة قاضي الاشكال : الاشكال لا يرد الا على تنفيذ الحكم
بطلب وقفه مؤقتا حتى يحصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع . عدم
جواز التعرض لمراجعة الحكم المستشكل فيه أو بطلانه لما في ذلك من مناس
بقوة الأحكام .

* سلطة محكمة الاشكال محدودة بحدود طبيعة الاشكال نفسه الذي
لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا .
من محكمة الموضوع طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية :
وليس لقاضي الاشكال أن يتعرض لأحكام المستشكل فيه بالمراجعة أو بإعلان
أو يبحث في مدى انطباقه على القانون لما في ذلك من مناس بقوة الأحكام

ومن ثم، فإذا قضت المحكمة في دعوى الاشكال ببطالان الحكم المستشكل نفي
تنفيذه فانها تكون قد تجاوزت السلطة المخولة لها بنص القانون .

(لمن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ من ٨ ص ٥٢٢)

**١٢٦٧ — اعتماد المجلس الحسبي الحساب في غيبة المنهم — انكار حق
المنهم بالتبديد في مناقشة الحساب — تصور .**

* ان ماخص به المجلس الحسبية قبل الفائها او المحاكم الحسبية
من مسائل الولاية على المال ، واعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من
بين حالات الاحوال الشخصية وهي المتعلقة بالصفات الطبيعية او العائلية
للشئقة بشخص الانسان والتي رتب القانون عليها اثر في حياته الاجتماعية
ونص عايتها في المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية والتي
يحوز الحكم فيها قوة الشئ المقضى به امام المحاكم الجنائية وهي -
المنهم من الجرائم المعروفة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة في حكمها
ان تفتش بنفسها ملاحظات المنهم بالتبديد على الحساب غير مقيدة في ذلك
بقرار المجلس الحسبي الذي صدر في غيبته فاذا هي لم تفعل وانكرت على
المنهم حقه في مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس الحسبي ، فان
حكمها يكون قاصراً .

(لمن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧٢٢)

**١٢٦٨ — فقد ورقة من نسخة الحكم الاصلية — عدم تبسر الحصول
على صورة رسمية منه — عدم اكتسابه قوة الامر المقضى ما دامت طرق
الطعن فيه لم تستنفذ — فقد الورقة يستوى بفقد النسخة كاملة .**

* متى تبين انه فقدت ورقة من نسخة الحكم الاصلية ولم يتبسر
الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فان مثله لا تنقض به الدعوى
الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه
ام تستنفذ اذ ان فقد ورقة من نسخة الحكم الاصلية يستوى من حيث الاثر
تفقدتها كاملة .

(لمن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ من ٨ ص ٧٨١)

١٢٦٩ — الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا — قصر الطعن عليه وحده — اعتبار الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه اذا تبين ان الاستئناف رفع بعد الميعاد — عدم جواز التعرض لما ينسوبة من عيوب او نقضه لصدور تشريع لاحق بجعل الورقة غير معاقبة عليها .

✽ منى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي بمسمة قبول الاستئناف شكلا — فوجب ان يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه — اذا ما تبين ان الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد . ولا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما ينسوبة من عيوب او ان تنقضه لحدوث تشريع لاحق يحل الوتقة غير معاقبة عليها .

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ من ٢٧٨)

١٢٧٠ — التمسك بالدفع بالبطلان انما يكون اناء نظر الدعوى — الاجراء الباطل يصححه عدم الطعن به في الميعاد — شروط قبول اسباب النظام العام لأول مرة امام محكمة النقض : الا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وان تكون هذه الاسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ، والا يخالفها اي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها — سمو قاعدة قوة الامر المقضى على قواعد النظام العام .

✽ نظم قانون الاجراءات الجنائية احوال البطلان في قواعد عامة اوردها في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من الكتاب الثاني — وفي الشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية — في عبارة صريحة — على ان التمسك بالدفع بالبطلان انما يكون انشاء نظر الدعوى التي وقع البطلان في اجراءاتها — وهذا الاجراء الباطل — ايا كان سبب البطلان يصححه عدم الطعن به في الميعاد القانوني — وانما اشترط لقبول اسباب النظام العام لأول مرة امام محكمة النقض الا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وان تكون هذه الاسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع والا يخالفها اي عنصر واقعي لم يسبق عرضه عليها — وذلك تطبيقا لاصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على اصل جواز التمسك بالاسباب الجديدة الماسة بالنظام العام .

(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١١ من ٨٠)

١٢٧١ — دلالة الحكم برفض الطعن بالنقض : صدره بعد بحث تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى — حوزة هذا الحكم قوة الشيء المفضى واعتباره عنواناً للحقيقة بما جاء فيه .

* اجازت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لمحكمة النفس ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ولغير الاسباب التي بنى عليها الطعن في اى حالة من الحالات المشار اليها فيه — فيكون قضاء محكمة النقض برفض الطعن معناه بالضرورة 'نفا' أصدرت حكمها بعد بحث بشكوى 'الحكمه التي نظرت الدعوى وام بر في ذلك عيبا — وبمل هذا الحكم بعد هذه المرحلة يحوز قوة الشيء المصطفى ويعتبر عنواناً للحقيقة بما جاء فيه .
(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ي جلسة ١٩٦٠/١/٢٦ س ١١ ص ١٢٨٠)

١٢٧٢ — الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الإحكام القضائية — مباشرة المحكمة العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدارها حكماً نهائياً — حوزة هذا الحكم قوة الشيء المفضى في نفس الواقعة — عد مجواز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى .

* قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس 'عادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية — تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ — كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية — ما أتاه من ضمانات لمصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يمح الاعتراض في هذا الصدد الإشارة الى مواد قانون الأحكام العسكرية التي مشرك المحاكم العادية في الاختصاص — لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين — أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما ينتخبه منطوق اللفاظ هذا النص : ونائبهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص تساهل بسرى على جميع الأفراد سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة وينبغي على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص علم يخلو القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني — إلا أنه متى بانرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فإن الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يحوز قوة الشيء المفضى في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الأزواج في المسؤولية الجنائية

عن الفعل الواحد أمر يحرمه "فأتون وتناذى به العبداله" ، اذ من القواعد المقررة انه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات انقضاء من أجل واقعة واحدة — ومخالفة هذه القاعدة تفتح باباً لتناقض الأحكام ، فضلاً عن تجدد الخصومة مما يزرع عن الأحكام ما ينبغى لها من الثبات والاستقرار .

(طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٧/١١ ص ١ اس ٥٦٧ ،
اولعون ارقام ١٢٥٢ و ١٢٥٧ و ١٢٨٩ و ١٢٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة
١٩٦٠/٧/١٢)

١٢٧٣ — مبدأ حجية الأحكام — افتراضه وحيدة الموضوع والسبب والخصوم — ثبوت أن الواقعة المادية التي نطلب التليبة محاكمة المتهم عنها سبق طرحها على المجلس العسكري المختص وحكم فيها نهائياً — على المحكمة الامتناع عن اعادة نظرها حتى ولو تغاير الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الاعادة .

✽ مبدأ حجية الأحكام يفترض وحيدة الموضوع والسبب والخصوم — فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الانهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يمتنع بعد الحكم النهائي الصادر منها اعادة نظرها — حتى ولو تغاير الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الاعادة ، وإلى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت الواقعة التي اسندت الى المتهم وحكم عليه من أجلها من المجلس العسكري المختص هي ذات الواقعة التي تقدم بها الى محكمة الجنايات — على ما استظهره الحكم بأسباب سائفة وبادلة لها أصلها الدائم في أوراق المحاكم العسكرية ، فإن ما انتهى اليه الحكم من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة لفصل فيها عملاً بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ يكون قضاء سلبياً لا يخالف القانون .

(طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٧/١١ ص ١١ اس ٥٦٧)

١٢٧٤ — واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تغاير واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى .

✽ واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تخلف عن واقعة تزوير عقد

البيع موضوع هذه الدعوى ، اذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها المخالفة التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

طلعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٣٦٠/٦/٢٧، س ١٨ ص ٢١٠

١٢٧٥ - احكام المحاكم المدنية - قوة الشيء المحكوم فيه - تزوير .

* أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يورد أدلة الثبوت التي يقوم عليها تضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى نايده وائفة الدعوى ومبلغ انفاثه مع سائر الأدلة التي اقرها . ولما كانت المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية نقضت بان الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه انه وقد قضى بالإدانة اشار الى اخذه بها جاء بمحض التحقيق وما ثبت في الحكم النهائي برد وبطلان السند مثار الاتهام ، مستدلا بذلك على انه مزور وعلى ثبوت جرمي تزويره واستعماله في حق الطاعن ، دون أن يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر ووجه اتخاذه دليلا ضد الطاعن ، ودون أن يفهم المحكمة بنفسها بنحيص عناصر الدعوى وجراء ما تراه من تحقيق موصل الى ظهور الحقيقة لديها في شأن لجريمتين المسندتين الى الطاعن ، اجزاء منها بمجرد سرد وقائع الدعوى المدنية نقلا من الحكم الصادر فيها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعيبا بالنقض مع الاحالة .

طلعن رقم ٢١٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦، س ١٨ ص ٣٢٢

١٢٧٦ - قوة الأمر المقضى - أمر بالا وجه - بلاغ كاذب .

* من المقرر بنص المادتين ٥٤ ، ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ان قوة الأمر المقضى سواء امام المحاكم الجنائية او المحاكم المدنية لا تكون الا للاحكام النهائية بعد ضرورتها باتة متى توافرت شرائطها الآخر ، ومن ثم فليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها لعدم معرفة الفاعل حجية ما امام المحاكم الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة ، فان الحكم المطعون فيه اذ انبهى الى كذب البلاغ بناء على ما ساقه من شواهد وعده من أدلة غير مفرد بما جاء في اسباب الأمر الصادر من النيابة العامة في هذا الشلن أو في منظوقه لا يكون قد خالف القانون في شيء ..

طلعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٤، س ١٨ ص ٢١٦

١٢٧٧ - حكم - حجية الشيء المحكوم فيه - نطاقها .

✽ حجية الشيء المحكوم فيه انما ترد على منطوق الحكم وعلى اسبابه المكملة للمنطوق والمرتبطة به . فاذا كان الحكم المنقوض قد نضى بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن جرائم الشروع فى قتل واحراز سلاح نارى واحراز ذخيرة ويرفض الدعوى المدنية عن بهمة قتل ذكر الحكم فى اسبابه انه برا المتهم منها ومن جريمة قتل مماثلة ، فان هذه الاسباب تكون مكملة للمنطوق ومرتبطة به ارتباطا وثيقا غير متجزىء وترد عليه قوة الامر المقضى وتنبع من محاكمة المتهم عنها او اعادة نظره الدعوى المدنية المحكوم برفضها بعد ان اصبح الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه من الخصوم .

(لمن رقم ١٦٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ص ١٥٥)

الفرع الثالث

القرائن القضائية

١٢٧٨ - سلطة المحكمة فى استنتاج وقوع التحريض من مجرد الشبهات التى تقوم لديها .

✽ القاضى الجنائى حر فى استنباط عقيدته من أى مصدر شاء فيما عدا الأحوال الاستثنائية التى قيده القانون فيها بنوع معين من الدليل فله ان يستنتج وقوع التحريض حتى من مجرد الشبهات التى تقوم لديه .
(لمن رقم ٨٦٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٠/٢/١)

١٢٧٩ - حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى المعروضة أمامه على بساط البحث .

✽ ان القانون قد امد القاضى فى المسائل الجنائية بسلطة واسعة وحرية كاملة فى سبيل تقصى ثبوت الجرائم او عدم ثبوتها والوقوف على حقيقة علاقة المتهمين ومتسداد اتصالاتهم بها ففتح له باب الاثبات على مصراعيه يختار من كل طروقه ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المسندة من كل عنصر بمحض وجوداته غياخذ بما نظمته اليه عقيدته وي طرح ما لا يرتاح اليه غير ملزم بان يسترشد فى قضائه بقرائن معينة بل له مطلق الحرية فى تقدير ما يعرض عليها منها ووزن قوته التدلالية فى كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها ،

بغيره الحقيقة بنسبتهما في وجدها ومن أي سبيل يجده مؤديا إليها ولا رقيب عليه في ذلك غير ضميره وحده ، هذا هو الأصل الذي اتلم عليه القانون الجنائي قواعد الإثبات لتكون موافقة لما تستلزمه طبيعة الأفعال الجنائية وتنقيضه مصلحة الجماعة من وجوب معاقبة كل جان وبترنة كل برئ ، ولذلك كان القاضي غير مطالب ألا بان يبين في حكمه العناصر التي اسند منها رايه والاستياد التي بنى عليها قضاؤه ، وذلك فقط للتحقق مما اذا كان ما اعتسده عليه من شأنه أن يؤدي عقلا الى النتيجة التي خلص هو اليها على شرط أن يكون ذلك كله مما عرض على بساط البحث أمامه بالجلسة حتى لا يؤخذ به الخصوم على غرة منهم والا يكون مما حرم الاستشهاد به استثناء على خلاف الأصل بمقتضى نص في القانون لعله اقتضتها المصلحة العامة ، وكما كان الأمر كذلك صح الحكم وامتنعت مجادلته القاضي في تقدير قوة الدليل وكفايته في الإثبات .

(طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/١/١٢)

١٢٨٠ - جواز اعتبار الشاهد عن حلف اليمين قسوة على عدم صدقه .

* أنه وإن كان للشاهد إذا ما طاب اليه الحلف بغير اليمين القانونية أن يمتنع عن ذلك إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعد الامتناع قرينة على عدم صدق الشاهد في أقواله ، فإذا كانت المحكمة قد رأت في عدم اجابة الشاهد والدة المجنى عليه الى ما يطلبه منه من الحلف على المصحف ما يدعو الى عدم تصديقه فانها لا تكون قد خالفت القانون في شيء ، على أن المحكمة ليست ملزمة - إذا لم تطمئن الى أقوال شاهد - أن تذكر العلة في ذلك ، فإن هي فكرت علة فلا تصح مناقشتها فيها ذكره .

(طعن رقم ٦٦١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٤/١٥)

١٢٨١ - جواز استثناء المحكمة في ثبوت الواقعة الى دليل غير مباشر .

* للمحكمة في السواد الجنائية أن تجزئ الدليل المقدم اليها ولا تأخذ منه إلا ما تطمئن اليه . ولا يلزم في الدليل الذي تترك البه أن يكون صريحا في الإدانة شاهدا بذاته مباشرة على وقوع الواقعة الجنائية من الظاهر بل أن من حق المحكمة أن تستخلص من الدليل ما ترى في أنه يؤدي اليه وإن لم يكن صريحا فيه . كما أن من حقها أن تسفل بأى دليل ترى

الأخذ به لاطمئناتها الى صفحه وكتايته فى الأنبات متى كان الغائون لا يحرم الأخذ به ، وكان الدليل قد قدم اليها ونفسا للاصول الموضوعية . واذن فإذا كانت المحكمة لم تأخذ بأقوال المجنى عليه وأبيه فى التحقيق وبالجلسة واخذت بقولهما كما رواه الشاهد عنهما مع مخالفته لما روياه فى الأوراء لاقتضاهما من ظروف الدعوى بأن ما قبله الشاهد هو الحقيقة فلا تريب عليها إذ هى لم يخرج فيه عما هو مقرر لها قانونا من الحق فى نحرى الحقيقة من كل عنصر تراه مؤديا اليها .

(لمن رقم ١١٢ لسنة ١٢، فى جلسة ١٥/١٢/١٣٤١)

١٢٨٢ - القرائن من طرق الأنبات الأصلية فى المواد الجنائية .

✽ ان الأصل ان القاضى فى المواد الجنائية غير مقيد بادلة معينة ، بل ان القانون قد ترك له كامل الحرية فى ان يكون عقيدته فى حقيقة الواقعة المرفوعة بها الدعوى او فى علاقة المتهم بها من اى دليل يستخلصه مما يقدم له بالجلسة فى مقام الأنبات فى الدعوى ما دام الاستسهاد به غير محرم بصفة عامة ، وهو منى انتهى الى رأى فى الدعوى بناء على ما اقتنع به من الأدلة او القرائن التى استظهرها من التحقيق الذى اجراه فلا يصح فى القانون محاسبته عن السند الذى اعتد عليه من حيث مبلغ قوته فى الأنبات الا اذا كان هذا السند ليس من شأنه فى حد ذاته ان يوصل الى النتيجة التى انتهى اليها . واذن فإذا اعتمدت المحكمة فى ادانة المتهم بجريمة احرار مخر على وجود وسادة الموتوسيكال الذى اقر المتهم بأنه كان يركبه على مقربة من المكان الذى عثر فيه على المخر فلا يصح أن ينعى عليها انها اعتمدت فى قضائها على قرينة غير قاطعة فى الأنبات ما دامت هى قد محصت هذه القرينة واطمأنت الى كفايتها كدليل فى الدعوى ، وما دام هذا الدليل يصلح فى ذاته مقدمة للنتيجة التى رتب عليه . وكذلك الحال اذا ما صدقت المحكمة الأبحاث والتحريات التى قام بها رجال البوليس وأعاونهم بناء على ما شهدوا به أمامها ، خصوصا اذا كان ذلك فى مقام تلييد أدلة أخرى .

(لمن رقم ١١٦٠ لسنة ١٢ فى جلسة ٨/٦/١٩٤٢)

١٢٨٣ - القرائن من طرق الأنبات الأصلية فى المواد الجنائية .

✽ متى اقتنعت المحكمة من طريق القرائن بفساد دفاع منى غير ملزمة بأن تحققه ، لأن القرائن والتحقيق هما طريقان من طرق الأنبات القانونية ، وللمحكمة ان تصل الى تكوين عقيدتها من اى طريق جائز .

(هنية رقم ١٣٧ لسنة ١٤ فى جلسة ٣١/١/١٩٤٤)

١٢٨٤ — الصورة التلبسية لا يقتضى اثباتها وجود كتابة أو مبدءاً ثبوت بالكتابة ويجوز أن كان طرفاً في العقد أن يثبتها بالقرائن .

* إذا كانت الواقعة أساس الاتهام هي أن المجنى عليه كان ضامناً لآخر لدى دائن أجنبي ، فخشى ملاحقة الدائن له والتنفيذ على ما له وفاء لديه ، فادّعى الدائن سيماوية يملكها لدى المنهم ، ثم نقس هذه الآلات إلى حيازة صهر هذا المتهم وكتب له ورقة مبايعة بها للوقوف في وجه الدائن إذا ما حدثته نفسه بالتنفيذ عليها أرجع تاريخها إلى زمن سابق ، فما كان من هذين إلا انكرا عليه ملكيته للآلات مدعين أن البيع جدى واستخلصت المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها تحرير ورقة المبايعة كان وليد ايمان المتهمين ، وإن كانا في ذلك يقصدان اغتيال ماله فعمداً إلى انكار ماله زاعمين جدية ورقة المبايعة وهي في الواقع ليست إلا بيعاً سوريا يخالطه الغش ، فأنزت للمجنى عليه باثبات الغش والصورية من طريق الشهود والقرائن اختلاط الغش بالصورية حتى صارت هذه أداة الغش ، فإن ما فعلته المحكمة من ذلك لا عيب فيه ولا خطأ ، ولا يصح للمتهمين أن يحتجوا بأن المحكمة أذّفلت ذلك قد أجازت اثبات صورية عقد البيع بغير دليل كتابي ولا وجود مبدءاً ثبوت بالكتابة . لأنه ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصاً سابقاً من وقائع الدعوى وظروفها أن هذا البيع كان سوريا ومن طريق التلبس فان هذه الصورة التلبسية لا يقتضى اثباتها ضرورة وجود كتابة أو مبدءاً ثبوت بالكتابة ، بل يجوز لكل من مئسنه التلبس ولو كان طرفاً في العقد أن يثبتها بالقرائن . ولا يؤثر على حل هذا المجنى عليه في الإثبات أن موثقته يشوبه عيب الرغبة في الإضرار بدائنه ، فإن هذا ينفي كونه مجتنباً عليه في تلبس من جانب ذلك المتهمين .

(ملن رقم ١٢٢٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٢٩)

١٢٨٥ — جواز استناد المحكمة في ثبوت الواقعة إلى دليل غير

مباشر .

* لا يعيب الحكم إلا يكون هناك دليل مباشر في صدد ثبوت الحقائق القانونية التي قال بها . فإن المحكمة لها أن تنتهي إلى القول بثبوت أية واقعة من أي دليل ولو كان لا بشهد مباشرة عليها ما دام من شأنه في النطق أن يؤدي إليها .

(ملن رقم ١٣٠١ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٤)

١٢٨٦ - جواز استناد المحكمة في ثبوت الواقعة الى دليل غير

مباشر .

* ان مدار الاثبات في المواد الجنائية هو اطمئنان المحكمة الى ثبوت الواقعة المطروحة عليها او نفيها وذلك سواء كان دليلها على الراى الذى اخذت به دليلا مباشرا يودى بذاته الى النتيجة التى انتهت اليها ام كان دليلا غير مباشر لا يودى الى هذه النتيجة الا بعملية عقلية منطقية .

(طمن رقم ٤٣٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/١١/١٩٥١)

(طمن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ٤/٤/١٩٥٠)

(طمن رقم ١١٤١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٤/٥/١٩٤٥)

١٢٨٨ - جواز استناد المحكمة في ثبوت الواقعة الى دليل غير

التهمة .

* للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها ان تتناول ما للتهمة من السوابق ، وتتخذ منها قرينة تكهيلية في اثبات التهمة كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التى توجد في الدموى .

(طمن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧/٣/١٩٥٢)

١٢٨٨ - جواز استناد المحكمة في ثبوت الواقعة الى دليل غير

مباشر .

* متى اسنقرت عقيدة المحكمة على راى فلا يهم ان يكون ما استندت اليه في ذلك دليلا مباشرا او غير مباشر ما دام هذا الدليل مؤدبا عقلا الى ما رتبته المحكمة عليه ، فان الثاقون لا يشترط في الدليل مهما كان نوعه ان يكون مباشرا اى شاهدا بذاته على الحقيقة المطلوب اثباتها ، بل يكفي ان تستخلص منه المحكمة تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها متى كان هو بمن عليها من طريق غير مباشر .

(طمن رقم ٢٦١ لسنة ٢٢ ق جلسة ٣/١/١٩٥٢)

١٢٨٩ - جواز استناد المحكمة في ثبوت الواقعة الى دليل غير

مباشر .

* لا يشترط في الدليل ان يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة

المراد اثباتها ، بل يجوز أن يكون استخلاص ثبوت الواقعة منه عن طريق الاستنتاج وترتيب النتائج على المقدمات .

(لمن رقم ٢٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٤/٢٧)

١٢٩٠ - استعراض الكلب البوليسي لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائمة .

* لحكمة الموضوع الحرية في تقدير استعراض الكلب البوليسي والاستدلال به على ارتكاب المتهمين للجريمة . فإذا كان تعويلها على هذا الاستعراض لا يتعارض مع الأفعال المسندة إلى كل من المتهمين والتي ادانتهم على أساسها فلا تجوز مجادلتها في ذلك .

(لمن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٦/٢٢)

١٢٩١ - جواز استناد الحكمة إلى دليل غير مباشر .

* لا يلزم في القانون أن يكون الدليل مباشراً وقائماً بذاته .

(لمن رقم ١٠٦١ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/١١/١)

١٢٩٢ - القرائن - أدلة غير مباشرة .

* أن القرائن تعتبر أدلة غير مباشرة للقاضي أن يعيند عليها وحدها في استخلاص ما تؤدي إليه .

(لمن رقم ١٦٢٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/١٢/٦)

١٢٩٣ - استعراض الكلاب البوليسية - قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة لها .

* استعراض الكلاب البوليسية لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة لها .

(لمن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/١٢/٦)

(لمن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٧/١٢/٦)

١٢٩٤ - ورقة الصلح المقدمة من المتهم - جواز اعتبارها قرينة ضده ولو لم يوقع عليها .

* لا حرج على المحكمة من أن تتخذ من ورقة الصلح التي قدمها المتهم للمحكمة تمسكا بمضمونها ، قرينة مؤيدة لأدلة الإثبات القائمة ضده يمكن موقعا عليها منه .

(طنن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٧: س ٨ ص ١٢٢٧)

١٢٩٥ - الأقرار بنوعيه القضائي وغير القضائي لا يخرج عن كونه مجرد قرينة متروك تقديرها لمحكمة الموضوع .

* لم يتعرض القانون الجنائي بنصوص صريحة لتنظيم الأقرار وبيان مواضع بطلانه - كما هو الحال في القانون المدني - إلا أن الأقرار بنوعيه - القضائي وغير القضائي بوصفه طريقا من طرق الإثبات - لا يخرج عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينسب دائما على مسالة لا يملك المقر التصرف فيها أو الصلح عليها وهو على هذا الاعتبار متروك تقديره دائما لمحكمة الموضوع .

(طنن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥٧: س ٨ ص ١٢٨٨)

١٢٩٦ - استدلال الحكم على إمكان الرؤية من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي - هذه قرينة صحيحة - القرائن من طرق الإثبات في المواد الجنائية .

* لا نثريب على المحكمة إذ هي اتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي قرينة على أن القمر في مثل هذه الليلة يكون في العسادة ساحلها وذلك في سبيل التذليل على إمكان الرؤية ، إذ أن القرائن تعد من طرق الإثبات في المواد الجنائية .

(طنن رقم ٣٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١/٢/١٩٥٧: س ٨ ص ١٥٩٥)

١٢٩٧ - استنباط صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء - جائز ما دام يتفق مع حكم العقل والمنطق .

* لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود وإنما يكفي أن يكون مستتبنا بطريق الاستنتاج والاستقراء ما دام ذلك سليما متققا مع حكم العقل والمنطق .

(طنن رقم ١٥٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/٢/١٩٥٨: س ٩ ص ٣٠٩)

١٢٩٨ — اعتبار حيازة المتقول قرينة على ملكيته — جازم .

* إذا كان ما يؤخذ من مجموع اسباب الحكم الطعون فيه انه نجه الى اسناد حيازة المتقولات للزوجة ، ثم اخذ من ذلك بحق قرينة على ملكيتها لها معززة بما ساقه من قرائن اخرى فلا مخالفة في ذلك القانون .

(لمن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٥٩/٢/٢١ من ١٠ ص ٢٣٧)

١٢٩٩ — امكان الاستدلال على الاشتراك بالنحرير او بالانفاق استنتاجا من القرائن .

* مناط جواز انبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا الى القرائن ان تكون القرائن منصبة على واقعة النحرير او الاتفاق في ذاته وان يكون استخلاص الحكم للدليل المستند منها سائغا لا يتجافى مع المنطق او القانون — فاذا كانت الاسباب التي اعتمد عليها الحكم في ادانة المتهم والعناصر الى استنخلص منها وجؤد الاشتراك لا تؤدي الى ما انهدى اليه فنعنذ بكون لحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون ان تتدخل ونصح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

(لمن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٩/٢/٢٤ من ١٠ ص ٢٢٤)

١٣٠٠ — امتناع المتهم عن الاجابة في التحقيق لا يجوز انفاده قرينة على ثبوت التهمة .

* من المقرر قانونا ان المتهم اذا شاء ان يمتنع عن الاجابة او عن الاستمرار فيها ولا يعد هذا الامتناع قرينة ضده ، واذا تكلم فانها ليبعد دناعه ومن حقه دون غيره ان يختار الوقت والطريقة التي يبدي بها هذا الدفاع ، فلا يصح ان يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الاجابة في التحقيق الذي باشرته النيابة العامة بعد احالة الدعوى الى محكمة الجنائيات ومقد الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

(لمن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٦٠/٥/١٧ من ١١ ص ٤٦٧)

١٣٠١ — ادراج الحكم الفيابي في صحيفة الحالة الجنائية لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته .

* من المقرر انه اذا كانت صحيفة الحالة الجنائية التي قدمت

النيابة العامة يبين منها أن الحكم الذى نسند اليه فى أعبار المتهم عائدا حكم غير نهائى ، ولم تقدم النيابة الى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق وأم تطلب تأجيل نظير الدعوى لهذا الغرض ، فان المحكمة اذ قضت فى الدعوى ببناء على الأوراق المطروحة امامها يكون حكمها بريئا من حالة القصور والفساد فى التتليل — أما ما نثيره النيابة من أن ورود هذا الحكم فى صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطه للدعوى الجنائية التى يعدد الحكم الغيابى مبدأ لها يعدد قرينة على نهائيته — والا كانت النيابة تد اخطرت ادارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملا بقرار وزير العدل فى ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزارى فى ١٩١١/١٠/٢ فانه قول لا سند له من القانون ، ذلك أن مجرد ادراج الحكم الغيابى فى الصحيفة المذكورة لا يعدد قرينة قاطعة على نهائيته ما دام ورودها بها قد يرد الى الاهمال .

(طعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ من ١٨٥٤)

(طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/١٢ س ١٧)

(طعن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٦ س ٨)

١٣٠٢ — قرائن — التتوييم — وجود البدر مكتملا شيء وواقع نفاذ ضوئه الى مكان بعينه شيء آخر .

* التتوييم — وان صلح أساسا لتعرف حالة القمر وأوقات شروقه وغروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوئه — الا أن وجود البدر مكتملا شيء ، وواقع الامر بالنسبة الى نفاذ ضوئه الى مكان بعينه شيء آخر — فهو لا يؤخذ فيه بالتتوييم ، لاحتمال أن تحجب بهذا المكان اوضاع تحجب الضوء — فإذا كان الحكم الذى بين أن الضوء ينفذ من نافذة بحرية وباب شرفة قريبة لم يبين ولا يستطيع يبين أن يبين — استنادا الى التتوييم وحده — ما اذا كان شعاع القمر هو الذى امتد الى داخل المبنى فاناره أم أن ضوءه كان يشرف من الخارج على المكان — ولكل من الحالين حكمه — ولم يبين كذلك ما اذا كانت الشرفة الغربية مكشوفة فلا تحجب الاشعة أو الضوء أم انها مسقوفة بحيث يمكن أن تؤثر فى الموقف — كل هذا لا بغنى فيه عن الواقع شيء — وكان ما اعنته الحكم فى موضع من أن تلاصق سربرى الشاهد والقتل من شأنه أن يمهّد لأروية وأن يدفع عن الشاهد المظنة لم يثبت فيه علم — رأى بحيث متعين بقلب النظر فيه — بل ذهب فى حديثه عن تجربة النيابة الى أن احتجاب ضوء القمر فى المكان المذكور لا يمكن أن يكون له أثر فى الشاهد أو غيره من تميز الجناة — فجعل بذلك للنيابة العامة الحق فى التتوييم بدع الادعاء بالسرقة من قسمة ، تتجلبط بها الادعاء بالحرية المطلوبة .

فإن المحكمة أن ابت أن نجرى التجربة المطلوبة لأسباب لا نكفى لرفض الطالب ، تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم .

(لمن رقم ١٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٤ من ١٢ ص ١١٢٠)

١٣٠٣ — اثبات — قرائن — المعلومات العامة .

* ما ذكرته المحكمة من أن القبر في ليلة الزمان من شهر رمضان كان في التربع الثاني ، لم ترد به غير ما أوضحته بعد هذه العبارة بقولها ' أن ضوءه كان ساطعا ، وهذه حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعاومات العامة ولا يحتاج العلم بها إلى تقويم . فنكون عبارة التربع الثاني — برفض أن مصدرها هو التقويم المقول في الطعن بإطلاع المحكمة عليه في غيبه المتهمين — غير مؤثرة بذاتها في عقيدة المحكمة ولا يترقب علما بطلان ،

(لمن رقم ١١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١/١٣ من ١٢ ص ٢٨٥)

١٣٠٤ — قرائن — استعرااف الكلب البوليسى — قرينة تعزز أدلة الثبوت .

* إذا كانت المحكمة قد استندت إلى استعرااف الكلب البوليسى كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولم يعتبر هذا الاستعرااف كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل المنهم ، فإن استئداها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

(لمن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٣ من ١٢ ص ٨٠٧)

١٣٠٥ — سوابق المتهم — الاعتداد بها كقرينة معززة لسائر الأدلة .

* لا نثرىب على المحكمة إذا هي اعتمدت على سوابق المتهم كقرينة معززة لتحريات رجال مكتب مكافحة المخدرات عن نشاطه في تجارة المخدرات وأطابنت إلى جديتها .

(لمن رقم ٦٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٦٥)

١٣٠٦ — الاقرار الصادر في مذكرة الأحوال — اقرار غير قضائى —

تقديره .

* الاقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال المذيلة بتوقيعه ،

يعتبر اقراراً غير قضائى من حيث قوته التليلية لتقدير قاضى الموضوع ،
فله أن يتخذ منه حجة فى الإثبات اذا اطمأن اليه ، كما أن له أن يجرده
من تلك الحجية دون أن يخضع فى شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى
كان تقديره سائفاً .

(لمن رقم ٢٦١٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ من ٢٢ ص ٢٢٨)

١٣٠٧ - قرائن الأحوال - أدلة .

✽ قرائن الأحوال من بين الأدلة المعتبرة فى القانون وألنى يصح
اتخاذها مضامناً الى أدلة الأخرى .

(لمن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ من ١٨ ص ٨٠٢)

١٣٠٨ - الإقرار فى تحقيق النيابة هو إقرار غير قضائى ، للمحكمة
أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة .

✽ إقرار المنهم فى تحقيق النيابة بقيام صفة الوكالة به عن غير المقيم
وتعامله بهذه الصفة فى النقصد المصرى ، هو إقرار غير قضائى للمحكمة
أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ولا معتب على
تقديرها فى ذلك متى كان سائفاً وله سند من أقوال المقر فى الأوراق
لأن شرط القانون لوجود الكتابة عند الإثبات يكون قد تحقق .

(لمن رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦ من ١٩ ص ٢٧٢)

١٣٠٩ - التسجيل الصوتى - إقرار غير قضائى .

✽ التسجيل الصوتى يعمد ولا ريب إقراراً غير قضائى . ولما كانت
الطاعة نسلم فى أسباب طعننا أن المطعون ضده قد أنكر أن هذا التسجيل
خاص به ، فإنه يجب على الطاعة أن تبين سندونه منه طبقاً للقواعد
العامّة فى الإثبات فى القانون المدنى . وإذا كانت هذه القواعد توجب
الحصول على دليل كتابى فى هذا الصدد ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه
بعدم جواز الإثبات بالبينة ينسحب على هذا التسجيل وبضمن الرد عليه
مادام لا يعمد عنصر مستقلاً عن العناصر التى ليدى الحكم رايه فيها .

(لمن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ ص ٢٧٢)

١٣١٠ - الخطأ في بيان مصدر الدليل - لا يضيع اثره - ما دام له أصل صحيح في الأوراق .

* أن الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع اثره ما دام له أصل صحيح في الأوراق . ومن ثم فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد أورد أنه استخلص أقوال الشاهد مما أدلى به في محضر الجلسة وفي التحقيقات مع أنها لم ترد إلا في أحدهما دون الآخر .

(ملن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ في جلسة ١٣٧٢/٥/٨ س ٢٢ ص ٢٨٢)

١٣١١ - ضم القرائن إلى أدلة أخرى - تقديري .

* قرائن الأحوال من بين الأدلة المعتبرة في القانون والتي يصح اتخاذها ضمايم إلى الأدلة الأخرى وإذا كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم عن مضمون الخطابات المتبادلة بين الطاعن وبين المجنى عليها من فريظتها في نفسها له وسؤاله لها عن ميعاد الدوره الشهرية ، أنها اتخذت قرينة ضمها إلى الأدلة الأخرى ، فهو استدلال يؤدي إلى ما انتهى إليه من ذلك ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد .

(ملن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ في جلسة ١٣٧٠/٢/١٦ س ٢١ ص ٢٨٢)

١٣١٢ - عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين .

* من المقرر أنه لا تجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين . ولما كان بين من الأوراق أن المحكوم عليه قدم للمحاكمة في الجنتين رقمي ٦٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ مركز طنطا لاتهامه بأنه وقبض منه ما يؤيد حالة الاشتباه وذلك لارتكابه الجنحة رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا وحكم عليه فيها بالادانة وبذلك يكون قد عوقب مرتين لارتكابه فعلا واحدا موضوع الجنحة الأخيرة وهو خطأ في القانون . ومن ثم ينبغي نقض الحكم المطعون فيه على أن يكون مع النقض الإحالة ، وذلك لأن محاكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لأن الحكم الصادر في الجنحة رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦٧ مركز طنطا ما زال غير نهائي .

(ملن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٩ في جلسة ١٣٧٠/٦/٧ س ٢١ ص ٨٠٥)

١٣١٣ - وجود دماء آدمية بملابس المتهم - صحة اتخاذه كقرينة معززة لما في الدعوى من أدلة اتهام .

* متى كان يبين مما أورده الحكم أنه إنما استند الى وجود دماء آدمية بملابس الطاعن ، كترينه يعزز بها أدلة الثبوت الى أوردها ، ولم يتخذ منه دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام تبيل الطاعنين ، فإن ألغى على الحكم استنادا الى « أن الدماء لم تعرف فصليتها وبالتالي فإن عجز الطاعن عن تعليل وجودها لا يؤدي الى القول بأنها من دماء المجنى عليه ولا يسوغ الاستدلال بها » يكون غير مقبول .
(لمن رقم ١١٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧١/١/٣ س ٢٢ ح ١١)

١٣١٤ - قرائن - عدم منازعة المتهم في كونه محرزا سلاحا ناريا - الاستدلال به على ثبوت واقعة القتل .

* إذا كان الطاعن لم ينزع في صحة ما أثبته الحكم من أنه كان محرزا سلاحا ناريا ، فلا على المحكمة أن هي اتخذت من هذه الواقعة دليلا من أدلة ثبوت واقعة القتل في حقه ، ما دام أن لهذا الدليل أصله الثابت في الأوراق .

(لمن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧١/١/٢٤ س ٢٢ ح ١٠)

١٣١٥ - خلو المادة ١١٦ مكرر عقوبات من النص على قرينة افتراض العلم بالفحش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .

خلا سياق نص المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين رقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثابتة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالفحش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة .

(لمن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١/٨ س ٢٤ ح ١٦١)

١٣١٦ - سكوت المتهم - أثره .

* سكوت المتهم لا يصح أن يتخذ قرينة على ثبوت التهمة ضده .

(لمن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/١٨ س ٢٤ ح ١٣٢٧)

١٣١٧ - الاستدلال على سلامة القوى العقلية - تقديرى - اثره .

* استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته التى صدرت منه يعدد الحادث - على سلامة قوّه العقلية وقت وقوعه ، استدلال سليم لا غبار عليه ، ما دام الواضح من الحكم أنه اتخذ من هذه الأقوال وتلك التصرفات قرينة يعزز بها النتيجة التى انتهى اليها التقرير الطبى عن حالة الطاعن العقلية ، وكان هذا التقرير كافيا لحصل قضاء الحكم فى تقرير نوافر مسئولية الطاعن الجنائية عن الحادث وأن تزيد الحكم فيها استنطرد اليه من ذلك لا يعميه طالما أنه لا اثر له فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى اليها والنّى كان عباده فيها التقرير الفنى الذى اطمان اليه ووثق به .

(لمن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ من ٥٨٤)

١٣١٨ - استنباط القرائن من الوقائع - موضوعى .

* لحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما نراه مؤيدا عقلا الى النتيجة التى انتهت اليها ومنى انايت قضاءها على ما اقتضت به من ادلة لها اصلها الثابت فى الأوراق ، فإن ما تخلص اليه فى هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع فى لدعوى مما يدخل فى نطاق سلطتها .

(لمن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ من ٧٠٦)

١٣١٩ - قرينة معززة لأدلة أخرى - تسبيب الحكم .

* لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبن قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من تقرير خبير الأدلة الجنائية من وجود آثار أقدم تنفق وطبيعة أقدم الطاعنين الثانى والثالث بالقرب من مكان الحادث وفى اتجاه الذى قالت الشاهدة الثانية بأن الطاعنين قد سلكوه ، وإنما استندت الى وجود تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم أن هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزاً للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها فى قضاؤه ما دام أنه لم ينخد من تقرير خبير الأدلة الجنائية دليلا أساسيا فى ثبوت الاتهام فى المتهمين . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين ، رفضه موضوعا .

(لمن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠ من ٢٦ من ٧٧٣)

١٣٢٠ - دليل - التحريات لا تصلح بذاتها دليلا أو قرينة - جواز التعويل عليها كمعززة لغيرها من أدلة .

* لا تثريب على المحكمة اذ هي لم تشر الى ما نطمئن اليه من تحريات معاون المباحث - التي ضمنها تقريره وشهد بها في التحقيق - مما لم يؤيد بدليل ما ، ذلك لانه وان كان لمحكمة الموضوع ان تعمل في تكوين عقيدتها على التحريات - باعتبار كونها معززة فحسب لما ساقه من أدلة - الا انها لا تصلح وحدها لان تكون دليلا بذاته او قرينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها .

(لمن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ من ٢٨ ص ١٢٨)

١٣٢١ - ثبوت الواقعة - دليل - كفاية الأدبوت عن طريق الاستنتاج مما ينكشف من الظروف والقرائن .

* لا يشترط في الدليل ان يكون صريحا ودالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي ان يكون نبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المغذبات .

(لمن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ من ٢٨ ص ٧٥٩)

١٣٢٢ - قرائن - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير الدليل .

* لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تبين قضاءها بصفة اصلية على ما استبان لها من تقرير المعامل من وجود آثار دماء آتية بالحسب المضبوطة بمنزل الطاعن . وانها استندت الى تلك الاثار كقرينة تعزز بها أدلة البتوت التي اوردتها ، فانه لا جناح على الحكم ان عول على تلك القرينة تأييدا وبمعززا للدالة الاخرى التي اعتمد عليها في قضائه ما دام انه لم يتخذ من تقرير المعامل دليلا أساسيا في ثبوت التهمة قبل الطاعن - لما كان ما تقدم شأن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضا موضوعا .

(لمن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٥ من ٢٩ ص ١٢٦)

الفصل السادس

المعائنة

١٣٢٣ — سلطة المحكمة في الاعتماد على محضر انتقال أجرته هيئة المحكمة التي نقض حكمها .

* أن اعتماد المحكمة على محضر انتقال أجرته هيئة المحكمة التي نقض حكمها لا يعيب الحكم ، ما دام الدفاع عن المتهم لم يكن قد طلب الى المحكمة أن تنتقل هي بنفسها للمعائنة ولم يوجه أى اعتراض على ما هو ثابت في محضر الانتقال المذكور .

(طنن رقم ٢٩٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠/٥/١٩٤٤)

١٣٢٤ — تقدير الأدلة وترجيح بعضها على البعض من خصائص محكمة الموضوع .

* متى كان الحكم قد استظهر واطعة الدعوى وبني أدانة المتهم على أدلة لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى فلا يهم بعدئذ أن يكون قد ورد بالمعائنة التي أجريت في الدعوى من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة ، إذ أن لها أن تأخذ من الأدلة ما تطعنن اليه وتطرح ما عداه .

(طنن رقم ٨٨٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١١/١/١٩٤٩)

١٣٢٥ — وكيل شيخ الخفراء من مرعوى مهورى الضبط القضائي — جواز استناد الحكم الى المعائنة التي أجراها .

* لا يعيب الحكم أن يكون قد استند فيها استند اليه من أدلة الى المعائنة التي أجراها وكيل شيخ الخفراء ، فإن ذلك مما يخوله له نص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية بأعذار وكيل شيخ الخفراء من بين المرؤوسين للمورى الضبط القضائي .

(طنن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١/١/١٩٥٦ ص ٧ من ١١٦)

١٣٢٦ - وجوب ايراد مؤدى المعاينة فى الحكم التى استند اليها فى الادانة .

* متى كان الحكم قد استند فى ادانة المتهم - بين ما استند اليه - الى معاينة محل الحادث دون ان يورد مؤدى هذه المعاينة او يذكر شيئا عنها ليوضح وجه اتخاذها دليلا مؤيدا لادلة الاثبات الاخرى التى بينها بالرغم من ان المتهم استشهد بهذه المعاينة نفسها على براعته مما اسند اليه ، فانه يكون قاصر البيان .

(لمن رقم ١٧٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ من ٨ ص ٣٥٥)

١٣٢٧ - حق المحكمة فى الاطمئنان الى المعاينة التى اجريت فى غيبة المتهم .

* لا يعيب الحكم ان يطمئن الى المعاينة التى اجريت فى التحقيق الابتدائى فى غيبة المتهم .

(لمن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ٢١٨)

١٣٢٨ - طلب اجراء المعاينة - عدم اجابته او الرد عليه ردا مقبولا يبطال الحكم الصادر بالادانة .

* ان طلب المعاينة اذ كان من الطلبات المهمة المتوقعة بتحقيق الدعوى اظهاراً لوجه الحق فيها ، فان عدم اجابته او الرد عليه ردا مقبولا يبطال الحكم الصادر بالادانة ، فاذا كانت المحكمة - فى جريمة احراز مخدر - قد رفضت طلب الدفاع عن المتهم بالانتقال لمعاينة المتهمى وكان هذا الرفض قائماً على ما قالته من ان معاينة النيابة أثبتت ضيق المشرب اما عرض الحشيش فى مكان مكشوف فيدل على جراءة المتهمين ، فى حين ان المتهم يبنى هذا الطلب على انه كان يستطيع وهو يجلس بالمقهى ان يرى افراد القوة قبل دخولهم لضبطه ، وكانت المعاينة التى استندت اليها المحكمة خلواً مما اسس عليه المتهم طلبه فان الحكم الصادر بادانة المتهم يكون باطلا متعينا نقضه .

(لمن رقم ١٣٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١٩ من ٩ ص ١١١٩)

١٣٢٩ - المعانة اجراء من اجراءات التحقيق - للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم اذا لم يتسنى حضوره - سلطة محكمة الموضوع فى تقرير ما شاب المعانة من نقص أو عيب .

* المعانة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق بجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره - وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما قد يكون فى المعانة من نقص أو عيب ، فيتع تقدير ذلك فى سلطة المحكمة بوصف المعانة دليلا من أدلة الدعوى التى تستقل المحكمة بتقديره ، ومجرد غياب المتهم عند اجراء المعانة ليس من شأنه أن يطلها .

(لمن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ ص ١٠ ح ١٧٧)

١٣٣٠ - اعتبار طاب المعانة دفاعا موضوعيا لا يستلزم من المحكمة ردا صريحا ، متى كان لا ينجح الى نفي الفصل المكون للجريمة ولا اثبات استكمال حصول الواقعة .

* اذا كان النائب من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم الى المحكمة بطلب معانته ونجربة رؤية لمكان الحادث لم يقصد الا اناره التشبيه فى أدلة الثبوت التى اطمأنت اليها المحكمة ، ولم ينزع فى قوة ابصار شهود الرؤية ، فان مثل هذا الطلب يعبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة - بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى اقوال الشهود الذين اطمأنت اليهم المحكمة .

(وطنم رقم ١٥١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ ص ٨ ح ١٤٠)

١٣٣١ - حق المحكمة فى استكمال النقص الثانى عن فقد محضر المعانة بسؤال وكيل النيابة الذى اجراها .

* اذا كان النائب ان المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذى قام باجراء المعانة نظرا الى فقد محضرها ، فان المحكمة بذلك تكون قد استكملت النقص الذى نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذى ارتأته أخذا بما يجرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

(لمن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ ص ١١ ح ١٩٧)

١٣٣٢ — طلب المعاينة الذى يستهدف إثارة الشبهة فى الدليل —

دفاع موضوعى .

* من المقرر أن طلب المعاينة متى كان لا ينجح الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا ولا تلزم المحكمة بإجابته — فإذا كانت محكمة الموضوع قد اطمانت الى أقوال محقق الواقعة وخلصت منها — لأسباب سائفة — الى امكان مشاهدة شاهد الرؤية للمتهمين وقت مغادرتهم الاعتداء على الجنى عليه ، فانه لا يجوز مصادرنها فى عقيدتها ، ولا محل للنمى عليها لعدم توليها إعادة المعاينة بمفرقتها .

(لمن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٠/١٢/٢٦ ص ١١ ص ٩١٧)

(لمن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٣ ص ١٨ ص ٨٧)

١٣٣٣ — طلب معاينة الطريق الذى سلكه المتهمان فى هروبهما

بالسيارة — ماهيته .

* طلب المعاينة لبيان عرض الطريق الذى سلكه المتهمان فى هربهما بالسيارة بعد الحادث هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفى الأفعال المكونة للجرائم التى اقترفها المتهمان ، أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التى رواها شهود الاثبات — بل ان المقصود منه نفي واقع الأمر هو إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة .

(لمن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ ص ١٢ ص ١١٥٦)

١٣٣٤ — دفاع — طلب المعاينة — كفاية الرد الضمنى عليه .

* ما تمسك به الدفاع من اجراء المعاينة للتدليل على امكان التهم رؤية من بالكمين لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، واذ كان المقصود به إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمانت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذى اخذت به ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم استنادا الى أقوال هؤلاء الشهود .

(لمن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/١٤ ص ١٢ ص ٣٦٠)

١٣٣٥ — اثبات — طرق الإثبات — معايمة .

* طلب اجراء المعايمة الذى لا ينجح الى نفى الفعل المسند للمتهم ولا الى اثبات استحالة حصوله ، يعد من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٧٣١ لسنة ١٩٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١ س ١٤ ص ١٢٧١)

١٣٣٦ — معايمة — تحقيق — اجراءاته — محكمة الموضوع —

دفاع .

* من المقرر ان طلب المعايمة من اجراءات التحقيق التى لا تلزم محكمة الموضوع باجابه ، طالما انه لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . ولما كان الظاهر من الرد الذى ذكره الحكم ان المحكمة لم ترمى طلب المعايمة الا انه تصد به اثاره الشبهة فى اقوال الشهود ، وبررت رفضها بها اورثته من اسبيل سائفة ، فان المنازعة فى هذا الذى انتهت اليه المحكمة فى حدود سلطتها الى تقدير أدلة الدعوى لا يكون مقبولا .

(لمن رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ س ١٤ ص ١٢٤٩)

١٣٣٧ — طلب المعايمة الذى لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود — اعتباره دفاعا موضوعيا — عدم التزام المحكمة باجابته .

* من المقرر انه متى كان طلب المعايمة لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثاره الشبهة فى الدليل الذى اطبأت اليه المحكمة — فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة باجابته .

(لمن رقم ١٦٤ لسنة ١٩٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ١٣٦٦)

١٣٣٨ — انتهاء المحكمة الى ان طلب معاينة مسكن الطاعن لم يقصد به سوى اثارة الشبهة حول أدانة التتبعات التي اتتعت بها وانها لا تتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصوله — تبريرها رفض هذا الطلب باسباب سائفة — اثبات الحكم في حق الطاعن انه قد ضبط محرزا لمخدر آخر بملايسه لم يثر بخصوصه أى منازعة — لاجدوى للطاعن مما يثيره خاصا بطلب معاينة المسكن — اتقى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع — غير مقبول .

* للمحكمة ان ترفض طلب المعاينة اذا لم ترفيه الا اثاره الشبهة حول ادلة التتبعات التي اتتعت بها وانها لا تتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصوله الواقعة على النحو الذى رواه شهود الاثبات . مادامت قد بررت رفض طلبها باسباب سائفة . ولا جدوى مما يثيره الطاعن خاصا بطلب المعاينة طالما ان الحكم اثبت في حقه انه قد ضبط محرزا لمخدر آخر بملايسه ولم يثر بخصوصه أى منازعة . ومن ثم فان النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(طن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ - ١٥٠١ من ١٣٥٦)

١٣٣٩ — طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة — عدم التزام المحكمة باجابته .

* من المقرر ان طاب اجراء المعاينة هو من اجراءات التحقيق ولا يلزم المحكمة باجابته طالما انه لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة وكان الهدف منه مجرد التشكيك في صحة اقوال المدعى الجنى وشهوده .

(طن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ من ١٩ من ٦١١)

١٢٤٠ — معاينة — اجراءات التحقيق — شهيد — محكمة الموضوع .

* طاب المعاينة من اجراءات التحقيق التى لا تلزم محكمة الموضوع باجابته مادام لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود .

(طن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١ من ١٨ من ١٠٥٩)

١٣٤١ — طلب المعاينة الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .

* متى كان الظاهر من اسباب الطعن ان طلب الطاعن اجراء المعاينة لايتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او اسنحالة حصول الواقعة وانما كان الهدف منه مجرد التشكيك فيها وأثاره الشبهة حول اقوال الشهود وهو ما لا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .

(لمن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ١١٢)

١٣٤٢ — طلب المعاينة الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه —

ما هيته .

* طلب المعاينة الذى لايتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمانت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذى أخذت به يعتبر دفاعا موضوعيا ، لايسنلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة .

(لمن رقم ١٩١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٢٨)

١٣٤٣ — عدم اصرار الطاعن على طلب اجراء المعاينة أمام الهيئة

الجديدة التى نظرت الدعوى — عدم التزام المحكمة بإجابته أو الرد عليه .

* متى كان الطاعن لم يتمسك فى مرافعته أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى بطلب اجراء المعاينة ، فان المحكمة لا تكون ملزمة بإجابته ولا تثريب عليها اذا هى لم ترد عليه .

(لمن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ من ١٩ ص ١٢٠٢)

١٣٤٤ — طلب المعاينة الذى لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة .

* طلب المعاينة الذى لايتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات اسنحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود منه إثارة به ، لايسنلزم ردا صريحا من المحكمة بل بكفى أن يكون الرد عليه مستفادا الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمانت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذى أخذت من الحكم بالإدانة استفادا الى اقوال هؤلاء الشهود .

(لمن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ من ١٩ ص ١٢٠٢)

١٣٤٥ — طلب المعاينة الذى لا يتجه الا الى اثارة الشبهة فى قول
الشاهد — اعتباره من قبيل الدفاع الموضوعى .

* طلب المعاينة الذى لا يتجه الا الى اثارة الشبهة فى قول الشاهد
الذى اطمانت اليه المحكمة يعد من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يتزعم
المحكمة بالرد عليه ردا صريحا ان هى التفتت عنه ، اذ يكفى ان يكون الرد
مستفادا من ادلة الثبوت الأخرى التى عول عليها الحكم بالادانة .

(لمن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٩٦٨/٣/٤ من ١٩ من ١٩٦٢)

١٣٤٦ — طلب المعاينة الذى تلتزم المحكمة بإجابته .

* متى كان الأمر المراد اثباته من المعاينة لا يتجه الى نفي الفعل المكون
للجريمة بل المقصود منه اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة
مما لا يتزعم بإجابته .

(لمن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٩٦٨/٤/١ من ١٩ من ١٩٦٢)

١٣٤٧ — الدفاع الجوهري — يوجب على المحكمة إجابته أو الرد
عليه بما يفنده — مثال فى طلب إجراء معاينة .

* اذا كان ما أورده الحكم لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن بطلب
معاينة المنزل الذى وقع به الحادث والمنازل المحيطة به لاثبات استحالة
ما قرره الضابط بشأن قرار الطاعن الى سطح المنزل والتفزز منه الى سطح
المنزل المجاور ، ذلك ان ما ساقته المحكمة تبريرا لاطراح طلب المعاينة — فى
واقعه — يظهر دفاع الطاعن ولا يقتنع فيه ، وهو دفاع جوهري فى ذاته
بالنظر الى انه يبنى على اجابته التحقق من امكان فرار الطاعن من مكان
الحادث وقت ضبطه كما قرر محرر المحضر والشهود الذين اعتمدت المحكمة
على اقوالهم او استحالة ذلك عليه بما بدعهم دفاعه من عدم وجوده بمكان
الحادث ، ومن ثم فانه كان على المحكمة ان تجيب هذا الطلب حتى نقف
على حقيقة الأمر فيها آثاره الطاعن من هذا الدفاع الهام أو ترد عاياه بما
يفنده .

(لمن رقم ١٣٣٠ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ من ١٩ من ١٩٨٠)

١٣٤٨ — النعى على محكمة الموضوع عدم معانيته محل الحادث —
غير جائز مادام الطاعن أم يطالب من المحكمة اجراءها .

* متى كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع معانية محل الحادث
فلا يصح النعى عليها بأنها لم تجر معانية لم تر هي حاجة لاجرائها .
(لمن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣٦٨/١٢/٣٠ من ١٩ ص ١١١٢)

١٣٤٩ — متى تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب المعانية ؟
* من المقرر أن طلب المعانية الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة
ولا الى اثبات اسنحالة حصول الواقعة — كما رواها الشهود — بل كان
مقصودا به اثاره الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة ، فان مثل
هذا طلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة بإجابته . ولما كانت محكمة
الموضوع قد اطمانت الى اقوال الضابط وخلصت منها الى أن تقديره للوقت
اللازم لتنفيذ الاذن في حدود المعتول ، فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها
ولا محل للنعى عليها لعدم توليها إعادة المعانية بمعرفتها .
(لمن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٥ من ٢٠ ص ٦١٢٢)

١٣٥٠ — متى لا تلزم المحكمة بإجابة طلب المعانية — عدم جواز مصادرة
المحكمة في اعفائها الى اقوال الشهود .

* من المقرر أن طلب المعانية متى كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون
للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل
كان المقصود به اثاره الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة ، فان
هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة بإجابته وأذ كان ذلك وكانت
المحكمة قد اطمانت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود فانه لا يجوز
مصادرتها في عقيدتها ولا محل للنعى عليها بعدم توليها إعادة المعانية .
(لمن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ من ٢٠ ص ٦١٢٣)

١٣٥١ — طلب المعانية وضم الأوراق التي لا تلزم المحكمة به .

* أن طلب معانية حجرة الخزينة وضم التحقيقات الادارية الخاصة بالمبلغ
الذي ضبطه بكتف الطاعن على ما يبين مما اوضحه الطاعن في وجه طعنه لا يتجه
الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات اسنحالة حصول الواقعة بل
قصد به اثاره الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة ومن ثم فان
المحكمة لا تلزم بإجابته .

(لمن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ من ٢٠ ص ٦٥٩)

١٣٥٢ — اثبات — رفض طلب المعاينة — تقديرى .

✽ متى كانت المحكمة قد بررت رفض طلب المعاينة بأسباب سائفة ، وكان الأمر المراد اثباته من المعاينة لا ينتج الى نفي الفعل المكون للجريمة بل المقصود منه إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة مما لا يلتزم المحكمة بإجابته ، ومن ثم فانه لا محل لما ينعاه على الحكم فى هذا الصدد .
(لبن رقم ٧١٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٦/١٦/٢٠ ص ٢٠٢ ١٩٠٢)

١٣٥٣ — مناط التزام المحكمة بإجابة طلب المعاينة .

✽ متى كان طلب المعاينة — فى صورة الدعوى — لا ينتج أصلا الى نفي الفعل المكون للجريمة كيلا يؤدي الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد ، بل كان مقصودا به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة ، فانها لا تلتزم بإجابته أو الرد عليه صراحة اذ الرد عليه يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم .
(لبن رقم ٨١٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٢ ص ٢٠ ١٠٢٧)

١٣٥٤ — طلب اجراء المعاينة — متى يكون جوهريا موجبا للرد عليه .

✽ متى كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة ان نتحقق المحكمة من حالة الضوء لتبين مدى صحة ما ادلت به الشاهدة زوجة الجنى عليه فى شأن امكان رؤية الجناة عند مقارفتهم الجريمة ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها ، وكان ما قاله المحكمة — من انه لا جدوى من اجراء تلك المعاينة لأن جسم الجنى عليه متحرك ومن الطبيعى ان تكون أصابته فى الأمكنة التى أوضحها الطبيب الشرعى فى تقريره بسبب حركته أبان الحادث — لا يصلح ردا على هذا الطلب ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالتقصير والاخلال بحق الدفاع مما يتعين النقض والاحالة .
(لبن رقم ١٤٥٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٠ ص ٢٠ ١٢٤٩)

١٣٥٥ — ثبوت أن ما نزهه الحكم عن المواجهة ليس له أصل فى الأوراق — يعيب الحكم بالخطأ فى الاستناد — مثال — تساند الأدلة فى المواد الجنائية — مؤداه .

✽ إذا كان يبين من المفردات المنضمة ، أن مانعته الحكم عن المعاينة من أنه لا يمكن الوصول الى الحجرة التى كان بها النحاس المختلس الا من

طريق بأنها ، ليس له أصل في الأوراق ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في
الاسناد ، ولا يفتى في ذلك لما ذكره المحكمة من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في
المواد الجنائية متساندة بشد بعضها بعضها ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ،
بحدث إذا سقط أحدها أو استبعد ، تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان
لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

(لمن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١٤ من ٢١ ص ٨٦٢)

١٣٥٦ — طلب إجراء المعاينة الذي لا يقصد به نفي الفعل المكون للجريمة
أو إثبات استحالة حصول الواقعة هو دفاع موضوعي لا يستلزم ردا صريحا
من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة .

* من المقرر أن طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون
للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود متى كان
المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمانت إليها المحكمة طبقا
للصور الذي أخذت به فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا
من المحكمة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة .

(لمن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٨ من ٢٢ ص ٢٠٣)

١٣٥٧ — مثال لقصور في التسبب في الرد على دفاع جوهرى مؤداه
نفي وقوع حادث القتل في المكان الذي وجدت فيه جثة الجنى عليه .

* متى كان الدفاع عن المتهمين قد قام على نفي وقوع الحادث في
المكان الذي وجدت فيه الجثة الجنى عليه فيه ، ودلل على ذلك بشواهد منها
ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء أو طلقات في مكانها رغم أن الجنى
عليه أصيب بأعيرة نارية وهو راقد على الأرض ولم تستقر المقتولات النارية
بجسده ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك وهو — في صورة
أندموى — دفاع جوهرى لما يبنى عليه — لو صح — التبل من أقوال شاهد
الإثبات مما كان ينعين على المحكمة أن نطقا إليه وتورده في حكمها وتعنى
بتحقيقه أو نرد عليه بها ينفيه ، أما وقد أغفلته جملة يكون معيبا بالتقصير
الذي يستوجب نقضه والإحالة .

(لمن رقم ٥٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١٥ من ٢٢ ص ٦٥٠)

١٣٥٨ — طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلترم المحكمة باجابته — المقصود به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه .

* من المقرر أن طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة — كما رواها الشهود — بل كان مقصودا به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة ، مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلترم المحكمة باجابته .

(لمن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ ص ٢٢ من ١٧٨٨

١٣٥٩ — طلب اجراء المعاينة من اجراءات التحقيق — لا التزام على المحكمة باجابته طالما لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة وكان الهدف منه التشكيك فى صحة اقوال الشهود — رد الحكم على هذا الطلب بان لا محل لاجابته اطمئنانا الى سلامة تصوير الشهود لحصول الواقعة — لا يعميه .

* من المقرر أن طلب اجراء المعاينة هو من اجراءات التحقيق ولا تلترم المحكمة باجابته طالما انه لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة ، وكان الهدف منه مجرد التشكيك فى صحة اقوال الشهود . واذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب اجراء المعاينة بان المحكمة لا ترى محلا لاجابته اطمئنانا منها الى سلامة تصوير رجال الضبط لحصول الواقعة وبما مؤداه ان الدفاع لم يقصد من ذلك الطلب سوى اثارة الشبهة فى ادلة الثبوت التى اطمأنت اليها المحكمة ، فان فى هذا الذى اورده ما يكتفى لبراء من دعوى القصور فى الشكيب .

(لمن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق حنة ١٩٧٢/١٠/١ ص ٢٣ من ١٩٧٥

١٣٦٠ — طلب اجراء المعاينة الذى لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود منه اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة، هو دفاع موضوعى لا تلترم المحكمة باجابته — مثال فى اصابة خطأ .

* من المقرر أن طلب المعاينة اذا كان لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة — كما رواها الشهود — بل كان مقصودا به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة ؛ فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلترم المحكمة باجابته . واذا كان

الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن اجراء معاينة مكان الحادث ورد عليه بقوله « انه عن طلب المتهم الثانى (الطاعن) انتقال المحكمة لمكان الحادث الذى ابداه بالجلسة فان المحكمة لا ترى وجها لاجابته اليه اذ لا يتجه هذا الطلب الى نفي واقعة مخالفته لاشارة شرطى المرور وعدم توقيفه عند مفترق الطرق حتى يخلو الطريق الرئيسى ، وهى الواقعة المكونة لركن الخطا الموجب لمسئوليته » فان هذا حسيبه ليستقيم قضاؤه .

(طنن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ من ٢٢ ص ١٠٠٤)

١٣٦١ - محكمة الموضوع حقها فى رفض طلب المعاينة اذا لم ترفيه الا اثاره التشبيه حول ادلة الثبوت التى اقتضعت بها وانها لا تتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة الواقعة على النحو الذى رواه شهود الحادث مادامت قد بررت رفض طلبها باسباب سائفة - مثال فى مساو مضرة .

✽ اذا كانت المحكمة تد اطمانت الى اقوال شاهدى الاثبات ومسحة تصويرهما للواقعة من ضبط المخدر فى جيب جلابى الطاعن والتفتت عن طلب معاينة منزله مطرحة دفاعه بأن المخدر دس عليه فى منزله او التى فيه من السقف المغطى بالبولس اطمئنا منها الى صحة تصوير الضابط والشرطى فان ما اورد الحكم من ذلك يكون كافيا وسائفا فى الالفت عن طلب الطاعن معاينة منزله لما لمحكمة الموضوع من ان ترفض طلب المعاينة اذ لم ترفيه الا اشارة الشبهة حول ادلة الثبوت التى اقتضعت بها وانها لا تتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة الواقعة على النحو الذى رواه شهود الاثبات مادامت قد بررت رفض طلبها باسباب سائفة .

(طنن رقم ١٢٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ من ٢٢ ص ١٢٢٤)

١٣٦٢ - طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة - دفاع موضوعى لا تلزم المحكمة باجابته ما دام المقصود به اثاره التشبيه فى الدليل .

✽ من المقرر ان طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود - بل كان مقصودا به اثاره الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة باجابته .

(طنن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ من ٢٤ ص ٤٤٤)

١٣٦٢ — خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة حين عرضت للمعابنة — كدليل — كانت ملزمة المأما شاملا يهيء لها تعرف الحقيقة — يعجز محكمة النقض عن تبين صحة الحكم من فساده — مثال .

✽ إذا كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن المعابنة أوضحت أن منزل المجنى عليها ينصله من منزل الحفل شارع و زل آخر وأنه لا يسنى أن يطلق اميرة ناربة من داخل شرفة صاحب الحفل أن يصيب المجنى عليها وهي واقفة أمام مسكنها ، إلا إذا كان واقفا بالقصى الناحية الغربية من الشرفة لوجود المنزل الفاصل بينهما ، وكان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت دليل المعابنة كانت ملزمة به المأما شاملا يهيء لها أن نحصره التحيص الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبئى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، مما لا تجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم .

فساده ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ ص ١٨٧٢)

١٣٦٤ — طالب ندب خبير هندسى لمعابنة عقار — للتحقيق من صحته — المذكور محرر محضر الضبط من مخالفته للأوضاع القانونية — دفاع جوهرى — يلزم تحقيقه — الرد على هذا الدفاع — بما قاله محرر محضر الضبط — يعيب الحكم — أساس ذلك — أن هذا الطلب يعد جحدانا لهذه الأقوال .

✽ لما كان دفاع الطاعن الذى تمسك به واصر عليه فى ختام مرافعه أمام كل من درجتى النقاضى بطلب ندب خبير هندسى لمعابنة المنزل محل الاتهام للتحقيق فى مدى صحة ما أورده محرر المحضر بشأنه من مخالفته للأوضاع القانونية — بعد فى صورة هذه الدعوى دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه — لو صح — تغير وجه الرأى فيها . فقد كان لزاما على المحكمة أن تحقته بلوغا الى غاية الامر فيه ، او ترد عليه بأسباب سائفة تؤدى الى اطراحه ، أما وهى لم تفعل مكتفية فى حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه القائمة على أقوال مهندس التنظيم — محرر المحضر — مع أن هذه الأقوال التى عول عليها الحكم المستأنف فى قضائه هى بذاتها التى يجحدها الطاعن وينصب عليها دفاعه بطلبه هذا بغية اظهار وجه الحق وبيان مدى مطابقتها للواقع — فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٧/١٤ س ٢٧ ص ٦٣٦)

١٣٦٥ — كفاية حكم الادانة — ردا على طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل — أو استحالة حصوله على نحو ما قرره الشهود .

* من المقرر أن طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به اثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمانت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذى أخفت به يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة .

(لمن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٦/٦/٢١ من ٢٧ من ١٣٧٨)

١٣٦٦ — متى لا تلزم المحكمة بإجابة طلب إجراء معاينة .

* من المقرر أن طلب إجراء المعاينة متى كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان قصارى القصد منه هو اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة — انما يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة بإجابته ، فانه لا تريب على محكمة الموضوع اذ هى لم تر مسوغا لإجابة هذا الطلب إزاء اطمينانها الى أدلة الثبوت .

(لمن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٦/١/١٠ من ٢٧ من ١٣٧٦)

١٣٦٧ — طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل — أو استحالة وقوعه بالصورة التى رواها الشهود موضوعى .

* من المقرر أن طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة وقوع الواقعة على الصورة التى رواها الشهود ، وانما مجرد اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة ، يعتبر من قبيل الدفاع الموضوعى كالحال فى الطعن المائل — حيث لم يفسح المدافع عن الطاعن عن هدفه من المعاينة .

(لمن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٦/١٢/٢٧ من ٢٧ من ١٣٧٦)

١٣٦٨ — المعاينة — ماهيتها — حق النيابة فى إجرائها فى غيبة المتهم .

* من المقرر أن المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم .

(لمن رقم ١٢٣٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/٤/٢ من ٢٨ من ١٣٨١)

١٣٦٩ — معاينة — شهود — دفاع — الاخلال بحق الدفاع — مالا يوفره

✽ لما كان الحكم قد اوضح انه : « نيين من المعاينة التى اجريت فى وقت مماثل لوقت الضبط ان حالة الضوء فى مكان الضبط كانت تسمح بتمييز الأشخاص ونوع السيارة التى كان يستقلها المتهم قبل ضبطه » ، واذ كانت المعاينة المشار اليها — على ما يبين من المرفقات — هى تلك التى اجرىها النيابة فى الساعة ١١ و ٤٠ دقيقة من مساء يوم ١٩٦٦/٧/٧ لاسجلاء مدى رؤية الشاهد للطاعن على ضوء المصابيح التى تضىء مكان الحادث وفت ضبطه ، وكان مفاد ما سطره الحكم فيها تقدم وحسبها يستدل عليه من سياقه هو ان المعاينة التى استدل بها قد اجريت فى ظرف مشابه لوقت الضبط فاثبتت امكان رؤية الطاعن على ضوء المصابيح التى تضىء مكان الحادث — لا على ضوء الطبيعة ، ومن ثم فانه يسئوى فى ذلك ولا يؤثر فى عقيدة المحكمة ان تكون تلك المعاينة قد اجريت فى ظرف مشابه او وقت مماثل ، ولا يجدى الطاعن من بعد التحدى باقطاع هذه العبارة الأخيرة « وقت مماثل » من سياقها الذى وردت فيه وصرغها الى غير معناها الذى نصدى له الحكم بدعوى لمسناد التحصيل لما هو مقرر من انه خطأ غير مؤثر فى عقيدة المحكمة لا تتوافر به وجه الخطأ فى الاسناد .

(لمن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ س ٢٩ ص ٥٠٧)

١٣٧٠ — لا يجوز للطاعن ان ينمى على محكمة الموضوع عدم اجرائها المعاينة ما دام لم يطلبها فى حينه .

✽ لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن قد طلب الى المحكمة اجراء معاينة لمكان الضبط ، فليس له بعد ان ينمى عليها تعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هى حاجة الى اجرائه بمد ان اطمانت الى صحة الواقعة كما رواها شاهد الاثبات .

(لمن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ س ٣٠ ص ١٢٢)

١٣٧١ — طلب المعاينة — متى لا تلزم المحكمة باجابه ؟ .

✽ من المقرر ان طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة باجابه ولا يستلزم منها ردا صريحا ، بل يكفى ان يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة ، ولما

كان البين من الأوراق أن طلب الدفاع عن الطاعن إجراء المعاينة لا يعدو الهدف منه التشكيك في اتوال شهود الإثبات وكانت محكمة الموضوع قد اطمانت الى صحة الواقعة على الصورة التي رواها هؤلاء الشهود فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ومن ثم فان ما يشره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ،

(لمن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ من ٢٠ ص ٨٥٨)

١٢٧٢ — طلب المعاينة — المقصود به اثارة الشبهة في الأدلة التي اطمانت اليها المحكمة — دفاع موضوعي .

✳ من المقرر انه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن طلب إجراء معاينة لمكان الضبط لإثبات استحالة اختفاء شاهد الإثبات وراء اشجار الحديقة واطرحه بقوله « . . فانه كذلك طلب غير مجد ذلك ان الضابط وقد قرر انه كان يقف بين اشجار الحديقة المجاورة للطريق الزراعي متظاهرا بقراءة جريدة ، فان وضع الضابط على هذا النحو سواء اكان يقف بالطريق العام المطروق بالمسارة او يقف بحديقة غير مسورة متاخمة الطريق العام لا يخلوان من وجود اشخاص بها في اى وقت من النهار او الليل وسواء كانت الأشجار جنوعها مرتفعة أو غير ذلك فان المتهم وهو آت في الطريق الزراعي لا يمكنه ان يشك في وجود شخص او اشخاص على الصورة التي جاءت على لسان الضابط ولا يمكنه ان يفتن الى تخفية الضابط الشاهد والنحوق منه الا بعد ان يكون على مسافة يمكن للضابط فيها من ضبطه ولا يشير المتهم بمشاهدة شخص في هذين المكانين المطروقين عن بعد الامر الذي يجعل هذا الطلب جديرا بالرفض » . لما كان ذلك ، وكان ما لورده الحكم فيها قد تم بتسليم به اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب إجراء المعاينة ، وكان هذا الدفاع لا ينجح الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به اثارة الشبهة في الأدلة التي اطمانت اليها المحكمة ويعتبر دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة بجانبه ، فان ما يشره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ من ٢٠ ص ٩٦٢)

اُجانب

أجانب

١٣٧٣ — التزام من يأوى أجنبيا إبلاغ البوليس عن ايوائه وعن رهيله
فى الميعاد المحدد .

✽ ان المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ قد اوجبت « على مدير الفندق أو المنزل أو أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك كل من أوى أجنبيا أو اسكنه أن يبلغ مقر البوليس الواقع فى دائرته محل سكن الأجنبى واسمه وعنوانه وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلوله أو مغادرته » . وبين من عبارة النص أن الأمر ليس بخيار من يأوى الأجنبى فى أن يبلغ عنه فى أحد ميعادين بل الزمه القانون أن يبلغ البوليس عن ايوائه للأجنبى فى خلال ٤٨ ساعة من حلوله وكذلك فرض عليه أن يبلغ البوليس عن رهيله فى خلال ٤٨ ساعة من وقت مغادرته .

(لمن رقم ١١١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٣/١)

١٣٧٤ — عدم تعدى حكم الإعفاء الوارد فى المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٧٢ الىحلة الجينة فى المادة ١١ .

✽ ان المادة الرابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ تنص فى مقررتها الأولى على مايتى « على كل أجنبى أن يقدم بنفسه خلال ثلاثة أيام من وقت دخول الأرض المصرية الى مقر البوليس فى الجهة التى يكون فيها وأن يحرر اقرارا عن حالته الشخصية وعن الغرض من مجيئه الى المملكة المصرية ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه والمحل الذى يختاره لإقامته العادية ، وتاريخ بدء الإقامة وغير ذلك من البيانات التى يتضمنها النموذج المعد لذلك وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الشخص الأوراق المثبتة لشخصه » . كما تنص فى مقررتها الثانية على مايتى « وبمعنى من هذا الحكم الأجانب ذوو الإقامة الخاصة والأجانب ذوو الإقامة العادية المنصوص عليهم فى البندين ١ و ٢ من المادة العاشرة عند عودتهم الى المملكة المصرية بشرط ألا تزيد مدة غيابهم فى الخارج على ستة أشهر » . وتنص المادة ١١ من القانون على أنه « لايجوز لأحد أفراد الفئتين الأولى والثانية الغياب فى الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر مالم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على إذن بذلك من وزارة الداخلية لأعذار قبلها ، ولايجوز أن تزيد مدة الغياب على سنتين ويترتب على مخالفة هذه الأحكام سقوط حق الأجنبى فى الإقامة المرخص له بها ... وبسنننى من ذلك الأجانب الذين يتشبهون بطلب العلم فى الجامعات الأجنبية

أو للخدمة الإجبارية إذا تدبوا ماثبت ذلك « ويقض من مقارنة هذين النصين ان الشارع فى المادة الرابعة ورد حكما عاما بشأن الأجنبى الذى يدخل الاراضى المصرية وأوجب عليه تكاليف معينة يقوم بها ثم اعلى من هذه التكاليف الأجانب ذوى الإقامة العادية ، على الا تزيد مدة غيابهم فى الخارج على ستة اشهر ثم جاء الشارع فى المادة ١١ يناول حالة مخصوصة هى حالة غياب الأجنبى فى الخارج حالة كونه من ذوى الإقامة الخاصة او الإقامة العادية ، ولم يجر له ان يتغيب فى الخارج لمدة تزيد على ستة اشهر الا ان يؤذن له من وزارة الداخلية ، وعين الحد الأقصى لمدة غيابه وفرض لتجاوزه جزاء هو سقوط حقه فى الإقامة والاستثناء الوارد فى الفقرة الثابتة من المادة المذكورة متعلق بغياب الأجنبى لأغراض خاصة حصرها الشارع بالنص ومع اختلاف موضوع كل من النصين واتجاه خطاب الشارع فى كل منهما الى تنظيم حالة معينة فلا يصح قانونا ان يتعدى حكم الاعفاء الوارد فى المادة ٤ الى الحالة المبينة فى المادة ١١ والا كان ذلك من قبيل التوسع فى الاعفاء المذكور وبغير نص بوجبه وبنى على انه مالم يكن الأجنبى معفى طبقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة المذكورة (والتي عدلت فيها بعد باضائة فقرة ثالثة اليها بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣) فان التزامه بشرط التقدم الى البوليس فى المدة القانونية يكون قائما ويترتب على مخالفته العقاب المنصوص عليه فى المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

لمن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٤ فى جلسة ١٩٥٤/١٠/١٤

١٣٧٥ — المقصود بالاسكان والابواء المنصوص عليها فى المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢ .

✽ ان هدف المشرع من اصدار القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ واستبداله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ هو تمكين السلطات المصرية من احكام ورافقتها للأجانب الذين يدخلون الدار المصرية او مغادرونها ومن تتبهم تنقلاتهم بداخل الجمهورية المصرية ، ولتحقيق هذا الغرض أوجب على الأجنبى ، ذاته ، الا فى بعض حالات استثنائية حددها وعلى كل من آواه او اسكنه ، ان يملأ بقر الدلبس المأقم فى دائرته محل سكن الأجنبى ، فى المبدأ الذى عنه من وقت وصوله الى محل اقامته او من مغادرته له . وقد عمم المشرع هذا الالتزام حتى شمل كل من ذوى الأجنبى او يسكنه . انه له مؤجر له محلا للسكن فعمم منه فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بان اوجب التبليغ على « كل من آوى أجنبيا او اسكنه معه او أجر له محلا

للمسكن » وإبرازه في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بقوله « على مدير الفندق أو النزل أو أى محل آخر من هذا القبيل ، وكذلك كل من آوى أجنبياً أو أسكنه » فعبارة كلا النصين تشبه من يسكن الأجنبي معه في سكن واحد بأجر أو بغير أجر ، ومن يؤجر به مسكناً مستقلاً لسكنائه وقد أوضح المشرع عن مراده هذا في قانون سنة ١٩٥٢ بحذف كلمة « معه » الواردة في قانون سنة ١٩٤٠ بعد « أسكن » حتى يشمل النص الموجر كل الحالات التي أوردها نفسياً في قانون سنة ١٩٤٠ . ولا محل للقول بأن التعبير بكلمة « أسكنه » في قانون سنة ١٩٥٢ دون النص صراحة على من يؤجر مسكناً للأجنبي كما كان الحال في قانون سنة ١٩٤٠ . منه إخراج من يؤجر مسكناً للأجنبي من واجب الالتزام بالبيع ، لأن القول بهذا ينطوي على تطبيق المحلول اللغوي للفعل « أسكن » بلا مقتضى يبرره من صياغة المادة أو من روح التشريع » .

(لمن رقم ١٠٠ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/١٠/١٤)

١٣٧٦ — الأخطار المنصوص عليه في المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢ هو واجب عام مطلق .

✽ ان الأخطار المنصوص عليه في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ سنة ١٩٥٢ هو واجب عام مطلق على من وجه اليهم الخطاب في المادة المذكورة بدون استثناء بسنوى في ذلك أن يكون الأجنبي ذاته معفى من تقديم نفسه للبوليس لأى سبب من أسباب الإعفاء أو غير معفى وذلك تحقفاً للحكمة التي نواها القانون من هذا النص وهي إحكام الرقابة على دخول الأحياء الأراضى المصرية وخروجهم منها .

(لمن رقم ١٠٠٠ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٥/٤/١٢)

١٣٧٧ — إقامة الزوجة مع زوجها في مسكن بذاته مما يدخل في معنى الإيواء والإسكان .

✽ ان إقامة الزوجة مع زوجها في مسكن بذاته مما يدخل في معنى الإيواء والإسكان الوارد في نص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

(لمن رقم ١٠٠١ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٥/٤/١٢)

**١٣٧٨ - التزام المؤوى بالتبليغ عن الأجنبي بالأخطار - حكمه
الشارع من ازدواج الأخطار .**

✽ يبين من نص المادتين الرابعة والسابعة من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ - فى شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب - المعدل بالقانون ٢٧٤ لسنة ١٩٥٥ ان الالتزام المنصوص عليه فى المادة السابعة مستقل عن الالتزام المنصوص عليه فى المادة الرابعة ولا تنافى بينهما ، فلا يؤثر أحدهما فى الآخر من جهة وجوبه على صاحبه عند وجود سببه ، فلاخطار المنصوص عليه فى المادة السابعة من المرسوم بقانون المذكور واجب على كل من وجه الشارع اليهم الخطأ فى المادة المذكورة ، وكذلك الحال بالنسبة الى حكم المادة الرابعة ، وكل ذلك تحقيقاً للحكمة التى توخاها الشارع من ازدواج التبليغ ، وهى احكام الرقابة على الأجنبي بعد دخوله الأراضى المصرية وإثناء إقامته بها تبعاً لما تقتضيه مصلحة الأمن العام ، وهذه الرقابة لا تنوافر الا بقيام المؤوى بما فرضه عليه القانون من التزام بالتبليغ ارتأى الشارع لأهميته جعل العقوبة على مخالفته أشد وطأة من العقوبة التى توقع على الأجنبي إذا هو لم يقم بالالتزام المفروض عليه فى المادة الرابعة .

(لمن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٦٠/١/١١ - ص ١١ من ٢٥)

اجراءات المحكمة

الفصل الأول — اعلان الخصوم

الفرع الأول — بيانات الاعلان واجراءاته

الفرع الثاني — بطلان الاعلان

الفرع الثالث — مسائل متنوعة

الفصل الثاني — حضور الخصوم

الفصل الثالث — حفظ النظام في الجلسة

الفصل الرابع — علانية الجلسات

الفصل الخامس — التحقيق بالجلسة

الفرع الأول — طلبات النيابة والمتهم

الفرع الثاني — الطعن بالتزوير

الفرع الثالث — القرارات التخصيمية

الفرع الرابع — سلطة المحكمة وواجبها في التحقيق

الفرع الخامس — سماع الشهود (راجع : أدبات)

الفصل السادس — استجواب المتهم

الفصل السابع — شفوية المرافعة

الفصل الثامن — مخضر الجلسة

الفصل التاسع — مسائل متنوعة

الفصل الأول

اعلان الخصوم

الفرع الأول — بيانات الاعلان واجراءاته

١٣٧٩ — وجوب اعلان ورقة التكليف بالحضور بالطرق المقررة فى قانون المرافعات .

✽ ان الاجراءات الواجبة الانبعاث فى طريقة اعلان طلبات التكليف بالحضور فى الدعاوى الجنائية هى بمعنى الاجراءات التى تتبع فى المواد المدنية وهى المبينة فى المادتين ٦ و ٧ من قانون المرافعات اللذين اوجبتا تسليم الاوراق المقتضى اعلانها الى نفس الشخص المطلوب اعلانه وفى حالة عدم وجوده بطله فيكون تسليمها لأحد الساكنين معه من اقربائه أو خدمه . فاذا كان المحضر لم يجد المتهم المطلوب اعلانه يوم الجلسة فسلم صورة الاعلان لشخص آخر ، ولم يبين فيه ان هذا الشخص من اقارب المتهم أو خدمه الذين يسلكونه . فهذا الاعلان يكون باطلا قانونا لاغفاله هذا البطلان الجوهري الواجب اشتماله عليه ، والحكم الصادر على اساسه يكون باطلا بالنسبة لتبانه على اجراء باطل .

(طعن رقم ٦٨٩ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٢٢/٥/٨)

١٣٨٠ — كفاية اشتمال ورقة تكليف المتهم بالحضور على ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها .

✽ ان المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى لا تسلزم فى اعلان متهم بالحضور لدى محكمة الجنج احكامه على ما هو مسند اليه سوى ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها وليس فى المواد الخاصة بتحريك الدعوى العمومية من المدعى المدنى (٤٩ الى ٥٦) ما يشير الى ان التسارع اراد ان يكون فى الاعلان الصادر الى المتهم بيانات خاصة منطلقة بالجريمة فيكنى اذن فى هذه الحالة ان يكون ورقه التكليف بالحضور الصادرة من المدعى المدنى مبسطة كذلك على التهمة ومواد القانون كما هى الحال فى الاعلان الصادر من النيابة . فاذا رفع شخص دعوى جنحة مباشرة على آخر منهما اياه بنهمه القذف والسب فى حقه بالمعبارات الواردة فى اعلان دعوى جنحية كان اتهامها شدة وفى المذكره المقدمة منه فيها وعند المرافعة لدى المحكمة

اضاف المدعى بالحق المدني الى عبارات القذف والسب الواردة باعلان الاتهام عبارات قذف اخرى مأخوذة من اعلان الدعوى المدنية والمذكرة المقدمة فيها وهما اساس الاتهام فمن الخطأ في الرأي أن يعد ذكر هذه العبارات لأول مرة امام محكمة الموضوع تهمة جديدة لم تشملها ورقة التكليف بالحضور اذ ان التهمة المسندة الى الطاعن هي القذف والسب بما اشتملت عليه مربية اعلان دعوى اللجنة المباشرة وما استبقى ذكره للبراعة .

(لمن رقم ٣٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١/١٥)

١٢٨١ — كفاية اشتمال ورقة تكليف المتهم بالحضور على ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها .

✽ ان كل ما يوجب القانون في ورقة تكليف المتهم بالحضور هي بيان موضوع التهمة والنص القاضي بالعقوبة . فيكفي في صيغة اتهام شخص باتراض مبالغ بغوائل تزيد على الحد المقرر قانوناً أن تذكر النيابة في تلك الورقة انه في مدى زمن كذا تعامل بالرأيا الفاحش مع الاشخاص الذين تبين اسمائهم وانه بذلك مستحق لأن يعامل بمقتضى المادة ٢٩٤ ع « قديم » .

(لمن رقم ٦٨٠ لسنة ٦ ق حصة ١٩٣٦/١/١٣)

١٢٨٢ — الغرض الذي رمى الشارع من ايجابه توقيع شاهدين على أصل اعلان دعواه، ورته معاً في المادة ١٣ من قانون المرافعات القديم .

✽ ان الغرض الذي رمى اليه الشارع في المادة ١٣ من قانون المرافعات من ايجابه توقيع شاهدين على أصل الاعلان وصوره معاً انما هو ضمان ابحال الاعلان الى شخص المعلن اليه ، فكلنا نحتق هذا الغرض في الواقع فلا وجه للتمسك بطلان الاعلان لعدم توقيع شاهدين عليه .

(لمن رقم ١٠٢٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٥/١٨)

١٢٨٣ — عدم اشتراط اعلان الاتهام قبل المحاكمة بجادة الامور بل يكفي طابعها في مواجهته بالجلسة .

✽ ان المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب اعلان الاتهام بالمواد التي تقضى بالعقوبة فليس من الضروري اعلانه قبل المحاكمة

بمادة العود بل يكفى طلبها فى مواجهته بالجلسة على اساس ان العود ظرف مشدد .

(لمن رقم ١٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٦/١٢/٢)

١٣٨٤ - الإشارة خطأ الى مادة القانون القديم فى الاعلان بدلا من المادة الحالية لا اثر له اذا كانت النيابة بالجلسة ذكرت ارقام المواد الجديدة .

* ان القانون لا يشترط ان يبين فى ورقة التكليف بالحضور اكثر من التهمة المسندة والمادة المطلوبة المحاكمة على مقتضاها . فاذا اشير خطأ الى مادة القانون القديم بدلا من المادة الحالية فذلك لا نائير له اذا كانت النيابة قد ذكرت فى الجلسة ارقام المواد كما هى فى القانون الذى تنسج الجريمة تحت احكامه وسارت الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى والدرجة الثانية على اساس هذه المواد .

(لمن رقم ١٠٤٦ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٤/١٩)

١٣٨٥ - اغفال المدعية بالحى المدنى ذكر مادة القانون فى ورقة التكليف بالحضور وطلبها فى الجلسة يزيل البطلان .

* اذا كانت ورقة التكليف بالحضور المعلنة من المدعية بالحقوق المدنية قد اشتملت على بيان الأفعال المنسوبة الى المعلن اليه وهى تكون جريمة خيانة الأمانة ، ولكنها لم تذكر فيها مادة القانون التى تقضى بالعقوبة ، وكان الثابت فى محضر جلسات المحاكمة ان المعلن اليه حضر الجلسة المحددة لنظر الدعوى وإن الحاضر عن المدعية طلب فيها طلبه فى مواجهته تطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فانه بهذا يكون قد حصل تدارك للنقص الموجود فى ورقة التكليف بالحضور ويزول مائنها من بطلان .

(لمن رقم ٦٧٦ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٤/٢٩)

١٣٨٦ - متى يكون اعلان المتهم صحيحا .

* مادام المتهم قد بحث عنه رجال المباحث فلم يستدلوا عليه ولا على محل اقامته فاعلانه للنيابة يكون صحيحا . على أن الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور لإيجدى المتهم مادامت الدعوى قد نظرت فى حضرته ابتدائيا واستئنافية .

(لمن رقم ١٤٨٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/١٠)

١٣٨٧ - وجوب اعلان ورقة التكليف بالحضور بالطرق المقررة فى قانون المرافعات .

✳ يجب ان تعلن ورقة التكليف بالحضور بالطرق المقررة فى قانون المرافعات ، ولما كانت المادة ٤١ من هذا القانون نقضى بان يسلم ورقة الاعلان الى الشخص نفسه أو فى موطنه ، كما تقضى المادة ١٢ منه بانه اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه ان يسلم الورقة الى احد من المقيمين معه المابين فى ذلك المدة فاذا لم يجد منهم احدا وجب ان يسلمها - حسب الاحوال - الى مأمور القسم أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن الشخص فى دائرته ، وبجب على المحضر فى ظرف اربع وعشرين ساعة ان يوجه الى المعلن اليه فى موطنه كتابا موصى عليه بخبره فيه ان الصورة سسلمت الى جهة الادارة وعلى المحضر ان يبين كل ذلك فى حننه بالتفصيل فى اصل الاعلان وصورته ، لما كان ذلك مان ورقة اعلان المتهم للجلسة التى حددتها المحكمة لنظر المعارضة المقدمة منه والتى اكنى المحضر فيها بالثبات اعلانه مع مندوب القسم لاخلق محله تكون باطالة .

(لمن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٢ ل جلسة ١٩٥٢/٥/٧)

١٣٨٨ - الاعلان لجهة الادارة - لا يصح ان يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن .

✳ الاعلان لجهة الادارة لا يصح ان يبنى عليه الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن .

(لمن رقم ٧٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٠ س ٧ ص ٢٧)

١٣٨٩ - حضور المتهم بجلسة المرافعة أو اعلانه بها اعلانا صحيحا - اعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم - غير لازم .

✳ لا بوجب القانون اعلان المتهم للجلسة التى حددت لصدور الحكم متى كان حاضرا بجلسة المرافعة أو معلنا لها اعلانا صحيحا .

(طمن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٣ س ٧ ص ١٩٨)

١٣٩١ — عدم اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته — تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعليه بالجلسة وتمهده باخطاره — لا يفنى عن الاعلان — الحكم فى هذه الحالة باعتبار المعارضة كأن لم تكن — باطل •

✽ لا يفنى عن اعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعليه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتمهده باخطار — المعارض — واذن فالحكم الذى يصدر فى هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيبا — ما يستلزم وجب نفسه .

(لمن رقم ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لسنة ٢٥ فى جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ١٥٧)

١٣٩١ — ثبوت أن المدعى المدنى أعان للدهور بالجلسة فى محله المختار وعدم اعلانه لشخصه — عدم اعتباره تاركا دعواه — صحيح — م ٢٦١ — أ — ج •

✽ متى قالت المحكمة « ان الثابت بالاوراق ان المدعى بالحق المدنى قد اعلن للحضور للجلسة الا انه لم يعلن لشخصه بل أعان فى محله المختار ولايصح لذلك اعتباره تاركا دعواه » ، فان هذا التعليل الذى بنت المحكمة عليه قضائها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية ،

(لمن رقم ٨٤١ لسنة ٢٦ فى جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ من ٧ ص ١٠٤٩)

١٣٩٢ — تعجيل الدعوى من النيابة دون اعلان المتهم — عدم حضور المتهم الاجراءات التى تمت بعد تحريك الدعوى — عدم اعتباره حكما حضوريا

✽ لا يمكن اعتبار الحكم الذى يصدر فى الدعوى بعد تعجيلها من النيابة دون اعلان المتهم — حضوريا بالنسبة الى المتهم مادام هو لم يكن فى الواقع حاضرا الاجراءات التى تمت بعد تحريك الدعوى ولم يعلن بها ،

(لمن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ فى جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ من ٧ ص ١٢١٢)

١٣٩٣ — تعجيل القضية من النيابة بعد انقطاع السبب فيها دون اعلان المتهم بتكليف صحيح — بطلان الحكم •

✽ متى كان الثابت من الاوراق ان الدعوى نعثرت فى الطريق وانقطعت.

عن السير بان لم ينظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم معجلت فجاء من جانب النيابة فانه كان من الواجب ان يعلن المتهم بورقة تكلف صحيحة كيم. يترتب عليها اثرها فاذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلا فلا يحق للمحكمة ان تتعرض للدعوى فان هي فعلت كان حكمها باطلا .
(لمن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ من ٧ من ١١١٢)

١٣٩٤ - ايجاب التسارع الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد لا يغنى عنه
اي طريقة اخرى .

* متى اوجب القانون الاعلان لانقاذ اجراء او بدء ميعاد ؛ فان اي
طريقة اخرى لاتقوم مقامه .
(لمن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ من ١١١٨)

١٣٩٥ - اعلان المتهم اعلافا صحيحا بالدعوى - عدم التزام المحكمة
باجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد .

* متى كان المتهم قد اعلن بالدعوى اعلافا صحيحا فان المحكمة لانكون
ملتزمة باجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد .
(لمن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ من ٨ من ١٧٥١)

١٣٩٦ - اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الادارة
او في مواجهة النيابة - اقرار وكيل المعارض في ذيل التقرير بالمعارضة
بعلمه بالجلسة وتمهده باخطار موكله - عدم جواز الحكم باعتبار المعارض
كان لم تكن .

* اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الادارة او
في مواجهة النيابة العامة لايصح ان يبني عليه الحكم في المعارضة باعتباره
كان لم تكن بل يجب ان يكون الاعلان للشخص المحكوم عليه نمائيا او في محل
اقامته ، ولا يغنى عن ذلك تأشيرة وكيله على تقرير المعارضة بعلمه بتاريخ
الجلسة المحددة لنظرها وتمهده باخطار المعارض اذ ان علم الوكيل بالجلسة
لا يفيد حتما علم الأصل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير .

(لمن رقم ٨١٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ من ٨ من ٨٢٩)

١٣٩٧ - خاز ورقة الاعلان بها يفيد اتباع الاجراءات التى رسمها نص
١٢م مراعات - خطأ الحكم عند اعتباره اعلان المتهم بيوم البيع فى مواجهة
شيخ البلدة صحيحا .

* ان المادة ١٢ من قانون المرافعات قد 'وجبت على المحضر فى حلة
عدم وجود الشخص المطلوب 'علائه فى موطنه ان يسلم الورقة المطلوب
اعلاتها الى وكيله او خادمه او لمن يكون ساكنا معه من اقاربه او اصهاره ،
فاذا لم يجد منهم احدا او امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب ان يسلمها
على حسب الاحوال لمامور القسم او البندر او العمدة او شيخ البلد الذى
يقع موطن الشخص فى دائرته ، كما اوجبت على المحضر فى ظرف اربع
وعشرين ساعة ان يوجه الى المعلن اليه فى موطنه الاصلى او المختار كتابا
موصى عليه بخبره فيه ان الصورة سلمت الى جهة الادارة وعليه ايضا ان
يبين كل ذلك فى حينه بالتفصيل فى اصل الاعلان وصورته ، فاذا كان الحكم -
فى جريمة اختلاس اشياء محجوزة عليها قضائيا - قد خلا مما يفيد ان هذه
الاجراءات قد اتبعت ، فان المحكمة اذ عدت الاعلان فى مواجهة شيخ البلد
صحبا واسست عليه ثبوت علم المتهم باليوم المحدد للبيع تكون قد اخطأت
خطا يعيب حكما بها يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١٦ س ٩ ص ١٠٨٧)

١٣٩٨ - وجوب اشتمال الأوراق التى يقوم المحضرون باعلانها اما على
توقيع من سلمت اليه الورقة على الاصل او اثبات امتناعه وسببه - علة
ذلك : عدم استيفاء هذا الشرط يبطل الاعلان - الاعلان الباطل للحكم
القباى لا يبدأ به ميعاد المعارضة .

* توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات فى فقرتها الخامسة
ان يشتدل اصل الورقة المعلنه اما على توقيع مسلم الصورة واما على اثبات
واقعة امتناعه وسببه - لان عدم توقيع المخاطب معه لايدل حنا على امتناعه
بل قد يرد الى سبب آخر كتقصير المحضر فى القيام بواجبه - فاذا كان النائب،
ان اعلان الحكم القباى قد ورد به ان المحكوم عليه قد اعلن مخاطبا مع
شخصه ، ولايوجد على اصل الاعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسليم
الاعلان فانه يكون باطلا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات فى المواد المدنية
والتجارية وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة فى الفقرة الخامسة من المادة
العاشرة من هذا القانون ، وبطلان هذا الاعلان يستتبع عدم علم الطاعن
بالحكم القباى ، ولايصح ان يبدأ به ميعاد المعارضة .

(لمن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٦ س ١١ ص ٨٧١)

١٣٩٩ - اعلان المتهم لجهة الادارة - ثبوت ان له محل اقامة سبب الاعانه فيه - صدور الحكم موضوع المعارضة بناء على الاعلان لجهة الادارة - اثر نك : بطلان الحكم ، لانه بنى على اجراءات باطلة .

* اذا كان المتهم قد اعلن للجلسة التى صدر فيها الحكم فى موضوع معارضته لجهة الادارة فى شخص شح البلد لعدم معرفة محل اقامته رغمها هو ثابت من ان له محل اقامة معين وقد سبق اعلانه فيه بالحكم الفياى الابندالى بان الحكم الملعون فيه يكون قد صدر باطلا لا بنائه على اجراءات باطلة .
(لمن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢١ و جلسة ١١/٥/١٩٦٢ من ١٢ من ١٦١)

١٤٠٠ - الاعلان فى حالة الامتناع عن استلامه .

* اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات ، وقد رتب المادة ٢٤ من قانون المرافعات البطلان على عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٠ و ١٢ من هذا القانون . وجرى قضاء محكمه النقض بوجوب تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة فى حالة الامتناع عن استلامه دون تفريق بين ما اذا كان الممتنع هو شخص المراد اعلانه او غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ من قانون المرافعات كما جرى فضائه ايضا على وجوب اشغال اصل الورقة المعلنة اما على توقيع مستلم الصورة واما على اثبتات واقعة امتناعه وسببه وفقا للفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون المرافعات اذ ان عدم توقيع المخاطب معه لا يلائل حثا على امتناعه بل قد يرجع الى سبب آخر كتقصير المحضر فى القيام بواجبه - ولما كان مفاد ما اورده الحكم الملعون فيه ان الطاعن امتنع عن التوقيع على اصل اعلانه لجلسة التطق بالحكم ولم يثبت المحضر سبب الامتناع ولم يتم بتسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة وتوجيه خطاب موصى عليه الى الطاعن بخبره انه ان الصورة قد سمت الى جهة الادارة ، فان اعلان الطاعن لهذه الجلسة يكون باطلا - وبكمن الحكم الملعون فيه اذ قضى برفض الدفع وبصححة الاعلان قد اخطا فى القانون ، بما ينعين معه نقض الحكم والاحالة .

١٤٠١ — وجوب ايضاح — موطن المعلن اليه الذى لم يجده المحضر فيه واسم من وجده به ، وسبب امتناعه — بورقة الاعلان — علة ذلك : حتى تستوفى المحكمة من جدية الخطوات التى سبقت تسليم الصورة لجهة الادارة .
المادتان ١٠ ، ١٢ — مرافعات — اغفال هذه البيانات — اثره : بطلان الاعلان —
المادة ٢٤ مرافعات .

✽ توجب المادتان ١٠ ، ١٢ من قانون المرافعات ايضاح بيانات موطن الطاعن الذى لم يجده المحضر فيه ، واسم من وجده عند الاعلان ، وسبب امتناعه — بورقة الاعلان حتى تستوفى المحكمة من جدية الخطوات التى سبقت تسليم الصورة لجهة الادارة ، واغفال هذه البيانات فى ورقة لاعلان يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كن لم تكن استنادا الى هذا الاعلان الباطل يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٥٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٨ ص ١٥ ص ١٨٢)

١٤٠٢ — الاعلان لا يثبت الا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله — جواز الاستدلال عليه باى دليل آخر مستمد من غير ورقة الاعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل .

✽ الاعلان لا يثبت الا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله ، لانه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء من اجراءات الدعاوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا الاجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه باى دليل آخر مستمد من غير ورقة الاعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل .

(لمن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ص ١٥ ص ٢٨٤)

١٤٠٣ — اعلان الأوراق طبقا للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات : يكون بتسليمها الى الشخص نفسه او فى موطنه — فاذا لم يوجد فى موطنه تسلم الورقة الى وكيله او خادمه او لمن يكون ساكنا معه من اقاربه واصهاره .

✽ من المقرر قانونا ان اعلان الأوراق طبقا للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات انها تسلم الى الشخص نفسه او فى موطنه فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه ان يسلم الورقة الى وكيله او خادمه او لمن يكون ساكنا معه من اقاربه واصهاره . فاذا كان الثابت

من الأوراق أن الحكم الاستثنائي الغيابي الصادر ضد الطاعن. أعلن إليه مخاطبا مع نجله المقيم معه لغيابه وفد وقع بإمضائه بما يفيد استلام الإعلان .
فإن إعلان هذا الحكم يكون قد تم وفقا للقانون .

(لمن رقم ٢١١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٠ من ١٥ ص ١٥٢١)

١٤٠٤ — حصول الإعلان لشخص المحكوم عليه — اعتبار هذا قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي — تمام الإعلان في موطنه ونسليم ورقته الى من يجوز لهم قانونا تسلمه نيابة عنه — اعتبار ذلك قرينة غير قاطعة على وصول ورقة الإعلان اليه — للمحكوم عليه اثبات عكسها — مثال .

* المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من مائون الإجراءات انه اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه فإن هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي — اما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره من يجوز لهم قانونا تسلمه بانيابه منه فإن ذلك يعد قرينة على أن ورقته وصلت اليه ولكنها قرينة غير ماطة . اد يجوز للمحكوم عايه أن يرفضها بإثبات العكس . ولما كان الثابت من محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن المحكوم عليه لم يثر أى دفاع يبرر نراخيه في التقرير بالمعارضة ولم يرفض القرينة القائبة ضده والى تفيد علمه باعلان الحكم — تلك القرينة المستبدة من مخاطبته مع أحد المقيمين معه لغيابه وقت الإعلان — فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول المعارضة للتقرير بها بعد الميعاد يكون تضالؤه سليما متفقا وصحيح القانون .

(لمن رقم ٦٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٧ من ١٦ ص ١١٧٦)

١٤٠٥ — أرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه — الذى يرسله المحضر الى المعلن اليه يخبره فيه بتسليم صورة الإعلان لجهة الادارة — بأبـصـل الإعلان — غير واجب .

* لم يوجب القانون على المحضر — في حالة امتناع المخاطب معه عن التوقيع على ورقة الإعلان بما يفيد استلامه الصورة ونساجها الى جهة الادارة التابع لها — أرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه — الذى يرسله اليه يخبره فيه بتسليم الصورة الى جهة الادارة — بأصل الإعلان .

(لمن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ من ١٧ ص ٢٢٨٢)

١٤٠٦ - إعلان أوراق المحضرين - موطن المطلوب اعلانه .

* الأصل في إعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات أنها تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خالته أو لمن يكون مقرباً معه من أقاربه أو أصدقائه ، ويعد تسليمهم ورقة الإعلان في هذه الحال قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ما لم يحضرها بانيات العكس .

(لمن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ من ١٨ من ١٩٨٤)

١٤٠٧ - إعلان - موطن - جواز تعدده .

* يجوز عملاً أن يكون للشخص أكثر من موطن في وقت واحد لمصباح اعلانه في أى منها .

(لمن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ من ١٨ من ١٩٨٤)

١٤٠٨ - الإعلان في الموطن - شروطه .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفه من يقدم له لاستلام الاعلان ، وأنه طالما أن الثالث من مطالعة اصل ورقة الاعلان أن المحضر انتقل الي الطاعنة وخاطب من اجاب بأنه تابع لها ، ولغايها سلمه صورة الاعلان ، فإن هذا يكفي لصحة الاعلان ، ولا يجدى الطاعنة بعد ذلك الادعاء بأن السفة التي قررها مسنم الاعلان غير صحيحة ما دامت لم تنكر وجوده وتسلم الاعلان بداخل مسكنها عند توجه المحضر ولم تنكر وصول صورة الاعلان اليها وعليها بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم الطعون فيه .

(لمن رقم ٨٨٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١/١١/١٩٦٦ من ٢٠ من ١١٢١٦)

١٤٠٩ - وجوب اخطار المعان اليه بخطاب مسجل يفيد تسليم الصورة لجهة الإدارة في حالة توجيه الاعلان للمأذون القسم - مخالفة ذلك - اثره : اعلان الاعلان وصحور الحكم المبنى عليه معيباً .

* موجب المادة ١١ من قانون المرافعات عند تسليم الاعلان للمأذون القسم أن يخطر المحضر المعان اليه بخطاب مسجل يخبره فيه أن الصورة مسلمت لجهة الإدارة ، ومرتبة المادة ١٩ من هذا القانون البطالان على مخالفة حكم المادة ١١ المذكورة . ولما كان يبين من الاطلاع على اصل ورقة اعلان الطاعن

للجلسة التي تأجل إليها نظر معارضته أن المحضر دون بها أنه توجه لإعلان الطاعن فلم يجده وامتنعت زوجته من الاستلام ، فقام بإعلانه مخاطبا مع مأمور البندر دون أن يخطره بذلك بخطاب مسجل ، فإن الحكم المطعون فيه أذ قضى برفض المعارضة استفادا الى هذا الاعلان الباطل بكون معيبا بها يوجب نقضه .

(طنن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ من ٢١ الى ٢٢)

١٤١٠ - اتباع الإجراءات الخاصة بالمواد المدنية المنصوص عليها في قانون المرافعات في طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور في الدعوى الجنائية .

* ان الاجراءات الواجبة الاتباع في طريقة اعلان طلبات التكليف بالحضور في الدعوى الجنائية هي بعينها الاجراءات التي تتبع في المواد المدنية المبينة بقانون المرافعات .

(طنن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٢ من ٢١ الى ٢٢)

١٤١١ - صحة الحكم الغيابي الصادر بناء على اعلان المتهم لجهة الادارة او في مواجهة النيابة - بطلان الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن بناء على هذا الاعلان - بدء ميعاد الطعن في الحكم الاخر من تاريخ اعلان الطاعن به او علمه رسميا .

* استقر قضاء محكمة النقض على ان اعلان المتهم لجهة الادارة او في مواجهة النيابة العامة لا يصح ان يبنى عليه الا الحكم الذي يصدر غيابيا ويكون قابلا للمعارضة ، وان الحكم الذي يصدر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا - وميعاد الطعن على مثل هذا الحكم الباطل لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الطاعن به او علمه رسميا - ولما كان لا يوجد بالأوراق ما يدل على اعلانه بالحكم او علمه به رسميا الا في يوم القبض عليه وقام بالطعن في خلال الاجل المحدد قانونا فطعنه يكون مقبولا شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه معيبا بها يستوجب نقضه والاحالة .

(طنن رقم ٥٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ من ٢٢ الى ٢٣)

١٤١٢ - تسليم الاعلان الى تابع المتهم والى جهة الادارة كلاهما سليم .

* تسليم الاعلان الى تابع المتهم - وتسليمه الى جهة الادارة لامتناع تابعه عن الاستلام - كلاهما اعلان صحيح .

(طنن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ من ٢٢ الى ٢٣)

١٤١٣ — خلو العبارة التي اثبتها المحضر بورقة الاعلان من بيان عدم وجود المطالب اعلانه في موطنه واسم من قرر انه تابعه وما اذا كان الآخر قد ادلى باسمه أم أحجم بطلان الورقة — علة ذلك .

* متى كانت العبارة التي اثبتها المحضر بورقة التكليف بالحضور قد جاءت خلوا من بيان عدم وجود المطلوب اعلانه في موطنه واسم من قرر انه تابعه وما اذا كان هذا قد ادلى باسمه أم أحجم ، وكان عدم مراعاة ذلك يترتب عليه البطلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات — لعدم تحقق غاية الشارع من تعيين المحكمة من الاستساق من جنبة ما سلكه المحضر — من اراءات — فان ورقة التكليف بالحضور تكون باطلة .

(لمس رقم ٢٧٤ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ من ٢٢ ص ٨١٠)

١٤١٤ — اشمال اعلان صحيفة الدعوى على بيان الدائرة التي ستنظر امامها الدعوى لايشترط قانونا لصحة الاعلان .

* لايشترط قانونا لصحة اعلان صحيفة الدعوى اشمالها على بيان الدائرة التي ستنظر امامها الدعوى — ومن ثم فان منعى الطاعن ببطلان ورقة الاعلان لاغفال ذكر ذلك الببان بها يكون على غير سند .

(لمس رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ من ٢٢ ص ١٢٧٢)

١٤١٥ — تسليم ورقة الاعلان الى أحد المذكورين في المادة ١١ مرافعات لعدم وجود المنهم في موطنه — اعتباره قينة على علمه بالجداسة .

* من المقرر ان الأصل في اعلان الأوراق طبقا للمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات انها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه ، فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقيما معه من اقربائه أو اصهاره وبعد استلامه ورقة الاعلان في هذه الحالة قربنة على علم الشخص المطوب اعلانه مالم يحضها بانبات العكس — ولما كان الطاعن قد اعلن في محل اقامته اعلانا فانونا بالجلسة التي نظرت فيها معارضته ، ولم يقدم ما يثبت صحة ما يدعيه من عدم علمه بحصول ذلك الاعلان كما ظلت الأوراق مما يدحض قربنة وصول ورقة الاعلان اليه ، فان مايثبه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير اساس .

(لمس رقم ٢٨١ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ من ٢٥ ص ٤٢٤)

١٤١٦ — تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان — كشرطين في
الوطن — موضوعي — تقدير توافر رابطة التبعية بين التابع الذي تسلم
الاعلان — وبين مقبوعه — موضوعي — العبارة في تسلم الاعلان — بالتبعية
للمعلن اليه — لا بنوع خدمة التابع .

* ان تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللذان هما في
الوطن (وكذلك نوافر رابطة التبعية) من الامور الواقعية التي يستنتج
بتقديرها قاضي الموضوع ، وان العبارة هي بنوافر رابطة التبعية بين من تسلم
الاعلان والشخص المراد اعلانه وليس بنوع الخدمة التي يؤديها .

(لمن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ في جلسة ١٦٧٤/١٢/٨ - ٢٥٥ من ١٨٢٠)

١٤١٧ — سبب الامتناع عن التوقيع على اصل الاعلان — المقصود

بذلك .

* المقصود بالسبب الذي يجب بيانه بورقة الاعلان ، على ما نصت
عليه الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من قانون المرافعات هو سبب
الامتناع عن التوقيع على الاصل لاسبب الامتناع عن استلام صورة الورقة
ذلك انه في حالة الامتناع عن استلامها فان الاعلان لا يتم بمجرد حصول
هذا الامتناع بل يجب على المحضر ايا كان سببه ان يسلم الصورة لجهة الادارة
وفقا لما تتطلبه المادة ١١ من قانون المرافعات ، ومن لم يلتزم على هذا
الامتناع من النتائج ما يقتضى بيان سببه في اصل الاعلان — كما ان من يمتنع
عن استلام الصورة لا يبدى عادة سببا لامتناعه .

(لمن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ في جلسة ١٢٦ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٤٦٥)

١٤١٨ — اعلان المعارض بجلسة المعارضة — صحة الاعلان .

* لما كان يبين من المفردات المضمومة ان الطاعن قد اعلن بالحضور
لاجلسة التي نظرت فيها معارضته وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، وقد جرى
الاعلان وفق احكام المادة ١/٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، والتي
تقضى باعلان ورقة الكلف بالحضور للشخص المعلن اليه او في محل اقامته
والمدنيين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من انه اذا لم يجد
المحضر احدا في موطن المطلوب اعلانه ممن يحس تسليم الورقة اليه فعليه
تسليم الورقة الى جهة الادارة ، ذلك بان المحضر قد اثبت انه انتقل يوم ٢٧
من فبراير سنة ١٩٧٤ الى محل اقامة الطاعن فالتقاءه به فلما ، فانتقل الى القسم
في اليوم ذاته وسلم صورة الاعلان الى مأمور القسم ثم قام في الغد — ٢٨

من فبراير سنة ١٦٧٤ — ماخبر الطاعن بذلك بكتاب مسجل ٠٠٠ ، فإن هذا الاعلان الصحيح يعتبر — عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ مسألة الذكر — منجلا لاثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا مما يفترض معه عام الطاعن بحصول الاعلان .

(لمن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٧٤٥)

١٤١٩ — عدم التزام المحضر — بالتحقق من صفة من يتقدم لاستلام الاعلان — من الموجودين بمسكن المعلن اليه — عدم جدوى النعى بان صفة مستلم الاعلان — غير صحيحة — مادام ان المعلن اليه لم ينكر وجود المستلم بمسكنه — استلام ورقة الاعلان — من شخص موجود بمسكن المتهم المعلن اليه — بوصف انه صهيدي — قرينة على عام المتهم بالجلاسة — ما لم يبدض ذلك .

✽ متى كان الثابت ان الطاعن اعلن للحضور بجلاسة المعارضة في محل اقامته اعلانا قانونيا صحيحا وفقا لنص المادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان وانه طالما ان الثابت من مطالعة ورقة الاعلان ان المحضر انتقل الى الطاعن وخاطب من اجاب بانه مسهره ولغيبه سلمه صورة الاعلان ، فإن، هذا يكفي لصحة الاعلان ولا يجدي الطاعن بعد ذلك الادعاء بان، الدفعة التي قررها مستلم الاعلان غير صحيحة ما دام لم ينكر وجود من استلم الاعلان بداخل مسكنه عند وصول المحضر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان استلام ورقة الاعلان في هذه الحال يعد قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ما لم يبدضها باثبات العكس ، وكان الطاعن لم يتقدم ما يبدض هذه القرينة كما لا يبين من المفردات انها تشمل على ما يبدض قرينة وصول ورقة الاعلان له — ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الشأن في غير محله .

(لمن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١١ من ٢٧ ص ٢٠٦)

١٤٢٠ — تسليم الاعلان — ان يكون مساكنا مع المتهم من الأقارب — الاصحاح — يوجب توجيه كتاب مسجل خلال ٢٤ ساعة الى المعلن اليه لاجباره عن، سألته انه ضرورة الاعلان — وبيان ذلك في كل من اصل الاعلان — وصورته — والادعاءات المحاكمية — إتمامها على اعلان غير قانوني — المادتان ١١ ، ٢٠ مرافعات — قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ .

✽ متى كان الطاعن قد اعلن للحضور أمام محكمة الجناح المستأنفة للجلاسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مخاطبا مع بوصف انه

تابعه ومقيم معه ، ولم يثبت المحضر فى ورقة الاعلان انه اخطر المعلن اليه بذلك بخطاب موصى عليه — لما كان ذلك ، وكانت اجراءات الاعلان وفقسا للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات — وكانت المادتان ١١ منه — قتل بعديها (بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٧٤ المعمول به اعتبارا من ٢٥ اغسطس سنة ١٩٧٤) والى جرى الاعلان فى ظلها — توجب على المحضر فى حالة عدم وجود الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه ، وتسليمه ورقة الاعلان الى وكيله او خادمه او لمن يكون ساكنا من اقاربه او اصهاره — ان يوجه خلال اربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة الى غير شخص المعلن اليه فى موطنه الاسلى او المخار كنباء مسجلا يخبره فيه بمن سلمت اليه الصورة ، ويجب ان يبين ذلك كله فى اصل الاعلان وصورته لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٠ من هذا القانون تربط البطلان على مخالفة حكم المادة ١١ المذكورة ، فان اجراءات المحاكمة — وقد قامت على اعلان غير قانونى تكون مشوبة بما يبطلها وببطل الحكم المعلن فيه مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(لمن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ن طسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ص ١٦١)

١٤٢١ — عدم اشتراط سن الرشد فحين يتسلم الاعلان — كفاية ان يكون مميزا ومدركا اهمية تسليم الاعلان الى من وجه اليه .

تسليم المحضر الاعلان للشخص — افتراض اهلية المستلم فى هذا الخصوص — ما لم يثبت العكس .

❖ لا يصح النحوى بعدم بلوغ من استلمت صورة الاعلان سن الرشد استنادا الى الشهادة المقدمة منه الدالة على انها مولوده فى ١٩٥٧/٧/٢١ ذلك انه لا يشترط فحين يتسلم الصورة ان يكون قد بلغ سن الرشد انها يكفى ان يكون مميزا ومدركا اهمية وضرورة تسليمها لصاحب الشأن — كما هو الحال فى الدعوى — والاصل انه متى اثبت المحضر تسليم الاعلان لشخص فيفترض انه اهل من حيث السن لاستلامه حتى يقوم الدليل على العكس .
(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٤٦ ن طسة ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ ص ٨٦٩)

١٤٢٢ — المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له باستلام الاعلان .

❖ المحضر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان وانه طالما ان الثابت من مطالعة اصل

ورقه الاعلان أن المحضر انتقل الى . وطن الطاعن وخاطب من اجابت بانها اخته ولغيابه سلجها صورة الاعلان فان هذا يكفى لصحة الاعلان .

(لمن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٧٦/١١/٨ من ٢٧ الى ٢٨)

١٤٢٣ — اعلان — واجب المحضر — ما يكفى لصحة الاعلان .

✽ المحضر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم له لاستلام الاعلان وأنه طالما ان الثابت من مطالعة اصل ورقة الاعلان ان المحضر انتقل الى موطن الطاعن وخاطب من احاب بانه تابعه ولغيابه سلجها صورة الاعلان فان هذا يكفى لصحة الاعلان .

(لمن رقم ١٦٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٧٧/١/١٧ من ٢٨ الى ٢٩)

١٤٢٤ — اجراءات المحكمة — اعلان — اجراءاته .

✽ المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان ممن ورد بياناتهم في المادة العاشر من قانون المرافعات طالما ان هذا الشخص قد خطب في موطن المراد اعلانه كما ان الاخطار غير لازم الا في حالة تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة في حالة امتناع من ورد بياناتهم في المادة العاشرة عن استلامها على ما يقضى به نص المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات التي لا توجب على المحضر ارفاق ابصل الخطاب الموصى عليه باصل الاعلان وغاية ما يتطلبه ان يرسل المحضر الاخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها وان ثبت في محضره قيامه بارسال هذا الاخطار في الميعاد .

(لمن رقم ١٢٢٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٧٧/٣/١٢ من ٢٨ الى ٢٩)

١٤٢٥ — المحضر غير ملزم في حالة امتناع المعلن اليه عن استلام الاعلان ان يثبت سبب الامتناع بل عليه ان يسلم الاعلان اجرة الادارة وان يوجه الى المعلن اليه خلال ٢٤ ساعة في موطنه الاصل ككتاب مسجلا يخبره فيه بذلك .

✽ نص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من قانون المرافعات المعدل بالتاثير رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذي بدأ العمل به من اول اكتوبر سنة ١٩٧٦ — جرى الاعلان في ظله — لا يوجب اشتغال ورقة الاعلان على ما يفيد اثبات

سبب الامتناع عن استلام الصورة وكل ما أوجبه القانون في حالة امتناع المعلن اليه عن استلامها ان يسامها المحضر في اليوم ذاته اجهة الإدارة وان يوجه اليه خلال اربع وعشرين ساعة في موطنه الاصلى كتابا مسجلا يخبره فيه بذلك وفقا لما يتطلبه المادة ١١ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان بين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ان المحضر قد اثبت بمحضر الاعلان انتقاله يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٦ الساعة العاشرة صباحا لاعلان الطاعن لحضور جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولامتناعه عن الاستلام سيعلن لجهة الإدارة ثم اثبت انه في اليوم ذاته الساعة الحادية عشرة صباحا سلم ورقة الاعلان لمندوب الإدارة الذي وقع بورود صورنها كما اثبت انه وجه في اليوم التالي اخطارا عن ذلك وفقا لما نقض به المادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات فان اعلان الطاعن بالجلسة الذي حددت لتظر معارضته الاستثنائية يكون قد تم صحيحا .

(لمن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٢ س ٣٠ ص ٨٩)

١٤٢٦ - الاعلان في النيابة العامة - استثناء - شرطه .

* اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من اعلانها للشخص المراد اعلانه او في محل اقامته - انما اجازته القانون على سبيل الاستثناء ، ولايصح الاجراء اليه الا اذا قام المعان بالمحربات الكائنة الدفقة التي تلزم كل باحث مجد نزبه حسن النية التقضي عن محل اقامة المعلن اليه بحيث لا يمكن أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي لأن تقدير كفاية التحريات التي تنسب الاعلان للنسبة امر موضوعي يرجع الى ظروف كل واقعة على حدنها ، ونستقل محكمة الموضوع بتقديره بكون مراقبة عايبا من محكمة النقض في ذلك ، با دام تضمنها كتابا على اسباب سائلة . لما خا ذلك ، وكان المحضر قد نبين له ان العنوان الذي نقل اليه الطاعن الاسماء المحجوز عليها وهي غير حقوقي نمسده به الطاعن اخفاء محل اقامته الحقيقي ويكون قد استعمل غشا من جانبته ولايجوز له ان يستفيد من غشه وتكون صحيحا اعلانه في النيابة .

(لمن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ س ٣٠ ص ٩٤٧)

الفرع الثاني بطلان الاعلان

١٤٢٧ - عدم جواز الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور لأول مرة أمام محكمة النقض .

✽ اذا حضر المتهم جلسة المحاكمة وترافع في موضوع التهمة ولم يدفع ببطلان اعلان تكليفه بالحضور فلا يجوز له ان يعرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٥٥٨ لسنة ٢ في جلسة ١١٣٤/٢/١٢)

١٤٢٨ - وجوب ابداء الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور قبل سماع اول شاهد .

✽ بطلان الحكم لعدم اعلان المتهم بالتهمه هو بطلان منعز عن الاجراءات التي تحصل قبل المحاكمة فمن الواجب ابداءه قبل سماع اول شاهد بالجلسة والا سقط الحق فيه . فاذا كان المتهم قد حضر بنفسه جلسة المحاكمة ونم يدفع بهذا الدفع فلا يجوز له ان يمسك به من بعد .

(لمن رقم ١٥٢٦ لسنة ٨ في جلسة ١١٣٨/٥/٨)

١٤٢٩ - عدم جواز التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور لأول مرة أمام محكمة النقض .

✽ ان التمسك بقصور اعلان الدعوى في البيانات التي يجب ان تستمن عليها التهمة الموجهة الى المتهم يجب ابداءه لدى محكمة الموضوع لنقرر مايراه في شأن استيفاء هذه البيانات ، فاذا كان المتهم قد سكت عن التمسك بذلك سقط حقه في التمسك به لدى محكمة النقض ، وكانت العبرة في كفاية بيان التهمة بما جاء في الحكم ذاته من بيانات عنها .

(لمن رقم ٦٩٤ لسنة ١٠ في جلسة ١١٩٤٠/٣/١٨)

١٤٣٠ - وجوب ابداء الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور قبل سماع اول شاهد .

✽ ان اوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ليست من النظام العام ، ولذلك فان الدفع بها بمسقط الحق فيه

بعدم التمسك به قبل سماع أول شاهد طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ، ولا يجوز اثاره بعد ذلك امام محكمة النقض .

(لمن رقم ١١٢٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٢٠)

١٤٢١ - وجوب ابداء الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور قبل سماع أول شاهد .

* ان الدفع ببطلان عريضة الدعوى المرفوعة من المدعى بالحق المدنى لعدم بيان الواقعة فيها هو من الدفوع الواجب ، وفقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ، التمسك بها قبل سماع الشهود ، اذ هذا البطلان ليس متعلقا بالنظام العام حتى يصح التمسك به بعد سماع الشهود او المرافعة امام محكمة الدرجة الاولى او لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية .

(لمن رقم ١٩٣٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨)

١٤٢٢ - عدم جواز الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور لأول مرة امام محكمة النقض .

* لا يقبل من المنهم ان يتمسك لأول مرة امام محكمة النقض ببطلان ورقة تكليفه بالحضور ، فانه من المقرر بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ان اوجه البطلان الذى يتبع فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع أول شاهد او قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط الحق بها .

(لمن رقم ١١٥٧ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/٥/١٠)

١٤٢٣ - وجوب ابداء الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور قبل سماع أول شاهد .

* لأنه لما كان القانون يوجب ابداء اوجه البطلان الخاصة بالاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع أول شاهد او قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها (المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات) كان ابداء المنهم دفاعه فى موضوع التهمة قبل ابداء دفعه ببطلان الاجراءات التى بنى عليها الحكم الذى يطعن فيه من جهة اعلانه بالتهمة مسقطا لحقه فى التمسك بهذا الدفع .

(لمن رقم ١٨٩٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٧)

١٤٢٤ — لا يوجب قانون الإجراءات الإعلان حتى يبدأ ميعاد الطعن في الأحكام الحضورية — لا محل لميعاد المسافة إلا حيث يجب الإعلان لسريان الطعن ، كما هو الحال في المعارضة .

✽ الأصل في ميعاد المسافة أنه يمنح حيث يوجب القانون حصون إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن وفي قانون المرافعات لا يبدأ مواعيد الطعن في الأحكام وفقاً للمادة ٣٧٩ 'لا من تاريخ إعلانها ولو كانت حذورية بخلاف الحال في قانون الإجراءات الجنائية حيث لا يوجب القانون إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها — ولذلك لم ينص على ميعاد المسافة إلا حيث يجب الإعلان لسريان الطعن كما هو الحال في المعارضة ، ومن ثم فإن ميعاد ايداع أسباب الطعن بالنقض لا يضاف إليه ميعاد مسافة .

(طعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ١٩٨)

١٤٢٥ — ليس للمسئول عن الحقوق المدنية التحدث في بطلان إعلان المتهم — التظلم من بطلان الإعلان من حق من وجه إليه الإعلان وأدعى بطلانه — طعن المدعى المدني قاصر على حقوقه المدنية وحدها .

✽ متى تبين أن الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن العادية المخدعة له في القانون فلا يقبل من المسئول عن الحقوق المدنية التحدث في بطلان إعلان المتهم ، ذلك أن النظم من بطلان الإعلان هو من شئون من وجه إليه الإعلان وأدعى بطلانه ولأن القانون لم يمنح المسئول عن الحقوق المدنية حق الطعن إلا في نطاق حقوقه المدنية وحدها .

(طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ من ٨ ص ٥٦٧)

١٤٣٦ — بطلان تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الضحايا — الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض — غير مقبول .

✽ أن تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الضحايا هو من الإجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم إثارة الدفع ببطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ من ٩ ص ١٤٢)

١٤٣٧ — حضور المتهم جلسة المحاكمة بنفسه مانع له من التمسك
ببطلان ورقة التكليف بالحضور — م ١/٣٣٤ ج .

* ان مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك
ببطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تنص به المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات
الجنائية .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ في جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ من ٩ في ٢٠٤٠)

:

١٤٣٨ — عدم اعلان المتهم بالحكم الغيابي لشخصه وعدم علمه به علما
يقينيا — لا يفتح به ميعاد المعارضة — عدم جواز طعن النيابة العامة في
الحكم الغيابي قبل رفع المعارضة والفصل فيها او فوات ميعادها — م ١/٤٢٢ ج .

* متى كان الحكم قد صدر غيابيا وكان اعلان هذا الحكم الغيابي لم
يحصل لشخص 'الحكوم عليه ولم يعلم به علما يقينيا ، فان ميعاد المعارضة
بالنسبة له يكون قائما ومن ثم لا يجوز للنسبة العامة ان تطعن في الحكم الا
بعد رفع المعارضة والفصل فيها او فوات ميعادها .

(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ في جلسة ٢٦/٥/١٩٥٨ من ٩ في ٥٦١)

١٤٣٩ — تصحيح البطلان بحضور المتهم جلسة المحاكمة — م ١/٣٣٤ ج .
— عدم جواز اثاره هذا البطلان لأول مرة امام محكمة النقض .

* لا يغفل من المتهم ان يتمسك لأول مرة امام محكمة النقض ببطلان
اجراء اعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .

(طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٤ في جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٨ من ٩ في ٨٣٢)

١٤٤٠ — بطلان اجراءات التكليف بالحضور — عدم انصافه بالنظام
العام — مؤدى ذلك .

* من المقرر قانونا ان اوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور
ليست من النظام العام ويسقط الحق في الدفع بها — وفقا للمادة ٣٣٤ من
قانون الاجراءات الجنائية — بحضور المتهم في الجلسة بنفسه ، وانما له ان
يطالب بتصحيح التكليف او استيفاء اى نقص فيه ومنحه اجلًا لتحضير دفاعه
قبل البدء في سماع الدعوى . ولما كان الطاعن قد حضر جلسة المحاكمة
وسمعت المحكمة شهادة الشاهد الحاضر في حضوره وحضور المدافع عنه
دون ان يدفع ايها ببطلان اجراءات التكليف بالحضور فلا يقبل منه ان يتمسك

٥٤٥.

لأول مرة أمام محكمة النقض ببطان إجراء اعلانه الذى صححه حضوره
جلسة المحاكمة .

(لمن رقم ١٧٧٣ لسنة ١٩٤٤ ق جلسة ١٣/٥/١٣٣٥ س ١١٨ ص ١٧١)

١٤٤١ — اعاده الدعوى الى المرافعة بعد حجزها للحكم — وجوب
دعوة الخصوم للاتصال بها اما باعلانهم قانونا او ثبوت حضورهم وقت النطق
بالقرار .

✽ الأصل — متى صنع الاعلان بداءه — ان يتتبع اطراف الدعوى سيرها
من جلسة الى اخرى ، طالما كانت متلاحقة — حتى يصدر الحكم فيها ، الا
انه من جهة اخرى اذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم ان نميدها
للمرافعة استئنائا للسير فيها نحتم دعوة الخصوم بالدعوى . ولا تتم هذه
الدعوة الا باعلانهم على الوجه المخصوص عليه فى القانون او يثبت حضورهم
وقت النطق بالقرار واذا ما كان البين من محاضر الجلسات التى تداولت فيها
الدعوى بعد اعادتها للمرافعة ان الطامن قد تظف من الحضور بجيبع نك
الجلسات ، كما لايبين من المفردات المضمومة انه قد اعلن بالحضور لاي منها
اعلانا قانونيا ، فان الحكم المعارض فيه يكون فى حقيقته حكما غيابيا وان
وصفته المحكمة خطأ بانه حكم حضورى اعنبارى ، لما هو مقرر من ان العبرة
فى وصف الحكم بانه حضورى او غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما
تذكره المحكمة عنه ، وبالنالى فان هذا الحكم يكون قد صدر غيابيا وجازت
المعارضة فيه .

(لمن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٧ س ١٨ ص ٧٠٨)

(واللمن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ س ١٥ ص ٣٨٤)

١٤٤٢ — اعلان بعض المتهمين اعلانا صحيحا للحضور أمام محكمة
الحدود المخصوصة بالجلسة التى حددت لتنظر الدعوى فى ظل النظام الذى
كان قائما قبل صدور القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ — اثره .

✽ متى كان يبين من الاطلاع على الاوراق ان بعض المتهمين قد اعلنوا
اعلانا صحيحا للحضور أمام محكمة الحدود المخصوصة بالجلسة التى حددت
لتنظر الدعوى وذلك فى ظل النظام الذى كان قائما قبل صدور القانون رقم ٨٨
لسنة ١٩٦١ بنطبق النظام الادارى والنظام القضائى العام فى المواد الجنائية
فى محافظات البحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد ، فان ذلك يفيد انصال
المحكمة المذكورة بالدعوى انصلا صحيحا قبل العمل بالقانون المشار اليه .

ولا يخفى من ذلك قيام النيابة العامة بإجراء تحقير في الدعوى عقب إرسال الأوراق إليها — بعد صدور ذلك القانون — طالما أن الدعوى قد اتصلت بقضاء الحكم .

(لمن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٦ من ١٩)

١٤٤٣ — ليس للطاعن التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطالان إجراء اعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحكمة .

* لا يقبل من الطاعن أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطالان إجراء اعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحكمة .

(لمن رقم ٢٠٦١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ من ١٩ من ٢٠٢)

١٤٤٤ — على المحضر عند تسليم الاعلان الى مأمور القسم أن يوجه الى المعلن اليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته والا كان الاعلان باطلا .

* تتم إجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالطرق المقررة في قانون المرافعات . وتوجب المادة ١٢ من القانون الأخير على المحضر عند تسليم الاعلان الى مأمور القسم أن يوجه الى المعلن اليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته . ويرغب المادة ٢٤ من ذات القانون البطلان على مخالفة حكم المادة ١٢ المذكورة . ولما كانت ورقة اعلان الطائفة للجلسة التي حددت لنظر معارضتها قد اكتفى فيها المحضر بإثبات اعلائها مع كاتب اول القسم دون توجيه خطاب موصى عليه يخبرها فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة ، فإن الاعلان يكون باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة اعلان الطائفة لتلك الجلسة وقضى في موضوع المعارضة باطلا بدوره ، مما يتعين معه نقضه .

(لمن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٢ من ٧٣٨)

١٤٤٥ — بيان صفة متمسك الاعلان في ورقته — واجب — اثر اغفاله — بطلان الاعلان .

* أن بيان صفة من نسلم الاعلان في ورقته واجب على مقتضى نص

المادتين ١٠ ، ٩ من قانون المرافعات الجديد ، واغفال هذا البيان فى ورقة الاعلان يترتب عليه بطلان الاعلان عملاً بالمادة ١٩ من قانون المرافعات .
(لمن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣/٤/١٣٧٠ ص ٢١ ج ٨٣)

١٤٤٦ — اجراءات الاعلان عملاً بالمادة ٢٣٤ اجراءات — تبامها بالطرق المقررة فى قانون المرافعات — تفصيل ذلك .

* من المقرر ان اجراءات الاعلان وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات . ولما كان مما تقتضى به المادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به من ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ أنه اذا لم يجد المحضر المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه تسليم الورقة الى من يترتب عنه وكيله او انه يعمل فى خبثه اذ انه من السالكين معه من الأزواج والأقارب والأصهار واذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه طبقاً لما ذكر — او امنع من وجده منهم عن الاسلام وجب عليه تسليمها فى اليوم ذاته لجهة الادارة التى يقع موطن المعلن اليه فى دائرتها ووجب عليه فى جميع الأحوال خلال اربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة لغير شخص المعلن اليه ان يوجه اليه فى موطنه الاصلى او المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلطت اليه الصورة كما يجب عليه ان يبين ذلك كله فى حينه فى اصل الاعلان وصورته . ولقد انصحت المذكرة الايضاحية عن انه يعد من قبيل الامتناع الذى يوجب تسليم الورقة لجهة الادارة امتناع من يوجد بموطن المطلوب اعلانه من ذكر اسمه او صفته التى تجيز له تسليم الصورة لان مثل هذا الامتناع يحول دون تسليم الصورة اليه على النحو الذى رسمه القانون .
(لمن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ ص ٢٣ ج ٨١٠)

١٤٤٧ — اعادة الدعوى للمرافعة — بعد حجزها للحكم — بوجب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى — ما لم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار — وجوب تبام الدعوة باعلان الخصوم وفق احكام القانون — مثال فى معارضة .

* من المقرر انه اذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم ان تعيدها للمرافعة استئنائاً للسرى فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ولا ننم هذه الدعوة الا باعلاتهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار . ولما كان اعلان المعارض بالحضور لجلسة

المعارضة يجب ان يكون لشخصه أو فى محل اقامته ، ولا يصح ان ينبىء الى اعلانه للنياحة العامة الحكم فى معارضته وكان الثابت أن الطاعن أعلن للنياحة العامة بالجلسة التى حددت لاستئناف السير فى معارضته بعد اعدادها للبرائة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى فى موضوع المعارضة برفضها وناييد الحكم المعارض فيه يكون باطلا .

(لمن رقم ١٢٦ لسنة ١٢ فى جلسة ١٣٧٢/١/٢ من ٢٤ من ١١٦٨)

١٤٤٨ - حضور المعارض بالجلسة وتمكينه من ابداء دفاعه - يصحح مايشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان .

✽ من المقرر ان حضور المعارض جلسة المعارضة وتمكينه من الادلاء بدفاعه كاملا يصحح ما قد يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان ، ومن ثم فانه لا محل لنعى الطاعن ببطلان اعلانه بجلسة المعارضة .

(لمن رقم ١١٢ لسنة ١١ فى جلسة ١٣٧٢/١/٧ من ٢٥ من ١١٢٢)

١٤٤٩ - القرار باحالة الدعوى من دائرة الى أخرى من دوائر المحكمة - لايلزم اخطار النائب من الخصوم به .

✽ من المقرر ان القرار الصادر باحالة الدعوى من احدى الدوائر الى دائرة أخرى بالحكمة ذاتها هو مما لايجوب القانون اخطار النائبين من الخصوم به .

(لمن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٥ فى جلسة ١٣٧٢/١/١٨ من ٢٧ من ٧٠)

١٤٥٠ - عدم جنوى الادعاء بان الاعلان قد تم فى غير موطن الطاعن - طالما انه لم يطعن عليه بالتزوير .

✽ لايجدى الطاعن التفرع بعدم العلم بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ما دام انه لم يقدم ما يدحض قرينة العلم بها الاستفادة من مخاطبته مع اخته المقيمة معه لغيابه وقت الاعلان . ولايجديه ايضا الادعاء بان الاعلان قد تم فى غير موطنه خلافا لما اثبت فى اصل ورقة الاعلان طالما انه لم يطعن عليه بالتزوير .

(لمن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٦ فى جلسة ١٣٧٦/١/٨ من ٢٧ من ٨٣٤)

١٤٥١ — اعلان — منازعة موضوعية — انحسار وظيفة محكمة النقض عنها .

* لإيجدى الطاعن بعد تسلم الاعلان بمسكته الادعاء بأن الصفة التى ترورها مسئلم الاعلان بداخل المنزل عند توجه المحضر غير صحيحة . ولا المنازعة فى اقامته الفعلية لأن المنازعة فى الاتامة الفعلية تقتضى تحققها موضوعيا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .

(لمن رقم ١٦٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ص ١١١)

١٤٥٢ — عدم وجوب اعلان المتهم بالجلسة التى صدرت لصدور الحكم — متى كان حاضرا جلسة المرافعة او معلنا بها اعلانا صحيحا .

* من المقرر قانونا انه لايلزم اعلان المتهم بالجلسة التى حددده لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعة او معلنا بها اعلانا صحيحا ، طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها فان صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها الا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح القضية فى هذه المرحلة — مرحلة المداولة واصدار الحكم — بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء رأى فيها .

(لمن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ص ٢١٠)

١٤٥٣ — بطلان اعلان المتهم — عدم اثاره امره امام محكمة الاستئناف — عدم جواز اثارته امام النقض .

* لما كان لايبين من مراجعة محضر الجلسة الاستئنافية ان الطاعن اثار شيئا فى شأن بطلان اعلانه للحضور امام محكمة اول درجة فلا تقبل منه اثاره ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

(لمن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧ س ٢٨ ص ٨٦٥)

١٤٥٤ — اعلان المتهم بالحضور — مايجب عليه .

* من المقرر انه اذا كان المتهم قد اعلن بالحضور اعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة فيجب عليه ان يحضر امام المحكمة مستعدا لابداء اوجه دفاعه .

(لمن رقم ١٢٦٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٢ س ١١ ص ١٥٩)

١٤٥٥ - اعلان - واجب المحضر - بطلان .

* توجب المادة ١١ من قانون المرافعات على المحضر اذا لم يجد من يصح تسليم الاعلان اليه في موطن المراد اعلانه أو امتنع من وجد فيه عن التوقيع على الاصل بالاستلام أو عن استلام الصورة أن يعلنه في اليوم ذاته في مواجهة الادارة وأن بوجه الى المطن اليه في موطنه الاصل أو المختار كتابا مسجلا يخطر فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة - لما كان ذلك - وكانت المادة ١٩ من قانون المرافعات قد ربيت البطلان على عدم مراعاة هذه الاجراءات وكان ببين من الاطلاع على اعلان الطاعنة بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المحضر الذي باشر الاعلان قام باعلانيها لجهة الادارة يوم ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ لخلق مسكنها وأثبت في نهاية الاعلان انه « أخطر عنه في ١٢/٩/١٩٧٢ » وهي عبارة لا تنفيذ بذاتها قيام المحضر بإرسال كتيب للمعلن اليها - الطاعنة - في موطنها الاصل أو المختار يخبرها فيه بأن صورة الاعلان سلمت الى جهة الادارة وأن الاخطار تم بطريق المسجل ومن ثم فإن اعلان الطاعنة لجهة الادارة يكون قد تم باطلا ولا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضتها واذا كان الحكم المطعون فيه قضي باعتبار معارضة الطاعنة كان لم تكن بناء على ذلك الاعلان الباطل فانه يكون باطلا بما يوجب نقضه والاحالة في خصوص ما قضي به في الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(لمن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٩ في جلسة ١٢/٩/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٨١٧)

الفرع الثالث

مسائل متنوعة

١٤٥٦ - اعلان السجين يتم قانونيا بتسليم الصورة الى مأمور

السجن .

* اعلان الأوراق الى المسجونين يتم قانونا بتسليم صورتها الى مأمور

السجن .

(لمن رقم ٥٥٨ سنة ٤ في جلسة ١٢/٢/١٩٨٢)

١٤٥٧ - ميعاد اعلان التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية .

* أن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت في عبارة عامة مطلقة على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بميعاد ثلاثة

أيام كاملة غير مواعيد المسافة ، ولم تفرق بين الاعلان الذى يحصل لـ شخص المعلن اليه أو فى محله وبين الاعلان الذى يحصل للنسابة العمومية . فالاعلان للنسابة يكون صحيحا فى ذاته ما دام لم يتيسر توجيهه لشخص المعلن اليه أو فى محله ، وما دام الحكم الذى يصدر بناء عليه قابلا لطبيعته للمعارضة فيه عند حضور المحكوم عليه أو بعد دأعلائه لشخصه أو فى محله ، لا فى مواجهة النيابة . كذلك لا يؤثر فى صحة الاعلان أن يحصل بميعاد يوم واحد بدلا من ثلاثة . لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كاعلان مستوف الشكل القانونى ، وإنما يكون له اثره فى الحكم الذى يصدر بناء عليه .

(لمن رقم ١١٦١ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٤٥/١٢/١٠)

١٤٥٨ - عدم التمسك بمواعيد التكليف بالحضور يعتبر تنازلا عنها .

* المواعيد الخاصة بتكليف الملبم بالحضور أمام قاضى الاحالة وأمام المحكمة مقرررة لصلحة الملبم نفسه ، فإذا كان الملبم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر متنازلا عنها وأن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها ، فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بهذه المخالفة .

(لمن رقم ٨٧٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١١٢٦/٤/١٥)

١٥٤٩ - عدم جواز الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور لأول

مرة أمام محكمة النقض .

* من المقرر قانونا أن الملبم إذا حضر جلسة المحاكمة وترافع فى موضوع التهمة ولم يدفع ببطلان اجراء حضوره فلا يجوز له أن يعرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا كان ذلك كذلك ، وكانت التهمة الموجهة الى الملبم هى جنحة مما لا يحتم القانون حضور محام معه فيها ، فليس يتدح فى صحة الحكم أن تكون الدعوى قد نظرت فى جلسة غير الجلسة التى كانت محددة ما دام الملبم قد حضر الجلسة ودافع عن نفسه ولم يدفع ببطلان اجراء حضوره .

(لمن رقم ١٨١٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١١٥٠/١/٢)

١٤٦٠ - ميعاد اعلان التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية .

* أن المادة ١٨٢ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت على أن يكون

التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستثنائية بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة فإذا لم يكن ثابتاً بلف الدعوى أنه حصل تكليف المتهم بالحضور للجلسة التي حددت لنظر المعارضة بعد تأجيلها إدارياً بسبب العطلة ، وأن هذا التكليف حصل في الميعاد القانوني فإن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكن معيباً متعيناً نقضه .

(طنن رقم ١٨٨١ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥١/٤/٢)

١٤٦١ - عدم جواز تمسك المتهم الحاضر بناء على تكليف باطل ببطلان ورقة التكليف .

* أن المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه إذا حضر المتهم بنفسه في الجلسة أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استبعاد أي نقص فيه وأعطاه بميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته لطلبه ، وأذن تمتى كان يبين من الإطّلاع على أوراق الدعوى وعلى الحكم المطعون فيه أن الطاعن أعلن في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ بأمر غرفة الاتهام الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٥١ وكلف بمقتضى هذا الإعلان بالحضور أمام محكمة الجنائيات يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ فلما حضر أمليها دفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور أمامها وبطلان ورقة التكليف بالحضور أمام غرفة الاتهام ، فقررت ضم الدفعين للموضوع وأجلت نظر الدعوى ليوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ للاستعداد وفي هذا اليوم سمعت المحكمة الدعوى وقضت برفض الدفعين وحكبت في موضوع التهمة - متى كان ذلك ، فإن المحكمة تكون قد قامت بما أوجبته هذه المادة وأجلت الدعوى لتمكن الطاعن من الاستعداد وتحضير دفاعه ، وهي إذ فعلت ذلك ثم قضت بعدم قبول الدفع تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

(طنن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٢/٩)

١٤٦٢ - عدم اشتراط حصول الاعلان بالنسبة الى الأشخاص في التنفيذ قبل الجلسة بميعاد معين .

* أن المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان الخصوم أمام محكمة الجنب والمخالفات لحاكماتهم من جنحة أو مخالفة منسوبة اليهم فلا مجال لتطبيقها

ع د نظر اشكال فى تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام بل تطبيق المقتضى ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون المشار اليه وهما اللتان نحدثنا عن هذا الموضوع بذاته ، ولما كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب حصول الاعلان قبل الجلسة ميعادا معين وكان الطاعن قد اعلن بالجلاسة التى حددت لنظر الاشكال وتكلم الدفاع عنه فى موضوع الاشكال ولم يطلب ميعادا لتحضير دفاعه ، فان البطلان — اذا كان ثبت بطلان — يزول وفقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات الجنائية ولا يكون حضور الطاعن بشخصه واجبا ما دام محاميه قد حضر وسمعت اقواله وهو يمثل الطاعن فتحقق بذلك سماع ذوى الشأن الذين يوجب القانون سماع اقوالهم وما دامت الغرفة لم تر محلا لاحضار المستشكل بنفسه لسماع ابشاحانه ، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية ذلك ان هذه المادة انها تهدف الى ان يكون الخصوم تحت تصرف الغرفة لسماع ابشاحانهم اذا رأت محلا لذلك .

(لمن رقم ٩١٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٠/١٠)

١٤٦٣ — عدم جواز تمسك المتهم الحاضر ببناء على تكليف باطل ببطلان

ورقة التكليف .

* المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأنه اذا حضر المتهم بنفسه فى الجلسة او بواسطة وكيل عنه فليس له ان يتسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور وانما له ان يطلب تصحيح التكليف او استبعاد أى نقص فيه واعطاءه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى وعلى المحكمة اجابته لطلبه . واذن ماذا كان الطاعن قد حضر أمام محكمة الجنائيات وسارت المحكمة فى اجراءات المحاكمة وسمعت شهود الدعوى وأبدى المحامى المتدنب عنه دفاعه دون ان يشير فى مرافعته الى عدم اعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام او عدم اعلانه بأمر الاحالة وبالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة الجنائيات وكان الطاعن لم يطلب الى المحكمة ميعادا لتحضير دفاعه فليس له ان ينعى على المحكمة انها اخلت بحقه فى الدفاع ويكون ما وقع من خطأ فى اجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه ان يؤثر فى سلامة الحكم .

(لمن رقم ٥٤٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧)

١٤٦٤ — تقادم — اعلان صحيح — أثره .

* لا ينال من ترتيب اثر الاعلان الصحيح كاجراء قاطع للتقادم بطلان الحكم الصادر بناء عليه .

(لمن رقم ١٤١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ من ١٨ من ١١٤٢)

١٤٦٥ - اعلان - اثره فى المدة المستقطعة للدعوى .

* اعلان المنهم بالحضور بجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا يقطع المدة المستقطعة للدعوى .

(لمن رقم ١١١٢ لسنة ٢٧ فى جلسة ١١/٢١/١٩٦٧ من ١٨ من ١١١٢)

١٤٦٦ - مثال لاعلان صحيح .

* متى كان يبين من الاطلاع على المفردات ان المخضر توجه فى ١٦ مايو سنة ١٩٧٠ الى محل اقامة المطعون ضده لاعلانه بالحضور لجلسة ٢٤ مايو ١٩٧٠ وخاطب زوجته التى رفضت الاستلام فسلم الاعلان الى الضابط المنوب ، وتم اخطار المطعون ضده بذلك بخطاب مسجل فى ١٧ مايو ١٩٧٠ ، فان ذلك هو اعلان صحيح طبقا لما تنضى به المادة ١/٢٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادنان ١٠ و ١١ من قانون المرافعات .

(لمن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ من ٢٢ من ٤٦١)

١٤٦٧ - لا تقوم طريقة اخرى مقام الاعلان متى اوجبه القانون لاتخاذ اجراء او بدء الميعاد - محاسبة الطاعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها واتخاذ ذلك قرينة على علمه اليقيني بصور الحكم بما يقوم مقام الاعلان القانونى - خطأ فى تطبيق القانون .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه متى اوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء الميعاد ، فان اى طريقة اخرى لا تقوم مقامه ، واذ كانت الأوراق قد خلت مما يدل على ان الطاعن قد اعلن بالحكم المستأنف اعلانا قانونا - لشخصه او فى محل اقامته - الى ان قرر منه بالاستئناف، فان الحكم المطعون فيه اذ حاسب الطاعن على عدم التقرير - الاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها ، تاسيسا على ان ذلك قرينة على علمه اليقيني بصور الحكم بما يقوم مقام الاعلان القانونى ، يكون قد اخطأ صحيح القانون بما ينعين معه نقضه .

(لمن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧ من ٢٣ من ٢٤١)

١٤٦٨ - إعلان - قانون - تطبيقه فى الزمان .

* تذرع الطاعن بعدم اخطاره عن سلمت اليه الصورة لا مجديه ايضا
 ذلك ان اليين من اجراءات الاعلان انها قد نبت بعد ١٩٧٤/٨/٢٩ فيكون
 مد ادركها التعديل المدخل على الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون المرافعات
 بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ لمعمول به اعتبارا من هذا التاريخ والى
 لا تشترط اخطار المعلن اليه ككتاب مسجل يخبر فيه بمن سلمت اليه الصورة
 اذا كان الاعلان قد تم فى موطنه وتصررت هذا الاخطار وعلى حالة الاعلان لجهة
 لادارة .

يلعن رقم ٩٦٤ لسنة ١٦ ي جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ص ١١١

الفصل الثانى

حضور الخصوم

١٤٦٩ — صحة الاجراءات التى تحصل فى فترة ابعاد المتهم عن الجلسة اذا احدث تشويشا وأمرت المحكمة باخراجه .

✳ اذا كان الثابت بمحضر الجلسة ان المتهم احدث تشويشا فأممرت المحكمة باخراجه من قاعة الجلسة فهذا من حقها ، ونعتبر الاجراءات التى حصلت فى فترة ابعاد المتهم عن الجلسة كأنها حصلت فى حضرته .
 (لمن رقم ٣٦١ لسنة ١٩ ق جلسة ١١/٢/١٩٤٩)

١٤٧٠ — حضور المتهم بجلسته المرافعة او اعلانه لها اعلانا صحيحا — اعلانه بالجلسة المحددة لصدور الحكم — غير لازم .

✳ لا يوجب القاتون اعلان المتهم للجلسة التى حددت لصدور الحكم متى كان حاضرا بجلسته المرافعة او معلنا لها اعلانا صحيحا .
 (لمن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٣ س ٧ - ١٩٨٠)

١٤٧١ — تعجيل الدعوى من النيابة دون اعلان المتهم — عدم حضور المتهم الاجراءات التى تمت بعد تحريك الدعوى — عدم اعتباره حكما ضروريا .

✳ لا يمكن اعتبار الحكم الذى يصدر فى الدعوى بعد تعجيلها من النيابة دون اعلان المتهم — حضوريا بالنسبة الى المتهم ما دام هو لم يكن فى الواقع حاضرا الاجراءات التى تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها .
 (لمن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ١٢١٣)

١٤٧٢ — انضمام المحامى الى زميله — دلالة ؟ عدم قيد أحدهما بجداول المحامين — اعتبار المتهم مستوفيا دفاعه .

✳ انضمام المحامى الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد فى مراعاة الاخير واعتبارها من وضعه مما يغنيه عن تكرارها ، ومن ثم نأذا كانت اجراءات المحاكمة قد بوشرت فى مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم

والآخر منتدب — وبولى كل منهما مناقشة الشهود وكان الحامى الموكس الذى ترافع عنه غير مقيد بجداول الحامين واتضمم الآخر اليه فان المتهم يكون قد اسوفى دفاعه .

(لمن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٧/٢/١٢ س ٨ ص ١٢٥)

١٤٧٣ — التصود بالحضور فى نظر المادة ٢٣٨ أ ج .

✽ التصود بالحضور فى نظر المادة ١/٢٣٨ من قانون الإجراءات هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك — فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة — حتى مناح له فرصة الدفاع عن نفسه . فإذا كان المتهم قد حضر جلسته أو جلسات سابقة لم تخلف عن الحضور فى جلسة المرافعة أو كان قد حضر عند النداء عليه فى الجلسة لم انسحب قبل أن ينظر قضبته فحصلت المحاكمة والمرافعة لم يغيبته فان الحكم يعتبر غيبيا — الا ان الشارع لاعتبارات سلبية تتعلق بالمعادلة فى ذاتها اعتبر الحكم الصادر فى الجنبه أو المخالفة فى بعض الحالات حضوريا بقوة القانون فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٩ جزاءات ، كما أجاز للمحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا فى حالتين أشارت اليهما المادتان ٢/٢٣٨ ، ٢٤٠ إجراءات بشرط أن تبين المحكمة فى هاتين الحالتين الأسباب التى استندت إليها فى ذلك .

(لمن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ١٧٠٩)

١٤٧٤ — كفاية حضور المتهم بجلسة المرافعة لاعتبار الحكم حضوريا اعلانه بالجلسة المحددة للنطق بالحكم — غير لازم .

✽ انه وان كان التصود بالحضور فى نظر القانون هو وجود المتهم فى الجلسة بشخصه أو بوكيل عنه فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك ولو لم يتكلم أو يدافع عن نفسه الا أنه يكفى لوصف الحكم بأنه حضورى أن يكون المتهم قد شهد الجلسة التى حصلت فيها المحاكمة وأتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه ما دام أن عمل المحكمة بعد ذلك كان مقصودا على النطق بالحكم .

(لمن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/٦/١٢ س ٦ ص ١٧٠٦)

١٤٧٥ — امتناع تطبيق حكم المادة ٢٣٩ ج.١ عند حضور المتهم بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم الا عند الادعاء بالمتاع الفهري الذي حال دون حضور هذه الجلسة .

* ان حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتب فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم يمتنع معه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يفر من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع ان غيبه عنها كان لمتاع قهري ، مادا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم النطق بالحكم المستأنف فانه يكون قد صدر صحيحا .

(لمن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٨/١٠/٢٧ من ٩ من ١٩٥٢)

١٤٧٦ — شرط اعتبار الحكم حضوريا عند نخلف المتهم عن حضور الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى من بعد منوله باحداها : أن يكون التاجيل لجلسات متلاحقة — بخلف هذا الشرط بسقوط جلسة من الجلسات — يقتضى اعلان المتهم اعلانا جديدا .

* مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا — انما يشترط في هذه الحالة أن يكون التاجيل لجلسات متلاحقة — أما اذا انتطعت حقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احداها ، فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

(لمن رقم ٦٦٧ لسنة ٣٠ في جلسة ١٦٦٠/١١/١٥ من ١١ من ١٩٦٢)

(لمن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٦ في جلسة ١٦٥٧/٢/٥ من ١١ من ١٩١٨)

(لمن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٦ في جلسة ١٦٥٦/١٢/٢٥ من ٧ من ١٩١٢)

١٤٧٧ — حضور محام عن المتهم في احدى القضايا وتقديمه شهادة تفيد مرضه — انصراف دلالة هذا الأمر الى كاذبة القضايا التي اتهم فيها المتهم والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة .

* لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن تخاف عن الحضور بالجلسة التي حددت لنظر معارضته في الحكم القباي الاستثنائي والتي قضى فيها باعتبار المعارضة كان لم تكن ، وانه وان أم يثب

بمحضر هذه الجلسة أن المحامي الذى حضر عنه بها قد رافع فى الدعوى أو ابدى طلبا ما ، لا انه ببين من الرجوع الى محاضر جلسات القضية موضوع الطعن الآخر التى انهم فيها الطاعن انها قد نظرت بنفس الجلسة امام الهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه وان محاميه قد حضر عنه بها ايضا وتقدم شهادة مرضية ، مما يسمد منه ان الطاعن وان خلف عن الحضور بالجلسة المذكورة الا ان محاميه قد حضر عنه وقدم شهادة مرضية تاييدا لهذا العذر الامر الذى تنصرف دلالة الى كافة القضايا التى نهم فيها الطاعن والمنظورة امام المحكمة بنفس الجلسة . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يشر الى العذر الذى ابداه المحامي ولا هو نحدث عن الشهادة المقدمة منه وكان المرض عذرا تهربا وكان حق الدفاع مكتولا بالقانون، فكان على المحكمة ان لم تروجها للناجحين ان نعرض فى حكمها للعذر وللشهادة المرضية المقدمة تعزير له وان نبذى رايها فيه . اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا لاختلاله بحق الطاعن فى الدفاع مما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٥ م ١٦ ص ٥٧٢)

١٢٧٨ — الشهادة المرضية — على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذى احتج به الطاعن عذرا على التخلف عن الحضور على تاريخ آخر جلسة المرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم .

✽ على الحكم ان يراجع تاريخ المرض الذى احتج به الطاعن عذرا على تخلفه عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للمرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم . اذ ان حضور الخصوم او تخلفهم عن الجلسات انها يكون بالنظر الى جلسات المرافعة دون جلسة النطق بالحكم اذا كانت الدعوى قد حجزت لجلسة مقبلة للنطق به .

(لمن رقم ١٥٢٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٥/١١/١٩٦٥ م ١٦ ص ٥٨٨)

١٢٧٩ — للمتهم أن يعرض عذره فى عدم الحضور بأى طريقة تكفل ابلاغه الى المحكمة .

✽ القانون لا يوجب على المتهم أن يوكل غيره فى ابداء عذره فى عدم الحضور او يرسم طريقا معينا لابلاغ قاضيه بالعذر القائم لديه بل ان له ان يعرضه بأى طريقة تكفل ابلاغه الى المحكمة .

(لمن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٠/١/١٩٦٦ م ١٧ ص ١٤٥)

(الطلعن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٥٩ م ١٠ ص ٨١٧)

١٤٨٠ — الحضور — المقصود به .

✽ المقصود بالحضور في نثر المادة ٢٣٨/١ من قانون الإجراءات الجنائية هو وجود المتهم بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة حتى تباح له فرصة الدفاع عن نفسه إلا أن الشارع لإعبارات سامية تتعلق بالعدالة في ذاتها اعبر الحكم الصادر في الجلسة أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا ، بقوله القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومقتضاها حضور الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، فإذا ما انتفى الأمران أحدهما أو كلاهما بأن نخلف عن الحضور اطلاقا أو حضر ثم غادر الجلسة أو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية بعد أن قدم عذرا مقبولا وكان في مقدور المحكمة أن تسق طريقها في تحقيق قيام أو عدم قيام هذا العذر ، ورغم ذلك لم تفعل فإن حكمها يكون في حقيقته حكما غيابيا جائزا المعارضة فيه رجوعا إلى الأصل العام لانقضاء مدة اعتباره حضوريا ، عياريا لتخلف أحد شروطه إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقته الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . ولما كانت محاضر جلسات محكمة أول درجة ننبئ عن قيام عذر نخلط الطاعنين عن حضور جلسة المحاكمة الأخيرة وهو وجودهما في السجن وكان في مقدور محكمة أول درجة أن تتقصى ثبوت قيام أو عدم قيام هذا العذر والوقوف عليه بنفسها لما قد يترتب على ذلك من أثر على حقيقة وصف الحكم الصادر منها وشكل المعارضة المرفوعة من المطعون ضدها ، وكانت مذكرة النيابة العامة التي استند إليها الحكم المطعون فيه قد كشفت عن جدية عذر تخلفهما إذ كانا بالسجن نفاذا لحكم صادر ضدهما ، فإن حكم محكمة أول درجة وقد صدر في غيبة المطعون ضدهما وعذر تخلفها القهري مائل أمامها دون أن تفتن إليه وتتناوله في حكمها بالرد يكون غيابيا وبالتالي قابلا للطعن فيه بالمعارضة لعدم انحصار فرصة الدفاع للمتهمين . وإذا جرى الحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى بإعادة القضية لحكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

بطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٠/٢/٢١ من ٢٢٥

١٤٨١ — حضور وكيل المتهم في الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس

— أخره .

✽ الأصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جاسات المرافعة إلا أنه يجوز

أن يحضر وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس ، ومنى كان حضور المتهم شخصاً امراً واجباً ، فإن حضور وكيله عنه خلافاً للقانون لا يجعل الحكم ضرورياً .

(طنن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧ من ٢٢ ص ٢٦٤)

١٤٨٢. - وجوب حضور المتهم بنفسه في جلسة معاقب عليها بالحبس :
لا يصح حضور وكيل عنه لبدء دفاع في الدعوى .

✽ إذا كان اليمين من مطالعة محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يحضر وحضر عنه محام ولم يقدم للحكمة عذراً عن تخلف الطاعن عن الحضور وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم في جلسة معاقب عليها بالحبس - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - أن يحضر بنفسه ، فلا يصح حضور وكيل عنه لبدء دفاع في الدعوى ومن ثم فإن ما انفاره وكيل الطاعن بمحض الجلسة بشأن الطعن بالنزويرو على ورمته إعلان الطاعن للحضور بجلسته المعارضة لا يكون مطروحاً حتى طارم المحكمة بالرد عليه ، في حكمها ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

(طنن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ من ٢٢ ص ١١٦٢)

١٤٨٣. - تخلف المتهم عن حضور جلسات المحاكمة - عذره - تقديره .

✽ لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة عدم حضور الطاعن أو محام عنه أو ابداء عذر ما لمخلفه عن الحضور ، وكانت هذه المحكمة لا تطعن الى صحة عذر الطاعن المستند الى الشهادة الطبية المرفقة بمفردات دعوى الاشكال في التنفيذ ذلك ان خلف الطاعن عن حضور جميع جلسات المحاكمة منذ الجلسة الأولى التي حددت لنظر الدعوى امام محكمة اول درجة بطنن، شكاكبيراً على الشهادة الطبية التي يتسند اليها لتبرير عدم حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن النعى على حكم بدعوى البطلان في الاجراءات يكون في غير محله .

(طنن رقم ١٦٩١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١١ من ٢٦ ص ٢٩٦)

١٤٨٤ - اعتذار المتهم من حضور جلسة - عذر - إثباته - شهادة مرضية - تقدير محكمة الموضوع .

* لما كان طاعن يعتذر عن خلفه عن حضور الجلسة ذاتها بعذر آخر هو المرض الذي قدم عنه - عند ايداع أسباب طعنه - شهادة مرضية مؤرخه ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ ورد بها انه « بالكشف على وجد انه يعاني من نزلة ربوية شعبية حادة ونصحته بالعلاج والراحة التامة بالفراش دون المعرض لاي تقلبات جوية ا ومجهود منعا من المضاعفات لمدة اسبوعين من اليوم » . ولما كانت هذه المحكمة لا تظن ان الطاعن الذي حضرها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وانه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة بمداها ونهايتها - هذا فضلا عن ان الثابت من الأوراق ان الطاعن تخلف عن شهود أية جلسة من جلسات المحاكمة التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافيا - لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على سبيل اساس ويتمين رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ ص ٢٦ ح ٨٣٦

١٤٨٥ - حضور الخصم الذي صدر الحكم في غيبته - قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلبا لاعادة نظرها - يوجب اعادة نظر الدعوى في حضرتها - المادة ٢٤٢ اجراءات .

* لما كانت المادة ٢٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه : « اذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته وجب اعاده نظر الدعوى في حضوره » . ومناف ذلك ان حضور الخصم الذي نظرت الدعوى وصدر الحكم فيها في غيبته قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلبا الى المحكمة لاعادة نظرها يترتب عليه بطلان الحكم ويوجب على المحكمة ان تعيد نظر الدعوى في حضرته . ولما كان الثابت ان الطاعن حضر قبل انتهاء الجلسة وقدم محاميه طلبا باعادة نظر الدعوى لاداء دفاعه بها يبطل الحكم الذي صدر في غيبته وكان ينبغي على المحكمة ان نجيبه الى طلبه انا وانها وقد رفضت هذا الطلب استنادا الى انه تم اليها بمعد النطق بالحكم في الدعوى فانها تكون قد اخطأت في القانون مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه .

طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ ص ٢٨ ح ١٢٧

٥٩٣

١٤٨٦ - متى لا يعتد بالشهادة المرضية كعذر لعدم حضور الطاعن
بجلسة المحاكمة .

* متى كانت الحكمة لا تطعن الى صحة عذر الطاعن المستند الى
الشهادة المرضية ، لانها - على ما جاء بها - لم تشر الى ان المرض الموصوف
بها يعتد الطاعن وبالتالي لا يحول دون حضور الجلسة التي صدر فيها
الحكم المطعون فيه ، بل ان الثابت بحضور ذات الجلسة ١٧ نوفمبر ١٩٧٦ ان
محاميا عن الطاعن مثل بها ولم ينصع عن عذره ، ولم يقدم الشهادة الطنية
المشار اليها رغم انها مؤرخة في يوم سابق ، فان ذلك ينم عن عدم جدية تلك
الشهادة .

يطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ ص ٣٠ من ١٤٠

الفصل الثالث

حفظ النظام فى الجلسة

١٤٨٧ - عدم استثناء المحامى من المحاذرة فوراً اذا وقعت منه جنحة على المحكمة او أحد أعضائها او أرباب الوظائف فيها .

* لم يسنن القانون المحامى من المحكمة فوراً اذا وقعت منه جنحة على المحكمة او أحد أعضائها او أرباب الوظائف فيها ، وإل قيد الوحيد الذى ورد فى المادة ٨٩ مرافعات خاص بصفة المعدى عليه لا بصفة المعدى نياً كان هذا المعدى فانه يقع تحت حكمها والحكمة فى هذا ظاهرة لأن القرض من تحويل المحكمة حق الحكم فيها يقع فى الجلسة من الجنب المشار اليها هو صون كرامة القضاء وهيئته والحفاظه على ما يجب له من الاحترام نى اعين الجمهور . اما القول بانه اذا وقعت الجنبه من محام فلا يجوز محاكمته من أجلها قبل ان تنظر محكمه التقضى فى امره ماديبها فهو قول فيه تفويت للغرض المذكور .

(لمن رقم ١٦٠١ لسنة ٢ فى جلسته ١٩٣٢/٥/٢٦)

١٤٨٨ - ذكر المادة المنطبقة على جريمة الجلسة غير لازم طبقاً لنص المادة ٢٣٧ تحقيق جنايات .

* ان المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات صريحة فى قولها : « اذا وقعت جنحة او مخالفة فى الجلسة يحكم فيها فى نفس الجلسة بعد سماع اقوال النيابة العمومية » وليس فى هذا النص ما يوجب على النيابة او المحكمة ذكر المادة فلا محل للقول بالبللان عند السكوت عنها خصوصاً اذا ما كانت النيابة قد ذكرت الوصف القانونى للهمة التى طلبت وجوبها الى المتهم فان ذلك يكفى فى هذا المقام لتنوير الموقف ولتحديد الانهزام

(لمن رقم ١٦١٠ لسنة ٤ فى جلسته ١٩٣٤/١٠/٢٢)

١٤٨٩ - سلطة المحكمة الجنائية فى اطراح ما يرد بمحاضر التحقيقات والأوراق الرسمية .

* المحاضر التى يحررها القضاء لانبات ما يقع من الجرائم امامهم بالجلسات سواء اكن ذلك بناء على المادة ٥٢ من قانون المحاماة أم على

المادة ٢٣٧ من قانون تحصيل الجنايات لم تعلق المادة ٨٧ من المصنف ، فهي محاضر رسمية لصورها من موظف مختص بتحريرها ، فهي بهذا الاعتبار حجة بما ثبت فيها إلا أن حجة لا يمكن أن تكون حائلا بين المهين بهذه الجرائم وبين ابداء دفاعهم على الوجه الذي برونه مهما كان ذلك متعارضا مع التثبت بظن المحاضر . كما أنها لا تمنع القاضي من أن يقضي في الدعوى على الوجه الذي يظن من التثبت من أي طريق من طرق الاثبات فله أن يأخذ أو أن لا يأخذ بما هو ثابت بهذه المخاض كما هو الشأن في سائر الأدلة .

بطن رقم ١٤ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١١/٢٥

١٤٩٠ — لا محل لسماع طلبات ممثل النيابة في جرائم الجلسة الا حيث يكون حاضرا .

يجب أن نظام جلسات قاضي التحقيق قد كفلته المادة ٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي نص على ان لغاضي التحقيق ما للمحكمة من الاختصاصات فيها يتعلق بنظام الجلسة . ولما كان حضور ممثل النيابة مع قاضي التحقيق تميزا او واجب قانونا ، وكلفت المادة ٧٢ المشار إليها لم تستوجب سماع طلبات النيابة ، ولم تحل على المادة ٢٤٤ ، بل احوالت على اختصاصات المحكمة دون تعيين . فان مغادرتك لانه لا محل لسماع طلبات ممثل النيابة في جرائم الجلسة الا حيث يكون حاضرا ، اما في الأحوال التي لا تكون النيابة ممثلة فيها ، فان المادة ١٢٩ من قانون المرافعات تكون هي الواجبة التطبيق ، وهي لا توجب سماع النيابة العامة .

بطن رقم ٧٦٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١

١٤٩١ — عدم اثبات سماع أقوال ممثل النيابة في جرائم الجلسة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات .

يجب إذا كان ممثل النيابة حاضرا في الجلسة مع قاضي التحقيق ، فان مجرد عدم اثبات سماع لقواله في جرائم الجلسة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، ذلك ان الجوهر في هذا الشأن ان ممثل النيابة لو كان حاضرا

يجب أن تمكن المحكمة من ابداء اقواله وتستمع إليها بحيث إذا لم ير هو ابداء اقوال ، فإن ذلك لا يبطل الإجراءات .

(طنن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٩٥٢/١/١)

١٤٩٢ - عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنائيات م ٤٠٢ ج ١ .

* مؤدى نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنائيات ، فإذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة اهانة وقعت عليها لمن الحكم يكون صحيحا لم يخالف القانون في شيء .

(طنن رقم ٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١٩٦/٢/٢ من ٧ ص ١٦٦)

١٤٩٣ - سلطة المحكمة في توجيه شهادة الزور والقبض على المتهم في الجلسة .

* للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور الى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود وأن ثابر بالقبض عليه ، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هي من جرائم الجلسة ، ومن ثم فانه لا محل للنعي على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور الى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسمع دفاع المتهم .

(طنن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١٩٧/١١/٥ من ٨ ص ١٨٧٢)

١٤٩٤ - تحريك دعوى شهادة الزور - مفاده - شرطه .

* توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي في ذاته على معنى تانيه الخصم الذي تتعلق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة .

(طنن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١٩٩/٥/٢٦ من ١٠ ص ١٥٨٣)

١٤٩٥ - وجوب حصول تحريك جرائم الجلسة أثناء انعقاد الجلسة
وقبل قفل باب المرافعة في كل قضية .

* ينهى انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند قفل باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهي من جرائم الجلسة - قبل قفل باب المرافعة لأن المحكمة تصبح من الوقت الذي أغلقت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقتضيه المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات .

(لمن رقم ٥٦١ لسنة ٢٩ في جلسة ١٦٥٩/٥/٢٦ س ١٠ من ١٥٨٢)

الفصل الرابع

علانية الجلسات .

١٤٩٦ — سلطة المحكمة في حظر غشيان قاعة الجلسة ، أو ، مبارحتها متى كانت طبيعة التحقيق الذي تجريه يقتضى هذا الحظر .

✽ للمحكمة أن تجري التحقيق الذي نراه لمعرفة الحقيقة ، ولهما في سبيل ذلك أن نحظر غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها متى كانت طبيعة التحقيق تقتضى هذا الحظر .

(لمن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٣/٢١)

١٤٩٧ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الخصوم جعل الجلسة سرية إذا لم تر محلاً لذلك .

✽ أن المحكمة ، ليست ملزمة بإجابة طلب الخصوم جعل الجلسة سرية إذا لم تر محلاً لذلك ، ولا يترتب على رفضها هذا الطلب حرمان المتهم من تقديم البيانات التي يراها لأنه لا مانع يمنعه من تقديمها في الجلسة العلنية شفها ، في مذكره فإذا هو لم يفعل فلا يلومن إلا نفسه .

(لمن رقم ٢٠٧٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١٠/٢٠)

١٤٩٨ — عدم إبعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى مقرر لمصلحة المتهم .

✽ أن ما تقتضى به المادة ٤١ مفرقة ثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات من أنه لا يجوز إبعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا إذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك — ما تقتضى به من هذا أنها هو مقرر لمصلحة المتهم ، فلا يقبل من النيابة العمومية أن تتمسك به للتوصل إلى نقض الحكم الصادر ببرأئته .

(لمن رقم ٢٢٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٢/٤)

١٤٩٩ — خلو الحكم من الإشارة إلى سرية الجلسة لا يبطله .

✽ للمحكمة أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية

مضى تراءى لها ذلك مراعاة للآداب أو محافظة على النظام ، وهى فى ذلك غير ملزمة بذكر السبب ، وخلو الحكم من الإشارة الى سرية الجلسة لا يبطله (١) (لمن رقم ٢٠٧٣ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢/١/١٩٤٧)

١٥٠٠ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الخصوم جعل الجلسة سرية اذا لم تر محلا لذلك .

* ليست المحكمة ملزمة بإجابة طلب جعل الجلسة سرية ما دام لم يكن هناك سبب يستوجب ذلك فى القانون .
(لمن رقم ٤٠٠ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٤٨)

١٥٠١ - سلطة المحكمة فى جعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام .

* ان كلمة « الآداب » الواردة فى المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فى مقام سرية الجاسات عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون او العرف فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فى مدلولها . واذن نسواء اكان الشارع قد ذكر فى هذا المقام مبادئ « الآداب » و « محافظة على النظام العام » كما فى المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء والمادة ١٢٩ من الدستور او ذكر هاتين العبارتين و « حرمة الأسرة » كما فى المادة ١٢١ من قانون المرافعات ام كن قد اقتصر على لفظ « الآداب » كما فى المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فانه يجوز للمحكمة الجنائية ان تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام .

(لمن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥١)

١٥٠٢ - سلطة المحكمة فى جعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام .

* متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان المحكمة امرت بجعل الجلسة سرية بناء على طلب النيابة تطبيقا للمادة ٢٥ من قانون نظام القضاء وكانت هذه المادة تجيز للمحكمة ان تجعل الجلسة سرية مراعاة للآداب او محافظة على النظام العام ، فان المحكمة لا يكون قد خالفت القانون فى شيء .
(لمن رقم ٨١٥ لسنة ٢١ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٢)

٥٧٠

١٥٠٣ - سلطة المحكمة في جعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام.

العام .

* من حق المحكمة ان نامر بجعل الجلسة سرية محافظة على النظام

العام .

(ملن رقم ١٩ لسنة ٢١ ق طس ١١/٣/١٩٥٢)

١٥٠٤ - تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح لا يتنافى مع العلانية .

* متى كان ببين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة وعلى الحكم المطعون فيه انه اثبت بها ان المحاكمة جرت في جلسات علنية وان الحكم صدر وطي علنا ، فان ما يثيره الطاعن من ، تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح لا يتنافى مع العلانية اذ ان المقصود من ذلك هو تنظيم الدخول .

(ملن رقم ٩٠١ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/٣/١٩٥٢)

الفصل الخامس

التحقيق بالجلسة

الفرع الأول — طلبات النيابة والمتهم

١٥٠٥ — انتهاء المرافعة وحجز القضية للحكم — طلب اعادتها بعد ذلك للمرافعة — أجابته أو الرد عليه — غير لازم .

* المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة لأجراء تحقيق فيها أو الرد على هذا الطلب ما دامت المرافعة قد انتهت وحجزت القضية للحكم .

(لمن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ من ٧ ص ٢٤٢)

١٥٠٦ — التزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على ما يقدم إليها من طلبات إذا كانت متعلقة بالموضوع ولازمة للفصل فيه .

* يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها ، حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ، أن يكون هذا الطلب ظاهر النطق بموضوع القضية المنظورة أمامها ، أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها ألا تلتفت إلى الطلب ولا ترد عليه .

(لمن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/١٠ من ٧ ص ١٥٢٢)

١٥٠٧ — طلب التأجيل للاستعداد — عدم التزام المحكمة بإجابته — شرطه — أن يكون المتهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً ولم يدع عكس ذلك .

* المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل للاستعداد ما دام المتهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً ولم يدع عكس ذلك .

(لمن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٦١٦)

١٥٠٨ — التزام المحكمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه إذا كان طلباً جازماً .

* المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه إلا إذا كان طلباً

جازما ، أما الطلبات التي نبذى من باب الاحتياط فالحكمة ان شجاعت ان نجيبها ، وان رفضت ان نطرحها من غير ان تكون ملزمة بالرد عليها .

(طعن رقم ٦٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٦/٢ من ٧ ص ٨١٦)

١٥٠٩ — حضور المحامي بالجلسة وطلب التأجيل لرض المتهم وتقديمه شهادة مرضية — رفض المحكمة هذا الطلب دون ان يحقق من جهة هذا العذر — اخلال بحق الدفاع .

* متى كان المحامي الحاضر عن المتهم قدم بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير ان تقدر صحة ذلك العذر ، فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .

(طعن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ من ٧ ص ١٠٢٥)

١٥١٠ — التزام المحكمة بالاجابة صراحة على طلب يقدم اليها اذا كان الفصل فيه لازما لفصل في الموضوع .

* يشترط لكي تكون المحكمة ملزمة بالاجابة صراحة على طلب يقدم اليها حتى ولو كان من الطلبات الأصلية ان يكون هذا الطلب ظاهري التعالي . بموضوع الدعوى المنظورة امامها ، اى ان يكون الفصل فيه لازما لفصل في الموضوع ذاته ، وفي غير ذلك يجوز لها ان تلتفت عن الطلب وان تغفل الرد عليه .

(طعن رقم ٢١١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٥/٦ من ٨ ص ١٢٨)

١٥١١ — عدم التزام المحكمة بالاجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد متى كان المتهم قد اعلن اعلانا صحيحا .

* متى كان المتهم قد اعلن بالدعوى اعلانا صحيحا فان المحكمة لا تكون ملزمة بالاجابة طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد .

(طعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ من ٨ ص ١٧٥١)

١٥١٢ — طلب فتح باب المرافعة — عدم التزام المحكمة بالاجابة او الرد عليه بعد حجب القضية للحكم .

* متى كانت المرافعة قد انتهت وأبترت المحكمة بحجب القضية للحكم

فإنها لا تكون ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو بالرد على هذا الطلب .

(لمن رقم ١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ ص ٧ من ٧٥١)

١٥١٣ - إعادة القضية الى المرافعة واجراء تحقيق فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول - اخلال بحق الدفاع .

وقد سبق أن كانت المحكمة بعد أن انتهت تحقيق الدعوى واسلمت الى دفاع المتهم إعلانتها الى المرافعة وأجرت تحقيقاً فيها دون حضور المحامي الذي حضر التحقيق الأول من مبدئه أو ترافع في الدعوى على أساسه فإنها تكون قد اخلت بحق المتهم في الدفاع ولا يغني عن ذلك ما أثبت بمحضر الجلسة من حضور مجامع عن المحامي الأصل ما دامت المحكمة لم تبين ما إذا كان الأخير قد أخطر بقرارها الصادر بعد إتمام المرافعة وحجز القضية للمداولة ، ولم نوضح كيف كانت نيابة المحامي الحاضر عن المحامي الأصل، وهل كان ذلك بناء على تكليف منه أو من المتهم أو كان من قبيل التطوع وهل أطلع المأمّن الحاضر أو لم يطاع على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامي الأصل .

(لمن رقم ١٨٢٧ لسنة ٢٧ ق جلته ١٩٥٨/٢/١١ ص ٩ من ١١٠٣)

١٥١٤ - تصريح المحكمة للمتهم بإعلان شهود نفي - عدم حضور الشهود رغم إعلانهم وتمسك المتهم بسماعهم - عدم إجابته الى طلبه - إخلال بحق الدفاع .

وقد سبق أن كانت المحكمة قد صرحت للتهمة بإعلان شهود نفي فأعلنت اثنين منهم ولكنها لم يحضرا وتمسك الدفاع بسماعهما مبدئياً في مراعاته أهمية أقوالهما بالنسبة لمركز موكله في الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تجبه لطلبه تكون قد اخلت بحق التهمة في الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة غير ملزمة أصلاً بإجابة التهمة الى طلب سماع شاهدها لأنها لم تنفد بهما في اليعاد القانوني ما دام أن المحكمة قد صرحت لها بإعلانتهما وقامت فعلاً بذلك .

(لمن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ ص ٩ من ٢٦١)

١٥١٥ — طلب سماع شهود نفى — وجوب تعلقه به موضوع الدعوى ،

* ان طلب سماع شهود النفى هو دفاع موضوعى يجب ان يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى اى ان يكون الفصل فيه لازما للفصل فى الموضوع ذاته ، والا فالحكمة فى حل من عدم الاستجابة الى هذا الطلب ، كما انها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة فى حكمها .

(لمن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/١١/٢ من ٩ ص ٨٧٤)

١٥١٦ — التفات المحكمة عن طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى حتى:

يحضر محاميه الموكل واكتفاؤها بحضور المحامى المتدبى دون بيان علة عدم اجابة هذا الطلب وان الغرض منه عرقلة سير الدعوى يبطل اجراءات المحاكمة للأخلال بحق الدفاع .

* من المقرر ان للبتهم مطلق الحرية فى اختيار المحامى الذى يتولى الدفاع عنه ، وحقه فى ذلك حق اصيل مقدم على حق القاضى فى تعيين محام له — فاذا كان مفاد ما ابداه المتهم بالجلسة انه يعترض على السير فى الدعوى فى غيبة محاميه الموكل وانه يطلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لحاميه المذكور ان يحضر للدفاع عنه ، فان التفات المحكمة عن طلب التأجيل ومضيها فى نظر الدعوى وحكمها عليه بالمعقوبة — مكنتية بحضور المحامى المتدبى دون ان تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم اجابته ، او ان تشير الى اقتناعها بان الغرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى ، يعتبر اخلافاً بحق الدفاع مبطلا لاجراءات المحاكمة وموجبا لنقض الحكم .

(لمن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٨/١٢/١ من ٩ ص ١٩٨)

١٥١٧ — وجوب تحقيق طلبات المتهم عند الاصرار عليها منه من بعد:

تنازله عنها ما دامت المرافعة ما زالت دائرة — مثال فى طلب سماع شهود .

* تنازل المتهم فى اول الامر عن تحقيق طلب معين لا يسلبها حقها فى المعول عن هذا التنازل والنسك بتحقيق هذا الطلب ما دامت المرافعة ما زالت دائرة ، فتنازل المتهم فى مستهل المرافعة عن طلب التأجيل لسماع شهود النفى لا يحول دون ان تتوجه الى المحكمة من جديد بهذا الطلب بلسان محاميه الذى يمثلها والذى اصر على التمسك به واكده فى ختام مرافعته وهو لا شك ادرى بمصلحة موكلته .

(لمن رقم ٧٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦٥٩/١٢/١ من ١٠ ص ١٩٨)

١٥١٨ - صنورة واقعة يتعين فيها اجابته المتهم لطلبه الاحتياطي .

* اذا كُنَّ النابت ان الدفاع عن المتهم قد طلب اصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماح شهود الانبات ، فان هذا يعتبر بمثابة طلب جازم لتلزم المحكمة باجابهه متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

(طنن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٢٦٠/١/٢٦ من ١١ ص ١١٠)

١٥١٩ - عدم التزام المحكمة بفتح باب المرافعة لتحقيق طلب ضميمته الدفاع مذكرة .

* من المقرر انه ما دامت المحكمة بمد ان سمعت المرافعة اُمرت باغفال بابها وحجزت القضية للحكم ، فهي بعد غير ملزمة باجابة طلب فتح بابها من جديد لتحقيق طلب ضممه الدفاع مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة .

(طنن رقم ٨٨ لسنة ٣٠ في جلسة ١٣٦٠/٦/٢٨ من ١١ ص ١٢٨)

١٥٢٠ - المذكرات التعقيبية : مجرد عدم تقديمها من المتهم لا يمس سلامة الاجراءات ما دام لا يدعى ان المحكمة منعه من ذلك - سبوت المتهم من التعقيب يدل على انه لم ير ما يستاهل الرد على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لذلك .

* اذا كان المتهمان لا يدعيان في طعنهما انها طلبها الى المحكمة التعقيب على المذكرة المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية في غير الموعد المحدد لتقديمها ولم يطلبوا ان تكون لهما الكلمة الاخيرة ، ولا يدعيان ان احدا منهما من ذلك ، فلا يحق لهما النعى على الحكم شيئا في هذا الصدد - اذ ان سكوتها عن ذلك دليل على انها لم بجدا فيما أبدته الادعى بالحقوق المدنية ما يستوجب ردا من جانبها مما لا يبطل المحكمة .

(طنن رقم ١٢٦٢ لسنة ٣٠ في جلسة ١٣٦٠/١١/٧ من ١١ ص ٧٦٤)

١٥٢١ - حجز المحكمة القضية للحكم - عدم التزامها باعادتها الى المرافعة لاجراء تحقيق فيها .

* من المقرر ان المحكمة متى حجزت القضية للحكم فانها لا تلزم باعادتها الى المرافعة لاجراء تحقيق فيها .

(طنن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ في جلسة ١٣٦٦/٤/١٩ من ١٧ ص ٢٦٠)

١٥٢٢ — اثر قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم .

* من المقرر انه ما دامت المحكمة قد سمعت مراعاة الدفاع الشفوية بالجلسة ، وامرت بالتفأل بابها وحجزت القضية للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذي يبديه الطاعن في مذكره التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم . او الرد عليه ، سواء قدمها بنصريح منها او بغير تصريح ، ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة .

(لمن رقم ١٦٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ من ٢٢ ص ١٧٦)

١٥٢٣ — عدم التزام المحكمة باعادة القضية الى المرافعة لاجراء تحقيق

فيها متى حجزت للحكم .

* من المقرر ان المحكمة متى حجزت القضية للحكم فانها لا تلزم باعادتها الى المرافعة لاجراء تحقيق فيها . ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على المحكمة من النفاثات عن طلب سماع شهود الاثبات والاستماع الى آلة المسجل يكون في غير محله .

(لمن رقم ٩١٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ص ١١١٥)

١٥٢٤ — عدم التزام المحكمة باجابة طلب التحقيق الجدي من الدفاع بعد حجز الدعوى للحكم ولو تضمنته مذكرة مصرح له بتقديمها ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة — سكوت الدفاع عن طلب سماع شاهد يفيد نزوله عنه ضمنا فلا يستاهل من المحكمة ردا ولا تعقيا .

* لا يلزم المحكمة باجابة طلب التحقيق الذي يبديه الدفاع او الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح له بتقديمها ما دام انه لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة ، ذلك ان سكوت الدفاع عن طلب سماع شاهد ومواصلته المرافعة دون اصرار على طلب سماعه انما يفيد انه قد نزل عنه ضمنا ومن ثم فهو لا يستاهل من المحكمة ردا ولا تعقيا .

(لمن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ من ٢٢ ص ١١٢٢)

١٥٢٥ — المتهم آخر من يتكلم — المادة ٢٧٥ اجراءات — قبول المحكمة مذكرة المدعى المدني المقدمة بعد المهاد — وفصلها في الدعوى دون أن يبدي المتهم دفاعه ردا عليها — بطلان في الاجراءات واخلال بحق الدفاع .

* نقض المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية بأن المتهم آخر من

يتكلم ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز القضية للحكم وصدرت بتقديم مذكرات ومسندات في أسبوع ، تم أصدرت الحكم الطاعون فيه بعد أن استبعدت مسندات الطاعن المقدمة في ٥ أبريل سنة ١٩٧٢ ومذكرته المقدمة في ٨ أبريل ١٩٧٢ لتقديمها بعد الميعاد المحدد وقبلت مذكرة المدعية بالحق المدني المقدمة هي الأخرى بعد الميعاد - والتي نأشر عليها في ٦ أبريل ١٩٧٢ من محامى الطاعن بإسلاحه صورة منها وبأنه مع بمسكه بدفاعه والمسندات المقدمة منه بحفظ لنفسه بحق الرد عليها ، لما كان ذلك، وكان الحكم الطاعون فيه صدر دون أن يبدى الطاعن دفاعه رداً على المذكرة المقدمة من المدعية بالحق المدني وقبلتها المحكمة ، فان ذلك يبطل إجراءات المحاكمة لخلاله محضوى المتهم في الدفاع .

(لمن رقم ٢١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ من ٢٢ ص ٢٧٢)

١٥٢٦ - الأصل في المحاكمة الأجنبية - تحقیقات المحكمة بالجلسة .

* الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن يبنى على التحقيق السفوى الذي تجريه المحكمة في الجلسة ونسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً وإنما يصح لها أن تقرر بلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او اذا قبل المهم أو المدافع عنه ذلك ولا يجوز الافتئال على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانته الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً ، لما كان ذلك وكان المأبى من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة وعلى المذكره التي تقدمها الطاعن للمحكمة الاستئنافية انه نمسك بسماع شهادة المجنى عليها وآخرين الا أن محكمة أول درجة التفتت عن هذا الطلب بان حكمها المؤبد لأسبابه بالحكم الطاعون فيه يكون معيباً بالاخلال بحقوق الدفاع . ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أسباب ينفي بها لزوم سماع الشهود ذلك أن القانون بوجوب سؤال الشاهد أولاً وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لاحتفال أن نجىء الشهادة التي تسمعها أو نباح للدفاع مناقشتها بما يفنعه بحقيقة قد يغير بها وجه الراى في الدعوى فضلاً عن أنه لا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح مما كان ينبغي معه على محكمة ثاني درجة تدارك ذلك الخطأ بأجابة الطاعن الى طلبه سماع الشهود .

(لمن رقم ٢١٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢ من ٢٦ ص ٢٧٥)

١٥٢٧ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب تحقيق أبدي لأول مرة بمنكرة
 قدمت بعد قفل باب المرافعة ولو كانت قد صرحت بتقديمها .

* متى أمرت المحكمة باقتفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم
 نهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي سببه المزمع في مذكرته له
 بتقديمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بصريح منها أو
 بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسته المحاكمة ومبل أفعال باب المرافعة
 في الدعوى .

اطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٦ ق ١٠٠٥ ١٠/٢/١٩٧١ من ٢٧ من ١٦٨٥

١٥٢٨ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق بعد قفل باب المرافعة
 في القضية .

* من المقرر أن المحكمة متى أمرت باقتفال باب المرافعة في الدعوى
 وحجزتها للحكم نهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبتديه
 الطاعنون في مذكرتهم التي يقدمونها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد
 عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ما داموا هم لم يطلبوا ذلك
 بجلسته المحاكمة وقبل اقتفال باب المرافعة في الدعوى ويكون النعي لذلك بقالة
 الإخلال عن الدفاع والقصور في غير محله .

اطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٦ من ٢٩ من ١١٣٦

الفرع الثاني

الطعن بالتزوير

١٥٢٩ — اثبات عكس الثابت بمحضر الجاسة والحكم بشان تلاوة
 تقرير التلخيص والنطق بالحكم بجاسة علنية — لا يقبل الا باتباع اجراءات
 الطعن بالتزوير .

* متى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قد قام بتلاوة
 أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى ، وأن الحكم قد نطق به في جلسة
 علنية ، فلا يقبل من المنهم اثبات عكس ذلك الا باتباع اجراءات الطعن
 بالتزوير .

اطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق ١٠٠٥ ١٠/٥/١٩٧١ من ٧ من ٧٠١

١٥٢٠ - اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها - بطلان

الاجراءات .

✽ اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفوية بالجلسة .

(ظمن رقم ١٥٤٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/١/٦ من ٨ ص ٢٨١)

١٥٢١ - سلطة المحكمة في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من

أوراق القضية - إحالة الأوراق للنيابة إن رأت وجها للسهر في التحقيق ووقف الدعوى إن كان الفصل فيها يتوقف على الورقة .

✽ للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون الاجراءات في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن نحيل الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت الورقة توقف الدعوى الى ان يفعل في التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .

(ظمن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ من ٨ ص ١٢٥)

١٥٢٢ - جواز ادعاء المتهم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى ولو لم يسلك

طريق الطعن بالتزوير .

✽ ان المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبته - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت الورقة صحيحة فيها بشهد به عليه فيها عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(ظمن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ من ٩ ص ٢٥٣)

١٥٢٣ - للنيابة وسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن

يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية المقدمة فيها - اختلاف الطعن عن دعوى التزوير الفرعية المدنية .

✽ مؤدى القواعد التي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية في

خصوص دعوى التزوير الفرعية أن للنيابة العامة ولسائر الخصوم في إبة حالة كانت عليها الدعوى أمام القضاء الجنائي ان يطعنوا بالتزوير في إبه ورقة من أوراق القضية بشرط أن يكون قد قدمت فيها فعلا ، وهو غير الشن في دعوى التزوير الفرعية التي نطعم فادون المرامعات المدنية والجارية اجراءاتها .

(طعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ ص ١٠٠)

١٥٢٤ — القاضي الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية بشأن تزوير عقد بيع حتى يفصل في دعوى نفاذ العقد أمام القاضي المدني — علة ذلك .

* ما ينعم المتهمون على الحكم من سيره في دعوى مزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة ونفاذ هذا العقد أمام القضاء المدني مردود بأنه فضلا عن أن المتهمين أو المدافع عنهم لم يتيروا هذا الدفع — فلا يقبل منهم طرحه لأول مره أمام محكمة النقض ، فانه من المقرر ان القاضي الجنائي غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية في هذه الحال لخروجها عن نطاق المسائل الفرعية التي عناها الشارع بإيقاف في المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولعدم اتصالها بآركان الحربة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، او بشروط تحقق وجودها .

(طعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ ص ٢٠٠)

١٥٢٥ — إيقاف الدعوى الجنائية حتى الحكم في الطعن بالتزوير — جوازي لا وجوبي .

* الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي لا يجوز أن نقف في سبيل حرية النيابة العامة في مباشرة الدعوى الجنائية في حدود القانون ، او أن نعطل الأفراد عن ممارسة الحق الموصول لهم ماثونا في التبليغ عن الجرائم أو الانجاء الى الطريق الجنائي المبشر عند الانقضاء ، وهو من جهة أخرى يعد تطبيقا خاصا لحالة بوقف الفصل في الدعوى الجنائية المطروحة على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقا للاجراءات التي رسمها القانون ، وفي نطاق هذه الاجراءات — دون التوسع فيها او الفياس عليها وقد جعل القانون هذا الايقاف جوازيا لا وجوبيا — إذ قد ترى المحكمة ان التزوير واضح ، او ان الورقة نفسها لا لزوم لها للفصل في الدعوى ، او ان الدفع بالتزوير غير جدى .

(طعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ ص ٢٠٠)

١٥٣٦ — عدم التزام المحاكم الجنائية برسم الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية — عدم تقيد القاضي الجنائي بسلوك طريق خاص في تحرى الأدلة .

✽ ان ما جاء في القانون عن حجية الأوراق والأحكام المقررة للطعن فيها انها محله قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت احكام لها والزم القاضي بان يجرى في قضائه على مقتضاها ، وان الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على نرسمه لأنها في الأصل حرة في اتباع الموصّل الى اقتناعها ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقاً خاصاً للقاضي يسلكه في تحرى الأدلة . من ثم فلا محل لما يتحدث به الطاعن من أن المجنى عليه لم يطلع على الاتصال بالتزوير المادى ولم يزعم ان التوقيع مقلد بالكتابة او بالنقل من توقيع آخر وما يترتب على ذلك من وجوب اعتبار الورقة صحيحة وصادرة منه .

(لمن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ ص ٢١ من ٢٢٤٤)

الفرع الثالث

القرارات التفسيرية

١٥٣٧ — صدور قرار عن المحكمة لتجهيز الدعوى وجميع الأدلة فيها — سلطة المحكمة في العدول عنه .

✽ ان قرار المحكمة الذي نصّره في صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تفسيرياً تتولد عنه حقوق للخصوم نوجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق ، فإذا ما نراهنس الدفاع في الدعوى دون الإشارة الى هذا القرار او التمسك بتنفيذه ، فإنه لا محق له بعد ذلك التعمى على المحكمة بأنها أخلت بحق النهم في الدفاع .

(لمن رقم ٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسه ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٢ من ٢٤١٦)

١٥٣٨ — حق المحكمة في العدول عن حكم تحضيري عند انقضاء حاجة ادعوى البه — مثال في قرار اعلان الطبيب ، الكشف والطبيب الشرعى .

✽ ان قرار المحكمة باعلان الطبيب الكشف والطبيب الشرعى هو من تبيل الاحكام التحضيرية الى لا تتولد عنها حقوق للخصوم ، ومن حق المحكمة ان نعمل عنها عند عدم حاجة الدعوى الى هذا الاجراء طالما أوردت الأسباب السالفة التي نفل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير ملفقة اليه .

(لمن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/١٤ ص ٩ من ٢٧٢٢)

١٥٣٩ — تحقيق أدلة الادانة فى المواد الجنائية لا يكون رهنا بمشينة المتهم فى الدعوى فواجب المحكمة تحقيق تلك الأدلة أو أن تضمن حكمها سبب عدولها عنه .

* من المقرر انه اذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التى دعنها الى أن تعود فنقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها الى هذا التحقيق وذلك بغض النظر عن مسلك المتهم فى صدد هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الادانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهن مشينة المتهم فى الدعوى .

(طعن رقم ١٥ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ من ٢٢ ص ٢١٤)

١٥٤٠ — اجراءات تنظيمية — مخالفتها — لا بطلان .

* من المقرر أن ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات بالجلسة . فلا يترتب على مخالفتها البطلان .

(طعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٧ من ٣٠ ص ١٧٦٢)

١٥٤١ — اجراءات المحاكمة — اللغة العربية .

* الأصل أن الاجراءات قد روعيت ، كما أن الأصل أن نجرى المحاكمات باللغة الرسمية للدولة وهى اللغة العربية ما لم يتعذر على المحكمة مباشرة الاجراءات دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المهتم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها واذا خلا محضر الجلسة مما ينبىء عن حاجة المحكمة أو الطاعن الذى وجه الفاظ الاهانة باللغة العربية الى ذلك ، فإن هذا النعى يكون غير محدد .

(طعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٩ ق جلسته ١٩٧١/١٠/١٧ من ٣٠ ص ٧٦١)

الفرع الرابع — سلطة المحكمة وواجبها فى التحقيق

١٥٤٢ — اجراءات المحاكمة — تحقيق تكملى بمعرفة النيابة — بطلان الدليل المستمد منه .

* من المقرر أن القاضى الذى يفصل فى الدعوى يجب أن يكون قد اشترك فى تحقيقها بنفسه وسمع أوجه دفاع الخصوم فيها ، وهو مبدأ

مستقر عليه في اصول المحاكمات ، وقد نص عليه صراحة في المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهذه المادة تقرر مبدا علما يسرى ايضا في المواد الجنائية ، واذا معز تحقيق دليل امام المحكمة فقد تكلت المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالنص على انه يجوز في هذه الحال ان تدعى المحكمة احد اعضائها او قاضيا آخر لتحقيقه ، وليس لها ان تحبل الدعوى على سلطة التحقيق بعد ان دخلت في حوزتها ، لانه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المسند من التحقيق التكميلي الذي ينوم به النيابة العامة بناء على تدب المحكمة اياها في اثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان منعلق بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائي التي تحدد نظام التقاضي وواجب المحكمة في مباشرة جميع اجراءات الدعوى بنفسها ، او بتدب احد اعضائها او قاضيا آخر في حالة معز تحقيق الدليل امامها ، ومن ثم فلا يصح هذا البطلان رضاء المتهم او المدافع عنه بهذا الاجراء المخالف للقانون .

(ملن رقم ٢٩٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٥٨١)

- ١٥٤٣ - اختلاف وصف الحرز المرسل من النيابة الى الطب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل - على المحكمة ان تجري تحقيقا تستجلى منه حقيقة الامر .

✽ من المقرر انه على المحكمة عند الخلاف الظاهري بين وصف الحرز المرسل من النيابة الى الطب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل ان تجري تحقيقا تستجلى به حقيقة الامر - واذا فات محكمة الموضوع استجلاء ذلك ولم تظن الى هذا الامر فقد تعيب حكمها بها يستوجب نقضه .

(ملن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ١١٨٩)

- ١٥٤٤ - العبرة في المحاكمة الجنائية هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة .

✽ العبرة في المحاكمة الجنائية هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة ، فلا وجه للنص على الاجراءات السابقة عليها التي لم يثر الطاعن شبرا في شأنها امام المحكمة .

(ملن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩/٤/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٢٥٥)

١٥٤٥ — للمحقق أو المحكمة ادراك معانى اشارات الإيكم والأصم
بغير الاستعانة بخبير — ما دام أنه كان فى الاستطاعة تبين معنى تلك
الإشارات .

* ليس ثمة ما يحول بين المحقق أو المحكمة وادراك معانى اشارات
الإيكم والأصم بغير الاستعانة بخبير تنقل اليها معانى الإشارات التى بوجهها
المهم ردا على سؤاله عن الجريمة التى بجرى التحقيق معه فى شأنها أو
بحاكم من إجائها ما دام أنه كان باستطاعة المحقق أو المحكمة تبين معنى تلك
الإشارات ولم يدع المتهم فى طعنه أن ما فهمه المحقق أو المحكمة منها
مخالف لما اراده .

(لمن رقم ٧ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٩٦٦/١/١٧ ص ١٧ ص ١٢٥٥)

١٥٤٦ — لمحكمة الموضوع الأخذ بتعريف الشهود على المتهم ولو لم
يجر عرضه فى جمع من أشباهه — ما دامت قد أطمأنت إليه .

* لم يرسم القانون للتعرف صورة خاصة يربط اذ' لم يتم عليها ، فمن
حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعريف الشهود على المتهم ولو لم يجر عرضه .
فى جمع من أشباهه ما دامت قد أطمأنت إليه . اذ العبرة هى باطمئنان
المحكمة الى صدق الشهود انفسهم .

(لمن رقم ٣٦ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٩٦٦/١/١٧ ص ١٧ ص ١٢٧)

١٥٤٧ — الأحكام الجنائية، بنى على التحقيق الشفوي الذى تجزئ
المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا — الاكتفاء
بشهادة الشهود فى محضر التحقيق الابتدائى — غير جائز — الا فى الأحوال
الواردة على سبيل الحصر فى القانون .

* الأصل فى الأحكام الجنائية أن يبنى على التحقيق الشفوي الذى
تجزئ المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، ولا
يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود فى محضر التحقيق الابتدائى الا عندما يحول
القانون ذلك وفى الأحوال الواردة على سبيل الحصر . ولما كمل التأنيث من
محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المأمن يسلك ما ع شأهdy الإثبات
الغائبين ومناقشتهمها فرفضت المحكمة هذا الطلب ، وكان حق المحكمة فى أن
تقرير تلاوة الشهادة لا يكون الا حيث يتعذر سماع الشاهد لاي سبب من
الأسباب أو قبول منهم أو إندافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا طبقا لمادة
٢٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ —

وهو ما لم يثبت في الدعوى المطروحة — فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا
مستوجبا نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ من ١٧ ص ١١١)

١٥٤٨ — قيام المحاكمة الجنائية على التدقيق الشفوي الذي تجريه
المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا — مثال
لإجراءات معيبة .

* المحاكمات الجنائية تقوم على التدقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة
بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لأبواب النجاسة أو
نفها ما دام سماعهم ممكنا ثم يجمع بين ما نستخلصه من شهاداتهم وبين
عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى والمطروحة على بساط البحث لتكوين
من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى . ولما كان يبين من الإطلاع على محضر
جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد أشار في مسند مرافعته إلى أن
الثابت من واقعة الدعوى أن ضابطا آخر لم يكشف الشاهد عن اسمه في
محضر الجريات كان مشركا في الكمين الذي أعد لضبط المتهم وختم مرافعه
بقوله : « أصليا اسمهم على البراءة واحتياطيا لمصلحة المتهم أن يحضر
الضابط ليرشد عن ضابط المباحث المرافق له واعنفد أنه سيشهد الحق »
وكانت شخصية الضابط المرافق للشاهد لم تكن لتسبب إلا باستيضاح هذا
الأمر عنها وعندئذ يحق للطاعن أن يطلب إلى المحكمة سماعه أو في الغالب
الصريح بإعلانه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل طلب استدعاء الشاهد
بعد أن أمر عليه الدفاع في طلباته الختامية — فلم يجبه أو يعرض له بالرد ،
يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٥٢٦ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٦/٥/٢٦ من ٢٢ ص ١٦٦)

١٥٤٩ — وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي
تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا — عدم
جزاء الاعتناء على هذا الأصل لآلة علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة
أو ضمنا — مثال لاخلال بهذا المبدأ .

* الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة
الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة
وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، ولا يجوز الاعتناء على هذا الأصل
الذي يفرضه الشارع في قواعد المحاكمة لآلة علة مهما كانت إلا بتنازل
الخصوم صراحة أو ضمنا . ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة

المحاكمة ان الدفاع عن الطاعنين الأول والثاني والرابع تمسك، بضرورة سماع شهادة معاون الشرطة الذى شام بضبط الاساحة بمنزل الطاعنين ومد عرضت المحكمة للدفاع وردت عليه بأنها لم تستجب لطلب استدعاء الضابط المذكور لعدم حاجتها لسماع اقواله فى استجلاء الحقيقة فى جرائم السلاح ، لان بقين المحكمة بالحقيقة فى هذه الجرائم كان مرده اقوال الشهود الحسابيين التى تابعت بنقاير الكشوف الطبية عليهم وببقاير الطب الشرعى الخاصة بفحص الأسلحة المنسوبة بما لم يعد معه حاجة الى سماع ذلك الضابط . وهذا الذى اورده الحكم بتلوى على الاخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال ، ذلك بان مصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع الشاهد لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة سالفة الذكر ، وكان على المحكمة ان تستجيب لطلب الدفاع وبعد ذلك بحق لها ان تندى ما تراه فى شهادته وذلك لاحتمال ان تجيء الشهادة التى نسمعها وتبجح للدفاع مناقشتها بما يقتنها بحقيقة قد يتغير بها وجه الراى فى الدعوى .

(ظمن رقم ١٢٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١١٧٠/٢/٢١ من ٢١ الى ٢٢٤)

١٥٥٠ — فض المحكمة حرز المظروف المضبوط على لمة الدعوى — شرطه واثره .

* اذا كان النائب من مطالعة محضر جلسة المحاكمة . ان المحكمة فضت حرز المظروف المضبوط على لمة الدعوى بحضور الطاعنين والدفاع عنها وكان محامى الطاعن لم يعرض على شىء فى هذا الاجراء ولم يطلب تحقيقا ما فى هذا الشأن ، فانه لا يصح رعى هذا الاجراء بالابطال . كما لا يصح ان ينهى على المحكمة قعودها عن تحقيق لم يطلب منها .

(ظمن رقم ٢ ١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١١٧٠/٢/٢٢ من ٢١ الى ١٥١)

١٥٥١ — التحقيق الشفوى — اصل من اصول المحاكمات الجنائية، — تكوين المحكمة عقبتها من جماع شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى .

* ان الأصل فى المحاكمات الشفوية . ان تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم ومنه مع فيه الشهود لانبات النهمة أو نفيها ، ما دام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ما يستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بسراما البحث لتكون من هذا المجموع عقبتها فى الدعوى .

(ظمن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١٧٠/١/٢١ من ٢١ الى ٢٢٩)

١٥٥٢ - وجوب بناء المحاكمات الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة - ما دام ذلك ممكنا - عدم جواز الخروج على ذلك الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

* الاصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان المحاكمات الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ولا يجوز الاستئناس على هذا الاصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

(طعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١٥ من ٢٢ ص ١٦٩)

١٥٥٣ - وجوب بناء الاحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا .

* الاصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، وانما يصح لها ان تقرر تلاوة اموال الشاهد اذا نعتز سماع شهادته او اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولا يجوز الاستئناس على هذا الاصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

(طعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠ من ٢٢ ص ١٦٢٢)

١٥٥٤ - وجوب بناء المحاكمات الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه - في مواجهة المتهم - شهادة الشهود - ما دام سماعهم ممكنا .

* الاصل ان المحاكمات الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه - في مواجهة المتهم - شهادة الشهود الذين نعتد على اقوالهم في الادانة ما دام سماعهم ممكنا .

(طعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ من ٢٤ ص ١٤١٢)

١٥٥٥ - الاصل ان تجري اجراءات المحاكمة باللغة العربية - ما لم تر سلطة التحقيق أو المدكمة الاستعانة بمترجم - طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .

* الاصل ان تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة

العربية — ما لم يعذر على احدى سلطنى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ، ويكون طلبه خاضعا لتقديرها . وإذا كان وكيل النيابة الذى أجرى التحقيق قد أثبت فى محضره الملمه باللغة الانجليزية الى بتحدثها الجنى عليه ، وكان الطاعن لا يدعى فى أسباب طعنه انه طلب من جهة التحقيق الاستعانة بوسيط بتولى الترجمة عند سؤال الجنى عليه ، وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينبه اليها ، فانه لا يقبل منه ما ينعه فى هذا الخصوص ما دام ان الجهة المذكورة لم تر من ناحيتها محلا لذلك ، وقد تبينت مدلول اقوال الجنى عليه وردوده على ما وجهته اليه من أسئلة وهو أمر موضوعى يرجع اليها فى تقدير الحاجة اليه . هذا فضلا عن أن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يدعو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم اذ العبرة فى الأحكام هى إجراءات المحاكمة وبالنتيقات التى يحصل امام المحكمة . ولما كان الحاضر مع الطاعن قد ننزل عن سماع الشهود الغائبين — من بينهم الجنى عليه — ووافق على تلاوة اقوالهم بالجلسة ونليت ولم يطالب من المحكمة استدعاء الجنى عليه لسماع شهادته بمعرفتها وبالصورة التى بطن بها الى صحة تهم مدلول عباراته فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة التفاتها عن هذا الأمر الذى لم يطلبه أو تعويلها على ما ورد بالتحقيقات .

(لمن رقم ١٧٥ لسنة ٢٣ فى جلسة ١٩٧٢/١/٩ من ٢٤ من ١٥١٠)

١٥٥٦ — وجوب تحقق المحكمة من شخصية المتهم — مخالفة ذلك —
أثره .

✽ من اول واجبات المحكمة أن تتحقق من ان المتهم المسائل امامها هو من اغابت سلطة الانهام الدعوى الجنائية ضده ، وأنه ليس بسووغ أن تقبم قضاءها على مجرد الشك فى شخصيته ما داه هناك من الرسائل التى لم تطرقها ما قد يؤدى الى بلوع غايه الأمر فى حقيقه شخصيه ، واذ كانت المحكمة قد رفضت وسيلة التحقيق التى نادت بها النيابة العامة — الطاعنة — فصادرت — بما ذهبت اليه — اجراء قد يغير به وجه الراى فى قضائها ، فقد نعبب حكمها بما سنوجب نقضه والإحالة .

(لمن رقم ١٢١٢ لسنة ١٥ فى جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠ من ٢٦ من ٢٨٢)

١٥٥٧ - المحكمة غير ملزمة بإجراء تحقيق لم يطلب منها .

* من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بإجراء تحقيق لم يطلب منها ،
إلا كان ذلك ، وكانت منازعة الطاعن في الصورة التي اعتنتها المحكمة
للواقعة لا معدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة الموضوع في
استخلاص صورته الواقعة كما أرسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل
فيه بغير معقب طالما أنها تناولت دفاعه وردت عليه ردا سليما يسوغ
به اطراحه كما هي الحال في الدعوى المطروحة .

(لمن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠ من ٢٦ من ١٩٨٦)

١٥٥٨ - تعرف الشاهد على المتهم - لم يرسم القانون له شكلا

خاصا .

* من المقرر أن تعرف الشاهد على المتهمين ليس من إجراءات
التحقيق التي بوجب القانون لها شكلا خاصا .

(لمن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٧ من ٢٧ من ١٩٨٦)

١٥٥٩ - محكمة الموضوع - إجراءات المحاكمة - شفوية التحقيق

في الأصل - نفاذ الخصوم عن هذا الأصل .

* الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي
تجربه المحكمة في الجلسة وسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ،
ولا يجوز الإنفئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في تواعد المحاكمة
لاية علنة مهما كانت إلا بنقل الخصوم صراحة أو ضمنا .

(لمن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ١٩٦٤)

١٥٦٠ - إجراءات المحاكمة - التحقيقات التي جرت أمام هيئة

سابقة - اعتبارها من عناصر الدعوى شأن محاضر التحقيق الأولية .

* التحقيقات التي جرت في جلسة سابقة بالنسبة لشاهدة النفي
الأولى بمعرفة هيئة أخرى لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة
على المحكمة شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، والأصل في
الأحكام أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي أجراه نفس القاضي الذي
أصدر الحكم .

(لمن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ من ٢٨ من ١٩٦٤)

١٥٦١ - وجوب طرح كافة المستندات وأدلة الثبوت على بساط البحث بالجلسة - أساس ذلك .

* لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة ان المحكمة بجلسته ١٩٧٠/٣/١١ عرضت على الشاهد الأوراي المودعته بالقضية وطلبت منه الارشاد عن الفواتير ومدى انصافها بالمهمين وذلك في حضور الطاعنين والمدامع عنها . كما عرضت عليه 'حدى العواتير لابداء ملحوظاته عليها ، الأمر لدى يفيد ان الفواتير المروره كانت على بساط البحث والمناقشة بالجلسه في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها وبطمئن الى انها هي التي دارت مرافعهه عليها ، لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طنن رقم ١٥٨ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٧٧/٥/١ من ٢٨ من ١٥٦١)

١٥٦٢ - عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم - حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه .

* ان القانون لم يرسم لتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها . ومن حق محكمة الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه ، ما دامت قد اطمانت اليه ، اذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه .

(طنن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٩/١/١ من ٣٠ من ٢٦)

الفرع الخامس

سماع الشهود

راجع (اثبات)

الفصل السادس

سؤال المتهم واستجوابه

١٥٦٢ — سؤال المتهم عن بهمه ليس واجبا الا امام محكمة الدرجة

الاولى .

* سؤال المتهم عن بهمه ليس واجبا الا امام محكمة الدرجة الاولى لما لدى الاستئناف مخالفاتون لم يوجب هذا السؤال (المادة ١٨٧ تحفيق جنائيات) بل هو اوجب الابتداء بعد تلاوة التقرير الذى يقدمه احد القضاة بسماع اقوال المسئف ثم يبدى الخصوم اقوالهم ويكون المتهم آخر من يتكلم .

بطن رقم ٨٥٥ لسنة ٣ ي جلسة ١١/١/١٩٣٣

١٥٦٤ — نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة

الفصل فى امره امام المحكمة .

* ان القانون المصرى يحظر على القاضى اسجواب المتهم الا اذا طلب ذلك وكل ما للقاضى ان يسأله عن تهمه اجمالا فاذا اعترف بها واقتنع هو بصحة اعترافه اخذ به اما اذا انكرها فلا يجوز للقاضى ان يستجوبه عن أى امر آخر بدون طلب منه . فاذا ظهر للقاضى فى اثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لاسنلاء الحقيقة فليعت نظره اليها ويرخص له فى تقديم تلك الايضاحات اذا اراد ، نك هى نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى امره امام المحكمة واساسها انه لايجوز ان يطلب من متهم وهو فى موقف دفاع ان يبدى اجابات ربما اخذ منها ما يفيد ادانته مع ان سلطة الاتهام هى المكلفة قانونا باتقامة الدليل التفضيلى على صحة التهمة لذلك كان للمتهم الحق فى الامتناع عن الاجابة عن الاسئلة التى توجه اليه بلا طلب منه ، دون ان يؤول ذلك لغبر مصلحته او ان بنخذ اساسا لاية قرينة او اى دليل لمصلحة الاتهام لانه فى امتناعه عن الاجابة انما يستعمل حقا خوله له القانون . غير لانه نظرا الى ان تلك القاعدة انما وضعت لمصلحة المتهم وحده فله ان ينازل عنها اما بطلبه صراحة من المحكمة ان تستجوبه مباشرة او على الطريقة المبينة فى القانون ولما بعدم اعترافه على الاسجواب وبالايجابية على الاسئلة التى توجهها له اذا رأى هو والدفاع عنه ان من

مصلحته الاجابة عليها لظهور الحقيقة على انه لا يجوز مطلقا ان يستحيل الاستجواب الى تحقيق مطول على النسخ الذى تجربته النيابة العمومية او قضى المحمى ولا ن يكون العرض منه استدراج لهم الى الاعتراف او تمرير افعال يؤيد لاتهم فادا كان الاستجواب حصل بموافقة الدفاع وبقبول المتهمين باجابتهم على الاسئلة التى وجبها ائهم طائعين محارين ولم يكن العرض منه استدراجهم لى ابداء اموال فى غير مصلحتهم كما انه لم يكن له اى مبرر فى مركزهم فى الدعوى فلا عيب فيه .

(طعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٥/٢٦)

١٥٦٥ — مناقشة المحكمة للمتهم فى اعترافه بالجلسة دون اعراض الدفاع لا مخالفة فيه للقانون .

✽ اذا سالت المحكمة المتهم عما نسب اليه فاعترف بها وقع منه ومطوع لذكر مصيالات الحادثة فناقشته المحكمة فى اعترافه فاجابها على ماوجهت اليه من الاسئلة ولم يعرض الدفاع على ذلك فلا مخالفة للقانون فيها فطعت بل هى كانت فى حدود القانون الذى يفرض عليها سؤال المتهم عن تهمته اجمالا ويحولها الحق فى الاخذ باعترافه اذا اقتضت به ولا يمس ذلك الا باستيضاح المتهم عما فهم فى اعترافه .

(طعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٥/٢٩)

١٥٦٦ — نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى امره امام المحكمة .

✽ لانزعاق فى نه لاجوز للمحاكم استجواب المتهم الا اذا طلب هو هذا الاستجواب فكل ما لها هو ان توجه اليه التهمة فان اعترف بها ومسح اعترافه لديها تحكم عليه طبقا للقانون وان انكر فليس لها الا ان تلمسه الى الوقائع التى يرى لزوم استجلائها لظهور الحقيقة وبرخص له فى تقديم مايريد من الايضاحات غير ان تحريم الاستجواب لم يقرر الا لمصلحة المتهم فله ان يبتازل عنه ويطلب استجوابه اذا رأى هو ان فى استجوابه مصلحة له واذا اجاب المتهم على اسئلة المحكمة راضيا مختارا ولم يعترض الدفاع على ذلك عد منازلا عن التمسك بما ينهى عنه القانون فى هذا الشأن ولا يستطع بعد ذلك ان يدفع ببطالان الاجراءات .

(طعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٢٢)

١٥٦٧ - نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى امره أمام المحكمة .

* ان تجريم استجواب المتهم الوارد فى المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه . فله ان يننازل عنه بطلب استجوابه او باجابه اختياريا عن الأسئلة التى توجهها اليه المحكمة كما ان له الحق اذا شاء فى ان يمتنع عن الاجابة او عن الاستمرار فيها ولا يعد قانونا هذا الامتناع قرينة ضده فاذا لم تجد المحكمة من جانب المتهم امتناعا عن الاجابة ولم تجد من جانب الدفاع عنه اعتراضا على مناقشته فاستوضحته من بعض نقط فى الدعوى فأجلب عنها راضيا مختارا فليس له بعد ذلك ان ينمى على المحكمة استجوابها له .

(طعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥ ق جلسة ١١٢٥/٥/٦)

١٥٦٨ - اصرار المتهم رغم معارضة محاميه على استجوابه يوجب على المحكمة اجابته الى طلبه .

* ان نص المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات صريح فى ان طلب استجواب المتهم أمام المحكمة موكول اليه شخصيا لانه صاحب الشأن الأول فى الادلاء بما يريد به لدى المحكمة اما مهمة المحامى عنه نهى معاونته فى الدفاع بتقديم الأوجه التى يراها فى مصلحته ما نعلق منها بالموضوع لم بالقانون . فاذا ما اصر المتهم - رغم معارضة محاميه له او اسداء النصيح اليه - على ان يتقدم هو شخصيا للمحكمة بدفاع من عنده او بطلب استجوابه من امور رأى ان مصلحته تقتضى الكشف عنها كان على المحكمة ان تجيبه الى طلبه وان تستمع الى اقواله ونستجوبه فيما طلب الاستجواب عنه .

(طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٧ ق جلسة ١١٢٧/٢/٨)

١٥٦٩ - نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى امره أمام المحكمة .

* ما دام المتهم قد اجاب المحكمة بحض رضائه على ما وجه اليه من استجواب بقصد الاستفسار منه عما غبض من اقواله التى ادلى بها مختارا ، ولم يعترض محاميه على هذا فلا مخالفة للقانون فى ذلك .

(طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٨ ق جلسة ١١٢٨/٢/٧)

١٥٧٠ — نظرية القانون المصري فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى امره امام المحكمة .

* ان عدم استجواب المتهم لم يقرر الا رعايته لمصلحته ، ماذا كان التهم بمحض اختياره قد رد على ما وجهته المحكمة اليه من الاسئلة لم يعترض المدافع عنه فان ذلك منه يدل على ان مصلحته لم تضار بالا . بجواب ولا يجوز له اذن فيها بعد ان يدعى البطلان فى الاجراءات .

(لمن رقم ١٤٥٩ لسنة ١٠ ق جلسة ١٠/٢١/١٩١٠)

١٥٧١ — استجواب احد المتهمين لا يجيز لغيره من المتهمين معه ان يظمن فى الحكم اسنادا الى ذلك .

* اذا كان احد المتهمين قد استجوبته المحكمة فى الجلسة فلا يجوز لغيره من المتهمين معه ان يظمن فى الحكم اسنادا الى ذلك فان هذا من شأن المتهم الذى استجوب وحده .

(لمن رقم ١٩٦٥ لسنة ١٠ ق جلسة ١٠/٢١/١٩١٠)

١٥٧٢ — سلطة المحكمة الاستئنافية فى استجواب المتهم المستأنف .

* ان المتهم اذا استأنف الحكم فذلك مقتضاه ان يبدى هو وجه استئنائه او ان تفسر المحكمة عن ذلك . واذا استفسرت من المتهم عن بعض ما يقول ، او نبهته الى ما ثبت عليه او الى ما قبل ضده فى أوراق التحقيق ، او فى شهادة الشهود ليدافع عن نفسه ، فهذا منها لا يصح عدة استجوابا بالمعنى المحظور ، على ان القانون لم يحظر الاستجواب الا على محكمة الدرجة الاولى ، اما المحكمة الاستئنافية فغير محظور عليها استجواب المتهم المستأنف .

(لمن رقم ١٣٩٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٥/٢١/١٩٤٢)

١٥٧٣ — نظرية القانون المصري فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى امره امام المحكمة .

* ان حظر استجواب المتهم مقرر اصلحته وحده ، فله ان يفيل الاستجواب ولو ضمنيا ولذلك فلا بطلان الا اذا حصل الاستجواب بعد

اعتراض المتهم أو محاميه . واذا كان الثابت بمحضر الجلسة انه عندما احتج المحامي عن المتهم على استجوابه لم تترسل المحكمة في مناقشته فلا شريب على المحكمة .

(طعن رقم ٨٦٣ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٣/٤/٥)

١٥٧٤ — الفرق بين استجواب المتهم واستيضاحه .

✽ ان المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات على ما يبين من عبارتها ، قد تحدثت عن امرين : استجواب المتهم واستيضاحه . فالاستجواب هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى ابناء ونفيا في اثناء نظرها ، سواء اكان ذلك من المحكمة أو من المحامي عنه أو من المدعي بالحقوق المدنية أو من المسئول عن هذه الحقوق . وهذا ما له من الخطورة الظاهرة غير جائز الا بناء على طلب من المتهم نفسه ينتقم به ويبيد في الجلسة بعد تقديره لوقفه وما يعنضيه مصلحته . اما الاستيضاح فهو استفسار المحكمة من المتهم عن بعض ما يظهر اثناء سماع أدلة الدعوى والمرافعة فيها وعما يرى تحقيقا للعدالة سماع كلمته في شأنه قبل الأخذ به عليه أو له . وهذا يجوز للمحكمة ان تنقسم به فتلعب الى المتهم ان يبدى لها ملاحظاته في صدده اذا ما اراد .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ١٥ في جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧)

١٥٧٥ — الفرق بين استجواب المتهم واستيضاحه .

✽ الاستجواب الذي يحظره القانون في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات هو مناقشة المتهم على وجه مفصل بمعرفة المدافع عنه والنيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية والمحكمة في التهمة الموجهة اليه وظرف ارتكابها ، ومجابهته بأدلة الإثبات القائمة عليه ، ومناقشته في كل ما يجب به للوصول منه بناء على ما يصدر على لسانه هو الى حقيقة ما وقع . وهذا الاستجواب الذي بهائل مناقشة الشهود هو الذي لا يجيزه القانون الا بناء على طلب المتهم . اما توجيه بعض أسئلة من المحكمة الى المتهم للاستفسار عن بعض نقاط متعلقة بأدلة الثبوت فجائز بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة التي نقول : « واذا ظهر في اثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع برى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطالب القاضي منه الالتفات اليها ويرخص له في تقديم تلك الإيضاحات » . ولا يؤثر في ذلك ان يكون توجيه هذه الأسئلة عند البدء في نظر الدعوى ، قبل

سباع الشهود وقيل المرافعة والمناقشة ، ماذا سببه سبق اطلاع المحكمة على أوراق الدعوى المعروضة عليها لاستخلاص ملغى استخلاصه منها للمتهم أو عليه . كذلك لا يؤثر أن لا تطلب المحكمة إلى المتهم الاتفاقات المشار إليه لأن هذا الاتفاقات من واجب المتهم في حق نفسه ، واغفاله من جانب المحكمة لا يمكن أن يترتب عليه البطلان بعد أن يكون المتهم قد أجابها طواعية واختياريا دون أن يسد منه أو من المدافع عنه أى اعتراض . ومن فادى كان انبثت بمحضر الجلسة أن المحكمة سألت المتهم عن بهينه فانكرها ومضى روايته عن الحادث . فوجهت إليه بعض أسئلة فاجاب عليها دون اعتراض من أحد ، فلا يقبل النعى عليها بأنها خالفت حكم المادة ١٣٧ المذكورة .

(لمن رقم ٢١٥ لسنة ١٦ فى جلسة ١١٩٦/٢/٢٥)

١٥٧٦ — نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى أمره أمام المحكمة .

* أن القانون وإن كان قد حذر استجواب المتهم إلا بناء على طلبه فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته هو ، وله أن ينارل عنها أما بطلبه صراحة من المحكمة أن يسجويه وأما بعدم اعراضه على الاستجواب والاجابة على الأسئلة التى توجهها إليه . وقد استنفر فضاء هذه المحكمة على أن التهم إذا ما اجاب بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعرض المدافع عنه فذلك منه يدل على أن مصلحته لم يضار بالاستجواب ، وبالتالي لا يجوز له أن يدعى البطلان فى الإجراءات وأذن فإذا كان محضر الجلسة لم يثبت به أن المتهم أو المدافع عنه قد اعترض على الاستجواب بل كان الحكم — وهو يكمل محضر الجلسة — قد ذكر صراحة أن المتهم لم يعترض على الاستجواب ، فلا يغفل من هذا المتهم أن بطعن على الحكم فى خصوص ذلك .

(لمن رقم ١٠٥٩ لسنة ١٥ فى جلسة ١١٥٠/١١/٢٧)

١٥٧٧ — نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم فى مرحلة الفصل فى أمره أمام المحكمة .

* أن حظر الاستجواب إنما قرر لمصلحة المتهم فلا بد أن يقبل استجوابه ولو ضمنيا ، ولا بطلان إلا إذا حصل الاستجواب بعد اعتراض المتهم أو اعتراض محاميه . وأذن فإذا كان انبثت بمحضر الجلسة أن

المتهمين قد ظلّا يجيبان على أسئلة المحكمة دون اعتراض منهما أو من الحاضرين عنهما وأنه عندما اعترض الدفاع على الاستجواب لم تستمرسل المحكمة فيه — فلا تثريب على المحكمة في ذلك .

(لمن رقم ٨٥٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٢٩)

١٥٧٨ — سؤال المحكمة للمتهم عن الفهمه هو من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها .

* ان مايتطلبه القانون من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها .

(لمن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١/١٠)

١٥٧٩ — استجواب المتهم امام محكمة الدرجة الاولى بحضور محامى المتهم بغير اعتراض منه سقوط الحق فى الدفع ببطلان الاجراءات فى هذه الحالة .

* حق المتهم فى الدفع ببطلان الاجراءات المبني على استجوابه امام محكمة الدرجة الاولى يسقط وفقا للمفتره الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا حصل بحضور محامى المتهم بدون اعتراض منه عليه .

(لمن رقم ٣٢١ لسنة ٢٦ ق طسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ١١٧٧)

١٥٨٠ — استجواب المتهم امام محكمة الدرجة الاولى بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه — انتهى بعد ذلك بانها استجوبته — لا محل له .

* منى ثبت ان استجواب المتهم امام محكمة اول درجة تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فابس له ان ينسب عليها من بعد انها استجوبته .

(لمن رد ٣٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ٢٧٧٧)

١٥٨١ — استجواب المتهم — حصوله بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه — سقوط الحق فى الدفع ببطلان الاجراءات المبني على هذا العيب (م ٣٣٣ أ ج) .

* اذا كان استجواب المتهم قد تم بموافقة الدفاع عنه ودون اعتراض

منه فان حقه في النفع ببطلان الاجراءات المبني على هذا العيب يستقط
وفقا للفترة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(لمن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٥ ق جلسته ١١/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١١٩)

١٥٨٢ — اجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة
من اسئلة دون اعتراض المدافع عنه — دلالة ذلك على أن مصلحته لم تضار .

* استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم اذا اجاب بمحض اختياره
على ما توجهه اليه المحكمة من اسئلة ، دون ان يعترض المدافع عنه ، فان
ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب .

(لمن رقم ١٢٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسته ٢٦/٢/١٩٥٧ م ٨ ص ١١٩)

١٥٨٣ — عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يبطل المحاكمة .

* عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يبطل المحاكمة ما دام في مقدورة
أن يتكلم عندها يكون ذلك في صالحه .

(لمن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسته ٢/١٠/١٩٥٦ م ٧ ص ١٩٨)

١٥٨٤ — اجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من
اسئلة — عدم اعتراض المدافع عنه دفعه بعد ذلك ببطلان الاجراءات —
غير جائز .

* استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم عندما يجيب بمحض
اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من اسئلة دون ان يعترض المدافع عنه ،
فان ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، ولا يجوز له بعنذ أن
يدعى البطلان في الاجراءات .

(لمن رقم ١٧٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسته ٢/٢/١٩٥٨ م ٩ ص ١١١)

١٥٨٥ — ادراك معاني اشارات الاصم الأبكم — هذا الادراك
أمر موضوعي — عدم التزام المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط ما دام
المتهم لم يدع أن مافهمته المحكمة بخالف ما أراده — حضور المحامي حق
تتبع اجراءات المحاكمة وتقدم مايشاء من أوجه دفاع .

* ادراك المحكمة لمعاني اشارات الاصم الأبكم أمر موضوعي يرجع
اليها وحدها — فلا تعقيب عليها في ذلك ، ولا شريب أن هي رفضت تعيين

خير ينقل اليها معاني الاشارات الى وجهها المتهم اليها ردا على سؤال عن الجريمة التي يحاكم من اجلها طالما كان باستطاعة المحكمة ان تثبت بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه ان مافهمته المحكمة مخالف لما اراده من انكار التهمة المستندة اليه ، وغضلا عن ذلك فان حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفى في ذاته لان نظام امور الدفاع عنه وكفالتها ... فهو الذي يتتبع اجراءات المحاكمة ويقدم مايشاء من اوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم لانتزيم المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط .

(طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ من ١١ الى ١٨٤٨)

١٥٨٦ - استجواب المتهم بالجلسة - ما ليس كذلك .

✽ ما توجهه المحكمة الى المتهم من اسئلة عن سوابقه لا يعد استجوابا بالمعنى الذي قصده الشارع في المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو استعلام عما ورد في صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى .

(طعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٢/١٣ من ١٢ الى ١١٩٩)

١٥٨٧ - استجواب المتهم في حضور الضابط - لا يبطله .

✽ ليس في حضور الضابط استجواب النيابة للمتهم ما يعيب هذا الاجراء او يبطله فا وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكتابة الضمان .

(طعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦١/٣/٦ من ١٢ الى ٣١١)

١٥٨٨ - اجراءات المحاكمة - استجواب المتهم - مالا يبطله .

✽ اذا كان الثالث محترس الجلسة ان المحكمة استجوبت الطاعن بحضور وحاميه الذي لم يعترض فلا يكون ثمة شيء يعيب الاجراءات .

(طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/٦/٢٦ من ١٢ الى ٧٣٢)

١٥٨٩ - الاستجواب المحذور - متى يجوز ؟

✽ الاستجواب المحذور تاقونا في طور المحاكمة - طبقا لنص الفقرة

الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية — هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتا ونفيا في أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم ، لما له من خطورة ظاهرة . وهو لا يصح إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يبدئه في الجلسة بعد تقديره لوقت مناسبه ومصلحته — وهذا الخطر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده ، فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم اعراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة التي توجه إليه .

(لمن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ في جلسة ١١/٢٨/١٩٦١ من ١٢ من ١٩٦١)

١٥٩٠ — الاستجواب المحظور — الاستيضاح ليس كذلك .

* استفسار المحكمة من المتهم عما إذا كان أحد من عائلته قد قتل قبل الحدث وعمن أبهم في قتله ، هو مجرد استيضاح ليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع .

(لمن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ في جلسة ١١/٢٨/١٩٦١ من ١٢ من ١٩٦١)

١٥٩١ — سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه — هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة — لا بطلان على مخالفته .

* أن ما يتطلبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة ، فلا يترتب البطلان على مخالفته .

(لمن رقم ١٠١١ لسنة ٢٣ في حاسنة ١٠/٢٠/١٩٦٢ من ١٥ من ١٩٦٢)

١٥٩٢ — الدفع ببطلان الإجراءات لاستجواب المحكمة للمتهم —

سقوطه إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه .

بد من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات المنع على المحكمة استجوابه سقطا وفقا للفترة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ، ولم يبد اعتراضا عليه ، لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب وبالتالي لا يجوز له أن يدعى بطلان الإجراءات .

(لمن رقم ١٠١ لسنة ٢٦ في حاسنة ٣/٧/١٩٦٦ من ١٧ من ٢٧٢٢)

١٥٩٣ — الاستجواب المحذور : هو الذي يواجه فيه المتهم بالتهمة بالتهمة الاتهام التي تساق عليه أبقول كلمته فيها نسليها بها أو حضاً لها .

* الاستجواب المحذور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلاً لنقول كلمته فيها نسليها بها أو حضاً لها . والبيان من مناقشة المحكمة لطاعن أنها أنها سألته عن صلة التهم الماتى فى الدعوى بالخبز ، وهل هو مدبر له أو كلف فيه ، ولم تتصل هذه المناقشة بمركز الطاعن فى التهمة المسندة إليه . ومن ثم فإن هذه المناقشة لاتعد فى صحيح القانون استجواباً ولا يرد عليها الحظر ولا تحتاج الى اقرار سكوتى فى قبولها أو اعراض على اجرائها .

(لمن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ ص ٢٧٢)

١٥٩٤ — الاستجواب — ماهيته .

* الاستجواب — وهو اجراء يحظره القانون على غير سلطة التحقيق — هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة مفصلة كبا بنفها ان كان منكراً للتهمة أو يعترف بها اذا شاء الاعراف .

(لمن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٩٦٦/٦/٢١ من ١٧ ص ٨٦٢)

١٥٩٥ — قاعدة حظر استجواب المتهم الا بقبوله — مقررة صلحته — له التنازل عنها صراحة أو ضمناً .

* من المقرر أن القانون وان كان قد حظر استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك ، فإن هذه القاعدة قد وضعت أصلها فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعراضه على استجوابه واجابته على الأسئلة التي توجهها المحكمة إليه . فإذا ما أجاب المتهم بحض أخضاره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض ادافعه عنه ، فإن ذلك منه بدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، وبالتالي فلا يجوز له أن يدعى الطلأن فى الإجراءات .

(لمن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٩٦٦/١٠/١١ من ١٧ ص ٩٢٩)

١٥٩٦ — سؤال التهمة عن الفعل المسند إليه — اجراء تنظيمى .

* ان ما يتطلبه قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢٧١ منه من

سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من قبيل تنظيم الاجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته .

(طعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ ص ٢٨٧)

١٥٩٧ — وجوب دعوة محامي المتهم في جنابة لحضور الاستجواب او المواجهة — نطاقه .

✽ مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات ان المشرع تطلب ضمانات خاصة لكل منهم في جنابة ، هي وجوب دعوة محاميه لحضور الاستجواب او المواجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضاع الأدلة ، وذلك تطمينا للمتهم وصونا لحربة الدفاع عن نفسه .

(طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ من ١٩ ص ٨٩١)

١٥٩٨ — ما يشترط ادعوة محامي المتهم في جنابة حضور الاستجواب او المواجهة .

✽ تقتضي دعوى محامي المتهم في جنابة لحضور الاستجواب او المواجهة ان يعلن المتهم اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة او الى مأمور السجن او ان يتولى محاميه هذا الاقرار او الاعلان .

(طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ من ١٩ ص ٨٩٢)

١٥٩٩ — الدفع ببطلان استجواب المتهم في جنابة وما استمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور — جوهرى .

✽ الدفع ببطلان استجواب المتهم في جنابة واعترافه المسمى منه لعدم دعوة محاميه للحضور — رغم عدم تنازله عن هذه الدعوة صراحة — هو دفع جوهرى لتعفيه بحرية الدفاع وبالضمانات الاسيلة التي كفلها القانون صيانة لحقوق هذا المدم مما يقتضى من المحكمة ان تعنى بالرد عليه بما يفنده فان هي أغفلت ذلك ، فان حكمها يكون معيبا بالتقصير في التمسيع .

(طعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ من ١٩ ص ٨٩١)

١٦٠٠ - دعوة محامي المتهم في جنابة لحضور استجوابه أو مواجهته
ليس لها شكل خاص .

✽ لم يتطلب القانون لدعوة المحامي لحضور استجواب المتهم في جنابة أو مواجهته شكلا معيناً فقد تم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة .

نظم رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ص ٨٩٢

١٦٠١ - الاستجواب المحظور على مأموري الضبط القضائي -
ماهيته .

✽ الاستجواب المحظور على مأموري الضبط القضائي - ورجال الرقابة الادارية منهم - هو مجابهة المتهم بالأدلة المخلفة قبله ومناقشتها مناشئة تفصيلية كيما يفندوها ان كان منكرا لها أو يعترف بها اذا شاء الاعتراف .
(نظم رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٢ ص ٢٧٧)

١٦٠٢ - سقوط حق الطامن في الدفع ببطان استجوابه اذا حصل
بحضور محاميه ودون اعتراض منه .

✽ متى كان النائب من مطالعة محضر الجلسة ان استجواب الطامن تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له ان بنعى عليها من بعد انها استجوبته ، هذا الى ان حقه في الدفع ببطان الاجراءات المبني على هذا السبب قد سقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية لحصوله بحضور محامي الطامن بدون اعتراض منه عليه .

نظم رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ ص ٢٢١

١٦٠٣ - الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة قصد به
مصلحة المتهم وحده - حقه في التنازل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا .

✽ الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية انها قصد به مصلحة المتهم وحده فله ان ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم اعراضه هو أو الدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الاسئلة الموجهة اليه . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان آيا من المتهمم أو

المدافع عنه قد اعترض على هذا الاجراء ، فان ذلك يدل على ان مصلحة الطاعن — فى تقديره — لم تضار بهذا الاستجواب ولا يجوز له بعدئذ ان يدعى بطلان فى الاجراءات .

(لمن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٢٤)

١٦٠٤ — تعريف الاستجواب : هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام المساقاة عليه دليلا ليسلم بها او يحضها — سؤال المحكمة للمتهم عن صلتة بشخص ادعى انه ترك بجواره الفأنة المخدر لا يعد استجوابا ولا يرد عليه الحظر .

✽ الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها او حضها لها . ولما كان البين من مناقشة المحكمة للطاعن انها سألته عن صلتة بالشخص الآخر الذى يدعى الطاعن انه ترك بجواره الفأنة وعن اسم ذلك الشخص ولم ننصل هذه المناقشة بمركز الطاعن فى النومة المسندة اليه ، فان هذه المناقشة لا تعد فى صحيح القانون استجوابا ولا يرد عليها الحظر ولا نحتاج الى اقرار سكوته فى قبولها او اعترافه على اجرائها .

(لمن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٢٦٦)

١٦٠٥ — الدفع ببطلان الاجراءات المبني على استجواب المحكمة للمتهم — سقوطه اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعترافا .

✽ من المقرر ان حق المتهم فى الدفع ببطلان الاجراءات المبني على المحكمة استجوبته يستط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعترافا عليه لان ذلك يدل على ان مصلحته لم تتأثر بالاستجواب . واذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان مناقشة المحكمة للطاعن تمت باذنيه فى حضور محاميه الذى لم يعترض على هذا الاجراء فانه لا يجوز له ان يدعى ببطلان الاجراءات .

(لمن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٢٦٦)

١٦٠٦ — الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق — هو مجابهة المتهم بالأدلة ومناقشته تفصيلا كما يفندها أو يعترف ان ثشاء — تسجيل مامور الضبط ما يبيده المتهم امامه بن اذوال واعتراف فى حق نفسه وغيره من المتهمين — لا يعد استجوابا ولا يخرج عن اختصاصه .

* ان الاستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المخلفة قبله ومناقشته تفصيلا كما يفندها ان كان ممكرا للهمة أو بعرف بها ان ثشاء الاعسراف . واذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ما انبه مامور الضبط الفضائى فى محضر ضبط المامور من اقول لمنهات بما فيهن الطاعة نفسها لا يعدو ان يكون تسجيلا لما اذينه امامه واعسراف من اعرفت منهن فى حقها وحى غيرها من المنهات فى نطاق ادلائها بتقوالها مما لا يعد استجوابا ولا يخرج عن حدود ما نيط بمامور الضبط الفضائى فان ما نيره الطاعة فى هذا الصدد لا يكون سديدا .

(طن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ فى جلسة ١١٧٢/١٢/١١ من ٢٢ من ١٣٦٧)

١٦٠٧ — صحة استجواب المتهم فى تحقيق النيابة — نون دعوة مجابهة — ما دام لم يعلن اسم المادى سواء فى محضر الاستجواب أو بتقرير فى قام الكتاب أو امام مامور السجن .

* منى كان النابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، ان الطاع الاول لم يعلن اسم مجابهة سواء للمحقق فى محضر الاستجواب أو قبل استجوابه بتقرير فى فلم الكتاب أو امام مامور السجن ، فان استجوابه فى تحقيق النيابة يكون مذ نم صحبا فى القانون ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير قويم . ولا يغير من هذا النظر ما يثيرة الطاعن من اغفل المحقق دعوة مجابهة الذى حضر معه فى مرحلة سابقة ، ذلك بانه فضلا عن ان الحكم رد على ذلك بما بسوغ اطارحه فان نص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية جاء صريحا فى رسم الطريق الذى يتعين على المتهم ان يسلكه فى اعلان اسم مجابهة ان ثشاء ان يستلبد مما أورده هذا النص ، وهو الاجراء الذى لم يتم به الطاعن .

(طن رقم ٢٢ لسنة ٤٢ فى جلسة ١١٧٢/٣/٥ من ٢٤ من ١٣٠٢)

١٦٠٨ — تمسك الطاعن ببطان استجوابه بمعرفة الشرطة لايحييه طالما لا بنارح فى سلامة اعترافه فى النيابة .

* لا يجدى الطاعن ما تمسك به من بطان استجوابه بمعرفة رجال

الشرطة طالما أنه لا ينزع في سلامة اعترافه في تحقيقات النيابة الذي استند إليه الحكم في قضائه .

(لمن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٥/٦ من ٢٤ ص ٦٠٢)

١٦٠٩ - المادة ٢٩ إجراءات - أجازتها لمأمر الضبط سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه - الاستجواب المحظور عليه - تعريفه - إثبات الضابط في محضر ضبط الواقعة سؤال المتهمات أثر الضبط - اعترافهن بممارسة الدعارة - أثباته هذا الاعتراف في محضره - لا تثريب عليه ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة اليهن أو في أثبات ذلك الاعتراف الذي أدلين به .

* لما كان لمأمر الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تدسلاً ، وكان الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلاً لدليلاً ليقول كلمته فيها تسليها بها أو تحفها لها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد طرح الدفع ببطلان الاستجواب في قوله : « فإنه لما كان الثابت أن الرائد الماتون له بالضبط والتفتيش بعد أن أجرى ضبط المتهمات على النحو الثابت بمحضره سألن عن التهمة الموجهة اليهن والتي أسفرت عنها الضبط ، وكان لمأمر الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه وكان الثابت في محضر ضبط الواقعة أنه أثر الضبط سأل المتهمات عما هو منسوب اليهن فاعترفن بممارسة الدعارة عدا التهمة الأولى التي أنكرت ما نسب اليهن فأنبت ذلك الاعتراف في محضره فلا تثريب عابه ، ولا بطلان في سؤاله للمتهمات عن التهمة المسندة اليهن أو في أثبات ذلك الاعتراف الذي أدلين به أمامه » فإن ما أورده الحكم صحيح في القانون ولا تثريب على المحكمة أن هي عولت على تلك الاعترافات في حكمها ما دامت قد أطمأنت إليها .

(لمن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٣/١١/٢٥ من ١١ ص ١١٠٥٢)

١٦١٠ - جواز استجواب المتهم أو مواجهته بغية دعوة محاميه في حالتي التماس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة - تقدير ذلك للمحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

* أن المادة ١٢٤ - التي لحالت اليها المسألة ١١١ - من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على عدم استجواب المتهم أو مواجهته - في

الجنایات — الا بعد دعوه محلبه للحضور ان وجد ، قد استبقت من ذلك ،
 حالتي اللبس والسرعه بسبب الخوف من ضباع الادلة ، واذا كان تعديل
 هذه السرعه متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فما دامت هي قد
 اقربه عليه للأسباب الساتفه التي اوردها ودلت بها على نوافر الخوف
 من ضباع الادله فلا يجوز للطاعن — من بعد — مصادرنها في عقيدتها او
 مجالتها فيما انتهت اليه .

(لمن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٥ في جلسه ١٥/٢/١٩٧٦ من ٢٧ من ٢٠١)

١٦١١ — سؤال المحكمة لئمنهم عن الفعل المسند اليه — من قبيل
 تنظيم الاجراءات بالجلسة — اغفاله — لا بطلان .

* سؤال المحكمة للئمنهم عن الفعل المسند اليه هو من قبل تنظيم
 الاجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته .

(لمن رقم ٥١٦ لسنة ٤٦ و جلسة ١٨/١٠/١٩٧٦ من ٢٧ من ٢٧٦)

١

١٦١٢ — المواجهة كلاسن جواب — من اجراءات التحقيق — يحظر
 قانونا على مامور الضبط القضائي اجراؤها .

* ان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان محضر الضبط اخذوه من موجهته
 بغير اتهمين مردود بان المواجهة كلاسن جواب نعد من اجراءات التحقيق
 المحظور قانونا على مامور الضبط القضائي اتخاذها .

(لمن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٦ في جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٦ من ٢٧ من ١٠١٢)

١٦١٣ — سؤال المتهم عن الدهمة — اجراء تنظيمي — اغفاله —
 لا يترتب عليه البطلان .

* ان ما يطلبه القانون من سؤال المحكمة للئمنهم عن الفعل المسند
 اليه هو من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها .

(لمن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ في جلسه ٧/١١/١٩٧٧ من ٢٨ من ٩٢١)

١٦١٤ - مواجهة المتهم بالتهمة - وجوبه أمام محكمة أول درجة
فحسب .

* من المقرر أن سؤال المتهم عن ذنبه ليس واجبا إلا أمام محكمة
أول درجة أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال .
(لمن رقم ٦٥١ سنة ١٧ في جلسة ١٩٧٧/١١/٧ من ٢٨ من ١٩٦١)

١٦١٥ - استجواب المتهم - شرطه - طلب المتهم .

* نص الماده ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى
على أنه « لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك » بما يفاده أن الاستجواب
بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى
اثباتا أو نفيا أثناء نظرها سواء كان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو
الدفاعيين عنهم - لما له من خطورة ظاهرة - لا يصح إلا بناء على طلب
المتهم نفسه ببذبه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما يقضيه مصلحته
باعتباره صاحب الشأن الأصلي في الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة
- وإذا كان ذلك - وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة استجوابه فيما نسب
اليه بل اقتصر على انكار البهمة عند سؤاله عنها وهو لا بدعى في طعنه بأن
المحكمة منعتة من ابداء ما يروم من اقوال أو دفاع ، فإن ما ينعاه على الحكم
من اخلال بحق الدفاع بقالة أن المحكمة لم تقم من تلقاء نفسها باستجوابه
في التهمة المسندة اليه - يكون غير مستفيد .

(لمن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ في جلسة ١٩٧٩/٦/١٤ من ٣٠ من ١٩٨٥)

الفصل السابع

شفوية المرافعة

١٦١٦ — جواز التعمول على أقوال المجنى عليه في التحقيقات وإمام النيابة ما دام قد توفي .

* لا مانع قانونا من أن تعول المحكمة على أقوال المجنى عليه في التحقيقات وإمام النيابة ما دام قد توفي واستحال سماعه أمام المحكمة . وليس يعيب الحكم عدم تلاوه هذه الأقوال في الجلسة إذا كان المنهم لم يطلب ذلك وما دامت الأقوال كانت محل مناقشة بين الاتهام والدفاع على اعتبارها من أدلة الدعوى .

(لمن رقم ٥٤٥ لسنة ٨ في جلسة ١٩٣٨/١/٢١)

١٦١٧ — تنازل المتهم عن سماع شهود الإثبات بالجلسة وتسليمه بجميع الوقائع التي قرروها في التحقيق يجعل المحكمة في حل من عدم سماع هؤلاء الشهود .

* أن تنازل المتهم عن سماع شهود الإثبات بالجلسة ، وتسليمه بجميع الوقائع التي قرروها في التحقيق ، يجعل المحكمة في حل من عدم سماع هؤلاء الشهود اعتيادا على نصديقها اقرار المتهم بصحة الوقائع التي هي موضوع شهادتهم ، واعتمادها في حكمها بالإدانة على أقوالهم في التحقيقات إنما هو في الواقع اعتمادا على ما سلم بصحة المتهم المحكوم عليه نفسه ، ولا مخالفة في ذلك للقانون في شيء .

(لمن رقم ١٩٠٨ لسنة ٨ في جلسة ١٩٣٨/١/٢٤)

١٦١٨ — عدم جواز استناد المحكمة إلى دليل بالتحقيق الابتدائي إلا إذا كان غيره ميسور لها تحقيقه بنفسها .

* الأصل في التحقيق في دور المحاكمة أن يكون شفويا ليتسنى للمحكمة وللخصوم في الدعوى مناقشة الشهود استجلاء للحقيقة . فلا يجوز للمحكمة أن تسند إلى دليل ورد بالتحقيق الابتدائي وتعتمد عليه إلا إذا كان غير ميسور لها تحقيقه بنفسها . وإن كان المحكم الذي

يجعل عباده في ادانة المتهم اقوال شاهدين في التحقيق، دون ان تسمعها المحكمة يكون قد اخل بحقوق الدفاع وينعین نقضه .

(طعن رقم ٢٣٥٠ لسنة ٨ في جلسة ١٩٢٨/١٠/٢١)

١٦١٩ - سلطة المحكمة في الفصل في الدعوى بعين مناقشة ولا مراعاة اذا كان اعتراف المتهم كافيًا لتكوين عقيدتها .

* ان ما نصت عليه المادة ١٢٠ من قانون تحقيق الجنايات، من انه في حالة اعتراف المتهم بارتكاب الفعل المسند اليه « يحكم بغير مناقشة ولا مراعاة » ذلك ليس فيه ما يحد من سلطة المحكمة من السلطة من جمع الشهود واجراء كل ما تراه ضروريا من التدقيق لتوفير الدعوى والكشف عن ظروفها وملابساتها . بل المقصود من هذا النحر هو تخويل المحكمة حق الفصل في الدعوى بغير مناقشة ولا مراعاة اذا كان اعتراف المتهم كافيًا لتكوين عقيدتها . باذا كان هذا الاعتراف غير كاف كان من الواجب سماع باقي ادلة الدعوى .

(طعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٩ في جلسة ١٩٢٠/١/٨)

١٦٢٠ - عدم تلاوة اقوال الشاهد بالجلسة لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يطلب بذلك وتناولها الدفاع بالمناقشة .

* لا يقبل من الطاعن ان يمسك في طعنه بان اقوال الشاهد لم تقرأ في الجلسة اذا كان الدفاع عنه قد ناقش هذه الشهادة مناقشة دالة على انه كان على بينة بما جاء فيها ، وانها كانت من ادلة الاثبات القائمة ضده .

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٠ في جلسة ١٩٢٠/٢/٢٦)

١٦٢١ - عدم تلاوة اقوال الشاهد بالجلسة لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يطلب ذلك وتناولها الدفاع بالمناقشة .

* متى كانت التهمة والمدعى بالحق المدني كلاهما قد تمسك باقوال المجنى عليه في التحقيقات وبين مؤداها وقونها في الاثبات ، وكان الدفاع من جانبه قد شاول هذه الاقوال بالمناقشة ، فما ندم تلاوها بالجلسة لا يترتب عليه بطلان اجراءات المحكمة .

(طعن رقم ٢٩٧ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٢٢/٢/١٣)

١٦٢٢ — ادانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون أن تسمع أى المحكمتين
شهودا يبطل الاجراءات .

✽ التحقيقات الأولية التى يجريها البوليس او النيابة لا تصلح لى
ذاتها أساسا يبنى عليه الحكم بل يجب دانها أن يكون أساس الحكم
التحقيق الشفاهى الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة . ولذلك
يجب على المحكمة الا تصرف النظر عن سماع شهود الدعوى اثباتا
ونفيا ما دام سماعهم ممكنا . وادا كان الحكم الاستثنائى قد أيد الحكم
الابتدائى الذى لم يرتكن فى 'نبات النعمة' الا على ما قرره الشهود بالتحقيقات
الابتدائية دون أن تسمع المحكمة أى شاهد منهم أو بامر ببلاؤه أقواله فانه
يكون باطلا .

(لمن رقم ١١٢٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١١٢٢/٤/١٢)

١٦٢٣ — الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية لا تقام الا على
التحقيقات التى تجريها المحاكم فى جلسات المحاكمة .

✽ انه وان كان الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية لا تقام
الا على التحقيقات التى تجريها المحاكم فى جلسات المحاكمة . الا أن ذلك
لا يمنع المحكمة من أن تعتمد أيضا على عناصر الإثبات الواردة فى التحقيقات
الابتدائية التى تكون هى أيضا معروفة بكل ما ورد فيها على بساط البحث
أملها . فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت فى ادانة المتهم على أقوال المجنى
عليه وأقوال شهود سمعته فى الجلسة ، كما اعتبرت على ما شهد
به فى التحقيقات شهود آخرون ، وعلى النائب بالمعينة والكشف الطبى ،
فانها لا تكون قد أخطأت ، لأن شهادة الشهود الذين لم تسمعهم واعتبرت
على أقوالهم فى التحقيقات فى سبيل تأييد الأدلة التى سمعها كانت معروضة
هى الأخرى على المحكمة لعنصر من عناصر الإثبات فى الدعوى
وكان للدفاع أن يناقشها بها شاء وأن ينهك بضرورة حضور أولئك
الشهود لسماعهم بالجلسة اذا هو كلن قد رأى ذلك لازما .

(لمن رقم ١٦١٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١١٢٢/١٢/١٤)

١٦٢٤ — اعتماد الحكم بادانة المتهم على أقوال واحد من سئلوا
فى التحقيق ولم تقل بالجلسة ولم تشر المحكمة اليها أثناء المحاكمة
وأم نتعرض لها النيابة ولا الدفاع ، فانه يكون قد أسس على دليل لم يكن
مطروحا على بساط البحث .

✽ ان القواعد الأساسية للمحاكمات الجنائية توجب الا تقام الأحكام

الا على التحقيقات التى تجريها المحكمة بنفسها فى جلسات بحضور الخصوم فى الدعوى . فاذا كان قوام الحكم بادانة المتهم اقوال واحد ممن سئلوا فى التحقيقات لم تمل بالجلسة ، ولم نثر المحكمة اليها انشاء المحاكمة ولم تتعرض لها النيابة ولا الدفاع ، فانه يكون قد اسس على دليل البات لم يكن مطروحا على بساط البحث بالجلسة ولم سمح للدفاع فرصة مناقشته أثناء المحاكمة وابدء ما يعن له من ملاحظات عليه ويتعين اذن نقضه .

(على رقم ٢٢٧٢ لسنة ١٢ و جلسة ١٢/١٢/١٩٤٢)

١٦٢٥ - اكتفاء المحكمة بنسأء على طلب الدفاع والنيابة بنسأءة اقوال الشهود الذين لم يحضروا لا يعيب الاجراءات .

✽ ان المادة ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات التى نحيل عليها المادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بقضى بانه « اذا لم يحضر الشهود فى الجلسة يجوز لكل من القاضى واعضاء النيابة العمومية والخصوم ان يطو المحاضر التى صار تحريرها فى أثناء التحقيق بشهاداتهم » . واذا اكتفت المحكمة ببناء على طلب الدفاع والنيابة ، بتلاوة اقوال الشهود الذين لم يحضروا ثم نراعى المحامى عن المهم ونناقش اقوالهم حسبها وردت فى التحقيق ، فان هذا الاجراء يكون صحيحا . ولا يصح للبتهم من بعد ان ينعاه على المحكمة .

(بمن رقم ١٧١ لسنة ١٤ و جلسة ١١/١/١٩٤٤)

١٦٢٦ - عدم جواز اعتماد المحكمة على اقوال الشهود فى التحقيقات بعد تلاوتها اذا كانت هذه الاقوال هى الدليل الوحيد فى الدعوى .

✽ انه وان كان يجب ، بحسب الأصل ، لصحة الحكم ان تسمع المحكمة بالجلسة وفى مواجهة الخصوم شهادة الشهود الذين تعند على اقوالهم فى القضاء بالعقوبة بعد ان تناقشهم فى والدفاع فيها ، الا ان ذلك محله ان يكون الشهود قد حضروا اهلها ، او يكونوا قد تخلفوا عن الحضور فى ظرف تبعث على الظن بنهرهم من تحمل الشهادة والمناقشة فى صحتها بالجلسة ، مما يثير الشك فى صدق اقوالهم فى التحقيقات الابتدائية . ابا اذا كانت هذه المظنة منفية فلا تثريب على المحكمة اذا هى اعتمدت على اقوال الشهود فى التحقيقات بعد تلاوتها بالجلسة ، الا اذا

كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد في الدعوى ، وكان من الممكن انتظار حضور الشاهد وسماعه في جلسة أخرى بغير أن يضار سير العدالة بذلك .

اطعن رقم ٣٦٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٤/١

١٦٢٧ - أدانة المتهم ابتداءً واستئنافاً دون أن تسمع أى المحكمتين شهوداً يبطل الإجراءات .

✽ انه لما كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تبنى على التحقيقات التي يجب على المحكمة أن تجريها بنفسها ، فانه إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد فضت بادانة المتهم في الجربة المسندة اليه معتمدة في ذلك على ما شهد به الشهود في التحقيق الابتدائي دون أن تسمعهم بنفسها ، لم جاءت المحكمة الاستئنافية ففضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه مع ما نمسك به الدفاع امامها من وجوب سماع الشهود فذلك منها يكون خطأ . ولا يشفع لها في هذا الخطأ قولها أن الدفاع لم يتمسك بسماع الشهود امام محكمة الدرجة الأولى ، فانه نمسكه أو عدم نمسكه لا تأثير له فيها هو واجب عليها اجراؤه من التحقيق .

اطعن رقم ٦١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥

١٦٢٨ - اعلان المتهم بجنابة شهود نفى له طبقا للقانون بوجوب على المحكمة سماعهم متى طالب هو بسماعهم وأى تسأل المدافع عنه عن سماعهم .

✽ اذا كان قد ورد في أوراق الدعوى ومحاضر الجلسات أن المتهم أعلن شهود نفى له بالحضور امام المحكمة بجلسة المرافعة فحضر واحد منهم الجلسة الأولى التي نظرت بها الدعوى ولم يحضر الباقون وقال المحامي الحاضر معه انه منازل عن شهادة من حضر ثم بعد أن أدى المحامون دفاعهم عن جميع المتهمين في جلسة تالية سألت المحكمة ذلك المتهم عن طلباته فتمسك بطلب سماع شهوده وطلب محاميه سماع أقوال شاهدين ثم عاد فقال انه منازل عن طلبه واعترضت التليغ على سماع شهود نفى بعد ابداء المرافعة فان المحكمة إذا حكمت بادانة المتهم دون أن تسمع شهوده تكون قد أخطأت ومنت قضاءها على إجراءات باطلة . إذ متى أعلن المتهم بجنابة شهود نفى له طبقا للقانون فانه يكون له أن يطلب سماعهم ويكون

على الحكمة ان توجيهه الى طلبه . ولا يؤخر في ذلك عدم التمسك بسماع الشهود قبل المرافعة وإبداء أوجه المدافعة ما دامت الحكمة نفسها هي التي رأت بعد سماع مرافعة المحامي في الدعوى ان تسأل المتهم المائل أمامها عن ثلبياته وأوجه دفاعه التي يريد هو إبداءها مما مفاده أنها هي . ثم تر ان فرصة سماع الشهود قد ضاعت عليه ولا بهم ما جاء على لسان المحامي من التنازل عن الشهود اذ المتهم وهو صاحب الشأن الأول في الدعوى المقامة عليه منى إبدى بلسانه طلبا من الطلبات المتعلقة بالدعوى فيجب الفصل فيه بغض النظر عن مملك المدافع عنه بشأن هذا الطلب .

(لمن رقم ٢٠٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٢٥/٦/٢)

١٦٢٩ — التزام المحكمة بسماع شهود الاتبات اذا ما تمسك المتهم بضرورة سماعهم في حضرته أمامها .

✽ انه لما كان من الواجب بمقتضى القانون الا يبنى الاحكام الجنائية الا على التحقيقات التي تحصل بجلسة المحاكمة فانه يكون على المحكمة ، اذا ما تمسك المتهم بضرورة سماع شهود الاتبات في حضرته أمامها ، ان نسمع ، اما اذا هي ادانته بناء على اقوال الشهود في التحقيقات الاولى فانه تكون قد اخطأت .

(لمن رقم ٢٤٠ لسنة ١٦ ق جلسة ١١٢٦/٢/١٨)

١٦٣٠ — عدم جواز اعتداد الحكم بتقدير الطبيب الشرعى الا بعد ان يكون امره قد عرض على المحكمة في الجلسة ومحضرته ولساطرته رايه فيه .

✽ اذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بان وقوع الحادث بالشكل الذي رواه المجنى عليه مستحيل وان الطبيب الشرعى وان انتهى الى نتيجة ليست في مصلحه فانه قد اكتشف عن مخالفة اقوال المجنى عليه لدلول المعينة ، ومع ذلك اعتمدت المحكمة في قصائنها بادانة المتهم على اقوال المجنى عليه بدعوى ان هذه الاقوال قد تابدت بها ارناها الطبيب الشرعى في شأنها من انه « ليس باصابات المجنى عليه ولا بما ظهر من المعاناة وفحص الاحراز ما يتنافى جوهريا مع اقوال المجنى عليه » ولم يعرض لآوئيه ذلك الخلاف الذي اشار اليه الطبيب ولا لبحث حقيقته وتقدير مداه ، فان حكمها يكون معيبا ، اذ ان تقدير الطبيب للخلاف المذكور لا يصحح الاعتداد

٦١٥

به فى الحكم الا بعد أن يكون امره قد عرض على المحكمة فى الجلسة ومحصله وشاطرنه رايه فيه .

..
اطمن رقم ٢٠٥ لسنة ١٦ فى جلسة ١٢/٢/١٩٤٦.

١٦٣١ — عدم اطلاع المحكمة أثناء نظر الدعوى على الأوراق المدعى تزويرها يعيب الاجراءات .

✽ اذا ظهر من ملف الدعوى أن الظرف المشتل على الأوراق المدعى تزويرها لم يغض فى أثناء وجود القضية تحت نظر المحكمة الاستئنافية التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، فهذا ادلالته على أن المحكمة لم تطلع على الأوراق التى هى من أدلة الجريمة الواجب عرضها على سباط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة ، يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم الصادر فى الدعوى .

اطمن رقم ١٤٨ لسنة ١٦ فى جلسة ٢٢/٥/١٩٤٦

١٦٣٢ — سلطة المحكمة فى الاعتماد على ورقة منسوبة الى المتهم ووجه بها فى التحقيق وأدرجت صورتها فى المحضر ولم ينزع فى صحتها ولو لم تودع ملف الدعوى .

✽ اذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة اختلاس مبلغ سلم اليه : يساره وكيلا بأجر واعتمدت فى أدانته على ورقة منسوبة اليه ، فلا يقدر فى حكمها أن هذه الورقة لم تودع ملف الدعوى ، ما دام المتهم قد ووجه بها فى التحقيق وأدرجت صورتها فى المحضر ولم ينزع فى صحتها .

اطمن رقم ١٤١٧ لسنة ١٦ فى جلسة ٢/٢/١٩٤٦

١٦٣٣ — ادانة المتهم ابتدائيا واستئنائيا دون أن تسمع أى المحكمتين شهودا يبطل الاجراءات .

✽ الممول عليه فى الأحكام ، الجنائية هو التحقيق الذى تجربته المحكمة بنفسها فى جلسة المحاكمة بحضور الخصوم . فإذا كان الدفاع عن المتهم قد نمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بضرورة حضور الشهود لسبب اتقواهم بالجلسة فلم تجبه المحكمة الى طلبه وأدانته بناء على أقوال الشهود

فى التحقيقات الاولى ، ثم لم تدارك المحكمة الاستئنافية هذا الخطا بل
قضت بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون سماع الشهود فحكمها بكون
باطلا .

(لمن رقم ١٨٢١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٠/٢٨/١٩٤٦)

١٦٣٤ — سماع الشهود فى غيبة المتهم أمام المحكمة لا يتحقق به
كل الغرض المقصود من شفوية المرافعة .

* المبررة فى الاحكام الجنائية هى بالتحقيقات الشفوية التى تجرى
المحكم فى جلسات المحاكمة بحضور الخصوم . فاذا سمعت محكمة
الدرجة الاولى شهود الاثبات فى غيبة المتهم وقضت ببراءته فلا يجزئ
للمحكمة الاستئنافية ان تدعيه تأسيسا على ما كان أولئك الشهود قد قالوه
أمام محكمة الدرجة الاولى ، فان سماع الشهود أمام المحكمة فى غيبة
المتهم لا يتحقق فيه بالبداية كل الغرض المقصود اذ هو لا تتاح له فرصة
مناقشة أدلة الاثبات وقت عرضها على المحكمة .

(لمن رقم ١٨٨٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١١/١٨/١٩٤٦)

١٦٣٥ — سماع الشهود فى غيبة المتهم أمام المحكمة لا يتحقق به
كل الغرض المقصود من شفوية المرافعة .

* اذا كان المتهم الذى مسارت اجراءات المحاكمة فى غيبته أمام
محكمة الدرجة الاولى قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بضرورة سماع
شاهد فى الدعوى لم يسأل لا فى التحقيق الابتدائى ولا أمام المحكمة
بالجلسة ووجه نظرها الى أهمية شهادته هذا الشاهد والواقعة التى يرد
سؤاله عنها فلم تجبه الى طلبه ولم ترد عليه ، فان حكمها بكون قد شابه
القصور الذى يعميه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ٧١٣ لسنة ١٦ ق جلسة ٢/١/١٩٤٧)

١٦٣٦ — أدانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون أن تسمع أى المحكمين
شهودا يبطل الاجراءات .

* اذا كان النائب بمحضر جلسة المحاكمة ان شاهد الاثبات فى
الدعوى لم يحضر أمام محكمة الدرجة الاولى ففصلت المحكمة فى الدعوى
بناء على التحقيقات الاولى دون سماع شهود ، وكان الدفاع عن المتهم قد

يمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع شهود فلم تجبه الى طلبه ولم
رد عليه بل أدت الادانة للأسباب التى ذكرها الحكم المساتف ، فن
حكما يكون معبا واجبا نقضه .

(لمن رقم ١١٣٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١١٤٧/٥/١٢)

١٦٣٧ — ادانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون ان تسمع اى المحكمتين شهودا بباطل الاجراءات .

* الادانة يجب — بحسب الأصل — الا نبني الا على التحقيقات
التي تجربها المحكمة بنفسها في الجلسة في حضرة الخصوم في الدعوى .
فاذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع الشهود فلم
تجبه المحكمة الى طلبه وادانته بغير ان يسمعه ، واقامت حكما على ائوال
الشهود في التحقيقات الأولية ، ثم كرر هو الطلب أمام المحكمة الاستئنافية
فلم تجبه الى الأخرى اليه ولم ترد عليه ، فان حكما يكون معبا واجبا
نقضه .

(لمن رقم ١٣٦١ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٧/٥/١٢)

١٦٣٨ — عدم جواز نعى المتهم على الحكم لعدم سماع شاهد اكتفى بقاؤه في محضر التحقيق لعدم الاستدلال عابه .

* متى كان المحامي الحاضر مع المتهمين قد قرر أنه يكتفى بأقوال
الشاهد في محضر التحقيق لعدم الاستدلال عليه فلا يكون له من بعد ان
نعى على المحكمة أنها لم تسمع هذا الشاهد .

(لمن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٧/١٠/١٤)

١٦٣٩ — حضور شاهد الإثبات أمام المحكمة بوجوب عليها سماعه واو لم يتهمسك المتهم بذلك .

* الأصل في المحكمة الجنائية أن يكون التعويل في الحكم هي
ما تجربها المحكمة بنفسها من التحقيق . وأذن فما دام الشاهد قد حضر
أنه نعين على المحكمة سماعه ولو لم يتهمسك المتهم بذلك . فإذا لم تسمعه
محكمة الدرجة الأولى فانه يكون على المحكمة الاستئنافية ان تسمعه ولا
كان حكما معبا متعنا نقضه .

(لمن رقم ٢٠٥١ لسنة ١٧ ق جلسة ١١٤٧/١٢/١١)

١٦٤٠ - أدانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون أن تسمع أى المحكمتين
شهودا يبطل الاجراءات .

* الأصل فى المحاكمات الجنائية الا بنى الأحكام الا على النحقيقات
الشفوية التى تحصل بجلسات المحاكمة فى حضرة الخصوم . فإذا كانت
محكمة الدرجة الأولى لم تسمع الشاهد الذى أعلن للحضور أمامها
للتهادة ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تسمع هذا الشاهد ولم ترد على
طلب سماعه ، فانها تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب
نقضه .

(لمن رقم ٢٢٢٧ لسنة ١٧ فى جلسة ١٢/١/١٩٤٨)

١٦٤١ - التزام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود الذين سمعتهم
محكمة أول درجة فى غيبة المتهم سواء اطلب هو سماع هؤلاء الشهود
أم لم يطلب .

* من الواجب سماع الشهود فى حضرة المتهم ، فإذا كانت محكمة
الدرجة الأولى قد سمعت شهود الإثبات فى غيبة المتهم عندما حكمت عليه،
بالادانة فانه يكون من المنعين على المحكمة الاستئنافية أن تسمعهم فى حضرته
ولو لم يطلب ذلك .

(لمن رقم ٢٢٢٨ لسنة ١٨ فى جلسة ٣/١/١٩٤٩)

١٦٤٢ - أدانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون أن تسمع أى المحكمتين
شهودا يبطل الاجراءات .

* إذا كانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكمها فى المعارضة
المرفوعة من المحكوم عليه برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه من غير أن
سمع شهودا على الرغم من طلب الدفاع الأجل لإعلان شهود ، وكانت
المحكمة الاستئنافية هى الأخرى قد قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن
تسمع الشهود على الرغم من تمسك الدفاع أمامها بوجوب سماعهم فان
حكمها يكون باطلا .

(لمن رقم ٧ لسنة ١٩ فى جلسة ٢١/١/١٩٤٩)

١٦٤٣ — مناقشة المدافع عن المتهم الذي حضر أثناء سؤال أول شاهد واشترائه في مناقشته يمنعه من التمسك بالحكم بأنه لم يكن حاضراً بالجلسة أثناء سماع الشاهد .

* إذا كان المدافع عن المتهم قد حضر أثناء سؤال شاهد من شهود الإنبات واشترائه في مناقشته ولم يد منه ولا من المتهم أنه لم يلم بكل ما أدلى به الشاهد أمام المحكمة فلا محل لأن يشكو المتهم من أن محاميه لم يكن حاضراً معه بالجلسة أثناء سماع الشاهد .

(لمن رقم ٢٣٥٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٢)

١٦٤٤ — عدم تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يطلب ذلك وتناولها الدفاع بالمناقشة .

* التحقيقات الابتدائية المقدمة لمحكمة الموضوع تعتبر جميعها من الأدلة التي يجوز لها أن تستند إليها في ادانة المتهم أو تبرئته ، وعلى النيابة والدفاع أن يعرض كل منهما للمناقشة ما يرى مناقشته منها . ماذا كان أحد لم يطلب تلاوة أقوال الشهود بالجلسة فلا يصح التمسك على المحكمة أنها استندت إلى شهادتهم دون أن تسمعها أو تطلوها .

(لمن رقم ٦١٣ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/١٨)

١٦٤٥ — حضور شاهد الإنبات أمام المحكمة يوجب عليها سماعه ولو لم يتمسك المتهم بذلك .

* أن كان الظاهر من محاضر الجلسات أن المحكمة قد ادانت المتهم بالسرقة دون أن تسمع شهوداً مع حضور بعضهم ، فهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ٨١٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٩١/٦/٦)

١٦٤٦ — وجوب استماع المحكمة إلى أقوال الشاهد ما دامت لم تطرح أقواله واستندت إليها في ثبوت الواقعة ولا يفنى عن ذلك أن آخرين قد شهدوا بذهاب الواقعة .

* يجب في الأصل لصحة الحكم أن تسمع المحكمة بالجلسة وفي مواجهة الخصوم شهادة الشهود الذين تعهدوا على أقوالهم في القضاء بالعقوبة بعد أن

نناقشهم هي والدفاع فيها . ولا يغنى عن ذلك ان آخرين قد شهدوا بذات الوقائع ما دام حضور الشاهد . وما دامت هي لم تطرح اقواله بل استندت اليها في ثبوت الواقعة . واذا كان الدفاع عن المتهم قد بهسك بوجوب حضور أحد الشهود لسؤاله ومناقشته في اقواله لما لها من أهمية في الدعوى فاجابته المحكمة الى طلبه واجلت القضية لاعلائه ، نسـ لما لم يحضر هذا الشاهد واعتذر بمرضه وقدم شهادة طبية تفيد انه في حاجة الى راحة لمدة سبعة ايام طلب المحامي التأجيل حتى يحضر ولكن المحكمة لم تستجب اليه وسارت في الدعوى وحكمت فيها مسندة في الادانة الى اقوال هذا الشاهد وردت على طلب الدفاع رداً غير سديد فان حكمها يكون معيباً ، وقد كان عليها ان ننظر حضور الشاهد ونسمعه في جلسة أخرى ما دام ان ذلك لم يكن ليضر بمسـر العدالة .

(لمن رقم ٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٢٠)

١٦٤٧ - سلطة المحكمة في التعويل في حكمها على اقوال شـاهد لم تسمعه بالجلسة ولم يطلب المتهم سماعه ما دامت قد حققت شفوية المرافعة بسمع من حضر من الشهود .

✽ اذا كانت المحكمة في صدد نفي حالة الدفاع الشرعي التي اثارها المتهم قد استندت باقوال شاهدين واردا في أوراق الدعوى فلا يجوز للـمتهم ان ينـي عليها استنادها الى هذه الاقوال مع عدم تلاوتها بالجلسة او سماع الشاهدين ، اذ ما دامت أوراق الدعوى الواردة فيها هذه الاقوال قد كانت تحت نظر المتهم فانه كان عليه وهو الذي اثار حالة الدفاع الشرعي ان يـنـسد كل ما يحتل ان يرد عليها من اعراضات استبعادا من تلك الأوراق ، واذا هو لم يفعل فلا يكون له ان ينـي على المحكمة تفنيدها دفاعه بما هو نابت في الأوراق .

(لمن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٨)

١٦٤٨ - سلطة المحكمة في التعويل في حكمها على اقوال شـاهد لم تسمعه بالجلسة ولم يطلب المتهم سماعه ما دامت قد حققت شفوية المرافعة بسمع من حضر من الشهود .

✽ للمحكمة بمقتضى القانون ان تعول في حكمها على اقوال شـاهد في التحقيق الابتدائي ولو لم تسمعه في الجلسة ما دام المتهم لم يطلب سماع

شهادته أو تلاوة اقواله وما دامت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماعها من حضر من شهود الإنبات في مواجهة المتهم .

(طنن رقم ١٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٠)

١٦٤٩ - اطلاع المحكمة بعد انتهاء المرافعة في الدعوى وفي غيبة المتهم ومحاميه على دفتر الأحوال المقول بارتكاب التزوير فيه اجراء باطل .

✽ من القواعد الأساسية في القانون ان اجراءات المحاكمة في الجنائيات يجب ان تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل امام المحكمة . فاذا كان الثابت ان دفتر الأحوال المقول بارتكاب التزوير فيه قد حصل الاطلاع عليه بعد انتهاء المرافعة في الدعوى بغرفة المداولة وفي غيبة المتهم ومحاميه فهذا اجراء باطل يعيب المحاكمة ويسنوجب نقص الحكم . ولا عبرة بهذا . قاله الحكم من اكفاء الدفاع بما ورد عن هذا الدفتر بمحضر تحقيق النيابة ما دامت المحكمة لم تر الاكفاء بذلك التحقيق وقد ردت لزوم الاطلاع عليه بمعرفتها استجلاء لوجه الحق في الدعوى .

(طنن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢٠)

١٦٥٠ - سماع الشهود في غيبة المتهم امام المحاكمة لا ينحقق به كل الفرص المقصود من شفوية المرافعة .

✽ الاصل في الاحكام الجنائية ان تبني على التحقيق الذي تجريه المحاكمة بنفسها بالجلسة . فاذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد برأت المتهم دون سماع الشهود الذين تمسك بسماعهم ، ثم جاءت المحاكمة الاستئنافية فادانت المتهم واركتكت - فبها ارتكتكت اليه - الى احوال هؤلاء الشهود بالتحقيقات دون سماعهم مع تمسك المتهم امامها بوجوب سماعهم واصدارها قرارا باعلانهم وذلك من غير ان نورد في حكمها اسباب عدولها عما سبق ان قررت من سماعهم ، فانها تكون قد اخلت بحق المتهم في الدفاع .

(طنن رقم ٢٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١/٦)

١٦٥١ - شرط ادانة المتهم المحكوم عليه غيابيا امام محكمة اول درجة استنادا الى ما اثبته محرر المحضر في محضره .

✽ اذا كان المتهم لم يحضر امام محكمة الدرجة الاولى فمقتضى في الدعوى في غيبته عملا بالمادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنائيات ، ثم امام

المحكمة الاستئنافية لم يتمكن سماع شاهد الأيثار في الدعوى وهو مفتش مصلحة الإنتاج ، فادانته هذه المحكمة استنادا الى المحضر الذى حرره هذا الموظف ، فلا يكون له ان ينعى عليها أنها لم تسمع هذا الشاهد .
(طن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٦/١٩)

١٦٥٢ - اعتماد محكمة أول درجة فى ادانة المتهم على أقوال الشهود فى التحقيقات دون سماعهم لتنازل المتهم عن سماعهم يوجب على محكمة الدرجة الثانية اجابة المتهم الى ما طلبه من سماع الشهود .

✽ اذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد اعتقدت فى ادانة المتهم بصفة أصلية على أقوال الشهود فى التحقيقات دون ان تجرى تحقيقات بالجلسة فى مواجهة المتهم وتسمع شهادة شهود الأيثار بصرف النظر عن تنازله عن سماعهم وعن اعترافه الذى لم نعول عليه الا بوصفه مؤيدا لشهادة هؤلاء الشهود ، فانه يكون من المتعين على محكمة الدرجة الثانية ان تصحح هذا الخلل فى إجراءات المحاكمة وتجيب المتهم الى ما طلبه اليها من سماع الشهود فى مواجهته والا كان حكمها معيبا متعينا نقضه .

(طن رقم ١٧٣١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/١٩)

١٦٥٣ - عدم سماع المحكمة الشهود الذين طلب المتهم سماعهم لعدم الاستدلال عليهم يترتب عليه بطلان الإجراءات اذا تبين ان اعلانهم لم يكن قانونيا .

✽ الأصل فى الأحكام الجنائية ان تؤسس على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها وتسمع فيه الشهود فى مواجهة المتهم متى كان ذلك مستطاعا ، فاذا كان بين من الاطلاع على محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطلعون فيه ان الطاعن طلب الى المحكمة سماع شهود الدعوى ولكنها قضت بإنبيد الحكم المعارض فيه دون اجابته الى هذا الطلب وردت، على طلبه بقولها انها سبق ان اجابته لذلك ولكن لم يستدل على الشهود ، وكان الظاهر من الاطلاع على مفردات الدعوى ان احدا من شهودها لم يعلن اعلانا قانونيا وكل ما هنالك انه اجيب عن احدهم بأنه توفى ، كما اعان ورثة المدعى بالحق المدعى فى شخص وكبل محاميهم لبعض الجلسات التى نظرت فيها الدعوى امام محكمة أول درجة ، فان إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بالبطلان ويكون الحكم اذن معيبا بما يستوجب نقضه .

(طن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢٠)

١٦٥٤ - ادانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون ان تسمع اى المحكمتين شهودا يبطل الاجراءات .

✽ اذا كان الثابت ان محكمة اول درجة سمعت شهود الدعوى فى غيبة المتهم وغضت بالادانة وعند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عن هذا الحكم طلب اعلان الشهود واجلت القضية عدة مرات لهذا الغرض ، ولكن المحكمة قضت بالتأييد دون ان تسمعهم ثم امام المحكمة الاستئنافية كان الظاهر من دفاع المتهم انه نمسك بأن الزبهة ملفقة عليه من المجنى عليه مما كان يحتتم معه على المحكمة ان تسمع الشهود اذا ما رأت تأييد حكم محكمة اول درجة وعولت على ما اخذ به من افواههم ، فان ادانة المتهم استنادا الى شهادته اولئك الشهود الذين سمعوا فى غيبته تكون منطوية على اخلال بحق المتهم فى الدفاع ، اذ ان من حق المتهم ان تسمع الشهود فى مواجهته كيما يستطيع مناقشتهم ما دام ذاك ممكنا .

(طعن رقم ٧٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٢/٢٧)

١٦٥٥ - ادانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون ان تسمع اى المحكمتين شهودا يبطل الاجراءات .

✽ يجب ان تؤسس الاحكام الجنائية على النقيضات الشفوية التى تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام مسامهم ممكنا . فاذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد استندت فيها استندت اليه فى اذانة المتهم الى اقوال شاهد فى النقيضات دون ان تسمعه ، ونمسك المتهم امام المحكمة الاستئنافية بسماع هذا الشاهد فى مواجهته فلم تجبه الى طلبا - فانها تكون قد اخلت بحقه فى الدفاع مما يبطل اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم . ولا يغبر من حكم القانون فى ذلك قول المحكمة انها لم تستند فى ادانة هذا المتهم الى اقوال الشاهد وحده ، اذ الادلة فى المواد الجنائية مساندة يشد بعضها بعضا فاذا ما سقط واحد منها انهارت بسقوطه بلة ، الادلة .

(طعن رقم ١٢٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٥١/٣/١٢)

١٦٥٦ - عدم اطلاع المحكمة اثناء نظر الدعوى على الاوراق المدعى تزويرها يعيد الاجراءات .

✽ اذا كانت المحكمة قد قضت فى دعوى تزوير دون ان تطلع على

الورقة المدعى نزويرها ويطلع عليها المتهم رغما من تمسكه بضرورة الاطلاع عليها فتحكمها يكون معببا منعينا نقضه .

(لمن رقم ١٩٠٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٩٥١/٢/٢٠)

١٦٥٧ — استحالة حضور الشاهد بسبب عدم الاستدلال عليه أو لسبب غيره يجيز لها التعويل على شهادته المدونة بالتحقيقات .

✽ انه وان كان سماع شهود الاثبات أمرا واجبا قانونا لا يملك المحكمة الالتفات منه والاكفاء بالتحقيقات الأولية التي اجراها البوليس لما فى ذلك من مناهة لقاعده شفووية التحقيق الا ان محل ذلك ان يكون هذا السماع ميسرا ، اما اذا استحال حضور الشاهد بسبب عدم الاستدلال عليه أو لسبب غيره فانه ليس ما ينعى المحكمة من التعويل على شهادته المدونة بالتحقيقات .

(لمن رقم ٢٥٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٩٥١/٥/٢٨)

١٦٥٨ — استحالة حضور الشاهد بسبب عدم الاستدلال عليه أو لسبب غيره يجيز لها التعويل على شهادته المدونة بالتحقيقات .

✽ متى كان اعلان الشاهد غير ممكن كان يكون نوى أو نعدر على النيابة اعلانه لعدم الاهتداء اليه كان من الجائز للمحكمة ان تبني حكمها على التحقيقات الأولية . فاذا كانت النيابة قد قررت انها لم تسندل على الشاهد وكان المزمع لم يبد استعداده للارشاد عنه ، فاعتهدت المحكمة على اقواله فى التحقيقات فلا وجه للنعى على حكمها انها بننه على شهادة شاهد لم يسمح امامها .

(لمن رقم ٤٥٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١١٩٥١/٥/٢٨)

١٦٥٩ — التزام المحكمة باظهار الواقعة من التحقيقات التي تجريها بنفسها أو من الأوراق دون أن تنعدي هذا النطاق الى غيره .

✽ ان المحكمة انما تعرض للواقعة كما تبينتها هى وعائى ما تستظوره من النخبات التي تجريها بنفسها أو من الأوراق لمبلس عليها أن تنعدي هذا النطاق وترجع الى غيره من مثل الحكم الغيابى الصادر فى الدعوى أو التحقيقات الابتدائية لتتقصى ما عساه يكون قد فات الخصوم انفسهم ان يسمروا

اليه او يتمسكوا به او على ما رأت المحكمة من جانبها ان تلتفت عنه فلم تدخله
فمما خلصت اليه من حقيقة الواقع فى الدعوى .

(لمن رقم ٣٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٦/٤)

١٦٦٠ — عدم جواز اطلاق المحكمة على الورقة المزورة بعقد فض
المظروف الذى كان يحتويها بغير حضور الخصوم .

* ان اطلاق المحكمة على الورقة المزورة وما يرافقتها من أوراق بعقد
فض المظروف الذى كان يحتويها — ذلك عمل من أعمال التحقيق لا بسو:
أجرائه بغير حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيه ويطلب من المهتم الى
ان الورقة موضوع الدعوى هى التى أبدي دفاعه على أساس معرفته بها .

(لمن رقم ٤٨٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٦/١٤)

١٦٦١ — التزام المحكمة الاستثنائية بسماع الشهود الذين سمعهم
محكمة أول درجة فى غيبة المتهم ، واء اطلب هو سماع هؤلاء الشهود أم لم
يطلب .

* اذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الاتبكت فى غيبة
المتهم ، والمحكمة الاستثنائية لم تستجيب الى ما نمسك به محاميه من طاب
سماعهم فان حكمها يكون قد 'نطوى على اخلال بحق الدفاع ، اذ ان المحاكمات
الجنائية تقتضى سماع الشهود فى مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكنا ، واذن
فقد كان على المحكمة الاستثنائية ان تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول
درجة فى غيبة المتهم سواء اطلب هو سماع هؤلاء الشهود أم لم يطلب .

(لمن رقم ٨٩١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٨)

١٦٦٢ — ادانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون أن تسمع أى المحكمتين
شهودا يطل الاجراءات .

* الاصل فى الاحكام الجنائية ان تبني على التحقيق الشفوى الذى
يجريه المحكمة بنفسها فى جلسده المحاكمة فى مواجهة المحكمة ويسمع فيه
الشهود ما دام سماعهم ممكنا . فاذا كانت محكمة أول درجة لم تسمع شهودا
ولم تجر تحقيقات وتقتضى بادانة المتهم بناء على اقوال الشهود واحد المتهمين
المصابين بالتحقيقات الأولية ، ثم لما استأنف المحكوم عليهم قضت المحكمة

الاستثنائية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يجرى من جانبها أى تحقيق .
فإن حكمها يكون معيبا .

(طعن رقم ١١٤٠ لسنة ٢١ فى جلسة ١١٥١/١٢/١)

**١٦٦٣ — ادانة المتهم ابتدائيا واستثنائيا دون ان تسمع أى من المحكمتين
شهودا يبطل الاجراءات .**

* الأصل فى المحاكمات الجنائية أن يبنى على التحقيقات التى تجريها المحكمة بنفسها فى الجاسة وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم مـ.كنا . فإذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بادانة الطاعن بناء على ما استخلصته المحكمة من التحقيقات الابتدائية ودون أن يسمع شاهد الايـبات ثم لما اسـتأنف المتهم هذا الحكم طلب الى المحكمة الاستثنائية سماع شاهد الايـبات وشهود النفى نقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون اجابه المتهم الى طلبه فإن حكمها يكون مبنيا على اجراءات باطلة نعييه ونوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٢١ فى جلسة ١١٥٢/١/١٢)

١٦٦٤ — عدم جواز الطعن ببطلان الاجراءات بسبب فقد ملف القضية ما دامت المحكمة قد اعتمدت على عناصر الإثبات التى طرحت امامها بالجلسة .

* أن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى بالتحقيقات التى تجريها المحكمة بنفسها فى جلساتها . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة انما اعتمدت على عناصر الايـبات التى طرحت امامها بالجلسة ومنها صورة محضر الحجز والصورة الرسمية لمحضر البديـد الذى حرره المحضر واستخلصت مما دار امامها بالجلسة ومن ائوال المتهم نفسه انه لم يقدم الاشياء المحجوزة او بعضها فى اليوم المحدد للبيع ، وناقضت نفاعه فى هذا الشأن وبينت الأدلة الى اعتمدت عليها فى ثبوت التهمة قبيله ، وهى ادله من شأنها أن تؤدى الى ما انتهت اليه من ادانته — فإن ما يـسره هذا المتهم من طعن على الحكم ببطلان الاجراءات بسبب فقد ملف القضية لا يكون له محل .

(طعن رقم ٩٩ لسنة ٢٢ فى جلسة ١١٥٢/٢/٢٥)

١٦٦٥ - رفض المحكمة الاستئنافية طلب المحكمة سماع شهادته واستنادها في حكمها الى ما قرره هذا الشاهد في غيبة المتهم - خطأ .

* الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التفتيشات الشفوية التي تجريها المحاكم بنفسها بحضور الخصوم . فإذا رفضت المحكمة الاستئنافية طلب المنهم سماع شهادته واستندت في حكمها الى ما قرره هذا الشاهد في غيبة المنهم فاتها تكون قد أخطأت .

(لمن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٢)

١٦٦٦ - عدم التزام المحكمة بثلاثة تقارير الخبراء بالجلسة . .

* أن قانون الإجراءات الجنائية لم يوجب ثلاثة تقارير الخبراء بالجلسة فإذا كان الطاعن لم يطلب هذه الثلاثة فلا يجوز له أن ينير شعباً في صددها أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٦)

١٦٦٧ - سلطة المحكمة في الفصل في الدعوى بغير مناقشة ولا مراعاة إذا كان اعتراف المتهم كافياً لتكوين عقينتها .

* للمحكمة بمقتضى المادتين ٢٨١ و ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكفي باعتراف المتهم وتحكم عليه بغير سماع الشهود .

(لمن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/٦)

١٦٦٨ - سلطة المحكمة في الاعتماد على جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الإنبات الأخرى .

* أن قانون الإجراءات الجنائية لم يستحدث جديداً في شأن المحاكمات الجنائية ولم يخرج في الواقع عن شيء مما كانت أحكام محكمة النقض قد استقرت عليه في ظل قانون تحقيق الحنايات المسمى من أنه وإن كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التفتيش الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المنهم ما دام سماعهم ممكناً إلا أن هذا لا يمنع المحكمة من أن تعتمد على جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية من عناصر الإنبات الأخرى كأقوال الشهود ومحاضر المعاينة وتراير الأطباء والخبراء ، لأن هذه العناصر جميعها تعتبر هي الأخرى من عناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث

فى الجلسة سواء من جهة الابيات او من جهة النفى ، وعلى الخصوم ان يعرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته منها او ان يطلبوا من المحكمة ان تسمع فى مواجعتهم من سمعوا فى التحقيقات الابتدائية او ان سلو اقوالهم الواردة فيها ، فاذا هم لم يفعلوا فلا يصح لهم النعى عليها انها استندت فى حكمها الى اقوال وردت فى تلك التحقيقات دون ان تسمعها او ناهر بنزولها .

(طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٢٢ و طسه ١١٩٥٢/١٠/٦)

١٦٦٩ - سلطة المحكمة فى الاعتماد الى جانب الشهود الذين سمعهم على ما فى التحقيقات الابتدائية من عناصر الاثبات الاخرى .

✽ انه اذا كان الاصل فى المحاكمة الجنائية ان تقوم على التحقيق الذى تجربيه المحكمة بالجلسة وسمع فيه الشهود امامها ما دام سماعهم ممكنا ، فانه ليس ما يمنع المحكمة من ان تنزود فى حكمها بما ورد فى التحقيقات من اقوال شهود آخرين ما دامت هذه التحقيقات كانت معروضة على بساط البحث بالجلسة وكان فى وسع الدفاع ان يناقشها ويرد عليها .

واذا كان الطاعن لم يطلب الى المحكمة تلاوة اقوال أحد من الشهود غير من سمعهم ، كما لم يطلب تلاوة اقوال الشاهد الذى قال امامها انه لا يذكر الواقعة واحال الى اقواله المدونة فى التحقيق بشأنها فلا يقبل من المتهم ان يعترض على الحكم لعدم تلاوة المحكمة هذه الاقوال ، فان المادة ٢٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على انه اذا قرر الشاهد انه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز ان ينل من شهادته التى فررها فى التحقيق او من اقواله فى محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الشهادة ، فانها لم توجب هذه التلاوة بل جعلت الامر فيها جوازي .

(طعن رقم ٨٧٦ لسنة ٢٢ و طسه ١١٩٥٢/١/٢٦)

١٦٧٠ - ادانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون ان تسمع اى المحكمتين شهودا يبطل الاجراءات .

✽ الاصل فى الاحكام الجنائية انها بنى على التحقيقات الشفوية التى تجربها المحكمة فى الجلسة وسمع فيها الشهود ما دام سماعها ممكنا . والمادة ١٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية نفس على ان المحكمة الاستئنافية تسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى اجراءات التحقيق . فاذا كانت محكمة الدرجة الاولى لم تسمع شاهد الاثبات الوحيد فى الدعوى ، وقضت بادانة المتهم بناء على

أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات الأولية ثم قضت المحكمة الاستئنافية
بأن يحدد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم يجب المتهم إلى ما طلبه من سماع ذلك
الشاهد — فإنها تكون قد أخطأت .

(لمن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/٢٧)

**١٦٧١ — ادانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون أن نسمع أي المحكيتين
شهودا يبطل الاجراءات .**

* أن الأحكام الجنائية يجب أن يؤسس على التحقيقات الشفوية التي
تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وسمع فيها الشهود ما دام
سماعهم ممكنا ، واذن فمضى كان الواضح من الحكم الابتدائي أن المحكمة قد
استتقت قضاءها بادانة الطاعن على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية
دون أن تسمعهم بالجلسة ودون أن تجري أي تحقيق في الدعوى وكانت
المحكمة الاستئنافية من جانبها لم تشكل هذا النقص ، فإن الحكم يكون
باطلا متعينا نقضه .

(لمن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٢/١٢)

**١٦٧٢ — ادانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون أن نسمع أي المحكيتين
شهودا يبطل الاجراءات .**

* الأصل في المحاكمات الجنائية أن يبنى على التحقيقات الشفوية
التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة ومنها سماع الشهود مادام
سماعهم ممكنا . واذن فمضى كان البات من محاضر الجلسات أن الطاعن
حكم بادانته ابتدائيا واستئنافيا دون أن تسمع أي المحكيتين شهودا ، فإن
أجراءات المحاكمة تكون باطلة .

(لمن رقم ٦٥٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/٢٦)

**١٦٧٣ — تلاوة أقوال المتهمين أو الشهود بالجلسة لا يترتب على
خالفها البطلان .**

* أن القاتلون كما أجاز للمحكمة أن تقرر بتلاوة أقوال المتهمين أو
الشهود في التحقيقات الابتدائية قد أجاز أيضا للخصوم أن يطلبوا هذه
التلاوة ، وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن هذه الإجازة لا يترتب على

مخالفاتها البطلان . فاذا كان المتهم لم يطلب تلاوة شيء مما أجاز القانون تلاوته . فليس له أن يثير أمر عدم تلاوته أمام محكمة النقض .
(ظمن رقم ٨٨١ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٣/٧/٢)

١٦٧٤ — عدم تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يطلب ذلك وتناولها الدفاع بالناقشة .
* أن القانون لا يوجب على المحكمة تلاوة أقوال المجنى عليه المنوئى ، بل بكفى أن يكون الدليل المسمماد منها مطروحا على بساط البحث فى الجلسة .

(ظمن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٣/١٠/١٢)

١٦٧٥ — مناقشة المتهم فى اعترافه الذى أبداه فى التحقيقات بتحقيق به شفوية المرافعة فى الحدود التى اقتضاهها ظرف الإثبات فى الدعوى .
* متى كان الدليل المباشر الذى عول عليه الحكم فى ادانة الطاعن هو اعتراف المتهم الأول فى التحقيقات والقرائن الناطقة بذاتها المستخلصة من مجموع التحقيقات ، وكانت المحكمة قد ناقشت المتهم الأول فى الجلسة فى هذا الاعتراف الذى أبداه فى التحقيقات والذى اعتبره الحكم الدليل الأساسى المباشر قبل الطاعن — فان شفوية المرافعة تكون قد تحققت فى الحدود التى اقتضاهها ظرف الإثبات فى الدعوى .
(ظمن رقم ١٥٢٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١١٥٣/١٢/٢١)

١٦٧٦ — عدم تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يطلب ذلك وتناولها الدفاع بالناقشة .

* أن تاتون الاجراءات الحثائية اذ نص فى المادة ٢٩٠ منه على انه « اذا قرر الشاهد انه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع مجوز ان يقضى من شهادته التى اقرها فى التحقيق او من اقواله فى محضر جمع الاستدالات الجزء الخامس بهذه الرأفة » . اذ قرر الماتون ذلك ، واخذ فى هذا الشأن ببعض نصوص قانون تحقيق الجنايات المخطط ، فانه لم ينقل عن ذلك القانون النص الذى كان يجرى بانه « لايجوز للتقاضى فى غير الاحوال التى يجوز فيها تلاوة اقوال الشاهد ان يبنى الحكم على اقوال أثناء جمع الاستدالات او فى التحقيق .

والا كان العمل باطلا » بل اقتصر على نص المادة ٣٠٢ الذى يقول انه «لايجوز للقاضى ان يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه فى الجلسة » - لما كان ذلك وكان الواضح من مدضر الجلسة أن المحكمة ناقشت الشاهدين مناقشة مستفيضة فبما ادلبا به من أقوال فى التحقيقات الابتدائية : وان محامى الطاعن تعرض لتلك الأقوال فى مرافعته وتلا بمضها وأبدى دفاعه فى شأنها دون أن يستعمل الرخصة التى خولها له القانون من طلب تلاوة تلك الأقوال ، فانه لايقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض أمر عدم تلاوة المحكمة لها .

تكمّل رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٤/٢/١٥

١٦٧٧ - ادانة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون ان تسمع أى المحكّتين شهودا يطل الاجراءات .

✽ الأصل فى المحاكمات الجنائية أن يبنى على ماتجربه المحكمة بنفسها من تحقيق علنى فى الجلسة . وائن فمضى كان الحكم المسانف قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائى ، وكان الحكم المذكور قد عول فى ادانة الطاعن على أقوال شاهدى الانبات فى التحقيقات دون أن يسألا أمام محكمة أول درجة ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص فى الاجراءات بسماعها فى مواجهة المتهم الذى طلب منها ذلك ، ولا يقبل من محكمة الموضوع وهى المكلفة بنحرى حقيقة الواقعة أن تتعمل بعدم اجابة طلب المتهم لسكونه فى آخر جلسة عن التمسك بطلبه .

١٦٧٨ - للمحكمة الامتاع عن سماع شهود عن وقائع ترى انها واضحة متى كان المتهم لم يعترض على تلاوة أقوال من لم تسمعه المحكمة من الشهود .

✽ لمحكمة الموضوع ان تبتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى انها واضحة وضوحا كافيا . ومضى كان الطاعنان لم يعترضا على تلاوة أقوال من لم يسمعه المحكمة من الشهود ولم يتهمسكا بسماع أحد منهم فليس لها ان يعيبا على الحكم عدم سماع شهادة الشهود الذين أمرت المحكمة بتلاوة اقوالهم .

اطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٤/٥/٢٥

١٦٧٩ - جواز اكتفاء المحكمة بسماع بعض الشهود دون الباقين
ما دام المتهم لم يطلب سماعهم .

* إذا كانت المحكمة قد اكتفت بسماع بعض شهود الإثبات ولم يطلب
الطاعن الى المحكمة سماع باقى الشهود فلا يقبل منه ان بنعى عليها انها لم
تسمعهم .

(طعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٤ فى جلسة ١١٩٥/٦/٢١)

١٦٨٠ - عدم اطلاع المحكمة أثناء نظر الدعوى على الأوراق المدعى
تقريرها يعيب الإجراءات .

* إذا كانت المحكمة لم تطلع أثناء نظر الدعوى ، على السند المطعون
فيه ، وكان هذا هو من أدلة الجريمة التى يجب عرضها على بساط البحث
والناقشة الشبهة بالجلسة فان عدم اطلاع المحكمة عليه يعيب إجراءات
المحاكمة ويستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٥ فى جلسة ١١٩٥/٥/٢١)

١٦٨١ - سلطة المحكمة فى التعويل فى حكمها على أقوال شاهد لم
تسمعه بالجلسة ولم يطلب المتهم سماعه ما دامت قد حققت شقوية المرافعة
بسماع من حضر من الشهود .

* ان الطعن على الحكم لمخالفة احكام المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات
الجنائية والتبسك بأحكام المادة ٣٧٩ منه التى تعطى للنسابة العامة وأمنهم
والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الحق فى ان يعارض فى سماع
الشهود الذين لم يسبق اعلانهم بأسمائهم ، انما محله ان يعلن الانتهاء او
الدفاع عن المتهم شهودا لم ندرج اسمائهم بالقائمة . كما ان الطعن على الحكم
لمخالفة احكام المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية انما محله ان لا يكون
للدليل أصل فى التحقيقات ، ولما كان القانون لا يمنع المحكمة من أن نعول على
أقوال شاهد فى التحقيقات الأولية ، وفى أى دور من ادوار التحقيق —
الى جانب شهادة الشهود الذين سمعتهم وكان لها فى سبيل تكوين عقيدتها
ان تأخذ بأقوال الشاهد وان لم نسمع شهادته بنفسها متى كانت هذه الأقوال
مطروحة على سباط البحث فى الجلسة واطبأت الى صحتها ، لما كان ذلك
فانه لا تترتب على المحكمة ان هى استشهدت فى حكمها بأقوال الشهود
التي ادلو بها فى التحقيق ، ولو لم تسمعهم بنفسها — ما دامت الطاعنة

٦٣٣.

كان في إمكانها مناقشة اقوالهم أو ان تطلب من المحكمة سماعهم اذا رأت في ذلك ما يسند دفاعها .

(لمن رقم ٢٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٧)

١٦٨٢ - ادانة المنهم ابدانها واستئنافا دون ان تسمع اي الحكمتين
شهودا يبطل الاجراءات .

✽ اذا كانت محكمة اول درجة قد نضت بادانة الطاعن اسنادا الى اقوال الجاني عليه وشاهد آخر في التحقيقات دون ان نسمع احدا منها بالجلسة ، ورغم ناجليها الدعوى لحضورهما ، ولما اسنائف الطاعن طلب بلسان محاييه اهم المحكمة الاستئنافية سماع شهادة الشاهدين فلم نجبه المحكمة الى طلبه وردت بما قالته من انها لا ترى لزوما لسماع اقوالهما ولا نسنند الى هذه الاقوال اكفاء بما قرره الطاعن من انه اعلى الشيكين (اللذين لا ينفلهما رصيد قائم) ومن الاطلاع عليها وعلى اجابة البنك وكان ييبى من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية ان المحكمة لم نسال الطاعن ولم يدل باعترافه حتى كان يجوز للمحكمة الاكفاء بهذا الاعتراف والحكم عليه بغير سماع الشهود ، فان رفض المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن سماع شهادة الشاهدين للسبب الذي ذكره يكون غير سائق وبمه اخلال بحقه في الدفاع .

(لمن رقم ٢١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٠/٣)

١٦٨٣ - تلاوة اقوال الشهود التي ابدت في التحقيق مشروط بتعذر سماعهم لاي سبب من الاسباب .

✽ تلاوة اقوال الشهود التي ابدت في التحقيق هي من الاجازات التي خولها الشارع للمحكمة الا ان استعمال المحكمة لحقها هذا مشروط بتعذر سماع الشاهد لاي سبب من الاسباب كما هو صريح نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(لمن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٨)

١٦٨٤ - ديانة المحكمة في التعديل في حكمها على اقوال شاهد لم تسمعه بالجلسة ولم يطلب منهم سماعه ما دامت قد حققت شفوية المرافعة بسماعه من حضر من الشهود .

✽ القانون لا يمنع المحكمة من ان تعول على شهادة شاهد او اقوال منهم

فى التحقيقات الاولى الى جانب شهادة الشهود الذين سمعتمهم بادامت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

(لمن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٥ فى جلسة ١٢/٢٦/١٩٥٥)

١٦٨٥ — للمحكمة الاستناد فى حكمها الى ما ورد فى الاتقيقات هن الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعوهم بالجلسة ما دام كل ما تقدم كان معروضا على بساط البحث .

✽ انه وان كان الأصل فى المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها ما دام سماعهم ممكنا إلا أنه ليس مألوف منع المحكمة من أن تستند فى حكمها الى ماورد فى التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعوهم بالجلسة ما دام كل ذلك كان معروضا على بساط البحث وكان فى وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها ، وأذن فإذا كان المزمع لم يطلب من المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الانتقال لإجراء المعاينة فإن ما يبرره فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(لمن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٥ فى جلسة ١/٢٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٨)

١٦٨٦ — التعميل على ما ورد فى التحقيقات من أقوال المجنى عليها التى لم تحضر بالجلسة — جوازه للمحكمة ذلك اذا استبان عذر الأخيرة من عدم الحضور وحقت المحكمة ثبوتية المرافعة .

✽ للمحكمة بمقتضى القانون أن تعمل فى حكمها على أقوال المجنى عليها فى التحقيقات بعد أن استبان لها عذرها فى عدم الحضور لرضاها ، وقدم زوجها الشهادة الطلية دالة على ذلك وانتهى محامى المتهم بتلاوة أقوالها ولم يصر على طلب حضورها ، وكانت المحكمة قد حققت ثبوتية المرافعة بسماع من حضر من شهود الإثبات .

(لمن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٥ فى جلسة ١٤/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ١٧٤)

١٦٨٧ — ادانة المتهم اخذا باعتباره واستنادا الى أقوال الشهود فى التحقيقات — جائز — م ٢٧١ ج ١ .

✽ اذا دانت المحكمة متهما باعتباره واستنادا الى أقوال الشهود

فى التحقيقات الأولية فانها تكون قد استعملت حقا مقرر لها بالمادة ٢٧١
من قانون الاجراءات الجنائية .

(لمن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٥٤)

**١٦٨٨ — مواد المخالفات — عدم اشتراط القانون ان تبني احكامها على
الانحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة .**

✽ لا يشترط القانون فى مواد المخالفات ان تبني احكامها على التحقيقات
الشفوية التى تجريها المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود .

(لمن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ س ٧ ص ٤١٢)

**١٦٨٩ — قيام محكمة اول درجة بسماع من حضر من شهود الاثبات —
عدم طلب منهم استدعاء الجنى عليه لسماع اقواله — النعى امام المحكمة
الاستثنائية بعدم سماع الجنى عليه — لا محل له مادامت هذه المحكمة لم
تر مة يدعو الى ذلك .**

✽ تحكم المحكمة الاستئنافية — بحسب الأصل — على مقتضى الاوراق
فى الدعوى دون ان تجرى اى تحقيق فيها الا ما ترى هى لزوما لتحقيقه او
ما تستكمل به النقص فى اجراءات المحكمة امام محكمة اول درجة ، فاذا
كان الثابت من محاضر الجلسات ان محكمة اول درجة قد حققت شفوية
المرافعة وسمعت من حضر من شهود الاثبات ولم يطلب منها انهم استدعاء
الجنى عليه لسماع اقواله فليس له ان ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم
سماع الجنى عليه مادامت هى لم تر مايدعو الى ذلك .

(لمن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٧٧)

**١٦٩٠ — سلطة محكمة الموضوع فى سماع اقوال اى شخص لم يسبق
اعلانه والاخذ باقواله .**

✽ من حق المحكمة ان تستدعى وتسمع اقوال اى شخص لم يكن
قد سبق اعلانه قبل الجلسة بالحضور امامها ولا جناح عليها ان هى اخذت
باقواله واستندت اليها فى قضائها .

(لمن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ س ٧ ص ١٨٠٢)

١٦٩١ — عدم اجلية المحكمة الاستئنافية المتهم الى ناجيل الدعوى
 لسماع شاهدين — تحقق شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى. —
 لا اخلال بحق الدفاع .

* الأصل ان المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى
 الأوراق ما لم تر هي لزوما لاجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ولذا
 فإن المحكمة اذا لم نجب المتهم الى ناجيل الدعوى لسماع الشاهدين اللذين
 طلب الدفاع سماعهما لا تكون قد خالفت القانون أو اخلت بحق المتهم في
 الدفاع ما دامت محكمة الدرجة الأولى قد حققت شفوية المرافعة ولم يطلب
 اليها الدفاع سماع شهود آخرين في الدعوى .

(لمن رقم ٧٠٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ س ٧ ص ١٢٢)

١٦٩٢ — عدم اشتراط تحقق شفوية المرافعة في مواد المخالفات بحسب
 وصف المحكمة — المادة ٣٠١ اجراءات — العبرة في ذلك بحقيقة الواقعة
 ووصفها القانوني الذي تنص فيه عليها المحكمة .

* لا يشترط القانون في مواد المخالفات ان يبنى احكامها على التحقيقات
 الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود
 لأن لحاضر المخالفات بنس المادة ٣٠١ من قانون الاجراءات الجنائية حجة
 خاصة توجب اعتداد ما دون فيها الى ان يثبت ما ينفيه ، يستوى في ذلك
 ان تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف انها جنحة واعتبرها المحكمة مخالفة
 أو انها رفعت في الأصل بوصف الواقعة مخالفة اذ العبرة في ذلك هي
 بحقيقة الواقعة ووصفها القانوني الذي تنص فيه عليها المحكمة .

(لمن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ س ١٥٢٠)

١٦٩٣ — ١٦٩٤ — تحقق شفوية المرافعة عند استجواب المحكمة
 المتهمين في شأن ما وقع عليهما من اعتداء وذلك بعد اكتفاء النيابة والمتهم
 بنلاوة أقوال شهود الإثبات .

* اذا كان النابت من محضر جلسة المحاكمة ان الحاضر عن المتهم
 وكذلك النيابة لم يمسكا بسماع شهود الإثبات وطلبا الاكتفاء بنلاوة أقوالهم
 وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين في تفاصيل الإعتداء اذ اتفق عليهما على
 النحو الواضح بحضور الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهدا فيها وقع عليه
 من اعتداء فإن مناقشة المحكمة لهما تحقق بها شفوية المرافعة .

(لمن رقم ١٠٣٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨١٠)

١٦٩٥ — أدانة المتهم بناء على ما أثبتته مفتش العمل في محضره دون سماعه — وهو الشاهد الوحيد في الدعوى — سماع المحكمة الاستئنافية شهود نفى التهم — عدم تحقق شفووية المرافعة — بطلان الحكم .

* متى كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها بإدانة التهم على ما أثبتته مفتش العمل في محضره وهو الشاهد الوحيد في الدعوى — من غير أن يبين السبب في عدم سماعه بالجلسة في أى من درجتي التقاضي فإن سماع المحكمة الاستئنافية لأقوال شهود نفى التهم لا نحقق به شفووية المرافعة ويكون الحكم باطلا .

(طعن رقم ١٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٥٦/١٢/١٠ من ٧ ص ١١٢٥١)

١٦٩٦ — عدم تمسك المتهم بطلبه سماع الشاهد في الجلسة الأخيرة — دلالته — التنازل عنه — لا يغير من هذه الدلالة طلب المدافع عن التهم في جلسة سابقة أعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور — علة ذلك .

* إذا كان المتهم لم يتمسك بطلبه في الجلسة الأخيرة ، بل ترفع في الدعوى دون إشارة منه الى طلب سماع الشاهد ، فإن ذلك يفيد نزوله ضمنا عن هذا الطلب ، ولا يغير من هذا النظر ما اشار اليه المدافع عن المتهم في محضر جلسة سابقة من طلب أعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور ، ذلك أن القانون قد برك الأمر في هذه الحال بإطلاق تقدير المحكمة، أن شاعت حكمت على الشاهد المخلف بالغرامة المقرره قانونا أو أجلت الدعوى لاعادة تكليفه بالحضور ، أو أمرت بالقبض عليه واحضاره اذا رأت أن شهادته ضرورية ، ومن ثم فالقول بأن الحكم المطعون فيه قد اخل بحق الدفاع وشابه بطلان في الإجراءات لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/١٢/٢٠ من ٩ ص ١١٢٨)

١٦٩٧ — للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود عند قبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو دلالة — المادة ٢٨٩ أ ج .

* خول القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويسنوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بسمرف التهم والمدافع بها مثل عليه ، على ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون .

(طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/١/٥ من ١٠ ص ١)

١٦٩٨ — تلاوة أقوال الشهود هي من الاجازات المخولة للمحكمة فلا يقترب على مخالفتها البطلان .

* ان تلاوة أقوال الشهود هي من الاجازات المخولة للمحكمة بحكم القانون ولا ينرب على مخالفتها البطلان .

(لمن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٩/١/٢٥ س ١٠ ص ١)

١٦٩٩ — مبدأ شفوية المرافعة في ظل المادة ٢٨٩ ج١ معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لا تلزم المحكمة الاستئنافية بإجراء اللخبق الذى أغفلته محكمة أول درجة عند تنازل المدعى أمام هذه المحكمة عن سماع شهود الإثبات وانتفاء حاجة محكمة ثلثى درجة الى اتخاذ هذا الإجراء .

* اذا كانت المحكمة بدرجيتها قد جرت فى ظل المادة ٢٨٩ ج١ قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالفانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تدارل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات ، وكانت محكمة ثلثى درجة انما تقضى على مقتضى الأوراق — وهى لا تسمع من شهود الإثبات الا من ترى لزوما لسماعهم ، فانه لا يبق للمتهم ان ينعى ببطلان إجراءات المحاكمة .

(لمن رقم ١١٧٣ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ س ١١ ص ١٩٥١)

١٧٠٠ — إجراءات المحاكمة — شفوية المرافعة — سماع الشهود .

* الأصل فى المحاكمة الجنائية انما تبنى على النخبق الشفوى الذى تجربته المحكمة بنفسها فى مواجهة المدعى بالجلسة ، وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود فى محضر النخبق الابتدائى الا عندما بخول القانون ذلك وفى الأحوال الواردة على سبيل الحصر — ولما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة قد قضت برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وبثبوت التهمة استنادا الى أقوال الشهود فى التحقيقات، المضمومة دون أن تسمع هى هؤلاء الشهود . كما قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع هى أيضا الشهود الذين أخذت محكمة أول درجة بأقوالهم فى تلك التحقيقات ، فانه بتعين نقض الحكم المطعون فيه لما فى ذلك من أخلال بقاعدة شفوية المرافعة .

(لمن رقم ٥٧ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/٤/١٧ س ١٢ ص ٦٥٥)

١٧٠١ - شفوية المرافعة - شهود - سماعهم .

✽ متى كان النائب من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المحاكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع اقوال شهود الاثبات وان الطاعن لم يطلب بنفسه او بلسان محاميه سماع شهود آخرين او اتخاذ اجراء معين من اجراءات التحقيق ، وكان الطاعن لم يسلك من جانبه - بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم يدرج مستشار الاحالة اسماءهم في قائمة الشهود - الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من مائون الاجراءات الجنائية ، فانه لا يترتب على المحاكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماعهم وليس للطاعن من بعد ان ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها .

(ظمن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٦ و جلسة ١٦٦٧/١/٢٠ من ١٨ ص ١٠٨)

١٧٠٢ - شفوية المرافعة بسماع شهود الاثبات - الأخذ باقوال الشهود

في التحقيقات .

✽ متى كان النائب من 'الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان محكمة اول درجة قد حققت شفوية المرافعة بسماع شهود الاثبات ، وكانت الطاعنان لم يطلبوا من محكمة ثاني درجة سماع أحد من الشهود ، فانها لا تكون مخطئة اذا هي عولت على اقوال الشهود في المحقيقات دون سماعهم ما دامت اقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(ظمن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ و جلسة ١٦٦٩/٤/٧ من ٢٢ ص ٤٤٢٩)

١٧٠٣ - بيان الطريق الذي يملكه المنهم في اعلان من يرى مصلحة

في سماعهم من الشهود - لا يخل بجداً شفوية المرافعة .

✽ لم ينجم مراد القانون حين رسم الطريق الذي ينجمه المهم في اعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم 'مام محكمة الجنابات ، الى الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم اساسا على شفوية المرافعة ضمها للمتهم الذي يحاكمه ولا الى الافتئات على حقه المقرر في الدفاع .

(المسودة، ١٢٩٢ لسنة ٣٩ و جلسة ١٦٦٩/١/٢٠ من ٢٠ ص ١١٢٩)

١٧٠٤ - تمام المرافعة - المعبرة فيه - بالواقع بالنسبة لكل منهم .

✽ ان الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، من الدفع بالمنعقة

بالنظام العام ، والذى من شأنها أن منفع بها النعمة المسندة الى 'لهم' ، واذ كان ذلك : وكان الطاعن قد دفع مى كلنا درجتي الاعاضى بانقضاء الدعوى ، الجنائية بالتقادم ، وكان الحكم المطعون غبه مد دانه دور ان يعرض اهدا الدفع ابرادا له وردا عليه فانه يكون تلصر البيان ، بمعيا بها يبطله وبوجب نقضه .

(طنى رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧٠/١/٦ من ٢١ مى ٢٥٧)

١٧٠٥ — شفوية المحاكمة — نهىست الطاعن بسماعه تسمهاده !!
من شهود الاثبات — قضاء المحكمة بادانته ركوبا الى اقوال هؤلاء المسمودون
نون سماعه — اخلال بحق الدفاع .

✽ الأصل فى الأحكام الجنائية انها بنى على الحقيقى الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، ولذا كان الدافع عن الطاعن قد ميسك بسماع شهادة الغائبين من شهود الاثبات . فان الحكم المطعون فيه ذ فضى فى الدعوى بادانته الطاعن وركن الى اقوالهم دون سماعهم رغم اصرار الطاعن على ذلك . فانه يكون مشويا بسبب الاخلال بحق الدفاع بها بسمووجب نقضه والاحالة . ولا يؤثر فى ذلك ان تكون المحكمة قد ركنت فى الادانة الى دلة اخرى هى اعتراف الطاعن بحقيقتات النيابة وباقى اقوال شهود الاثبات الذين سمعهم والمعاينة لأنها لم تعد بهذه الأدلة وحدها وانما ادخلت فى اعيارها ايضا اقوال الشهود الغائبين الذين لم نستمع اليهم رغم اصرار الدفاع على سماعهم . والأصل ان الأدلة فى المواد الجنائية بمساندة يشد بعضها بعضا والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة ، وليس من المستطاع — مع ما جاء فى الحكم — الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل — لو حقق — فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة . ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طنى رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٠ فى جلسة ١٩٧١/٢/١ من ٢٢ مى ١٣٠)

١٧٠٦ — حق المنهم فى الكلمة الأخيرة — عدم مطالبته بهذا الحق —
اعتباره متنازلا عنه — أساس ذلك .

✽ اذا كانت المحكمة قد منحاها ان تعطى الكلمة الاخيرة لايها فله ان يطالبها بذلك فاذا هو لم يفعل فانه يعد متنازلا عن حقه فى ان يكون آخر من يتكلم باعتبار انه لم يكن عنده او لم يبق لديه مايقوله فى ضام المحاكمة ومن لم فلا يقبل منه الاعتراض على ذلك لدى محكمة النقض .

(طنى رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ فى جلسة ١٩٧١/١١/١٥ من ٢٧ مى ١٩٠٥)

١٧٠٧ - إجراءات المحاكمة - ترافع النيابة بعد ابداء المتهم دفاعه -
لا بطلان اذا لم يطلب المتهم الكلمة بعدها .

* اذا كانت المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية نوجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه قد سمعت المحكمة مرافعة النيابة العامة ، إلا أن ذلك لا يبطل المحاكمة ما دام الطاعن لا يدعى في طعنه أنه طلب من المحكمة أن تسمعه بعد مرافعة النيابة فرفضت ذلك ، مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن حقه في أن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله في ختام المحاكمة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، دعوى البطلان أو الإخلال بحق الدفاع يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ سجل ٢٨ من ١١٠٤٣)

الفصل الثامن

محضر الجلسة

١٧٠٨ — محضر الجلسة حجة بما ثبت به والادعاء بعكس ما ورد فيه لا يثبت الا بطريق الطعن بالنزوير .

* محضر الجلسة حجة بما ثبت به . والادعاء بعكس ما ورد فيه لا يثبت الا بطريق الطعن فيه بالنزوير .

(طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٢٢/١٢/٥)

١٧٠٩ — عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محاضر الجلسات لا يمد بطلاناً جوهرياً في الإجراءات ما دام محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم موقفاً عليه منه .

* عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محاضر الجلسات لا يمد بطلاناً جوهرياً في الإجراءات يستوجب نقض الحكم ما دام محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم موقفاً عليه منه .

(طعن رقم ١٦٣ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/٥/١٤)

١٧١٠ — الحكم مكمل لمحضر الجلسة في اثبات ما ينم عن إجراءات أمن المحكمة .

* ان خلو محضر الجلسة من عبارة مالا يدل حتماً على عدم صدورها ، لذا كانت هذه العبارة واردة في الحكم دون المحضر فهذا دليل كاف لاثبات صدورها فعلاً .

(طعن رقم ٩٧٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٥/٩)

١٧١١ — الحكم مكمل لمحضر الجلسة في اثبات ما يتم من إجراءات أمام المحكمة .

* الحكم متمم لمحضر الجلسة فلا طعن في صحة البيانات الواردة به عدم ورودها بمحضر الجلسة مادام هذا المحضر لبس فيه ما يتعارض مع ما أورده الحكم .

(طعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١٠/١٧)

١٧١٢ — خلو محضر الجلسة من ذكر سن الشاهد وصناعته ومحل سكته أو اغفال اسم المحامي الذي ترفع عن الذمهم لا يقتضى البطلان . . .

* لا يميىب الحكم عدم ذكر سن الشاهد فى محضر الجلسة ، خصوصا وان المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنايات لاوجب ذلك . وكذلك الحال فى اغفال اسم المحامى الذى ترفع عن الذمهم بحضوره .
(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٣٤٠/٤/٨)

١٧١٣ — عدم ترقيم صفحات محضر الجلسة وخلوه من ذكر سن الشاهد وصناعته ومحل سكته لا يقتضى البطلان .

* ان عدم ترقيم صفحات محضر الجلسة وخلوه من ذكر سن الشاهد وصناعته ومحل سكته لا ينفى البطلان . على انه ما دام الطاعن لا يدعى انه قد ضرب بسبب اغفال هذه البيانات فلا تكون له مصلحة من وراء اثارتها .
(طعن رقم ٧٤٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٣٤١/٢/٢٤)

١٧١٤ — محضر الجلسة حجة بما ثبت به والادعاء بعكس ما ورد فيه لا يثبت الا بطريق الطعن فيه بالتزوير .

* ان الشارع فى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات قد نص على ان الاصل فى اجراءات المحاكمة هو اعتبار انها جميعا — على اختلاف اهميتها — قد روعيت اثناء الدعوى على الا يكون من وراء ذلك اخلال بها لصاحب الشأن من الحق فى ان يثبت ان تلك الاجراءات قد اهللت أو خولفت فى الواقع . وذلك بكل الطرق القانونية الا اذا كان ثبوتا بمحضر الجلسة أو بالحكم ان هذه الاجراءات قد روعيت فى هذه الحالة لا يكون ان يدعى مخالفتها سوى ان يطن بالتزوير فى المحضر أو فى الحكم . وهذا يلزم منه ان تكون العبارة فى مخالفة الاجراءات أو عدم مخالفتها هى بحقيقة الواقع . ولذلك فان مجرد عدم الانساره فى محضر الجلسة وفى الحكم الى شىء خاص بها أو مجرد الإشارة خطأ الى شىء منها لا يبرر فى حد ذاته القول بوتويع المخالفة بالفعل بل يجب على من يدعى المخالفة ان يقيم الدليل على ما ادعاه بالطريقة التى رسمها القانون .

(طعن رقم ٦٩٧ لسنة ١١ ق جلسة ١٣٤١/٥/١٩)

١٧١٥ - عدم ذكر طلبات التأييد بمحضر الجلسة أو عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يبطل الحكم .

* أن عدم ذكر طلبات التأييد بمحضر الجلسة لا يبطل الحكم ، فإن الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها قد روعيت ، وكذلك لا يعيبه أن يكون دفاع المتهم غير محون بالتفصيل في المحضر ، على أنه إذا كان المتهم بهمه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة إثباته .

(طعن رقم ١٤٦١ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٩)

١٧١٦ - الحكم مكمل لمحضر الجلسة في الثبات ما يتم من إجراءات أمام المحكمة .

* أن الحكم يكمل محاضر الجلسات في الثبات ما يتم أمام المحكمة . فإذا تأتت المحكمة في حكمها أن المتهم طلب إليها طلبا معينا ، فإن هذا بذاته يقوم دليلا على أنه تقدم إليها بهذا الطلب فعلا ، ولو لم يكن قد ورد في محاضر الجلسات أو بالذكرات .

(طعن رقم ٧٩٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١/١٠)

١٧١٧ - التزام المتهم بأن يطلب صراحة إثبات ما يهمله في محضر الجلسة .

* إذا كان الظاهر من محضر جلسة المعارضة في الحكم الغيابي أمام محكمة أول درجة أن المتهم طلب تأجيل نظر الدعوى لحضور الشهود فامرت المحكمة بتأجيلها ، وفي الجلسة التالية سمعت شهادتي الإثبات في مواجهته ، لم لم يحضر هو باثني الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستثنائيا حتى حكم فيها فإن خلو محضر الجلسة مما يثبت حصول سؤاله عن تهمته أو أنه أبدى دفاعه لإصلاح سببا لأن يترقبه عليه طعنه بأنه لم يسأل عما يهمله به في أية مرحلة من مراحل المحاكمة لأن الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، وعلى المتهم ، إذا كان بهمه خاصة إثبات أمر في محضر الجلسة ، أن يطلب صراحة إثباته فيه .

(طعن رقم ١٠٥٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٢٢)

١٧١٨ — خلو محضر الجلسة من اثبات أسماء القضاة لإعييب الحكم
مادام متونا به أسماء القضاة الذين أصدره .

* متى كان الحكم متونا به أسماء القضاة الذين أصدره وعريحا فربما
انهم هم الذين سمعوا 'لرافعة فانه لا يؤثر في صحفه خلو محضر الجلسة التي
سمعت فيها المرافعة من بيان أسماء القضاة الذين سمعوها اذ الاصل
الاحكام اعتبار الاجراءات التي اتخذت صحيحة وما دام الطاعن لا يدعى ان
هذه الاجراءات قد خولفت فلامحل لنعيه على الحكم ان محضر الجلسة
من أسماء القضاة الذين كانوا حاضرين .

(لمن رقم ١٤٠٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١١/٥/١٩٤٥)

١٧١٩ — مجرد الخطأ المادى فى محضر الجلسة لا يعيب الحكم .

* لا يكفى لبطالان الحكم أن يقع خلاف بينه وبين محضر الجلسة فى
اسماء القضاة مرجعه مجرد الخطأ فى الكتابة . فاذا كان الطاعن يتمسك فى
طعنه بالخلاف الظاهر فى تشكيل المحكمة وبين محضر الجلسة والحكم المطعون
فيه ولا يدعى أن هذا الخلاف يعبر عن حقيقة واقعة هى أن أحدا ممن اشتركوا
فى الحكم لم يسمع المرافعة ، فطعنه هذا يكون على غير أساس .

(لمن رقم ١٩٤١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٤٨)

١٧٢٠ — مجرد الخطأ المادى فى محضر الجلسة لا يعيب الحكم .

* ان مجرد الخلاف بين ماجاء بمحضر الجلسة والحكم فى كتابة اسم
القاضى الذى اصدر الحكم لانهض مبررا لنقضه ، مادام الطاعن لا يدعى أن
الواقع هو أن القاضى الذى اصدر الحكم غير القاضى الذى سبغ الشهود
والمرافعة فى نفس الجلسة وفى مجلس الحكم .

(لمن رقم ١٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١١/٤/١٩٤٩)

١٧٢١ — الحكم مكمل لمحضر الجلسة فى اثبات ما يتم من اجراءات امام
المحكمة .

* متى كان الحكم قد ذكرت فيه مدة العقوبة التى تقضى بها على المتهمين ،
وكان الطاعن لا يدعى فى طعنه أن ماذكره الحكم من هذا يخالف ما نطقت
به المحكمة فى الجلسة ، فلا يكون له أن يطلب نقض الحكم استنادا الى محضر

الجلسة الذى لم تبين فيه مدة العقوبة اذ العبرة هى بما وقع فعلا ، ومجرد السهو فى التحرير لا يهم .

(لمن رقم ٥٨٣ لسنة ١٩ فى جلسة ١١٩٠١/٥/٢)

١٧٢٢ — خلو محضر الجلسة من اثبات ان الشاهد لم يكن موجودا خارج الجلسة لا يعيب الحكم .

* لا يعيب الحكم انه لم يثبت بمحضر الجلسة ان شاهدا سمع لم يكن موجودا خارج الجلسة وقد كان للبهيم ان يتقدم للحكمة بما لديه من اعتراض فى هذا الشأن ، ومادام هو لم يفعل فليس له ان يثر ذلك امام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢٠ فى جلسة ١١٩٠١/٣/١٢)

١٧٢٣ — مجرد حصول تعديل احدى العبارات فى محضر الجلسة بفرض حصوله لا يدل على عدم صحة العبارة الجديدة .

* ان مجرد حصول تعديل احدى العبارات فى محضر الجلسة بفرض حصوله لا يدل على عدم صحة العبارة الجديدة بل هو يفيد التصحيح بما يتفق مع حقيقة الواقع .

(لمن رقم ٢٥١ لسنة ٢٢ فى جلسة ١١٩٥٢/٦/١٠)

١٧٢٤ — عدم اثبات اسم وكيل النيابة فى محضر الجلسة لا اهمية له ما دام الحكم قد دون اسمه .

* متى كان الطاعن لا يدعى ان النيابة لم تكن ممثلة فى جلسة المحكمة ، فلا اهمية لاغفال اسم وكيل النيابة فى محضر الجلسة مادام الحكم قد دون اسمه صراحة .

(لمن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٢ فى جلسة ١١٩٥٢/١١/١١)

١٧٢٥ — عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محاضر الجلسات لا يعد بطلانا جوهريا فى الاجراءات — شرط ذلك .

* ان خلو بعض محاضر الجلسات من توقيع رئيس الجلسة لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعى ان ثبوتا مما ورد بها يخالف الحقيقة .

(لمن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٢ فى جلسة ١١٩٥٢/١١/١١)

١٧٢٦ — اهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانها .

* ان اهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانها ، بل انهما يكون لهما قواهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما . والمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديدة — اسوة بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات القديم — لا تنص على البطلان اذا لم يوقع الكاتب الحكم مما مفاده انه لا يترتب على اهمال الكاتب التوقيع بطلان الحكم او بطلان اجراءات المحاكمة ، اذ لو ان الشارع اراد ان يترتب البطلان على عدم التوقيع — كما فانه ان ينص على ذلك صراحة في المادة ٣٥٠ كما حرص على ان يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة .

(لمن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١٥٢/١١/٢٨)

١٧٢٧ — الحكم مكمل لمحضر الجلسة في اثبات ما يتم من اجراءات امام المحكمة .

* الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات الاجراءات التي تمت امام المحكمة . فاذا كان النائب بمحضر جلسة محكمة اول درجة ان المحكمة دعت الشاهد الاول وبعد ان اتمس اليه ان يبين امامها ادى شهادته دون ان يذكر اسم هذا الشاهد او اى بيان عنه وان المحكمة امرت بتلاوة اقوال الشاهدين الفائين دون ذكر اسميهما ولكن كان يبين من الحكم الابتدائي الذي اخذ الحكم المطعون فيه بسبب الادانة التي بنى عليها ان الشاهد الذي سمعته المحكمة هو فلان وان الشاهدين اللذين تليت اقوالهما بالجلسة هما فلان وفلان ، وكان الطاعن مع ذلك لا يدعى ان الشاهد الذي سمعت المحكمة شهادته او الشاهدين اللذين امرت بتلاوة اقوالهما هم غير من اشار الحكم اليهم — فلا مطعن على الحكم .

(لمن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١٢/١)

١٧٢٨ — التزام المتهم بان يطلب صراحة اثباتات ما يهمله في محضر الجلسة .

* ان خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الاجراءات ، اذ ان على 'لنهم' المدافع عنه ان يطلب تدوين ما يرى اثباته من اوجه الدفاع او الطلبات .

(لمن رقم ١١٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١٢/٢٠)

١٧٢٩ — عدم توقيع القاضي وكاتب الجلسة على كل صفحات محاضر الجلسة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات .

* ان المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وان نعت في الفقرة الاولى منها على وجوب تحرير محضر بها يجري في جلسة المحاكمة وبوقوع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكتبتها في اليوم التالي على الأكثر — الا ان مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، وما دام ان الطاعن لا يدعى ان شيئا مما دون في المحضر قد جاء مخالفا لحقيقة الواقع ، فلا يقبل منه الفسك ببطلان الإجراءات تأسيسا على مجرد عدم التوقيع على كل صفحات محاضر الجلسات .

(لمن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/٦/١٥)

١٧٣٠ — تاخر التوقيع على محضر الجلسة لم يفرض له التشارع جزاء .

* ان ما نص عليه المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية والتي احوالت عليها المادة ٣٨١ من ذلك القانون من وجوب تحرير محضر بها يجري في جلسة المحاكمة بوقع رئيس المحكمة وكتبتها على كل صفحة منه في اليوم التالي على الأكثر ، هو من قبيل تنظيم الإجراءات ، ولم يفرض الشارع جزاء على التأخر في التوقيع على محضر الجلسة كما فعل بالنسبة الى تأخير توقيع الاحكام .

(لمن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١٥٤/١٠/٢٦)

١٧٣١ — مجرد الخطأ المادي في محضر الجلسة لا يعيب الحكم .

* حصول خطأ في محضر الجلسة خاص باثبات اجابة احسن في المساهدات باعتبارها حاضرة في حين انها لم تحضر ولبت انوالها بالجلسة ، هو خطأ مادي لا اثر له في سلامة الحكم .

(لمن رقم ٦٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٥/١١/١٤)

١٧٣٢ — اغفال النص على سن المتهم وبلدته وصناعته بمحضر الجلسة لا يعيب الحكم ما دام المتهم لا يدعى انه كان في سن تؤثر في مسؤوليته او عقابه .

* اغفال النص على سن المتهم وبلدته وصناعته بمحضر الجلسة

والحكم مما لا يعنيه أو يبطله ما دام المهم لا يدعى أنه كان في من نؤثر
في مسئولته أو عقابه .

(لمن رقم ٧١٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢١/١٩٥٥)

١٧٣٣ - قاض لم يسمع المرافعة في الدعوى - اشراكه في المداولة
ونوقبه على مسودة الحكم - بطلان الحكم - م ٣٣٩ مرفعات .

* متى بين أن النافذ الذي اشترك في المدولة ووقع على مسودة
الحكم لم يسمع المرافعة في الدعوى فإن الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣٣٩
من قانون المرافعات .

(لمن رقم ٨٠٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٦ من ٧ ص ٢٦)

١٧٣٤ - عدم توقيع رئيس المحكمة والكتاب على كل صفحة من مضمرة
الجلسة في اليوم التالي على الأكثر - لا بطلان .

* المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت في الفقرة
الأولى منها على وجوب تحرير مضمرة بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع
على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكانها في اليوم التالي على الأكثر إلا أن
مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات .

(لمن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٧/٢/١٩٥٦ من ٧ ص ١١٢)

١٧٣٥ - مضمرة الجلسة بكامل الحكم في اثبات ما يتم أمام المحكمة .

* مضمرة الجلسة بكامل الحكم في اثبات ما يتم أمام المحكمة من
إجراءات .

(لمن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥٦ من ٧ ص ١٣٤)

١٧٣٦ - القول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في
خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة - لا محل له .

* لم يحدد قانون الإجراءات أجلا للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط
النويع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن ينطلى

إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون النوقع عليها . وعائ ذلك
فلا محل للقول ببطالان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين
يوما من سماع المرافعة .

(لمن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٢/٦ من ٧ من ١٣١٥)

١٧٣٧ — محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه — القول بعكس ما
جاء به لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

* محضر الجلسة يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول
بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

(لمن رقم ٣٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ من ٧ من ١٣٥٤)

١٧٣٨ — خالف محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل —
لا يعيب الإجراءات .

* خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب
الإجراءات إذ أن على المدّفع أن يطلب تدوين ما يريد إثباته من أوجه
دفاعه .

(لمن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٢/٢ من ٧ من ١٣٧٢)

١٧٣٩ — وجود خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن لا تقرير
الخصم من أعضاء المحكمة — لا عيب .

* أن وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن لا تقرير الخصم
من أعضاء المحكمة لا يعيب الحكم ما دام الثابت أن التقرير قد بلى فعلا .

(لمن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ من ١٧٠١)

١٧٤٠ — عدم اشتراك القاضى الذى سمع المرافعة فى الهيئة التى
نطقت بالحكم — عدم توقعه على مسودة الحكم أو على قائمة الحكم —
بطالانه .

* متى كان القاضى ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة ولم يشترك فى
الهيئة التى نطقت بالحكم ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودته أو على قائمة

الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات — فان الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

(لمن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ س ٧ ص ١٢٥)

١٧٤١ — الحكم لا يكمل محضر الجلسة الا في الاجراءات دون ادلة الدعوى .

* لا يكمل الحكم محضر الجلسة الا في خصوص اجراءات المحكمة دون ادلة الدعوى التي يجب ان تكون لها مصدر ثابت في الأوراق .

(لمن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ س ٧ ص ١١٠٩٧)

١٧٤٢ — اعتبار محضر الجلسة مكملًا للحكم في الاجراءات التي تهت .

* محضر الجلسة يكمل الحكم في اثبات ما يتم أمام المحكة . من اجراءات .

(لمن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ س ٧ ص ١١١١)

١٧٤٣ — محضر الجلسة — عدم توقيع رئيس المحكمة عليه — عدم الادعاء بها يخالف الثابت فيه — لا بطلان .

* مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة على محضر الجلسة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ما دام المنهم لا يدعى ان ثبتا مما دون في المحضر قد جاء مخالفا للحقيقة .

(لمن رقم ١٤١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨ ص ١٧٦)

١٧٤٤ — مطابقة بيانات الحكم للثابت بالأوراق — عدم تقديم النيابة ما يخالف ذلك — لا عيب .

* متى كانت البيانات التي اوردها الحكم صحيحة ومطابقة للواقع ، وكانت النيابة لم تتقدم الى المحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا الثابت في الأوراق ، ولم تلفت اليها النظر حتى يتسنى لها تحقيق هذا

الغرض ، فان المحكمة اذ قضت فى الدعوى بناء على الاوراق المطروحة امامها لا تكون قد خالفت القانون .

(طنن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥٧ س ٨ من ١١٢٥

١٧٤٥ — عدم جواز القول بعكس ما جاء بمحضر الجلسة الا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته م ٢٩٦ ا ج .

* يعتبر محضر الجلسة حجة بها هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا بغنى عن ذلك ابلاغ النيابة بأمر هذا التزوير .

(طنن رقم ٢٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٦/١٩٥٧ س ٨ من ٣٢٥

١٧٤٦ — فقدت نسخة الحكم الاصلية — وجوب القضاء باعادة المحاكمة — م ٥٥٤ و ٥٥٧ ا ج .

* اذا فقدت نسخة الحكم الاصلية وكانت الاجراءات المتسرة للطعن بالنقض قد استوفيت ، ولم ينيسر الحصول على صورة الحكم ، فانه يتعين عملاً بالمادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقضى باعادة المحاكمة .

(طنن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨/١٠/١٩٥٧ س ٨ من ١٧٨١

١٧٤٧ — عدم اشتراك احد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة فى الهيئة التى نطقت بالحكم — عدم توقيعها على مسودته او على قائمة الحكم — بطالته — م ٣٤٢ مرافعات .

* متى كان احد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى له يشترك فى الهيئة التى نطقت بالحكم ومع ذلك لم يوقع على مسودته او على قائمة الحكم كما نوجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات فان الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

(طنن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/١١/١٩٥٧ س ٨ من ١٩١٠

١٧٤٨ - اعتبار الحكم مكملًا لمحضر الجلسة في اثبات إجراءات المحاكمة .

* استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات إجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من إجراءات لم تذكر في محضر الجلسة .

(لمن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢١ من ٩ ص ١١٨)

١٧٤٩ - قصور محضر الجلسة عن ذكر سن الشهود ومحال أقامتهم - لا عيب .

* أن قصور محضر الجلسة عن ذكر سن الشهود أو محال أقامتهم لا يعيب الحكم لأن هذا القصور لا يجهلهم عند المتهم وهم يعينهم الذين عرفهم بأسمائهم ومحال أقامتهم وأعمارهم الثابتة بمحضر التحقيق الابتدائي .

(لمن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ ص ١٦٢)

١٧٥٠ - فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة - التزام المحكمة تولى التحقيق بنفسها - اعتمادها في ادانة المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة اطلاق محررة بالقلم الرصاص - اخلال بحق الدفاع ولو اكتفى المتهم بتلاوة أقوال الشاهد .

* دلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة يقتضى حرصاً على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها هي أن تنوّل هي - دون غيرها - ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها والعبرة تكون بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ومن ثمّ لماذا اعتبرت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد الغائب - من واقع صورة الاطلاق المحررة بالقلم الرصاص - وهي ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه لماña تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك اكتفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما يعدّ تساهلاً منه بصحة صورة الاطلاق لنعقله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(لمن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٧ من ٩ ص ٣٩٤)

١٧٥١ - عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يرتب بطلانه ،
* مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه
بطلانه .

(لمن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٠/١٩٥٨ م ٩ من ١٩٠٢)

١٧٥٢ - محضر الجلسة يكمل الحكم في استيفاء النقص الحاصل في
ديباجته لعدم إثبات أسماء جميع أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم عند
عدم الادعاء بأن أحد هؤلاء لم يسمع المرافعة في الدعوى .

* محضر الجلسة يكمل الحكم - فإذا تضمن أسماء جميع أعضاء
الهيئة التي أصدرته فإنه يثبت بذلك استيفاء الشكل ويزيل كل شك في
هذا الصدد ، ويسد الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان ، لخلو الحكم من
أسى عضوين من الهيئة التي أصدرته ، طالما أن الطاعن لا يدعى أن
أحداً من أعضاء الدائرة التي اشتركت في الحكم لم يسمع المرافعة .

(لمن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٩/١٩٥٨ م ٩ من ١١٦٤)

١٧٥٣ - لا يعيب الحكم عدم تدوين دفاع المتهم تفصيلاً في محضر
الجلسة - على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهجم به من دفاع فيه - عدم
جواز التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

* الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، فلا يعيب الحكم
أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان المتهم
بهمه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب
صراحة إثباته به ، فإن هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة
النقض .

(لمن رقم ١٣١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١٥/١٩٥٨ م ٩ من ١١٠٨)

١٧٥٤ - خلو محضر الجلسة من توقيع شاعدي الإثبات لا يبطل
الاجراءات - المادة ١١٤ ج - نصت على اجراءات تنظيمية .

* خلو محضر الجلسة من توقيع شاعدي الإثبات لا يبطل الاجراءات
ولا يؤثر في سلامة الحكم الذي أخذ بالقولها ، ذلك أن ما نصت عليه المادة

١١٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنها هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التي لم يرنب القانون البطلان على مخالفتها .

(لمن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ١٥)

١٧٥٥ — اعتراف المتهم بعد تلاوة أمر الإحالة وسؤاله عن التهمة
يجوز الأخذ به عند الاطمئنان إليه .

* ما ورد بمحضر الجلسة من تلاوة أمر الإحالة ومن ن المتهم سائل عن التهمة المسندة إليه فاعترف بها ما يصح به الأخذ بهذا الاعتراف واعتباره حجة على الطاعن متى اطمأنت إليه المحكمة .

(لمن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ١٥)

١٧٥٦ — اكتساب محضر الجلسة الذي اعتمده رئيسها وكاتبها
بالتوقيع عليه حجية لا يحل بعدها للمحكمة أن تطرحه ، وتعتمد في قضائها على ما سمعته هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتبهل عليه بالطريقة التي رسمها القانون — الحكم يكمل محضر الجلسة في الإجراءات دون ادلة الدعوى .

* إذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واعتدلت عليه في حكمها يناقض ثبات على لسانه بمحضر الجلسة الذي اعتمده رئيسها وكاتبها بالتوقيع عليه — فالكسب بذلك حجية لا يحل بعدها للمحكمة أن تطرحه وتعتمد في قضائها على ما سمعته هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتبهل عليه بالطريقة التي رسمها القانون — وكان الحكم لا يعتبر مكملًا لمحضر الجلسة إلا في إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق فإن الحكم إذ قضى في جريمة — عدم تنفيذ 'المتهمين قرار الهدم الصادر بهم من لجنة الشئون الهندسية القائمة على 'عمال التنظيم — بإلغاء الهدم استنادًا إلى ما سمعته المحكمة الاستئنافية من أن الشاهد قرر أمامها أنه لا بخشي خطراً من بقاء الدور الأرضي بالمنزل بعد أن هدم المبهين الدورين العلويين وهو عكس ما أثبت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية على لسان هذا الشاهد — إذ قضى الحكم بذلك يكون مشوباً بخطأ الإسناد مما يتعين معه نقضه .

(لمن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢ س ١٠ ص ١٦٢)

١٧٥٧ - العبرة في اثبات طلبات الخصوم هي بحقيقة الواقع لا بما يثبتها بسهولة كاتب الجلسة - سلطة قاضي الموضوع في استبعاد عبارة أثبتها الكاتب بمحضر الجلسة خطأ عن نفاذ المدعية بالحق المدني عن دعواها بناء على أسباب مؤدية - عدم قبول الجدل في ذلك أمام محكمة التقض .

* العبرة في اثبات طلبات الخصوم هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته الكاتب بسهولة - فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق - ذكرت الأدلة والاعتبارات التي أعتمدت عليها في قضائها باستبعاد عبارة «نفاذ المدعية بالحق المدني عن دعواها» ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رغب عليها - خصوصاً إذا كانت المدعية بالحق المدني قد حضرت في الجلسة التالية لهذا النفاذ المدعى به وأبدت طلباتها دون اعتراض من الطاعن - فالجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة التقض .

(لمن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ من ١٠ ص ٦٩٤)

١٧٥٨ - اثبات حقيقة الإجراءات التي تمت عليها المحاكمة - الحكم يكمل محضر الجلسة في ذلك .

* الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حقيقة الإجراءات التي تمت عليها المحاكمة .

(لمن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٩ من ١٠ ص ٨١٠)

١٧٥٩ - الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات لفت نظر الدفاع

* الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات إجراءات المحاكمة وما يتم منها أمام المحكمة - فإذا أثبت الحكم أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى ما استيقنته من نصویر الحادث ، فإن هذا يكفي لإثبات حصوله ، ولا يقدح في ذلك خلو محضر الجلسة من الإشارة إليه .

(لمن رقم ١٨٢٤ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٥/٢ من ١١ ص ٢٩٤)

١٧٦٠ - وجوب بيان الحكم ذاته اسم المدعى وعلاقته بالجنى عليه وصفته في المطالبة بالتعويض وأساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها - إغفال ذلك لأعييب الحكم بالقصور - إجراءات المحاكمة - قاعدة محضر الجلسة يكمل الحكم في اثبات إجراءات المحاكمة - عدم امتدادها إلى العناصر الأساسية للدعوى .

* إذا كان الثابت من الحكم أنه قضى بالزام المتهمين متضامين بأن يدعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ دون أن يبين ادعاء المدعى المذكور .

أساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها — وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم — أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية ، ولا يقيدح في ذلك ما ورد في محضر الجلسة من الاشارة الى ادعاء والد القتل مدنياً قبل المتهمين متضامنين وحضور مدافع ومرافعة عنه ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم الا في اثبات ما يتم امام المحكمة من اجراءات دون العناصر الأساسية في الدمويين .

(لمن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣٦٠/٥/١ ص ١١ ح ٢٠٧)

١٧٦١ — الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حصول ثلاثة تقرير التلخيص .

* الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حصول ثلاثة تقرير التلخيص .

(لمن رقم ١٢٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٠/١١/١ ص ١١ ح ٧٥١)

١٧٦٢ — فقد محضر المعاينة في قضية مرفوعة امام المحكمة — سؤال المحكمة وكيل النيابة مجرى المعاينة يتحقق به استكمال النقص الناتج عن فقد محضرها — م ٥٥٨ أج .

* اذا كان النائب ان المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذي قام باجراء المعاينة نظراً الى فقد محضرها ، فإن المحكمة بذلك تكون قد استكملت النقص الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي ارتأته اخذاً بما جرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

(لمن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦٠/١٢/٢٦ ص ١١ ح ٣٤٧)

١٧٦٣ — اجراءات المحاكمة — الخطأ المادي في اثباتها — لا بطلان .

* اذا كان النائب ان الطاعن كان له محام امام محكمة الاستئناف ، ورافع عنه في الجنابة واستوفى دفاعه حسبها أملاه عليه واجبه ، فإن وقوع خطأ مادي في ذكر من تولي المرافعة بالفعل ، أمر لا يشوب الاجراءات بالبطلان .

(لمن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣٦١/٤/٤ ص ١٢ ح ٤٢٨)

١٧٦٤ — عدم إثبات المتهم ما يهمة اثباته بمحضر الجلسة — النفي على محكمة الموضوع باختلافها بحقه في الدفاع لهذا السبب — غير مقبول .

* الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت . وأن على المتهم أن يطلب في صراحة إثبات ما يهمة اثباته في محضر الجلسة حتى يمكنه فيها بعد أن يأخذ على المحكمة اغفلها الرد على ما لم ترد عليه ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه — أمام محكمة النقض — أن ينفي على محكمة الموضوع أخلاها بحقه في الدفاع بقالة أنها لم تثبت دفاعه في محضر الجلسة ونناقشه فيه .

(لمن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ س ١٣ ص ١٥٢)

١٧٦٥ — محضر الجلسة — وجوب تحريره لإثبات ما يجري بالجلسة — والتوقيع من رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة منه — مخالفة ذلك — حكمه .

* أنه وإن كانت المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الأولى على وجوب تحرير محضر بها يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها ، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا يدعيان أن شيئاً مما دون في المحاضر قد جاء مخالفاً لحقيقة الواقع فلا يقبل منهما التمسك ببطلان الإجراءات تأسيساً على مجرد عدم التوقيع على بعض محاضر الجلسات .

(لمن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ س ١٣ ص ٥٧٦)

١٧٦٦ — خلو محضر الجلسة من بيان بعض ما تم أمام المحكمة من إجراءات — إشارة الحكم إلى تلك الإجراءات — الحكم يكمل محضر الجلسة .

* من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من إجراءات لم يذكر في محضرها . فإذا كان يبين من محاضر الجلسات أن المدافع عن الطاعن الأول دفع أمام المحكمة بعدم إمكان تصديق أن الجنى عليه تكلم إثر أصابه بالرغم من سوء حالته ، ثم جاء الحكم حين عرض لهذا الدفاع فقال أنه صدر من الطاعنين ، فإن ما ورد

فى الحكم من الجبع بين الطاعنين معا فى خصوص اثاره ذلك الدفاع يفيد
تمسك الطاعن الثانى به .

(طنم رقم ١٦٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٨/١٩٦٢ من ١٢ ص ١١٠)

١٧٦٧ — محضر الجلسة — ورقة الحكم — عدم توقيع القاضى —

آثره .

✽ انه وان كان مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا
يترتب عليه البطلان ، الا ان توقيعه على ورقة الحكم الذى اصدره يعد
شرطا لقيامه فاذا تخلف هذا الشرط فان الحكم يعتبر معدوما — واذا كانت
ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به
وبنائه على الاسباب التى اقيم عليها فان بطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم
ذاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف — الصادر فى المعارضة — قد
اعتنق اسباب الحكم الغيابى — المعدوم ثاتونا — لعدم توقيع القاضى الذى
اصدره على ورقته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الأخذ بأسباب
الحكم المستأنف دون أن ينشئ أيهما لقضائه بالادانة اسبابا مستقلة عن
اسباب الحكم الابتدائى الغيابى الباطل ، فان البطلان يلحقهما للقصور فى
بيان الاسباب التى اقيم عليها مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم
المطعون فيه والاحالة .

(طنم رقم ٢١١٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤/١٤/١٩٦٢ من ١٤ ص ٢٢)

١٧٦٨ — الخطأ المادى — محضر الجلسة — الطعن بالتزوير .

✽ الخطأ المادى فى تكوين محاضر الجلسات لا يستلزم الالتجاء الى
طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذى رسمه القانون للطعن على الاجراءات
المثبتة بمحاضر الجلسات والاحكام ، ما دام هذا الخطأ واضحا .

(طنم رقم ٢١٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٢ من ١٤ ص ٢٥٦)

١٧٦٩ — محضر الجلسة — دفاع — الاخلال بحق الدفاع —

ما لا يؤثره .

✽ لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محلى
الطاعن اثار فى مرافقته الى أن خلافا نشأ بينه وبين الجنى عليه وأن الآخر

تدبر في حقته عدة شكاوى ، الا ان المحامي لم يطلب من المحكمة ضم هذه الشكاوى على نحو ما جاء بالظعن ، وهو ما تنفى معه قلة الاخلال بحق الدفاع .

(ظمن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١٦٦٢/٦/١٧ س ١٤ ص ٥٤٢)

١٧٧٠ — على المتهم ان يطلب صراحة اثبات ما يهمله اثباته في محضر الجلسة — ان لم يفعل فليس له اثاره ذلك امام محكمة النقض .

* على المتهم ان يطلب في صراحة اثبات ما يهمله اثباته في محضر الجلسة ، فان هو لم يفعل فليس له ان يثير ذلك امام محكمة النقض .
(ظمن رقم ١٠١١ لسنة ٢٢ في جلسة ١٦٦٢/١/٢٠ س ١٥ ص ٦٢)

١٧٧١ — محضر الجلسة وحدة كاملة — لا فرق بين مثله وهامشه ، ما دام ما ثبت في احدهما لم يكن محل ظعن بالتزوير .

* محضر الجلسة وحدة كاملة ، لا فرق بين مثله وهامشه ، ما دام ما ثبت في احدهما لم يكن محل ظعن بالتزوير .
(ظمن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٢ في جلسة ١٦٦١/٢/٢٣ س ١٥ ص ١٠٢)

١٧٧٢ — خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم بالتفصيل — لا يعيب الحكم — على الخصم ان كان يهمله تدوين امر معين ان يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر .

* لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم بالتفصيل اذ عليه ان كان يهمله تدوين امر معين ان يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر .

(ظمن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٢ في جلسة ١٦٦١/٢/٢٣ س ١٥ ص ١٢٠٦)

١٧٧٣ — اهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة — اثره .

* من المقرر ان اهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يقترب عليه وحده بطلانها بل انه يكون لها قوامها القانوني لتوقيع رئيس الجلسة عليهما .

(ظمن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٦٦٥/٦/٢١ س ١٦ ص ٦١١)

١٧٧٤ - الأصل فى الإجراءات الصحة - الادعاء بما يخالفه ما
اثبت فى محضر الجلسة أو الحكم لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .

* الأصل فى الإجراءات الصحة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف
ما اثبت منها سواء فى محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير .
(لمن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨ من ١٧ ص ١١٥)

١٧٧٥ - الأصل فى الإجراءات أنها روعيت - على المتهم طلب اثبات
ما يهمة اثباته فى محضر الجلسة صراحة .

* الأصل فى الإجراءات أنها روعيت ، وإن على المهم أن يطلب صراحة
اثبات ما يهمة اثباته فى محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على
الحكمة اغفالها الرد على ما لم ترد عليه ، ومن ثم فانه لا يقبل منه أن
ينعى على المحكمة اخلاها بحتة فى الدفاع أمام محكمة النقض .
(لمن رقم ١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ من ١٧ ص ١١٥)

١٧٧٦ - مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة وكتابتها على كل صفحة
من صفحات محاضر الجلسات الاستئنافية لا يترتب بطلان فى الإجراءات .
* أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة من صفحات محاضر
الجلسات من رئيس المحكمة وكتابتها لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، طالما
أن الطاعن لا يدعى شيئاً مما دون فى تلك المحاضر جاء مخالفاً لحقيقة
الواقع .

(لمن رقم ٣٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٠ من ١٧ ص ١٨٣)

١٧٧٧ - الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات ما تم أمام المحكمة
من إجراءات - علة ذلك .

* من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات ما تم أمام
المحكمة من إجراءات . ومن ثم فإن عدم الإشارة فى محضر الجلسة الى
شيء منها لا يبرر فى حد ذاته لقول بوقوع المخالفة ، ذلك بأن الغرض من
ذكر البيانات الخاصة بتلك الإجراءات إنما هو التحقق من أن المتهم هو
الشخص الذى رفعت عليه الدعوى الجنائية وجرت محاكمته فإذا ما تحقق
هذا الغرض وكان المتهم لا ينزع فيه ولم يدع أنه فى من يؤثر فى
مسئوليته أو عقابه فانه لا يسوغ له تعيب الحكم فى هذا الصدد .

(لمن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢ من ١٧ ص ١٠٨)

١٧٧٨ — ديباجة الحكم — بياناتها — محاضر الجلسات — قيمتها •

* من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة الذي أصدرته . ولما كان يبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أنه اثبت بها اسم القاضي الذي أصدر الحكم واسم ممثل النيابة ، فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي — الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه — خلوه ديبلجانه من هذا البيلن .

(طعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ من ١٨ ص ٢٦٠)

١٧٧٩ — محاضر الجلسات — التوقيع عليها •

* أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات من رئيس المحكمة وكتابتها لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، ما دام الطاعن لا يدعى أن شبتا مما دون في تلك المحاضر جاء مخالفا لحقيقة الواقع .

(طعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ ص ٢٨٧)

١٧٨٠ — محاضر الجلسة — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما لا

يؤفره •

* لا يعيب الحكم خلوه محضر الجلسة من اثبت دفاع للمتهم . إذ عليه أن كان بهمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر ، كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حيز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عابها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض •

(طعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ ص ٢٨٧)

١٧٨١ — إجراءات المحاكمة — محضر الجلسة — خطأ مادي •

* بكسب محضر جلسة المحاكمة حجية ما ورد به ما دأ لم يجسر نصحيح ما اشتمل عليه بالطريق القانوني . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن محاميا قد حضر مع الطاعن وأدلى بها عن له من دفاع حسما أملاه عليه واجبه ، فإن افتراض وقوع خطأ مادي في ذكر من تولى المرافعة بالفصل أمر لا يشوب الإجراءات بالبطلان ، ما دام

أن الطاعن لم يجحد أنه من المحامين الذين يجوز لهم المرافعة أمام محكمة الجنايات .

(طنن رقم ٢٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٨ من ١٨ من ٢٢٨)

١٧٨٢ — محاضر الجلسات — عدم ضرورة بيان مواد الانهزام فيها .

* لبس في القانون نص بوجوب بيان مواد الانهزام في محاضر الجلسات .

(طنن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ من ١٨ من ١٦١)

١٧٨٣ — تقدير الدليل المستند من محضر الجلسة من اطلاقات قاضي الموضوع .

* اعتبار محضر الجلسة حجة بما جاء فيه الى أن يثبت ما ينفيه بالطنن بالتزوير لا يعنى أن تكون المحكمة ملزمة بالأخذ بالدليل المستند منه ما لم يثبت تزويره ، بل أن للمحكمة أن تقدر قيمته بمنتهى الحرية منرفض الأخذ به ولو لم يطعن فيه على الوجه الذي رسمه القانون .

(طنن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٦٧)

١٧٨٤ — الأصل في الإجراءات الصحة — الطعن بالتزوير .

* متى كان الأصل في الإجراءات الصحة ، ولا يجوز الإدماء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير ، فإنه لا يقبل من المتهم قوله أن عبارة « عدل عن طلباته » قد اتهمت تبريرا لاجراء باطل اتخذته المحكمة ما دام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير. فيما دون بمحضر الجلسة ، ويكون ما رده في طعنه في هذا الصدد غير سديد .

(طنن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٤ من ٣٧٢)

١٧٨٥ — الأصل في الإجراءات الصحة — محضر الجلسة — حجة بما ندون فيه — ما دام لم يصحح وفق القانون .

* متى كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن حضر بشخصه في تلك الجلسة كما حضر وحام

وإبدى دفاعه عنه بالجلسة المذكورة وقدم مستندات تأييداً لهذا الدفاع ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ، وكان محضر جلسة المحاكمة يكتسب حجية بما ورد فيه ما دام لم يجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريق القانوني . وإذا كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد وصف بأنه حضوري يكون قد أصاب حقيقة الواقع ، ولا ينال من ذلك ما ورد بإدراجة الحكم من أن المتهم الطاعن - لم يحضر جلسة المحاكمة إذ لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً كشف عنه محضر الجلسة وأسباب الحكم نفسه ومنطوقه .

(لمن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٢ ص ٨٣٩)

١٧٨٦ - عدم التزام المحكمة برصد بيانات دفاتر الأحوال بمحضر الجلسة - طالما أنه كان في مكتة الدفاع عن الطاعن الاطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه الدفاع في شأنه .

* ليس في نصوص القانون ما يوجب على المحكمة أن ترصد بيانات دفاتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما أنه كان في مكتة الدفاع عن الطاعن الاطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه الدفاع في شأنه .

(لمن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ ص ٢٣١)

١٧٨٧ - عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل في محضر الجلسة لا يعيب الحكم .

* لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان يهمه بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذي عليه أن يطلب مراجعة أبحاثه به .

(لمن رقم ١١١٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ من ٢١ ص ١١٠٤)

١٧٨٨ - دفاع - خلو محضر الجلسة من إثباتات دفاع المتهم لا يعيبه .

* لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثباتات دفاع المتهم ، إذ كان عليه أن كان يهمه تدوينه أن يطلب مراجعة أبحاثه في المحضر ، ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة دليلاً عن قيام عذر المرض ، فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه من دعوى البطلان لقضائه باعتبار المعارضة كان لم تكن

رغم أن تخلفه عن حضور جلسة المعارضة ، كان لعذر قهرى ، لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٥٢٧ لسنة ٩٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢ من ٢٢ من ٢٨)

١٧٨٩ — محضر الجلسة — يكمل الحكم فى شأن بيان الهيئة التى أصدرته — مثال .

* متى كان يبين أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه أنه بحوى تاريخ إصداره كما يبين من الرجوع الى محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المذكور أنه اشتمل على بيان الهيئة التى أصدرته ، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم بشأن هذا البيان ، فإن ما ينمى الطاعن عليه من بطلان لهذا السبب يكون غير صحيح .

(لمن رقم ١٦٢٧ لسنة ٩١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ من ٢٣ من ١٧٢)

١٧٩٠ — عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم — لا يرتب البطلان ما دام رئيس المحكمة قد وقع عليها .

* لم يرتب القانون البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم ، بل أنه يكون لهما فوائدهما القانونى بتوقيع رئيس الجلسة عليها . وإذا كان الطاعن لا ينازع فى أن النسخة الأصلية للحكم موقعة عليها من رئيس الجلسة ، فإن ما يثيره من نعى فى هذا الشأن يكون له محل .

(لمن رقم ١٦١٧ لسنة ٩١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ من ٢٣ من ١٧٢)

١٧٩١ — لا يقبل من الطاعن إثارة خلو محاضر جلسات محكمة أول درجة من إثبات حضور المتهمين لأول مرة أمام محكمة النقض .

* متى كان الطاعن لم يترأى أمام المحكمة الاستئنافية نعيه بخلو محاضر جلسات محكمة أول درجة من إثبات حضور المتهمين والمدافعين عنهم وأوجه دفاعهم ، فلا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٦٢٧ لسنة ٩١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ من ٢٢ من ١٧٢)

١٧٩٢ — محضر الجلسة — وحدة كاملة لا فرق بين منته وهامشه —
 عدم توقيع القاضى عليه لا يترتب عليه البطالان — ما يثبت أمين السر بهامشه
 يكون صحيحا بصرف النظر عن عدم توقيع القاضى ويعتبر تصحيحا لما
 دون خطأ فى المتن — عدم جواز اثبات ما يخالف ذلك الا بالطعن بالتزوير .

* متى كان محضر الجلسة وحدة كاملة لا فرق بين منته وهامشه وكان
 عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطالان فان ما يثبت
 امين السر فى هامش المحضر يكون صحيحا بصرف النظر عن عدم توقيع
 القاضى عليه وباعتبار بمنابة نصحيح لما دون خطأ فى منته ولا يجوز اثبات
 ما يخالف ذلك الا بطريق الطعن بالتزوير لان الاصل فى الاجراءات السجدة
 ومن ثم فلا محل للنقض على تصحيح امين السر لمحضر الجلسة دون الرجوع
 الى رئيس الدائرة متى كان ما اجراه امين السر من تصحيح يتفق وحقيقة
 الواقع وتداركا لسهوه منه .

(طعن رقم ٥٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ من ٢٢ ص ٢٢٢ .

١٧٩٢ — على الخصم — ان ادعى ان المحكمة صادرت حقه فى
 الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم — ان يقدم الدليل على ذلك — وان يسجل
 عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل الحكم .

* لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات نفاذ الخصم اذ
 عليه ، ان كل بهمه تدوينه ، ان يطلب صراحة اثباته فى هذا المحضر ، كما
 عليه ان ادعى ان المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم
 ان يقدم الدليل على ذلك وان يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب
 قبل صدور الحكم . ولما كان الطاعن لم يذهب الى الادعاء بأنه طلب
 اثبات دفاعه بالمحضر ، وكانت اسباب طعنه قد خلت الة من ابة اشارة
 الى سلوك طريق الطعن بالتزوير — فى هذا الصدد — فليس يقبل من
 الطاعن يوم نظره طعنه بالنقض ، ومن بعد مضي الاجل المحدد لتقديم
 الاسباب ، سلوك ذلك الاجراء الخارج عن الطعن على الرغم من دعواه بقيام
 هذا السبب منذ صدور الحكم .

(طعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ من ٢٢ ص ٢١٨ .

١٧٩٤ — تقرير الشاهد بمحضر الجلسة انه لا يذكر شيئا عن البراقعة
 لا يفيد تناقضا مع ما حرره بمحضر ضبط الواقعة من انه قابل احد المتهمين .

* اذا كان البين من مراجعة محضر الجلسة ان الشاهد لم يشهد

بأنه لم يتبادل أيا من المبهمين عند تحريره محضر الضبط — على خلاف ما اتفق به بمحضره على حد قول الطاعن وكان ما قرره الشاهد في هذا الصدد هو أنه لا يذكر شيئاً عن تلك الواقعة — التي اتفقى عليها قرابة الأربعة أعوام ومن ثم فقد انحصر عن الحكم قالة التناقض في النسبب الذي نعاها الطاعن على الحكم من أنه عول في الإدانة على كل من محضر ضبط الواقعة الذي جاء به أن محرره قابل المبهم الثاني وما قرره بالجلسة من أنه لم يتبادل أيا من المبهمين .

(لمن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ من ٢٢ ص ٦٦٦)

١٧٩٥ — لا عبرة بالخطأ المادى بمحضر الجلسة إنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه — الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة عن سمو من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم — عدم التارة الطاعن أي بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المادى — لا يقبل منه النعى بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام النقض .

✽ من المقرر أن لا عبرة بالخطأ المادى الواقع بمحضر الجلسة وإنما العبرة هي بحقيقة الواقع بشأنه . وإذا كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن وأن قيد اسمه خطأ إلا أنه حضر بنفسه ومعه محاميه أولى جلسات المحاكمة وطلب التأجيل وتنازلت الدعوى لجلسة أخرى حضر فيها الطاعن أيضاً ومعه محاميه ثم بخلف عن الحضور بعد ذلك فدسّر الحكم حضورياً 'عباراً بادائنه' ، وإذا استأنف هذا الحكم وحضر أول جلسة فقد قرر بنفسه أن اسمه كان مقرباً خطأ ثم نزع الادعاء عنه وطلب أصلاً البراءة واحتياطياً استئعمال الرافعة وتنازل نظراً للدعوى لجاسة أخرى وقبها حضر الطاعن ومعه محاميه الذي صمم على طلباته فقضت المحكمة بحكمها الطعون فيه . لما كان ذلك ، فإنه لا شبهة في أن ما جاء بمحاضر جلسات محكمة أول درجة من الخطأ في اسم الطاعن إنما كان عن سمو من كاتب الجلسة وهو لا يمس سلامة الحكم . وكان الطاعن لم يثر أي بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية — وما كان له أن يثيره بعد أن سلم بوقوع الخطأ المادى — فإنه لا يقبل منه إثارة النعى على إجراءات محكمة أول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ ص ٧٧٤)

١٧٩٦ - ورقة الحكم متهمة لحضر الجلسة في اثبات إجراءات المحاكمة - ثبوت طلب النيابة بورقة الحكم عدم قبول المعارضة بالجلسة - لا يجوز للطامن أن يحدد هذا الذي اثبتته الحكم الا بالطعن بالتزوير .

* لما كانت ورقة الحكم تعتبر متهمة لحضر الجلسة في ثسان اثبات إجراءات المحاكمة واذ كان الثابت بورقة الحكم أن النيابة العامة طلبت بالجلسة عدم قبول المعارضة فانه لا يجوز للطامن أن يحدد هذا الذي اثبتته الحكم الا بطريق الطعن بالتزوير .

(طمن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ من ٢٢ ص ١٢٩٢)

١٧٩٧ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدباجة عدا التاريخ - ورود تاريخ اصدار الحكم في عجزه لا يعيبه .

* من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدباجة عدا التاريخ ولا يعيب الحكم ورود تاريخ اصداره في عجزه ذلك أن القانون لم يشترط اثبات هذا البيان في مكان معين من الحكم .

(طمن رقم ١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٤ من ٢٢ ص ١٢٨٤)

١٧٩٨ - خلو محاضر جلسات المحاكمة من بسان طلبات النيابة لا يبطله .

* لا يبطل الحكم خلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان طلبات النيابة اذ ليس في القانون ما يوجب بيان وصف النبهة ومواد الاتهام في محاضر الجلسات .

(طمن رقم ١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٤ من ٢٤ ص ٢٨٤)

١٧٩٩ - خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا - لا يعيب الحكم - على الخصم - أن شاء أن يطلب صراحة تدوين دفاعه في المحضر - عليه - أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل ذلك باب المرافعة - أن يقدم الدليل على ذلك ويسجل هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم - اغفال ذلك - اثره - عدم جواز المجابة به امام التقضى .

* من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا اذ كان عليه أن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة لاثباته

فى المحضر كما ان عليه ان ادمى ان المحكمة صادرت حكمه فى النفاذ قبل نفل بلب المرافعة وحجز الدعوى للحكم ان يقدم الدليل على ذلك ، وان يسجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب نفل صدور الحكم ، والا لم نجز الحاجة من بعد امام محكمة انفض على اساس من مقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وانبايه .

(ملن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٤ من ١٣٤١)

١٨٠٠ — ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة فى اثبات اجراءات المحاكمة — اثبات تلاوة التقرير فى الحكم لا يجوز ججوده الا بالطن بالنزوير — **خلو هذا البيان من الاشارة الى من تلى التقرير لا يقدح فى حصوله .**

* لما كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شان اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الاصل فى الاجراءات انها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت تلاوة التقرير فلا يجوز للطاعن ان يجحد ما اثبه الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالنزوير وهو ما لم يفعل ، ولا يقدح فى ذلك ان يكون اثبات هذا البيان قد خلا من الاشارة الى من تلى التقرير من اعضاء المحكمة ، ما دام الثابت ان التقرير قد نلى فعلا .

(ملن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ من ٢٤ من ٢٢٢٢)

١٨٠١ — محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص اسماء الخصوم — **آية ذلك .**

* من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيان اسماء الخصوم فى الدعوى . ولما كان النائب ان محضر جلسة المحاكمة الابتدائية قد اشتمل على بيان اسماء الفصر الثلاثة المدعين مدنيا ، فانه لايعيب الحكم اقتصراره على ايراد اسم المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها وصية على اولادها الفصر الثلاثة دون ذكر اسمائهم طالما ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى هذا البيان .

(ملن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٢ فى طسة ١٩٧٢/١٠/٢٢ من ٢٤ من ٨٩٠)

١٨٠٢ — الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهة الطاعة بباقي المتهمات — دفع ظاهر البطلان لانتلزم المحكمة بالرد عليه — علة ذلك ؟
المواجهة كالاستجواب من اجراءات التحقيق المحظور على اامور الضبط اتخاذها .

✽ المواجهة كالا-سجواب نعد من اجراءات التحقيق المحظور على اامور-
الضبط اتخاذها ومن ثم فان ماشره الطاعة بشأن بطلان محضر الضبط لخلوه
من مواجهتها ببقية المتهمات هو دفع ظاهر البطلان مما لا يلزم المحكمة بالرد
عليه .

(لمن رقم ٩٥٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ من ٢٤ ص ١٠٥٢)

١٨٠٣ — عدم توقيع المدعى بالاعتريق المدنية على محضر الص-اج —
اثره .

✽ اذا كان البين من الاطلاع على المردات ان محضر الصلح المقدم في
الدعوى غير موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية ، وانما صدر من مهمل
افراد الاسرىين ، فان الحكم اذ رفض الدفاع المبدى من الطاعن في شأن عدم
تقبل الدعوى المدنية تأسيسا على ان ذلك المحضر لم يصدر من المدعية ولايعتبر
حجة عليها يكون قد اصاب صحيح القانون .

(لمن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ من ٢٤ ص ١١٠٨)

١٨٠٤ — عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم الصادر فيها
لا بطلان — كفاية توقيع رئيس الجلسة عليها .

✽ من المقرر ان القانون لم يرتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب
الجلسة على محضرها والحكم ، بل انه يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع
رئيس الجلسة عليهما واذا كان ذلك ، وكان النابت ان محضر الجلسة والحكم
الابتدائي موقع عليهما من القاضي الذي اصدرهما وهو مالا تنازع فيه الطاعة
فان ماشره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣ من ٢٥ ص ١٦٦)

١٨٠٥ - الأصل فى الإجراءات أنها روعيت - ورقة الحكم تكمل محضر الجلسة فى اثبات اجراءات المحاكمة - عدم جواز انكار ما أثبت حصوله بورقة الحكم الا بالطعن بالنزوير .

* لما كمل الأصل فى الإجراءات انها روعيت وكانت ورقة الحكم تعتبر متبها لمحضر الجلسة فى اثبات اجراءات المحاكمة وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوه تقرير الخليم فانه لايجوز للطاعة أن يجحد ما أثبتته الحكم من مهام هذا الاجراء الا بالطعن بالنزوير .

(طعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣ من ٢٥ ص ١٦٦)

١٨٠٦ - تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم - وتاريخ اصداره - المعبرة فيهما بها ورد بمحضر الجلسة والنسخة الاصلية للحكم لا بما يرد ((برول)) القاضى .

* ان المعبرة فى تبين تاريخ الجلسة التى حددت للنطق بالحكم وتاريخ صدور الحكم بها هو نائب من ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة الحكم الاصلية المحرره من لكاتب والموقعة من الناضى بها لاجوز الحاجة فيه الا بطريق الطعن بالنزوير . ولما كان النائب منهما انه تم النطق بالحكم فى الجلسة التى سبق تحديدها لاصداره ، فانه لا قبية لما ورد على خلاف ذلك فى مسودة قرارات القاضى ان صح ما استند اليه الطاعن فى هذا الشأن .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ من ٢٥ ص ١٦٢)

١٨٠٧

١٨٠٧ - محضر الجلسة - يكمل الحكم فى خصوص بيان المخكمة واعضاء الهيئة .

* من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيان المحكمة التى صدر منها واسماء اعضاء الهيئة التى اصدرته . ولما كانت محاضر جلسات المحاكمة قد اثبتت بها اسم المحكمة وبيان الهيئة التى اصدرت الحكم - والى حاج الطاعن فى انها هى التى سمعت المرافعة - فان نعيه يكون فى غير محله .

(طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢١ من ٢٥ ص ١٦٤)

١٨٠٨ — خاؤ محضر الجلسة من اثبات أحد الدفوع — أثره .

✽ ان نعى الطاعن بخلو محضر الجلسة من اثبات دفعة على النحو الوارد بوجه التنى ، فمردود بها هو مقرر من ان على صاحب الشأن ان يطلب صراحة اثبات ما يوجه اثباته فى محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد ان ياتخذ على المحكمة اغفالها الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان ما ينبره الطاعن فى شأن ما اورده الحكم من اسناد كل من الطاعنين بيع المخدر الى الآخر ، اتما هو من ثبيل الجدل الموضوعى الذى تنحصر عنه وطيفة محكمة النقض ، وكان الحكم بعد ان عرض الى قصد الطاعن من احراز المخدر المضبوط اسطرود مثالا « يضاف الى ما تقدم فى اثبات قصد الاجار لدى المتهمين كبر الكمية المضبوطة لدى كل منهما مفلسفه بقتاش البرية — وماضى المتهمين الاجرامى — اذ ثبت من البيان المقدم من الشاهد الاول بالجلسة سبق الحكم على المتهم الاول — الطاعن — بالاشغال الشاقة المؤبدة سنة ١٩٥٩ فى جريمة مخدرات ، وهو امر لم ينكره هذا المتهم . . . » وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الشاهد الاول قدم ذلك البيان مسخرجا من سجل مكتب مكافحة المخدرات ، فان هذا الذى اثبتنه الحكم يفيد ان الطاعن لم ينبر بالجلسة شيئا عن البيان سالف الذكر وتكون بذلك دعوى الحطأ فى الاسناد منتفيه ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس معيننا رفضه موضوعا .

(طن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ ص ٢٦ ح ٢٦٩)

١٨٠٩ — الاجراءات — الاصل فيها انها روعيت — مؤدى ذلك .

✽ لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة انه اورد فى بدايته بيانا للتهمة الموجهة الى الطاعن ، كما اثبت طلب ممثل النيابة تطبيق مواد الاحالة ، وترافع المدافع عن الطاعن فى موضوع الدعوى دون اعراض منه على ما تم من اجراءات المحاكمة . وكان الامسسل طبفا للبادء ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة لتقضى اعتبار ان الاجراءات روعيت اثناء نظر الدعوى . وكان من المقرر ان النمسل بقصور البيانات التى يجب ان تشمل عليه التهمة الموجهة الى المتهم فى اعلان الدعوى يجب ابداءه لدى محكمة الموضوع لتتظرو ويقرر ما تراه فى شأن استيفاء هذه البيانات ، فاذا سكت المتهم عن النمسل بشئ من هذا فى وقته سقط حقه فى الدفع به .

(طن رقم ١٢٠٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ ص ٢٦ ح ١٨٤)

١٨١٠ - إجراءات - دليل صحتها ،

* ان العبرة بما اشتمل عليه الحكم ذاته من بيان عن التهمة ، وهو بكل محضر الجلسة في اثبات ما تم امام المحكمة من اجراءات .

(لمن رقم ١٢٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٤١٤)

١٨١١ - عدم جواز الدفع ببطان محضر الضبط - لأول مرة امام
النفق - لانه من الاجراءات السابقة على المحلكمة - اغفال محضر الضبط
- بعض بيانات بطاقة الشاهد - لا يعيبه .

* لما كانت الطاعة لم تدفع امام محكمة الموضوع ببطان محضر الضبط .
فان هذا الوجه من النعى يكون غير مقبول لما هو مقرر من ان الدفع ببطان اجراء
من الاجراءات السابقة على المحلكمة لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة
النفق . هذا فضلا عن انه ليس في اغفال اثبات محرر محضر الضبط بعض
بيانات البطاقة الخاصة بالشاهد ما يعيب محضر الضبط . ومن ثم فان
ما شعاه الطاعة في هذا الصدد لا يكون له من وجه ولا يعتد به .

(لمن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦٧٢/٣/٧٧٦١ من ٢٧ من ١٢٨٨)

١٨١٢ - ثبوت تلاوة تقرير التلخيص - الحكم - عدم جواز جعده -
الا بثبوت تزوير هذا البيان - عن طريق الطعن - بالتزوير - خلو بيان تلاوة
تقرير التلخيص - من اسم القاضى المقرر - لا بطلان .

* من المقرر ان ورقة الحكم تعتبر متبمة لمحضر الجلسة في شأن
اثبات اجراءات المحلكمة ، وكان الاصل في الاجراءات انها روعيت ، وكان
الحكم المطعون فيه قد اثبت تلاوة التقرير فلا يجوز للطاعن ان يجحد ما اثبته
من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ولا يقدح في ذلك
ان يكون اثبات هذا البيان قد خلا من الاشارة الى من تلا التقرير من اعضاء
المحكمة ما دام الثابت ان التقرير قد تلى فعلا ويكون النعى على الحكم في هذا
الخصوص في غير محله .

(لمن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٦٧١/١/١٩٧١ من ٢٧ من ١٢٠٦)

١٨١٣ - متى ذكر بالحكم أن اجراءات المحاكمة روعيت - فلا يصح
لخص ذلك الا عن طريق الادعاء بالتزوير .

* لما كان الذات من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه ان رئيس

الدائرة نلا تقرير النخلص ولا ينال من ذلك ان محضر الجلسة اغفل ايراد ذلك الاجراء اذ المقرر ان الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات ما م امام المحكمة من اجراءات ومنها تلاوة تقرير النخلص فضلا عن انه من المقرر ان الاصل ان الاجراءات روعت أثناء نظر الدعوى وأنه مى ذكر فى الحكم انها اتبعت فلا يجوز اثبات عدم اتباعها الا بطريق الطعن بالتزوير .

(طعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٦ فى جلسة ١٠/١٠/١٩٧٦ س ٢٧ من ١٧١٨)

١٨١٤ — الدفع ببطلان التحريات لعدم جديتها ولتجاوز من اجراها حدود اختصاصه المكاني وببطلان التفتيش لعدم تحقيق دواعيه — موضوعى — لا تقبل اثرته لأول مرة امام النقض .

✽ لما كان الثابت، من محضر جلسة المحكمة — وهو مالا يبارى فيه الطاعة — انها لم تثر امام محكمة الموضوع شيئا مما تدعيه من بطلان التحريات لعدم جديتها ولتجاوز من اجراها حدود اختصاصه المكاني ومن بطلان التفتيش لالانجاء اليه دون تحقيق دواعيه ، فانه لا يقبل منها طرح ذلك لأول مرة على محكمة النقض لانه فى حقيقته دفع موضوعى اساسه المنازعة فى سلامة الادلة التى كونت منها محكمة الموضوع عقدها فى الدعوى .

(طعن رقم ١١١ لسنة ٤٦ فى جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ س ٢٧ من ١٧٥٧)

١٨١٥ — ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شمسان اثبات اجراءات المحكمة — عدم جواز جهد ما اثبته الحكم من تمام هذه الاجراءات الا بالطعن بالتزوير .

✽ لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه قد اثبت به تلاوة تقرير النخلص واذا كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شان اثبات اجراءات المحكمة ، وكان الاصل فى الاجراءات انها روعيت ومضى اثبت الحكم ملاوة تقرير النخلص فلا يجوز للطاعن ان يجهد ما اثبته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ، ولا يتقدم فى ذلك ان يكون اثبات هذا البين قد خلا من الاشارة الى من نلا التقرير من اعضاء المحكمة .

(طعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ فى جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ من ١٥٢)

١٨١٦ — الاصل فى الاجراءات الصحة — عدم جواز اثبات ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة او بالحكم الا عن طريق الادعاء بالتزوير .

✽ من المقرر ان الاصل فى الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بها

يخالف ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم — الا بطريق الطعن بالتزوير ، واذا كان الثابت أن أحدا من الطاعنين لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة الأخيرة من اكتفاء الدفاع بالأقوال الواردة بالتحقيقات لباقي شهود الإثبات الذين لم يسمعو ، فإن الزعم بأن ما أثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٧٤٢ لسنة ٧) ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٨ من ٢٨ ص ٨٠٢

١٨١٧ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت — جحد ما أثبتته الحكم من تمام اجراء — عدم جوازه الا بالطعن بالتزوير .

* من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر منبهة لمحضر الجلسة في شأنا إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تلاوة تقرير التلخيص الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله .

(طعن رقم ٦٥١ لسنة ٧) ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧ من ٢٨ ص ٢٢١

١٨١٨ — خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع بالكامل — متى لا يعيب الحكم .

* من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا ، إذ كان عليه أن كان يهسه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل ثل باب المرافعة ، وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز محاكمته من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيها كان يتعين عليه تسجيله .

(طعن رقم ٦٥١ لسنة ٧) ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧ من ٢٨ ص ٢٢١

١٨١٩ — محضر الجلسة — مكمل لبيانات الحكم عدا التاريخ .

* من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات النيابة عدا التاريخ ، ولما كان البين من مدونات الحكم فيه أنها تضمنت تاريخ إصداره وإذا استوفى محضرا جلسي ١٩٧٦/١/١٤ ، ١٩٧٦/٢/٣ ، سائر بيانات نيابته ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

(طعن رقم ٥٠٨ لسنة ٨) ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦ من ٢٩ ص ٢٩٩

١٨٢٠ - محضر جلسة - حجز - دفاع - الاخلال بحق الدفاع -

مالا يوغره .

* لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يرفع الاتهام المسند اليه بما يثيره بالذات في طعنه من عدم علمه بالحجز وباليوم المحدد لبين المحجوزات ومكانها وكانت هذه الامور التي بنزع فيها لانعدو دفوعا موضوعية كان يتعين التمسك بها امام محكمة الموضوع لانها تتطلب تحقيقا ولا يسوغ اثاره الجدل في شأنها لأول مرة امام محكمة التفتيش ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، يكون غير مقبول .

(لمن رقم ٦٢٢ لسنة ١٨ في جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ من ٢٩ من ١٩٧٨)

١٨٢١ - محضر جلسة - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - مالا يوغره -

طعن - اسباب الطعن - مالا يقبله .

* لما كان النائب بمحضر الجلسة ان المحكمة نذبت محاميا للدفاع عن الطاعن وترافع المحامي مدافعا عنه بما هو مدون في محضر الجلسة ولم يثبت ان الطاعن اعترض على ذلك او ابدى طلبا ما في هذا الشأن وكان من المقرر انه اذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهمم ونذبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فان ذلك لا يعد اخلالا بحق الدفاع ما دام لم يبد المتهمم اعتراضا على هذا الاجراء ولم يتمسك امام المحكمة بطلب تاجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل فان ما يثيره الطاعن بطعنه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(لمن رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٨/١٢/١٨ من ٢٩ من ١٩٥٥)

١٨٢٢ - الاصل في الاجراءات الصحة ولايجوز الادعاء بما يخالف

ما اثبت في محضر الجلسة او الحكم الا بالطعن بالتزوير .

* لما كان النائب في محضر جلسته المحاكمة الاستئنافية وفي ورقة الحكم الغيابي الاستئنافية تلاوة تقرير التلخيص على خلاف مايزعمه الطاعن ، وكان الاصل في الاجراءات الصحة ولايجوز الادعاء بما يخالف ما اثبت فيها سواء في محضر الجلسة او في الحكم الا بالطعن بالتزوير وهو مالم يفعله الطاعن فان مايجادل فيه من عدم تلاوة تقرير التلخيص يكون غير قويم ولايعيد به .

(لمن رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ من ٣٠ من ١٩٧٩)

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

١٨٢٣ — الخطة التي رسمها قانون تحقيق الجنايات لمحكمة الغائب لدى محكمة الجنايات ولإعادة محاكمته عند حضوره أو القبض عليه هي خطة واحدة لاتفريق فيها بين المحكوم عليهم لجنح وبين المحكوم عليهم في جنائيات .

* أن الخطة التي رسمها قانون تحقيق الجنايات لمحكمة الغائب لدى محكمة الجنايات ولإعادة محاكمته عند حضوره أو القبض عليه هي خطة واحدة لاتفريق فيها بين المحكوم عليهم لجنح وبين المحكوم عليهم لجنايات ولئن كانت هذه الخطة فيما يتعلق بمرتكبي جرائم الجنح تخالف أصول المحاكمة لدى محاكم الجنح إذ لا إعلان فيها للحكم بالطرق العادية ولا معارضة فيها ولا استئناف فإن علة هذه المخالفة هي مجرد كون المحاكمة حاصلة لدى محكمة الجنايات ونظامها لا يحتمل التفريق وفيه من الضمان لمرتكبي الجنح ما رآه الشارع كليا لمرتكبي الجنايات .

(طس رقم ١٢٠١ لسنة ٢ في جلسة ١١٣٢/٢/١)

١٨٢٤ — عدم التزام المحكمة الجنائية وقف الدعوى حتى يقضى في قيمة دليل من الأدلة المطروحة عليها من جهة أخرى .

* لا يجوز الطعن في الحتم بمقولة أن المحكمة اتمدت على اقرار سبق الطعن فيه بالتزوير وكانت دعواه لانزال معلقة أمام المحكمة المدنية ، إذ هذا الاقرار هو دليل من أدلة النزوير ، وليس في القانون ما يمنع المحكمة من النظر في الأدلة التي تقدم لها وإن تقضى بصحتها أو بطلانها ، وهي ليست مجبرة على انقاف الفصل في الدعوى حتى يقضى في قيمة ذلك الدليل من جهة أخرى . إذ القانون لم يخص جهة معينة بنظره دون غيرها والا كان ذلك طلبا للاوضاع المتعارفة التي تقضى بإيقاف المدعى الى حين الفصل في الجنائي لا العكس .

(طس رقم ١٢٢٨ لسنة ٢ في جلسة ١١٣٢/٥/١٦)

١٨٢٥ — مريان جميع القواعد المقررة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات على الجندة المرتبطة بجناية متى ادليت مع الجنابة .

* متى دخلت قضية في اختصاص جهة من جهات القضاء طبقت عليها

تواعد الاجراءات الشكفية المقررة لسر هذه الجهة فى قضائها وخضعت لما رتب القانون من طرق الطعن فى احكامها ، ما لم ينس على خلاف ذلك . ومقتضى هذا ان الجثة المرتبطة بالجناية متى احوالها قاضى الاحالة مع الجنائية سرت عليها جميع التواعد المقررة للمحاكمة امام محاكم الجنابات وللطعن فى الاحكام الصادرة منها ، فالمنهم من جهة الجثة اذا حكم عليه حضوريا فلا استئناف له ولا سبيل امامه الا الطعن بطريق النقض . واذا غاب انخذت فى حقه اجراءات الغياب ، واذا حكم عليه غيابيا فلا معارضة له . بل اذا حضر او قبض عليه سقط الحكم واعيدت محاكمته من جديد .

(طعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/١٩)

١٨٢٦ — فتح باب المرافعة هو من حق المحكمة تأخذ به اما من تلقاء نفسها واما بطلب بعض الاخصام .

* ان فتح باب المرافعة هو من حق المحكمة تأخذ به اما من تلقاء نفسها لتبين بعض امور غامضة تحتاج الى جلائها ، واما بطلب الاخصام لتحقيق امور منغلقة بالدعوى متى رأت ان فى اجابة هذا المطلب ما يحقق العدالة بحسب ما تراه هى .

(طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/١٢/٢٧)

١٨٢٧ — سلطة محكمة الجنابات فى تعديل أو تشديد التهمة المبينة فى امر الاحالة .

* ان القانون يجيز لمحكمة الجنابات — الى حين النطق بالحكم — ان تعدل او تشدد التهمة المبينة فى امر الاحالة على شرط الا توجه الى المتهم انفعالا لم بشواهد التحقيق والا يكون فى ذلك اخلال بحقه فى الدفاع . واذا كانت الواقعة التى توجهها تكون جريئة ماثمة بذاتها فان لها ان توجهها الى المتهم على اعتبارها ظرفا مسددا للجريمة المبينة فى امر الاحالة — فاذا احيل المتهم الى محكمة الجنابات بجناية قتل عمد مقدمته واقرنت به جنابة شروع فى قتل ، واستظلمت المحكمة ان المتهم اقترف القتل العمد والشروع فيه ، وانه قد تقدم ذلك ارتكابه جنائية اخرى هى الشروع فى السرقة بطريق الاكراه ، فان المحكمة اذ افسقت واقعة السرقة هذه للتهمة المبينة فى امر الاحالة لا تكون قد اخطأت ، لان من واجبه ان تتحرى فى حكمها حقيقة الواقعة المرفوعة بها الدعوى وجميع الظروف التى تنصل بهذه الواقعة ، واذا كانت السرقة

من الظروف المتصلة بالقتل وتناولها التحقيق والدفاع بالجلسة ، فلا تثريب
أذن على المحكمة في اعتدادها بها .

(طس رقم ١٠٩١ لسنة ٩ ق جلسة ١١٣٩/١٠/٢٢)

١٨٢٨ - حرية الدفاع في ابداء ما يراه تنفيذ عند اقفال باب المرافعة .

✽ أن ماكفله القانون: للدفاع من الحرية في ابداء كل ما يراه مفيداً له
من اقوال وطلبات وأوجه مدافعه لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في
الدعوى ، ومطالبة المحكمة في الوقت ذاته بأن تدفع لما يبيده لها من ذلك
فتجيبه الله ان رأت الاخذ به أو ترفضه مع بيان ما يبرر عدم اجابته - هذه
الحرية على هذا المعنى الذي عباه القانون ننفذ ، وبجب أن ننفذ ، عند اقفال
باب المرافعة ، أي وقت الانتهاء من عملية عرض الدعوى على المحكمة .
فيسماع شهود الاثبات وشهود النفي ، وبإدلاء النيابة العمومية والمدعى
بالحقوق المدنية والمسئول عن هذه الحقوق والمنهم ، كل منهم باتواله ودفاعه
الخاص، جلسة المحاكمة تنتهي المرافعة في الدعوى وتخلو المحكمة للمداولة ،
ومن هذا الظرف بمنع على الخصوم الحق في تقديم مذكرات أو اقوال إلا
إذا رأت المحكمة سماع الدعوى من جديد فتفتح حينئذ باب المرافعة ثانية ،
سواء اكان ذلك من تلقاء نفسه أم بناء على طلب مقدم اليها ، وهي وحدها
صاحبة الشأن في هذا نقره كما يترأى لها ، ولايصح على كل حال أن نسمع
المحكمة في أثناء المداولة ، وباب المرافعة مغلل ، أي دفاع مها كان ، فان
مثل هذا الدفاع يكون مهذراً ولا وزن له لتقديمه في غير ظرفه المناسب . فإذا
مقدم المصم الى المحكمة مذكورة ضمنها طاب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه
دفاع لم يكن قد أثارها في الجلسة فلم نجبه المحكمة الى هذا الطلب ولم ترد
على المذكورة فان ذلك لايعيب حكماً ، إذ مادامت هي صاحبة السلطة المطلقة
في تقدير الظروف التي تستدعي إعادة فتح باب المرافعة ، فان عدم موافقتها
على هذا الطلب يدل بذاته على أنها لم تر محلاً له ، ومادامت المذكرة قد
تدبت وباب المرافعة مغلل مائها نعتبر بالنسبة لغير ما هو متعلق بطلب نفع
باب المرافعة كأنها لم تقدم ، ولا يحق مطالبة المحكمة بالرد على شيء مما
ورد فيها .

(طس رقم ١٢١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١/٢٩)

١٨٢٩ - عدم جواز مباشرة إجراءات المحاكمة في الأعياد وأيام العطلة ال رسمية ليس من النظام العام .

✽ أنه وإن كان الأصل أن إجراءات المحاكمة لايجوز مباشرتها في

الاعيد وإيام العطلة الرسمية الا ان ذلك ليس من النظام العام . فلا بطلان اذا باثرت المحكمة اى اجراء فى تلك الايام مادام الخصوم لم يعترضوا عليها .
(ظمن رقم ١٢٧٥ لسنة ١١ ق حصة ١١٩١١/٥)

١٨٣٠ - سلطة محكمة الجنائيات فى اقامة الدعوى العمومية من تلقاء نفسها .

✽ لمحكمة الجنائيات بمقتضى المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنائيات حق اقامة الدعوى العمومية من تلقاء نفسها ، سواء اكان ذلك بنوحيه نعمة جديدة انى المتهم المثل امامها ام كان باخلال منهم جديد فى الدعوى . فاذا قدم لها منهم لمحكمة لاحدائه بالجنى عليه اصابة نشأت عنها عاهة مستديمة بابهام يده اليمنى ، فوجهت اليه هى نعمة احدث جروح اخرى به ، فلا يصح القول بانها قد خرجت عن حدود سلطتها وعاقبته من اجل جريمة لم ترفع بها الدعوى عليه بوجه قانونى .

(ظمن رقم ٦٩٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١١٩١٤/٥/١٥)

١٨٣١ - حضور المدعى بالحقوق المدنية المتقضى برفض دعواه ابتدائيا امام المحكمة الاستئنافية وترافعه فى الدعوى من غير ان يكون قد استأنف الحكم لا يعيب الاجراءات مادام المتهم لم يعترض على حضوره .

✽ لابعيب اجراءات المحكمة ان يحضر المدعى بالحقوق المدنية المتقضى برفض دعواه ابتدائيا امام المحكمة الاستئنافية ويرافع فى الدعوى من غير ان يكون قد استأنف الحكم الابتدائى ، مادامت المحكمة لم تقض له بتعويضات مخنية ، وما دام المتهم لم يعترض على حضوره .

(ظمن رقم ١٤٨٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١١٩٢٥/١٢/١٠)

١٨٣٢ - تقدم والد الجنى عليه الى المحكمة الاستئنافية وتعريفه ان ابنه حضر معه ويطلب سماعه فاجابته الى ما طالب ، فليس فى ذلك مايؤثر فى صحة اجراءات المحاكمة .

اذا كان الثابت ان والد الجنى عليه لم يبد منه اثناء المحاكمة سوى انه تقدم الى المحكمة الاستئنافية وعرف ان ابنه الذى لم يسأل امام محكمة الدرجة الاولى حضر معه وأنه يطلب سماعه فاجابته الى ما طالب ، فليس فى ذلك مايؤثر فى صحة اجراءات المحاكمة اذ هذا لا يعدو ان يكون مجرد تنبيه الى

انه لا حاجة الى تأجيل الدعوى لاعلان المجنى عليه لوجوده فى دار المحكمة عند نظر القضية .

(لمن رقم ٤١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٣/١)

١٨٣٣ — ادانة المتهم استنادا الى تقارير مكتوبة بالالفة الانجليزية دون ترجمتها رغم اعتراف المتهم بعيوب الاجراءات .

* اذا كان المتهم قد نيمسك بأنه لانصح مساعطه على أساس ما جاء بتقارير فى الدعوى مكتوبة بالالفة الانجليزية ، ومع ذلك ادانته المحكمة استنادا الى هذه التقارير دون ترجمتها فهذا عيب فى الاجراءات يقضى نفى حكمها .

(لمن رقم ١٢٠٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠)

١٨٣٤ — طالب المتهم حاف الشاهد على الاتجبل وعرض المحكمة ذاك عليه لحلف دون اعتراف الدافع لاي عيب الاجراءات .

* اذا كان الثابت بمحضر الجلسة ان المجنى عليها شهد بانها رايا المتهمين بالسرقة منهما وعرفاهم فطلب المتهمون اليهم الحلف على الاتجبل ، لمعرضت المحكمة ذاك عليها لحلفا بانها تأكد من أنهم هم الذين ارتكبوا الحادث ، ولم يعرض الدافع على ذلك ، فلا يقبل من المتهمين تخطئه المحكمة فى هذا الاجراء الذى تم بناء على طلبهم . كذا لا يقبل الاعراض منهم على صية الحلف بمقولة انها لم ترد على الرؤبة والتحقق بل هى منصرفة الى مجرد التاكيد الذى قد يكون عن طريق السماع أو نحوه ، وذلك ما دام الثابت ان الحلف انها طالب لاؤكد ما قرره المجلس عايبها عن الرؤبة فعلا .

(لمن رقم ١٨٩٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١)

١٨٣٥ — رفع الدعوى صحبة على المتهم قبل ان ينتخب عضوا فى البرلمان واذن البرلمان فى استصدار السير فى الاجراءات بعد أن تثبتت المحكمة ان ذلك بمنع من القول ببطلان الاجراءات التى تمت اثر انتخابه .

* منى كتاب الدعوى العمومية قد رفعت صحبة على المتهم قبل ان ينتخب عضوا فى البرلمان ، وكانت المحكمة تجهل ان المتهم انتخب بعد ذلك ، فان اذن البرلمان فى استمرار السير فى الاجراءات بعد أن تثبتت المحكمة بمنع من القول ببطلان الاجراءات التى تمت ضد المتهم اثر انتخابه ، ولا يصح تشبيه هذه الحالة من جميع الوجوه بحالة الاجراءات التى تبدأ ضد عضو

في البرلمان بغير إذن المجلس ، اذ ان حكم كل حالة من الحالتين لا ينفق نهائيا مع حكم الأخرى سواء من جهة طبيعته او من جهة علته .

(لمن رقم ١٦٥٧ لسنة ١٨ في جلسة ١٩١١/٤/٢٦)

١٨٣٦ — سلطة المحكمة في رفض توجيه سؤال تقدم به المحامي عن المتهم الى الشاهد لعدم تعلقه بالدعوى .

✽ اذا رفضت المحكمة توجيه سؤال تقدم به المحامي عن المتهم الى احد الشهود ، وكان هذا الرفض على اساس عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها اليه في ظهور الحقيقة فهذا من سلطاتها .

(لمن رقم ٦٢٢ لسنة ١٩ في جلسة ١٩١٩/٦/٦)

١٨٣٧ — سلطة المحكمة في تأجيل الدعوى بالنسبة لاحد المتهمين وقصرها المحاكمة على باقى المتهمين .

✽ اذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهمين بأنهم مع آخرين ضربوا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار فأحدثوا به عاهة مستديمة فانه يكون لهم ان يبسطوا المحكمة دفاعهم في اية صورة يرونها محققة لدعوى ولا يحول دون ذلك ان يكون احد المتهمين متعذرة محاكمته معهم ، واذا كانت المحكمة قد اجلت الدعوى بالنسبة الى احد المتهمين وقصرت المحاكمة عليهم ففعلهم ذلك عليها لا يكون له من وجه ، وخصوصا اذا كانوا لم يضاروا من ذلك لنبوت سبق الإصرار في حقهم مما يجعل الجانبين جميعا مسئولين معا عن الفعل المرتكب .

(لمن رقم ١٨٩٤ لسنة ١٩ في جلسة ١٩٥٠/١/١٧)

١٨٣٨ — سلطة المحكمة في العدول عن اجراء رأت من تلقاء نفسها اتخاذها .

✽ اذا كانت المحكمة قد رأت من تلقاء نفسها اتخاذ اجراء ما ثم رأت ميها بعد ان ظهور الحقيقة لا يتوقف عنها على تنفيذ هذا الاجراء فاستغنت عنه فانها لا تكون قد اخطأت اذ ذلك منها لا بعدو ان يكون قرارا بحضريا في تحقيق الدعوى فلا نولد عنه حقوق للخصوم توجب عنها العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق واذا فلا يتقبل من المتهم ان ينعى عليها ذلك وخصوصا اذا كان هو لم يبد منه نهيك بتنفيذ هذا القرار .

(لمن رقم ١٧ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/٣/١٤)

١٨٢٩ — العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يفسرها القانون
لإجراءات المحاكمة وحق الطعن في الأحكام هي طبقاً للقواعد العامة بوصف
الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقتضى به المحكمة في موضوعه .

* الأصل في الإجراءات الواجب اتباعها أمام محاكم الجنايات في
حالة الحكم في غيبة 'إنهم أنها تحكمها الفصل الثالث من الباب الثالث من
قانون تحقيق الجنايات بما في ذلك المادة ٢٢٤ منه إلا ما استثنته العقبرة
الثالثة من المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المستحدثة بالقانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٤ بشأن المنهين في الجناح الى تقدم لمحاكم الجنايات
لارتباطها بالجناية ، والعبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يفسرها القانون
لإجراءات المحاكمة وحق الطعن في الأحكام هي طبقاً للقواعد العامة بوصف
الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقتضى به المحكمة في موضوعه . وأذن.
نأذا كانت الدعوى قد رفعت بجناية سرقة باكره فقضت محكمة الجنايات
غيباً باعتبار ما وقع من المنهم جنحة ضرب ثم ضبط المتهم فأعيد تقديمه لقاضي
الإحالة فأحالته الى محكمة الجنايات فقضت باعتبار الحكم الغيابي قائماً فانها
تكون قد أخطأت إذ هذا الحكم قد سقط حتماً بحضور المتهم أمامها وكان من
المنهين أن تعاد محاكمته .

(طعن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٦)

١٨٤٠ — اعتماد المحكمة على نتيجة المعاينة التي نذبت لإجرائها خيراً
تحت اشراف وكيل النيابة وإجراء الخبر التجريبية بحضور النيابة والدفاع
لايميب الإجراءات .

* اذا نذبت المحكمة خبيراً لإجراء معاينة تحت اشراف وكيل النيابة ،
ولجرى الخبر التجريبية بحضور النيابة وبحضور محامى الدفاع ، وأبدى
رأيه الفنى في المحضر الذى حرره وكيل النيابة عن هذه المعاينة ثم سمعت
المحكمة اقواله بالجلسة كشاهد في الدعوى ونأقشه الدفاع وترافع في
موضوع التهمة على أساس نتيجة ذلك الاجراء ، ثم اعتمد الحكم على ما ساداه
وكيل النيابة في محضره من ذلك وعلى ما شهد به المهندس الفنى بالجلسة —
فلا يكون هذا الحكم مشوباً بعبب في الإجراءات أو خطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٦)

١٨٤١ — للمحكمة بدلا من أن تنقل بكامل هيئتها لمعاينة محل الحادث
أن تأمر بذلك واحداً من قضاتها .

* يجوز للمحكمة بدلا من أن تنقل بكامل هيئتها لمعاينة محل الحادث

ان تأمر بذلك واحدا من قضااتها ممن كان حاضرا وقت المرافعة في الدعوى ولا تثريب على المحكمة ان عام من انتدب من الاعضاء لهذا الانتقال بتنفيذ وعرضه على الهيئة الجديدة اذ ان هذا الحكم قد صدر من هيئة نملكه ولا حرج في نفاذه ومن جهة اخرى فانه وهو جزء من التحقيق الذي أجرى في الدعوى قد تم بحضور طرفي الخصوم ، وكان مطروحا على بساط البحث عند نظر الدعوى ثانية ، ولم يعترض احد عليه بشيء ومن ثم فانه لا يقبل اثاره البطلان في شأنه لأول مرة امام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٨ لسنة ٢١ في جلسة ١١٩٥١/٣/٢٧)

١٨٤٢ - عدم وجود محضر الانتقال في صورة الدعوى لا يترتب عليه بطلان .

* ان مجرد عدم وجود محضر الانتقال في صورة الدعوى لا يترتب عايه بطلان لان ذلك وحده لا يفيد عدم اطلاق باقى اعضاء الهيئة عليه او العلم بها حواه . فاذا كان المتهم لم يدع وتوقع شيء من ذلك وقصر نعيه على الحكم ان محضر الانتقال لم يكن باللف بل كان مع محاميه الذي فانه تقديبه الى المحكمة ، فان طعنه لا يكون له محل .

(لمن رقم ٢٨ لسنة ٢١ في جلسة ١١٩٥١/٣/٢٧)

١٨٤٣ - سلطة المحكمة في العدول عن اجراء رأت من تلقاء نفسها اتخاذ .

* للمحكمة اذا رأت من تلقاء نفسها اتخاذ اجراء ما ، ثم رأت فيما بعد ان ظهور الحقيقة لا يوقوف حتما على تنفيذ هذا الاجراء ان تعدل عنه ، اذ لا يعدو كونه قرارا تحسريا منها في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(لمن رقم ١٠٦١ لسنة ٢١ في جلسة ١١٩٥١/١١/١٢)

١٨٤٤ - سلطة المحكمة في تأجيل الدعوى بالنسبة لأحد المتهمين وقصرها المحاكمة على باقى المتهمين .

* ان المادة ٣٩٦ من مانون الإجراءات الجنائية نص على انه لا يترتب على غياب منهم تأخر الحكم في الدعوى بالنسبة الى غيره من المتهمين . فاذا كانت محكمة الموضوع قد رأت اعمال هذا النص فاصدرت قرارها في

بداية الجلسة بنظر الدعوى بالنسبة للحاضرين من المتهمين وبأجلها بالنسبة إلى الغائب لاتخاذ الإجراءات قبله ، ولم يعترض المتهمون الحاضرون وبينوا للمحكمة مصلحتهم في نظر الدعوى بالنسبة اليهم وإلى الغائب جميعا في وقت واحد ، فلا يقبل منهم من بعد أن ينصروا على حكمها لهذا السبب .
(لمن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٧/٥)

١٨٤٥ - تلاوة أقوال الشاهد التي قررها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات إذا تعارضت مع شهادته بالجلسة .

١١ * أن المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا تعارضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة جاز أن ينطى من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بالواقعة موضوع الشهادة .
(لمن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٧/١٠)

١٨٤٦ - ماهية الاجراء الجوهري الذي يترتب على مخالفته البطلان .

١١ * أن المادة ٣٣١ من قانون الإجراءات الجنائية قد رتب البطلان على عدم مراعاة الأحكام المتعاقبة بأى اجراء جوهري ، والاجراء يعبر جوهريا إذا كان الغرض منه الحفاظ على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو أحد الخصوم ؛ أما إذا كان الغرض منه ليس إلا الإرشاد والتوجيه فلا يكون جوهريا ولا يترتب على عدم مراعاة البطلان . وما نصت عليه المادتان ٢٧١ و ٢٧٢ من بيان ترتيب الإجراءات في الجلسة وإن كان في ذاته مفيدا في تنظيم سير الدعوى وسهيل نظرها ، لا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ولم يقصد به الى حماية مصلحة جوهرية للخصوم ، فإذا كان الاخلال المدعى بذلك الترتيب لم يحرم المتهم من إبداء دفاعه وطلباته ومن الرد على دفاع خصمه ولم يمس ماله من حق مقرر في أن يكون آخر من يتكلم فانه لا يترتب عليه البطلان .
(لمن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٧/١٤)

١٨٤٧ - عدم حلف المدعى بالحقوق المدنية لليمين وعدم اخذ المحكمة بشهادته ضد المتهم لايعيب الإجراءات .

١١ * أن ما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من النص في المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية في تطليق المدعى بالحقوق المدنية لليمين لم يشرع حتلية لهذا المدعى لا بوصفه شاهدا ولا بوصفه مدميا وإنما شرع

ضمانة للمتهم المشهود ضده . ولذا فلا يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذي لم يطف اليه ولم تأخذ المحكمة بشهادته ضد المتهم ان بنى على الاجراءات عدم حافه هو للبين .

(طنم رقم ٧٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٣٠)

١٨٤٨ — فتح باب المرافعة هو من حق المحكمة تأخذ به اما من تلقاء نفسها واما بطلب بعض الاخصام .

* ان القانون لا يلزم المحكمة باعادة القضية الى المرافعة بعد ان حجزتها للحكم مادام ذلك منها كان بعد ان افسحت لطرفي الخصوم استئناف دفاعهما .
(طنم رقم ٢٠٩٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/١/٥)

١٨٤٩ — مخالفة مارسه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه لا يترتب عليه البطلان .

* ان مارسه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه هو من تبيل تنظيم سر الاجراءات في الجلسة فلا يترتب البطلان على مخالفته .
(طنم رقم ١٤٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٣/١١)

١٨٥٠ — دعوى عمومية — قانون — سريانه في الزمان .

* اذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم قبل العمل بقانون الاجراءات الجديد فتظل الدعوى خاضعة لاحكام قانون تحقيق الجنايات القديم .
(طنم رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٧ س ٧ ص ١٦٠٤)

١٨٥١ — الاعلان — ضرورته .

* متى اوجب القانون الاعلان لانقاذ اجراء او بدء ميعاد ، فان ادى طريقة اخرى لا تقوم مقامه .

(طنم رقم ١٢٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ١١٨)

١٨٥٢ — الادعاء بالتزوير — ما يوجب على القاضي المدني .

* ان الواجب يقتضى بان يترتب القاضي المدني او تاضي الاحسوال

الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي نهائياً فى أمر ورقة مدعى بتزويرها
منى كانت هذه الورقة بذاتها مقدمة الى المحكمة المدنية كدليل على الاتبات .
(ظمن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ من ٩ من ١٦١٢

١٨٥٣ — اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة المدعى بتزويرها —
بطلان .

* اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة المدعى بتزويرها عند نظر الدعوى
بعبء إجراءات المحاكمة ، لأن تلك الورقة هى من أدلة الجريمة التى ينبغى
مرضها على بساط البحث والنقشة الشفوية بالجلسة .

(ظمن رقم ٥٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٠ من ١٢ من ٨٢٧

١٨٥٤ — إجراءات المحاكمة — القول بعدم استطاعة المتهم الحاضر
تحمل إجراءات المحاكمة لمرضه — لا يقبل الجدل فيه أمام محكمة النقض .

* متى كان المتهم قد حضر بالجلسة ومعه المدانان الموكلان عنه
وسمعت المحكمة الدعوى ومراجعة النيابة العامة ودفاع الحاضرين معه ، ولم
يلز أى منهم شيئاً فى خصوص مرض المتهم أو القبض عليه أو عدم استطاعته
تحمل إجراءات المحاكمة فلا يقبل الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض ، طالما
انه لا يبين ان المحكمة قد اخلت بحقوق الدفاع .

(ظمن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٠ من ١٢ من ٨٦١

١٨٥٥ — إجراءات المحاكمة — احضار المتهم من المستشفى ومحاكمته
— لا بطلان .

* ما يثيره المتهم من ان احضاره من المستشفى وجريان محاكمته
وهو على تلك الحال ينطوى على اظهار رأى المحكمة وأن مواجهته بسوابقه
ينم عن مجرد الرغبة فى تسوية مركزه — هو قول ظاهر الفساد ولا سند له
من القانون .

لن رقم ٦٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٠ من ١٢ من ٨٦١

١٨٥٦ — إجراءات المحاكمة — المعول عليه هو الملف الاصلى وليس
الملف المنسوخ .

* الاصل ان الملف المعول عليه هو الملف الاصلى للدعوى لا الملف

المسوخ ، وقد كان في مكانه الدفاع الاطلاع على الاوراق اذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

(لمن رقم ٦٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٦٥)

١٨٥٧ — حجز القضية للحكم — اعادتها للمرافعة — محكمة الموضوع .

* من المقرر انه متى حجزت المحكمة القضية للحكم فانها لا تكون ملزمة باعادتها للمرافعة لاجراء تحقيق فيها .

(لمن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١١ ص ١٨٠)

١٨٥٨ — المحاكمات الجنائية — مناتها — اقتناع القاضي .

* العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم او ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالاخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته ان يزن قوة الالبات وان يأخذ من أي بينة او قرينة يرنح اليها دليلاً لحكمه الا اذا تيقده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن خاسساً بعدم جوار الاستدلال بالتقريرين الطبيين المتقدمين الى محكمة الاحداث من كبر الأطباء الشرعيين ومساعدته بمناسبة محكمة متهمة أخرى من ذات الجريمة التي حوكم الطاعن عنها .

(لمن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٤ ص ١٢٣٥)

١٨٥٩ — الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية — مفاد ذلك .

* الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة — وهي اللغة العربية — ما لم ينعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة بمباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ، ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها ، ولما كان الدأب أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة الاستعانة بوسيط ، وكان مثل هذا الدأب يتصلق بمصلحة خاصة به ولم ينبه إليها ، فانه لا يتقبل منه النعي على المحكمة انها سارت في إجراءات محاكمته دون أن تسعين بوسيط ما دام انها لم تر من ناحيتها محلاً لذلك ، وهو امر موضوعي يرجع اليها وحدها في تقدير الحاجة اليه بلا معقب عليها في ذلك ، كما ان حضور محامي بنولى الدفاع عن الدافع فيه سابقاً لكسالة الدفاع عنه ، فهو الذي ينبع إجراءات المحاكمة وبذلك

مأشياء من أوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم فان عدم استعانة المحكمة بمترجم ليس من شأنه ان يبطل اجراءات المحاكمة .

(طعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٢/٥/١٩٦٣ س ١٤ ص ٣٩٢)

١٨٦٠ - محاكمة - اجراءات - شهود - سماعهم .

✽ من المقرر ان الماده ٢٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية والتى احالت اليها الماده ٣٨١ من هذا القانون وان كانت قد نصت على ان « ينادى على الشهود باسمائهم وبعد الاجابة منهم بحجزون فى الفرقة المخصصة لهم ولا يخرجون منها الا بالتوالى لتأدية الشهادة امام المحكمة . ومن تسمح شهادته منهم يبقى فى قاعة الجلسة الى حين اقفال باب المرافعة » فاتها لم ترتب على مخالفة هذه الاجراءات او عدم الاشارة الى اتباعها فى محضر الجلسة بطلاناً .

(طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٢/٥/١٩٦٣ س ١٤ ص ٨٨٢)

١٨٦١ - الاجراءات امام محكمة ثانى درجة .

✽ من المقرر ان محكمة ثانى درجة انما تحكم فى الاصل على مؤنذى الأوراق ، وهى لاتجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه او استكمال ما كان يجب على محكمة اول درجة اجراؤه . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان محكمة اول درجة بعد ان سمعت شاهد الاثبات وشاهد نفى المتهم الاول نرافع المدافع عن الطاعن فى موضوع الدعوى دون ان يطلب سماع شهود معينين ، كما انه لم يضمن مذكرته المقدمة بالجلسة التى تمت فيها المرافعة طلباً بهذا المعنى ، مما يعد نزولاً منه عن هذا الاجراء - فان النعى على المحكمة الاستئنافية التفاهن عن اجابة الطاعن الى سماع الشاهدين اللذين طلب اليها سماعهما يكون على غير اساس ما دامت لم نر من جانبها حاجة الى ذلك .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٢/٥/١٩٦٣)

١٨٦٢ - حجز الدعوى للحكم - دفاع - الاخلال بحق الدفاع -

مالا يوفره .

✽ من المقرر انه ما دامت المحاكمة بعد ان سمعت الدعوى امرت بقفل بابها وحجزتها للحكم فيها ، فهى بعد غير ملزمة باجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأن مسالة برید تحقيقها بالجلسة . ومن ثم فلا مثيريب على المحكمة ان هى التفتت عن اجابة طلب

الدفاع عن الطاعن الذى أورده فى ذكره ، بنأجل الدعوى لتقدم تدرج
طبيب استشارى ومناقشة كبير الأطباء الشرعيين .

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١١ من ١٤ ص ٧٧٢)

١٨٦٣ — محاكمة — إجراءاتها — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ماليوفره — شهود .

* لم يرسم القانون لمحكمه الموضوع طريقا معيناً نسرى فيه عند سماع
الشهود ومناقشتهم فى الجلسة ، فإذا غابها سؤال مما يقتضيه فى التحقيق ،
فإن ذلك لا يصح اتخاذه وجهاً للطعن فى حكمها — خصوصاً وأن القانون يجيز
للدفاع أن يوجه من جانبيه ما يمين له من أسئلة . ولما كان الحكم المطعون فيه
قد عول على أقوال المجنى عليه فى التحقيقات الأولية وما شهد به أمام محكمة
أول درجة فلا الزام على محكمة ثانى درجة بإعادة مناقشته ، ولا تثريب عليها
أن اكتفت بسؤال المتهم عن واقعة معينة دون أخرى ، طالما أن المتهم لم يطلب
منها توجيه أى سؤال فى هذا الخصوص . ومن ثم لا يكون هناك محل للنقض
على الحكم بدموى الإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٨١٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١١ من ١٤ ص ٧٩١)

١٨٦٤ — محاكمة جنائية — محكمة الموضوع — سسلطتها فى تقدير الأدلة .

* العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة
المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة بالآخذ بدلائل معين .
وقد جعل من سلطته أن وزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أية بيئة أو قرينة برنامج
اليها دليلاً لحكمه إلا إذا قبهه القانون بدليل معين — ومتى أطمأن الى ثبوت
الواقعة فى حق منهم من دليل بعبئه فهو غير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل
بالنسبة الى متهم آخر ، والمجادلة فى هذا الأمر أمام محكمة النقض لا تنقل
لتملقه بواقعة الدعوى .

(طعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ١٤ ص ٨٢٩)

١٨٦٥ — إجراءات المحاكمة — قرارات تحضيرية — آثارها .

* القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجميع الأدلة
لا يعمد أن يكون قراراً تحضيرياً لانتولده منه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل
على تنفيذها صوتاً لهذه الحقوق .

(طعن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ من ١٦ ص ١١٢٩)

١٨٦٦ — القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي — سريانها من يوم نفاذها —
نقض الحكم وإعادة القضية الى محكمة الجنايات يستوجب عرضها على
المحكمة المشكلة له طبقاً لأحكام القانون السارى وقت نظر الدعوى من جديد .

✽ القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم وضعت لكفالة حسن
سير العدالة ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل واذن فمضى نقض
الحكم وأحيلت القضية الى محكمة الجنايات استوجب ذلك عرضها على محكمة
الجنايات المشكلة طبقاً لأحكام القانون السارى وقت نظر الدعوى من جديد
— وهى فى حالة الدعوى المطروحة — هيئة المحكمة المشكلة من مستشار
فرد ، ومن ثم فإن إجراءات المحكمة تكون قد نبتت صحيحة .

(لمن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٢٢)

١٨٦٧ — المتهم هو صاحب الشأن الأول فى الدفاع عن نفسه — أصابته
بمعاذة فى العقل بعد وقوع الجريمة — وجوب وقف إجراءات التحقيق أو
المحاكمة حتى يعود الى رشده ويكون فى مكنه الدفاع بذاته عن نفسه
والإسهام مع المدافع عنه فى تخطيط أسلوب دفاعه .

✽ المتهم هو صاحب الشأن الأول فى الدفاع عن نفسه — وما كان
النص على وجوب نصيب محام له فى مواد الجنايات وإجازة ذلك له فى مواد
الجنح والمخالفات لمعاونته ومساعدته فى الدفاع فحسب . وبالتالي فإذا ما
عرضت له عاهة فى العقل بعد وقوع الجريمة المسندة اليه . فانه ولو أن
مسئوليته الجنائية لا تسقط فى هذه الصورة . إلا انه يتعين أن توقف إجراءات
التحقيق أو المحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود اليه رشده ويكون فى مكنه
الدفاع بذاته عن نفسه فيما أسند اليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه فى
تخطيط أسلوب دفاعه ومراييه وهو ممنوع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه
الفكرية .

(لمن رقم ٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٨٠)

١٨٦٨ — المحاكمة الجنائية — العبرة فيها باقتناع القاضى بناء على
الأدلة المطروحة عليه — عدم جواز مطالبته بالأخذ ببليط معين إلا بنص .

✽ العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة
عليه بحيث لا يجوز مطالبته بالأخذ ببليط معين إلا اذا نص القانون على ذلك .

(لمن رقم ٧١٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٢/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٢١٨)

١٨٦٩ — حضور محام مع الطاعن وحده واتاحة الفرصة له أن يتناول بكامل الحرية تنفيذ ما أسند إليه — حضور محام آخر مع المتهم الثانى فى الدعوى — تعرض المحامى الأخير فى مرافعته الى الطاعن — لا بطلان فى الاجراءات .

* متى كان البات من مطالعة محضر جلسه المحاكمة ان محاميا حضر مع الطاعن وحده وأتبع له ان يتناول بكامل الحرية تنفيذ ما أسند اليه ، ثم أعقبه محام آخر أشار فى مستهل مرافعه الى أن زميله اتجه فى دفاعه الى الالب (الطاعن) وأنه سيتجه الى الابن (ألهم الثانى) ومن ثم فلا محل لـ بثيره الطاعن من ان محاميا واحدا قد ترافع عنه وعن المتهم الثانى رغم تعرض مصلحتها . ولايغير من ذلك كون المحامى الذى خص نفسه بالمداغة عن المتهم الثانى قد عرج فى مرافعته الى الطاعن ذلك لان المتهم الثانى هو صاحب المصلحة فى التشكى من ذلك .

(لمن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٨ س ١٧ ص ١٢٨)

١٨٧٠ — عدم جواز أحالة الدعوى الى النيابة العامة — حكيمه .

* من المقرر انه ليس للمحكمة ان تحيل الدعوى الى النيابة العامة — بعد ان دخلت فى حوزتها ، بل لها اذا نعتز تحقيق دليل امامها ان تنذب احد اعضائها او قاضيا آخر لنحقيقه على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية — ذلك لانه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها .

(لمن رقم ٨٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢ س ١٨ ص ٨٨١)

١٨٧١ — اعادة المرافعة بعد حجز الدعوى للحكم — جوازى — ضرورة اعلان الخصوم .

* انه وأن كان الأصل أن ينبع اطراف الدعوى سبها من جلسة الى اخرى طالما كانت ملائمة حتى يصدر الحكم فيها الا انه من جهة اخرى اذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم ان تعيدها للمرافعة استثنائا للسبب فيها تحتم دعوة الخصوم للانصال بالدعوى ، ولا تنم هذه الدعوة الا باعلاتهم على على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .

(لمن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٦/١/٦ س ٢٢ ص ١٧)

١٨٧٢ — القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة — طبيعته .

* القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحسبياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حبس العمل على تنفيذ صونها لهذه الحقوق . فليس بذى شأن أن تكون هى التى قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان شهود الإثبات ثم عدلت عن قرارها .

(لمن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ من ٢٢ ص ١٢٤٩)

١٨٧٣ — استجابة المحكمة الى طلب التأجيل فى الدعوى — موضوعى .

* لتلتزم المحكمة فى الأصل بالاستجابة الى طلب التأجيل طالما أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة اليه .

(لمن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٢ ص ١٥٨٢)

١٨٧٤ — الأحوال التى يرجع فيها القاضى الجنائى الى قانون المرافعات المدنية .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه ورنى فى قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص على كفية اصدار الأحكام وتحديد بياناتها ، وكانت المادتان ٢٧٥ و ٤١١ من هذا القانون وأن فرضنا أن يكون اصدار الأحكام بعد الاطلاع على الأوراق وبعد المداولة ، الا أن المادة ٣١ من نفس القانون التى حددت البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم قد خلت من النص على وجوب اثبات هذا البيان ، فإن ماثيره الطاعن من وجوب استيفاء بيانات الحكم طبقاً لقانون المرافعات يكون غير سديد .

(لمن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٢ ص ٧٢٢)

١٨٧٥ — قرارات تجهيز الدعوى — ماهيتها .

* اذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الأخيرة للمحكمة والى المذكور الخامية المقدمة من محامى الطاعن ، أنه لم يصر فيها على طلب سماع شاهد النفس : مما مفاده أنه قد عدل عنه ولم تر المحكمة بعد ذلك محلاً

لاستدعائه لسماعه ، ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا بإعلان الشاهد ثم عدلت عنه ، ذلك أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى ، لا يعدو أن يكون قرارا تحضريا لا يتولد عنه حقوق للخصوم نوجب عنها العمل على تنفيذها صونا لهذه الحقوق ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة قد أخلت بحقه فى الدفاع يكون غير سديد .

لمن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١ س ٢٠ من ١١٢٥٦

١٨٧٦ — اقفال باب المرافعة — أثره .

✽ لانلزم المحكمة بعد سماع الدعوى واقفال باب المرافعة وحجز القضية لاسدار الحكم بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضيفه الدفاع مذكرته بشأن مسألة بريد تحقيقها بالجلسة .

لمن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٧ س ٢٢ من ٥١

١٨٧٧ — الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية ما لم يتعذر مباشرة إجراءاتها بهذه اللغة دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة ، أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها .

✽ الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة — وهى اللغة العربية — ما لم يتعذر على احدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، وطالما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة ذلك وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينه البها فانه لا يقبل منه التمس على المحكمة أنها سارت فى إجراءات محاكمته دون أن تستعين بوسيط ، مادام أنها لم ترم من ناحيتها محلا لذلك ، وقد تبينت مداول رد الطاعن على ما وجهه اليه وهو أمر موضوعى يرجع البها وحدها فى تقدير الحاجة اليه بلا معقب عليها فى ذلك .

لمن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ من ٢٢٨٧

١٨٧٨ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبدىه المتهم فى مذكرته المقدمة فى فترة حجز القضية للحكم — أو الرد عليه — سواء قدم المذكرة بتصريح من المحكمة أو بغير تصريح — مادام لم يطلب ذلك بالجلسة المحاكمة وقبل قفل باب المرافعة فى الدعوى .

✽ من المقرر أن المحكمة متى امرت باقفال باب المرافعة فى الدعوى

وحجزتها للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبديه فى مذكرته التى يقدمها فى فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بنصريح منها أو بغير تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى . ولما كان يبين من الاطلاع على اوراق الطعن والمفردات المضمومة اليها ان الطاعنة لم تطلب ضم دفتر تحركات مسارات مكتب الاداب الا فى لذكره التى قدمتها الى المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم ، فلا تريب على المحكمة اذا هى لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه .

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١١ من ٢٢ من ١٣٦٧)

١٨٧٩ — الضرب بقبضة اليد على العين — امكان حدوثه ممن يقف أمام المجنى عليه أو الى جواره — سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص ذلك دون حاجة الى الاستعانة بخبير — عدم جواز النعمى على المحكمة عدم اجرائها تحقيق لم يطلب منها أو عدم الرد على دفاع ظاهر الفساد .

✽ انه من البدهة ان الضرب بقبضة اليد على العين يمكن ان يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يقف بجانبه على السواء ، مما لا يحتاج فى تقريره أو استنباطه الى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضى الالتجاء اليها . ولما كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعى لتحقيق ما بدعه بخلاف ذلك فليس له ان يعيب على المحكمة سكوتها عن اجابته الى طلب لم يده أو الرد على دفاع ظاهر الفساد .

(طعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨ من ٢٣ من ١٤٠٠)

١٨٨٠ — حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين .

✽ المبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءه وان له ان يسمد افتناعه من أى دليل يلمن انه طالما كان له ماخذه الصحيح من الاوراق ، وان محكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال منهم فى حق نفسه وفى حق غيره من 'المتهمين منى اطمانت الى صدمها ومطابقتها للواقع . ومن لم فان ما سئره الطاعنة (الادعية بالحقوق المدنية) من شأن اعتراف الخضر . . . » « المتهم الثانى » (من انه ادلى باعتراضه بجنبا لانام متبوعه — المطعون ضده — بالعمويض الكبير المطالب به) يكون غير مستفيد .

(طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٨ من ٢٤ من ٢١٧)

١٨٨١ — المادة ٣٠٧ إجراءات مقضاها : محاكمة المتهم عن التهمة الواردة في طلب التكليف بالحضور — مفايزة التهمة للواقعة التي تضمنتها الأوراق ولم ترفع عنها الدعوى — لا يجوز للمحكمة الاستئنافية توجيه التهمة عنها — وجوب نقض الحكم وتبرئة المتهم أعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية انه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بآمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . وإذا كان ذلك ، وكانت التهمة الموجهة الى المتهم في طلب التكليف بالحضور وجرت المحاكمة على أساسها هي انه ادار محلا بغير ترخيص ولم نقل النيابة ان المتهم مارس العمل بدون شهادة صحية — وهي الواقعة التي تضمنتها الأوراق — ولم ترفع الدعوى عن ذلك — والواقعتان منفصلتان ومستقلتان عن بعضهما — ولا يحق للمحكمة الاستئنافية ان توجه اليه هذه التهمة أمامها فإنه بتعين نقض الحكم المطعون فيه وتبرئة المطعون ضده من التهمة الموجهة اليه أعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(طن رجم ١٣٣٨ لسنة ٤٢ في جلسة ١٣٨/١/٢٨ من ٢٤ إلى ٢٩)

١٨٨٢ — محاكمة — حضور مدافع عن متهمين — تعارض — عوار — اثره .

* اذا كان البين من الحكم المطعون فيه ان عول في اذانة الطاعن التاسع ضمن ما عول عليه — على اقوال الطاعن الأول ، وكان مؤدى هذه الأقوال ان يجعل مقررها شاهد اثبات ضد الطاعن (التاسع) فان ذلك مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر واتامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصالحهما وحتى تتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحة الخاصة دون غيرها . اذ كان الثابت ان مدافعا واحدا قد حضر عن الطاعنين الأول والتاسع مع قيام هذا التعارض ، فان ذلك مما يبطل إجراءات المحاكمة .

(طن رجم ٩٥٧ لسنة ٤٣ في جلسة ١٣٨/١٢/٢ من ٢٤ إلى ١١١٢)

١٨٨٣ — محاكمة — حضور مدافع عن متهمين — عوار .

* لا يرفع عوار حضور مدافع واحد عن متهمين كان من المحتم فصل دفاع كل منهما عن الآخر ان المحكمة فطنت اثناء المرافعة وبعد سماع الشهود الى وجود ذلك التعارض ونسبت مدافعا مستقلا للطاعن الأول ، ذلك بان الغرض

من إيجاب حضور مدافع عن كل منهم بجناية لا يمكن تحقيقه على الوجه الأكمل إلا إذا كان المدافع متنبها إجراءات المحاكمة بالجلسة من أولها إلى آخرها بما يكفل له حرية مناقشة الشهود والتعقيب على أقوالهم في حدود مصلحة بطلان الخاصة وهو ما لم يتحقق في خصوص هذه الدعوى بما يعيب الحكم بالبطلان في الإجراءات .

اطلع رقم ١٥٧ لسنة ٩٢ في جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ من ٢١ من ١١١٢

١٨٨٤ — نقض الحكم بعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم — عدم امتداد هذه القاعدة إلى وسائل الدفاع — انتهى على محكمة الإحالة عدم استجابتها للطلبات المبداء في المحاكمة الأولى أو الرد عليها — في غير محله — مادام الطاعن لم يتمسك بها أمام محكمة الإحالة .

✽ متى كان يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعنة ، وإن كانت قد طلبت في المحاكمة الأولى إجراء معالينة ودفعت بأن الشاهدة ادلت بأقوالها تحت ناسر اكراه وقع عليها ، إلا أنها لم تشر في دفاعها إلى محكمة الإحالة شيئا متصل بهذين الأمرين ، أو ما يشير إلى تمسكها بدفاعها السابق في شأنهما ، ومن ثم فإنه لا يكون لها أن تطلب من المحكمة الأخيرة الاستجابة إلى تحقيق دفاع لم يبد أمامها أو الرد عليه ، ولا يغير من ذلك أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة بعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، لأن هذا الأصل المقرر لا يمتنع إلى وسائل الدفاع التي لا مشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع أولا وأخيرا إلى المتهم وحده بخلاف منها — هو أو المدافع عنه — ما يناسبه ويتسق مع خطته في الدفاع وبدع منها ما تدبري — من بعد — أنه ليس كذلك ، ومن هذا القبيل مسلك الطاعنة في الدعوى في المحاكمة الأولى ولدى محكمة الإحالة .

اطلع رقم ٢٢٧ لسنة ٩٤ في جلسة ١٩٧٢/٢/١١ من ٢٥ من ١٢٥٨

١٨٨٥ — أعادت إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغير هيئة المحكمة — غير واجب — ما لم يصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك أو ترى المحكمة مجازا لهذه الأعادة — تنازل المتهم أو المدافع عنه عن طلب أعادة الإجراءات صراحة أو ضمنا — الحكم في الدعوى دون أعادة — لا يعيب — مثقال .

✽ لم يوجب القانون عند تغيير هيئة المحكمة أعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود أمام الهيئة الجديدة إلا إذا أصر المتهم أو المدافع عنه على

ذلك إما اذا نازل عن ذلك صراحة أو ضمنيا ولم نر المحكمة من جانبها محلا لإعادة مناقشة الشهود فلا عليها ان هي قضت في الدعوى وأعتمدت في حكمها على أقوال من سبغ من الشهود في مرحلة سابقة أو في النحقيقات الأولية مادامت مطروحة على بساط البحث امامها — لما كان ذلك — وكان الدفاع عن الطاعنين قد أبدى دفاعه كاملا بعد المعاينة التي تمت بحضوره وناقش اقوال شهود الأثبات التي ابدت في النحقيقات الأولية وفي مرحلة سابقة من المحاكمة امام هيئة اخرى ولم يصر امام الهيئة الجديدة على إعادة مناقشة الشهود فإنه يعد متنازلا ضمنيا عن إعادة سماعهم فيحق للمحكمة عملا بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات أن تقضى في الدعوى دون سماعهم ويكون نعى الطاعن في هذا الشأن على غير اساس .

(طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٧/٢٥ ص ٢٩٠)

١٨٨٦ — ندب المحكمة محاميا ترافع في الدعوى — لتخلف المحامي الموكل عن الطاعن — لا اخلال — مادام الطاعن لم يبد اعراضا ولم يتمسك بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل .

* من المقرر انه اذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد اخلالا بحق الدفاع مادام لم يبد أى اعراض على هذا الاجراء ولم يتمسك امام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل . ولما كان النائب من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن قرر في بدايتها ان والده قد وكل له الأستاذ . . . المحامي وأنه طالبا ان هذا المحامي لم يحضر فإنه يكفى بالمحامي المنتدب ، دفعما عنه وقد ترافع هذا الأخير في الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ولم يرد بهذا المحضر ان الطاعن اعترض على حضور المحامي المنتدب أو أنه طلب التأجيل لحضور المحامي الموكل ، فإن ماثيره في هذا الشأن لا يكون له محل ولا وجه لما ينعقد به الطاعن من ان المحامي المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى اذ ان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقريره هو حسبما يوحى به قسره واجتهاده وتقاليد مهنته .

(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ص ٢٥ م ٢٨)

١٨٨٧ — القرار الذى تصدره المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة — حقها فى العلول عنه .

* قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تنولد عنه حقوق لأخصوم توجب حثا العمل

على تنفيذه صونا لهذه الحقوق — لما كان ذلك — وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة الاستئنافية قررت بجلسة ١٩٧١/١١/١٥ ضم التقرير الفنى المنهوه عنه بوجه الطعن إلا أن الغضبة أجلت بعد ذلك لعدة جلسات دون أن ينفذ هذا القرار ودون أن يمسك الطاعن بضم هذا التقرير إلى أن حجزت المحكمة الدعوى للحكم مائة لا وجه لما بنعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى أخلاقه بحقه فى الدفاع لعدول المحكمة عن تنفيذ قرارها سالف الذكر .

اطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٥ فى جلسة ١٩٧٥/٤/٢٠ من ٢٦ من ١٢٢٧

١٨٨٨ — إجراءات المحاكمة — إعادة الدعوى للمرافعة المناقشة الخصوم — قرار تحضيري — حق المحكمة فى العدول عنه .

✽ قرار المحكمة الذى أصدرته من تلقاء نفسها بإعادة الدعوى للمرافعة المناقشة الطاعن لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا فى تحقيق الدعوى لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه . وإذا كانت المحكمة قد رأت عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء فهذا من حتما ، ولا محل للنسب عليها عدم نوليها إجراء هذه المناقشة مادام أن الطاعن لم يطلب بنها ذلك .

اطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٦ فى جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ من ٩٠

١٨٨٩ — إجراءات المحاكمة — قرارات تجهيز الدعوى وجمع الأدلة — تحضيرية — جواز العدول عنها .

✽ القرار الذى نصرته المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق لأخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ومن ثم فلا تثريب على المحكمة أن عدلت عن إعادة الدعوى للطالب الشرعى لفحص العقد على ضوء التقرير الاستشارى المقدم من الطاعن ، خاصة وأنها بررت هذا العدول بما يبينه من رغبته اللعان التوجه للطالب الشرعى لاستكنايه .

اطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ فى جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ من ٢٨ من ٤٦٧

١٨٩٠ — إيقاف المحكمة للدعوى وإحالة الادعاء بالتزوير إلى النيابة لتحقيقه — عدم جواز عدولها عن هذا الإيقاف .

✽ لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسبر فى تحقيق التزوير

تحيل الأوراق الى النيابة العامة ولها ان توقف الدعوى الى ان يفصل فى التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل فى الدعوى المنظورة امامها ، ينوقف على الورقة المطعون عليها ، وكان مفاد ذلك انه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة فى موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، رأت المحكمة من جذب الطعن وجهها للسير فى تحقيقه فالحالته الى النيابة العامة واوقفت الدعوى لهذا الغرض فانه ينبغى على المحكمة ان تترك للفصل فى الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر امر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاتقاة الدعوى الجنائية او بصدر حكم فى موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما انتهائيا وعندئذ يكون للمحكمة ان تهضى فى نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

المن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٧٧/٤/١٧ من ٢٨ ح ١٨٥ ،

١٨٩١ - اجراءات المحاكمة - صدور قرار التاجيل فى مواجهة الطاعن - مايجبه ذلك عليه .

* ان البين من مطالعة محضرى جلسنى المعارضة الاستئنافية انه قد حدد لنظرها جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٧٤ التى حضرها الطاعن وتقدم دليل السداد وطلب اجلا لتقديم شهادة طبية ، وقررت المحكمة التاجيل لجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٧٤ لهذا السبب ، وبالجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن وتضمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وبرفضها وتأييد الحكم الغياى المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان قرار التاجيل المشار اليه انخذ فى حضرة الطاعن فانه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان او تنبيه ان يتتبع سير الدعوى من هذه الجلسة الى الجلسة الأخيرة .

المن رقم ٧٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١٣٧٧/٥/٢ من ٢٨ ح ١٢٨

١٨٩٢ - قرارات تجهيز الدعوى - قرارات تفضيرية - مفاد ذلك .

* من المقرر ان قرار المحكمة الذى صدره فى صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة لابعده ان يكون قرارا تحضريا لاثبول عنه حقوق للخصوم . يجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق - لما كان ذلك - وكان الحكم قد افصح عن اطمئنائه الى ان التدبير كان لاحقا على الاذن الصادر به ، استناد الى وقت صدور الاذن والمواقبت المينة بدفتر الاحوال عند الانتقال لضبط الواقعة وعند العودة ملتفتا بذلك عن حالة شهود النفى ولا يقال من اطمئنان المحكمة قرارها بتاجيل نظر الدعوى وضم الاحراز دون ان ينفذ هذا القرار حتى فصلت فيها .

المن رقم ٦٥٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٧٧/١/٢٢ من ٢٩ ح ١٨٢

١٨٩٢ — محاكمة — عدم مقدرة المتهم على الدفاع بسبب عاهة عقلية — وجوب إيقاف المحاكمة حتى يعود الى رشده .

* لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اورد بهدواته — فى مجال تقديره للمعقوبة التى تسحقها الطاعة « انه ثبت للمحكمة من التقارير الطبية المعيدة المتعلقة بحالتها الصحية وخاصة التقرير المؤرخ ١٩٧٤/٢/٢٥ والذى يستفاد منه انه بالكشف الطبى عليها اثناء وجودها بمصحة النيل للأمراض العصبية والنفسية ، ثبت منه من الناحية العصبية انها تعاني ومن الناحية النفسية انها تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحويلية النفسية فى هيئة اضطراب وظيفى فى الذاكرة والاحساسات الخاصة والعامة « لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على انه « اذا ثبت ان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله ، طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه او محاكمته حتى يعود اليه رشده . ويجوز فى هذه الحالة لغاضى التحقيق أو للغاضى الجزئى كطلب النيابة العامة أو مستشار الاحالة أو المحكمة المنظورة امامها الدعوى اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس ، اصدار الامر بحجز المتهم فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى ان يقرر اخلاء سبيله » فقد كان لزاما على المحكمة ما دامت قد اطمانت — على ما انصحت عنه فيها بقدم بياته — الى التقارير الطبية المتعلقة بحالة الطاعة الصحية واخصها التقرير المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٤ — وهو لاحق على رفع الدعوى — الذى يستفاد منه ان الكشف الطبى على الطاعة اثناء وجودها بمصحة للأمراض العصبية والنفسية اثبت انها تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحويلية النفسية فى هيئة اضطراب وظيفى فى الذاكرة والاحساسات الخاصة والعامة ، كان عليها ان تثبت — عن طريق المختص فيها من ان هذا الذى تعاني منه الطاعة لا يعد عاهة فى عقلها نجعلها غير قادرة على الدفاع عن نفسها اiban المحاكمة ، ولا يعنى المحكمة من القيام بواجبها هذا كون الطاعة قد منلت بين يديها ومعها محامون تولوا الدفاع عنها فى موضوع الجرائم التى ديتت بها وذلك لما هو مقرر من ان المهم هو صاحب الشأن الاول فى الدفاع عن نفسه فما هو بمسند اليه ، فلا تسوغ محاكمته الا اذا كان فى مكنه هو ان ينولى بدائه هذا الدفاع وان يسهم مع محاميه — الموكل أو المنتدب — فى تخطيط ادلوه دفاعه ومراقبه وهو بمنع بكامله ملاكاته العملية ومواهبه الفكرية . اما والمحكمة قد قعدت عن النهوض بذلك الواجب وخلا حكمها فى الوقت ذاته مما ينفى طرؤه عاهة فى عقل الطاعة — رغم اداسانها بحالة الاكتئاب مع الاضطراب الوطنى فى الذاكرة والاحساسات التى سجلها الحكم — او مما يثبت زوال هذه الحالة عنها ، فان الحكم يكون

منطويا على اخلال بحقها في الدفاع وقصور في البيان يتسع لهما وجه النقي ، اذ كلاهما مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى التزام الحكم للقانون والفصل فيما هو منار بشأن انطباق الحكم الوارد بالفقرة الاولى من المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية سالفة البيان ، الذي يلزم محكمة الموضوع بوقف محاكمة الطاعنة حتى يعود اليها رشدها — دون توقف على ارادة المدانين عنها ولا على طلب نصريح منها — وذلك فيما لو ثبت من حالتها الصحية الموصوفة في الحكم انها غير تادرة على الدفاع عن نفسها بسبب عاهة في عقلها طرأت بعد وقوع الجريمة ، لما كان ما تقدم ؛ فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(لمن رقم ١٢٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١ من ٢٩ من ١٤١٦)

١٨٩٤ — القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة — تحضيري لا نتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه .

✽ لا تريب على المحكمة ان هي قررت من لقاء نفسها الناجيل لاعلان شاهد معين ثم علنت عن قرارها ، ذلك لان القرار الذي نصرده المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو ان يكون قرارا تحضريا لاتتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، واد كان الطاعن لم يدع في طعنه انه تمسك في ختام مرافعته بسباع شهاد معين في الدعوى ، فان منعاها على الحكم من هذه الناحية لا يكون له وجه .

(لمن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٤ من ٣٠ من ١٤٠٢)

احكام عريضة

أحكام عرفية

١٨٩٥ — اذن النيابة بتفتيش مسكن متهم باحراز سلاح مما يدخل فى اختصاص المحاكم العسكرية — اعتباره صحيحا ولو لم يسبقه تحقيق — لا يمنع من ذلك ان يكون الغاء الأحكام العرفية لاحقا لواقعة الدعوى .

* الامر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم باحراز سلاح مما يدخل فى اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الامر رقم ١٠ الصادر فى ١٦٥٢/١/٣١ يعبر صحيحا وصائرا ممن يملكه فانونا ولو كان من اصدره لم يباشر تحقيقا قيل اصداؤه ما دام قد افنع بجدية التحريات التى قام بها ضابط البوليس واقربه على ذلك محكمه لوصوع ذلك طبقا لاحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر فى ٢٦ يونية سنة ١٩٢٢ بنظام الاحكام العرفية والمادة الاولى من قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها منجزة لانها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ بالغاء الاحكام العرفية الذى صدر لاحقا لواقعة الدعوى .

(طعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ س ١ من ٢٨٨)

١٨٩٦ — نقض — مالايجوز الطعن فيه — احكام امن الدولة .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة امن الدولة وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وكانت المادة ١٢ من ذلك القانون بمقتضى بعدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة — فان الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا .

(طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٢١ فى جلسة ١٩٦١/١١/٧ س ١٢ من ١٩٠٢)

١٨٩٧ — الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة فى الجرائم التى تخص بنظرها فى ظل احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض .

* متى كانت جريمة الرشوة التى رفعت بها الدعوى تدخل فى عداد الجرائم التى يختص بنظرها محاكم امن الدولة بموجب امر رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ . وكانت احوالة الدعوى الى محكمة امن الدولة قد وقعت قبل انتهاء حالة الطوارئ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، وكان المتهم قد حوكم

وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شئس حالة الطوارئ. وقد نصت المادة ١٩ منه على انه عند انتهاء حالة الطوارئ، يظل محاكم أمن الدولة المختصة بنظر القضايا المحالة عليها وتتابع نظرها وفقا للاجراءات المتبعة امامها ، كما تقضى المادة ١٢ منه بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فان الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا .

(لمن رقم ١٢٢٨ لسنة ٣٦ و جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ح ٣٦٢٥)

١٨٩٨ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ — اختصاص نيابة أمن الدولة — لا صلة بينها — ملول ذلك .

✽ ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ بانتهاء حالة الطوارئ لا صلة بينه وبين مباشره نيابة أمن الدولة الاختصاص المنوط بها طبقا لقرارات وزير العدل الصادره فى هذا الشأن وفقا للقانون ، ويشمل هذا الاختصاص التحقيق والبصر فى جرائم معينة فى جميع أنحاء الجمهورية ، من بينها جرائم الرشوة المنصوص عليها فى الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

(لمن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ و جلسة ١١/١/١٩٧٠ س ٢١ ح ١٩)

١٨٩٩ — اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها فى أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ، وما أربط بها من جرائم — مثال فى قتل عمد واحراز سلاح وذخيرة — عدم جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .

✽ متى كانت حالة الطوارئ قد أعلنت فى جميع أنحاء الجمهورية اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت الجريمة الثانية والثالثة اللتان حوكم الطاعن من اجلهما — وهما حيازة سلاح ناري وحيازة ذخيرة مما تستعمل فيه ، بغبر ترخيص — من الجرائم التى تختص بنظرها محاكم أمن الدولة أصلا بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من رئيس الجمهورية ، كما يمتد اختصاصها بنظر الجريمة الأولى — وهى القتل عمدا — تبعاً ، بموجب هذا الأمر كذلك ، لتقيام الارتباط بينهما وبين الجريمة الأولى واذا كان ذلك ، وكان الطاعن

تد حوكم وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تنص بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فان الطعن المقدم من المحكوم عليه ، يكون غير جائز .

بلغن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠ فى جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ من ٢١ الى ١٦٣

١٩٠٠ — اختصاص محاكم أمن الدولة وأرد على سبيل الحصر بقانون الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — دون ان يسلب المحاكم شيئا من ولايتها بالفصل فى كافة الجرائم — أساس ذلك .

✻ لما كانت المحاكم هى صاحبة الولاية العامة بالفصل فى كافة الجرائم الا ما استثنى بنص خاص عملا بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ — فى حين ان محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية ، وكان قانون حالة الطوارئ الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ اذ نص فى المادة الخامسة منه على انه « مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد ننص عليها القوانين المعمول بها بمقتضى كل من خالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها فى تلك الأوامر . . . » وفى الفقرة الأولى من المادة السابعة منه على ان تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا فى الجرائم التى تقع بالخالف لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفى المادة التاسعة منه على أنه يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه ان يحيل الى محاكم أمن الدولة الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام فانه بذلك يكون قد حصر اختصاص هذه المحاكم الاستثنائية فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالخالف لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها، وكذلك فى الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام التى تحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها، شيئا البتة من اختصاصها الأصل الذى اطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ سالف الذكر ، وليس فى هذا القانون أو فى أى تشريع آخر أى نص بإفراد محاكم أمن الدولة — دون سواها — بالفصل فى أى نوع من الجرائم ونو أراد المشرع هذا الإفراد ليعود الى النص عليه على غرار ما جرى عليه فى تشريعات مدة من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر

التي ناطت — بدوائر المواد المخنبة والتجارية بحكمة التقض « دون غيرها »
 الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالفناء القرارات
 الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وحرص المشرع على تأكيد ذلك الأفراد
 في شأن طلبات التعويض عنها وكذلك في المنازعات الخاصة بالمرئيات
 والمعاشات والمكافآت ، ومن ثم فإن اختصاص المحاكم — وفق المادة ١٥ آتفة
 البيان ، يشمل الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي
 يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملا بأحكام قانون حالة الطوارئ
 حتى ولو لم تكن في الأصل مؤثمة بالقانون العام .

(هـ) رقم ١٩٢٠ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٦/١/١٢ من ٢٧ حتى ١١/٢

احكام عسكرية

احكام عسكرية

١٩٠١ — مثال لتفتيش صحيح تطبيقا لقانون الاحكام العسكرية .

ينص المادة الرابعة من قانون الاحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٢ المعدل على انه : « عندما يرتكب احد الأشخاص الخاضعين للاحكام العسكرية جنابة ما تقتضى اتخاذ ما يلزم من التدابير لأجل تحقيق قضته بدون تأخير وبصرى التحفظ على الجاني بحجزه أو وضعه فى الحبس متى كانت الجنابة جسيمة أو اقتضت الحالة موافقة التحفظ عليه » . ولما كان دخول الطامن المعسكر خلال الاسلاك الشائكة فى منطقة تمنعه الاوامر العسكرية من النواجد فيها يعتبر جنابة عسكرية طبقا لنص المادة ١٤٤ من القانون سالف الذكر كما يعتبر سلوكا مضرا بحسن الانظام والضبط والربط العسكرية مما يعد جنابة طبقا لنص المادة ١٦٨ من ذات القانون ، فان تفتيش الطامن يكون قد وقع صحيحا سيفه القانون . لأن التفتيش — فى مجال تطبيق الاحكام العسكرية — وان لم يكن نظير التفتيش الذى عده القانون من اجراءات الاستدلال التى تجوز للمورى الضبط القضالى بالمعنى المشار اليه فى المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا أن سند ابحاثه هو كونه اجراءا تحفظيا بسوغ لاي فرد من افراد السلطة المنفذة لهذا الاجراء القيام به تقعا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم اذى بشخصه من شئ يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الاذى بغيره ممن باشرهون التحفظ عليه أو يوجدون معه فى محبسه اذا اودع فيه .

(لمن رقم ١٢٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٤٤)

١٩٠٢ — مدى تطبيق المادة الرابعة من القانون ١٩٦٦/٢٥ — رقابة

محكمة النقض .

بإوربت المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية المعدل بالقوانين ٥ ، ٧ ، ٨٢ لسنة ١٩٦٨ — ضمن العسكريين الخاضعين لاحكام القضاء العسكرى جنود القوات المسلحة : ونصت المادة السابعة منه بالفترتين الاولى والثانية على سريانه على كافة الجرائم التى ترتكب من الأشخاص الخاضعين له اذا وقعت بسبب تأدية اعمال وظيفتهم ، وكذلك كافة الجرائم اذا لم تكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين له وأن المقصود بهذه الجرائم التى اشارت اليها هذه المادة — وعلى ما جاء بالمذكورة الاضاحية — هى الجرائم التى تقع على الحق العام دون أن تكون لها صلة بغير العسكريين مثل المشاجرات أو السرقات أو جرائم أخرى تقع من العسكريين خارج المعسكرات أو التكتلات وغير متعلقة بأعمال

الوظيفة ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المظنون فيه انه دان الطامع بوصف كونه جنديا بالقوات المسلحة — مع آخر — بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، وسكت عن بيان مكان وقوع الجريمة — داخل أم خارج المعسكرات أو التكتلات — وما إذا كان وقوعها بسبب تأدية أعمال وظيفية المتهم أم لا ، ومدى صلة زميله بها باعتباره شريكا أو مساهما فيها ، وما إذا كان من العسكريين أو من غيرهم مع ما لذلك من أثر من انعقاد الاختصاص الولائي للمحاكم العادية أو العسكرية ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها بتطبيق القانون على الواقعة كما أثبتها الحكم مما يضمن معه نقضه والاحالة .

^١ حن رقم ١٧٧٤ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ص ٢١ ص ٢٨٧ .

احوال شخصية

احوال شخصية

١٩٠٣ — خضوع القيم على ولده السفيه لأحكام قانون المجالس الحسبية
فلا يهلك الإقرار بدين دون إذن المجلس له في ذلك .

* أن الولد اذا بلغ عاتلا زالت عنه ولاية أبيه ، فان حجر عليه بعد ذلك لسفه فلا تعود هذه الولاية الى الأب اتفاقا ، بخلاف ما اذا كان قد بلغ عاتلا ثم جن أو أصابه عنه فهناك يقع الخلاف فيها اذا كانت ولاية الأب تعود أو لا تعود ، على أن الرأي الآخر هو المعمول به الآن . وأذن فمن نصب قبا على ابنه السفيه يكون خاضعا لأحكام قانون المجالس الحسبية ، فلا يهلك الإقرار بدين دون إذن المجلس الحسبي له في ذلك .

(لمن رقم ١٢ لسنة ٣ في جلسة ١٩٣٢/١٢/١٩)

١٩٠٤ — مؤدى تجهيل الحكم بأدلة الثبوت .

* يجب أن لا جهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بالنواضيج المؤتوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجهرية التي يدلى بها المتهم . ففي جريمة عزو الطفل الى غير والدته اذا اتكلى الحكم في الإدانة باعنياده على ما أنبته الطبيب الشرعي بتقريره وعلى الاسانيد التي قال عنها أنها وردت في الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بعدم صحة بنوة الطفل لطلق المرأة المعزى اليها هذا الطفل ، وذلك دون أن يبين ما تضمنه التقرير الطبي للدلالة على ثبوت التهمة — لا سيما اذا كان المتهم يستشهد بهذا التقرير نفسه على براءته مما نسب اليه — ودون أن يسرد الاسانيد التي اعتمد عليها الحكم الشرعي، كان هذا الحكم مجهلا لأدلة الثبوت وتعين نقضه .

(لمن رقم ٥٥ لسنة ٨ في جلسة ١٩٣٨/٣/٢٨)

١٩٠٥ — التزام المحكمة بتطبيق الشريعة الإسلامية وسائر قوانين الأحوال الشخصية التي تعرض لها .

* أن الشريعة الإسلامية وسائر قوانين الأحوال الشخصية تعتبر من القوانين الواجب على المحاكم تطبيقها في مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض لها ولا يكون فيها ما يستدعي أن توقف الدعوى حتى تفصل فيها جهة الأحوال الشخصية المختصة أصلا بنظرها . وفي هذه الحالة يكون على المحكمة أن تثبت من النص الواجب تطبيقه في الدعوى وأن تطبقه على وجهه الصحيح .

كما تفعل جهة الأحوال الشخصية ، ونفساؤها في ذلك يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

(لمن رقم ١٢٤٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨)

١٩٠٦ — وجوب تطبيق أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة في أمر الدخول في الإسلام وثبوت الحكم به .

✽ انه لما كان ثبوت اسلام الشخص أو عدم اسلامه هو من مسائل الأحوال الشخصية ، ولما كان الشارع قد قرر في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ أن الأحكام الشرعية تصدر طبقا لما هو مدون بها ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وللقواعد الخاصة التي يصدر بها قانون ، فإن المحكمة إذا ما عرضت لها مسألة من ذلك يكون عليها أن تأخذ فيها بالتساعده الشرعية الواردة على واتممتها حسبما جاء باللائحة المذكورة . ولما كان أمر الدخول في الإسلام وثبوت الحكم به لم يعرض له لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولم يسدر قانون في خصوصه ، فإن القانون الواجب تطبيقه في الدعوى يكون هو أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة .

(لمن رقم ١٢٤٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨)

١٩٠٧ — تعارض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر — تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين — اخلال بحق الدفاع — أثره : بطلان في الاجراءات يؤثر في الحكم .

✽ اذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية — مأنون — في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلا من اخرى ، ودفع احد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للمأنون هي بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع متهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي اتفق عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضي أن بتولى الدفاع عن كل ابلهم محكمة الجنايات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها — فاذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فانها تكون قد أخذت بحق الدفاع ويكون قد شاب اجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٣١، من ٧ ص ١١٠٤)

١٩٠٨ - المقصود من الاجراءات المشار اليها فى المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

* المقصود من 'الاجراءات التى انشأ اليها الشارع فى المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية احكام النفقة المصادرة من نكاح المحاكم .

(يمن رقم ١١١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٢/١٣٥٦ س ٧ ص ٢٢٧)

١٩٠٩ - قصر تطبيق المرسوم بقانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ على الأحوال التى تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

* تطبيق 'حكام المرسوم بقانون ردم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ مقصور على الأحوال التى تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(يمن رقم ١٤١٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٢/١٣٥٦ س ٧ ص ٢٢٧)

١٩١٠ - حق المنهم بالتبديد فى مناقشة الحساب الذى اعتمدته المحكمة الحسبية فى غيبته - اختصاصها بمسائل الولاية على المال ليس من حالات الأحوال الشخصية فى حكم م ٢٢٣ و ٤٥٨ اجراءات جنائية .

* ان ما تختص به المجالس الحسبية قبل الفائها او المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، و'عمداد الحساب من هائن الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهى المتعلقة بالصفات الطبيعية او العائلية للصيقة بشخص الانسان والنزاع القانونى عليها اثر فى حياته الاجتماعية ونص عليها فى المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية والنزاع يجوز الحكم فيها قوة الشيء المنفى به امام المحاكم الجنائية وهى تصالح المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها ومن ثم فانه يجب على المحكمة ان تفحص بنفسها ملاحظات المنهم بالتبديد على الحساب غير منبذة فى ذلك بقرار المجلس الحسبى الذى صدر فى غيبته فاذا هى لم تفعل وانكرت على المنهم حقه فى مناقشة الحساب بعد اعتماده من المجلس الحسبى ، فان حكمها يكون قاصر .

(يمن رقم ١٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥/٦/١٣٥٧ س ٨ ص ٢٢٢)

١٩١١ - جواز الاستشهاد في اثبات النسب أمام محاكم الأحوال الشخصية وغيرها بشهادات القيد في دفاتر المواليد على قدر مالها من قوة في الإثبات .

* ما جاء بقوانين 'أحوال الشخصية من أحكام ثبوت النسب التي ترفع إلى محاكم الأحوال الشخصية أنها قصد منه الشارع أن يضبط سير الدعوى التي ترفع إلى تلك المحاكم بضوابط حددها ، وهذه الضوابط لا تحول دون إمكان الاستشهاد بالنسب أمام تلك المحاكم أو غيرها بشهادات القيد على قدر ما لدفاتر قيد المواليد من قوة في الإثبات لما هو مفترض من صحة ما سجل فيها من بيانات .

بطن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ في جلسة ١٠/٢٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٠٦

١٩١٢ - مهمة المشرف : انحصارها في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك في الإدارة - الالتزام بتسليم أموال القاصر عند بلوغه سن الرشد يقع على عاتق الوصى دون المشرف .

* مهمة المشرف على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ - بأحكام لولاية على المال - فيما أوردته تعليقا على المادة ٨١ في فقرتها الأولى فنحصر في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك في الإدارة ، فلا تنطبق عليه المادة ٥٠ من هذا المرسوم بقانون التي بموجب على الوصى خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاء الوصاية تسليم الأموال التي في عهده بمحضر إلى القاصر متى بلغ سن الرشد . ولما كان النائب من وثائق الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن الطاعن (المشرف) لم يضع يده على اطلاق القاصر إلا بصفته مستأجرا لها ، فإن الحكم اذ انتهى في قضائه إلى أن امتناع الطاعن عن تسليم الاطيان التي تحت يده إلى القاصر عند رفع الوصاية عنه يعتبر اخلافا منه بالالتزامات التي فرضها عليه المرسوم بقانون المذكور بوصفه مشرفا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن العلانية التي تربط المشرف بالوصاية وبالقاصر والناتجة عن استنباره لاطيان هذا الأخير ، لا تعدو أن تكون علاقة مدنية محضة يحكمها عقد الإيجار وليس في استنباره وضع يده على هذه الاطيان طبقا للعقد الجرم بينه وبين الوصية وتمسكه بحقه المستند منه ما يعرضه للمسئولية الجنائية .

بطن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٥ في جلسة ١/٢٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٢

١٩١٢ — للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شلتها حد مقرر .

* انه وان ابيع للزوج ناديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شلتها حد مقرر الا انه لا يجوز له اصلا ان يضربها ضربا فاحشا — ولو بقى — وحد الضرب الفاحش هو الذى يؤثر فى الجسم ويغير لون الجلد .

بلطن رقم ٧١٥ لسنة ٢٥ فى جلسة ١٩٦٥/٦/٧ من ١٦ الى ١٥٥٢

١٩١٤ — وجوب التفريق بين الرجل والمرأة المحرمة عليه .

* ان من شروط صحة الزواج محلبة المرأة والا يقوم بها سبب من اسباب التحريم ومنها الجمع بين المرأة وخالتها فهما من المحرمات من النساء حرمة مؤقتة ، والعلة فى التحريم هى انه لو فرضت كل منهما ذكرا حرمت على الأخرى وبذلك فلا يصح الجمع بينهما لما هو ثابت من تحريم الجمع بين سائر المحارم بالكتاب والسنة والاجماع ، ومن ثم فهذا التحريم بهذه المثبة يعد من الموانع الشرعية المسنوعة للتفريق بين الرجل والمرأة المحرمة ، ولا فرق فى ذلك بين ما اذا كانت محلبة المرأة فى عقد الزواج عامة او اصلية كما فى الحرمة المؤبدة بما تعد شرطاً لانعقاد الزواج او محلبة خاصة او فرعية كما فى الحرمة المؤقتة بما تعد شرطاً لصحته .

بلطن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ من ١٩ الى ٢٢٠

١٩١٥ — جريمة الامتناع عن تسليم اموال القاصر — مناط التاليم فيها — امتناع الوصى — بقصد الاساءة — عن تسليم اموال القاصر كلها او بعضها لمن حل محله فى الوصاية — المادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ — دفع المتهم التهمة بانه ليست لديه اموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصى الجديد — وتقديمه اقراراً من الآخر مؤيداً لذلك — دفاع جوهري — لاتصاله بتحديد مسئوليته الجنائية — وجوب تناوله استقلاً — ادانة الطاعن دون الرد عليه — قصور واخلاق بحق الدفاع .

* مفاد نص المادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ باحكام الولاية على المال ان مناط التاليم على جريمة الامتناع عن تسليم اموال القاصر — كما يكون مرتكبها مساهلاً للعقاب — ان يمنع الوصى بقصد الاساءة عن

تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها إن حل محله في الوصاية . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المعارضه الابتدائية ان الحاضر مع الطاعن دفع 'لنهمه' بأنه لا توجد ثمة 'أموال مملوكة للقصر' لمنع الطاعن عن تسليمها بتليل توقيع الوصى الجدد على اقرار بالخالص والتنازل ، كما يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في المعارضه والمؤيد بسبابه بالحكم المطعون فيه انه وان اورد دفاع الطاعن المقدم الذكر الا انه لم يعرض له بالرد . ولما كان ما اثاره الدفاع عن الطاعن من انه قام بتسليم أموال القصر ككله إن حل محله في الوصاية والذي مدم مايبدا له اقر را منسوبا صدوره الى الوصى المذكور يعد دعاءا هاما وجوهريا لما يربب عليه من اثر في تحديد مسؤولينه الجنائية وجودا و عدما مما كان يتعين معه على المحكمه أن تعرض له استغلالا وأن تهحص عناصره وأن مرد عليه بما يدفعه ، ان رأت اطرحه ، أما وقد أمسكت الحكمة عن ذلك ونكتبت بحفيظ ما اذا كان المستند الذي قدمه المدافع عن الطاعن صادرا حقيقة من المدعى بالحقسوق المدنية (الوصى الجديد) أم لا ، وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك في حالة ثبوت صدوره منه ، فان حكمها يكون مشويا بالقصور في السببية ، فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

المن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٣/٥/٧ س ٢٤ ص ١١٧

١٩١٦ - نفقة - حكم قضائي واجب النفاذ - اعلانه - امتناع المحكوم عليه عن الدفع - حكم قانون العقوبات - حكم لائحة المحاكم الشرعية - شرط تطبيق احكام قانون العقوبات .

نص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات على أن « كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو . . و امتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو باحدى هاتين العقوبتين . . » وجرى نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه : « اذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو . . برفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي اصدرت الحكم أو التي بدانربها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها ان المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وامرته ولم يمتثل حكمت بهيسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوما ، أما اذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو احضر كقبلا فانه يخلى سبيله . . » وقد اصدر الشارع المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ونص في مادته الاولى على أنه : « لا يجوز في الأحوال التي يطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم

الشرعية السير في الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات بما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو . . . قد استفاد الإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ المذكورة « بما مفاده أن المشرع اقام شرطا جديدا علق عليه رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، بالإضافة الى الشروط الواردة بها أصلا ، بالنسبة للخاضعين في مسائل النفقة لولاية المحكم الشرعية — مقتضاه وجوب سبق النجاء الصادر له الحكم بالنفقة الى قضاء هذه المحاكم (قضاء الأحوال الشخصية) واستنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيبها . لما كان ذلك ، وكان هذا الشرط منفصلا بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها فانه يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها — ولو لم يدفع به أمامها — أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترنع قبل الأوان ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد نصرت أسبابه عن استظهار تحقق المحكمة من سبق استنفاد المدعية بالحقوق المدنية للإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها ، بل انساق الى تقرير قانوني خاطيء ، هو أن لها دواما الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية والقضاء الجنائي ، فنه فضلا عن خطئه في تطبيق القانون يكون مشويا بالتصور .

أحوال مدنية

أحوال مدنية

١٩١٧ — جواز الاستناد الى شهادة الوفاة الصادرة من المصطفاهة متى خلت السجلات الرسمية المعدة لاثبات الوفاة من أى بيان مخالف .

✽ منى كانت المحكمة قد اخذت بشهاد الوفاة الصادرة من الحاضرات بعد أن تبين من الشهادات السلبية التى قدمت ظلو السجلات الرسمية المعدة لاثبات الوفاة من أى بيان مخالف لما ورد بها ، فانها لم تخطئ ، ذلك أن المادة ٣٠ من القانون المدنى وقوانين المواليد والوفيات افترضت امكان السكوت من التبليغ عن الولادة أو الوفاة لحظة أو لآخرى .

(طعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٦ فى جلسة ١٣٥٧/١/٢٢ من ٣٠)

١٩١٨ — دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمى الوالدين المنتسب اليهما حقيقة — تعمد المبلغ تغيير الحقيقة فى شئ مما هو مطلوب منه وأجراء القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به — وتوافر جنائية التزوير فى محرر رسمى فى حقه .

✽ نصوص المواد الأولى والسادسة والسابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانونين ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمواليد والوفيات يؤخذ منها مجتمعة أن دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمى الوالدين المنتسب اليهما حقيقة ، ذلك بأن مجرد اثبات الميلاد دون بيان اسم المولود والديه لا يمكن أن يجزئ فى بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تعتريه شبهة وحتى يكون صلحا للاستشهاد به فى مقام اثبات النسب — ناذا تعمد المبلغ تغيير الحقيقة فى شئ مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به فانه يعد مرتكباً لجنائية التزوير فى محرر رسمى .

(طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ من ١٠ من ٣٠٦)

١٩١٩ — جريمة التخلف عن الابلاغ عن الميلاد أو الوفاة فى الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمرار تجديداً .

✽ جريمة التخلف عن الابلاغ عن الميلاد أو الوفاة فى الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً تجديداً ، وذلك اخذاً من جهة بمقوماتها

الجريمة السلبية — وهي حالة تتجدد بنداخال ارادة الجاني ، واجبايا من جهة اخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل منهم مرتكبا للجريمة في كل وقت ، وتتفع جريمته تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنه ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائما ، ومتى كان المتهم لم يهاكم في ظل القانون السابق فإن القنون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .
(لمن رقم ١٣٧ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٦٠/١١/١١ من ١١ ص ١٩٥٨)

١٩٢٠ — قانون — احوال مدنية — جريمة — حكم — تسببيه — تسبیب

غير معيب .

* جاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ — في شأن الاحوال المدنية — خاليا من النص على الزام صاحب البطاقة بحملها معه ، وانما اوجب تقديمها الى من عينهم كلما طلبوا ذلك ، مما يقتضاه ان الجريمة لا تقع لجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمدوبى السلطات العامة عند طلبها او بعد ذلك بفترة مناسبة . ولما كان الثابت ان المطعون ضده لم يقدم بطاقته متدبا طلبه مندوب السلطة العامة ، وتقاس من تقديمها زهاء خمسة شهوز ونصف من تاريخ مطالبته ، فان الجريمة تقع في حقه ويكون الحكم المطعون فيه اذ دانه بها قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(لمن رقم ٢٦١١ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٣/٦/١١ من ١٤ ص ١٥١٨)

١٩٢١ — صحيفة الحالة الجنائية — لم تعد لاثبات المهنة — مفاد ذلك .

* صحيفة الحالة الجنائية لم تعد لاثبات المهنة ولا تصلح دليلا عليها . ومن ثم فان لجنة قبول المحامين اذ قضت برفض طلب اعادة تيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين تاسيسا على انه لم يترك مهنة التجارة واستدلت على ذلك بما ورد في صحيفة الحالة الجنائية من ان مهنته « تاجر » ، فان قرارها يكون قد بنى على اسباب لا تنتجه مما يستوجب الفاءه .

(لمن رقم ٥ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٢ من ١٤ ص ١٥٩٨)

١٩٢٢ — طبيعة جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية — الجهة المختصة بالتصل فيها .

... * جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية من بين الجرائم المحددة بقرار وزير العدل الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والتي نيط لحكمة

الجنح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها وفقا للفترة (ز) من المادة الثانية .
فاذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المطعون ضده بأنه لم يحصل على بطاقة
شخصية وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤ / ١/٥٨ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة
١٩٦٠ . فان الحكم المطعون فيه أذ صدر من محكمة الجنح والمخالفات
المستعجلة يكون قد صدر من محكمة مختصة ويضحي النعى عليه بالبطلان نى
غير محله .

(لمن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٨ من ١٥ ص ١٢٦)

١٩٢٢ - البطاقة الشخصية - الركون اليها فى اثبات السن -

جوازه .

* ان البطاقة الشخصية الصادرة بالنسبة لأحكام القانون رقم ٢٦٠
لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعتبر ورقة رسمية فلا على المحكمة ان
هى ركنت اليها فى اثبات سن الطاعن خضوعا لحكم المادة ٣٢ من القانون
رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(لمن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ من ٢٩ ص ١٥١)

١٩٢٤ - تغيب الحقيقة فى السجلات والبطاقات وكافة المستندات
المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ : تزوير فى اوراق رسمية - انتحال
شخصية الغير واستعمال الاسم بطاقة ليست له - خروجهم عن نطاق
المادة ٥٩ من ذلك القانون .

* جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - على ان السجلات
والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون
رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية نعد اوراقا رسمية وأن كل
تغيب فيها يعتبر تزويرا فى اوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال
بطاقة ليست لحاملها بخضع التواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن
نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ما وقع من الطاعن من تغيبه الى
جهول بطاقة عائلية قام بتفسير الحقيقة بوضع اسم الطاعن ولقبه بدلا من
اسم ولقب صاحبها ، اشتراكا مع مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر
رسمى فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

اختراع

اختراع

١٩٢٥ - ما يكفى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعى المنصوص عليها فى قانون براءات الاختراع .

* يكفى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعى المنصوص عليها فى المادة ٢٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، ان يوجد تشابه فى الرسم والنموذج من شأنه ان يخدع المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد اثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(ملعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٣٦)

١٩٢٦ - جرائم التقليد - المبرة فيها بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

* القاعدة القانونية المقررة فى جرائم التقليد نقضى بان المبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذه القاعدة واستند فى قضائه بالبراءة ورفض الادعوى المدنية الى ان أوجه الشبه مقصورة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة عليها والمعروفة للكافة « فى صناعة تكرير الزيوت المعدنية » ، وانها معدومة فيها يهبط به اختراع عن آخر من كفة اجراء العمليات وتطبيقاتها ، فان ما انتفى اليه الحكم يكون صحبها فى القانون .

(ملعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٨ س ١٣ ص ٢٥٨)

١٩٢٧ - عنصرا الابتكار والجدة شرطان أساسيان فى كل من الاختراع والنموذج الصناعى .

* يبين من نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ فى شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن المادة الأولى منه اشترطت منح براءة الاختراع ان ينطوى الاختراع على ابتكار وان يكون الابتكار جديدا فضلا عن قابليته للاستغلال الصناعى ، كما ان المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر اذ نصت على ان « يعتبر رسما أو نموذجا صناعيا كل لرئيب للخطوط أو كل شكل جسم بالوان أو بغير الوان لاستخدامه فى الانتاج الصناعى بوسيلة آلية

أو يدوية أو كيميائية » فقد دلت على أن الرسم أو النموذج الصناعي يجب أن ينطوى على قدر من الابتكار والجدة . واذ ما كان عنصرا الابتكار والجدة شرطين أساسيين في كل من الاختراع والنموذج الصناعي ، فإن توافرها في القوالب المقلدة ليس من شأنه وحده أن يؤدي إلى القول بأنها نموذج صناعي وليست اختراعا .

(طعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٦ من ١٩ من ١٩٨١)

١٩٢٨ - حماية الاختراع - وسيلته - الحصول على البراءة .

* متى كانت وسيلة حماية الاختراع هي الحصول على براءة اختراع على التفصيل الوارد في الباب الأول من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، وكان المستأنف لم يحصل على تلك البراءة واقتصر على مجرد تسجيل القوالب بوصفها نماذج صناعية على الرغم من أنها لم تكن من هذا القبيل بل تنضم ابتكارا جديدا لوسيلة الصنع ، فإن تقليد المنهم لهذه القوالب - على فرض حصوله - لا يكون مؤثما ، ويكون الحكم المستأنف حين قضي برفض الدعوى الخيبة قد توافرت له السلامة ويمين تأييده .

(طعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢١ من ٢٢ من ١٩٨٧)

١٩٢٩ - براءات الاختراع - الرسوم والنماذج - ماهيتها .

* مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والنماذج الصناعية ، أن الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية ، وهذا الابتكار قد يتخذ في فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجا جديدا ، وقد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلا آخر ينحصر في الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة في نظر الفن الصناعي القائم قبل الابتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الابتكاري مجرد التوصل إلى تطبيق حديد لوسيلة مقررة من قبل ، وليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الربط بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة في غرض جدد ، وتسمى البراءة في هذه الحالة براءة الوسيلة وهي تنصب على حماية التطبيق الجديد . أما الرسوم والنماذج فهي ابتكارات ذات طابع فني يكسب المنتجات الصناعية جمالا وذكوا أي أنها تتعلق بالفن التطبيقي أو الفن الصناعي فحسب .

(طعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢١ من ٢٢ من ١٩٨٧)

١٩٢١. — مناهج حماية الاختراع — مناهج حماية الرسوم والنماذج .

* يحى القانون الاختراع ، بالبراءة التى نحى ملكيته ، بحيث اذا لم يحصل المخترع على براءة 'اختراعه' ، فان تقليد هذا الاختراع يكون غير مؤثم قانونا . اما الرسوم والنماذج فنشأ الملكية فيها من ابتكارها وحده ، فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها ولو انه يعد قرينة على الملكية ، وعلى ان من قام بالتسجيل هو مبتكرها ، غير ان هذه القرينة قابلة لاثبات العكس ، كما ان تسجيل النموذج ليس من شأنه ان يغير من طبيعته .

(لمن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢١ س ٢٢ ص ٢٨٧)

١٩٣١ — الاحكام الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ؟ مثال لتسبب معيب فى تقليد براءة اختراع .

* عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية وبيئت نصوصه بهامية كل منهما . ولما كانت واقعة الدعوى هى تقليد براءة الاختراع وليست تقليد نموذج صناعى مسجل ، فان الحكم اذ اقام قضاءه على ما تحدث به عن تقليد نموذج صناعى مسجل يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم اختلاف الاحكام الخاصة بكل منهما ، ويكون بذلك قد اخطأ فى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة . وفضلا عن ذلك فان الحكم المطعون فيه وقد استند فى القول بعدم توافر ركن التقليد على رأى محير ادارة الفحص الفنى للاختراع من عدم وجود تشابه او تطابق بين الاختراع الممنوح براءته للمجنى عليه وجهاز المطعون ضده دون ان يعنى الحكم بوصف كل منهما وبيان اوجه التشابه بينهما من حيث العناصر الجوهرية اثباتا ونفيا يكون مشوبا بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له ان يؤسس حكمه على رأى غيره . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والحالة .

(لمن رقم ٣١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ س ٢١ ص ٣٥٥)

١٩٣٢ — اذاعة النموذج قبل تسجيله فى محيط التجار والصناع يفعده عنصر الجودة ويجيز لكل شخص ان يقلده أو يستعمله .

* من المقرر ان عنصرى الابتكار والجدة شرطان اساسيان فى كل من الاختراع والنموذج الصناعى . واذا ما كان قضاء النقض قد جرى على ان

التسجيل لا ينشئ ملكية الرسوم أو النماذج الصناعية وانما تنشئها من ابتكارها وحده ، وان التسجيل وان يكن قرينة على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته ، فان الحكم المطعون فيه اذ خلاص من واقع المستندات المقدمة الى المحكمة ولما أورده الحكم المصادر من محكمة القضاء الإداري بشطب تسجيل النموذج موضوع الإنهام الى أن الطاعن قد اذاع نموذجه قبل تسجيله في محيط التجار والصناع مما يفقده عنصر الجدة وأنه يجوز بما لذلك لكل شخص ان يقلده او يستعمله بهناى عن أية مسئولية مدنية أو جنائية فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، وما دام الظاهر ان المحكمة قد محصت الدعوى واحاطت بظروفها عن بصر وبصورة ويبحث مدى جدوة النموذج محل الإنهام ورجحت سبق استعماله في المجال الصناعى فان ما بئره الطاعن لا يعمد ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغبر معقب عليها من محكمة النقض .

(لمن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ من ٧٠٧)

١٩٣٣ - عنصر الابتكار والجدة شرطان أساسيان في كل من الاختراع والنموذج الصناعى .

* يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ان المادة الاولى منه اشترطت لمنح براءة الاختراع ان ينطوى الاختراع على ابتكار وان يكون الابتكار جديدا فضلا عن قابليته للاستغلال الصناعى كما ان المادة ٣٧ من القانون المذكور اذ نصت على ان يعتبر رسما أو نموذجا صناعيا كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بالوان أو بغير الوان لاستخدامه في الانتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية فقد دلت على ان الرسم أو النموذج الصناعى يجب ان ينطوى على قدر من الابتكار والجدة .

(لمن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ من ١٧٠٧)

١٩٣٤ - الشرط الأساسى في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية . ماهية الابتكار ؟

* مفاد نص المادة الأولى من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أن الشرط الأساسى في اختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية وهذا الابتكار

مد ينهل في فكرة أصلية جديده فيخلق صاحبها نائجا جيدا وقد نتجذ الفكرة الابتكارية شكلا آخر ينحصر في الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة في نظر الفن الصناعي القائم قبل الابتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الابتكاري مجرد التوصل الى تطبيق جديد لوسيلة مقررّة من قبل ، وليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الرابطة بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة في غرض جديد . وتنصب البراءة في هذه الحالة على حماية التطبيق الجديد .

(طن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ س ٢٣ من ٢١٩)

١٩٢٥ - مراد الشارع من نص المادة ٣ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ :-
هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات الأجنبية حتى تستفيد منها البلاد في نهضتها الصناعية - متى يعتبر الاختراع جديدا ؟

* انصح القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية في ذكره الايضاحية عن مراده بالمادة الثالثة منه بأن المتصور منها هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات ، الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضتها لصناعية من هذه الاختراعات ، فجرى نص تلك المادة بأن الاختراع لا يعتبر جديدا اذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم طلب البراءة قد سبق استعماله بصفة علنية في مصر أو كان قد شمر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر ومن الواضح بحيث يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله ، أو اذا كان خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق اصدار براءة عنه .

(طن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ س ٢٣ من ٢١٩)

١٩٣٦ - صدور براءة الاختراع لجهاز قبل ظهور الجهاز المقلد يضي
على الاول الحماية القانونية لبراءة الاختراع .

* لا محل لسا بشره المنهم من أن المجنى عليه حسن من جهازه بحيث أصبح مماثلا لجهازه هو مادام أن المجنى عليه هو الذي صدرت له براءة الاختراع قبل أن يظهر جهاز المنهم (المقلد) في الاسواق وقبل تسجيله اياه لاستحقاق الحماية التي يقرها القانون لبراءة الاختراع الممنوحة عن جهازه .

(طن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٨ س ٢٤ من ٢٠٦)

١٩٣٧ — الجديد فى الابتكار هو التطبيق الجديد لوسيلة صناعية ولو كانت مقررة من قبل .

* لا يغير من اعتبار جهاز المبنى عليه (دماسة كهربائية) ابتكارا جديدا ما قال به المنهم من أن فكرة التسخين الكهربائى معروفة من قبل ، ذلك بأن الجديد فى جهاز المبنى عليه — موضوع الدعوى — هو التطبيق الجديد لوسيلة صناعية ولو كانت مقررة من قبل .

(لمن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٢/١٨ س ٢٤ ص ٢٠٦)

١٩٣٨ — تسجيل الجهاز كنموذج صناعى لا يؤثر فى قيام جريمتى المادة ٤٨ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

* لا يشفع للهنهم بجريمتى تقليد اختراع منحت عنه براءة وعرض منتجات مقلدة للبيع المخاب عليها بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية — أن يكون قد سجل جهازه كنموذج صناعى ذلك أن القانون يحمى الاختراع بالبراءة التى تحمى ملكيته وليس من شأن ذلك التسجيل أن يغير من الحماية التى يقرها القانون لبراءة الاختراع .

(لمن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٢/١٨ س ٢٤ ص ٢٠٦)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكاهى - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

اولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الاول والثانى والثالث » .

٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٤ - ملحق المهنة العمالية فى قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية
ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ الف صفحة)
ونتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ الف
صفحة) وتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة ..

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٤) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية العلمية .. الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .
(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الاردنى : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية سمحاء وأحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا ايجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة
باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام
بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء -
٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من الناحية الطبيعية
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير
المثالى وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة
بلاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا -
٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا
وابجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ
واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (ثلاثة أجزاء) .

وينضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض
المصرية .

١٤ - الشرح والتعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى :
(أربعة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض
المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٣٢ جزء مع الفهارس) .

(الاصدار الجنائي ١٥ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدني ١٧ جزء + الفهرس)

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة للاصدارين تتضمن أحكام محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

(أ) أربعة أجزاء للاصدار المدني .

(ب) ثلاثة أجزاء للاصدار الجنائي .

١٦ - الموسوعة الادارية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدي) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة تتضمن أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التعليق على قانون العقسود والالتزامات المغربى :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بآراء الشراح فى المغرب وفى مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية . (ستة أجزاء) .

١٨ - التعليق على القانون الجنائى المغربى :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بآراء الشراح فى المغرب وفى مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية . (ثلاثة أجزاء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهة رئيس - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

